

محاكمة الشيوعيين المصريين

الجزء الثامن

قضية أحمد صادق عزام
قضية أحمد نبيل الهلالي
قضية المدعى العام الإشتراكي
١٩٧٣

الاستلا
عادل امين
المحامى

القاهرة

٢٠٠٠

محاكمة الشيوعيين المصريين

الجزء الثامن

قضية احمد صادق عزام
قضية احمد نبيل الهلالى
قضية المدعى العام الاشتراكى
١٩٧٣

الأستاذ
عادل أمين
المحامى

القاهرة
٢٠٠٠

الباب الاول

قضية احمد صادق عزام

رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٢ أمن دولة عليا حلوان

التحريرات والضبط والتفتيش

فى الساعة العاشرة والنصف من صباح يوم ٣١ يناير سنة ١٩٧٢ حرر
المقدم منير محسن الضابط بادارة مباحث امن الدولة فرع القاهرة محضر
تحريراته الذى اثبت فيه انه علم ان بعض العناصر بمنطقة حلوان قامت فيما
بينها بتشكيل لجنة تحت اسم (اللجنة الوطنية بحلوان) وان تلك اللجنة اصدرت
حتى الآن بيانين الاول نصه الآتى :

بسم الله الرحمن الرحيم

بيان اللجنة الوطنية بحلوان

ان اللجنة الوطنية بحلوان اذ تعلن عن قيامها فى مدينتنا التى كانت دائماً
تقف على رأس القوى الوطنية فى كل موقف شريف من اجل مصر ومن اجل
ابنائها الكاسحين تتدد بالاسلوب الذى اتبع مع ابائنا واخواننا الطلبة الشرفاء
الذين وقفوا وقفة واعية وصامدة وكانوا بمثابة المتنفس الواعى لجماهيرنا ولذا
ترى اللجنة الوطنية بحلوان الآتى :

اولاً : الإفراج فوراً عن كل الطلبة المعتقلين وبلا استثناء .

ثانياً : وقف الحملة المشوهة لموقف الطلبة فى الصحف واجهزة الإعلام .

ثالثاً : التثديد بالاسلوب المناور الذى اتبع مع اللجنة الوطنية العليا
للطلاب والذى حرمهم من شرح مطالبهم فى الصحافة واجهزة الإعلام ، فى
نفس الوقت الذى اعطوا فيه الفرصة لفئة مخزية ان تشوه موقف الطلبة
الشرفاء .

رابعاً : الوقوف بقوة وبحزم ضد أى اتجاه لضرب القوى الوطنية .

خامساً : التأييد الكامل لبيان نقابة المحامين .

سادساً : التأييد الكامل لاساتذة الجامعة المستقلين احتجاجاً على
موقف السلطة من ابنائهم الطلبة وتأكيداً منهم على أصالة ووعى الحركة
الطلابية .

واللجنة الوطنية بحلوان اذ تتقدم لجماهيرنا الواعية محذرة من كل اساليب

التشويه للحركة الوطنية القومية وداعيه لكل جماهيرنا الشريفة بالالتفاف حولها
من أجل معركة المصير .
كل الديمقراطية للشعب
كل التفانى للوطن

اللجنة الوطنية يحلون

والبيان الثانى نصه كالاتى :

بسم الله الرحمن الرحيم بيان اللجنة الوطنية يحلون

أيها الاخوة المواطنين

اليوم وبعد سبعة ايام من اعتصام ابنائنا واخواننا الطلبة تشوه السلطة
موقفهم مستغلة فى ذلك كل اساليبها من اجهزة إعلام مشوهة وصحف بين
مشوهة ومكبلة .

واللجنة الوطنية يحلون تسأل أين كانت الصحف حين كان الطلبة
معتصمون ؟ أين بياناتهم والتي ناقشوها مع المسؤولين ومع احدى اللجان
المشكلة من مجلس الشعب ؟ واين نداءاتهم الى السيد مرعى ومطالبتهم
الاجتماع به ؟ واين الوعد الذى اخذته على نفسها احدى لجان مجلس الشعب
ان تنشر فى الصحف واجهزة الاعلام الوثيقة الطلابية بعد التصحيح الذى
رأته هذه اللجنة وافقت عليه اللجنة الوطنية العليا للطلاب مساء يوم
١٩٧٢/١/٢٣ والتي اتفق على ان تنشر صبيحة يوم ١٩٧٢/١/٢٤ ، وبذلك
يحل الاعتصام بعد شرح حقيقة الموقف للجماهير .

واللجنة الوطنية بعد هذه الحوادث المؤسفة التى حدثت فى صبيحة اليوم
الذى تم فيه الاتفاق بين اللجنة الوطنية العليا للطلاب وبين احدى لجان مجلس
الشعب ، تسأل سؤالاً واحداً وصريحاً : أين انت يا مجلس الشعب ؟ أين
مطالب الشعب ؟

كل الديمقراطية للشعب
كل التفانى للوطن

اللجنة الوطنية يحلون

وأضاف المقدم منير محيسن أن ادارة مباحث امن الدولة قد تمكنت من المتابعة التوصل إلى معرفة القائمين بهذا النشاط وهم :

١- احمد صادق عزام المحامى والمقيم ٢٩ شارع خسرو بطوان

٢- حسين محمد حسين على المقيم ٧ شارع العين الجديدة بطوان .

٣- حلمى شمطا رئيس اللجنة النقابية للجمعية التعاونية لمصانع الطائرات بطوان والذي تبين انه هو الذى قام بكتابة تلك البيانات مستخدماً فى ذلك احدى الآلات الكاتبة الموجودة باللجنة النقابية للجمعية التعاونية لمصانع الطائرات بطوان ، وأنه كتبها من واقع اصل خطى سلمه له حسين محمد حسين ، وقام بعد انتهائه من كتابتها بتسليمها الى احمد صادق عزام الذى قام بتوزيعها على بعض العمال بمنطقة حلوان .

ويعرض على السيد رئيس نيابة امن الدولة العليا للاذن بضبط وتفتيش سافلى الذكر ومسكنهم للبحث عن أية اوراق أو متعلقات خاصة بهذا النشاط . وفى الساعة الثالثة وعشر دقائق من مساء يوم ١٩٧٢/١/٣١ اذن الاستاذ صلاح نصار رئيس نيابة امن الدولة بتدب مفتش مباحث امن الدولة فرع القاهرة او من ينتدبه لضبط احمد عزام وحسين محمد حسين وحلمى شطا وتفتيش مساكنهم أو من يتواجد معهم لضبط ما يوجد من ادوات او نشرات تفيد بثهم دعاية مثيرة أو قيامهم بنشاط ضار بأمن الدولة وكذلك تفتيش مقر اللجنة النقابية للجمعية التعاونية لمصانع الطائرات بطوان لضبط آلة الكتابة الموجودة بها على أن يتم ذلك لمرة واحدة خلال ثلاثة ايام من تاريخه ويعمل محضر بالاجراءات .

وفى الساعة العاشرة من مساء نفس اليوم (١٩٧٢/١/٣١) انتدب العميد

احمد رشدى محمود مفتش مباحث امن الدولة بالقاهرة النقيب حمدى لضبط وتفتيش شخص ومسكن حسين محمد حسين والنقيب ثروت القداح لضبط وتفتيش شخص ومسكن حلمى شطا وكذا مقر اللجنة النقابية للجمعية التعاونية لمصانع الطائرات بطوان والنقيب ماجد الجمال لضبط وتفتيش شخص ومسكن احمد صادق عزام .

وفى الساعة الحادية عشر و٣٥ دقيقة من مساء يوم ١٩٧٢/١/٣١ حرر النقيب ماجد الجمال محضره الذى اثبت فيه قيامه بتفتيش منزل احمد صادق عزام وعدم عثوره على أية ممنوعات ، وانه بمناقشته شفهاً عما هو منسوب إليه نفى واقعة استلامه لأية بيانات باسم اللجنة الوطنية ،

كما قام النقيب اسامه حمدي بتفتيش مسكن حسين محمد حسين فى الساعة ١١:٤٥ من مساء يوم ١٩٧٢/١/٣١ فلم يعثر على أية ممنوعات .

وفى الساعة ١١:٣٥ من مساء يوم ١٩٧٢/١/٣١ قام النقيب ثروت القداح بتحرير محضره الذى اثبت فيه قيامه بتفتيش شخص ومسكن حلمى شطا فوجد نسخة من كل بيان من البيانات الصادرين باسم اللجنة الوطنية بحلول وكذلك نسختين من بيانين صادرين من اللجنة العليا للطلاب بجامعة القاهرة احدهما بعنوان وثيقة طلابية بتوقيع مؤتمر طلاب جامعة القاهرة للجنة الوطنية العليا للطلاب والثانى صادر ايضاً من نفس اللجنة بعنوان نشرة طلابية وتتكم عن الحركة الطلابية وينتهى بالعبارتين : عاشت الحركة الطلابية على طريق الديمقراطية وليتدفق دمنا من اجل النصر . ومواجهة حلمى شطا بتلك المضبوطات اعترف بحيارتها وذكر انه هو الذى كتب البيانين المضبوطين الصادرين عن اللجنة الوطنية بحلول فى مقر عمله بالجمعية التعاونية لمصانع الطائرات بحلول واستخلص فى ذلك الآلة الكاتبة الخاصة بالجمعية وأبدى استعداداً للإرشاد عنها وذكر أن الذى سلمه الاصل الخطى لهذين البيانين هو حسين محمد حسين وذلك منذ حوالي خمسة ايام وانه قام بكتابة عشرة نسخ من كل بيان واحتفظ لنفسه بنسخة من كل منهما وهما المضبوطان وسلم الباقي وعددهم ثمانية عشر نسخة لأحمد صادق عزام وقام بإعادة الاصل الى حسين محمد حسين ، وأشار الى انه تقابل مع المذكورين فى مقهى طابع بحلول وقام حسين محمد حسين بعرض البيانات الصادرة من اللجنة الوطنية العليا لطلاب جامعة القاهرة عليهم وتناقشوا جميعاً حول الحركة الطلابية وطلاب حسين محمد حسين فى هذه المناقشة بضرورة تأييد تلك الحركة من جانب عمال حلول وكذلك مقترحات وتوصيات الطلبة كما طالب بضرورة تشكيل لجنة وطنية لمنطقة

حلوان على غرار اللجنة الوطنية العليا لطلاب جامعة القاهرة وان احمد عزام ايده فى ذلك واقترح ان تضم اللجنة العناصر العمالية بهدف تأييد العمال بحلولا للحركة الطلابية واضاف ان احمد عزام عند تسلمه منه الثمانية عشر نسخة من البيانين رد العبارة التالية (الكلام ده مضبوط وده اللي احنا عاوزينه) .

ويتاريخ ١٩٧٢/٢/٢ فى الساعة السابعة مساء قام المقدم منير محيسن بتحرير محضره الذى ذكر فيه انه بالنسبة للمتهم حسين محمد حسين فقد تبين انه سبق ان سافر الى لبنان عدة مرات واتصل هناك ببعض اعضاء حركة القوميين العرب (الجناح اليسارى) ومنهم غازى جمال حسين الصوارنى عضو الجبهة الشعبية الديمقراطية وآخر يدعى ابو ناصر وثالث يدعى ابو عدنان عراقى الاصل وكان اميناً مساعداً للاتحاد العام للعمال العرب ، وان المذكورين تتناقشوا معه حول ان الاحزاب البرجوازية الصغيرة قد استنفذت دورها فى الوقت الحالى وانه يتعين تحويل تلك الاحزاب الى احزاب ماركسية لينينية وانه حلا لذلك فقد تم تكوين حزب جديد باسم (حزب العمل الاشتراكى الثورى) وهو يمثل اتجاه سياسى داخل الجبهة الشعبية وفى الوقت نفسه مستقلاً عنها وان كان يهدف مستقبلاً الى ان يكون بديلاً لتلك الجبهة كتنظيم سياسى على أن تتحول الجبهة الى جناح عسكري تابع لهذا الحزب وان لهذا الحزب فروع سرية فى العراق وسوريا ولبنان وإن كان الحزب فى لبنان شبه علنى حالياً وله بيانات تصدر بجريدة الهدف التى يرأسها غسان كنفانى وان شعاراته هى (حرية . اشتراكية . تحرير . وحدة) وان الهدف من شعار الوحدة هو وحدة الاحزاب الشيوعية الماركسية اللينينية فى العالم العربى يعقبها تحقيق الوحدة العربية الشاملة وان قادة هذا الحزب اتخذوا قراراً بضرورة وجود نواة لهذا الحزب فى مصر لاعتقادهم بأن أى عمل سياسى ينون وجود مصر لا قيمة له رغم ان وفاة الزعيم الخالد عبد الناصر قد خلفت فراغاً كبيراً على الصعيد العربى خاصة فى مصر ، وان هذا الفراغ ظهرت آثاره بوضوح فى إحداث مايو الأخيرة وكلفوه بأن يقوم هو شخصياً بالبدء فى تكوين هذه النواة فى مصر ، ولما وافق

على ذلك طلبوا منه ان يحرص على ان يكون فى القاهرة فى اوائل شهر يوليو ١٩٧١ لأن بعض القياديين بالحزب سيكونون بها بمناسبة انعقاد المؤتمر الوطنى الفلسطينى التاسع وأنه فى اوائل شهر يوليو حضر الى القاهرة فى اجازة سنويه من عمله وفوجئ فى اوائل الاسبوع الثانى من شهر يوليو بفازى جمال حسين الصوارنى يحضر إليه بسكنه بخلوان وأفهمه انه حضر للقاهرة لحضور المؤتمر الوطنى الفلسطينى وأنه يسعى لكى يعود لعمله السابق بوزارة الترمين فى مصر وأنه اذا وفق فى ذلك ستتاح له الفرصة لمشاركته فى مزاوله نشاط الحزب فى مصر ونقل إليه رغبة ابو عدنان فى أن يبدأ هو أى حسين محمد حسين بالاستعداد فى تكوين نواة الحزب سابق الإشارة إليه على أن تكون خطواته متمسكة بالحذر الشديد خشية اجهزة الامن وعرض عليه مرة بعض المعونات المالىه وبعض مطبوعات الحزب لمساعدته فى النشاط وقام المذكور (حسين محمد حسين) بإبلاغ الفرع بهذه المعونات فى ١٩٧١/٧/٣١ .

تحقيقات نيابة امن الدولة العليا

فى مساء يوم الثلاثاء ١٩٧٢/٢/١ الساعة التاسعة قام الاستاذ صهيب حافظ وكيل نيابة امن الدولة العليا باستجواب المتهمين :

استجواب حلمى على سليمان شطا .

قرر فى التحقيقات أنه يعرف احمد عزام من فترة طويله وأنه عرّفه من حوالى اربع سنوات على حسين محمد حسين ، الذى اعتقل مرتين بتهمة الشيوعية ، وأن حسين واحمد عزام على صلة صداقة بمصطفى عبد العزيز وكيل النيابة الادارية ومن اهالى حلوان ومعروف عنه انه شيوعى وسبق اعتقاله ، وانهم جميعاً يترددون على قهوة طابع بخلوان ، وأن احمد عزام كان يمدح فى شيوعية الصين . وأنه فى يوم ١٩٧٢/١/٢٢ كان يجلس على المقهى مع احمد عزام وحسين محمد حسين وأن حسين تكلم عن اعتصام طلبة الجامعة ومدح قيهم وابدى غضبه من الجرائد التى تحاول ان تشوه صورة الاعتصام وايده فى ذلك احمد عزام ، وحسين قال انه لابد من اخذ موقف من هذه الحركة لأنه كان

من المفروض ان العمال هم الذين يقومون بهذه الحركة أو على الاقل يدعموها ويساندونها ويعتصموا مثل الطلبة وايدده لحمد عزام في ذلك . واضاف ان حسين عرض عليه منشور مطبوع بالاستئسل صابر عن اللجنة العليا للطلاب بجامعة القاهرة وانه اخذ منه المنشور لقراعه بمنزله ، وان احمد عزام كان مؤيداً لمطالب الطلبة الواردة في هذا المنشور ، وانه في اليوم التالي اطلعه حسين محمد حسين على نشرة طلابية اخرى بعنوان (وثيقة طلابية) فاخذها منه لقراعتها ، واقترح حسين في هذا اليوم تدعيم حركة الطلاب وقال انه من المفروض تشكيل لجنة في حلوان تسمى اللجنة الوطنية بطلوان تسابير وتؤيد اعتصام الطلاب وتنظم اعتصام مماثل في حلوان ، وانه بعد عودته الى منزله قرأ الوثيقة الطلابية ومعه بيان من مدير الجامعة يعترف فيه بشرعية اللجنة الوطنية العليا لطلاب جامعة القاهرة ، وفي صباح اليوم التالي حضر إليه حسين في مكان عمله وتحدث معه بصوت خفيض واخبره ان معه بيانين ويريد منه ان يكتبهما على الماكينة بأكبر عدد من النسخ وعند مطالعته لهذين البيانين تبين ان الاول بيان من اللجنة الوطنية بملوان وفيه طلب الإفراج عن الطلبة المعتقلين والثاني يهاجم موقف الصحافة من حركة الطلبة ومكتوب عليه اللجنة الوطنية بملوان ، فقال بسؤال حسين محمد حسين عن هذه اللجنة فرد عليه بقوله مالكنش دعوه بمن فيها واحنا كل اللي عاوزينه منك اترك تكتب البيانين دول وتعمل اكبر عدد ممكن من النسخ فسأله هل اطلع احمد عزام عليها فقال له لا ، فطلب منه ان يعرضها عليه قبل كتابتها فقال له اكتبها ويعدين نبقى نوربها له وإذا حب يعدلها أو يضيف إليها يبقى ممكن نعمل التعديل اللي يقول عليه ثم غادر حسين محمد حسين مكتب حلمي شطا . واضاف الاخير انه انتظر حتى انصراف الموظفين في المكتب في الساعة الرابعة وقام بكتابة كل بيان من اصل وتسع نسخ على ورق رز ثم قام بحرق الكريون الذي استخدمه في عمل النسخ. ونوجه إلى حيث يجلس احمد عزام بقهوة طايح واخبره بما حدث واعطاه نسخ البيانين بعد ان اخذ نسخة له وكانوا في ظرف اخذه احمد عزام ووضعه في جيبه ، وانه اعطاه هذه النسخ ليعطيهم لحسين إلا انه احتفظ معه بالاصل ، وان

احمد عزام اخبره ان ده هو اللى عاوزه ففهم انه هو متفق مع حسين على اعداد البيانين . وفى اليوم التالى توجه الى المقهى فوجد حسين محمد حسين ومعه عامل اسمه عبد الستار فسأله ان كان احمد عزام اعطاه المطبوعات فقال له لا وكان مع شطا اصل صيغة البيانين فاعطاها لحسين فوضعهم فى جيبه ثم انصرف مع عبد الستار . وقال له انه سوف يتوجه الى منزل مصطفى عبدالعزيز .

واضاف حلمى شطا انه فى يوم الاحد السابق على القىض عليه توجه الى المقهى فوجد احمد عزام ومعه اثنين محامين هما احمد سالم ولويس شحاته المحامى بشركة الحرير ومعهم محمد بركات وهو عامل فى الشركة القومية للاسمنت وبعد قليل حضر مصطفى عبد العزيز وكان متضايق وسأل حلمى شطا آيه حكاية اللجنة الوطنية بحلوان وكيف تم تشكيلها ومتى ، فقال له حلمى هو انت مش فى اللجنة دى فقال له مصطفى ولا اعرف عنها حاجه ، وسأل احمد عزام عن كيفية تشكيل هذه اللجنة وانه كان من المفروض ان تتشكل بناء على اجتماع أو مؤتمر لاهالى وعمال حلوان وتكون بالانتخاب ، فاحمد عزام رد عليه وقال أمى بتعبر عما فى صدور كل الناس ، فرد عليه مصطفى بقوله ده كلام فاضى هو اى واحد يعمل بيان لوحدده باسم اللجنة الوطنيه ويعدين يودينا فى داهيه كلنا ، فقال له حلمى شطا ان حسين محمد حسين اخذ له البيان وانه كان فاهم انهم جميعاً فى اللجنة فقام مصطفى بسب حلمى شطا وقال له انت حمار كما شتم احمد عزام وغادر المقهى ، فاحمد عزام قال لهم ده مجنون سييكم منه .

وسأله المحقق عن علاقته باحمد عزام وكيف بدأت ، فقال ان علاقته باحمد عزام بدأت من حوالى خمس سنين بمناسبة انتخابات مجلس الامه ، لأن اى شخص يدخل الانتخابات يذهب إليه باعتباره من عائلة عزام ومن اهالى حلوان اصلاً وله نزوة فى الاصوات وباعتبار انه محبوب فى المنطقة لأنه شعبى زيادة عن اللزوم ، وعندما سئل عن اتصال احمد عزام بالتنظيمات السياسية قال حلمى شطا انه يعلم ان له نشاط سياسى وانه كان قد دخل انتخابات مجلس

النواب وكان يصدر جريدة الملايين التي توقفت عن الصدور ، وكان يسمع من الناس انه شيوعي ولكنه لا يعلم ان كان داخل تنظيم شيوعي من عدمه وانه كان صاحب ترخيص جريدة الملايين وصاحبها ويقوم بالكتابة فيها وكان دائماً يقول انها جريدة اشتراكية تعبر عن الجماهير اى انها تعبر عن احتياجات الناس ، كما انه من المعروف انه باع ما يملكه من اموال للصرف عليها وانه كان يمتلك ٤٠ فدناً . وعن ميوله السياسي ذكر حلمي شطا ان احمد عزام كان يقول ان التنظيمات السياسية ليست فعالة ويقصد الاتحاد الاشتراكي لأن الانتخابات لا تفرز العناصر السليمة المفروض انها تتولى المراكز القيادية ، وانه معزول سياسى من ايام جريدة الملايين ، وان افكاره الاشتراكية هى التى تجعله يصاحب العمال .

وعندما سئل عن حسين محمد حسين وعن افكاره قال انه كان يعمل بالبلاد العربية وانه ذكر له انه على علاقة بالجبهة الشعبية الديمقراطية والحزب الشيوعي اللبناني . وانه كان دائماً يقول انه لازم نحارب ولا بد من اعداد الجبهة الداخلية للحرب وفتح باب التدريبات العسكرية كما كان يقول ان التشكيل الوزارى الجديد يتضمن اثنان من الوزراء الشيوعيين الذين كانوا معه فى السجن وكانوا يتعذبون معه وكان يقصد بذلك فؤاد مرسى وزير التموين واسماعيل صبرى عبد الله وزير التخطيط ، وانه فهم من ذلك انه كان فى تنظيم شيوعي واعتقل مع الشيوعيين .

وعن بداية الحديث عن اعتصام الطلاب ذكر حلمي شطا ان حسين محمد حسين بدأ هذا الحديث بقوله ان عنده آخر اخبار اعتصام الطلاب واخرج من جيبه الوثيقة الطلابية والورقة المتضمنة اعتراف مدير الجامعة باللجنة الوطنية العليا للطلاب واعطاها لاحمد عزام التى قام بقراءتها ثم اعطاها حسين حلمي وقال له ان معاه نسخه زيادة فاحتفظ بها حلمي لقراءتها فى منزله . وبعد ان عرض حسين الوثيقة قال يا ناس احنا لازم نعمل حاجة تؤيد موقف الطلبة والنقابات المهنية زى المحامين والمعلمين كما قال ان فيه اساتذة قدموا استقالاتهم لتدعيم موقف الطلاب ثم اضاف انه سيقوم بكتابة بيان بتأييد الحركة الطلابية

ويوزعه . وان احمد عزام قال انه من المفروض ان احنا نعمل بيان بتأييد حركة الطلاب ونوزعه وعندما اعطاه حسين احمد حسين البيانين لكتابتهم على الماكينة سألهم حملى عن الكيفية التى سيجرى بمقتضاها توزيع النسخ فقال له ان عنده ناس فى المصانع حايدهم نسخ منها لتوزيعها على زملائهم ، وانه اتفق معه على لقائه بالمقهى لاعطائه النسخ وعندما ذهب الى المقهى لم يجده فاعطى النسخ لاحمد عزام . وانه قرأ البيانين وقال هو ده الكلام المضبوط الى احنا عاوزينه .

استجواب حسين محمد حسين

قرر حسين محمد حسين فى التحقيقات التى اجرتها معه نيابة امن الدولة العليا انه قبض عليه فى عام ١٩٥٣ اثناء دراسته بمدرسة حلوان الثانوية بتهمة توزيع منشورات صادرة عن منظمة حدتو ، وحبس لمدة ثلاثة ايام ثم افرج عنه ، وفى سنة ١٩٥٧ فتح مكتبة فى المعادى ، وفى سنة ١٩٥٩ اعتقل مع الحملة التى شنت على الشيوعيين فى هذا العام واستمر معتقلاً حتى عام ١٩٦٢ ، واثناء اعتقاله تعرف ببعض الشيوعيين ومنهم من هم من اهالى حلوان وهم : مصطفى عبد العزيز ومحمد بركات ومحمود بسيونى وعبد الستار عبد الكريم . كما قرر انه انضم الى منظمة حدتو خلال المدة فى سنة ١٩٥٤-١٩٥٦ وان الذى قام بضمه الى هذه المنظمة شخص اسمه يوسف عبد الحميد ، وانه كان عضو لجنة قسم حلوان فى هذه المنظمة ثم حدثت بينه وبين المنظمة اشكالات ادت الى تجميد نشاطه حتى دخوله المعتقل سنة ١٩٥٩ ، وفى داخل المعتقل اعيد تنظيمه داخل الحزب الشيوعى وفى اثناء عضويته فى هذه المنظمة الجديدة كان يقوم بطبع منشورات على البالوظه ، وانه اثناء وجوده فى المعتقل بالفيوم حدث صراع بين الشيوعيين داخل المعتقل ترتب عليه ان اعلن موقفه بالخروج على التنظيم الشيوعيين حدتو والحزب وكتب خطاباً الى المباحث يعلن هذا الموقف كما شرحه فى مقابلة مع السيد سعد مشعل وكان من نتيجة ذلك ان افرج عنه من المعتقل سنة ١٩٦٢ واشتغل فى شركة سياحة سنة ١٩٦٣ ، ١٩٦٤ ثم عمل بشركة نقل ثم شارك اخاه فى شراء تاكسى ثم سافر الى لبنان للعمل هناك فى شهر فبراير سنة ١٩٧٠ واشتغل فى بيروت وعاد الى مصر فى شهر

نوفمبر سنة ١٩٧٠ ثم عاد الى لبنان في يناير سنة ١٩٧١ ثم عاد الى مصر في يونيه سنة ١٩٧١ . و اضاف انه اثناء وجوده ببيروت تعرف على شخص اسمه غازي السيداوي الذي كان يعمل في مصر وطرد منها لانتتمائه الى الجبهة الشعبية الديمقراطية وانه عرّفه بعد ذلك على شخص يدعى ابو عدنان وكان رئيس اتحاد العمال العرب الذي علم ان حسين كان عضواً بالحزب الشيوعي فهاجم قرار الاحزاب الشيوعية جعل نفسه وقال ان هذا يعني انهيار الحركة الشيوعية في مصر وان الانتهازية قد سلمت الشيوعيين للسلطة . و اضاف ابو عدنان ان الوقت مناسب للتحرك في مصر وتحدث معه عن حركة القوميين العرب وقال ان هذه الحركة تعمل على احداث تغيير في داخلها من فكر البرجوازية الصغيرة الى الفكر الماركسي اللينيني مهتدية بتجربة كاسترو وانهم في هذا السبيل كونوا حزب العمل الاشتراكي برئاسة جورج حبش وان الحزب يخطط للامتداد الى الدول العربية باقامة تشكيلات اقليمية فيها تحت اشراف قيادة مركزية مقرها بيروت باعتبار ان الظروف فيها مواتية اكثر من الدول العربية الاخرى - و اضاف حسين محمد حسين انه فهم من حديث ابو عدنان انه عضو في اللجنة المركزية لحزب العمل الاشتراكي وانه فاتحة في تشكيل تنظيم للحزب في مصر وعرض عليه البقاء في بيروت لاسخاله مدارس الكادر بهذا الحزب لمعرفة تخطيطه وافكاره ، فطلب منه حسين محمد حسين تأجيل ذلك حتى عودته من مصر اذ ان اقامته قد انتهت بلبنان ولكي يدرس امكانية العمل في مصر وانه اعطاه عنوانه في مصر فقال له ابو عدنان ان غازي سوف يحضر المؤتمر الفلسطيني التاسع بالقاهرة وسوف يقوم بالاتصال به . كما قرر حسين محمد حسين انه عقب عودته الى مصر اتصل بالضابط محمد ماهر بالمباحث العامة وابلغه بهذه المعلومات فاحاله الى المقدم منير محيسن الذي طلب منه كتابة هذه المعلومات في تقرير قام باعداده وتسليمه له بعد يومين ، ثم سافر بعد ذلك الى بيروت في نوفمبر ١٩٧١ وعاد الى مصر في ١٠ يناير سنة ١٩٧٢ ، وبدأ يتردد على قهوة طابع بخلوان والتي اعتاد ان يتردد عليها منذ اكثر من عشر سنوات وتقابل هناك مع مصطفى عبد العزيز ثم جاء احمد عزام وفي

المساء قابل حلمي شطا وتكررت مقابلاته بهؤلاء الاشخاص وقد سأله احدهم عن مؤتمر الحزب الشيوعي في لبنان فقص عليهم ما كتبته الصحف عن هذا المؤتمر وقال ان سليمان فرنجييه رئيس جمهورية لبنان عامله كواجهة للديمقراطية اللبنانية وانه لا فاعلية له وان عمله استعراضي فقط ، كما ذكر حسين محمد حسين انه قابل عبد الحميد سليمان في يوم ١٩٧٢/١/٢١ واخبره ما حدث في اعتصام الطلاب وان جماعة اسمها جماعة انصار الثورة الفلسطينية في كلية الهندسة بجامعة القاهرة عقنوا مؤتمراً وبعد المؤتمر حصل الاعتصام ثم انضمت كافة كليات الجامعة للاعتصام ، ثم عرض عليه نشرة بعنوان (وثيقة طلابيه) ومعها ورقة بها بيان من مدير الجامعة واخبره ان هذه النشرة صادرة عن الاعتصام وعندما قرأها سال عبد الحميد سليمان عن ماهية هذه النشرة فقال انها لجنة قام الطلبة بانتخابها لأن اتحاد الجامعة لا فاعلية له وان بعض اعضاء الاتحاد انضموا الى هذه اللجنة فسأله عن اتجاه هذه اللجنة فقال له انها لجنة وطنية فقال له حسين انه يهين له ان اتجاهها شيوعي صيني اذ ان بها مطالب تصديد الاجور وضرب المصالح الامريكيه ، فقال له عبد الحميد سليمان لادى فيها كل الاتجاهات . واضاف حسين محمد حسين في اقواله بالتحقيقات انه طلب من عبد الحميد سليمان الاحتفاظ بالنشرة المعنونه (وثيقة طلابيه) والبيان الصادر من مدير الجامعة الذى يعلن فيه اعترافه باللجنة الوطنيه العليا فوافق على ذلك ، وانه تقابل معه مرة ثانية عند مصطفى عبدالعزيز وتناقشوا في بيان نقابة المحامين الذى نشر بجريدة الاهرام وانه لاتعارض بين ما ورد به وما ورد بوثيقة الطلاب إلا انه خلا من الإشارة الى عمال حلوان المعتقلين واخبره انه لا يوجد عمال محبوسين وأيده مصطفى عبدالعزيز في ذلك وقال ان الوثيقة التى صدرت عن الطلاب تعتبر عمل كويس رغم وجود بعض الثغرات فيها .

واضاف حسين محمد حسين انه كان قد قدم تقريراً للمباحث العامة عند ودته الى مصر ذكر فيه ان جريدة حزب العمل الاشتراكي التى تسمى (طريق الثورة) نشرت تقريراً عن الحالة في مصر جاء به ان انور السادات استفاد من

تجربة ٩ ، ١٠ يونيو واستعان بجماهير الشعب لضرب مراكز القوى وأنه سيحاول ان يبنى مراكز سلطة سياسية واجهزة خاصة به وأنه بعد فترة سيقع تصادم حتمى بين مراكز القوى الجديدة وبين جماهير الشعب خاصة وهو يدعو الى اطلاق الحريات بما يمكن هذه الجماهير من الحركة . وأنه فى زيارته الاخيرة للبنان قرأ مقالاً فى نشرتهم الاسبوعية (الثورى) اشاروا فيها الى المقال السابق وقالوا ان تصوراتهم حصلت وان السلطة اصطدمت بعمال حلوان .

وقد سأل المحقق حسين محمد حسين عن المنشورات المضبوطة فقرر انه كان يسير مع احمد عزام ومحمد بركات فى شارع البوستة بطلوان فلاحظ ان احمد عزام اعطى محمد بركات منشورين مكتوبين على ورق رذ بالاله الكاتبه فسالهم عن الامر فاعطاه احمد عزام المنشورين لقراءتهم فساله عن ماهية اللجنة الوطنية بطلوان فقال له دى لجنة موجوده فى حلوان وتدافع عن الطلبة فساله عن تاريخ تكوينها وعن انشائها فقال له هى موجوده وىس .

وفى يوم ٢١/١/١٩٧٢ قابله احمد عزام فقص عليه ما حدث بينه وبين مصطفى عبد العزيز ثم حضر مصطفى وقال لهم انتم قاعدين والدنيا مقلوبه والطلبة فى السجن ، فقالوا له انت بتتكلم عن الطلبة وانت عملت لهم ايه ، وحدثت مشادة قالوا فيها انهم عملوا الجبهة الوطنية بطلوان وانهم عملوا منشورين يساندوا فيها الطلبة ، فقال لهم انه رغم وفاة ابيه منذ ايام فإنه كان يتحرك فى وسط الطلبة بالجامعه وفى وسط النقابات المهنية لدعم الحركة الطلابيه ، وان مصطفى عبد العزيز قال لهم لو ماكانش حسين معاكم مكتنوش علمت حاجة كنوع من الفخر بالشيوعيين القدامى .

وقد أعيد استجواب حسين محمد حسين بتاريخ ٢/٢/١٩٧٢ فأعاد ما سبق ان قرره من انه كان عضواً بخليه شيوعيه مع بعض الطلبة السودانيين عندما كان طالباً بمدرسة حلوان الثانوية وترك هذا النشاط بعد انتهاء نراسته بمدرسة حلوان فى العام الدراسى ١٩٥٤/١٩٥٥ ، ثم عاد وانضم الى الحزب الشيوعى المصرى بعد اعتقاله بمعتقل الفيوم سنة ١٩٥٩ ثم حدث الخلاف بين الشيوعيين فرفض كل هذه التنظيمات واعلن هذا الموقف فانفرج عنه فى

سنة ١٩٦٢ ، وإن صلته بالشيوخيين بعد ذلك كانت مجرد صداقات ومن بينهم مصطفى عبد العزيز ومحمد بركات ، وأنه سمع أن مصطفى عبد العزيز حاول أن يتحرك مع مجموعة من منظمة الشباب في حلوان وضرب هذا التحرك في اواخر عام ١٩٦٩ ، كما قرر أن عبد الحميد سليمان يعطف على الافكار الماركسية .

ثم سئل حسين محمد حسين عن الاحاديث التي دارت بينه وبين احمد عزام وحلمى شطا ومصطفى عبدالعزيز بعد عودته من لبنان في شهر يناير ١٩٧٢ فقال ان ما يذكره ان احمد عزام سأل عن مؤتمر الحزب الشيوعي اللبناني فقال له انه عقد في لبنان وحضره ممثل للاتحاد الاشتراكي في مصر هو لطفى الخولى وانهم سألوه في المؤتمر عن اعتقال بعض عمال حلوان فقال لهم ان الجرائد عندهم بالغت في تصوير الحادث وجرت وراء الدعايات المعادية وأن حقيقة الامر ابسط من ذلك وأن عدد العمال الذين اعتقلوا لم يتعدوا ٢٥٠ عامل وأنه لم تتخذ ضدهم أية إجراءات استثنائية بل على العكس اعيدوا بعد فترة الى اعمالهم .

فسأله المحقق ان كان قد التقى باحمد عزام وحلمى شطا في غضون احداث الطلاب الاخيرة، فأجاب بأنه قابلهم الا انه نفى ان يكون ايا منهما قد طلب منه اتخاذ موقف مؤيد لتلك الاحداث ، وقرر ما سبق ان ذكره من انه لاحظ ان احمد عزام أعطى محمد بركات منشورين وعندما استعلم عن هذه المنشورات اعطاه احمد عزام البيانين لقراءتهما وأنه لاحظ ان فيهما لجنة اسمها اللجنة الوطنية بحلوان وأنه قرأ هذين البيانين بعد اخذهما من محمد بركات ، وأن احمد عزام قال له ان ناس مطلعين ببيان يؤيدون حركة الطلبة ولم يسأله ان كان من بينهم لأنه فهم من توزيعه لهذه البيانات انه في هذه اللجنة . وأن لاحظ ان ما تضمنه هذين البيانين مجرد انفعال ، وأضاف انه لاحظ عند حدوث المشادة بين مصطفى عبدالعزيز وبين احمد عزام وحلمى شطا ، ان حلمى قال لمصطفى عبد العزيز اثناها احنا عملنا منشورين انت عملت ايه ، وأنه فهم من ذلك ان حلمى عامل المنشورين دول من كلام احمد عزام .

وجه حسين محمد حسين بما قرره حلمى شطا بالتحقيقات من ان حسين داوم على مدى يومى ٢٣ ، ٢٤ يناير سنة ١٩٧٢ الحديث عن ضرورة تأييد موقف الطلاب واصدار منشور بذلك ، كما وجه بما ذكره حلمى شطا من ان حسين حضر إليه يوم الثلاثاء ٢٥ يناير سنة ١٩٧٢ ومعه مسودة المنشورين وطلب منه اعداد نسخ منها قدر ما يستطيع وانه سألّه إن كان قد عرض هذين المنشورين على احمد عزام ، فنفى حسين ذلك وقال ان هذا كلام مختلف . إلا انه اعترف انه اعطى حلمى شطا الوثيقة الطلابية وبيان مدير الجامعة . وعن مصدر حصوله عن هذه الاوراق ذكر حسين محمد حسين ان عبد الحميد سليمان المعيد بكلية الزراعة هو الذى اعطاها له ، وانه اوضح له انه يجذب ما ورد بتلك الوثيقة .

استجواب احمد صادق عزام

قرر انه اشتغل بالمحاماه منذ تخرجه عام ١٩٤٤ . وانه فى عام ١٩٥١ أصدر جريدة اسبوعية باسم (الملايين) وكان رئيساً لتحريرها وكان يكتب فيها جميع المواطنين نوى الآراء الحرة سواء من اليمين أو اليسار ، وانها صوبت فى عهد الثورة سنة ١٩٥٣ واعتقل فى ٢٤ يناير سنة ١٩٥٣ ، ثم صدر حكم من مجلس النواة ببطالان قرار المصادرة فعادت الى الصنوبر إلا انها توقفت بعد اعتقاله ، وانه كان ينتهج فى سياسة الجريدة مبادئ الدفاع عن الديمقراطية ويهاجم سياسة الحزب الواحد ويطالب بالتعاون مع الكتلة الشرقية اقتصادياً حتى تتمكن البلاد من تنفيذ برامج التنمية ، كما انه كان يطالب بالاعتراف بالصين الشعبية وتحقيق العدالة الاجتماعية وان سبيل ذلك الديمقراطية الاشتراكية اى ان يتم التحول الاجتماعى عن الطريق الديمقراطى بدون عنف وبدون فرض من السلطة ، ونفى انضمامه الى أى تنظيم شيوعى . واضاف انه خلال فترة عزله سياسياً من سنة ١٩٥٤ الى سنة ١٩٦٥ لم يكن له اى نشاط سياسى خلاف اتخاذ مواقف مع الناس اثناء عدوان سنة ١٩٥٦ وان مشاركته فى ذلك كان عن طريق نقابة المحامين وتشكيلات المقاومة الشعبيه وانه نجح فى تكوين كتيبة من ٦٥٠ شخص .

وعندما سئل عن علاقته بحسين محمد حسين قال انه من رواد مقهى الحرية وصاحبها طابع ، وانه تعرف عليه فى خلال عامى ٦٥ ، ١٩٦٦ وانه يعلم انه كان معتقلاً على أساس انه شيوعى ، وان مناقشات معه كانت مناقشات عامة . خاصة بمشاكل الساعة وان حسين كان يتناول هذه المشاكل من وجهة نظر قد تختلف وقد تتفق مع وجهة نظره ، وان الحديث على المقهى تطرق بشأن اعتصام الطلبة وان حسين محمد حسين أبدى وجهة نظره المؤيدة لذلك الاعتصام وان رأى الطلبة ينحصر فى ان الحرب هى السبيل لحل مشكلة الارض المفتصة .

وعندما سئل عما ذكره حلمى شطا من انه التقى به وحسين مرتين وان فى هاتين المرتين طالب حسين اصدار منشور مؤيداً لاعتصام الطلبة ، نفى ذلك. وعندما سئل عن مصطفى عبد العزيز وعن ميوله السياسيه قال ان مصطفى كان معتقلاً مع الشيوعيين وانه دائم القول انه شيوعى ، وانه لايعلم شيئاً عن نشاط مصطفى عبد العزيز فى غضون الفترة التى وقعت فيها احداث الطلبة ، وعندما ووجه بما ذكره حلمى شطا من ان مصطفى عبد العزيز حضر الى المقهى واخذ عليهما السلبيه تجاه حوادث الطلبة ، نفى ذلك ، وقال انه لا يذكر السبب الذى من اجله قام مصطفى عبد العزيز بسبهم . ونفى ايضاً ما قرره حلمى شطا من ان مصطفى عبد العزيز سأل عن كنه اللجنة الوطنيه وظروف تشكيلها ، و اضاف انه كان يدعو الى عقد مؤتمر جماهيرى وعند عدم موافقتهم على ذلك سبهم لرفضهم التعاون معه . ونفى احمد صادق عزام علمه بأن حسين محمد حسين اعطى حلمى شطا منشورين لاعداد نسخ منها ، كما نفى ما نسب إليه من قوله ان ده كلام مضبوط وده اللي احنا عاوزينه .

وانكر ما قرره حسين محمد حسين من انه شاهده يسلم محمد بركات نسخة من هذين المنشورين .

استجواب عبد الحميد احمد سليمان

قرر انه عين معيد بكلية الزراعة فى شهر مايو سنة ١٩٦٧ بجامعة القاهرة، واثناء توجهه فى يوم ١٩٧٢/١/٢٠ الى كلية الزراعة لمباشرة دراسته

للمجستير سماع من الطلبة في الكلية ان هناك مؤتمراً منعقداً بقاعة جامعة القاهرة لمناقشته امور طلابيه وسياسية فتوجه الى القاعة فوجدما ممثلة بالطلاب وعلى المنصة حوالي عشرين شخص ، واثناء وجوده في القاعة توالى على المنصة حوالي عشرين شخص وانه مكث في القاعة من الساعه الثانيه حتى الساعه الحاديه عشر مساء ، واثناء وجوده في القاعة توالى على المنصة ممثلين للكلليات ، وكانت كافة البيانات في مجموعها تدور حول مطالب وتساولات في بعض الامور الخاصه بالسياسة الداخليه والخارجيه صدرت بها وثيقه طلابيه تسلم نسخه منها يوم ١٩٧٢/١/٢٢ وكان المؤتمر ما زال منعقداً ثم علم بعد ذلك بيومين ان المؤتمر قد فُض بمعرفه البوابيس وبعد ذلك بحوالي اربعه ايام حضر الى منزله صديقه رمسيس صليب وهو طالب بكلية الهندسه بالسنة الثالثه واخبره بطروف فض الاعتصام والقبض عليه وترحيله الى معهد امتاء الشرطى وأخلاء سبيله ، واضاف انه في يوم تالى لذلك كان عند مصطفى عبدالعزيز وكيل النيابة الاداريه يوم ١٩٧٢/١/٢١ وحضر عند مصطفى حلمى شطا ودار الحديث حول حركة الطلبة فذكر لمصطفى ان المؤتمر اصدر وثيقه واخبر مصطفى مضمونها وكان من رايه ان هذه الوثيقة لاتتضمن اى شئ معادى للسلطة .

وذكر عبد الحميد سليمان انه قابل في احدى المرات عند مصطفى عبدالعزيز حسين محمد حسين وكان قد تعرف عليه منذ ثلاث سنوات عن طريق مصطفى وانه ذكر لهما واقعة زهابه الى مؤتمر طلاب جامعة القاهرة وسرد عليهما ما حدث داخل المؤتمر ومطالب وتساولات الطلبة حسب ما جاء في الوثيقة وانه لايرى انه كان يوجد فيها اى اتجاه عدائى للسلطة .

وعندما وجه عبد الحميد سليمان بما قرره حسين محمد حسين من انه تحصل منه على نسخة من الوثيقة الطلابية وبيان مدير الجامعة بالاعتراف باللجنة الطلابية لجامعة القاهرة ، قال جايز انيتهم له فعلاً ، ثم عاد وقرر انه اعطاه هذه الوثائق فعلاً .

وعندما سئل عن اتجاهات اعضاء اللجنة الطلابية من الناحية السياسية ،

قال انه اثناء انعقاد المؤتمر كان بعض الطلبة الموجودين يقولون ان اعضاء اللجنة شيوعيين ، ولكن اغلبيه الطلبة كانوا يقولون احنا هنا لمناقشة امور محدده ومالناش دعوه بميول اى حد .

استجواب مصطفى عبد العزيز احمد

ذكر ان علاقته بحسين محمد حسين ترجع الى فترة اعتقالهما سنة ١٩٥٩ ، اما عن علاقته باحمد عزام فهي علاقة مودة ذات طابع شخصى مخض فهو محبوب من كافة الناس فى حلوان ، واما عن حلمى شطا فهو احد الاصدقاء الشخصيين لاحمد عزام . واضاف ان حسين محمد حسين حضر الى منزله للعزاء فى وفاة والده وتقابل هناك مع عبد الحميد سليمان ودار الحديث حول احداث الطلبة التى كانت حديث كل سكان القاهرة .

وعن موقفه من تلك الاحداث ذكر مصطفى عبدالعزيز ان احداث الطلبة كانت تبيراً سليماً غير عدائى لنظام الحكم ، لابداء رغبتهم فى تحرير الارض وازالة اسباب القلق والتساؤلات التى تنور فى اذهان الشباب اليوم وفى اذهان كل مواطن ياكل قلبه من الداخل حزنه الذى نتج عن هزيمة سنة ١٩٦٧ ، واضاف ان هناك هيئات كثيرة تضم المثقفين قد اعلنت تأييدها لحركة الطلبة وطالبت بالافراج عن معتقل منهم وقد اعلنت هذه المواقف فى الصحف . وذكر انه تقابل مع حسين محمد حسين فى الطريق والذى اخبره ان هناك فكرة لتكوين لجنة باسم اللجنة الوطنيه لاهالى حلوان للدفاع عن حرية الصحافة والمطالبة بالافراج عن الطلبة ، محاولاً استطلاع رايه فى هذه الفكرة ، ثم حضر الى منزله فافهمه مصطفى ان هذه الفكرة خاطئة وغير سليمة لانه ليس من حق اى شخص مهما كان عددهم ان ينصبوا انفسهم ممثلين لاهالى حلوان فضلاً عن ان هذا العمل يعد شكلاً من اشكال التنظيم الخارج على القانون ولامبرر له إذ ان المطالبة بالافراج عن الطلبة او حرية الصحافة امر يمكن ان يتم امام الجميع وعلى الملأ وبالحوار الصريح مع المسئولين سواء فى الاجهزة التنفيذية أو

الجهان السياسى ، واذضاف مصطفى عبدالعزيز انه فهم من كلام حسين محمد حسين ان هذه الفكرة طرأت فى اذهان البعض ولكنه لم يعلم من هم هؤلاء ، ولكنه سألهم ان كان احمد عزام يعلم بذلك فقال ان احمد عزام عنده فكره عن هذا الموضوع وان حديثهما فى هذا الخصوص قد انتهى عند هذا الحد ، واذضاف انه حرص بعد ذلك ان يقابل احمد عزام ويحذره بشدة من ان تخرج هذه الفكرة الخاطئة الى حيز التنفيذ وانه قابله يوم ١٩٧٢/١/٢١ على قهوة طابع ووجد معه حلمى شطا فناقشهما فى هذا الامر وفهم من كلام احمد عزام انه يأخذ هذا الموضوع على سبيل الهزل ، كما فهم ان حسين ذكر له هذه الفكرة وانه لم يعارضه ، واذضاف ان احمد عزام علق على كلامه بطريقة يبدو منها انه مجرد مراقب لما يحدث دون ان يكون له دخل فيه او اعتراض عليه ثم بدأ يسخر من كلامه بصورة يبدو منها انه يريد ان يتسلى بالاستزادة من انفعاله وان هذا ليس معناه انه مندمج فى هذا العمل أو له دور فيه مما دفعه فى النهاية الى الانصراف .

وقرر مصطفى عبد العزيز ان حسين محمد حسين عرض عليه مشروعاً لبيان يقترح اصداره بهدف اخذ رايه فى صياغته ، إلا انه أوضح له ان المطالبة بالافراج عن الطلبة أمر لا غبار عليه إلا ان تكوين مثل هذه اللجنة يعد اسلوباً غير سليم .

وعندما عرض المحقق النسختين المضبوطتين على مصطفى عبد العزيز وسأله عما إذا كانت المسودة التى عرضها عليه حسين محمد حسين متفقة مع صيغة أى من هذين المنشورين اجاب انها لاتخرج عن مضمون أى من البيانين .

سؤال محمد محمود بركات

سئل بمعرفة النيابة عن علاقته باحمد صادق عزام فقرر انه يعرفه منذ عام ١٩٥٧ بمناسبة ترشيح نفسه لعضوية مجلس الامه .
وسئل عما ذكره حسين محمد حسين من ان احمد عزام اعطاه منشورين صادريين عن اللجنة الوطنية ، فنفى ذلك .

قيد القضية جنائية

وفى يوم ١١/٣/١٩٧٢

قرر صلاح نصار رئيس نيابة أمن الدولة العليا قيد القضية جنائية بالمادتين
١/٤٨ ، ٢ ، ١٠٦ / ١ ، ٢ من قانون العقوبات .

مُحكَم

١- حسين محمد حسين

٢- حلمى على سليمان شطا

٣- احمد صائق عزام

لانهم فى المدة من ٧٢/١/٣١ حتى ١٩٧٢/١/٣١ بدائرة قسم حلوان
محافظة القاهرة اتفقوا على اعداد وتوزيع منشورات بتوقيع اللجنة الوطنية
بحلوان تتضمن دعايات مثيرة وقام المتهم الاول بصياغة منشورات تضمنت
اشاعات مغرضة ودعايات مثيرة من شأنها تكدير الامن العام والحاق الضرر
بالمصلحة العامة وتولى المتهم الثانى طباعة نسخ منها سلمها للمتهم الثالث الذى
قام بتوزيعها وقد وقعت الجريمة فى زمن الحرب .

كما امر رئيس النيابة باخلاء سبيل مصطفى عبد العزيز وعبد الحميد
احمد احمد سليمان .

واحالة الدعوى الى محكمة امن الدولة العليا بدائرة محكمة استئناف
القاهرة لمحاكمة المتهمين طبقاً لمواد الاتهام سالفه الذكر مع استمرار حبس
المتهمين .

الباب الثانى

قضية احمد نبيل الهالى

بلاغ مباحث امن الدولة واذن النيابة والمعلومات

فى ١٩٧٢/١٢/٢٩ خاطب مدير مباحث امن الدولة اللواء السيد فهمى رئيس نيابة امن الدولة يفيد به بأن بعض العناصر المثيرة للشغب قد بدأت منذ بداية العام الدراسى الحالى ٧٣/٧٢ فى استغلال الظروف التى تمر بها البلاد والتحرك داخل القطاع الطلابى فى الكليات والمعاهد العليا المختلفة بهدف اثارة القاعدة الطلابية وتفتيت الوحدة الوطنية واثارة الشغب وانتهجت عدة اساليب لتنفيذ هذا المخطط على النحو التالى :

- استغلال المناخ الديمقراطى استغلالاً سيئاً منحرفاً باصدار مجلات حائط تتضمن كلها تشكيكاً فى كل الاوضاع القائمة بما يخدم فى المقام الاول اغراض العدى .

- الهجوم على المؤسسات الشرعية القائمة فى الدولة بما فى ذلك الاتحادات الطلابية .

- طرح شعارات عقائنية متباعدة لا احتمال صراعات بين الطلبة كان من نتيجتها ان تكررت حوادث الاعتداء بالضرب فيما بين العناصر الطلابية واصابة بعضهم بما يتنافى مع الروح الجامعية والفكرية الحرة .

- الهجوم على بعض القيادات السياسية المحلية بل والعربية والصديقة والتشكيك فى التجربة الاشتراكية والديمقراطية نفسها .

- بث روح اليأس فى قدرة البلاد ومدى صلاحية قواتها المسلحة .

- الادعاء بانعدام الديمقراطية - رغم انهم يتحركون فى ظلها - ودعوتهم الى تشكيل لجان تحت اسم لجان الدفاع عن الديمقراطية والدعوة ايضاً الى تشكيل اتحاد طلابى يهدف الى السيطرة على القاعدة الطلابية وشل حركة الاتحادات الشرعية وسحب الثقة منها .

- تجسيم المشاكل الطلابية واتباع اساليب غير مشروعة فى اثارتها ومن ذلك التحريض على الاعتصام والتظاهر تصوراً بأن هذا الاسلوب يكفل الضغط

على المسؤولين متجاوزين بذلك كل القنوات الشرعية القائمة .

وقد تجاوزت هذه العناصر كل حد باعتدائها المتكررة على السادة
اعضاء هيئة التدريس بالقول وبالعنف بل وبالضرب أحياناً ومن ذلك :

- الاعتداء على السيد وكيل كلية الطب جامعة القاهرة الدكتور حسن
حمدي بالقول لمجرد محاولة سيادته تطبيق لائحة الصحافة الجامعية على نشر
المجلات الحائطية بالكلية .

- الاعتداء على السيد وكيل كلية طب الاسنان جامعة القاهرة الدكتور
رجائي المصطفي بالقول وبالفاظ خارجة ونابية حين حاول سيادته تطبيق نفس
لائحة الصحافة الجامعية .

- محاولة الاعتداء بالضرب على السيد وكيل كلية الهندسة جامعة
الاسكندرية ورائد الشباب بها الدكتور محمد فؤاد حلمي عندما حاول سيادته
تطبيق لائحة الصحافة الجامعية .

وام تكثف هذه العناصر باثارة القاعدة الطلابية بل لجأت الى محاولة
الاتصال ببعض النقابات المهنية لحثها على تبني دعوتهم وإثارتها في النقابات
وقاموا بتوزيع المنشورات والبيانات على بعض اعضاء النقابات المهنية لتحقيق
هذا الهدف وتوجيه الدعوة لبعض العناصر المتعاطفة مع هذه الاتجاهات
الطلابية المناهضة والتي ظهر نشاطها على الوجه الآتي :

- حضور الندوات التي تعقدها هذه العناصر بالجامعة والقاء الكلمات التي
تتضمن الإثارة والتحريض وبليلة الافكار .

- تبني مشاكل الطلبة والدفاع عنها وإثارتها في محيط النقابات المهنية .

- توجيه بعض العناصر الطلابية والتخطيط لتحريكها من خلال تكوين
الاسر والجماعات بالكلية المختلفة .

- تأليف الاشعار والازجال المناهضة بهدف اثارة القاعدة الطلابية وإثارتها
في الندوات والسماح لبعض الطلبة بنشرها في مجلات الحائط .

محاولة الامتداد بهذا النشاط الى القطاعات الجماهيرية خارج نطاق

الجامعات بهدف الإثارة ولبلة الافكار مما يشكل خطورة على الوحدة الوطنية في الظروف التي تمر بها البلاد في المرحلة الحالية .

مرفق كشف باسماء ٦٧ شخصاً المتزعمين لهذا التحرك - رجاء صدور الامر بضبط المذكورين وتفتيشهم وتفتيش مساكنهم لضبط ما يوجد لديهم من اوراق أو مطبوعات ترتبط بهذا النشاط أو أى ممنوعات اخرى .

وقد تضمن هذا الكشف اسماء خمسين طالباً من مختلف كليات جامعات القاهرة والاسكندرية وعين شمس والمنصورة وسبعة عشر شخصاً من غير الطلاب من بينهم الاستاذ احمد نبيل الهلالي المحامى والشاعر احمد فؤاد نجم. وفى يوم الجمعة ١٩٧٢/١٢/٢٩ الساعة الرابعة صباحاً اصدر الاستاذ محمد حلمى راغب رئيس نيابة امن الدولة العليا وهو بمنزله انناً بضبط وتفتيش المتهمين الوارد اسماءهم فى الكشف المرفق وتفتيش مساكنهم ومن يتواجد فيها وقت التفتيش وذلك لضبط ما يوجد من اوراق او مطبوعات أو أى أشياء اخرى يتعلق بالمساس بأمن الدولة ، كما ندب احد وكلاء نيابة امن الدولة لضبط وتفتيش المتهم احمد نبيل نجيب الهلالي وتفتيش مسكنه على أن تخطر نقابة المحامين وتحرر محاضر بالاجراءات .

وقدمت مباحث امن الدولة الى النيابة مذكرة خاصه باحمد نبيل الهلالي المحامى جاء بها انه على اتصال بالقاعدة الطلابية المناهضة ودائم الاجتماع بهم وتحريضهم ضد القيادة السياسية الحالية ، كما تتصل به العناصر الطلابية بالجامعات ليتولى الدفاع عن الطلبة الذين يقدمون للمحاكمة امام المجالس التأديبية ويجرى اتصالاً بالطلبة ويتردد بعضهم على مكتبه .

وتاريخ ١٩٧٢/١٢/٢٤ توجه وبرفقته بعض الطلبة الى نقابة المحامين حيث تقابلوا مع السيد / احمد يحيى عبدالفتاح سكرتير عام النقابة وطلبوا تحديد لقاء لهم مع مجلس ادارة النقابة لشرح مشاكلهم ومطالبهم التي تتخلص فى اجراء الانتخابات الطلابية والغاء وصاية الجامعة والغاء مجالس التأديب وكذلك الاحتجاج على تدخل السلطة فى الجامعة واثارتها للخلافات

فى الاوساط الطلابية وذلك تمهيداً لأن يتخذ المجلس موقفاً مؤيداً لهم وقد قرر لهم السيد/ احمد يحيى عيد الفتح انه لاداعى للاتقاء بمجلس الادارة على اساس انه لاسخل له فى هذه الموضوعات .

محضر الضبط والتفتيش

وفى الساعة العاشرة من صباح يوم الجمعة ١٩٧٢/١٢/٢٩ حرر الاستاذ صفوت عباس وكيل نيابة امن الدولة العليا بمنزل الاستاذ احمد نبيل الهلالى محضره الذى اثبت فيه ان رئيس النيابة اتصل به فى الساعة الثامنة صباح هذا اليوم وعهد إليه بضبط الاستاذ احمد نبيل الهلالى المحامى وتفتيش سكنه ، وفى التاسعة والنصف حضر إليه التقيب عبدالخالق بنوى الضابط بادارة مباحث امن الدولة فرع القاهرة فاصطحبه الى منزل المائون بتفتيشه وقاما باجراء التفتيش الذى اسفر عن وجود :

- ١- عدد ٥ ملفات تحتوى دراسة عن محمد حسنين هيكل .
- ٢- كتاب بعنوان (يعيش اهل بلدى) اشعار مصريه شعر احمد فؤاد نجم غناء الشيخ امام صادرة عن دار ابن خلدون للطباعة والنشر ببيروت .
- ٣- مظلوف مطبوع عليه من الخارج جامعة عين شمس اتحاد طلاب كلية الطب لجنة النشاط السياسى والثقافى يسرها دعوتكم لحضور المهرجان السياسى الثقافى الفنى فى الفترة من السبت ١٠/٢١ الى ١٩٧٢/١٠/٢٦ ويدخل المظلوف برنامج مطبوع للمهرجان .
- ٤- نشرة مطبوعة بالاستنسل معقونه (صورة تلغرافية) والحديث فيها موجه الى رئيس الجمهورية ومذيلة باسماء رؤساء اتحادات طلاب جامعة القاهرة واعضاء الاتحاد الاشتراكى .
- ٥- صورة من تحقيقات نيابة امن الدولة فى قضية المؤامرة التى اتهم فيها على بليغ صفوت .
- ٦- عدد كبير من الكتب والملفات منها جانب كبير عن الفكر الشيوعى .

تحقيقات نيابة امن الدولة العليا

فى الساعة الثانية بعد ظهر يوم السبت ١٩٧٢/١٢/٣٠ انتقل الاستاذ صفوت عباس وكيل نيابة امن الدولة الى مبنى ادارة مباحث امن الدولة لاستجواب الاستاذ احمد نبيل الهلالى المحامى وكانت مباحث امن الدولة قد سلمته مذكرة بمعلومات ادارة المباحث عن المتهم وتفيد انه على اتصال بالقاعدة الطلابيه المناهضة ويتولى الدفاع عن المحالين منهم الى المجالس التأديبيه وانه بتاريخ ١٩٧٢/١٢/٢٤ توجه مع بعض الطلبة الى نقابة المحامين وقابلوا الاستاذ احمد يحيى عبد الفتاح سكرتير عام النقابة وطلبوا منه ان يحدد لهم موعداً للانتقاد باعضاء مجلس ادارة النقابة لطرح مشاكلهم وعرض مطالبهم بهدف استقطاب المجلس الى جانبهم ، وقد اعتذر سكرتير عام النقابة عن تلبية هذه الرغبة بحسبان ان مجلس الادارة لا يخل له بهذه الموضوعات .

وقد حاول وكيل النيابة سؤال الاستاذ احمد نبيل الهلالى عن التهمة المنسوبة اليه فقرر انه قبل ان يدلى باقواله يتمسك بأمرين :

١- الاول باعمال احكام قانون المحاماه الصادر سنة ١٩٦٨ والذى يوجب عند التحقيق الجنائى مع المحامى حضور السيد نقيب المحامين او من ينوب عنه. وان هذا النص يسبغ على المحامى حصانه خاصه ويقرر له حق خاص يتميز عن حضور المحامى مع المتهم الوارد فى قانون الاجراءات الجنائية ، وانه بالرجوع الى قانون الحريات رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ الذى نص على عدم تقيد النيابة بالتقيد الواردة بنصوص بعض مواد قانون الاجراءات ، نجد انه لم يشر الى احكام قانون المحاماه وفى نصوص خاصه واردة فى قانون خاص ، مما يقطع ان المشرع قد حرص على احترام الحق المقرر للمحامى فى قانون المحاماه ، ومن المسلم به ان العام لا يلغ الخاص ولا يقيد .

٢- والامر الثانى - خاص بنقل مقر التحقيق الى مقر نيابة امن الدولة او اى مكان آخر بعيد عن اشراف مباحث امن الدولة لأن اجراء التحقيق فى مبنى مباحث امن الدولة ينطوى على مساس باستقلال القضاء فضلاً عن انه يشكل

اكراهاً معنوياً بالنسبة للمتهمين الذين يجرى التحقيق معهم فى هذا المكان .
وقد حاول وكيل النيابة ان يرد على هذا بما اثبتته فى محضر التحقيق من
ان الاعتراض الاول ينطوى على مفاجأة للتفسير الصحيح للقانون ازاء صراحة
نص المادة الخامسة من القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٧٢ يكون من حق النيابة
العامه ان لا تنقيد بالقيود المنصوص عليها فى المواد ٥١ ، ٥٢ ، ٥٣ ، ٥٤ ، ٧٧ ،
٨٤ ، ٩٢ ، ٩٧ ، ١٢٤ ، ١٢٥ ، ١٤١ ، ٢٠٦ من قانون الاجراءات الجنائية حين
يجرى التحقيق فى احدى الجنايات المنصوص عليها فى الابواب الاول والثانى
والثانى مكرر من الكتاب الثانى من قانون العقوبات ايا كان وصف المتهم فما
بالنسبة للشق الثانى من الاعتراض فهو لا يستند ايضاً الى اساس سليم من
القانون لأن احكام القضاء قد استقرت على ان اختيار المكان المناسب للتحقيق
هو من اطلاقا المحقق .

إلا أن الاستاذ احمد نبيل الهلالى أصر على موقفه وامتنع عن الإجابة على
اى من أسئلة المحقق ، وعندما سألته المحقق هل لديه أقوال أخرى - اجاب أنه
يحفظ بحقه فى الدفع ببطلان التحقيق للسببين الذين سبق ان ابداهما عند
سؤاله الشفوى عن التهمة وأنه مصر عليهما .

واضاف المحقق فى نهاية محضره ان رئيس النيابة قد اشرف على
التحقيق .

وفى الساعة الخامسة والنصف من مساء ذات اليوم اعاد وكيل النيابة
المحقق افتتاح محضره بمبنى مباحث امن الدولة الذى اثبت فيه حضور الاستاذ
النتيب مصطفى البرادعى بعد ان اتصل به رئيس النيابة وان احمد نبيل الهلالى
ابدى للنقيب ذات الاعتراضات التى ابداهها فى التحقيق بشأن امتناعه عن الادلاء
بأقواله للاسباب التى ابداهها .

وفى يوم الاحد ١٩٧٢/١٢/٣١ الساعة العاشرة والنصف صباحاً افتتح
وكيل النيابة محضر بمبنى مباحث امن الدولة اثبت فيه حضور المتهم وسأله عما
إذا كان مصرأً على موقفه فقرر انه نظراً لحضور الاستاذ نقيب المحامين

واتصال الامر بسيادته فإنه مع تمسكه بالطلب الاول فإنه مستعد لبدء اقواله بشرط نقل مقر التحقيق واتصال الامر بسيادته فإنه مع تمسكه بالطلب الاول فإنه مستعد لبدء اقواله بشرط نقل مقر التحقيق بعيداً عن مبنى وزارة الداخلية وليكن احد السجون الحكومية التي تشرف عليها النيابة العامة .

واوضح ذلك بقوله انه فيما يتعلق بضرورة تمثيل نقابة المحامين قبل التحقيق معه فإنه قد حمل الاستاذ نقيب المحامين امانة النظر في هذا الامر وهو مجلس النقابة اهل لتحمل هذه الامانة لانها لاتتعلق به شخصياً وإنما تتعلق بقانون المحاماة - وبالنسبة للطلب الثاني فإنه ما زال متمسكاً به ومصر عليه وان يدلي باقواله إلا إذا انتقل مقر التحقيق الى مكان آخر كمبنى نيابة امن الدولة أو أي نيابة أخرى أو أي سجن عمومي تشرف عليه النيابة لأن هذا الحق يتعلق به شخصياً كمتهم . فسماله المحقق إن كان لديه ملاحظات على المكان الذي يجري فيه التحقيق الآن ، فاجاب ان اعتراضه على مبدأ اجراء التحقيق في مبنى المباحث العامة عمراً وإن اعتراضه منعب على المبدأ في حد ذاته . فستل إن كان له ملاحظات على المعاملة التي جرت وما زالت تجري معه منذ ان تم القبض عليه ، فاجاب بأنه حتى الآن ليس له أي ملاحظات وأن المعاملة عادية وطبقاً للائحة المسجون .

وفي يوم الأحد ١٩٧٣/١/٧ الساعة السابعة صباحاً بسجن الامتشاف افتتح وكيل النيابة محضره الذي اثير في جديره حضور الاستاذ نقيب المحامين مع الاستاذ احمد نبيل الهلالي حضور مجلس نقابة المحامين ، وتسرع في استجواب المتهم الذي اتاد في بداية اقواله انه ينبغي اسفه التباغ ان يكون اول اجراء تتخذه الدولة بعد خطاب رئيس الجمهورية الذي اعلن فيه اعداد الدولة لمواجهة القتال يوم ١٩٧٢/١٢/٢٨ هو قيام اجهزة الامن بتلفيق التهم للابرياء والزج بالوطنيين الشرفاء في السجون في اللحظة التي تستوجب حشد كل الطاقات الوطنية من اجل المعركة فهو واهم من يعتقد ان الطريق الى تحرير سيناء تمر عبر المعتقلات والسجون .

اما عن الاتهام المنسوب إليه فإنه ينكره ويستنكره فليس له علاقة بالنشاط الطلابي سوى علاقة المحامى ، فقد حدث فى يناير سنة ١٩٧٢ عندما قبض على مئات من الطلبة ان شكل مجلس نقابة المحامين لجنة للدفاع عن هؤلاء الطلاب وأنه كان احد اعضاء هذه الهيئة وأنه قام مع غيره من زملائه المحامين بمقابلة المسؤولين بالنيابة العامة للمطالبة بحضور التحقيقات مع الطلبة والسماح بزيارة موكلهم وتقديموا كتابة بهذه الطلبات وهى مرفقه بالقضية المشار إليها ، واضاف ان هذه هى المرة الاولى التى اتصل فيها بالمحيط الطلابي ولم يكن له صلة بهذا المحيط من قبل ، ويعد ان تم الافراج عن الطلبة فى مارس سنة ١٩٧٢ انقطعت صلته بهم حتى كان شهر ديسمبر سنة ١٩٧٢ فقد وكل بصفته محامياً عن الطالب عصام الدين الشهاوى بمناسبة احالته الى مجلس التأديب بتهمة تشاجعته مع رائد الشباب بكلية طب اسنان جامعة القاهرة ، وكان تاريخ هذا الاتهام فى اواخر شهر نوفمبر او اوائل شهر ديسمبر ، وأنه توجه الى ادارة جامعة القاهرة واجتمع باعضاء مجلس التأديب قبل انعقاد الجلسة ودارت مناقشة بينه وبينهم حول حق المحامى فى حضور مجالس التأديب بالجامعة وتمسك بنصوص قانون المحاماه التى تجيز للمحامى الحضور مع موكله امام اى جهة قضائية او تأديبية ، فرأى المجلس ازاء ذلك ان يكتفى فى هذه المرة بسماع اقوال الطالب عصام الدين الشهاوى على ان يرجأ حضوره مع لجلسة الاسبوع التالى حتى يستطيع المجلس رأى المستشار القانونى للجامعة فى شأن حضوره كمحام امام الجلسة . وفى الجلسة التالية توجه للجامعة مرة اخرى ومثل امام المجلس وسمح له بالحضور وابدئ وجهة نظره ثم حجزت القضية للحكم .

وفى نفس الشهر احيل بعض الطلبة الآخرين الى مجلس التأديب وكان من بينهم الطالب حسام الدين ابراهيم سعد الدين وهو نجل صديقه الدكتور ابراهيم سعد الدين ووكيل للدفاع عنه امام مجلس التأديب ، وبدأ حسام الدين ابراهيم بالتردد عليه لاعداد الدفاع الخاص به وتتصافى تحدد نظر القضية

حسام الدين ابراهيم فى نفس يوم الجلسة المحددة للنطق بالقرار فى قضية عصام الشهاوى وكان طبيعياً تواجدته فى الجامعة فى اليوم المذكور :

وفى هذا اليوم توجه الى ادارة جامعة القاهرة حوالى الساعة الحادية عشر صباحاً بصحبة بعض زملائه المحامين الذين وكفوا للدفاع عن بعض الطلبة الآخرين المقدمين ايضاً الى مجلس التأديب ، وعند وصوله الى مبنى ادارة الجامعة وجد تجمعاً طلابياً يقف على السلم الرئيس الخارجى ، واكد انه لم يحتك بهذا التجمع وتوجه فوراً الى الدور العلوى حيث ينعقد مجلس التأديب ومكثوا فى انتظار انعقاد المجلس ولم يحدث اتصال باحد طوال فترة الانتظار وبعد حوالى نصف ساعة اخبرهم سكرتير مجلس التأديب بأن المجلس قد تأجل ادارياً دون اخبارهم بسبب التأجيل وبالتالي لم يصدر القرار فى قضية عصام الشهاوى وانصرفوا من الدور العلوى واثاء نزولهم سألوا الطلبة المحامين عن مجلس التأديب فانهممهم ان الجلسة قد تأجلت ادارياً وانصرف بعد ذلك فوراً مع زملائه .

واما عن واقعة نقابة المحامين فقد ذكر الاستاذ احمد نبيل الهلالي انه توجه الى نقابة المحامين لحضور اجتماع مجلس النقابة باعتباره عضواً فيه ومدعواً للحضور وعندما وصل الى مقر النقابة وجد وفداً من الطلبة فى سكرتارية النقابة وعلم أنهم يطلبون مقابلة مجلس النقابة وقد التقى بهم مع سكرتير عام النقابة احمد يحيى عيد الفتاح وبعض اعضاء آخرين بمجلس النقابة وقد أثار الطلبة فى احاديثهم مشكلة مجالس التأديب التى يحال إليها بعض زملائهم ومشكلة حرية الصحافة الجامعية ومشكلة الاعتداء الذى يقع على بعض الطلبة من زملائهم الذين على صلة بأجهزة الدولة وطالبوا نقابة المحامين بنبذ هيئة من المحامين للدفاع عن قضاياهم المشار إليها ، ووضح فى النهاية ان صلتته منقطعة بالطلبة فلم يتردد عليه احد منهم الى ان قبض عليه فى صباح يوم ١٩٧٢/١٢/٢٩ .

ونفى احمد نبيل الهلالي ما ورد بمذكرة مباحث امن الدولة المقدمة الى

النياية من انه رافق وفد الطلبة وقرر انه حضر الى مقر النقابة بمفرده ، ووجد وفد الطلبة موجود بالنقابة .

وعندما ووجه بما ورد في مذكرة مباحث امن الدولة انه على اتصال بالقاعدة الطلابية المناهضة وانه دائم الاجتماع بهم ويقوم بتحريضهم ضد القيادة السياسية الحالية ، قرر ان هذا الادعاء محض افتراء ، وهو افتراء متوقع من مباحث امن الدولة تجاهه ، لأنه في السنوات الأخيرة وكل في العديد من القضايا السياسية بصفته محامياً ، كما حضر موكلاً ومنتدباً للدفاع عما يقرب من احدى عشر متهماً في قضية المؤامرة الأخيرة التي اتهم فيها على بليغ صبرى وآخرين ، كما وكل للدفاع عن الاستاذ احمد صادق عزام المحامى الذى اتهم في قضية منشورات طوان ، وحضر عن بعض المتهمين في قضية انصار الطليعة العربية التي اتهم فيها عصمت سيف الدولة المحامى وآخرين ، كذلك حضر في قضية عمال شبرا الخيمة المضربين علماً بأن حضوره احياناً كان انتداباً من النقابة و احياناً توكيلاً من المتهمين . وفي جميع القضايا كانت مرافعاته ومذكراته المكتوبة تكشف الانتهاكات والتلفيقات التي ترتكبها اجهزة الامن ضد الوطنيين الشرفاء وطبيعى ان يكون بينه وبين هذه الاجهزة ود مفقود . ثم اضاف ان الهدف من اقحامه بواسطة اجهزة الامن المذكورة في هذه القضية هى محاولة فاشلة لإرهاب المحامين ككل ودفعهم الى التخلي عن الدفاع عن المتهمين في القضايا السياسية ، ولكن المحامين لا يتأثروا بالإرهاب الذى يواجههم فى سبيل الدفاع عن المظلومين وان المحامى الذى يتخلى عن واجبه فى الدفاع عن المتهم الذى يلجأ إليه يسقط عنه شرف الانتماء الى هذه المهنة .

واوضح الاستاذ نبيل انه لا ادل على كذب ما ورد في مذكرة مباحث امن الدولة من انها ذكرت ان واقعة توجه الطلبة الى النقابة كان يوم ١٩٧٢/١٢/٢٤ فى حين أن اجتماعات مجلس نقابة المحامين عادة تتم يوم الخميس وان اجتماع مجلس النقابة كان يوم الخميس ١٩٧٢/١٢/٢١ .

وسئل عن الملفات الخمس التي تتضمن دراسة عن محمد حسنين هيكل بوصفه صحفياً ومفكراً وكاتباً وسياسياً التي ضبطت لديه ، فوضح ان هذه

الملفات خاصة به وقد كتبت بخطه فالى جانب مهنته كمحام فهو كاتب سياسى وعضو هيئة التحرير بمجلة الكاتب الشهرية وانه مهتم بدراسة فكر محمد حسنين هيكل وكتاباتاته ، وهذه الملفات تتضمن مقتطفات من مقالاته المختلفة التى ينشرها بعنوان بصراحة ، وانه كان يصعد عمل دراسة عن هذا الفكر توصلته لنشره ومناقشته .

وعندما سئل عن رأيه فى فكر الكاتب المذكور ، نكر انه يعتقد ان فكر محمد حسنين هيكل فكر ضار وانه سبق ان نشر مقالات ناقش فيها هذا الفكر ودلل على فساده ، ومن هذه المقالات مقال نشر فى جريدة الاخبار بعد بيان ٣٠ مارس سنة ١٩٦٨ كما نشر سلسلة من المقالات فى جريدة الجمهورية فى خلال عامى ١٩٦٨ ، ١٩٦٩ عن هذا الكاتب .

واضاف الاستاذ احمد نبيل الهلالي انه يرى ان مقالات محمد حسنين هيكل تثير الבלبلة فى نفوس المواطنين وتشيع الياس وتقدم مفاهيم خاطئه وضارة عما تثيره هذه المقالات من قضايا داخلية وخارجية وعربية وانها تحاول ان تخلق فى نفوس وعقول المواطنين ارضية الهزيمة والاستسلام .

كما اضاف انه عندما وكل للدفاع فى قضية على صبرى وحصل على نسخة من القضية وجد ان الاحاديث المسجلة التى جرت بين على صبرى وشعراوي جمعه ومحمد فائق قد تضمنت تقييماً لهيكل فوجدها مناسبة لضمها الى مادة البحث التى يقوم بها .

كما سئل عن كتاب يعيش اهل بلدى للشاعر فؤاد نجم الذى يحوى اشعاراً تتضمن تنديداً بسياسة البلاد وتعرضاً بالاوزاع القائمة ، فقرر انه اشترى هذا الكتاب من احدى المكتبات الموجودة بممشق لقراة ولكن لسوء حظه لم يتمكن من قراة بعد حتى ضبط عنده .

خطاب نقيب المحامين الى النائب العام

فى يوم ١٩٧٣/١/١ ارسل الاستاذ مصطفى محمد البرادعى نقيب المحامين الى النائب العام الخطاب التالى :

نقابة المحامين

مكتب النقيب

السيد المستشار النائب العام

تم القبض على الاستاذ احمد نبيل الهلالى المحامى وعضو مجلس النقابة يوم الجمعة ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٧٢ بالمخالفة للمادة ١٠٠ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ التى توجب على النيابة العامة ان تخطر مجلس النقابة أو مجلس النقابة الفرعية قبل الشروع فى تحقيق أى شكوى ضد محام بوقت مناسب والنقيب أو رئيس النقابة الفرعية إذا كان المحامى متهماً بجناية أو جنة خاصة بعمله أن يحضر هو أو من ينبيه من المحامين التحقيق .

ولا حجة للنقابة فى هذه المخالفة واحكام النص المذكور لم يعرض لها القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٧٢ بالتعطيل أو الإلغاء .

كذلك يجرى التحقيق مع السيد الزميل بدار المباحث وهو الأمر الذى يتنافى مع كفالة كل الضمانات الواجبة لحرية التحقيق .

ونرجو من أجل هذا ان تأمروا مشكورين بضرورة اعمال النص ونقل التحقيق الى غير دار المباحث .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ...

نقيب المحامين

مصطفى محمد البرادى

تحريراً فى ١/٨/١٩٧٣

السيد / رئيس نيابة امن الدولة العليا

النائب العام

(امضاء)

فى ١/٨/١٩٧٣

بعد عرض الاوراق على السيد الاستاذ النائب العام

نصرح بحضور السيد نقيب المحامين وبهذه الصفة التحقيق مع المتهم وقد
أخطر سيادته تليفونياً بذلك ،

رئيس النيابة
(امضاء)

طلب سماع القوال

قرر مجلس نقابة المحامين فى يوم ٢٥ يناير سنة ١٩٧٣ تشكيل لجنة من
النقيب ووكيل النقابة وسكرتير النقابة وخمسة من اعضاء مجلس النقابة لتقديم
طلب سماع اقوال عن الزميل المتهم احمد نبيل الهلالى والطلبة المقبوض عليهم.

مرافعة الاستاذ / نقيب المحامين

فى جلسة طلب سماع اقوال احمد نبيل الهلالى

فى مساء يوم ١٩٧٣/١٢/٣٠ اتصل بى رئيس نيابة امن الدولة العليا
بصفتى نقيباً للمحامين وابلغنى ان الاستاذ احمد نبيل الهلالى المحامى وعضو
مجلس نقابة المحامين قد قبض عليه وانه مثل امام المحقق فرفض الإجابة على
استئلته ، وقد توجهت مساء ذلك اليوم الى مبنى مباحث امن الدولة بوزارة
الداخلية لمقابلة الزميل فأبدى تمسكه باعمال احكام قانون المحاماه الذى نص
فى المادة ١٠٠ منه على انه للنقيب او رئيس النقابة الفرعية اذا كان المحامى
متهماً بجناية او جنحة خاصة بعمله ان يحضر هو أو من ينوبه من المحامين ،
فأيدته فيما تمسك به والحقت ذلك بكتابى الى النائب العام بتاريخ ١٩٧٣/١/١
أطالب فيه بضرورة اكمال النصوص ونقل التحقيق من مبنى ادارة مباحث امن
الدولة .

وقد استجابت النيابة بعد ذلك لطلبنا الخاص بنقل مقر التحقيق بعيداً عن
مبنى مباحث امن الدولة كما وافقت على حضورى التحقيق بصفتى النقابية
واجرى التحقيق يوم ١٩٧٣/١/٧ الذى تبين معه انه ليس للاستاذ احمد نبيل
الهلالى علاقة بالنشاط الطلابى سوى علاقة المحامى بموكليه .

فقد حدث عقب القاء القبض على مئات الطلبة فى شهر يناير سنة ١٩٧٢ ان اجتمع مجلس نقابة المحامين فى يوم ٢٤ يناير سنة ١٩٧٢ وقرر ما يلى :

أولاً - ارسال برقية للسيد الرئيس لمناشدته الإفراج عن الطلبة المقبوض عليهم .

ثانياً - انتداب محامين للدفاع عن المقبوض عليهم من الطلبة .

ثالثاً - اصدار بيان يعبر عن رأى المحامين فى الاحداث التى تمر بها البلاد.

وقد كان نبيل الهلالى هو احد اعضاء هيئة لجنة الدفاع عن الطلبة التى قامت النقابة بتشكيلها وقام بتأدية واجبه على خير وجه وكانت هذه هى صلته الاولى بالمحيط الطلابى وانقطعت هذه الصلة بعد ذلك بعد ان تم الافراج عن جميع الطلبة فى شهر مارس سنة ١٩٧٢ .

كما اصدر مجلس نقابة المحامين فى ٢٧ فبراير سنة ١٩٥١ قراراً بانتداب الاستاذ نبيل الهلالى للدفاع عن الاستاذ احمد صادق عزام المحامى الذى اتهم فى القضية رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٢ أمن دولة عليا وهى القضية التى اطلق عليها قضية منشورات حلوان والمتعلقه بتوزيع منشورات خاصة بتأييد حركة الطلبة ، وقد صدر حكم براءة هذا الزميل منها بتاريخ ٢١ مايو سنة ١٩٧٢ .

عقب ذلك انقطعت صلة الزميل المتهم بالطلبة والقضايا المتعلقة بحوادث الطلبة حتى شهر نوفمبر سنة ١٩٧٢ عندما وكل للدفاع عن الطالب عصام الدين الشهاوى الطالب بكلية طب الاستان جامعة القاهرة والذى احيل الى مجلس تأديب بتهمة تشاحنه مع راشد شباب الكلية التى ينتمى إليها . وثابت من ملف التحقيق نيابة امن الدولة العليا الخاص بالطالب عصام الدين الشهاوى انه قد ذكر فى تحقيقات النيابة انه توجه الى مكتب الاستاذ نبيل الهلالى المحامى وطلب منه ان يحضر معه التحقيق والمحاكمة امام مجلس التأديب ، وفعلاً توجه معه يوم ١٩٧٢/١١/٣٠ ومثل امام مجلس التأديب فى ادارة الجامعة ودارت مناقشة بين المحامى ومجلس التأديب حول حق المحامى فى حضور مجلس

التأديب : واستند الزميل المتهم الى نص المادة (٨٢) من قانون المحاماة رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ ، والتي تنص على انه للمحامين دون غيرهم حق الحضور عن نوى الشأن امام المحاكم والنيابات وهيئات التحكيم ونواثر الشرطة واللجان القضائية والادارية ذات الاختصاص القضائي وجميع الجهات الاخرى التى تباشر تحقيقاً جنائياً أو ادارياً أو اجتماعياً ، ولايجوز تعطيل هذا الحق فى أية صورة أو لاي سبب . واستطلع مجلس التأديب رأى المستشار القانونى للجامعة فى هذا الشأن فوافق على حضوره وجلسة ١٩٧٢/١٢/٩ نظرت القضية وابدئ الدفاع وجهة نظره واجل صدور القرار لجلسة ١٩٧٢/١٢/١٧ .

كما وكل الزميل المتهم للدفاع عن الطالب حسام ابراهيم سعد الدين الطالب بكلية طب جامعة القاهرة امام مجلس التأديب التى اخطر بحضورها يوم ١٩٧٢/١٢/١٧ لما بدر منه من تحريره لمقالات مناهضة للعهد الحاضر واصراراه على مخالفة لائحة الصحافة واصداره بعض المجلات الحائطية المناهضة . وقد توجه الاستاذ نبيل الهلالي الى مبنى ادارة الجامعة للمرة الثالثة والاخيرة فى الساعة الحادية عشر من صباح يوم ١٩٧٢/١٢/١٧ فأبلغ بأن المجلس قد تأجل ادارياً فغادر الجامعة فوراً . ومن هذا يتبين ان توجهه الى الجامعة فى كافة المرات كان بقصد اداء مهمته وواجبه فى الدفاع عن هؤلاء الطلبة .

ولكن ادارة مباحث امن الدولة حاولت ان تستغل ذهابه الى الجامعة للكيد له وتلفيق التهم الباطلة ونسبتها إليه ، فادعت فى مذكرتها المقدمة الى النيابة انه بتاريخ ٧٢/١٢/٧٢ توجه الى الجامعة بصحبة الطالب حسام الدين سعد الدين ابراهيم وعندما شاهد التجمع الطلابى بها طلب منه نبيل الهلالي ان يتحدث عن الديمقراطية والحرية فقط .

ونستطيع ان نقرر ان نبيل الهلالي لم يذهب الى الجامعة يوم ٢٣ ديسمبر لا بمفرده ولا بمصاحبة الطالب حسام الدين وان المرة الاخيرة التى توجه فيها الى ادارة الجامعة كانت يوم ١٧ ديسمبر .

كما جاء بمذكرة المباحث الخاصة بمعلوماتها عن الاستاذ نبيل الهلالي ان الطالبة ثناء محمد عبد العزيز تتردد عليه بمكتبه . والثابت من اقوال الطالبة ثناء محمد عبدالعزيز موسى الطالبة بكلية طب القاهرة فى تحقيق النيباه الذى اجرى معها يوم ١٩٧٢/١/٢٥ انه فى اليوم المحدد لحضوري امام مجلس التأديب وكان ذلك يوم ١٩٧٢/١٢/١٧ فوجئت بتجمع طلابى يزيد على ثلاثة آلاف طالب رفعوا شعاراتهم برفض مجالس التأديب عن التهم السياسية الخاصة بالجامعة وقرر مدير الجامعة فى الساعة الحادية عشر والنصف تأجيل مجالس التأديب ، وسمعت ان الاستاذ نبيل قد حضر ولكنى لم اشاهده لاننى لا اعرف شكله !!

ان مجلس نقابة المحامين قد اعلن فى بيانه الصادر يوم ٤ يناير ١٩٧٣ "ان مجلس نقابة المحامين التزاماً بواجب الدفاع الذى جعله دستور حركة التصحيح حقاً تكفله الدولة ، يرى ان ما اقتضته مصلحة التحقيق فى فرض السرية عليه لا يخل بحق كل منهم فى الاستعانة بمحام فى جميع الاحوال طبقاً لاحكام الدستور وقانون الحريات الذى كان من الملامح الاساسية لحركة التصحيح . ان مجلس نقابة المحامين انطلاقاً من تقاليد مهنتنا العظيمة يقف دائماً مع الحرية ويرى ان من حق الشباب ان يعبر عن رأيه وان يشارك فى قضايا بلده بأسلوب الحوار الديمقراطي".

وتأسيساً على هذا المبدأ فقد قرر مجلس نقابة المحامين فى ٢٥ يناير سنة ١٩٧٣ تشكيل لجنة من النقيب ووكيل النقابة وسكرتير النقابة وخمسة من اعضاء مجلس النقابة لتقديم طلب سماع اقوال عن الاستاذ احمد نبيل الهلالي والطلبة المقبوض عليهم .

اما فيما يتعلق بما ورد بمذكرة المباحث من ان نبيل الهلالي توجه وپرقة بعض الطلبة الى نقابة المحامين حيث تقابلوا مع السيد/ احمد يحيى عبدالفتاح سكرتير عام النقابة وطلبوا تحديد لقاء لهم مع مجلس ادارة النقابة وان

السيد/احمد يحيى عبد الفتاح قرر لهم انه لاداعى للالتقاء بمجلس النقابة على اساس انه لادخل له فى هذه الموضوعات .

وهذا هو نص ما جاء بمذكرة المباحث وهو قول قد صيغ بطريقة مشوهة كما ان مضمونه يحوى انحرافاً عن الحقيقة بسوء قصد .

وقد اوضح نبيل الهلالى حقيقة الامر فى اقواله بالتحقيقات والذى انتهى بقوله "وقد افهمناهم باننا سوف نحمل هذه المشاكل الى مجلس النقابة لبدء الرأى فيها " .

ولاشك ان ما ذكره نبيل يمثل الحقيقة بصورة سليمة ، فليس نبيل الهلالى بالشخص الذى يتوجه ويرفقه بعض الطلبة لمقابلة سكرتير عام النقابة ، بل الاقرب الى التصور ان يحضر الطلبة لمقابلته هو والسكرتير العام .

وليس صحيحاً ما نسبته مذكرة المباحث الى سكرتير عام النقابة من انه قد ذكر لهم انه لادخل لمجلس نقابة المحامين فى هذه الموضوعات ، لأن سكرتير عام النقابة هو اول من يعلم من اعضاء المجلس ان من رأى هذا المجلس ان من حق الشباب ان يعبر عن رأيه وان يشارك فى قضايا بلده ، وأن من رأى المجلس ان من حق الطلبة الاستعانة بالمحامين فى جميع الاحوال ، واننا كثيراً ما قابلنا طوال العام الماضى ومنذ حوادث يناير سنة ١٩٧٢ وقوداً متعددة من طلبة الجامعات وكنا نستمع الى ازائهم ومطالبهم وكنا نسدى لهم النصح ان استطفنا او الرأى ان هدانا الله تعالى الى الصواب شاملين لهم برعاية ابويه فهم اهل مصر ومستقبلها واحوج فئات الشعب الى العناية فى هذه الازمة التى يعرون بها . وكانت هذه الاجتماعات التى تتم مع وفود الطلاب يشترك فى معظمها اعضاء مجلس النقابة ومنهم سكرتير عام النقابة والزميل احمد نبيل الهلالى .

وفيما يتعلق بهذه المقابلة الاخيره ، فما حدث بعد ذلك ان الاستاذ نبيل الهلالى والاستاذ احمد يحيى عبد الفتاح قد ابلفا المجلس بما دار بينهم وبين وفد الطلبة .

وبناء عليه

تلتمس الإفراج عن الاستاذ احمد نبيل الهلالي .
وقد اصدرت محكمة امن الدولة العليا بالإفراج عن الاستاذ احمد نبيل
الهلالي فاعترض رئيس الجمهورية على هذا القرار فعرض الأمر على دائرة
اخرى من دوائر محكمة امن الدولة العليا بمحكمة استئناف القاهرة فاصدرت
قرارها بالإفراج عنه للمرة الثانية في ١٨/٣/١٩٧٣ وكان يتعين تنفيذ هذا
القرار فور صدوره طبقاً لأحكام القانون ورغم ذلك اصرت اجهزة الامن على
احتجازه نون سند من القانون لمدة ٤٨ ساعة منها ٢٤ ساعة في سجن
الاستئناف و٢٤ ساعة اخرى داخل مبنى مباحث امن الدولة بوزارة الداخلية .

الباب الثالث

قضية كفر الزيات

القضية رقم ٢٠٠ سنة ١٩٧٣ حصر امن الدولة العليا

المتهم فيها: ١- جميل اسماعيل حقي

٢- عبد المعطى محمود محمد الجديولى

٣- محمد علي بسيونى الخشن

التحريرات والضبط والتفتيش

فى الساعة الثالثة من مساء يوم ١٩٧٣/٢/٢٢ حرر المقدم محمد حسين طنطاوى مفتش مباحث امن الدولة بالغربية محضره الذى اثبت فيه ورود معلومات تفيد ان كلا من :

١- جميل اسماعيل حقى صيدلى بكفر الزيات .

٢- عبد المعطى محمود المدبولى وشهرته عبده المدبولى بقال بكفر الزيات.

٣- محمد على بسيونى الخشن وشهرته حماده بكالوريوس تجارة وجندى بالقوات المسلحة .

يعتزمون طبع وتوزيع منشورات بمناسبة الاحداث الطلابية الاخيرة لمطالبة الجماهير بالالتفاف حول الحركة الطلابية الاخيرة وذلك لإثارة المواطنين وتحريضهم ضد القيادة السياسية ، وان المعلومات تشير الى انهم اعدوا الاجهزة الفنية اللازمة لذلك وانهم يعقدون اجتماعات ويقومون باتصالات لتحقيق اهدافهم . وانتهى فى محضره الى طلب الاذن باجراء تسجيلات صوتيه للمذكورين وما يقومون به من اتصالات ومعاملات أو لقاءات فيما بينهم أو مع آخرين ، كذا الاذن بضبطهم وتفتيشهم وتفتيش مساكنهم واماكن عملهم ومن يتواجد معهم اثناء التفتيش والضبط .

وقد ذيل هذا المحضر باذن مسيب صدر من رئيس نيابة طنطا نصه كالاتى :

فى ١٩٧٣/٢/٢٢ الساعة ٩ والدقيقة ٣٠ م .

السيد مروان رئيس نيابة طنطا

بعد الاطلاع على المواد ٩١ ، ٩٥ ، ٢٠٦ من قانون الاجراءات الجنائية والمادة ٥ من القانون ٣٧ لسنة ١٩٧٢ .

من حيث انه تبين لنا من محضر تحريات المقدم محمد حسين طنطاوى المؤرخ ١٩٧٣/٢/٢٢ الساعة ٣م ان جميل اسماعيل حقى وعبد المعطى محمود المدبولى وشهرته عبده المدبولى ومحمد على بسيونى الخشن وشهرته حماده ،

يقومون بطبع وتوزيع منشورات تتضمن تحريضاً ضد القيادة السياسية وانهم اعدوا الاجهزة الفنية اللازمة لذلك ، واذا طلب الاذن بتفتيشهم ومساكنهم وباجراء تسجيلات صوتية لهم لرصد ما يقومون به من اتصالات أو مقابلات أو لقاءات فيما بينهم ، وكان ما وقع منهم يشكل الجناية المنصوص عليها في المادة ١٩٨ مكرراً من قانون العقوبات ، وكان لاجراء التسجيلات المطلوبة فائدة في كشف الحقيقة في الجناية المذكورة .

السيد

تأذن للمقدم محمد حسن طنطاوي مفتش مباحث امن الدولة بالغريبه ومن ينسبه او يعاونه من رجال الضبطية القضائية بتفتيش جميل اسماعيل حقي وعبدالمعطي محمود المدبولى وشهرته عبده المدبولى ومحمد على بسيوني الخشن وشهرته حمادة ومساكنهم ومن يتواجد معهم اثناء التفتيش والضبط لضبط ما يحوزونه أو يحوزونه من اجهزة ومنشورات اعدت لإثارة المواطنين وتحريضهم ضد القيادة السياسية على ان يتم التفتيش مرة واحدة لكل خلال اسبوع من تاريخه وساعته ، وتأذن له ايضاً ولن يعاونه او ينسبه من رجال الضبطية القضائية باجراء تسجيلات صوتية للمذكورين لضبط ما يقومون به من اتصالات أو معاملات أو لقاءات فيما بينهم أو مع آخرين ، على ان يكون ذلك في مدة لاتزيد على اسبوع ويحرر محضر بالاجراءات ويعرض علينا .

(امضاء)

ومؤشر اسفل هذا الاذن بتأشيرة من المقدم محمد طنطاوي في ١٩٧٣/٢/٢٨ الساعة الواحدة والبقية ٤٥م موجهة الى السيد رئيس النيابة الكلية بطنطا يطلب الموافقة على مد سريان هذا الاذن من تاريخه . وتأشُر من رئيس النيابة الكلية بطنطا في ١٩٧٣/٢/٢٨ الساعة الواحدة والبقية ٥٥م بالاذن بمد سريان هذا الاذن لمدة اسبوع من تاريخه وساعته . كما تأشُر ايضاً من المقدم محمد طنطاوي بنسب المقدم سمير لطفى لتفتيش منزل جميل اسماعيل حقي ومعه النقيب احمد رشدى العليمى ، وينسب

الرائد احمد شوقي الجيار لتفتيش صيدلية جميل اسماعيل حقى ومعه الرائد محمد نجاتى والنقيب على سامح ، وتدب الرائد جلال الفنىمى والرائد عطيه محمود عطيه لتفتيش منزل وكان عيد المعطى محمود المدبولى .

وفى الساعة الحادية عشر والدقيقه ٥٠م يوم ١٩٧٣/٢/٢٨ قام الرائد احمد شوقي رئيس مكتب مباحث امن الدوله بكفر الزيات بتحرير محضره الذى اثبت فيه ضبط وتفتيش جميل اسماعيل حقى وتفتيش صيدليته التى عثر بها على ماكينة طباعة وابوات طباعة ومنشورات واوراق ، كما اثبت فى نهايه محضره ان المتهم اعترف بملكيتة لها جميعاً .

كما حرر المقدم سمير محمد لطفي رئيس مكتب مباحث امن الدوله بالمحله الكبرى فى الساعة الحادية عشر والدقيقه ٤٥ م . يوم ١٩٧٣/٢/٢٨ محضره الذى اثبت فيه ضبط كيس نايلون به بعض اوراق وخطابات ومبلغ ١٤٣١٠ اربعة عشر الف وثلاثمائة وعشرة جنيهات موضوعه بصندوق كرتون داخل دولاب بغرفة جميل اسماعيل حقى الذى قرر له ان هذا المبلغ خاص بالسيدة والدته وشقيقته العانس والمقيمة معه بالمنزل وانه قام باقتصاد هذا المبلغ من عمله كصيدلى .

وفى يوم ١٩٧٣/٢/٢٨ الساعة العاشرة مساء حرر الرائد جلال عبدالسلام الفنىمى الضابط بفرع الغريية محضره الذى اثبت فيه ضبط وتفتيش عبد المعطى محمود محمد المدبولى وتفتيش مسكنه ومحله وعثره على مضبوطات من بينها مظروف بداخله ٢٣ ورقة صغيرة مكتوبة بخط اليد عن تعريف بالحزب الشيوعى المصرى والنظام الداخلى له وغير ذلك من الاوراق ، وقد اثبت محرر المحضر فى نهايه محضره ان المذكور اعترف ببيعارته لها وانها كانت قد سلمت اليه من صديقه الدكتور جميل اسماعيل حقى .

كما حرر المقدم محمد حسن طنطاوى مفتش مباحث امن الدوله بالغريية بتاريخ ١٩٧٣/٣/١ الساعة الثالث والدقيقه ٣٠ص محضره الذى اثبت فيه مضمون تحرياته عن الواقعة والتى دلت على انه فى الشهور الاخيره بدأ الشيوعى جميل اسماعيل حقى الصيدلى بكفر الزيات يقوم اثناء وجوده

بصيديليته ومع المترددين عليه بشرح المبادئ الشيوعية وانتقاد سياسة الدولة وبور الشيوعية في تقدم الشعوب النامية محاولاً استقطاب بعض العناصر الطلابية والعمالية ويسانده في احاديثه المدعو عبدالمعطي محمود المدبولى البقال بكفر الزيات والمدعو محمد بسيونى الخشن ، وان التحريات دلت في الفترة الأخيرة على تضاعف هذا النشاط ، وأكدت المعلومات ان الاول احضر ماكينة طباعة من القاهرة وكلف الثانى بشراء انوات الطباعة وأعد اوراق استنسل لطباعة المنشورات تتضمن تحريضاً لفئات الشعب للالتفاف حول الطلبة ضد القيادة السياسية ، كما اكدت التحريات انه تحدد يوم ١٩٧٣/٢/٢٨ طبع هذه المنشورات ، واضاف في محضره ما قام به بعد ذلك من اجراءات من حصوله على اذن من رئيس نيابة طنطا الكلية لضبط وتفتيش المذكورين وتفتيش منازلهم ومقار عملهم ثم اورد موجزاً لما اسفر عنه التفتيش .

وقد تشر في ظهر هذا المحضر في ١٩٧٣/٢/٨ من رئيس نيابة طنطا بانه بعد الاتصال برئيس نيابة امن الدولة العليا يرسل المحضر مع المتهمين والمضبوطات الى نيابة امن الدولة العليا .

محضر تحقيق النيابة

(اولاً)

استجواب جميل اسماعيل حقى

في يوم الجمعة ١٩٧٣/٢/٢ الساعة ١١ ص بمبنى ادارة مباحث امن الدولة قام الاستاذ رجاى العربى وكيل نيابة امن الدولة العليا باستجواب جميل اسماعيل حقى عما هو منسوب إليه فقرر انه مقتنع عن الإجابة على أى اسئلة إلا بحضور محامى ، فافهم المحقق انه طبقاً للمادة الخامسة من القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ لانتقيد النيابة بالنص الخاص بحضور محامى اثناء التحقيق في جرائم امن الدولة الخارجى والداخلى ، فرد على ذلك بقوله انه ليس لديه خبرة في القانون ووسيلته في ذلك هو وجود محامى . واصر على الامتناع عن اجابة على أى سؤال يوجه إليه كما نفى معرفته بأى شئ خاص بالمضبوطات .

إلا انه قرر انه سبق ان قبض عليه سنة ١٩٥٩ واتهامه بعضوية الحزب الشيوعي المصري وحكم عليه بالسجن خمس سنوات وخرج بعد انقضاء المدة وحصل على عفو شامل وأنه لم يمارس أى نشاط حزبي بعد ذلك .

اطلاع النيابة على مضبوطات جميل اسماعيل حقي

فى الساعة الثانية عشر والدقيقة ٤٠ يوم الجمعة ١٩٧٣/٢/٢ بمبنى مباحث امن الدولة قام الاستاذ رجاء العريى وكيل النيابة بافراد محضره للاطلاع على مضبوطات جميل اسماعيل حقي .

على النحو التالى :

(١) ورقه شفاهه محرره بالقلم الحبر الازرق بخط اليد معنونه بيان الى الشعب من اجل التحرير والاشتراكية تواصل القوى الوطنية الديمقراطية نضالها وموقع بتوقيع لجنة الدفاع عن الحريات الديمقراطية ، ونصه :

بين فحيح الاصوات التى كانت وما زالت ترفعها السلطة الحاكمة واعوانها فى بلادنا بالغاظ الاشتراكية والحرية والديمقراطية والتى لم تستطع ملطننتها المزيفة ان تخفى وتعطل النتائج المفجعة لسلب حريات الشعب الديمقراطية واضطهاد القوى الثورية فى البلاد . يعلو اليوم فى ساحة النضال السياسى صوت القوى الوطنية والتقدميه . لقد كانت هزيمة عام ١٩٦٧ القمة المشينة لتلك النتائج اعقبتها تحت شعارات الديمقراطية والقانون والاشتراكية صراعات وتصفيات عنيفة بين اجنحة السلطة الناصرية . ما كاد الامر يستتب فيها لسلطة ١٥ مايو القائمة سلطة الصبر والصمت حتى وجدت نفسها وجها لوجه امام ضغط متزايد القوى الوطنية الديمقراطية والتقدميه التى استفزتها الاحداث وحركتها التناقضات المستفحلة .

لقد اندلعت الهبات الطلابيه والعماليه فى الجامعات والمصانع وخاضت العناصر الوطنية الديمقراطية والتقدميه صراعاً مريراً فى النقابات المهنية وغيرها من مجالات النشاط الاجتماعى لتعبر عن سخطها على امعان حركة التصحيح فى احكام قبضتها واستمرارها اساليب الحكم الفاشية من كبت

الحريات الديمقراطية العامة وعدائها للمبادرات النشيطة والمستقلة لحركة الجماهير الشعبية وعجزها عن ايجاد أو حتى تقديم حل للمشكلة الوطنية يمكن ان ترتضيه القوى الوطنية والشعبية ، بل على العكس فقد سارت شوطاً كبيراً في طريق الاضرار المتعمد بالعلاقات المصرية السوفيتية وبقيّة البلاد الاشتراكية وممالأة القوى الرجعية العربية تحت شعار قومية المعركة وفرنز العناصر الوطنية التقدمية وتطهيرها . وتحت شعار من دخان القنابل الفازية وشظايا الزجاج تلجأ السلطة الحاكمة الى سراديب المساومات الجزئية الاستسلامية مع القوى الاستعمارية وعملائها ووسطائها وتترك المجال فسيحاً امام العناصر المعادية للتقدم والديمقراطية تدعم طريقاً لسياسة البلاد يقوض الوحدة الوطنية ويقود الى الكارثة الوطنية الشاملة .

ان السلطة الحالية باجراءاتها الأخيرة انما توغل في الطريق الذي يتناقض مع مصالح البلاد الحيوية وامانى الشعب في التحرير والتقدم وتتخالف عن الدروس التي تقدمها الشعوب المكافحة ضد الامبراليه والتخلف بل وشعبنا ذاته، تلك الدروس التي تدعو الى اعطاء القوى المعادية للاستعمار والرجعية على كافة الجبهات وتعمل على تحقيق التحولات الاجتماعية فيما يخدم المصالح الاساسية للشعب .

ومن ناحية اخرى فإن الاحداث الهائلة التي تعرضت لها البلاد اخيراً إن لم تكف في تنبيه السلطة الحاكمة الى أزمة نظامها إلا انها تظهر ايضاً أنه طالما بقيت ردود أفعال القوى الوطنية والتقدم في مصر على أزمة هذا النظام محصورة بقوانين طالما بقي أقوى أشكال عملها هو الهبات التلقائية والثورات الجماهيرية فإن تغييراً ثورياً يولد هو امر مستحيل التحقيق .

ان السلطة الحاكمة اذ تثبت يوماً بعد يوم عجزها بل عدائها لابلست أشكال الديمقراطية فإنها ولاشك أعجز ما تكون عن تحقيق النصر أو البناء الاشتراكي وتصبح هذه المهمة تاريخياً موكولة الى القوى الثورية الوطنية التي تستطيع من خلال العمل المشترك خلق الجبهة الوطنية الديمقراطية لانجازها .

ولذا يصبح الكلام الواضح والعملى للخلاص من مشاكل المرحلة الراهنة

واجباً ملحاً يمليه الهدف المشترك والمصلحة الوطنية العامة على جميع الوطنيين والثوريين المصريين الذين يحاولون بجديهم وبايمان لا يتزعزع لكل القوى الشعبية المكبوتة أو المضللة الانتقال من مرحلة الخضوع الفكري والتنظيمي للنظام الحالي الى مرحلة الفعل الطبقي الحر والداعى الى ضرورة التغيير من اجل التحرير والاشتراكية .

وقد اوضحت الاحداث الأخيرة كما يبين من اسلوب الطبقة الحاكمة فى حل المشاكل المزمنة التى ترتبت عليها النكسة وما تلاها -- انها غير قادرة على الافلات من الطغاة المفرغة التى خلقتها قوانينها الذاتية وان القوى الوطنية والثورية من العمال والفلاحين والطلبة والمثقفين الثوريين فى شتى المجالات يملكون استغلال امكانيات التطور القائمة لدفع هذا التطور فى اتجاه آخر وهو التنظيم الواعى والعلمى لقوى المجتمع المنتجة .

وإذا كانت الظروف الحالية قد سمحت بالإعلان عن آرائنا فى الموقف الراهن فى هذه الآونة ، فإنها تظهر لمن يخافون هذه الوقفة الواقعون فى اسار الفكرية الحاكمة وضغوطها المتنوعة ان وضع حد حاسم لقضيتنا الوطنية وقضية الاشتراكية قد اصبح وفقاً على العمل الواعى والحر المشترك لمجموع القوى الوطنية والثورية فى البلاد .

فإلى العمال والنقابيين الشرفاء ، الى الفلاحين الكاسحين ، الى المثقفين الثوريين فى كل مكان ، الى الطلبة والقوات المسلحة ، الى كل من اضطهد بسبب معتقده الثورية ، الى كل الجماهير الراغبة فى الكفاح من اجل التحرير والاشتراكية ، نهيب بكم ان تلتفوا حول نضال الطلبة الوطنيين والعناصر الديمقراطية وان تساننوا ما امكنكم الجهود المبذولة للإفراج عن المعتقلين والمقبوض عليهم والوقوف بحزم امام الاتجاهات الخطيرة والمتزايدة للسلطة الحاكمة وتحريك القوى الوطنية والديمقراطية نحو مركز الثقل السياسى والاجتماعى فى البلاد من اجل تحرير الوطن وديمقراطية الشعب والاشتراكية .

(٢) نداء من المعتقلين السياسيين في سجن الاستئناف

اننا نحن المعتقلون السياسيون في سجن الاستئناف نطالب بـ :

- ١- الإفراج الفوري عن كل المعتقلين السياسيين من الطلاب والادباء والمحامين والمهندسين والعمال والصحفيين .
 - ٢- كفالة حق الدفاع الحر عن كل المعتقلين .
 - ٣- نشر التحقيقات علي جماهير الشعب والطلاب .
 - ٤- محاكمة علنية يحضرها جميع الشعب والطلاب .
 - ٥- السماح بزيارة الاهالي والوفود الطلابيه .
 - ٦- طابور شمس جماعي يومي .
 - ٧- إلغاء الحبس الانفرادي .
 - ٨- تشكيل وفد طبي للإشراف على الرعاية الصحية لكل المعتقلين .
- كل النيمقراطية للشعب . كل التفانى للوطنى .

(٣) بيان من اهالى الطلبة المعتقلين بعنوان (خايفين من الكلمة العره

ليه ، يعتقوا بلدنا والملايه ؟) .

لماذا اكل هذا الارهاب ؟ لماذا يمزق العمداء مجالات الحائط ؟ لماذا تمنع المؤتمرات والنوأت وتغلق فى وجهها المدرجات والقاعات ؟ لماذا يعتقل المناضلون الوطنيون من الطلاب وغير الطلاب ؟ لماذا يقف رئيس الجمهورية فى مجلس الشعب ليرهب الشعب المصرى ويهينه ويهدد بالولول والثبور وعظائم الامور كل من يخرج عن خط الاستسلام الذى تسير عليه السلطة ؟ لماذا يلجأ رئيس الجمهورية الى التهديد المباشر والصارخ للشعب كله ولكل فرد ويقول ان على كل مواطن ان يفكر فى اى كلمة قبل ان يقولها لانه سوف يتعرض للحساب ؟ لماذا يطرد كل وطنى حر من النقابات المهنية والعماليه والصحفيه والاتحادات الطلابيه والاذاعة والتليفزيون ؟ ان هذا المنطق الارهابى الدكتاتورى البوليسى يدل على خطورة وضع القضية الوطنية . ان فتح قناة السويس ليس مجرد حل جزئى ومنفرد بل تصفية القضية الوطنية كلها ، فبمجرد فتح القناة ان يكون هناك مجال لائى عمل تحريرى عسكرى ، واقتضاء بذلك على القضية الوطنيه

والقضاء على سيناء والقضاء على القضية الفلسطينية والقضاء على كل حركة التحرير الوطني العربية .

ان سيناء الآن تباع فى سوق المساومات الاستعمارية ومصر كلها تباع هناك ، ولهذا فإن رئيس الجمهورية يخشى أى كلمة حرة تكشف الحقيقة للشعب وتظهر الاكاذيب التى تقدمها السلطة ، فلا يمكن لتسوية سلمية ان تتم إلا بالقضاء على العناصر البلطجية فى مصر وهذا ما تقوم به السلطة الآن ولكن الشعب المصرى العظيم الذى رفض الطول الاستسلامية ان يخضع للارهاب والديكتاتورية ابداً .

(٤) بيان من مؤتمر الطلاب الديمقراطيين الوطنيين جامعة الاسكندرية
الاربعاء ١٩٧٢/١٢/٢٧

ان طلاب مصر يتحملون فى هذه المرحلة مهمة تاريخية غاية فى الخطورة . ان السلطة المصرية ما زالت تواجه العدوان بالاستجداء فى اروقة الامم المتحدة وبالمبادرات الاستسلامية بدأ بقبول قرار مجلس الامن الى مبادرة الحل الجزئى التى تقدم بها الرئيس السادات بفتح قناة السويس ثم وصولاً الى قرار الجمعية العامة الأخير الذى اعتبر نصراً وفوزاً لمصر من قبل اجهزة النواة والإعلام .

لقد وصل النظام فى مصر بوطننا الى هذا الموقف الاستسلامى باصراره على ابعاد الجماهير صاحبة المصلحة فى دحر الاحتلال فى الوقت الذى لن ينجز فيه الشعب المصرى تحرير الارض إلا باطلاق مبادراته الذاتية فى تكوين لجان شعبية لخوض المعركة وتكوين كتائب شعبية مسلحة وواعيه سياسياً وفرض اقتصاد حرب حقيقى ورقابة جماهيرية عليها وفضح اساليب السلطة فى تحويل الهزائم الى انتصارات واسلوب المساومة مع الاستعمار الأمريكى .

ان كل ذلك ان يتحقق إلا فى مناخ ديمقراطى حقيقى تفرض فيه الجماهير دورها الرئيسى وطريق وصول ممثليها الحقيقيين الى مواقع اتخاذ القرارات بعيداً عن الديكتاتورية المزيفة كمجلس الشعب والاتحاد الاشتراكى .

ان اساليب السلطة لقمع مبادرة الجماهير سواء بالإعلام المضلل أو بالنور

الارهابي للمباحث العامة وما تستخدمه السلطة ضد الحركة الطلابية والفلاحين والعمال وسيطرتها على النقابات العمالية والمهنية ومصادرتها لحرية الصحافة بينما تترك لبعض الكتاب حرية الترويج للاستسلام لامريكا .

ان السلطة الحالية ما زالت تتصدى للحركة الوطنية الطلابية وتصر على عدم السماح بانتخابات حرة لاتحادات الطلبة ، كما تعتمد الى احوالة الطلبة الوطنيين الى مجالس التأديب وتصدر ما يسمى بقانون الوحدة الوطنية الذي يهدف الى قطع الطريق على استمرار تصاعد الحركة الوطنية الديمقراطية وحماية السلطة من تطلعات الجماهير الى الديمقراطية الحقيقية في مصر .

اننا نطالب بالآتي :

١- رفع الرقابة المفروضة من قبل الاتحاد الاشتراكي واجهزة الدولة على الصحافة إلا في الامور العسكرية على ان تشكل هيئات تحرير الصحف والمجلات من قبل نقابة الصحفيين .

٢- رفع وصاية الاتحاد الاشتراكي واجهزة الدولة على النقابات العمالية والمهنية واتحادات الطلاب واحترام مواعيد الانتخابات الدورية وعدم تدخل المباحث العامة في الترشيحات .

٣- اطلاق حرية الاجتماع لكل المصريين ورفض وصاية الاشكال الادارية والمباحثية عليها .

٤- اطلاق حرية الطباعة والنشر في الادب والفكر والفن ورفض الرقابة عليها إلا في الامور العسكرية .

٥- اطلاق مبادرات الجماهير في تشكيل لجان شعبية لخوض المعركة بعيداً عن أى وصاية من قبل الاتحاد الاشتراكي والمباحث العامة .

٦- اطلاق مبادرات الجماهير في تشكيل لجان دعم الثورة الفلسطينية .

٧- كما نطالب باتحاد جديد ولانحة جديدة يمثل الحركة الوطنية الديمقراطية الطلابية ولا يكون أداة لقمعها على الا تتدخل ادارات الكليات والمباحث العامة والاتحاد الاشتراكي في عملية الانتخاب وعلى ان يتم تغيير اللانحة بما يكفل اتاحة الحقوق الديمقراطية للطلاب .

٨- كما نطالب باقصاء كافة العناصر المعروفة بولائها لأمريكا من المواقع القيادية .

٩- كما نطالب بفضح الدور التخريبي الذي تقوم به الرجعية العربية انطلاقاً من تبعيتها الكاملة للاستعمار الأمريكى .

١٠- نطالب بمنع تدخل المباحث العامة فى الجامعات .

١١- ونحن نطالب وبإصرار برفع الرقابة فوراً عن مجلات الصائط فى الجامعة والغاء المادة الخاصة بتقييد النشر بالكليات فى لائحة الجامعة ، وسوف نرقب تنفيذ هذا المطلب حتى مؤتمرنا القادم الذى سيعقد بتاريخ ١/٨/١٩٧٣ باتحاد الجامعة فى الثانية ظهراً ، وفى حالة عدم تنفيذ ذلك فإن للطلاب الحق فى اتخاذ الموقف الذى يرويه مناسباً لفرض حرية الصحافة فى الجامعة ونعلن عن تأييدنا لموقف الزملاء الوطنيين الديمقراطيين بالجامعات ، وعن تأييدنا لموقف الصحفيين الوطنيين الديمقراطيين لموقفهم الشجاع من أجل حرية الصحافة . ونقترح العمل بمبادرات ذاتية للطلاب لتكوين لجان دفاع عن الحريات الديمقراطية فى كل الجامعات المصرية .

كل الديمقراطية للجماهير . كل التفانى للوطن .

(٥) بيان الى طلاب الجامعات المصرية والشعب المصري من الطلاب المعتقلين بسجون مصر .

جاء فيه انهم اصدروا بياناً شروحوا فيه موقفهم بعد اعتقالهم يوم ١٩٧٢/١٢/٢٩ ونود بعد ان نحى حركتكم الوطنية الرائعة واعتصاماتكم ومظاهراتكم الوطنية التى استقبلتم بها عاماً جديداً بعد انتفاضة ٧٢ العظيمة نود ان نؤكد على الآتى :

١- ان فضالنا يجب ألا يختزل فى مطلب الافراج عنا ، ولكننا ندهوكم للتمسك بكل المطالب الوطنيه والديمقراطيه وقطع الطريق على المفاوضين من أجل الطول السلميه وعدم السماح لهذه الطول التى تباع فيها ارض وكرامة الوطن فى السوق الاستعمارية .

٢- أهمية النضال من اجل الحقوق الديمقراطية فيما يتعلق بحرية الصحافة سواء فى الجامعة أو خارجها ونطالب بتغيير اللوائح واستقلال الاتحادات واستقلال النقابات وحق الجماهير فى وضع القرار السياسى .

٣- ان الوقت قد حان لاسقاط كافة القوانين الاستثنائية وقانون الوحدة الوطنية الذى وضع لقمع الحركة الوطنية المصرى ، ونطالب باقتصاد حر حقيقى .

٤- نطالب بتحويل المصانع الحرة الى مصانع لانتاج الاسلحة والذخيرة .

(٦) مجلة معنونه باسم (الشرق) من ست ورقات محرره بالقلم الحبر الازرق وقد كتب هذا العنوان بطريقة هندسية وبحروف كبيرة وفى جانب منه كتب انه عند يناير سنة ١٩٧٣ . واسفل اسم المجلة توجد العبارات التاليه :
من اجل التحرير الوطنى والديمقراطى والاشتراكية .

هزيمة مؤامرة السلطة والمرتين وبناء الحزب الشيوعى .
وقد تصدر المقالات مقال بعنوان نداء لشعب مصر وقد بدأ بشعارات هى
على التوالى :

أوقفوا خطر المساومة على ارض الوطن

شددوا النضال من اجل الديمقراطية دفاعاً عن الوحدة الوطنية

كونوا اللجان الوطنية لتحرير الوطن .

ثم تناول المقال بعد ذلك خطاب رئيس الجمهورية فى مجلس الشعب بعد المظاهرات الطلابية الأخيرة والذى القاها بتاريخ ٣١ يناير ، وقد وصف كاتب المقال هذا الخطاب بأنه خطوة اخرى فى الاتجاه نحو اليمين اذ لم يخفى على احد ان الهدف الرئيسى منه هو تكميم الافواه والإجهاز على البقية الباقية وهى قليلة من الحريات الديمقراطية . ثم تطرق الى ان خطاب الرئيس تضمن ثلاث نقاط رئيسية هى التأكيد على دقة المرحلة التى يمر بها الوطن وضرورة الوحدة الوطنية ، واتهامه ليسار بتخريب الوحدة الوطنية ووضعه فى سلة واحدة مع الرجعية ، وتهديده للجميع بأن يفلق قمه .

ثم تطرق الكاتب الى تلازم نضال الشعب ضد الغزاه ونضاله من اجل

الحريات الديمقراطية وانتهى الى ان تاريخ النضال الوطنى المصرى اثبت ان الكوارث والهزائم تصدق بوطننا الفالى حينما يفرض على الشعب حكم دكتاتورى يقيد حركة الجماهير ويكقم الافواه ويعزل الشعب عن معارك مصيره الوطنى ويلجأ الى اساليب المساومة والتنازلات امام المستعمرين . ثم استعرض تاريخ ثورات الشعب المصرى حتى عام ١٩٦٧ وكيف ان لجوء حكومة جمال عبدالناصر عقب عنوان سنة ١٩٥٦ الى الشعب وسماعها ولو لفترة قصيرة للجماهير بحمل السلاح ضد الغزاة وتجميدها فى هذه الاثناء لسياسة معاداة الشيوعيه قد أكد للغزاة انهم لن يقطعوا ثمار عدوانهم ، ثم تطرق الى ما تحدث به رئيس الجمهورية عن بقة الظروف وحتمية المعركة واهمية الوحدة الوطنيه ، وانه لم يلبث ان صب جام غضبه وتهديده لجماهير الطلاب والناقبيين والمناضلين ضد مناهج المهاندنه والتسوييف وضد سياسة السلطة فى الحديث الطنان عن المعركة بينما تجرى من وراء ظهر الشعب مساومات مخزية ضد حركة الثورة الفلسطينية وضد حقوق شعب فلسطين وحول مدى وشكل الاعتراف بدولة اسرائيل وضمان حدودها وحول الحلول الجزئية التى لم يفتح لها الطريق سوى مبادرة الرئيس نفسه . ثم لورد ان الحقيقة لايمكن اخفاؤها ابداً مهما بلغ بطش المستقرين بعارهم . وعلق على ما ذكره رئيس الجمهوريه باستعداده لاستقبال الملك حسين وجولة وزير الخارجية الى اوربا وانه فى نفس الوقت كانت السلطة قد اعدت خططها ضد الحركة الوطنية الديمقراطية المتصاعدة فقامت اجهزة البوابيس بالقبض على العشرات من الطلبة والمثقفين والناقبيين التقدميين وسط دعايات مضللة عن اليسار المغامر واليمين الرجعى ، غير ان زائرى الفجر لم يعرفوا ابداً حتى الآن غير طريق اليساريين والديمقراطيين . ولم ترهب هذه الاجرامات جماهير الطلاب والناقبيين والمهنيين والعمال بل تصاعد نضالها الديمقراطى متيقظة للخطر الذى يهدد الوطن وتتساق له السلطة ، وان رئيس الجمهورية وقف ليهدد الشعب ويعطى تفسيره الارهابى لحرية الرأى بأنها اقتناع ذاتى للفرد غير مصرح له بأن يستخدمها ، كما قدم مفهومه عن الوحدة الوطنية بأنها الالتزام بما يأمُر به سيادته فحسب . وقد تجمع الطلاب ليجنوا

ان اعداد اضافية من زملائهم قد اختفوا وراء الاسوار وحركت السلطة قوات الامن المركزى ضد الطلاب لتقمع حركتهم فيموت من يموت ويقع عشرات الجرحى ، وفى ذات الوقت تستقبل السلطة بحفاوة غريبة وزير خارجية ايطاليا عضو حلف الاطلنطى والذى يمهّد لمرحلة جديدة من الضغط الامريكى المعروف انه لمصلحة اسرائيل ، ورئيس الجمهورية يهدى مدينتشى وساما من أرفع الاسمه ، وتحدث جميع مصادر الانباء عن لقاء سرى تم بين رئيس الجمهورية وملك السعودية وعن زيارة الخائن حسين السرية لمصر بدعوة من سيادته والذى فوضه بالتحديث باسم مصر مع نيسكون ، وان كل هذا يجرى ومحاولات الإساءة الى الاتحاد السوفيتى والنشاط الإعلامى شبه الرسمى المحموم لتدمير العلاقات العربية السوفيتية يزداد سعاره ، وانه من هنا نشط اليمين الرجعى للعمل من مواقع السلطة نفسها ويدأت قوائم العزل السياسى تصدر من امانة النظام بالاتحاد الاشتراكى تلك اللجنة التى يسيطر عليها مجموعة من العناصر المشبوهة والتى يلوث تاريخها عدد من الجرائم المخزية ، وتضمنت قوائم العزل فى غالبيتها عدداً من العناصر الوطنية المخصصة لزعامة الرئيس الراحل جمال عبد الناصر .

ثم لخص كاتب المقال الصورة فى ان اجراءات القمع الدمويه بقوات الامن المركزى وسياسة الاعتقال المقتنة والمختفية وراء نيابة امن الدولة الخاضعة تماماً لسلطات المباحث العامة ملحقة العار بسمعة القضاء المصرى ، هذه السياسة ترتبط بمساومات خفية مشينة لكل كرامة وطنية ، هذه المساومات تجرى مع الصهاينة عن طريق الاستعمار الامريكى وتستهدف ايجاد مخرج انهزامى لازمة سلطة ١٥ مايو حتى لو كان هذا المخرج على حساب ارض سيناء وحركة النضال المسلح الفلسطينى وقضية فلسطين وحركة التحرير العربى ككل .

ثم ورد بالمقال ان المنهج الدكتاتورى لرئيس الجمهورية وتشبثه بالاساليب الانقلابيه وعداوته المسبقة وغير المبررة ليسار بجميع اتجاهاته ابتداء من الماركسية حتى الناصرية نقول ان هذه الاتجاهات تعبد الطريق امام تأمر الرجعية والعلاء وهى تفتح الطريق واسعاً امام زحف اليمين الرجعى على

السلطة ، وقد ظهرت دلائل ذلك فى طغمة محمد عثمان وعبد الآخر ومكايى المسيطرة على لجنة النظام بالاتحاد الاشتراكى ، غير ان الوقت لم يفت بعد . و اشار الكاتب الى النضال البطولى لطلاب مصر والقوى الوطنية الديمقراطية الاخرى وان السلطة الآن تشعر بورطتها وتظهر دلائل لتراجعها امام ضغط وصلاية المظاهرات الطلابية الشجاعة ، وان حركة النضال الديمقراطى تكسب قوى جديدة وان مثقفى مصر والغالبية الساحقة من اساتذة الجامعات واعضاء النقابات المهنية والعمال يقفون الآن مواقف معارضة بصراحة للاجراءات الدكتاتورية والبوليسيه التى تتخذها السلطة ، وان السلطة اصبحت تلزم مواقف الدفاع بالنسبة لسياستها الخاصة بالقضية الوطنية وتحاول ان تنقى عن نفسها صفة المهانة والمساومة وان مجموعة لجنة النظام قد اصبحت محاصرة ومفضوحة وتتزايد عزلتها المميتة واوقفت قائمة العزل الجديدة التى سبق الإعلان عن إعدادها .

ثم وجه البيان نداء الى شعب مصر ذكر فيه أن طريق النصر شاق وملئ بالتضحيات وان اعداء الديمقراطية معزولين عن الشعب وان خطورة الدكتاتورية ليس فقط على الابناء الشبان الذين يزج بهم فى السجون وليس فقط على تنحى الاجور والارتفاع الجنونى فى الاسعار ولكن ايضاً على الوطن وذلك من جراء المساومة على ارضه ومصيره ، وورد بالبيان ما نصه :

والذلك فإننا نهيب بكل المخلصين لوطنهم بالعمال أمل مصر بشباب الجامعات المناضلين بالمشقفين المصريين بالجنود والضباط الوطنيين بالتجار والحرقين بكل القوى المحبة للوطن ان تتحد فى اللجان الوطنية لتحرر من اجل تعبئة الشعب لمعركة مسلحة ضد المعتدى وفتح باب التطوع لتحرير ارضنا وتكوين كتائب فدائية تمارس النضال المسلح ضد الصهاينة من اجل اسقاط مخططات المساومة وعزل اليمين المشبوه عن مواقع السلطة واطلاق حرية التعبير عن الراى ورفع الرقابة عن الصحف والغاء قرارات العزل السياسى واطلاق حرية الشعب فى تكوين المنظمات النقابية والسياسيه والاحزاب والغاء سيطرة الحزب الواحد الدكتاتورية والتى ثبت فشلها وعزلتها عن الجماهير ، وتخفيف

اعفاء المعيشة عن كاهل الكادحين واصحاب الدخول الصغيرة ، وذلك باتخاذ اجراءات عاجلة للحد من الدخول الباهظة لكبار الرأسماليين والبيروقراطيين ويتحويل حصيلة هذه الاجراءات للعمال والفلاحين وصغار الموظفين والجنود وصغار التجار والحرفيين .

وقد ورد بالنبذة بعد هذا المقال بيان مصادر عن رابطة الحقوقيين الديمقراطيين العالمية بيروكسل جاء به انها ارسلت في ١٦ يناير سنة ١٩٧٣ برقيه الى الاستاذ مصطفى البرادعي بصدد ما وصل الى علمهم من نبا القبض على الاستاذ نبيل الهلالى عضو مجلس النقابة عبرت فيه عن اسفها لما يكون له من كبير التقدير لوعيه الكبير بواجبات المحاماه علاوة على تعلقه العميق ببلده ومصالح شعبه ، وكذلك نص الخطاب الذى ارسلوه الى الرئيس انور السادات يعبرون فيه عن شعورهم العميق بهذا الصدد ويطالبون بالتدخل لصالح الاستاذ نبيل الهلالى .

كما جاء بالنبذة تحت عنوان معلومات وانباء توالى احتجاجات الرأى العام العالمى والعربى على اجراءات السلطة وبطش قوات الامن المركزى ضد الطلاب مما تسبب فى وقوع اصابات كثيرة كالعصى والتمشويه والموت نتيجة استعمالات قنابل الزجاج المجروش والرش وقنابل الغاز والدخان والهراتات الثقيلة.

(٧) اربع ورقات فولسكاب محرره بالقلم الرصاص عبارة عن مسودة لمجلة الشروق ، وقد لوحظ ان الخط المحرره به هذه المسودة يخالف الخط المحرره به المجلة المذكورة فى البند السابق .

(٨) عدد ١٢ ورقه شفافة معنونة بعبارة (حول الحزب) والصفحة الاولى تحوى المقدمة ١- تعريف ٢- فى ضرورة الحزب : أ- الحزب ضرورة طبقية وتقدميه ب- الحزب ضرورة وطنية . ثم عنوان فى نظرية الحزب .

وهذه الاوراق تتضمن ذات البيانات الخاصة باوراق ضببط لدى عبد المعطى محمود المدبولى وقد ترك المحقق امر اثباتها تفصيلاً لحضر الإطلاع الذى سيحرره للاخير .

(٩) عشر ورقات فواسكاب محرره بالكتابة النسخ معنونه (اضمحلال سلطة البيروقراطية البرجوازية) وهى صورة كربونية ضببطت اوراق مثيلة لها لدى المتهم عبد المعطى محمود المدبولى ، وقد ترك المحقق امر الإطلاع التفصيلى عليها لما سيثبت بمحضر الإطلاع الخاص بهذا المتهم الأخير .

(١٠) ثلاثة عشر ورقة كتبت بخط اليد بعنوان (اليمن يزحف على مراكز السلطه) وهى صورة كربونية محرره بالخط الرقعه تضمنت هجوماً على القيادة السياسيه بعد حركة التصحيح فى ١٥ مايو سنة ١٩٧١ ومن بين ما ورد فيها ما نصه :

ان البرجوازية الحاكمة فى ٧١-٧٢ برجوازية التصحيح والجمهوريه الثانيه تمثل ويشكل اساسى تلك القطاعات من البرجوازية الوطنيه التي تمكنت تماماً من السلطه التي اثرت وغدت تملك الملايين . انها تدرك جيداً ان مشاركة الشعب تعنى منحه بعض ما يطلب من حقوقه السياسيه والاقتصاديه والتي ستكون بلا شك على حساب واقتطاعاً من نفوذها السياسى وانفرادها بالسلطه ومن قواها الاقتصاديه وتمكها فى مقدرات الشعب اى فى إيجاز انها تخشى الشعب كما تخشى الاستعمار وتخشى الوجود العسكرى السوفيتى والنفوذ الاقتصادى الشيوعى كما تخشى الخطر الاستعمارى اى تخشى اصدقاء الشعب كما تخشى اعدائه .

ثم قارن كاتب المقال بين الفترة التي تلت سنة ١٩٥٦ وما سماه برجوازية ٧١-٧٢ وتحدث عن أثرياء الريف الذين ورثوا سطوة الاقطاعيين وحلوا محلهم فى استغلال واستنزاف الفلاحين وقهرهم سياسياً واقتصادياً وانهم يشكلون أشد الفكريات رجعيه وتخلفاً وانهم اقتسموا السلطه فى الجمعيات التعاونيه وفى الاتحاد الاشتراكى حتى قمته ويلغوا مجلس الشعب باسم الفلاحين ليشكلوا فى داخله ومن خلاله حزباً سياسياً له ثقله وخطورته وتشكل عقليه الاخوان المسلمين سماته الفكرية العامه ، وانهم يخشون الديمقراطيه خشية الموت وانهم يستخدمون ثقلم السياسى فى الاتحاد الاشتراكى وفى مجلس الشعب للوقوف فى وجه كل اتجاه ديمقراطى صحيح باعتبار انه سيفتح الطريق امام

الشيوعي ، وانهم يرفعون راية مقاومة الشيوعية ليخفون وراءها كل موقفهم الرجعى المتخلف ويتخذوا منه سلاحاً لإرهاب القوى المعارضه لهم .

ثم تحدث كاتب المقال عن قطاع كبار المشتغلين بالاقتصاد الحر سواء فى مجالات الصناعة أو التجارة أو المفاولات أو العقارات فى القطاع الخاص أو العام ووصفهم بانهم يشكلون حزباً سياسياً آخر يلتقى مع الحزب السابق فى عداوته للديمقراطية والشيوعي والموقف من الاتحاد السوفيتى . وان هذان الحزبان يشكلان الجناح الناصرى اليمينى الذى يتزايد نفوذه ويتعاظم منذ ثورة التصحيح والجمهوريه الثانيه ، وان هذه القوة قد اكتسبها من خلال مواقفه الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وعلى حساب غياب دور الجماهير الفعال ، ودور الطبقة العاملة والفلاحين وحزبهم السياسى وعلى حساب ضرب حزب اليسار الناصرى .

ثم تحدث الكاتب عن حزب اليسار الناصرى الذى تتشكل قواه من مستنيرى البرجوازية العاملين بوجه خاص فى القطاع العام والذين خرجوا من تجربه التعامل مع الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى بأن القوى الاشتراكية هى القوة الراغبة فى المساعدة على قيام بناء اقتصادى وطنى قوى مستقل ، وان اسلوبهم فى العلاقات الخارجيه يقوم على سياسة الابتزاز وهو الضغط على المعسكر الشرقى بورقة تدعيم العلاقات مع المعسكر الغربى ، والضغط على المعسكر الغربى بورقه توسيع العلاقات مع المعسكر الشرقى .

ثم تحدث الكاتب عن نتائج هذه السياسة وعن موقفهم من حركة الجماهير وهو موقف الحذر منها والعداء للديمقراطية وإن كانوا يحاولون كسب الجماهير الى صفوفهم واتخاذ اجراءات تستجيب لبعض مطالبها . وانتهى الى أن هذه الاجنحه من البرجوازية تسعى لحل تناقضاتها فيما بينها طبقاً لتوازن قواها وثقلها فى مراكز السلطة فى معزل تام عن حركة الجماهير ، وان مواقع اليمين هى التى تتدعم وتقوى كما انها تسعى لمعالجة قضيه الوحدة الداخليه من زاوية تدعيم وحدتها هى من القطاعات البرجوازية الاقرب إليها مع محاولة كسب قطاعات اخرى بالاسلوب البرجوازى الذى اعتادوا عليه وهو اسلوب الرشوة فى

الوقت الذى تتمزق فيه وحدة الشعب بإثارة النعرات الدينية وتفرق الجماهير فى مشاكل قوتها اليومى حتى لا تشغل عن مستقبلها فيتصرف فيه اليمين بمنهج. وانتهى الكاتب ايضاً الى ان هذا الخط على تلك الاسس خطأ معاكساً للخط الثورى الواجب اتباعه ألا وهو وحدة كل القوى الوطنية بغض النظر عن وضعها الاجتماعى أو معتقدها السياسى أو الدينى فى جبهة وطنية ديمقراطية يشكل ملايين العمال والفلاحين قواها الاساسيه ويصبح بيدها وحدها حل القضية الوطنية .

ثم اورد الكاتب بعض السمات التى توضح حقيقة هذا الاستنتاج وتؤكد صحته فى ستة بنود ، اولها عن استخدام شعارات سيادة القانون والتصحيح وثانيها تقوية روابط رؤساء مجالس الادارات والمديرين بالايضاع والراثة وثالثها رفع مرتبات هيئات القضاء والتدريس بالجامعات والمعاهد العليا وابعادها رفع اجر خريجي الجامعات والمعاهد العليا والمدارس الصناعية والتجارية وخامسها ترك عصابات لصوص السوق السوداء المنتشرة داخل القطاع العام والشارع والسادس والاخير تغذية العنصرية الدينية .

ثم اوضح الكاتب ان الدولة تعمل بعد ذلك على سن مزيد من التشريعات المقيدة للحريات بحجة حماية الوحدة الوطنية اى انها تخلق المناخ المناسب لفرقة الشعب ثم تستغله فى تشديد قبضتها عليه ، وانتهى الى ان هذه الاوضاع تقود الى استمرار نفوذ اليمين وتزايد هذا النفوذ يمهّد الطريق الى تحقيق المخطط الاستعمارى الصهيونى . غير ان تحركات العمال خلال العام المتصرم فى حلوان وشبرا الخيمة والاسكندرية وكذلك اعتصامات طلاب الجامعات والمساندة الناضجة فى بعض النقابات المهنية للحركة الطلابية وترحيب الشعب الحار بها قد اثبت بما لا يدع مجالاً للشك ان القوى الوطنية الديمقراطية صاحبة المصلحة الحقيقية فى استمرار تقدم الثورة المصرية واعيه انورها متحفزه لممارسة هذا الدور وان ما يشلها عند الظهور بشكل فعال على مسرح الاحداث انما هو افتقاد تلك الجماهير للحزب الطليعى القائد القادر على توفير جبهة موحدة لقوى الشعب الوطنيه الديمقراطية من أجل :

١- عزل الاجنحة اليمينية والمقروضه قصراً على حركة الثورة المصرية فى مراكز السلطة .

٢- شل تردد الوسط البرجوازى وحسم موقفه لصالح الثورة الوطنية الديمقراطية .

٣- التفاف كل جماهير الشعب الكادح من عمال وفلاحين ومتقنين وثوريين وبرجوازيين صغار ومتوسطين حول برنامج وطنى تابع من ارض المعركة .

٤- قيادة نضال حازم من اجل تحقيق اوسع اشكال الديمقراطية التى تمنح النضال الوطنى والنضال الاجتماعى للسير قدماً بالثورة الوطنية الاسلحة والوسائل الضرورية لهذا النضال .

ان النضال من اجل الديمقراطية يعنى الان بالتحديد النضال من اجل تحرير الارض المغتصبة والنضال من اجل تقدم المجتمع المصرى اى يعنى النضال الوطنى والاجتماعى معاً .

٥- النضال من اجل تحقيق مصالح الكادحين .

ثم جاء تحت عنوان الوحدة العربية انه لما كانت السياسة الخارجية مكمله للسياسة الداخلية وفى خدمتها فإن القيادة السياسية المصرية تعالج قضية الوحدة العربية بنفس المنهج الذى تعالج به قضية الوحدة الداخلية منهج تجميع اليمين وفرز اليسار .

ثم تحدث الكاتب عن ميثاق طرابلس وكيف ان القيادة السياسية الجديدة جاءت لتظهر مصر وايبيا اسنانهما باسم الميثاق وتضرب الحركة الوطنية الديمقراطية فى السودان وتنصيب النمرى سفاحاً يقود السودان الى احضان امريكا .

ثم تحدث بعد ذلك عن اتحاد الجمهوريات العربية وتولاه بالنقد وكيف ان كل ما يشغل ليبيا داخل هذا الاتحاد هو فرض منهجها المعادى للديمقراطية المعادى للاشتراكية المعادى للسوفيت مما يجعل سوريا فى وضع لاتحسد عليه، وكيف ان الاتحاد الثلاثى انحصر الى وحدة ثنائية اندماجية شاملة بين مصر وليبيا وكيف ان هذه الوحدة الاندماجية تحمل فى طياتها كل عوامل سئها ،

وعدد هذه العوامل فى اربعة بنود وقارن بينها وبين الوحدة بين مصر وسوريا .
ثم تحدث عن المعاهدة العراقية السوفيتية وموقف القذافى منها .

وتحدث عن العلاقة المصرية السوفيتية واستعرض الاوضاع بعد عدوان
سنة ١٩٦٧ الى ان تطرق الى الوقفة الموضوعية مع الصديق ، وقال ان هذا
الموقف لا يمكن فهمه أو تفسيره فى حدود الخلاف حول قضايا التسليح كما قيل
، وانما يجب تناوله فى اطار قضايا ثلاث تشكل المقدمات التى قادت الى تلك
النتيجة وهى تزايد نفوذ اليمين على القيادة السياسية المصرية ونور القذافى
المعادى للسوفيت وتأثيره على القيادة السياسية المصرية وتجاوبها معه
ووساطات الامراء والملوك العرب لحساب الاستعمارية الامريكية .

ثم تناول الاوضاع فى السودان وما حدث فيها وانتهى الى ان الجماهير
الوطنية المصرية تتسائل اذا كانت القيادة السياسية المصرية جادة فعلاً فى
تحرير الارض من الغزاه أم ان القيادة السياسية قد قررت بالفعل ان لا معركة
وان هذه الخطوة إعلان عالمى عن ذلك .

ثم اقترح اقامة علاقات منفتحة بين المنظمات الجماهيرية والمهنية المحلية مع
المنظمات الجماهيرية والمهنية فى البلدان الصديقة وعلى رأسها الاتحاد
السوفيتى .

وانتهى الى ان حماية هذه العلاقات شأنها شأن حماية كل عوامل تقدم
الثورة المصرية يحتم فضلاً لاهوادة فيه من اجل الديمقراطية ، نضال يرفع
وصاية حزب الاتحاد الاشتراكى عن الحركة الجماهيرية لتمسك مصيرها
بايديها .

(١١) صورة كيريونيه لمقال مكتوب بالالة الكاتب بعنوان (صراعات
السلطة بعد رحلة عزيز صدقى) .

وقد جاء فيه ان طبيعة السلطة يتجه بصفه ثابتة الى اليمين بعد عمليات
تطهير متتاليه ضد القوى الوطنية الاكثر عداء لليمين ، وبعد عمليات تطهير
متتاليه ضد القوى الوطنية الاكثر ثباتاً وتشدداً فى موقفها الوطنى . ثم هاجم
اشتداد الارهاب الفكرى ومجموعة القوانين الجديدة المقيدة للحريات ، وان كل

هذه الاجراءات تشكل اجراءات طريق الردة .

وتحدث عن الازمة مع الاتحاد السوفيتي والتي وصفها بأنها ادت الى تعرية شعبنا وقواتنا المسلحة واضعافنا امام العدو . إلا ان هناك قطاعاً من السلطة بدأ يحس بالخطر ويتوجس خيفة على النظام فعمل على رأب الصدع مع الاتحاد السوفيتي إلا ان اللعبة لا تتم بمثل هذا اليسر والسهولة . ان الصراع دائر بين جناحين داخل صفوف السلطة احدهما وهو الفريق الرجعي يدعو الى ردة كاملة في منجزات ثورة ١٩٥٢ الوطنية والفريق الثاني . يتم قطاعات من الوسط واليمين الوطنى يتبع سياسة ظاهرها الابقاء على المكتسبات الاجتماعية والاستقلال السياسى مع العمل على التوصل الى حل امريكى وان هذا الفريق رغم حرصه على تصيفة الحركة الشعبية واستعداده لاستخدام اقصى اساليب الارهاب ضدها فهو متهاون الى ابعد الحدود مع قوى اليمين الرجعى ، وعندما يرفعون شعارات الخطر الاحمر والاستعمار السوفيتي فانهم يقصدون في الحقيقة خطر الحركة الجماهيرية الشعبية ، وهم عندما يتحدثون عن التحرير تحرير ارادتنا من النفوذ السوفيتي ، انما يعنون تكبيل الحريات الشعبية لاطلاق ارادتهم في الانتكاس بما حققه شعبنا من انجازات . وهم اذ يصرخون باستعدادهم للتخلي عن سيناء يعلنون عدم استعدادهم للتخلي عن امتيازاتهم .

ثم اورد البيان جزءاً من تصريح عزيز صدقي عقب عودته من الاتحاد السوفيتي وجزءاً من تصريح كوسيجين وانتهى الى ان افعال هذه الازمة مع الاتحاد السوفيتي هي مشكله داخلية خالصة تعبر عن أزمة النظام وعجزه عن انجاز المهام الوطنية وازدياد قوة اليمين الرجعى . وانتهى الى انه من هنا تتحمل القوى الثورية مسؤولية مضاعفة في التصدي للمخطط الرجعى وفضحه وتعبئة كل القوى الوطنية المخلصة في . . . احدث عريضة حول برنامج عمل مشترك .

وتحت عنوان (حملة ارهاب تتصدى لها الحركة الطلابية الديمقراطية) تحدث الكاتب عن انتفاضة يناير الطلابية وكيف اثارت فزع السلطة في مصر

وكيف ان السلمة ركزت فى تخطيطها لمواجهة الحركة الطلابية بالعمل على رشوة الطلبة وشراء رضائهم بمجموعة من التيسيرات ، ثم العمل على تقسيم وتفطيت صفوف الحركة الطلابية واثارة البلبلة الفكرية ودعم الاتجاهات الطائفية المتطرفة بين صفوف الطلاب ، والإرهاب الفكرى الذى يصبغ كل تحرك باللون الاحمر وشن حملة ضد الماركسية والشيوعيين فتكالى الاتهامات جزافاً لكل القوى الوطنية وظهور نفمة الاتهام بالاحاد والعمالة ، والارهاب الفعلى بتشكيل مجموعات منظمة مدربة على استعمال القوة ضد كل من له رأى حر والاتجاه للتصفية الجسدية للعناصر الوطنية الثورية ، ومن اهم هذه القوى الطليعة الإسلامية وتنظيم الامانة العامة وتنظيم القذافى ، وقد اوضح الكاتب نبذه عن كل من هذه التشكيلات وفكرها ومدفها . كما هاجم اصدار قانون الوحدة الوطنية وحماية المال العام وهاجم بعض القوانين الجامعية ، ثم تحدث عن بعض الوقائع فى بعض الكليات وعن الاحداث فيها بعد اعفاء الفريق صانق من منصبه ، ثم تحدث عن مجالات الحائط واورد ان القيادات الطلابية الديمقراطية طرحت برنامجاً للعمل منذ بداية العام الدراسى تبتته جماهير الطلاب واورد نصوص هذا البرنامج .

وتحت عنوان (الناصرىون السوريون والصداقة العربية السوفيتية) ورد حديث للدكتور جمال الاتاسى الامين العام للحزب الاشتراكى السورى يتحدث فيه عن الصداقة العربية السوفيتية وموضوع انتهاء مهمة الخبراء السوفيت فى مصر .

وتحت عنوان (حكم الردة الدمويه وجماهير الشعب السودانى وجهاً لوجه) تضمن تعليقاً على احداث السودان وما يحدث فيه للحزب الشيوعى السودانى .

ثانياً

استجواب عبد المعطى محمود محمد المديولى

فى يوم الجمعة ١٩٧٣/٣/٢ الساعة الحادية عشر صباحاً بمبنى مباحث امن الدولة قام الاستاذ صهيى حافظ وكيل نيابة امن الدولة العليا باستجواب

عبدالمعطي محمود محمد المدبولي الذي قرر انه مهتم بالسياسة منذ عام ١٩٤٦ حيث انضم في هذا التاريخ الى جماعة الاخوان المسلمين ، وكان يعتقد انهم يدعون الى العدالة الاجتماعية والمساواة بين الناس إلا انه لاحظ انها مجرد شعارات وانهم مرتبطون بالاقطاعيين والرجعيين فانفصل عنهم في سنة ١٩٤٩ وانضم الى مصر الفتاة لأن كلام احمد حسين كان يعجبه لأنه كان ينادي بالعدالة الاجتماعية وكان في هذه الفترة يعمل في شركة الملح والصودا بكفر الزيات كما كان ينتخب عضواً بال نقابة وانه بعد فترة اكتشف ان اعضاء مصر الفتاة يناون بشعارات ولايتفنونها فانفصل عنهم . وفي هذه الفترة كان صديقه عبدالوهاب العزازي من انصار السلام في كفر الزيات وكان ابن اخته بهاء طالب في الجامعة وعند حضوره الى البلد كان يكلمه عن الاشتراكية وشرح له الاشتراكية العلمية فاقتنع بأن الماركسيه هي التي تعبر عن رأى المجموع وان تطبيقها يؤدي الى حل مشاكل الجماهير .

واضاف ان بهاء عرفه على فكرى رفاعى الذى ضمه الى خليه مع عبدالنعم قمحه وهى جزء من تنظيم حزب العمال والفلاحين وانه قام بتجنيد عبدالعزيز وشوان . وعندما قبض عبد الناصر على الشيوعيين فى سنة ١٩٥٩ لم يقبض عليه وتوقف نشاطه . وبعد الافراج عن الشيوعيين سنة ١٩٦٤ تعرف على الدكتور جميل حقى الذى كان معتقلاً مع فكرى رفاعى وعبد العزيز رشوان وكان يتردد عليه فى الاجزاخانة للحديث فى السياسة وبعد تصفية انور السادات لمجموعة على مبرى اعطاه جميل حقى تحليل سياسى للموقف من ايام عيدالناصر حتى ١٥ مايو لقراءته والمناقشة فيه ، و اضاف ان محمد على بسيونى الخشن كان يحضر مناقشتهم ، واتفق ثلاثتهم على تكوين خليه على امل ان يستطيعوا فى المستقبل تكوين حزب شيوعى . وان جميل اعطاه منذ اسبوع نسخة من لائحة الحزب لقراءتها والمناقشة فيها إلا انه لم يستطع قراءتها أو مناقشتها حيث قبض عليه .

واضاف انه عند وقوع أحداث الطلبة فى مصر كان الدكتور جميل ينقل إليهم فى اجتماعاتهم بصورة لما يحدث فى الجامعات وانه علم ان شخص اسمه

محمد عثمان اسماعيل عضو امانة تنظيم الاتحاد الاشتراكي كان يجند بعض الطلبة ويسلحهم بالخناجر ويحرضهم على ضرب الطلبة الماركسيين ، كما ان شخص اسمه توفيق عويضة من المؤتمر الاسلامي كان يجند مجموعات من الطلبة المتدينين زى الاخوان المسلمين للاعتداء على الطلبة الماركسيين ، واتفقوا على شرح الموقف للناس وعمل بيان لفضح الاتجاه الرجعى واتفقنا على الافكار التى يتضمنها المنشور وتركوا الصياغة للدكتور جميل حقى ثم قرأ عليه جميل حقى مسودة المنشور ، واحضر اوراق الاستنسل ورونيو وماكينه كتابة إلا ان طبع المنشور لم يتم نظراً لالقاء القبض عليهم .

الثالث

استجواب محمد على بسيونى الخشن

فى يوم ١٩٧٣/٢/٤ الساعة الحادية عشر صباحاً بإدارة مباحث امن الدولة قام الاستاذ رجاء العربى وكيل النيابة باستجواب محمد على بسيونى الخشن .

ذكر فى اقواله انه فى سنة ١٩٦٨ شارك الدكتور جميل حقى فى الدعاية لانتخابات الاتحاد الاشتراكي وكان يتقابل معه ويتردد عليه فى الاجزاخانه وكان جميل يتكلم عن تجارب الشعوب التى اتخذت الماركسية مبدأ لها .

وعندما سئل عن آراءه وميوله السياسيه قال انه مؤمن بفكر عبد الناصر وخطة السياسى وهى الميثاق وكل النظم التى ارساها والمكاسب الاشتراكية التى تحققت فى حكمه وانه مؤمن بتحالف قوى الشعب العاملة كما نظمه الميثاق . وانه يرى ان نظام الحكم الحالى نظام وطنى مخلص .

وعندما سئل عن رأيه فى الاحداث الطلابية الأخيرة قرر ان الحكومة كان يجب عليها ان يتسع صدرها لهم اكثر من ذلك حتى لانتفاقم الازمة وان تسمح لهم بتعليق ملصقاتهم اذا لم يكن فيها تجريم للنظام لأن كتاباتهم تعبر عن القلق وتسائلاتهم تدور فى ذهن الناس جميعاً .

ونفى ان يكون جميل حقى قد اطلعه على أية اوراق أو دراسات أو

تحليلات حررها أو وصلت إليه بأى طريق . كما نفى ما ذكر عبد المعطى المدبولى بأن جميل حقى كون منه ومن بسيونى ومدبولى خليه خاصه بالحزب الشيوعى المصرى ، أو انه دفع اشتراكاً شهرياً أو انه اطلعه على مجلة الشروق أو اى بيانات .

وسئل عن الورقة المضبوطة بمنزل جميل حقى المحرره بالالة الكاتبه والمنسوية إليه والتي جاء بها ان الطاقات الثورية المختزنة داخل حركة الشباب والتي ظلت حتى الآن بمنأى عن المشاركة الجدية فى بناء نولة العمال والفلاحين والمثقفين الثوريين مدعوة الى ان تلعب دورها فى إعادة صياغة العلاقات الاجتماعية وفقاً لمعايير الاشتراكية الثورية وتعميق مفاهيمها الثورية بين الجماهير المعرضه من العمال والفلاحين القوى الاكبر عدداً واصحاب المصلحة الحقيقية فى استمرار الثورة .

فاعترف بكتابته لهذه الورقه وقال ان فكر فى ارسال هذا البيان فى شكل مقال الى احدى المجلات وعرضها ضمن مجموعة من القصائد على الدكتور جميل لأخذ رأيه فيها إلا ان جميل احتفظ بها ونسى هو الموضوع ، و اضاف انه كتب هذا البيان اثناء انتخابات الاتحاد الاشتراكى الأخير .

ولم تستكمل نيابة امن الدولة العليا التحقيقات فى هذه القضية حيث صدر قرار بإحالة الاوراق والمتهمين المقبوض عليهم الى المدعى العام الاشتراكى بتاريخ ١٩٧٣/٣/٦ .

السباب الرابع

تحقيقات المدعى العام الاشتراكي

الفصل الاول

مجموعة كفر الزيات

الفرع الاول

تحقيقات الدكتور ابراهيم على صالح المحامى العام

بعد إحالة أوراق التحقيقات الخاصة بالدكتور جميل اسماعيل حقى من نيابة امن الدولة العليا الى مكتب المدعى العام الاشتراكى ، شرع الدكتور ابراهيم على صالح الذى عين محام عام بمكتب المدعى العام الاشتراكى فى مباشرة التحقيق بتاريخ ١٩٧٣/٣/٨ ، فقام بسؤال كل من المقدم محمد حسن على الطنطاوى مفتش مباحث امن الدولة بالفريه ، والرائدين محمد جلال عبدالسلام غنيمى واحمد شوقى محمد الجعار الذين ردوا ما سبق ان ذكره بمحاضر تحرياتهم ومحاضر الضبط والتفتيش .

استجواب جميل اسماعيل حقى

وفى يوم الجمعة ١٩٧٣/٣/٩ مثل الدكتور جميل حقى امام المحامى العام الذى سألته عن الأوراق والائنات التى ضبطت بالصيدليه بمعرفة مباحث امن الدولة وهل هى مملوكة له ، فاجاب بأن هناك أوراق كان يسجل فيها خواطره وبعض الخصامات لما كان يقرأه وبعض الخطابات الخاصة وأنه يقر بملكيته لها . فواجبه المذنب بما ورد بمحضر الضبط والتفتيش الذى أجرته مباحث امن الدولة أنه عثر بالصيدليه على ماكينة طباعة زرقاء ماركة رينجتون عربى وهـ ورقه استعمل بكون كتابه وورقه استعمل مكتوب عليها اربع اسطر بعنوان (نداء الى الشعب) مؤلف عليه (لجنة الدفاع عن الحريات الديمقراطية) ولوح ر. الج. أنفيرا. حبر. طباعة ماركة ليد واسطوانه مغطاه بالكاتشوك ذات يد

حديديه رولار، وورد بالمحضر ان هذه الآلات والاوراق خُبطت بالصيديليه ، فاجاب بأنه يقر فقط بالاوراق التى يسجل فيها خواطره الخاصه وآرائه الخاصه ايضاً بالنسبة للاحداث أما فيما عدا ذلك فإنه يتهم مباحث كفر الزيات بطبع ما نسب إليه بالاضافة الى انه يجهل جهلاً تاماً أنه ضبط بالصيديليه عدد ٤٣ منشور بعنوان (نداء الى الشعب) موقع باسم لجنة الدفاع عن الحريات الديمقراطية ومسودة هذا المنشور المكتوب بالحبر على ورق شفاف ، وأضاف ان رجال مكتب مباحث كفر الزيات هم الذين قاموا بطبع هذا المنشور وانه قد اتهمتهم بذلك امام وكيل نيابة امن الدولة وانهم قاموا بذلك فى الفترة ما بين القاء القبض عليه وترحيله الى القاهرة .

وعندما سئل عن اتجاهه الفكرى أو ميوله العقائدية أو المذهبية ، قرر انه ليس هناك من أحد فى عصرنا ليس له ميول سياسيه أو عقائديه ، وبالنسبة له فهو ذو ميول ماركسيه وهو امر ليس حالياً مبعث اتهام لائى انسان فحرية الفكر والعقيدة شئ لصيق بالانسان وان اى مثقف فى العالم لابد له لكى يستحق هذا اللقب ان يكون له موقف خاص تجاه قضايا عصره ووطنه .

فسأله المحقق عما يقصده بقوله ان له ميولاً ماركسية ، فقال لقد أقر ويشرفه هذا الاقرار انه من نوى الميول الماركسيه وهناك وزراء فى الدولة يحملون نفس هذه الميول وكانوا زملاء له فى الاعتقال وهما فؤاد مرسى واسماعيل صبرى عبد الله ، وانه اذ يعتبر نفسه مثقفاً ثورياً فإن هذا يعنى انه بلا شك يمتلك موقفاً فكرياً تجاه الاحداث والمواقف العالمية والمحلية .

وفى نهاية التحقيق اثبت المحامى العام الدكتور ابراهيم على صالح طلب الدكتور جميل اسماعيل حقى مساء اليوم للتحقيق .

ثم اثبت انه بعد عرض الاوراق على المدعى العام الدكتور مصطفى ابو زيد فهى يعادل عن طلب الدكتور جميل اسماعيل حقى للحضور مساء ويطلب لباكر صباحاً عبد المعطى محمود المدبولى .

كما اثبت المحامى العام انه بعد عرض الاوراق على المدعى العام

الاشتراكي الدكتور مصطفى ابوزيد فهمي فقد أمر سيادته بالتحفظ على المذكور جميل اسماعيل حتى لمدة ثلاثين يوماً بسجن القلعة .

استجواب عبد المعطى محمود المدبولى

وفى يوم السبت ١٠/٢/١٩٧٢ قام المحامى العام الدكتور ابراهيم على صالح باستجواب عبدالمعطى محمود المدبولى فسأله عما قرره فى تحقیقات نيابة امن الدولة ان الدكتور جميل حتى كان قد ذكر له ان لديه آلة للكتابة واوراق استنسل فهل شاهدها ، فاجاب بأن الدكتور قال له ولكنه لم يرها . كما سئل عما قرره فى تحقیقات نيابة امن الدولة من انه قد بدأ فى طبع منشور وانه طبع نسخة واحدة ، فاجاب بأن حاول طبع هذا المنشور بالمعمل الموجود بالاجزأخاته وان ذلك يتم بوضع الاستنسل فى خشبية ويمشى عليها الحبر ، وانه قام بذلك إلا ان المنشور لم يظهر لأن الاستنسل كان بايظ فغادر المكان وجميل قال انه «يؤف يقوم بعمل استنسل آخر .

وسئل عما إذا كان الدكتور جميل يعرف استعمال الآلة الكاتبة وطريقة الكتابة بها على الاستنسل ، فذكر انه لايعلم إذا كان جميل يعرف ام لا - وقرر انه لم يشترك معه بعد ذلك فى طبع أى منشور .

وسئل عما إذا كان قد اطلع على مجلة تحمل اسم الشروق ، فقرر ان الدكتور جميل اخبره عنها لكنه لم يقرأها .

وسئل عن المذكرة المضبوطة لديه المعنونه اضمحلال سلطة البيروقراطية وعن اعطاها له فاقر بحيازته لها وان الدكتور جميل هو الذى اعطاها له منذ حوالى عشرة شهور أو سنة .

كما سئل عن لائحة الحزب الشيوعى المضبوطة لديه والمكونة من ثلاثة وعشرين صفحة فاعترف ايضاً بحيازتها وان الدكتور جميل اعطاها له لقراتها وذلك قبل القبض عليهم بأسبوع إلا انهم لم يتفقوا بعد على كيفية قيام أو إنشاء التنظيم .

وسئل عن شخص يدعى محمد رزق أبو النصر وعن معلوماته عنه ،

فاجاب بانه مدرس ابتدائى وانه يعتقد انه هو سبب القبض عليهم لأن الماكينه كانت عنده ولم تكن فى الاجزاخانه وهو الذى كان يكتب عليها وكان يجالسهم ويتناقش معهم فى الامور السياسيه . وقرر ان الدكتور جميل احضر هذه الماكينه من اسبوعين وانه علم من الدكتور ومن محمد ابو النصر انه الاخير اخذ الماكينه عنده لكى يقوم بالكتابة عليها ، وان محمد رزق ابو النصر قال له ان الماكينه قديمة وانها بتعذبه فى الكتابه وكان قد وضعها فى بلدته سلامون محافظة البحيرة ، وانه تسلم الماكينه من الصيدليه وذهب الى بلدته لأنه يقوم بزيارة امه فى كل يوم جمعه ، وانه كان يأخذ ورق الاستنسل لكتابته ، وانه اخذ ورقه واحده وهى تلك التى حاول طباعتها إلا انها لم تظهر . ونفى ان يكون الدكتور جميل قد قام بكتابة الاستنسل بنفسه ، وأن ما ذكره فى هذا الخصوص كان بخصوص المسودة . واضاف ان محمد رزق ابو النصر هو الذى قال انا عندي حته تؤمن فيها الماكينه بعيداً عن البلد خالص لأن بيته فى كفر الزيات فيه مراته والتلامذه داخله خارجه قطعاً يودها حته بعيد عشان محدش يشوفها .

وعقب ذلك أقفل المحضر وطلب المحقق احضار محمد على بسيونى الخشن للحضور من سجن القلعه الساعة السادسة مساء اليوم .
كما اثبت المحقق انه بعد عرض الاوراق على المدعى العام فقد أمر بالقبض على محمد رزق ابو النصر وتفتيش مسكنه بكفر الزيات وبقرية سلامون بمحافظة البحيرة .

كما اثبت المحقق انه بعد عرض الاوراق على المدعى العام فقد أمر بالتحفظ على عبد المعطى محمود المدبولى لمدة ثلاثين يوماً بسجن القلعه .

استجواب محمد رزق ابو النصر

وفى يوم الاثنين ١٢/٣/١٩٧٣ قام الدكتور ابراهيم على صالح المحامى العام بافتتاح محضره الذى اثبت فيه ارسال مدير مباحث امن الدولة خطاب محرر ١١/٣/١٩٧٣ ورد به انه تم القبض على السيد/محمد رزق ابو النصر

وتفتيش مسكنه بكفر الزيات ويسلامون وان التفتيش لم يسفر عن ضبط أية ممنوعات .

وقد قام المحقق عقب ذلك باستجواب محمد رزق أبو النصر فسأله عن علاقته بالدكتور جميل اسماعيل حقى فذكر ان علاقته به تنحصر في شراء أدوية منه في بعض الحالات . وسئل عن علاقته بعبد المعطي محمود المدبولي فقرر ان بنته يتأخذ عنده دروس . ونفى ما ذكره المدبولي من ان جميل حقى سلمه ماكينة للكتابة على الآلة الكاتبة وأنه نقلها الى قريته كما نفى ان يكون قد كتب عليها أية ورقة استنسل لأنه لايعرف الكتابة على الماكينة .

ثم سئل بعد ذلك الرائد أحمد شوقي محمد الجعار رئيس مكتب مباحث امن الدولة بكفر الزيات عن معلوماته عن محمد رزق أبو النصر فقرر انه يعرف ان محمد رزق أبو النصر مدرس بمدرسة ابتدائية بكفر الزيات ويعطي بمنزله دروس خصوصية للتلاميذ تستغرق معظم وقته ، و اضاف الضابط انه يراقبته لصيدلية الدكتور جميل لم يلاحظ تردده عليها .

وعقب ذلك قرر المحقق اخلاء سبيل محمد رزق أبو النصر فوراً .

استجواب محمد علي بسيوني

وكان محمد علي بسيوني الخشن الحاصل على بكالوريوس تجارة من كلية التجارة الخارجية والمجند بالقوات المسلحة والمتحفظ عليه بتاريخ ١٠/٢/١٩٧٣ قد اجاب على سؤال المحقق كيف دعاك الدكتور جميل اسماعيل حقى الى معاونته في طبع المنشور الذي يعده بقوله انه كان في الطريق الى منزله الساعة العاشرة مساء وكان يوم خميس وعند مروره امام الصيدلييه وجد الدكتور جميل ومدبولي يقفان خارج الصيدلييه فدعاهم الدكتور جميل داخل الصيدلييه واخبره ان هناك منشور مع محمد رزق أبو النصر ليكتبه على الآلة الكاتبة ، فاعتذر له واخبره انه يجب ان يكون في وحدته بالجيش الساعة العاشرة صباح اليوم التالي ، إلا ان الدكتور جميل أصر على موافقه وألح في ضرورة ذهابه مع مدبولي الى محمد رزق وفعلأ ذهبنا الى منزل محمد رزق وصعد مدبولي الى منزله ثم عاد وقال ان محمد رزق مش موجود . وعندما سئل محمد علي بسيوني عن سبب اعطاء الدكتور جميل المنشور

لمحمد رزق ابو النصر ، اجاب حتى يقوم بكتابه على الآله الكاتبه . واضاف ان الدكتور جميل اخبره ان محمد رزق ابو النصر عرض عليه فكرة اصدار منشور يؤيد الحركة الطلابيه وتأثر الدكتور جميل برأى محمد رزق وكذلك عبده المدبولي ، وقرر انه عارض فكرة اصدار المنشور وعدل الدكتور جميل عن اصدار المنشور وبعد مضي حوالى اسبوعين فوجئ فى مقابلته الأخيره معه يقول له انه قرر ان يطبع المنشور ويطلب منه الذهاب الى محمد رزق كما سبق ان اوضح .

وعندما سئل محمد على بسيونى الخشن لمن الآله الكاتبه التى كنت ستتولى الكتابة عليها ، اجاب بتاعة محمد رزق ابو النصر ، ثم قال انا معرفش الماكينه ازاى جت بس هى كانت فى بيت محمد رزق ابو النصر والدكتور جميل قال لمحمد رزق ابو النصر امامه انت جبت الماكينه ، وانه فهم من ذلك ان محمد رزق هو الذى جاب الماكينه .

وعندما وجه محمد على بسيونى الخشن بما قرره عبد المعطى المدبولي من ان الدكتور جميل حقى هو الذى احضر ماكينة الكتابة وهو الذى سلمها لمحمد رزق ابو النصر ، فقال انا معرفش الظروف اللى جاء بها فيها وشقته مرة بيكلم محمد رزق ابو النصر بعيد على انفراد وبعدين من حديثهم لما علو صوتهم عرفت انهم بيتكلموا على ان محمد رزق يجيب ماكينه .

وسئل ان كان يعلم ان ماكينة الكتابة كانت قد نقلت الى قرية سلامون موطن محمد رزق ابو النصر ، فقال ايوه اعرف ، واضاف ان الدكتور جميل قال له ان الماكينه ح تروح فى بيت محمد رزق الموجودة فى سلامون ، واضاف ان محمد رزق جاب الماكينه وانه شاهدها فى الاجزأخانه والدكتور جميل قال الماكينه ح تروح بيت محمد رزق وان محمد رزق يودها فى بلده سلامون ، وانه رأى الماكينه فى الصيدليه فى علية كرتون فى المعمل . وانه كان موجوداً فى الصيدليه عندما حضر محمد رزق لأخذ الماكينه وكان يوم خميس ومحمد رزق راح جاب شنطة سفر عاديه فيها هذومه وجاب ولد صغير معاه وشال الماكينه وكانت الواقعه دى الساعة عشرة صباحاً .

الفرع الثانى

تحقيقات الاستاذ أمين عليه المحامى العام

وفى يوم الاربعاء ١٤/٣/١٩٧٣ الساعة ٦ والدقيقه ٤٥ قام المحامى العام أمين عليه بالتحقيق مع جميل اسماعيل حقى ، وأثبت فى نهاية محضر التحقيق، ملحوظه : اشرف السيد المدعى العام الاشتراكى الدكتور مصطفى ابو زيد فهى على التحقيقات كما حضر جانباً منها الزميل الدكتور ابراهيم على صالح المحامى العام .

اعادة سؤال جميل اسماعيل حقى

سئل جميل اسماعيل حقى عن البيان الخطى المعنون بيان الى الشعب من اجل التحرير والاشتراكية تواصل القوى والديمقراطيه نشاطها ، وعما اذا كان قد كتبه بخطه ، فأجاب بأن هذه الورقه ليست بخطه . فسئل إن كانت مسودة مجلة الشروق قد كتبت بخطه ، فأجاب بأنه لايعلم عنها شيئاً وليست بخطه . فوجه بما قرره عبد المعطى المدبولى من انهما كانا قد اتفقا سوياً على تشكيل خليه شيوعيه ومعهما محمد على بسيونى فطلب مواجهته بالمدبولى . كما وجه بما قرره المدبولى من انهما كانا يفكران فى احياء الحزب الشيوعى وانه حرر مشروعاً ببرنامج الحزب ضببطت نسخه منه لدى كل منهما ، فأجاب بأنه يطلب مواجهته بالمدبولى .

ثم اعاد المحقق عرض البيان عليه المعنون (بيان الى الشعب من اجل التحرير والاشتراكية تواصل القوى الوطنيه والديمقراطيه نضالها) فأقر بأن هذا البيان بخطه وانه من اعداده الشخصى ومستوحى من ازمة الحاله التى تمر بها البلاد .

وجه بعد ذلك بما قرره عبدالمعطى المدبولى من انه احضر الالة الكاتبة من القاهره وورق الاستتسل والرونيو لطباعة المنشور وانه وضعها بالصيدليه ،

فطلب مواجهته بعبد المديولى ، واضاف ان ضابط المباحث قال له يوم القبض ان عبده المديولى مصاب بانهيار وعمال يعيط وعنده اسهال وانه لايدرى بعد ذلك ما حل به ، وازّ موقفه سيتخذ تجاهه بعد مواجهته .

سئل عن عبودة المخطوط التى تحمل اسم الشروق وهل كتبت بخطه ، فاجاب انها ليست بخطه ، فسئل عن سلمها له فاجاب بانها وصلت إليه عن طريق البريد ، وانه لايعرف من ارسلها ، وقد ارسلت إليه مع برقية رابطة الحقوقين الديمقراطيه .

فاعيد سؤاله عن مجلة الشروق وهل حررت بخطه ، فاجاب أيوه بخطى وانه نقلها عن المخطوط المرسل إليه بعد ان اقتنع سياسياً بالافكار الواردة بهذا المخطوط .

وسئل عن نبيل صبحى حنا وهل كان يقابله ، فاجاب بالطبع كنت اقابل نبيل صبحى حنا وانه زاره فى منزله حين علم بزواجه ولديه ابنة اسمها داليا ، وأن آخر مره قابله فيها كانت فى حدود شهر أو شهر ونصف قبل القبض عليه. وسئل عن المكان الذى كان يقيم فيه عند حضوره الى القاهرة فى اجازته الاسبوعية ، فقرر انه كان يبيت عند أخيه فى مصر الجديدة وانه يعمل طبيباً فى مستشفى منشية البكرى . فسئل إن كان شقيقه هو الذى ارسل إليه مسودة الشروق، فاجاب طبعاً لا ده راجل مالوش فى السياسة اطلاقاً . فقال له المحقق اليس من المحتمل ان يكون هو الذى ارسل إليك هذه الاصول دون توقيع على اساس انك شقيقه وتعرف خطه فاجاب هذا أمر مستبعد بالكلية لانه شخص بعيد عن المسائل السياسية وطول عمره بره . فاعاد المحقق قوله اليس من المحتمل ان شخصاً ما كلفه بكتابة هذه الاصول ليرسلها إليك بخطه حتى تظمن لها على اساس انها بخط شقيقك ، فاجاب جميل حقى هذا ليس خط شقيقى وانا أعرف خط شقيقى كويس ولا اعرف ما الادعى لمحاولة اقحام شقيقى فى هذا الموضوع .

فقال المحقق ما دام الاصول قد ارسلت غفلاً من التوقيع إلا يحتمل ان يكون شقيقك هذا هو الذى ساهم فى ارسالها بخطاب منه فيه إشارة الى

مرسلها الحقيقي لكي يدخل الطمأنينة الى نفسك ، فاجاب جميل حتى ان هذا مستحيل لانى اعرف احدى حق المعرفة وهو انسان لايهتم إلا بحياته الخاصه كطبيب فقط.

فسئل هل تعرف خط شقيقك جيداً ، فاجاب طبعاً واعتقد ان هناك فى اوراقى الخاصه خطابات بخطه .

وسئل عما إذا كان قد اطلع احداً على مجلة الشروق بعد ان قام بكتابتها ، فاجاب بأن احداً لم يطلع عليها ، لأنه انتهى من نسخها قبل القبض عليه بقليل . وقد قام الاستاذ امين عليهو المحامى العام بإعادة سؤال جميل اسماعيل حتى مرة اخرى بتاريخ ١٩٧٢/٣/٢٠ ، واثبت فى نهاية محضره ان المدعى العام الاشتراكى الدكتور مصطفى أبوزيد فهمى قد حضر طوال التحقيق واشرف عليه واداره كما حضر جانباً منه الزميل الدكتور ابراهيم على صالح المحامى العام .

وانشاء التحقيق وبعد ان استجوب جميل اسماعيل حتى فى عدة امور ، وبدون مقدمات سئل من الذى سلمك مسودة الشروق ؟

قرر بالأتى : فى هذا الوقت الذى خيرت فيه بأن أقر بأشياء تتعارض مع كرامتى واحساسى بالمسئولية التى يفرضها على ضميرى الوطنى وفهمى السياسى ، فى هذا الموقف الذى وضعت فيه بين خيارين اما ان اقر واعترف على آخرين أو أن يأخذ التحقيق شكلاً يعرض فيه امن واستقرار العديدين غيرى وعلى رأسهم احدى فائننى اقول وانا اشعر بثقل العبء الذى يعترضنى وشعورى بالمرارة والاستنكار لما يحدث فائننى اعلن وانا ادين نفسى ، قبل غيرى على هذا الإعلان بأن الذى سلمنى هذه الاوراق هو نبيل صبحى حنا وفيما عدا هذا الإعلان الذى يملؤنى بالخزي والعار فائننى لن انطق بأى كلمة ، ذلك ولسيادة المحقق ان يفعل بعد ذلك ما يشاء وقد طلبت ان يسجل هذا على لسانى حتى يكون شاهداً على ما قلت ولم اوافق اطلاقاً على ان اقر بذلك دون تسجيل حتى يكون من حقى امام نفسى وغيرى ان اتحمل وطأة هذا الإعلان أيا كانت .

وهنا اثبت المحقق - الملحقه التاليه - ولقد حرص السيد الدكتور حتى

على تسجيل هذه الكلمات قبل ان يجيب على هذا السؤال وقد وجدنا ان امانة التحقيق والمحضر هو فى المقام الاول ملك للمتهم ان تجيبه الى ما اراد علماً بأن ثمة اكراه مادى او معنوى من اى نوع لم يقع على سيادته كل ما فى الامر عندما تردد فى الإجابة على هذا السؤال تردداً طويلاً أفهمناه ان الاصول العامة فى الاجابة فى التحقيق تحتّم على المحقق ان يمضى فى تحقيقه حتى يتبين الحقائق كلها دون استثناء ، ولما تردد فى ذلك على اساس ان هذا شئ يخالف ضميره أفهمناه ان التحقيق سوف يمضى حتى تتضح الحقائق وفى سبيل ذلك فإن الاصول العامة بالقانون فى هذا المجال تلزم المحقق بأن يلجأ الى اجراءات القبض والتفتيش بالنسبة لسائر الاشخاص الذين تحوم حولهم شبهات قوية واذلك فإنه يرفضه الإجابة على هذا السؤال فلن يفعل سوى امرين الاول انه لن يعطى العدالة الى الابد وانما سوف يؤخرها فقط وسيصل التحقيق الى الحقيقة بعد فترة طالت أو قصرت ، والثانى انه فى هذه الاثناء سوف يتناول القبض والتفتيش اشخاصاً هم بالضرورة يعتبرون فى النهاية من الابرياء وانه امام ضميره لايأس عليه من ان يقول الحقيقة والحقيقة وحدها ولعله اعتبر ذلك نوعاً من الاتقال على ضميره ولكن اى إكراه بدنى أو معنوى لم يقع عليه على الإطلاق . تمت الملاحظة .

واقفل المحضر عقب اثبات ما تقدم وكانت الساعة الثانية عشر منتصف الليل .

الفرع الثالث

القبض على نبيل صبحي حنا واستجوابه

بتاريخ ١٩٧٣/٣/٢١ ارسل الدكتور ابراهيم على صالح المحامى العام والمستشار الفنى لمكتب المدعى العام خطابه الى مدير مباحث امن الدولة يخطر به فيه باصدار المدعى العام الاشتراكى اذنأ بضبط وتفتيش السيد/ نبيل صبحي حنا وتفتيش سكنه بتاريخ اليوم رجاء اتخاذ اللازم .

وفى يوم الاربعاء ٢١/٣/١٩٧٢ الساعة ١٢ والدقيقة ٥٥ قام الاستاذ امين عليه المحامى العام بافتتاح محضره واستدعى المتهم نبيل صبحى حنا المحاسب بالمقسسة المصرية للصناعات الكيماوية وشرع فى استجوابه .

سئل عن عدد المرات التى ارسل فيها مسودة مجلة الشروق الى الدكتور جميل اسماعيل حقى ، فاجاب لم يحدث مطلقاً ، فاطلعه المحقق على المسودة المضبوطة لدى جميل حقى واتهمه بأنه هو الذى قام بإعداد مسودة الشروق عدد يناير سنة ١٩٧٢ وسلمه الى جميل حقى ، فقرر ان ذلك لم يحدث إذ أنه انقطع عن العمل السياسى منذ عام ١٩٦٥ .

سئل عما إذا كان قد ارسل مجلة الشروق التى عرضت عليه بالبريد الى جميل حقى ، فاجاب بالنفى ؟

فسئل عما إذا كان قد سمع عن جريدة تصدر سرراً وتكتب بخط اليد اسمها الشروق ، فاجاب بالنفى .

فوجه بما ذكره الدكتور جميل حقى من انه ارسل إليه مسودة الشروق ، فقال ده كلام كذب ولا يرى سببه فسأله المحقق ولماذا يتقول الدكتور جميل حقى عليك كذباً ، فاجاب ، مش عارف اقول أية ده مصيبه ده انا صاحب عيال ويارعى بيتى وامى ارملة ، فاعاد المحقق عليه السؤال وما الذى يدفع الدكتور جميل حقى الى اختيارك وحدك دون سائر الرفاق القدامى ليتقول عليك ظلماً ، فاجاب ، انا فى حيرة وواقع فى مصيبه مش عارف فعلأ فى حيرة حقيقية . وعندما سئل إن كان قد سمع عن مجلة سرية اسمها الشروق ، قال ، ابدأ لم اسمع عن المجلة دى .

وفى يوم الخميس ٢٢/٣/١٩٧٢ افتتح الاستاذ امين عليه المحامى العام بمكتب المدعى العام الاشتراكى فى الساعة الثانية مساءً محضره لإعادة سؤال نبيل صبحى حنا ، وقد اثبت فى نهاية محضره ان المدعى العام (الدكتور مصطفى ابو زيد فهمى حضر طوال فترة التحقيق واشرف عليه ، كما حضر السيد الزميل الدكتور / ابراهيم على صالح المحامى العام واستمر التحقيق حتى الساعة الرابعة إلا خمس دقائق مساءً .

وفي بداية هذا التحقيق سأل المحقق نبيل صبحي حنا من الذي اعطاه مسودة مجلة الشروق (واطلعه على الصفحات الأربعة المضبوطة) فاجاب على الفور بأن أحد العمال الذي كان معتقلاً معه بين سنة ١٩٥٩ وسنة ١٩٦٤ ويدعى محمد حسن المنشاوي قام بزيارته منذ عدة شهور واطلعه على تقريرين احدهما بعنوان خطوة الى الامام وخطوتان الى الخلف والآخر عن الطبيعة التطبيقية للحكومة بعنوان (الشروق) وطلب منه إبداء الرأي ، ولما كان قد ترك العمل السياسي منذ عام ١٩٦٥ ، فقد اخبره ان الحزب قد اعلن حل نفسه وأنه يرى ان يبقى الوضع على ما هو عليه ، وانه حدث في الشهر الماضي ان زاره الدكتور جميل حقي واطلعه على منشور صادر عن طلبة جامعة الاسكندرية ، فذكر له واقعة المنشاوي فطلب منه جميل ان يطلعه على أى شئ من هذا النوع وانه تصادف بعد انصراف جميل حقي ان زاره المنشاوي واعطاه الاوراق المضبوطة وكان قد وعد جميل حقي بالحضور الى محطة مصر لتوبيعه واشكره على الاولية التي احضرها لينته ، فذهب الى المحطة في الساعة الثامنة مساء واعطى جميل الاوراق التي احضرها المنشاوي .

وعقب ذلك أمر المدعي العام الاشتراكي بتنفيذ أمر التحفظ الصادر منه .

وفي يوم السبت ٢٤ مارس سنة ١٩٧٣ خاطب الدكتور ابراهيم على صالح المحامي العام والمستشار الفني لمكتب المدعي الاشتراكي مدير الادارة العامة لمباحث امن الدولة بخطابه السري رقم ١١٤ المكتب الفني ، يبلغه فيه انه بمناسبة التحقيقات التي يجريها المكتب في القضية رقم ٢٩ لسنة ١٩٧٣ حصر تحقيقات مكتب المدعي العام الاشتراكي ونظراً للحالة المرضية التي يعاني منها المتهم نبيل صبحي حنا نرجو التنبيه باتخاذ اللازم نحو كفاية الرعاية الطبية له على اكمل وجه . كما احيط سيابتكم ان السيد الوزير المدعي العام الاشتراكي اشار بتشكيل لجنة طبية لتوقيع الكشف الطبي عليه وتقديم تقرير عن حالته على ان تشكل من احد السادة الاطباء الشرعيين والسيد طبيب سجن القلعة .

وقد ابلغ كبير الاطباء الشرعيين بصورة من هذا الخطاب في ذات التاريخ.

ويتاريخ ١٩٧٣/٣/٢٨ قدم الدكتور صبحي اسكندر مدير عام التفيتش

الفنى بمصلحة الطب الشرعى والدكتور مختار بشاى طبيب سجن القلعة تقريرهما الذى اثبتا فيه انه بتوقيع الكشف الطبى يوم ١٩٧٣/٢/٢٦ على المتهم نبيل مبرحى هنا قرر الدكتور مختار ابراهيم ان المتهم المذكور عند عودته للسجن بعد التحقيق الذى اجري معه يوم ١٩٧٣/٢/٢٢ امتنع عن الكلام والطعام ولم يتضح من الكشف الاكلنيكى عليه وقتئذ وجود حالات مرضية تملل ذلك كما لم تبدو عليه علامات شلل بالاطراف ، وفشلت محاولات اقناعه بتناول طعامه أو الكلام ولكنه دخن سيجارة قدمت إليه وشخصت حالته "هستيريا" .

وبالاطلاع على بطاقة المتهم العائلية تبين انه من مواليد سوهاج فى ١٩٢٤/١١/١٢ وانه موظف بالشئون الادارية بالمؤسسة المصرية للصناعات الكيماوية ومتزوج وله طفلة واحدة وقد عرض عليهما وهو يلبس ملابس الخاصة فى هندام متوسط غير حليق الذقن منذ بضعة ايام ، وقد دخل الى حيث توجد اللجنة الطبية وهو متوكئ على اثنين من المرضين ويمشى بصعوبة بالغة مع اهتزاز وارتعاش واضح بالطرف الايمن واقل وضوحاً بالطرفين السفليين وجلس فى هدوء مستقيماً بوجهه الى اليمين وأعلى وغير محاولاً النظر الى عضوى اللجنة الطبية .

واثبت فى التقرير انه قد فشلت جميع المحاولات لحثه على الكلام أو الإجابة على الاسئلة ولو بالإشارة ، وطلباً منه تحريك رأسه ومحاولة النظر إليهما فلم يمثل ، وحاولا تحريك رأسه نحوهما فتوترت عضلات رقبته رفضاً منه لهذه الحركة . وقد طلب منه إغلاق جفني العينين فلم يمثل وحاولا إطباق جفن احدى العينين فازداد اتساع العين الأخرى وتباعد جفنيها . ويتقدم كوب شاي له لم يكثر له ولم ينظر إليه ، وقد وضعا فى فمه سيجاره واشعلاه له فاطبق بشفتيه عليها واستمر فى تدخينها حتى نهايتها وهى باقية بين شفتيه ولم يحاول لسها بيديه . فطلباً منه المشى ولم يمثل ويمساعدته على ذلك ازيداد ارتعاش ساقيه ، وقد لاحظنا انه يثبت قدميه بالارض بحيث يحرك القدمين الى الامام فى احتكاك واضح بالارض وبالاقتناع عن مساعدته سقط فى بطة على الارض أولاً عن ركبتيه ثم مال على مرفقه الايسر حتى لامس جسمه الارض بون رأسه .

واثبت الطبيبان انهما لاحظا توتر عضلات الرقبة اثناء محاولة المشى وانه عند الشروع فى الكشف الاكلينيكي عليه انتابته نوبة سرعة فى التنفس والتهجان بحيث بلغت سرعة التنفس ٦٤ شهيقاً فى الدقيقة وقتل حدثه بالابتعاد عنه وعدم مراقبته .

كما اثبت الطبيبان انهما لم يجدا بجسمه اصابات حديثة . وانه بالكشف عليه وجدا ان حرارته طبيعيه والنض ٨٠ والضغط ٩٠/١٢٠ والرأس خالية من الاصابات ولم يتيسر فحص اللسان والاسنان لطباقه فكيه ، والصدرا صميته عادية واصوات التنفس طبيعية والقلب فى حدوده الطبيعية ودقاته عاديه والبطن رخو العضلات ولم يمكن الاحساس بالكبد أو الحجاب ويفحص الحجاب العصبى المركزى وجد ان الافعال الانعكاسية الفاترة عاديه ومتناظرة على الجانبين مع تزايد بسيط بالركبتين والكاحلين والمتهم لايتعاون فى فحص الاحساس باللمس والألم وعلامة باينسكى سلبية والعضلات عاديه التوتر وحركات مفاصل الجسم الجبريه عاديه .

وانتهى الطبيبان الى رايهما بأن المتهم المذكور "مدع" وان ما يتتيه كله افتعال مقصد .

وفى يوم الثلاثاء ١٩٧٢/٤/٢ الساعة ١٢ والديقه ٥٥ افتتح الاستاذ امين عليوة المحامى العام الاشتراكى الذى اثبت فيه انتقاله الى سجن القلعة لمناظرة المتهم نبيل صبحى حنا بعد ورود التقرير الطبى من مكتب الاطباء الشرعيين ، وقد استدعى المتهم الى غرفة التحقيق بالسجن فدخل متوكئاً على اثنتين من المرضى وهو يسير بصعوبة وفى حالة ذهول وحاول المحقق سؤاله فلم يجب وذلك بعد ان اجلسه على اريكة ، ثم استدعى المحقق الدكتور مختار ابراهيم بشاى وسأله شفويأ عن حالته فقرر ان حالته الصحية طبيعيه وانه يقر كل ما ورد بالتقرير الطبى الشرعى وانه موضوع تحت الملاحظة يومياً وانه من الملاحظ ان المتهم بدأ يشعر بالاطمئنان قليلاً .

كما اثبت المحقق انه بعد عرض الاوراق على المدعى العام الاشتراكى يكتب للادارة العامة لمباحث امن الدولة لنقل المتهم نبيل صبحى حنا لمستشفى المنزل

الجامعي ابن-معه تحت الملاحظة والعلاج بالقسم الذي يقترحه طبيب السجن ونوافي بتقرير بنتيجة الكشف الطبي عليه .

وفي يوم ٣ ابريل سنة ١٩٧٣ خاطب المحامي العام والمستشار الفني لمكتب المدعي العام الدكتور ابراهيم على صالح مدير الادارة العامة لمباحث امن الدولة بكتابة رقم ١٢٨ سرى المكتب الفني يطلب منه التنبيه بإيداع المتهم نبيل صبحي حنا ، المتحفظ عليه على نمة القضية رقم ٢٩ لسنة ١٩٧٢ حصر تحقيق المدعي العام الاشتراكي بالقسم الذي يقترحه طبيب سجن القلعة بمستشفى القصر العيني للعلاج مع اتخاذ اللازم في شأن حالته .

وبتاريخ ١٩٧٣/٤/٤ قام طبيب السجن بتوقيع الكشف الطبي على المتهم نبيل صبحي حنا وقدم تقريراً طبياً عن حالته جاء به ان حالته الصحية العامة طبيعیه ولايشكو من اى اعراض مرض عصبى وحالة فقد النطق التي يعاني منها مصطنعة ويمكن ازلتها بجلسة صدمة كهربائية بمستشفى المنيل الجامعي قسم الامراض النفسية والعودة الى السجن فور الانتهاء منها ولا داعى لإيداعه المستشفى .

وفي يوم ١٩٧٣/٤/٥ أشر الطبيب المعالج بقسم الامراض النفسية بمستشفى المنيل الجامعي - تشخيص حالته وعلاجه يحتاج لوضع تحت الملاحظة ولا توجد حالياً اماكن لذلك ونصح بتحويله لمستشفى العباسية .

وفي يوم ١٩٧٣/٤/٥ حرر المحامي العام الدكتور ابراهيم على صالح المستشار الفني لمكتب المدعي العام خطابه الى مدير مباحث امن الدولة رقم ١٣٢ سرى المكتب الفني الذي ابلغه فيه انه تمزيقاً للحديث التليفوني الذي تم بينه وبين العميد محمود يونس نرجو التنبيه بنقل نبيل صبحي حنا المتهم في القضية ٢٩ لسنة ١٩٧٣ تحقيق مكتب المدعي العام الاشتراكي الى مستشفى العباسية حسبما اشارت بذلك مستشفى المنيل الجامعي .

كما حرر في ذات التاريخ خطابه الى مدير مستشفى العباسية يخبره فيه ان ادارة مباحث امن الدولة قد اخطرته بأن مستشفى المنيل الجامعي قررت نقل نبيل صبحي حنا المتهم في القضية ٢٩ سنة ١٩٧٣ حصر تحقيق مكتب المدعي

العام الى المستشفى لوضعه تحت الملاحظة .

رجاء التنبيه باحاطته بالعناية والرعاية الطبية على الوجه الاوفى .

ثم عزز خطابه هذا بخطاب آخر الى مدير مستشفى الامراض النفسية بالعباسية عاجل جداً سرى المكتب الفنى ١٣٤ مؤرخ ١٩٧٣/٤/٧ ، جاء به :
نحيط سيادتكم علماً بأن نبيل صبحى هنا قد جاء امام مكتب المدعى العام كمتهم فى احدى الجرائم ويعد ان ادلى باعترافه بما قام به استدعيناه فى اليوم التالى لإجراء مواجهة بينه وبين شخص آخر ففوجئنا بأنه فى حالة غير طبيعية .
لذلك فإننا اذ نبعث به الى سيادتكم نبعث به لعلاج ونرجو ان تبذلوا أقصى درجات الرعاية الطبية والعناية والتمريض حتى يجد الشفاء السريع . ونحن واثقون انه سوف يجد لديكم أقصى ما فى وسع الطب من عناية ورعاية حتى يسترد وعيه كاملاً ، ذلك انه من تقاليد مكتب المدعى العام الاشتراكى ان يكفل لمن مثلوا اسامه اكبر قدر ممكن من الرعاية والعناية واكبر قدر ممكن من الضمانات ، نرجو التكرم بموافقتنا بتقرير موجز عن حالته وسوف نواصل الاتصال بكم تليفونياً كل يوم او يومين للاطمئنان عليه .

ويتاريخ ١٩٧٣/٤/١٩ ارسل مدير دار الاستشفاء للصحة العقلية كتابة الى النائب العام الاشتراكى الذى جاء به انه بناء على كتابكم المؤرخ ١٩٧٣/٤/٧ رقم ١٣٤ سرى المكتب الفنى فقد اختبرنا الحالة العقلية للمدعو نبيل صبحى هنا ومرفق تقرير طبي عن حالته ، اما المتهم المذكور فإنه فى كامل وعيه الآن ولايعانى من اى من الاضطرابات العقلية .

وقد جاء بالتقرير الطبى العقلى :

انا الدكتور جمال ماضى ابو العزائم مدير عام الاستشفاء للصحة النفسية قمت بملاحظة وفحص المدعو نبيل صبحى هنا فى المدة من ١٩٧٣/٤/٤ الى ١٩٧٣/٤/١٨ بدار الاستشفاء للصحة النفسية بالعباسية وقرر الآتى :

اولاً - المطلوب ايداع المذكور الدار تحت الملاحظة وطلب تقرير كامل عن حالته .

وبعد أرفق - حرة نثوير مايبب السجن جاء فيه ان حالته الصحية العامة طبيعية ولا يشكو من اى اعراض مرض عصبي ، وحالة فقد النطق التى يعانى منها مصطنعة ويمكن ان انها بجلسة صدمة كهربائية بمستشفى المنيل الجامعى قسم الامراض النفسية والعودة الى السجن فور الانتهاء منها ولا داع لإيداعه المستشفى .

وتأثر من قسم الامراض النفسية بمستشفى المنيل الجامعى - تشخيص حالته وعلاجه يحتاج لوضعه تحت الملاحظة ولا توجد حالياً اماكن لذلك وينصح بتحويله لمستشفى العباسية .

ثانيه - بمناظرة المريض اليوم وجد لا يجاب على اسئلة ولا يهرك اى من اعضائه اثناء الكشف ومراقبته كان متمتع من الاغذية ما هذا الين .

وبالكشف الطبى وجد النبض ٨٨ والضغط ٨٥/١٢٥ والجهاز العصبى سليم والقلب والرئتان سليمان . يوضع على علاج انسولين مخفف وعلاج كهربائى طرقي ويعرض .

وبإعادة التحدث مع المذكور بدأ يجاب على الاسئلة وكان متعاوناً وهادئاً ولم تظهر عليه أعراض مرضيه عقليه وأعطى الرعاية اللازمة .

وبإعادة التحدث مع المذكور يوم ١٨/٤/١٩٧٣ أعطى اسمه وسنه ٢٨ سنه وعنوانه ٥٢ شارع شجرا ومتزوج وله بنت عمرها سنتين ، ويسأله عن شكواه قال : انا متضايق وعاوز اروح . ويسأله عن نومه قال : اناام كويس . ويسأله عن شهيته للاكل قال : طيبعى والحمد لله . ويسأله هل ترى أشياء غريبه قال : لا . ويسأله عن اصوات غريبه قال : لا يوجد وانا عاوز اروح .

ثالثاً - وتبين انه هادئ ومستقر وذهبت عنه الاعراض التى دخل بها وهى عدم الكلام وشرب اللبن فقط ، وان هذه الاعراض جميعها لم تكن اعراض مرضية عقليه وانما هى اعراض هروب من واقع الأزمة التى كانت تحيط به ، وان كل ما أعطى له بالمستشفى هو عبارة عن عملية اقناع أثرت عليه ورجع عن

الاعراض الهروبية التي ظهرت عليه ، وهو فى كامل وعيه ولايعانى من أى من الاضطرابات العقلية .

مدير عام

١٩٧٣/٤/١٩ دار الاستشفاء للصحة النفسية بالعباسية
دكتور جمال ماضى ابو العزائم

ويتاريخ ١٩٧٣/٤/٢٢ ارسلت المستشفى نبيل صبحى حنا للمدعى العام الاشتراكى مصحوباً بالنتيجة التى انتهت إليها .

ويتاريخ ١٩٧٣/٤/٢٢ الساعة ١٢ ظهرا ص افتتح المحامى العام الاستاذ امين عليوه محضره الذى اثبت فيه ورود كتاب مدير ادارة الاستشفاء للصحة النفسية المؤرخ ١٩٧٣/٤/١٩ ، وشروعه فى التحقيق مع نبيل صبحى حنا .

وقد رد نبيل صبحى حنا فى هذا التحقيق ما سبق ان ذكره فى التحقيق الذى اجرى معه يوم ١٩٧٣/٣/٢٢ من احضار محمد حسن المنشاوى له بعض التقارير ومنها عدد خاص من مجلة الشروق بخط اليد فى زيارته الاولى له التى كانت فى شهر مايو سنة ١٩٧٢ ، ثم حضوره ثانية فى شهر فبراير سنة ١٩٧٣ واعطائه اوراق اخرى من بينها مسودة اخرى لمجلة الشروق .

وانه قد اعطى هذه الاوراق للدكتور جميل اسماعيل حقى بمحطة مصر .
ويتاريخ ١٩٧٣/٤/٢٣ الساعة السادسة مساء والدقيقه ٤٥ اعيد استجواب نبيل صبحى حنا بمعرفة المحامى العام الاستاذ امين عليوه ، الذى اثبت فى نهاية محضره ان المدعى العام الاشتراكى قد حضر طوال فترة التحقيق واشرف عليه واداره .

وفى هذا التحقيق ذكر نبيل صبحى حنا رواية جديدة وتفاصيل مختلفة عما سبق ان ذكره فى التحقيقات السابقة .

فقد ذكر ان صائق المهدي حضر إليه بمنزله فى العام الماضى وعرفه ان المنشاوى عرض عليه تقرير يفهم منه ان هناك عمل معين وسأله إن كان يرغب

فى الإطلاع على هذه التقارير فلم يدانع ، وإن المهدى لم يمتنع عن التقريرين عن المنشأ فى يوم الجمعة التالى وهما خطوة الى الامام وخداوتين الى الخلف وطبيعة السلطة الناصرية ، وإن المنشأى زاره بعد ذلك بفترة وجيزة ومعه حسن ابراهيم وجرت بينهم مناقشة . وإن جميل حقى زاره بعد ذلك وكان معه سيد سالم بسيونى وجرت بينهم مناقشة سياسية عامة ذكر خلالها لجميل حادث صادق مهدى والمنشأى واتفق معه جميل على مقابلته على انفراد بكارزينو فى مصر الجديدة واتفقا فى هذا الاجتماع على القيام بنشاط سياسى ايجابى وقرر نبيل صبحى حنا انه وافق على ان يكون هذا النشاط نشاطا ماركسى ، ثم افهمه جميل حتى انهما لا يقيمان بانشاء حاجة جديدة بل ان هذا انضمام لتنظيم قائم فعلاً موجود فى البلد وانه قبل الانضمام لهذا التنظيم واضاف نبيل صبحى حنا انه حدث اتفاق بينه وبين جميل حقى على ان يقوم بجس نبض العناصر القديمة الموجودة بالقاهرة ، فقام بمحاولات مع سيد سالم بسيونى شرفه ، فقام بمقابلة مع نبيل الهلالى وجرت بينهما مناقشة سياسية اتفق معه فيها على نفس الفكرة التى انتهت إليها مع جميل حقى وإن هذا تم مع نبيل الهلالى بمفرده بعد ان ذهب إليه فى مكتبه ثم نزلا من المكتب وسارا فى الشوارع وهما يتناقشان وقال نبيل الهلالى اثناء المناقشة فى آخر اللقاء عندما تبين له اتفاق الفكرة السياسية ، قال له فيه حاجة المناقشة زى ما تكون وحدة بين حاجتين ، ثم اتفقا على ان يتقابلا بمنزل اديب ديمترى واعطاه عنوان هذا المنزل وهو فى حي السيدة ، وانه توجه الى منزل اديب ديمترى فى الميعاد المحدد وكان بعد الظهر فوجد نبيل الهلالى فى انتظاره مع اديب ديمترى ومعهما شخص ثالث اخبروه ان اسمه ميشيل كامل ، وفى هذه المقابلة علم ان تنظيمهم اسمه تنظيم الشروق وتم الاتفاق على الوحدة وابتدأوا فى نشاطهم قبل سفر ميشيل كامل الى فرنسا وكان قبل ان يسافر عرقه بشخص اسمه محمود لكى يحضر له مجلة الشروق ليعطيهها لجميل حقى والتى استلمها منه فعلاً واعطاها لجميل حقى بمحلة مصر .

واضاف نبيل صبحى حنا ان المقابلات استمرت بينه وبين اديب ونبيل ثم

قبض على نبيل وام يقابله بعد ذلك إلا انه كان يقابل اديب ديمترى من وقت لآخر حوالى اربع أو خمس مرات . اما ميشيل كامل فقد قابله مرتين قبل سفره وانه علم باصدار مجلة الشروق من ميشيل كامل ، وأن محمود احضر له هذه المجلة يوم الخميس فى سوق الخضار الساعة الخامسة مساء وأن جميل حقى حضر إليه يوم الجمعة صباحاً فى البيت ورفض أن يأخذ منه المجلة فى البيت لأنه كان سيتوجه الى منزل اخيه وخاف أن يراها فاتفقا على أن يسلمها له على المحطة عند سفره مساء ذات اليوم .

الفرع الرابع

القبض على احمد نبيل الهلالى واستجوابه

وعقب ادلاء نبيل صبحى حنا بهذه الاقوال اصدر المدعى العام الاشتراكى فى الساعة التاسعة من مساء يوم الاثنين ١٩٧٣/٤/٢٢ اذنه بضبط وتفتيش الاستاذ احمد نبيل الهلالى المحامى وتفتيش مسكنه لضبط ما يحوزه أو يحزره من اوراق أو مضبوطات خاصة بأى نشاط ضار بأمن الدولة . وقد نفذ هذا الاذن فى الدقائق الاولى من صباح يوم ١٩٧٣/٤/٢٤ الساعة ١٢:٤٥ ص بمعرفة الاستاذ حسن سناء الدين رئيس النيابة بمكتب المدعى العام الاشتراكى . وادع نبيل الهلالى بسجن القلعة .

خطاب نقيب المحامين الى المدعى العام الاشتراكى

وفى يوم ١٩٧٣/٤/٢٤ خاطب الاستاذ مصطفى محمد البرادعى نقيب المحامين المدعى العام الاشتراكى وقد جاء فى هذا الخطاب ما نصه :
" فقد اصدرتم أمراً بالتحفظ على الاستاذ احمد نبيل الهلالى فى القضية رقم ٢٩ لسنة ١٩٧٣ بتاريخ ١٩٧٣/٤/٢٢ " .

ولما كانت المادة (٨٢) من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ باصدار قانون المحاماه المعدل بالقانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧٠ قد خولت للمحامين حق الحضور امام المحاكم والنيابات وهيئات التحكيم وبنات الشرطة واللجان القضائية

والادارية ذات الاختصاص القضائي وجميع الجهات الاخرى التى تباشر تحقيقاً جنائياً أو ادارياً أو اجتماعياً ، كما اضافت المادة انه لايجوز تعطيل هذا الحق فى أية صورة أو لى سبب .

ولما كان يهمنى حضور اجراءات التحقيق الذى يجرى مع الزميل المذكور بوصفى نقيباً للمحامين .

ولما كان الزميل المحفظ عليه لازال محبوباً حبساً انفرادياً بمعنى التحفظ بجهة القلعة وفى ذلك اضرار بصحته وحالته العصبية نون مقتضى .

لذلك

نرجو اخطارنا بموعد التحقيق الذى سوف يجرى مع الزميل المذكور حتى نتمكن من الحضور معه كما نرجو الامر بانهاء الحبس الانفرادى بالنسبة له .

التحقيق مع نبيل الهلالى

وفى يوم ١٩٧٢/٥/٥ استدمى نبيل الهلالى للتحقيق امام الاستاذ امين عليه المحامى العام .

وعندما سئل عما هو منسوب إليه قال قبل البدء فى التحقيق ارغب فى ابداء طلب يتعلق بتطبيق احكام قانون المحاماه وهو حضور نقيب المحامين أو من ينوب عنه التحقيق بوصفه محامياً عنى ، والمادة ٨٢ من قانون المحاماه صريحة فى كفالة حق الدفاع عندما نصت على عدم جواز تعطيل حق المحامى فى الحضور مع موكله فى اى تحقيق تجريه اى جهة بأى حال من الاحوال ولاى سبب من الاسباب والاستاذ النقيب قد تفضل مشكوراً للدفاع عنى فى طلب سماع الاقوال الخاص بالقضية ٩٠٢ حصر امن الدولة العليا كما اشترك معه الاستاذ عادل أمين المحامى وكذلك اطلب قيل ابداء اقوالى تمكينى من مقابلتهما وتمكينهما من حضور التحقيق أو احدهما .

وقد رد المحقق على ذلك بقوله لو ان المشرع قد قصد المعنى الذى اورثته لنص صراحة فى المادة ٨٢ من قانون المحاماه على ان يشترط حضور محام قبل البدء فى الاستجواب فى اى تحقيق يجرى حسبما يقضى قانون الاجراءات

من اشتراط محام لكل متهم امام محكمة الجنائيات ، فقال الاستاذ نبيل الهلالي ردى على ذلك ان المادة ٨٢ واردة فى قانون المحاماه ولذلك فإن صيغتها جاءت على نحو يحكم فقط الحالات التى يكون المتهم فيها محامياً .

وعندما سئل هل لديه اقوال اخرى ، اجاب - نعم اطلب تمكينى من مقابلة السيد النقيب والاستاذ عادل امين أو ايهما .

وبعد مرور شهر على الاستجواب وفى يوم الاربعاء ١٩٧٣/٦/٦ الذى حدده المحقق لاستجواب الاستاذ احمد نبيل الهلالي بعد اخطار الاستاذ مصطفى البرادعى نقيب المحامين بهذا الموعد ، وشرع المحقق فى استجوابه بعد حضور الاستاذ النقيب .

فسئل هل كنت منضماً للحزب الشيوعى المنحل سنة ١٩٦٥ . فاجاب أيوه انا كنت منضم لهذا الحزب وصدر ضدى حكم بسبب هذه العضوية بالاشغال الشاقة لمدة سبع سنوات امضيت منها حوالى خمس سنوات وبضعة اشهر واخرج عنى بالافراج الشرطى وقضيت ٤/٣ المده فى سنة ١٩٦٤ ، ثم قبض على يوم ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٧٢ على ذمة القضية رقم ١٠٢ لسنة ١٩٧٢ امن دولة .

فسئل هل كنت من الموافقين على حل الحزب الشيوعى المصرى الذى كنت منضماً إليه فى سنة ١٩٦٥ ، فاجاب - قرار الحل صدر ووضع موضع التنفيذ واما موقفى من هذا القرار فليس مجال ذكره فى تحقيق جنائى لأنه من قبيل المناقشة السياسيه وأنا غير مستعد لاجراء نقاش سياسى وأنا مقيد الحرية وإذا كانت هناك تهمة محدده موجهة الى ارجو مواجهتى بها وبالأدلة عليها لكى اناقشتها .

وسئل عن صلتة بمشيل كامل ، فاجاب بأن المذكور كان مدير جريدة الطليعة وانه كان من كتاب الطليعه احياناً ، كما انه وكه فى بعض المشاكل القضائيه . وعندما سئل عن لقائه به فى غير اماكن العمل نفى ذلك بصورة مطلقة ، كما نفى ان يكون ميشيل كامل قد عرض عليه تكوين تنظيم ماركسى . كما سئل عن علاقته باديب ديمترى ، فذكر انه تعرف عليه فى المعتقل سنة ١٩٥٩

ختم ابنه برامله على المجلس القومى للسلام المصرى وفى مجلس تحرير مجلة الكاتب فصلاً عن انه موكله فى احدى القضايا امام القضاء الادارى ، وان لقاءاته به مقتصرة على هذه الامور . ونفى ان يكون قد ذهب إليه فى منزله بالاضافة إلى انه لايعرف عنوان سكنه .

وبمن صلتته بنبيل صبحى حنا نكر انه تعرف عليه فى المعتقل سنة ١٩٥٩ وعزامله فى الاعتقال حتى ١٩٦٤ . وانه كان يتردد عليه بمكتبه إلا انه لم يلتق به منذ فترة طويلة ، واكد انه لم يلتق به منذ سنتين أو ثلاثة .

استل عن صلتته بالصيدلى جميل اسماعيل حقى ، فذكر انه زامله فى المعتقل من ١٩٥٩ حتى ١٩٦٤ ولا يذكر انه التقى به منذ سنوات ، وانه لم يره بعد الافراج عنهم سوى مرة واحدة .

وبسئل عما إذا كان قد دار نقاش بينه وبين آخرين فى شأن إعادة التنظيم الماركسى ، فاجاب بأنه لم يحدث مثل هذا النقاش مع احد وانه ليس من السذاجة السياسية ان يكون شخص معروف مثله لاخفى مبداه على احد . علاقة بأبى نشاط ، سرى .

فسئل عن اثر اعتناقه للنظرية الماركسية اللينينية على تصرفاته ونشاطه ، فقال انه لا تلازم بين اعتناق النظرية الماركسية اللينينية وبين النشاط التنظيمى اذ ان كل من يعشق الموسيقى ليس بالضرورة عازف على آلة موسيقية ، وإذا كان فى سلوكه أو تصرفاته ما يعتبر مخالفاً للقانون أو ضار بأمن الدولة فإنه يطلب مواجهته بالوقائع المحددة وبالدلة عليها كى يناقشها .

فذكر له الحق انه جاء بالتحقيقات انه على اثر حركة ١٥ مايو سنة ١٩٧١ وبمناسبة إعادة تنظيم الاتحاد الاشتراكى جرت مناقشات حول إعادة تنظيم الحزب الشيوعى ، فقال انه لا يوجد لديه معلومات عن هذا الموضوع ، واكد انه لو كان هناك حزب شيوعى فى مصر ولو كان عضواً فى مثل هذا التنظيم حقاً لما أحجم لحظة عن الإقرار بذلك ولكن لايتصور ان يكون لشخص مثله علاقة بأبى تفكير أو نقاش حول إعادة بناء حزب سرى .

ووجه بما قرره نبيل صبحى حنا من انه التقى وجميل حقى فى منتصف العام الماضى وتحدث معه فى شأن الاوضاع السياسية القائمة واتفقا على

القيام بنشاط ايجابي وانه انضم الى التنظيم الماركسى الذى كونه جميل حقى فى كفر الزيات ، وان جميل حقى كلفه بالاتصال ببعض الرفاق القدامى وحدد له اسم نبيل الهلالى واديب ديمترى وانه حضر فعلاً الى مكتبه وفهم منه ان هناك تنظيمًا ماركسياً قد تم تكوينه ، فابدى نبيل الهلالى دهشته من مثل هذه الادعاءات وتمسك باجراء مواجهة بينه وبين نبيل حقى حنا وذكر ان صدور مثل هذه الادعاءات من نبيل صبحى لايمكن تفسيرها إلا بأحد احتمالات ثلاثة الاحتمال الاول ان يكون قد تعرض قبل المثلول فى التحقيق لضغط وتعذيب وإكراه جعله يدلى بهذه الاكاذيب ، والاحتمال الثانى ان يكون قد اصيب بخلل عقلى جعله يتخيل هذه الخزعات واحلام اليقظة ، والاحتمال الثالث ان يكون قد ارتضى ان يكون بوقاً يردد بصوت عال فى التحقيقات ما يهمس به «ى اذنه رجال المباحث .

ونفى نبيل الهلالى ما قرره نبيل صبحى من انه حدد له موعداً فى منزل اديب ديمترى وانه توجه الى منزل الاخير فوجد ميشيل كامل الذى قام باستعراض الاوضاع السياسيه وان الرأى انتهى الى ادماج التنظيم الماركسى الموجود بالقاهرة بالتنظيم الذى انضم إليه نبيل صبحى فى كفر الزيات منعاً من تعدد المنابر ، وقرر ان شيئاً من هذا لم يحدث وطلب مواجهة نبيل صبحى حنا ، واضاف ان هذه محض اوهام واكاذيب .

وعندما سئل إن كان لديه اقوال اخرى ، ذكر الاستاذ احمد نبيل الهلالى انه يهمله ابداء بعض الملاحظات حول الادعاءات التى وردت على لسان نبيل صبحى حنا فى التحقيقات .

اولاً : إذا كانت تعد مأساة ان يكون الخصم هو الحكم فاننى فى هذا المقام أقبل ان يكون خصمى هو الحكم بينى وبين نبيل صبحى ، ولذلك فاننى احتكم لتحريات مباحث امن الدولة فى القضية ١٠٢ لسنة ١٩٧٢ حول ما اسمته بنشاطى الضار خلال الفترة السابقة على ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٧٢ . فبالرجوع الى القضية المذكورة يتضح ان مباحث امن الدولة تقدمت الى نيابة امن الدولة بمذكرتين متتاليتين ضمتهما كل ما فى جعبتهما من معلومات وتحريات وادعاءات ضدى ويتضح من هاتين المذكرتين اننى فى الفترة السابقة

ماي ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٧١ كنت خاضعاً لرقابة خانقة تحصنى كل تحركاتى وسكناتى وقد بلغ الامر بالمباحث الى انتهاك حرمة المحاماه والاعتداء على سر المهنة ما أن فرضت الرقابة على مكتبى وأخذت ترصد حتى المتقاضين الذين يتربصون على ، وأنا ان عشر ما نسب الى نبيل صبحى صحيح لما خفى على المباحث ولو اننى حقاً على رأس تنظيم ماركسى أقرر وأوجه واعقد الاجتماعات مع اعضاء هذا التنظيم ومع اعضاء فى تنظيمات اخرى كما يزعم نبيل صبحى فإنه كان يتعين ان يرد هذا النشاط فى تحريات المباحث فى القضية ١٠٢ لسنة ١٩٧٢ ، إلا ان هذه التحريات قد خلت تماماً من أى اشارة الى ان لى نشاط تنظيمى ها ، وإذا انزه المباحث عن الاغفال والاهمال فى مثل هذه الامور ، ولو ان نبيل صبحى كان قد تردد على مكتبى حقاً كما يزعم لورد اسمه فى تحريات المباحث لأن نبيل صبحى معروف جيداً للمباحث التى كانت تراقب مكتبى .

ثانياً : مما يلت النظر حقاً التاريخ الذى ادلى فيه نبيل صبحى بهذه الاقوال فمن الواضح ان اقواله لم تأت إلا بعد ان تم الإفراج عنى فى القضية رقم ١٠٢ ويعد ان انهار صرح الاتهام الهزلى الموجه الى فى هذه القضية ، وهذا يؤكد ان الاقوال التى جرت على لسان نبيل صبحى قد قصد بها تقديم مبرر لتقوم أجهزة الامن بطلب إعادة القبض على بعد ايام من الافراج عنى .

ثالثاً : والواقع ان المسرحية التى افتتها واخرجتها ثم اجرتها على لسان نبيل صبحى لم يقصد بها فقط اقحامى فى قضية جديدة انما يبدو ان الامر اكبر وأخطر من ذلك ، اننى اتهم أجهزة الامن بانها من خلال اقوال نبيل صبحى تحاول ان تقضى على كل صوت ديمقراطى فى هذا البلد وانها تهدد لضرب حركة السلام المصرى وتصفية المنابر التقدمية كالكاتب والطليعة بدليل ان شخصيات هذه المسرحية قد اختيروا بوعى كامل وايس محض صدفة ان اكون انا وميشيل كامل وايب ديمترى اعضاء فى المجلس القومى للسلام ، وليس محض صدفة ان يكون ميشيل كامل هو مدير تحرير مجلة الطليعة وان اكون انا وايب ديمترى عضوين فى مجلس تحرير الكاتب .

ويعد ان ادلى نبيل الهلالي بهذه الاقوال سألته المحقق - متى قبض عليك على ذمة تحقيقات نيابة امن الدولة ومتى افرج عك ؟ فاجاب - قبض على

صباح يوم الجمعة ١٩٧٢/١٢/٢٩ وصدر قرار الإفراج عنى للمرة الثانية فى ١٨/٢/١٩٧٣ وكان يتعين تنفيذ هذا القرار فور صدوره ورغم ذلك اصرت اجهزة الامن على احتجازى دون سند من القانون لمدة ٤٨ ساعة منها ٢٤ ساعة فى سجن الاستئناف و٢٤ ساعة اخرى داخل مبنى المباحث .

وهنا قرر المحقق ان اوراق هذه القضية احيلت الى مكتب المدعى العام فى ٦ مارس سنة ١٩٧٣ وكان قد ضبط المتهم جميل اسماعيل حقى واستجوب بمعرفه نيابة امن الدولة هو والمدعى عيد المعطى المدبولى الذى اعترف بأنه كون وجميل حقى وآخر تنظيمياً ماركسياً فى كفر الزيات وضبط لديه لائحة الحزب وافر فى التحقيقات انه تسلمها من جميل حقى لدراستها وبدأت اجراءات التحقيق فى مكتب المدعى العام فى ٩ مارس سنة ١٩٧٣ والتي اقر فيها المتهم جميل حقى انه تسلم مسودة مجلة الشروق ومرفقاتها من نبيل صبحى حنا ، ثم قبض على نبيل صبحى حنا وادلى باقواله فى هذا التحقيق . وهذه الوقائع لاحقة على القبض عليك واستجوابك فى نيابة امن الدولة .

فاجاب نبيل الهلالى ان ما ذكره هو انه اثناء وجوده بسجن الاستئناف حوالى اواخر يناير واول فبراير قرأ فى الصحف خبراً عن ضبط قضية كفر الزيات وقيام نيابة امن الدولة بالتحقيق فيها ، ولاشك ان واقعة الضبط المذكورة سبقتها ولحققتها تحريات اجهزة الامن فلماذا لم يظهر لى اى علاقة بهذه القضية طوال شهر فبراير ومارس وابريل ، وإذا كان بعض المتهمين فيها قد ادلوا باعترافات فلماذا لم يرد ذكر اسمى ضمن هذه الاعترافات لو كان لى صلة بهذا التنظيم .

فقرر المحقق له ان صلتك بهذا التنظيم قد تكتشفت اثناء التحقيق الذى اجرى بمكتب المدعى العام واذك صدر القرار بالتعقب .

فاجاب نبيل الهلالى ان صلته بهذه القضية قد بدأت منذ ان ادلى نبيل صبحى بمزاعمه فى التحقيق وهى مزاعم مملاة من المباحث ولم تأت إلا بعد الإفراج عنه فى قضية الطلبة .

الفصل الثانى

مجموعة محمد على عامر الزهار

الفرع الاول

تحريرات مباحث امن الدولة

بتاريخ ١٩٧٢/٢/١١ ارسل اللواء السيد فهمى مدير الادارة العامة لمباحث امن الدولة كتابه رقم ٧٢/٧٧ الى المدعى العام الاشتراكى ذكر فيه انه بالنسبة للتحقيقات الجارية فى القضية رقم ٢٩ لسنة ١٩٧٢ حصر تحقيق مكتب المدعى العام المتهم فيها جميل اسماعيل حقى وآخرين ، نرسل لسيادتكم مذكرة بمعلومات الادارة فى هذا الشأن .

مباحث امن الدولة

مجموعة النشاط الاجنبى

قسم النشاط الشيوعى المحلى

مذكرة

حول النشاط الشيوعى التنظيمى

اولاً - منذ حركة التصحيح فى ١٥ مايو سنة ١٩٧١ ظهر واضحاً ان بعض الشيوعيين المحليين يتحركون فى اتجاه الدعوة لتكوين حزب شيوعى مصرى جديد بدعى ان القيادة السياسية الحالية تتجه ناحية اليمين وتعادى اليسار والمعسكر الاشتراكى ، وقد لوحظ ان الداعين لتكوين هذا الحزب يرجع اصلهم التنظيمى الى منظمى الحزب الشيوعى المصرى والحركة الديمقراطية للحرر الوطنى (حتوت) الذين كانت لهما ارتباطات بمراكز القوى السابقة أو من المعارضين لانهاء الوجود المستقل للتنظيمات الشيوعية .

ويبدأ تحركهم على شكل مجموعات تنظيمية وطرحت كل مجموعة وجهة

نظرها فى تكوين الحزب الشيوعى وخطه الفكرى من خلال بعض البيانات والتحليلات السياسيه التى تبادلوها ، ويعد حوار بين هذه المجموعات تلاقت وجهات نظرهم فى ضرورة قيام الحزب الشيوعى المصرى واصدروا وثيقة بعنوان (القضايا الاساسية لبناء الحزب) تمت كتابتها على الاستنسل وطبعها على الرونيو تتضمن الاشارة الى الاسباب التى ادت الى حل التنظيمين حدتو والحزب عام ١٩٦٥ وخطة الحزب الجديد فى مواجهة السلبيات التى ترتبت على هذا الحل وضرورة إحياء نشاط الحزب كما تضمنت الاسس الفكرية للحزب باعتباره قائد نضال الطبقة العاملة وأداة دكتاتورية البروليتاريا من أجل الوصول الى السلطة .

ثانياً - باستمرار متابعة نشاط هذه العناصر امكن حصر المتزعمين لهذا النشاط وكشف بعض الخلايا فى بعض المناطق وتلخص مظاهر نشاطهم فى الآتى :

- اجتماعات تنظيميه يناقشون فيها امور التنظيم واسلوب تحركهم فى القطاعات الجماهيرية المختلفة .

- تجنيد بعض العناصر وإطلاق اسماء حركية عليهم وجمع اشتراكات منهم .

- تثقيف هذه العناصر ماركسياً ، ونشير فى هذا الصدد الى انهم يعتمدون على الكتب والمطبوعات التى يحصلون عليها بكميات كبيرة من وكالة انباء نوفستى السوفييتيه والتى يعمل بها محمد على عامر الزهار واحد متزعمى هذا النشاط .

- اصدار مجلة باسم الشروق (مرفق صورة بالفوتستات للعديد من مايو ٧٢ واغسطس ١٩٧٢ امكن الحصول عليها بطريقة سرية خاصة) .

- إعداد جهاز فنى لكتابة وطبع البيانات والمنشورات (ضبط لدى جميل اسماعيل حقى بكفر الزيات) ومن المرجح وجود جهاز فنى فى حوزة المذكورين .

ثالثاً - امكن الحصول على بعض البيانات والتحليلات التى كانوا يوزعونها على كوادرهم بعضهما محرر بخط اليد والبعض على الآلة الكاتبة

(مرفق صورة بالفوتستات لبيانين أحدهما بعنوان قواعد الامان في الاحزاب السرية والثانى بعنوان طبيعة السلطة الناصرية وبور الشيوعيين) .
كما تم تسجيل احاديث بعض المتزعمين لهذا النشاط وضح فيها اشتراكهم وارتباط نشاطهم بالاحداث الطلابية الاخيرة .
رابعاً - مرفق كشف اسماء المتزعمين لهذا النشاط وعدد ٢٢ شخص .
وعند ورود هذا الخطاب الى مكتب المدعى الاشتراكي ، اشر مصطفى ابو زيد فهمى فى نهايته (يبقى هذا الكشف سرى ويحتفظ به فى مكتبنا) .

تفريغ شرائط التسجيلات

الشريط الاول : سجل بتاريخ ١٩٧٢/٢/٢٤ بين محمد على عامر الزهار واحمد السيد بمنزل الأخير .
وقد ورد به حديث عن مظاهرات واعتصامات الطلبة وان شعارهم (لايسار ولا يمين احنا الطلبة الوطنيين) .
وقد خاطب احمد السيد محمد على عامر بقوله انت قلت لى ان الشروق نزلت وحا اجيب هالك تقراها وما شفتهاش لحد دلوقتى ، فيرد عليه عامر بقوله اصل انا سافرت الاتحاد السوفيتى . كما ذكر عامر ان التنظيمات بتتوحد حالياً .

كما جاء على لسان محمد على عامر ما نصه : حتى ننهى المعركة بين الطلبة وبين انور السادات عايزين نعمل مصالحة ، وعايزين المقبوض عليهم يفرج عنهم وعايزين نطلع الصحفيين ويرجعوا ، يعنى احنا عاوزين نوقف الموجه دى ، وهما كانوا عاوزين يدفعوه الى اتخاذ اجراءات استثنائية لكن هو قال لا ، وعشان كده احنا عاوزين نوقف العملية وتوقيف العملية أحسن من الاستمرار لسبب موضوعى وهو القضية الوطنية عايزه الوحدة ، واحنا عاوزين نعمل وحده مع البرجوازية الموجودة وعايزين نحسم انور السادات ومش عايزين نسقط الراجل ده ، لان اسقاط انور السادات خطر على البلد ، لأنه ليس فى مقبورنا نجيب حكومة تانية ، وبعدين الطلبة ماهياش طبقه ولا هم قيادة للطبقة العاملة ،

وحتى الآن الطبقة العاملة مهلهلة عشان العشرين سنة الى قعدهم عبد الناصر
حط لهم فى اذانهم مفهومات خاطئة ، وانا كنت لما اتكلم مع واحد على
الاشتراكية العلمية كان يرد على ويقول لى يا ابو عامر انت اشتراكيتك حاتودينا
السجن انما اشتراكيتك حاتودينا الحكم .

ثم جرى حديث عن الطلبة الهاريين وذكر ان فيه طلبه مطلوب القبض
عليها ولكن متحمسه وكانوا بيروحوا الجامعة ويشتركوا فى الاعتصام وواحد
منهم لقى البوليس بيحصروه جوه الجامعة فخرج بالعربية مع بنت فؤاد مرسى
وظلعت بيه بره ويعد ما طلعا فى الشارع شاف عربيات البوليس جايه وراه
فنزّل من العربية جرى وركب فى الاتوبيس فجريت عربية المباحث ووقفت قدام
الاتوبيس ووقفت ومسكوه .

الشريط الثانى : سجل مساء يوم ١٩٧٣/٢/٢٧ بكافتيريا نقابة عمال
المسرح بشارع النيل بالبالون بين محمد على عامر الزهار واحمد طه احمد
وسيد خليل ترك .

دار الحديث فى البدايه بين محمد على عامر الزهار وسيد خليل عن الفرق
التي بدأت تتجمع وذكر عامر انهم بقوا اربع فرق ، فرد عليه سيد خليل حانرجع
للكاين زى زمان .

ثم حضر احمد طه الذى اخذ يتحدث عن المشروع الذى قدمه الى مجلس
الشعب لتكريم قدامى النقابيين وعن مشروع القانون الخاص بالراحة الاسبوعية
والاجازة السنوية المدفوعة الاجر لكافة المواطنين العاملين . ثم ذكر احمد طه انه
فى مذكّرة عن ماذا يريد اليسار مضاهيا لطفى الخولى وانا وابو سيف يوسف
وحلمى ياسين وعادل سيف النصر وهى مناقشة فى الحقيقة لمحاولة العناصر
الرجعية للسيطرة على بعض الاجهزة وان فيه محاوله لعزله هو عن السلطة ،
ونين موقفنا وان المشاكل التي تواجهنا ضرورة اعدائنا للحرب .

ثم جاء ذكر جلال كشك وانه يقول انتم زعلاتين ليه على الصحفيين الى
اتفصلوا ما اصلهم كانوا فى السجن اشمعنى لما فصلوا القضاة والصحفيين
مافتحوش بقدم .

ثم تسبح مسند على عامر عن مؤتمر النقابات الذي عقد بنقابة المحامين
والمعلمين ، طالب المجتمعون كلمة احمد طه وعندما تقدم نحو المنصة قام احد عملاء
الشرطة بفتح بيعة - امل وشال احمد طه وحطه فوق الطرابيزة علشان يتكلم
تقاموا بقطع الكهرباء عن الميكروفون .

ثم ذكر احمد طه ان المحكمة قررت الافراج عن نبيل الهلالي ومنظرين
تصديق رئيس الجمهورية على القرار خلال ١٥ يوم . فقال محمد على عامر
للزهار : الواد نبيل خد تشانس كبير قوى الطلبة كلها النهارده تعيده اصله
للعلم من مجلس التأديب ويعدين فتح لهم النقابة ، واضاف عامر ان الطلبة
كانوا بيتفوضوا مع ابو وافية فقال لهم انتم خايفين لتعتقلوا فقالوا له لا
الزهارى شافى . انى تصدى ان احنا مش عارفين نتكلم لان ما فيش حاجه
اننا نشتغل بشارعنا انتم عسلتم آيه مع احمد طه لما اتكلم ، فقال ابو وافية هاتعملوا
بج . فزار علي . انى له ده خانوا حيضريوه فى مجلس الشعب هنا اللى هو
شريف يسى

فقال احمد طه العيال الطلبة واعيه بطريقة غير معقوله ، وفى جلسة اللجنة
الدائمة التى حضرها السادات قال انا مصر على الحرية والديمقراطية وإذا
قلت لمدوح سالم اضرب فيبقى معناه انى فشلت وعلى ان استقيل ، وقد قام
زكريا لطفى جمعه بمهاجمة الاتحاد السوفيتى بشراسه ووصل الى حد
مطالبته بوقف المعاهدة السوفيتية المصرية والسادات رد عليه وقال انا شخصياً
مطمئن الى انه إذا قامت معركة فالاتحاد السوفيتى سيقف الى جوارنا .
واضاف احمد طه ان السادات اشار الى شخص انصرف عليه ٧ آلاف جنيه
استرلينى ورجع عمل محاضرة ضدنا ويعدين بعث لى جواب يقول لى والله انا
غلطان انا كلامى وكل تصرفاتى تمت وأنا تحت تأثير غير طبيعى ، فتسامل
محمد على عامر هو يوسف عمل كده فرد احمد طه هو يوسف معنوش مانع
يعمل حاجة زى كده . كما ذكر احمد طه ان السادات قال انه بالنسبة لمشكلة
الطلبة فإنه قدير على معالجتها وذلك من خلال الاتحاد الاشتراكي ، وان فيه
كلام عن نية حل سلمى .

ثم تحدث سيد ترك عما قاله محمد على عامر عن وجود تنظيم وأن من رأيه أن نكون يمينيين وأن عملنا يبقى جماهيرى ، وبعدين احنا عجزنا وإنفاية دولقتى الواحد شايف ان الحكومة واقفة ضد أمريكا .

فقال محمد على عامر ان القضية مش قضية انك مع الحكومة لو ضد الحكومة لا القضية هل احنا قادرين أو غير قادرين واللى نقدر نعمله اليوم نعمله .

فرد احمد طه بقوله فعلاً الطابع التقليدى للحياة المصرية ان البناء السياسى لا يتطور . فقال محمد على عامر احنا نقول كل حاجة وبعدين نبقى نتلق .

فرد عليه احمد طه انت تقول لى رأيك وبعدين افكر وبعدين ندخل فى مناقشة . بس انا عايز اقول لك حاجة يا عامر اى واحد يشتمل فى السياسة لازم يتوقع الحاجات دي ، فى هذه الظروف الملتبطة من الممكن ان توقف مرحلياً أو لبعض الوقت اى جهود مكثفة .

فقال عامر انا متوقع ده ومستعد له .

مجلة الشروق (مايو ١٩٧٣)

لم تجد تغييرات كيفية فى الوقت الحالى عما قدمنا فى تحليلاتنا السابقة (طبعية السلفاء) والتقرير السياسى بل تأكدت صحتها ومخاوفها من الخطر المتزايد لليمين الرجعى وتخاذل اليمين الوطنى الممثل فى السلطة فى التصدى له بحرية وحسم . مثل هذه الظواهر تشير الى ان السلطة رغم حفاظها على طابعها الوطنى فهى تنزلق الى مواقف أكثر يمينية بحكم حركة الاستقطاب الطبيعية التى تجرى فى اعماق المجتمع فى ظل علاقات القوى المتغيرة والتى تتسم بضعف حركة اليسار العنوية المفتقرة الى التنظيم والتوجيه الوطنى فى مواجهة اليمين المنظم والذى تمكن من احراز انتصارات محسوسة واستحوذ على مواقع هامة فى المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية خلال العام الماضى وأثناء الانتخابات لمجلس الشعب والاتحاد الاشتراكى على اثر حركة مايو سنة ١٩٧١ . ان ما يتبر المرحلة الأخيرة يمكن تلخيصه فيما يلى :

دور مصر في المرحلة الأخيرة يمكن تلخيصه فيما يلي :

استمرار نضال الحملة الضارية المعادية للاتحاد السوفيتي لتخريب
الاتحاد السوفيتي ، السمة السوفيتية وامتداد هذه الحملة من داخل الجيش الى المستوى
الشعبي العام (حديث الفريق محمد صادق في اجتماع امراء الاتحاد
الاشتراكي يوم ٤ ابريل الماضي ، حملة التشكيك في الاتحاد السوفيتي التي
نصممتها الاسئلة للثارة اثناء اجتماعات السادات الأخيرة باللجنة المركزية
والهيئة البرلمانية للاتحاد الاشتراكي رسالة بعض اقطاب اليمين للرئيس
الساذج ، سعى الى عودة العلاقات المصرية السوفيتية الى الاطار الطبيعي فقد
انزل الرئيس كمي ... مصر الى منطقة الامان بين القوتين الكبيرتين ، خطب
... القاهريه ... في القاهرة والاقليم) .

في هذه الاثناء دعوة صديحة للتوصل من الارتباط بالمعسكر الاشتراكي
الاتحاد ... العلاقات السياسية والاقتصادية معه ، وهي الخطة
التي كان محمد حسنين هيكل من روادها ومهد لها عملياً بعد زيارته شبه
الرئيسية الى اوربا الغربية ثم مجموعة اتصالات عبد القادر حاتم في فرنسا
وانجلترا والزيارة المزمع القيام بها من جانب د. مراد غالب لعدد من العواصم
الاوربية . ومما له دلالة ان الصحف المصرية نشرت في ٤/١٧ تحت مانتشيت
(الرئيس يشرح استراتيجيتنا الجديدة) القول بأن احد اركانها انتهاز سياسة
ايجابية تتسم بالانفتاح على جميع الدول . وكان من الاسئلة التي تردت اثناء
الاجتماعات الأخيرة - ليس معنى اعتمادنا على الاتحاد السوفيتي فقط انه
صوره من صور الانحياز يخرجنا عن سياسة عدم الانحياز التي تعتبر من
روادها ؟

تجدر الإشارة هنا الى ما تردده الصحف الغربية من انه تجري الآن
عملية تغيير كبرى لاتجاهات مصر الخارجية والداخلية ويولي الرئيس وجهه
اساساً في حقل السياسة الخارجية شطر اوربا الغربية وهو عامل في التخفيف
من حدة اعتماد مصر على الاتحاد السوفيتي .

ونحن لا نأخذ بالمعنى الحرفي لهذه الكلمات بل بدلالاتها ، كما ان تصميم على طلب السلاح من الغرب رغم تجاربنا المريرة السابقة معه يمكن ان يكون له مغزى عسكري يقدر ما يرمز إليه سياسياً ، فقد أكد الرئيس السادات في حديثه مع اعضاء اللجنة المركزية انه ان يبيع الغرب لى بندقية واحدة له ؟ لأن له موقف سياسى منا . إلا انه يعود وينقض هذا التصريح عندما يسأل عن صحة ما تردد عن امداد فرنسا لاسرائيل بالاسلحة ، فيقول طيب ما انا راخر باحصل على حاجات من فرنسا ومن انجلترا ومن الغرب ومن كل حته ، وفيما يتعلق بتصنيع السلاح عندنا يؤكد انه بالاضافة الى العقود الموقعة مع الاتحاد السوفيتى فى هذا الشأن فإن هناك اتفاقيات تتم الآن مع بعض عناصر من اوربا الغربية . ان البرجوازية الوطنية تريد ان تسدل ستاراً على تجربتنا مع الغرب فى هذا المجال ولكن الشعب لاينسى صواريخ ظافر وقاهر التى انفقنا عليها عشرات الملايين من الجنيهات بالتعاون مع المانيا الغربية قبل ٦٧ وفشلت جميعاً .

وتتدفق البرجوازية فى طريق الانتاج الاقتصادى بخطوات سريعة لاهثة ، فممنذ انشاء بنك مصر الدولى للتجارة والتنمية تتابع حلقات جديدة فى سلسلة البنوك والمؤسسات المالية المشتركة مع البيوتات الاوربية . وفى شهر ابريل الماضى وحده تم توقيع الاتفاق الخاص بانشاء اتحاد البنوك العربيه والاورييه ووقع الاتفاق محمد ابو شادى المعروف بعدائه للقطاع العام ودعوته الى توسيع وتنشيط القطاع الخاص وفى بروكسل تم تكوين بنك عربى اوروبى يرأسه عبد المنعم القيسونى واتجاهاته ايضاً ليست فى حاجة الى تعريف وهو رئيس البنك الدولى للتجارة والتنمية ، كما أجرى مرزبان مناقشات مع بعثة البنك الدولى للانشاء والتعمير التى زارت القاهرة فى نهاية ابريل .

والهدف الواضح او النتيجة الحتمية لهذه السياسة هو ربط مصر اقتصادياً بالعرب تمهيداً لإعادتها الى مناطق النفوذ الامبراليه والقضاء على استقلالنا السياسى ، ويتم هذه الخطة تحت شعار اجتذاب رؤوس الاموال العربيه لتمويل المشروعات ، بينما هى تعمل فى الواقع على جذب الودائع

العربية في لينوك الأوربييه والمهددة بالضغوط الوطنية التي تدعو الى سحبها لإعادة استثمارها في اوريا تحت لافتات عربية .

كما تم في البيت نفسه توقيع اتفاقية مصريه في السوق الاوربية المشتركة مدتها خمس سنوات مما يدخل في اطر ربط اقتصادنا بالمعسكر الامبريالي ، ثم مد خط الانابيب البترول والذي يقوم بنك السويس بدور اساسي في تمويله وهو بنك المنتفعين ببقناة السويس .

وهكذا تتكامل حلقات المؤامرة دون ان يرتفع صوت المعارضه فيما عدا الهجوم على خط الانابيب الذي استخدم اساساً في الصراعات داخل السلطة وبين فصائلها المختلفة ان استقلالنا الوطني يتعرض لاطار ماحقه ما يحملنا " سؤالية فضح المخطط الامبريالي الرجعي وتعبئة جهود القوى الوطنية اسريفة لتصدى له فالرحلة الراهنة تتميز بنشاط مكثف جدى للقوى الرجعية المحلية سمعية بانصارها في اجهزة ومؤسسات السلطة مستندة الى تردد الطبقة الوسطى المثلثة في القيادات السياسيه والمتربعة في قمة السلطة السياسيه ونزعها من حركة الجماهير المتنامية مستفيدة من ظروف الازمة الوطنية والعجز عن تقديم حل لها ، وتعمل هذه القوى من خلال مخطط متكامل في اتجاه الانتكاس على كل المكاسب الوطنية والاجتماعية للحركة الثورية ، وكانت المبادرة الاولى لنجاح هذا المخطط تتمثل في تعديل قانون الجمعيات التعاونيه (١٩٦٩) باعتباره قانون محوري للثورة البرجوازية الزراعية ، ووتابع البرجوازية هجومها على القطاع العام بأن تلتقط الاخطاء في اضعف الحلقات لتصفية قطاع منها بعد الآخر ، وقد بدأت بقطاع السينما واعادت دور العرض الى اصحابها واطلقت يد القطاع الخاص في الانتاج السينمائي .

وشنت الرجعية واليمين الوطني سوباً حملة ضارية على الحراسة لم يكن الهدف منها مجرد رفع الحراسات بل اقتلاع قوانين التأميم من جنورها حتى ان لجنة الاقتراحات والعرائض لمجلس الشعب اوصت برفع الحراسة عن كل مصري طبقت عليه احكامها والغاء القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ الذي يقضى بايالة الاموال الخاضعة للحراسة الى الدولة مقابل تعويض لاصحابها واعادة

الاموال والممتلكات الى اصحابها ، وتلقفت الاقلام الرجعية بالصحف هذا الموضوع لتغمر صفحاتها بالحديث عن الظلم والظيم الذى لحق بالمواطنين امثال محمد نجيب الجواهرجى مورد المجوهرات وغيرها للملك فاروق ، وسباهى المليونير المتمصر صاحب مصانع النسيج ، وابوشادى عضو الحزب السعدى والذى قدم على انه من رواد الحركة الوطنية الثورية الاجتماعية .

منذ بدأت عملية استصلاح الاراضى احتدم الصراع حول اسلوب استثمارها بين اتجاهين الاول يرى توزيعها أو بيعها للقطاع الخاص والثانى يدعو الى تحويلها الى وحدات كبيرة مملوكة للدولة أو تديرها شركات القطاع العام ، وحصل الرأى الأخير على تأكيد واسع متزايد وإذا بنا أخيراً نفاجأ بحركة التفاف من جانب الحكومة فتطلع علينا بمشروع (تحسين ملكية مليون فلاح) يقضى بالتنازل عن الملكيات التى تقل عن فدان لتجميعها فى ملكية اكبر مقابل مساحات لاتقل عن ثلاثة افدنة من الاراضى الجديدة التى تم اصلاحها . وناقش مؤتمر هيئات التغذية والعون الغذائى خطة تأجير الاراضى الزراعية المستصلحة حتى عام ١٩٧٥ ، كما تقرر التخلص من الاراضى البور التى تقع بين الاراضى الزراعيه والاراضى الصحراويه والمستولى عليها بقانون الإصلاح الزراعى الاول ، وسيتم طرح هذه الاراضى للبيع بشرط الا تتجاوز المساحة المتصرف فيها عشرة افدنة ويسدد المشتري ١٠٪ من قيمة الثمن ويقسط الباقي على ٢٠ قسط سنوياً .

تلك هى بعض معالم السياسة الاقتصادية ويضيق المجال عن الاستطراد فيها لكن دلالتها واضحة وترتفع الاصوات جهاراً تدعون مواربة الى اعادة النظر فى المبادئ الاساسية للثورة وذلك من موقع يمينى يهاجم فى الناصريه ما تضمنته من إيجابيات مثل مقالات احسان عبد القدوس وخطب حسين الشافعى وابو واقيه ومقالات موسى صبرى . ولم يعد خافياً امر الرسالة المرسلة الى الرئيس السادات من مجموعة رجال الثورة القدامى اليمينيين والرجعيين بغدادي ، كجمال الدين حسين ، حسن ابراهيم ، الشناوى ،

أحمد زياتي ، سلاح الدسوقي ومصطفى خليل . كما تجرى المحاولات من جانب القوى الرجعية لاستغلال المشاعر الدينية بحرفها عن مسارها باستئثارها في تحقيق مآربها الخاصة (الشافعي والشيخ الغزالي) .

كما ان حملة القهر البوليسي ضد العمال والفلاحين والقوى اليسارية عامة فتهددها في احداث شبرا الخيمة الاخيرة والموقف منها وجرائم التعذيب والتفريق والتزييف للاتهامات بالنسبة للعمال وتطويق كمشيش بجيش من قوات الامن لمنع الاحتفال السنوي السلمى بذكرى الشهيد صلاح حسين واستمرار التضيق على اساءة القرية المناضلة من الفلاحين والمثقفين بما يتنافى مع ما يناهون به من سيادة لقانون . والحملة البوليسية على طلبة معهد التعاون الزراعى بشبرا الخيمة والمحاكمات غي قضايا امن الدولة والاعداد لاصدار مزيد من القوانين المقيدة للحرية واستمرار الرقابة على الصحف .. الخ من اجراءات مناهضة الحرية .

وفي المجال العربى نشطت محاولة احتواء حركة المقاومة الفلسطينية داخل اطار استراتيجية الاتحاد الثلاثى ، وتشجيع قوى اليمين والوسط على تصفية الكيانات التنظيمية والفكرية اليسار الثورى ، كما ظل الارتباط بالسعودية والقوى الرجعية العربية عامة يحتل مركز الصدارة في علاقاتنا على المستوى العربى . لقد اصبح ارضاء السعودية عميلة الاستعمار الامريكى يشكل ركناً اساسياً في سياستنا العربية فنجد السلطة تتغافل عن دور السعودية وتأمرها على اليمين الديمقراطية وحركة التحرير فى الخليج العربى يكشف عن خطورة هذا الاتجاه .

ولاشك ان محاولة الانفتاح على بعض الدول والتنظيمات الوطنية والتقدمية فى العالم العربى التى نلحظ بوادرها فى المرحلة الاخيرة تستحق المتابعة والتشجيع ومتابعة الجماهير لتطويرها ودعمها على اسس سليمة اذ انها لا تعدو حالياً كونها موقف تكتيكى فى مواجهة الازمة الطاحنة .

وترى البرجوازية المصرية ان المعاهدة العراقية السوفيتية تستهدف ابراز

قلب جديد على النطاق العربى يوازن نفوذ القاهرة .

ان عقد سلسلة من الاجتماعات للمؤسسات السياسية ومع بعض الفئات والعمال والطلبة والنساء ورجال الإعلام كان من اهدافه مواجهة خطر اليمين الرجعى ، ولكن الخط الذى التزمته القيادة السياسية يؤدى موضوعياً الى خدمة اليمين بغض النظر عن النوايا . لقد صب الرئيس السادات جام غضبه على اليمين واليسار معاً دون تفریق ، بل ان الهجوم على اليسار كان يتسم بعنف اكبر رغم ان اليسار بمختلف اتجاهاته لا يدعو الى اسقاط السلطة ولا يتأمر عليها . (يتلخص الاتهام الموجه الى اليسار فى انه يردد اننا قد حصلنا على كل شئ من الاتحاد السوفيتى ولا نرغب فى الحرب) بينما يتأمر اليمين الرجعى للإطاحة بالنظام او احتوائه ودفعه للارتباط بالغرب والقضاء على استقلالنا السياسى .

وهذا التكتيك خاطئ من اساسه لأنه يضرب فى اتجاهين ويضراوة متزايدة ضد اليسار والحركة الشعبية النامية بهدف ارضاء اليمين فى مجموعة وكسبه ، وبذلك يقدم مجموعة من التنازلات بهدف احتواء حركته وتجميدها ومن ثم ينزلق تدريجياً الى مواقع أكثر يمينية ، وهو يهاجم اليمين بالكلمات ويركز على بعض عناصره القيادية فى نفس الوقت الذى يوجه ضربات فعلية ويتخذ اجراءات عملية ضد حركة اليسار فى مجموعها . وهكذا فإن الوسط الذى يعانى من عزلة وضعف وتفكك متزايد يرفض التحالف مع اليسار والاستناد الى قوة الحركة الشعبية ارضاء لليمين وبحكم طبيعته الطبقية بينما اليمين الرجعى يواصل هجماته الشرسة على النظام مستفيداً من تردده وعزلته عن القوى الشعبية .

ان وحدة القوى الوطنية جميعها بكل فصائلها وبلا استثناء هو صمام الامن ضد مؤامرات التحالف الاستعمارى الرجعى وهو السبيل الوحيد للتصدى للحرب الضارية التى يشنها اليمين الرجعى للانقضاض على السلطة .

الجبهة الوطنية للأحزاب الثورية

هى السد المنيع ضد الـد اليميني الزاحف

اعلن الرئيس انور السادات ان بعض اعضاء مجلس الثورة السابقين وبعض السياسيين والعسكريين ممن تجاوزتهم مسيرة ثورة يوليو قد تقدموا بعريضتين سياسيتين :

الاولى فى اكتوبر سنة ١٩٧٠ وهى تطالب باحياء مجلس قيادة الثورة القديم وفرض وصايته من جديد على الشعب .
والثانية فى ابريل سنة ١٩٧٢ وهى تطالب بنسف الصداقة المصرية السوفيتية .

ولايجوز النظر الى هاتين العريضتين على انها تصرف افراد معزول عن حركة القوى الاجتماعية فى البلاد . ان هذا التحرك تعبير مباشر عن تصاعد الهجمة اليمينية الرهيبة فى البلاد . ان قوى اليمين الرجعى لم تكف لحظة عن التجمع او التحرك او تنظيم صفوفها غير انها تتحين الفرصة المواتية لتسفر عن وجهها علناً وتوطئة للانقضاض ، وبالامس عقب وفاة الرئيس عبد الناصر مباشرة توهم اليمين الرجعى ان فراغاً سياسياً قد نشأ عن الوفاة فجاءت حركته العلنية الاولى متجسدة فى البيان الاول ، واليوم عقب الصدام بين السلطة والحركة الطلابية فى الجامعات والفلاحين فى كمشيش والعمال فى شبرا الخيمة ، يحاول اليمين الرجعى استغلال التمزق السائد فى الجبهة الداخلية فيعربونوا الى التحرك العلنى على اوسع نطاق . وتحركات اليمين الرجعى لانتير اهتمام اجهزة الامن ، فذلك الاجهزة مهتمة حتى قمة رأسها فى ملاحقة فئات الشعب من عمال وفلاحين وطلاب تاركة لفلول الاخوان المسلمين حرية اعادة تنظيم صفوفهم ، وسامحة لاعضاء مجلس قيادة الثورة باصدار بيانهم المشهور فى صورة منشورات . ان الآراء الواردة فى بيان مجلس قيادة الثورة يتبناها ويروجها العديد من المسئولين داخل السلطة ذاتها ، بل ان بعض المسئولين الذين يشغلون مراكز رئيسية يروجون لافكار وحملات اشد وقاحة

واكثر خبثاً ضد الاتحاد السوفيتي والصداقة السوفيتية دون ان يتصدى لهم احد او يحاسبهم احد أو يردعهم احد ان اليمين يزحف بخطى سريعة وثابتة ، وسد الطريق في وجه هذا الزحف لايمكن ان يتحقق بقمع حركة الجماهير الشعبية أو تقييدها . ان احباط زحف اليمين الرجعى يتطلب فوراً :

اولاً - تطهير صفوف السلطة أو اجهزة الدولة من العناصر اليمينية الرجعية التى يمكن ان تسخر كتقط ارتكاز لاي انقلاب يمينى رجعى .

ثانياً - توسيع التمثيل الطبقي للسلطة بوضع حد لاحتكار البرجوازية الوطنية للسلطة .

ثالثاً - اطلاق الحرية الكاملة لجماهير الشعب والاعتراف بطبقات وفئات التحالف فى اقامة احزابها السياسية الثورية .

رابعاً - اقامة الجبهة الوطنية للأحزاب السياسيه الثورية الممثلة لطبقات وفئات التحالف .

استقطوا الاتهام عن العمال الأبرياء

واكتشفوا الستار عن المتآمرين الحقيقيين

شهدت شبيرا الخيمة فى الايام الأخيرة من مارس الماضى احداثاً دامية بالغة الدلالة ، فعلى اثر صدور قرار وزير الصناعة بتحديد ساعات العمل فى مصانع القطاع الخاص بسبع ساعات فى ٢١/٣/١٩٧٢ قررت مجموعة من اصحاب مصانع القطاع الخاص تحدى هذا القرار ودبرت هذه الجماعة بتنسيق كامل ومحكم مع اجهزة الامن وقيادات التنظيم السياسى فى المنطقة مؤامرة محبوكة الاطراف ضد العمال الابرياء وعندما توجه العمال الى مصانعهم فى صباح يوم ٢٢/٣/١٩٧٢ فوجئوا بأن العديد من المصانع مغلقة بحجة اجراء اصلاحات ، ومن بين هذه المصانع مصنع حافظ بشبرا ومصنع الكمال ومصنع الدمايطى ومصنع خميس وغيرها ، وكان هذا اليوم هو يوم صرف اجور العمال وقصد اصحاب المصانع بهذا الاجراء استفزاز العمال عن طريق حرمانهم من مكسب تخفيض ساعات العمل من اول يوم محدد لتطبيقه وحرمانهم من

مرتباتهم في اليوم المحدد لصرفها . وتجمع العمال خارج ابواب المصانع المغلقة ثم توجهوا صوب المؤسسة الاجتماعية العمالية بشبرا الخيمة للاتصال بالمسؤولين لإبلاغهم بإجراء أصحاب المصانع الاستفزازي والمطالبه باجورهم . وكان هناك في انتظارهم تمييز استفزازي جديد اذ قامت اعداد هائلة من قوات الامن المركزى بمحاصرة المنطقة والاعتداء بوحشية على كل من تواجد بها من عمال واطفال ونساء وباعة ومارة دون تمييز وتحوات المنطقة الى ميدان قتال قبل مرور موكب رئيس الوزراء بلحظات وقامت قوات الامن بالقاء القبض على مئات المواطنين حيث تم التتكيل بهم على ايدي رجال المباحث .

وجاءت بعد ذلك الحلقة الثالثة من المؤامرة بصور قرار اتهام ضد ٧٠ عاملاً احيلاو الى المحاكمة امام محكمة امن الدولة العليا بتهم تصل عقوبتها الى الاشغال الشاقة المؤبدة . وادت هذه السياسية الى ربود فعل عنيفة غاضبة بين العمال عامة وفي منطقة شبرا الخيمة بصفة خاصة مما اصبح يهدد بتفجير الموقف وإفلات الزمام في مرحلة تتسم بالخطورة نتيجة أزمة النظام والهجوم اليميني الرجعي ، لذلك قرر رئيس الجمهورية الإفراج عن العمال المحتجزين دون أن يسقط عنهم الاتهام .

أن أحداث شبرا الخيمة قد كشفت بوضوح حقائق بالغة الأهمية :

أولاً : أن شعار سيادة القانون الذي تتباهى به السلطة الحاكمة هو شعار له مضمون طبقي محدد في نظر أجهزة الدولة ففي حين تقمع الحركات السلمية للطبقة العاملة والفلاحين والطلبة للمطالبة بحقوقها المشروعة وتضرب بيد من حديد ... تستخدم السلطة مع العناصر اليمينية المضادة سياسة الصبر المفتوح وتلتقي بالحوار السياسى معها رغم نشاطها الرجعى المعادى لمصالح الوطن المتزايد والمتصاعد . وفي الوقت الذى يقبض فيه على مئات العمال والطلبة لاتمتد ايدي سلطات الامن الى صاحب مصنع واحد رغم ان غلق المصنع جريمة يعاقب عليها القانون .

ثانياً : ان الوحشية البالغة التى استخدمتها أجهزة الامن فى قمع

تجمعات العمال والتي فاقت وحشية أجهزة الامن فى فض اعتصام الجامعة قد اثبتت مرة اخرى ان تلك الاجهزة مصورة على التشبث باساليبها المعادية لحرية المواطنين ومصممة على التصاعد فى استخدام هذه الاساليب .

ثالثاً : ان المؤامرة التى تعرضت لها الطبقة العاملة فى شبيرا الخيمة قد استهدفت حملة تآليب وارهاب ضد الحركة النقابية ، فقد بذلت محاولات مستميتة لاتهام النقابة العامة لعمال الغزل والنسيج بتحريض العمال على التظاهر والاضراب ، وقامت سلطات المباحث فى الايام التالية على ٢٢ مارس ١٩٧٢ بعملية قبض واسعة ضد عشرات من القيادات النقابية التى لم تشارك لا من قريب ولا من بعيد فى الاحداث ، وتم انتزاع هذه القيادات من منازلها . كما تم القبض على سكرتير عام النقابة العامة للغزل والنسيج النقابى عبدالعزيز نجيب وتناولته التحقيقات واحتجز عدة ايام .

رابعاً : من العوامل الرئيسية التى ساعدت على نجاح المؤامرة ضد عمال شبيرا الخيمة افتقاد الطبقة العاملة الى تنظيمها السياسى الواعى القادر على حماية حركة الطبقة العاملة من اى تصرفات عفوية خاطئة او من ضربات غادرة ، كما ان انحصار الحركة العمالية الأخيرة فى مطالب اقتصادية ضيقة لم يكسب هذه الحركة الجماهيريه والمساندة الشعبية الواسعة التى ظفرت بها الحركة الطلابية الأخيرة .

ان المؤامرة المعادية للعمال فى منطقة شبيرا الخيمة حلقة فى الهجمات الضارية التى شنتها القوى اليمينية الرجعية فى الآونة الأخيرة .

- ان هذه المؤامرة يجب ان تفضح وان تحبط .
- ان المتأمرين الحقيقيين يجب ان تسلط عليهم الاضواء .
- ان العمال الابرياء يجب ان يرد لهم اعتبارهم وان يسقط الاتهام الموجه إليهم .

- ان المسئولين فى اجهزة الامن عن انتهاج اساليب القمع الوحشية ضد المواطنين يجب محاسبتهم عما ارتكبه فى حق الشعب .

تلك الديمقراطية... اليسر رائعة ؟

رفضت لجنة التنمية بمجلس الشعب بأغلبية ٩٨ صوتاً ضد صوتين مشروع القانون الخاص بفرض ضريبة على الحدائق المثمرة بواقع ٢٠ جنيهاً للفدان . وتضم اللجنة ١٧٠ عضواً تغيب ٧٠ منهم عن حضور اجتماعها .
ما مغزى هذا الموقف :

أولاً : يفضح التصويت الطبقة لجلس الشعب ، اذ تسيطر عليه البرجوازية الزراعية ، ان نسبة التصويت بالغة الدلالة فمن المفترض ان السبعين عضواً الذين تغيبوا هم من المعارضين الذين توخوا الهروب من المواجهة ، بل ان المؤيدين اثنان احدهما امين الفلاحين الملتزم بقرار الحكومة مما يفسى شكاً على حقيقة الواقع . ولذلك يمكن القول بأن التصويت في الحقيقة هو ١٦٨ ضد ٢ . هذا في الوقت الذي تثمر فيه الحدائق ارباحاً هائلة ويغل الفدان في المتوسط نحو ٢٠٠ جنيه بعد خصم المصاريف .

ومجلس الشعب لم يسبق له الاعتراض على الضرائب غير المباشرة التي يقع عبئها اساساً على الطبقات الشعبية التي يطحنها الغلاء مع ادخل الكفاف . ومن المفارقات المضحكة ان النواب تباروا في التعبير عن استعدادهم للتضحية بارواحهم ودمائهم في سبيل الوطن . كان من الطبيعي اذن ان يطلق محمود ابو وافية على هذا القرار بقوله تلك هي الديمقراطية اليسر رائعة ! حقاً هي الديمقراطية ولكنها ديمقراطية الرأسمالية وحدها التي تتحكم في السلطة والمؤسسات .

ومن المفارقات ذات الدلالة ايضاً ان الريح الزراعي هو الريح الوحيد المعنى من اي ضرائب من اي نوع كان وهو يكشف عن نفوذ تلك الطبقة التي تتمتع وحدها بهذا الامتياز .

ثانياً : تفجر الصراع الطبقي بصورة سافرة وافصح كل فئة عن مصالحها واتجاهاتها علناً للتعبير عنها والدفاع بشراسة عن مواقعها ومن اجل تدعيمها ، فقد خرجت الحرب الطبقة الى النور بعد ان ظلت امداً طويلاً تنور

فى خفاء يظلها الضباب وتطمس معالمها ، وسفور هذا الصراع يتفق مع مصالح القوى الشعبية اذ انه يؤدى الى انقشاع الضباب والبلبة ويساعد على بلورة الوعي الطبقي عند الطبقة العاملة والجمهير الشعبية الكاحة . ولكن اليمين والرجعيه يشكلان خطراً مباشراً يضع على عاتقنا مسؤوليات مضاعفة فى التصدى له بفاعلية وكفاية ، وعلينا ان نسرع بتنظيم القوى القادرة على الوقوف فى وجه هذا المخطط وفى مقدمتها الطبقة العاملة فى تحالف مع فقراء الريف .

اغسطس ٢٢

الشروق - ٢

حول القرارات الاخيرة

فى ١٨ يوليى الماضى واجه الرئيس انور السادات اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي العربى بقرارات بالغة الخطورة كان قد اتخذها بالفعل ووضعها موضع التنفيذ . وتقضى هذه القرارات بانهاء مهمة المستشارين والخبراء السوفيت العسكريين وترحيلهم الى بلادهم كما اعلن ان كافة المنشآت والمعدات العسكرية التى اقيمت داخل الاراضى المصرية خلال فترة ما بعد العدوان قد اصبحت ملكاً خالصاً لجمهورية مصر العربية وتحت ادارة قواتها المسلحة . وفى ٢٤ يوليى تحدث الرئيس الى المؤتمر القومى عن الدافع الكامن وراء قراراته الخطيرة .

وفى ٢٦ يوليى اصدر المؤتمر القومى فى جلسته الختامية بيانه وقراراته . ان كل هذه القرارات والليانات تشكل منعطفاً خطيراً جديداً فى السياسة المصرية وهى تلقى مسؤوليات جسام على عاتق القوى الثورية فى مصر .

مغزى القرارات

لقد جاءت هذه القرارات :

- تعبيراً دقيقاً عن ازمة النظام ومحاولة خائبة من جانبه للخروج من تلك الازمة مع القاء المسؤولية على عاتق الآخرين .

- وثمرة طبيعية لحملات التعبئة المكثفة والهستيرية المعادية للسوفييت داخل صفوف القوات المسلحة ومن أجهزة الإعلام التي تجرى منذ شهور طويلة تحت الإشراف المباشر لوزير الحربية والإعلام والمؤسسات الصحفية .

- خطوة في اتجاه الالتقاء بالخط السياسي اليميني القائم على اساس مهاجمة الامبراليه السوفييتيه المزعومه ، وإذك نشهد على اثر اتخاذ هذا القرار الاجراءات السريعه نحو تحقيق الوحدة الانتماجية مع ليبيا .

- واستجابة لشعارات القوى اليمينييه والرجعية فى البلاد .

فبعد اسابيع قليلة من اتهام الرئيس السادات لاعضاء مجلس قيادة الثورة القدامي بالخيانة ، تاتى القرارات الأخيرة لتتفد بدقة ما رفعوه من شعارات فى وثيقتهم التى قدموها الى الرئيس السادات من (رسم سياسة التحرير الوطنى على اساس ان قوى مصر الذاتية وحدها هى الركيزة الاولى لتلك السياسة ، ومراجعة حسابات معركة التحرير على هدى امكانيات مصر وحدها ، ومراجعة الاسراف فى الاعتماد على الاتحاد السوفييتى ، وإعادة العلاقات المصرية السوفييتيه الى الاطار الطبيعى بخطى متأنية) .

توقيت القرارات

والتوقيت الذى اتخذت فيه هذه القرارات يضاعف من خطورتها :

- فالقرارات جاءت فى اعقاب سلسلة من التحركات المشبوهة لرسل الامبرالية الامريكية داخل المنطقة (زيارة الامير سلطان وزير الدفاع السعودى لواشنطن والقاهرة ، ورحلة روجرز وزير الخارجية الامريكى لليمن الشماليه والكويت والخليج العربى) .

- والقرارات صدرت فى الوقت الذى تشهد فيه المنطقة هجمة امبريالية امريكية لتطويق حركة التحرير العربية تجسدت فى مشروعات امريكية جديدة للمنطقة وفى إعادة العلاقات بين الولايات المتحدة الامريكى وكل من جمهورية اليمن الشماليه والسودان وموريتانيا .

ان هذه المخططات والتحركات الامبراليه تستوجب مزيداً من تلاحم حركة التحرير العربى مع قوى الثورة العماليه ، ولذلك فإن اضعاف الصداقه العربيه السوفيتيه وخاصة فى هذه الظروف ان يفيد منه سوى الامبراليين وان يخدم سوى مخططاتهم .

- والقرارات اتخذت فى الوقت الذى اخذ فيه الاتحاد السوفيتى ولاول مرة منذ ١٩٦٧ يؤكد فى بياناته الرسميه حق الشعوب العربيه فى الالتجاء الى كافة الوسائل لتحرير الارض ، مما يعتبر اقراراً وتأييداً من جانب الاتحاد السوفيتى للشعوب العربيه فى تحرير اراضيها المحتلة والمفتصبه عن طريق الكفاح المسلح.

- والقرارات اعلنت فى الوقت الذى يجرى فيه وفد المقاومة الفلسطينيه برئاسة ياسر عرفات مباحثات هامه مع القادة السوفيت لتدعيم روابط التعاون بين الاتحاد السوفيتى وحركة المقاومة الفلسطينيه ، وبينما يتحدث المسئولون فى القاهره عما أسموه التلئق السوفيت فى تزويدنا بالسلاح يؤكد كمال ناصير المتحدث الرسمى باسم منظمة التحرير الفلسطينيه على انه : (قد قدم الاتحاد السوفيتى الصديق مساعدات كبيره الى العرب ووقف الى جانبهم فى الأيام العصيبه فى عامى ١٩٥٦ ، ١٩٦٧ ويواصل الآن تقديم المساعدات التى لاتقدر بثمن الى البلدان العربيه فى نضالها ضد المحتلين الاسرائيليين) .

حول الدعوة الى الاعتماد على النفس

اعلن الرئيس السادات فى خطابه امام المؤتمر القومى :

(ان الوطنيه المصريه وان القوميه العربيه سيقفان وابوئحدهما اذا اقتضى الامر فى الميدان) .

والتقطت اجهزة الإعلام هذه النظرية لشن دعاية مكثفه ترويحاً لها . ولاجدال ان الاعتماد على القوى الذاتيه للامة العربيه اساساً هو شعار ثورى سليم ، ذلك ان العنصر الحاسم فى تحرير الارض هو التصميم على التحرير

وحشد كل الطاقات للمعركة وبناء جبهة داخلية متلاحمة وصامدة واطلاق المبادرات الجماهيرية الخلاقة . غير أن الاعتماد على النفس لايجز لنا أن ننكر أو نجحد المساعدات النزيهة التي قدمها الاصدقاء ولازالوا يقدمونها ، تلك المساعدات التي مكنتنا من إعادة بناء قواتنا المسلحة واستعادة قدراتنا القتالية وتدريب جيشنا وتسليحه وفقاً لأحدث الاساليب العلمية وذلك كله بعد النكسة المروعة التي قادتنا إليها قيادتنا العسكرية الفاسدة السابقة ، والاعتماد على النفس ايضاً لايجوز الاتجار به كشعار بديل عن التحالف بين حركة التحرير العربية والحركة الاشتراكية العالمية ، وكل من يتحدث عن الاعتماد على النفس مسقطاً من حسابه مساعدات البلدان الاشتراكية الصديقة انما يجهض هذا الشعار ويفرغه من مضمونه الثوري ويقود موضوعياً الى طريق هزيمة جديدة او يهبط الظروف للاستسلام .

ان خبرات الشعوب المناضلة ضد الامبرالية تعلمنا ان الاعتماد على القوى الذاتية وحدها طريق مسدود . ان القوى الذاتية للشعوب وإن كانت العنصر الحاسم في تحقيق النصر إلا انها لاتستطيع الاستغناء عن دعم ومساندة كل القوى المعادية للامبرالية وفي مقدمتها النول الاشتراكية . ورغم البطولات الخارقة والاسطورية للشعب الفيتنامي الياسل فإن اوجه الدعم والمساندة التي يقدمها الاتحاد السوفيتي والصين الشعبية وسائر البلدان الاشتراكية لاغنى عنها لتحقيق النصر النهائي على المعتدين الامبراليين .

والامبراليون الامريكيون انفسهم يدركون جيداً مدى أهمية وحيوية هذا الدعم ولعل هذا هو ما دفعهم الى التورط في حصارهم العنواني لموانئ فيتنام ضارين عرض الحائط بقواعد القانون الدولي العام في محاولة يائسة لمنع تدفق المساعدات على الثوار .

ولو استندنا الى خبرتنا الذاتية فإننا نصل الى استنتاج لا يحتمل الجدل وهو انه ما كان في استطاعتنا بعد نكسة ١٩٦٧ ان نعيد بناء قواتنا المسلحة

بدون الدعم والعون السوفيتي ، وإذلك فإن الاعتماد على قواتنا الذاتية لا يمكن ان يفتينا عن مساعدات الاصدقاء السوفيت ، كما ان انتهاء مهمة الخبراء والمستشارين العسكريين السوفيت لا يمكن ان يدعم قواتنا الذاتية وعلى العكس من ذلك فإن هذا الاجراء يحرم قواتنا الذاتية من خبرات ضرورية لها .

مسئولية الاتحاد السوفيتي عن حالة الاحزاب والاسلم

ان محاولة تحميل الاتحاد السوفيتي مسؤولية استمرارنا حتى الآن في حالة الاحزاب والاسلم لرفضه تزويدنا بنوع معين من السلاح مبالغة ساذجة ومكشوفة . ذلك ان معركة التحرير لن تكون أبداً معركة عسكرية بحتة ، انها ستكون معركة للجيش والشعب معاً ، مما يتطلب تعبئة الجبهة الداخلية تعبئة كاملة للمعركة . ومنذ نكسة ١٩٦٧ لم تشهد بلادنا محاولة جادة واحدة من اجل اعداد الجبهة الداخلية للمعركة لا اقتصادياً ولا إعلامياً ولا نفسياً ، ولا يمكن تحميل الاتحاد السوفيتي المسؤولية في هذا المجال من تقصير وقصور .

وتبالمثل الاتحاد السوفيتي في تزويدنا بنوع معين من السلاح المتطور لا يجيز لأحد اتهامه بأنه قد تخلى عن تسليحنا . ان مضابط المؤتمر القومي العام والهيئة البرلمانية للاتحاد الاشتراكي العربي زاخرة بالتصريحات الصادرة من الرئيس جمال عبد الناصر والرئيس انور السادات والتي تصف مدى ضخامة كميات السلاح التي قدمها الاتحاد السوفيتي لقواتنا المسلحة والتي نقلت الى مصر عبر جسر جوئ ضخّم والتي تريب قيمتها على الف مليون جنيه . ومن الحقائق المعروفة التي لا تحتمل الجدل ان الاتحاد السوفيتي قد زود الجيش المصري بأنواع من الاسلحة المتطورة لم يزود ثوار فيتنام بمثلها حتى الآن ، ورغم ذلك لم نسمع ان ثوار فيتنام قد اجلوا كفاحهم المسلح ضد العدو حتى يحصلوا على هذه الاسلحة المتطورة ولم نسمع ان ثوار فيتنام قد غضبوا واداروا ظهورهم للاتحاد السوفيتي لأنه بخل عليهم بما زود به الجيش المصري من اسلحة متطورة . فرغم التفوق التكتيكي الامريكي الهائل على ثوار فيتنام

فإن المعركة مستمرة هناك والانتصارات الفيتنامية متوالية .

والادعاء بأن الاتحاد السوفيتي يرفض خوضنا معركة مع إسرائيل أو أنه يحول دون خوضنا لهذه المعركة التحريرية يخفضه الموقف اللينيني الثابت للاتحاد السوفيتي القائم على مساندة حركات التحرير والكفاح المسلح للشعوب ضد الاحتلال والامبرالية في جميع انحاء العالم ، ولعل مساندة الاتحاد السوفيتي لكفاح شعب بنجلاديش وكفاح شعب غينيا البرتغالية وغيرها من المستعمرات الافريقية خير شاهد على ذلك .

كما ان تواجد المستشارين والخبراء العسكريين السوفيت بين صفوف قواتنا المسلحة لا يمكن ان يمثل عائق امام خوضنا معركة التحرير ، والدليل على ذلك ان الجيش المصري قد خاض ببسالة حرب الاستنزاف خلال عام ١٩٦٨ في حضور وتواجد هؤلاء المستشارين والخبراء ، بل ان بعض هؤلاء المستشارين والخبراء قد استشهد في هذه المعارك جنبا الى جنب جنودنا وضباطنا الابطال ، كما ان الجدية التي اتسم بها هذا الموقف جعلت للاتحاد السوفيتي يمدنا باحدث المعدات والصواريخ والغطاء الجوي بسرعة فائقة .

ولقد حرص الاتحاد السوفيتي على تأكيد موقفه المبني الثابت في البيان المشترك الذي صدر بعد انتهاء مهمة الخبراء والمستشارين عن مباحثات عزيز صدقي في موسكو في ١٥ يوليو سنة ١٩٧٢ . فقد جاء في هذا البيان بالحرف الواحد (ويشارك الاتحاد السوفيتي رأى مصر وغيرها من الدول العربية انه يحق لها استخدام كل الوسائل المتوافرة لديها من اجل تحرير الاراضي التي احتلتها اسرائيل سنة ٦٧ ومن اجل تأمين الحقوق المشروع للدول والشعوب العربية بما في ذلك شعب فلسطين) .

الموقف من امريكا

كرر الرئيس السادات في اكثر من موضع في خطابه امام المؤتمر القومي وصف الولايات المتحدة الامريكية بأنها صديقة عدونا اسرائيل . وهذا الوصف

القاصر لا يبرر الإبعاد الحقيقية للموقف الأمريكي من الدول العربية ، ان الولايات المتحدة الأمريكية ليست مجرد صديق لعدونا اسرائيل ، انما فى الواقع عدونا الرئيسى ، انها خالق اسرائيل ومحركها . والعداء الأمريكى للعرب ليس واپد صداقة امريكا لاسرائيل أو نتائج تأثيرات الصهيونية العالمية وضغوطها على السياسة الأمريكية أو نفوذها الانتخابى ، ان العداء الأمريكى ليس ظاهرة عارضة أو دخيلة على السياسة الأمريكية ، ان هذا العداء ينبع من الطبيعة الامبريالية للولايات المتحدة الأمريكية . ويحكم ان الولايات المتحدة زعيمة الامبرالية العالمية فإنها تعادى كل الشعوب الطامحة للتحرر والتقدم وكافة حركات التحرر الوطنى فى العالم . ان السياسة الأمريكية المعادية للأمة العربية جزءاً لا يتجزأ من الاستراتيجية العالمية الأمريكية ، ان عداء امريكا للشعوب العربية وغارات امريكا على مدن فيتنام الشماليه الأمنة وغزو القوات الأمريكية للانس وكمبوديا والمؤامرات الأمريكية ضد كوبا الاشتراكية ، كل ذلك عمليات متعددة سياسة استعمارية واحدة .

ولذلك فإن القول بأن امريكا مجرد صديق لعدونا وإيست عدونا الرئيسى يترك الباب موارياً لشعارات تحييد امريكا ومحاولة عزلها عن تأثيرات الصهيونية العالمية ومحاولة كسبها لصف العرب الى آخر هذه الأوهام .

اسلوب اصدار القرارات انتهاك للديمقراطية

ان الاسلوب الفردى الذى اتخذت به القرارات ظاهرة بالغة الخطورة ، انها تكريس للحكم الفردى وانتهاك لاسط مبادئ الديمقراطية وإصدار لنور المؤسسات الدستورية . ان مثل هذه القرارات المصيرية التى لها أبعادها العالمية والعربية والمحلية الخطيرة لا يجوز ان يتفرد بإصدارها رئيس الجمهورية من خلف ظهر مجلس الوزراء بدون علم مجلس الشعب وفى غفلة من اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكى العربى . وليس من قبيل المصادفة ان يعلن المتحدث الرسمى باسم الحكومة المصرية غداة القرار ان مصر مستعدة لقبول اية

مبادرة للسلام بما فى ذلك مبادرة امريكى ، وان يكون تسلم السادات لرسالة من امريكا فى اليوم السابق على اتخاذ القرار (١٧ يوليو) تضمن تأكيداً بأن امريكا تمسك بمفتاح تسوية أزمة الشرق الاوسط . ومن المعروف ان هنرى كيسنجر قد صرح اكثر من مرة ان استبعاد الخبراء العسكريين السوفيت من مصر هو هدف رئيسى لامريكا .

حول طريقة تنفيذ القرارات واعلانها

حرص الرئيس انور السادات على وصف قراراته بانها مجرد وقفه موضوعية مع الصديق غير ان الطريقة غير الودية التى نفذت بها هذه القرارات والحملة الإعلامية الواسعة التى صاحبتهما تتعارض مع هذا الوصف . والواقع ان هذه الوقفة العصبية تبدو نشازاً اذا ما قورنت بالمواقف البالغة المرونة التى تتخذها السلطة فى مصر ازاء الانظمة الرجعية العربية التى ترفض الاسهام الجدى فى معركة التحرير بل وتذهب الى حد تخريب هذه المعركة والتواطؤ مع الامبرياليين الامريكيين . ورغم ان هذه الانظمة محسوبة على العرب ومن ثم فإن معايير محاسبتها يجب ان تختلف عن معايير محاسبة الاصدقاء السوفيت ، ورغم ان اى تخاذل او تفريط من جانب نظام حكم عربى ازاء مسؤولياته تجاه معركة التحرير يعتبر ضرب من الخيانة فإننا لانقف مع هذه الانظمة وقفه موضوعية ونطبق عليها مبدأ من كل قدر طاقته ، وبغض الطرف عن معاملاتها وارتباطاتها مع الامبراليين فإننا نحرم كل الحرص على ارضائها حتى لو كان ذلك على حساب الثورة الوطنيه فى اليمن الديمقراطية وحتى لو ادى ذلك الى التخلي عن حركات التحرر العربى فى منطقة الخليج .

ومن جهة اخرى ففى الوقت الذى يزداد فيه ارتواء نظام الحكم فى السودان فى احضان الامبرياليه الامريكى بشكل سافر وفاجر ، فإن ذلك لم يتطلب من السلطة فى مصر وقفة موضوعية مع هذا النظام وعلى العكس فلقد اعلن وزير خارجية السودان منصور خالد فى مؤتمر صحفى ان الرئيس انور

السادات قد ابلاغه رداً على رسالة شفوية من جعفر نمبرى ان مصر «سعيدة بالوضع فى السودان وترى فى النظام الحالى فى السودان اكبر ضمانة لحماية ظهرها .

وإذا ما وصفت القرارات التى اتخذها الرئيس بأنها وقفة موضوعية مع الصديق تستهدف الضغط عليه ، فإن من حق الشعب ان يتساءل من الاولى بالضغط عليه الصديق ام العدو ؟ ولماذا لم نشهد اى مظهر من مظاهر الضغط على المصالح الاستعمارية الامريكى الضخمة فى المنطقة ؟

ومن جهة اخرى فكيف يمكن القول بأن هذه القرارات مجرد وقفة موضوعية مع صديق اذا كانت التصريحات الرسمية والحملات الإعلامية تصر على وصف هذه القرارات بأنها تحرير للارادة المصرية واسترجاع لهذه الارادة وتأكيد لاستقلالنا .

ان هذه النعمة الخبيثة بالغة الخطورة للأسباب الآتية :

١- انها اتهام للصديق بأن تواجد مستشاريه فى صفوف قواتنا كان وجوداً استعمارياً يقيد ارادتنا المصرى ويمس استقلالنا وهذا افتراء رخيص تدحضه الحقائق التى اعلنها واكدها مراراً القادة السياسيون فى مصر ، فمن المعروف ان المستشارين السوفيت لم يأتوا الى بلادنا كغزاه أو فاتحين وانما جاوا بناء على الحاح الحكومة المصرى ، وقد اعلن الرئيس انور السادات بوضوح فى حديثه مع الصحفى الامريكى سولوز بوج فى ديسمبر ١٩٧١ :

(ان السوفيت انفسهم لا يريدون بقاء رجالهم هنا عند مواقع صواريخ سام وانا شخصياً احاول اقناعهم بابقائهم هنا . اما فيما يختص بالجنود والضباط السوفيت الذين يعملون عند مواقع الصواريخ فقد قلت لروجرز انتى فى كل مرة اريد ان اقنع السوفيت بابقائهم هنا يتعين على استخدام كل ما املك من قدرة على الاقتناع لانهم لا يريدون ذلك) .

ولقد ظلت الارادة المصرى فى ظل تواجد المستشارين والخبراء السوفيت حرة طليقة بدليل ان هذا التواجد لم يمنع السلطة المصرى من دعم نظام

النميري الاسود في مذابحه الاثمة ضد قادة الحزب الشيوعي السوداني وطلّاع الطبقة العاملة السودانيه ، ومن جهة اخرى لم يفرض هذا التواجد على الحكومة المصرية اتخاذ موقف مطابق لموقف الاتحاد السوفيتي في أزمة الخلاف الهندي الباكستاني في العام الماضي .

٢- ان الحديث عن انتهاء مهمة المستشارين السوفيت كما لو كان تأكيد لاستقلالنا وعن رحيلهم الى بلادهم كما لو كان جلاء عن اراضيها ينطوي على اتهام مباشر لقيادة جمال عبد الناصر بالتفريط في استقلال الوطن عندما استدعى هؤلاء الخبراء والمستشارين .

ولعل رد الفعل السوفيتي للقرار جاء كابلغ رد على حملات التشكيك الخبيثة ضد الاتحاد السوفيتي فإن السرعة التي تم اعادة الخبراء والمستشارين الى بلادهم وحرص الاتحاد السوفيتي على ضبط النفس وعلى تأكيد تمسكه بالصدقة العربية السوفيتية ، كل ذلك قد أكد بشكل قاطع مدى زيف المزاعم حول (الاستعمار الروسي) اننا لم نشهد استعماراً في تاريخ البشرية يتخلى عن مواقفه دون ان يقاوم ودون ان يراوغ ودون ان يناور . لقد رزحت مصر تحت نير الاستعمار البريطاني اكثر من سبعين عاماً لم يكف الشعب المصري خلالها يوماً عن المطالبة بجلاء القوات البريطانية ، ولم يكف المحتلون البريطانيون خلالها يوماً عن تقديم الوعود تلو الوعود بالجلاء .

الآثار المترتبة على القرارات

ان اى صدع في الصداقة العربية السوفيتية سوف يزيد بالضرورة من تصلب وتشدّد العدو . ومن السذاجة ان يتصور احد ان اضعاف هذه الصداقة او تقليصها قد يدفع العدو الى التساهل معناً او التفاهم . ان العدو يدرك ان مثل هذا الصدع من شأنه اضعاف مركز العرب ومن ثم فستزداد اطماعه وستشتد محاولات لفرض شروطه الاستسلامية علينا . لذلك كان رد الفعل الطبيعي للقرارات في تل ابيب وواشنطن هو المزيد من التشبث بالمواقف

المتعنته . ففي اليوم التالي لإعلان القرارات اشادت جولدا مائير بها باعتبارها نقطة تحول عظيمة في تاريخ مصر ، ثم عادت للتشبيث بالمفاوضات المباشرة ووجهت مناشدة الى الرئيس السادات للاتقاء بها . واعلن روجرز مقترحاته بجعل قناة السويس وخط مواز لها على بعد ١٠ كيلو متر شرقاً هي الحدود الآمنة بين مصر واسرائيل . وكتب مراسل الموند بوشنطن (ان المسئولين الامريكيين يفكرون في مكافأة الرئيس السادات على مبادرته وإن كان من المعتقد انهم يفضلون تأجيل هذه المكافأة الى اقصى حد ممكن ، بقصد جر المصريين الى تقديم اقصى ضمانات ممكنة فيما يتعلق بسياساتهم الجديدة) .

ومن جهة اخرى فقد لجأت الدوائر الامبريالية والصهيونية الى المطالبة بالمزيد من الفرقة بين العرب والسوفيت ، فطالبوا بانهاء التواجد البحرى السوفيتى فى البحر الابيض ويطرد المبرين السوفيت .

ان هذه القرارات وطريقة اعلانها قد غذت حملات القوى المضادة فى الداخل والخارج بمادة دسمة وجأت بمثابة تأكيد بصحة حملات الحرب النفسية المخللة طوال السنوات الماضية التى كانت تتحدث عن الاحتلال الروسى والوجود السوفيتى والقواعد السوفيتية .

واستفزاز الصديق الوحيد الذى يمدنا بالاسلح هو خطوة فى طريق القطيعة معه فى الوقت الذى لا يوجد بديل عنه . ان الاوهام التى يشير بها ويتشبهت بها البعض حول قيام دول اوربا الغربية وفى مقدمتها فرنسا بدور البديل عن الاتحاد السوفيتى فى مجال المساعدة العسكرية والاقتصادية تمثل محاولة للعودة الى حظيرة المعسكر الرأسمالى ومحاولة ربط اقتصادنا من جديد بالنظام الرأسمالى العالمى من خلال دول رأسمالية لم تسوء سمعتها فى نظر الشعوب العربية ، وتلك محاولة فاشلة لأن هذه الدول لن تساعدنا على تسليح انفسنا ، وقد أكدت فرنسا مؤخراً بشكل حاسم التزامها بقرار حظر تصدير الاسلحة الى الشرق الاوسط .

ورسم استراتيجيتنا على اساس خوض المعركة اعتماداً على قوانا الذاتية
وحدما معناها عملياً إحدى امرين :

أما خوض مغامرة عسكرية فاشلة قد تنتهى بنكسة جديدة تمكن العدو من
فرض شروط استسلام قاسية أى قفزة فى الهواء تنتهى بدق الاعناق .
وأما تأجيل المعركة الى أجل غير مسمى بحجة اننا لم نعد قادرين على
خوضها إلا بعد اعداد طويل مع تحميل الاتحاد السوفيتى المسئولية كلها
وتقديم المزيد من التنازلات والمساومة من موقع الضعف والعزلة للتوصل الى
تسوية ما .

ان سحب المستشارين السوفيت قد اضعف بلا شك قدرتنا القتالية وحرمتنا
المزيد من خبراتهم وقد صرح احد كبار المخططين الاستراتيجيين فى اسرائيل
بان اخراج الروس من المنطقة يجعل العرب غير قادرين على تعريضنا للخطر .
ان الصداقة العربية السوفيتية هى دعامتنا الاساسية فى تحقيق النصر
فى معركة التحرير ليس فقط من الناحية العسكرية ولكن ايضاً من الناحية
الاقتصادية والسياسية ولذلك فإن الموقف من هذه الصداقة هو محك رئيسى
للالخلاص والوطنية ومعيار جوهرى لقياس مدى الجنية فى خوض المعركة .

وليست هذه الكلمات مجرد افتراضات نظرية وانما هى حقائق موضوعية
اكدتها الخبرة النضالية التاريخية لحركة التحرير الوطنى بشكل عام ، وحركة
التحرر العربيه بشكل خاص . والامبريالية العالمية بقيادة الولايات المتحدة
الامريكية تدرك جيداً مدى ما تجسده على مصالحها الاستعمارية من خطورة
تلاحم حركة التحرير الوطنى مع الحركة الاشتراكية العالمية فى جبهة موحده
معادية للامبرياليه . ولذلك فإن حجر الزاوية فى مخططات ونشاطات الامبرياليين
والصهاينة والرجعية المحلية فى الوطن العربى هو نسف الصداقة العربية
السوفيتية بهدف حرمان العرب من السند الخارجى الرئيسى لنضالهم وعزلهم
عن اصدقائهم الحقيقيين . وعلى السلطة المصريه ان تتذكر ما ورد فى البيان
المشترك الذى صدر فى اكتوبر سنة ١٩٧١ حول مباحثات الرئيس السادات مع

القادة السوفيت من (ان الجانبين يدينان بشدة معاداة الشيوعية ومعاداة السوفيت ويعتبر انها من الامور الضارة بالمصالح القومية والرغبة فى التحرر لدى هذه الشعوب ويريان انها لاتخدم إلا مصالح القوى الامبريالية العالمية) .
ان قرار سحب المستشارين والخبراء العسكريين السوفيت لايمكن النظر إليه فى معزل عن مجرى الاحداث خلال الاعوام السابقة فهو حلقة فى سلسلة متكاملة تشق طريقها فى اتجاه معاكس لخط النضال الوطنى والتحررى والاجتماعى الذى تبناه شعبنا . وقد جاء القرار على اثر حملة ضارية مكثفة معادية للسوفيت والشيوعية فى الجيش ومن جانب اجهزة الإعلام كانت الشغل الشاغل للقيادات السياسية والعسكرية ، ولقيت منهم اهتماماً يفوق اهتمامهم باعداد الجبهة الداخلية والقوات المسلحة للمعركة واصبح الاتحاد السوفيتى هو الشماعة التى تعلق عليها البرجوازية عجزها وعقمها عن توفير مقومات تحرير الارض المغتصبة والحجة التى تقدمها تبريراً للاتجاهات النامية للمساومة والاستسلام . فالقرار هو تنويع لتراكمات فى اتجاه التراجع والنكوص عن الخط الثورى التحررى ونتيجة طبيعية لاتجاه المساومة الذى تمثل فى مبادرة فبراير ١٩٧١ ثم المفاوضات المباشرة مع امريكا ثم الضربة التى وجهت اليسار الناصرى وما تلاه من انتخابات وظهر فى مواقع اليمين والوسط والقطاعات العليا من البرجوازية والرأسمالية الريفيه وفى الاتحاد الاشتراكى ومجلس الشعب خط الانفتاح على الغرب الذى اعلن عنه باعتباره الاستراتيجية الجديدة التى تبنتها مصر فى المؤتمر القومى السابق ورحلة هيكى المشبوهة الى المانيا الغربية وفرنسا وانجلترا وتحركات القيسونى وابوشادى لتكوين مجموعة من البنوك العربيه والاوربيه ، والمشاركة فى اغتيال حركة هاشم عطا واعادة نميرى الى السلطة ، والسياسة العربيه التى توجت دعم العلاقات مع القوى الرجعيه العربيه على حساب العلاقات مع حركة التحرر الثورية العربيه ، واللقاء بين الرجعية العربيه واليمين الوطنى على ارضية مشتركة من العداء للحركات

الشعبية والجمهورية الكادحة . وفي الداخل اتبعت سياسة انعاش القطاع الخاص وتوفير ودعم الاتجاهات الاستهلاكية للفئات الميسرة وارضائها بالمزيد من التيسيرات والامتيازات (مما يتناقض مع فكرة اقتصاد الحرب) وتخفيض الاستثمارات واتخاذ قرارات بتوزيع وتأجير الاراضى المستصلحة ، واشتداد قبضة الرقابة وتصاعد القهر والارهاب الفكرى والبدنى والتي بلغت ذروتها اخيراً فى اتهام كل من يعترض أو ينقد قرارات السلطة بالخيانة الوطنية ، وفى الاعداد لمجلس الشعب ليشروع قانوناً ينص على ان كل من يدعو الى أية تفرقة فى صفوف الوطن خائن لمصر يجب اعدامه .

وهكذا فإن قرار سحب المستشارين السوفيت مرتبط بخط سياسى متكامل، خط الانزلاق فى اتجاه يمينى . كما ان هذا الاجراء يعبر عن أزمة النظام الذى يتجنب الاعداد لحرب تحرير شعبية ويخشى حرب القوات المسلحة ولايقبل بغير توقيع وثيقة الاستسلام . ولكن هذا الاجراء لم يقدم حلاً من اى نوع ومن ثم لم يخفف من حدة الازمة بل زادها احتداماً أو تعجيراً .

ومن الناحية الموضوعية فقد اصبح الطريق الوحيد الذى يظل مفتوحاً امام السلطة هو طريق المساومة مع الاستعمار من موقع اكثر ضعفاً . بغض النظر عن التهديدات والوعيد والهجوم على الولايات المتحدة والحديث عن الحرب . ويؤدى هذا الخط بالضرورة الى انتعاش قوى اليمين الرجعى واليمين الوطنى الشوفوبونية مما يهدد بالردة الكاملة ويشكل خطراً على قوى الوسط الوطنى المعتدل والاكثر استنارة داخل السلطة . وهذا الخط يؤدى بالضرورة الى ازدياد حدة التناقض والاستقطاب داخل المجتمع واحتدام الصراع الطبقي الذى ظهرت بوارده خلال العام الماضى اثناء انتخابات الاتحاد الاشتراكى واللجان النقابية واعتماد عمال حلوان وحركة الطلبة وحركة شبيرا الخيمه ، وتصميم السلطة على التوغل فى هذا الطريق سيجعلها بالضرورة تلجأ الى الاجراءات الاستثنائية وفرض حكم ارهايى بوليسى .

مسئوليات القوى الثورية فى المرحلة المقبلة

ان المنعطف الخطير الذى تواجهه بلادنا اليوم يلقى على عاتق القوى الثورية فى مصر المسئوليات الآتية :

- ١- الوقوف بحسم ضد اى محاولة انقلابية تقوم بها الاجنحة العميلة من داخل السلطة أو خارجها مستغلة البلبلة التى أحدثتها القرارات الأخيرة وازدياد هوة اللاتقة بين الشعب والقيادة السياسية لفرض بديل استسلامى .
- ٢- الوقوف بحسم ضد استمرار انزلاق النظام فى طريق المواقف اليمينية مستغلاً الشعارات الوطنية الضيقة أو متجراً بالدين أو مثيراً للنعرات الوطنية الاقليمية والشوفينية ،
- ٣- فضح وكشف سياسة احياء الحملة المعادية للشيوعيه لضرب وتصفية كل القوى التقدمية فى البلاد .

٤- فضح وكشف المحاولات التى تهدف الى تكريس الحكم الفردى المطلق أو تشديد قبضة الاجهزة البوليسيه واصدار التشريعات الجديدة التى تصادر حريات المواطنين باسم صيانة الوحدة الوطنيه ، فيجب شن حملة واسعة ضد اتجاه اصدار هذه التشريعات فى اجتماع مجلس الشعب الاستثنائى ويمكن تجميع فئات عريضة من القوى الوطنية بمختلف اتجاهاتها للتصدي لهذه المحاوله ، لأنها لاتهدد الشيوعيين وحدهم بل يمتد خطرها الى كل شئ مخلص وتهىئ الارض المناسبة لليمن الرجعى ليضرب ضربته الأخيرة المناسبة .

طبيعة السلطة الناصرية ودور الشيوعيه (صورة فوتوغرافية)

ان التطورات السريعة المتلاحقة التى جرت فى البلاد فى منتصف مايو سنة ١٩٧١ قد أثارأت اهتمام العالم اجمع . وقد طرح تسلسل الاحداث سؤالاً هاماً : مصر الى أين ؟

لقد وصف البعض ما حدث فى ١٤ مايو سنة ١٩٧١ بأنه مجرد مظهر من مظاهر صراع الشلل فى السلطه ، واعتبر البعض الآخر الامر ثورة على

الثورة أو حركة تصحيح تبشر بانفراجة ديمقراطية وباتجاه توسيع الحريات ، وثمة رأى ثالث يصف الاحداث بانها ثورة مضادة وضعت لتنفيذ مخطط امبريالى . غير انه من تبسيط الامور ان نعتبر ما حدث فى مايو سنة ١٩٧١ مجرد صراع شلل ذلك ان تلك الشلل وصراعاتها كان وايد مصالح طبقية متباينة لفئات اجتماعية مختلفة ، ولذلك دار الصراع بين هذه الاطراف حول مواقف سياسية محددة .

والتغيير فى المناخ السياسى منذ ١٤ مايو نحو كسر حدة الكبت والاساليب البوليسيه لايصح اعتباره تغييراً جذرياً فى موقف السلطة الحاكمة من تقنين الديمقراطية ومن حريات الجماهير الشعبيه وهى ظاهرة لايمكن عزلها عن الضعف الذى طرأ على قبضة النظام فى اعقاب التصارع الدائر بين اجنحته وما جرى من حركات تطهير واعادة بناء فى اجهزة الامن المختلفة والانعطاف اليميني المتزايد فى مسار الثورة وإن كان يخلق مناخاً ملائماً لتحرك القوى المعادية للثورة وانقضاضها إلا انه لايمكن اعتباره انتقالاً للسلطة الى ايدى عناصر عميلة أو معادية للثورة الوطنيه والديمقراطية .

والواقع ان احداث مايو ١٩٧١ تجسد الصراع الطبقي ونظامه فى المجتمع المصرى ولقد تفجر هذا الصراع فى البداية داخل صفوف التحالف الطبقي الحاكم بين فئات البرجوازية المختلفة ثم امتد الى الطبقات الاجتماعية الاخرى وتمثل فى سلسلة الاصطدامات والاحتكاكات التى وقعت فى المناطق العماليه وفى الريف خلال انتخابات الاتحاد الاشتراكي وخلال انتخابات النقابات وفى سلسلة من الاضرابات والاعتصامات .

ولابد من تحليل احداث ١٤ مايو سنة ١٩٧١ تحليلاً طبقياً وعلمياً حتى يمكن تفادى التردى فى انحراف يمينى يسوق الى موقف ذليل بين السلطة أو الانزلاق فى انحرافات يسارية تقضى الى موقف مغامر من السلطة . ولذلك فمن واجب الشبوعيين المصريين ان يقدموا هذا التحليل وان يجددوا على ضوئه الموقف الطبقي والمبدئى من السلطة القائمة .

الطبيعة الطبقيّة للنظام الناصري

حتى يمكن التوصل الى تحليل صحيح لاحداث مايو ١٩٧١ لابد من الانطلاق من تحديد الطبيعة الطبقيّة للنظام الناصري في تطوره منذ فجر ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ مروراً بالنكسة سنة ١٩٦٧ ثم بوفاة عبد الناصر سبتمبر سنة ١٩٧٠ .

ولقد تميز النظام الناصري عبر مسيرته الطويلة بعدم التجانس وبطبيعته الطبقيّة المتغيرة من مرحلة الى اخرى ، وقد تجسد عدم التجانس منذ اللحظة الاولى في تركيب تنظيم الضباط الاحرار الاداة التي قامت بقيادة ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ . ففي عشية ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ كان هذا التنظيم يضم بين صفوفه بل وداخل قيادته عناصر ذات اتجاهات سياسيّة متباينة ومتعارضة . فكانت هناك عناصر ماركسيّة تشكل يسار التنظيم (يوسف صديق وخالد محيي الدين) وكانت هناك عناصر منظمة في جماعة الاخوان المسلمين ولها اتصالات مشبوعة بالدوائر البريطانيّة والامريكية وتشكل يمين التنظيم (رشاد مهنا وعبد المنعم عبد الرووف وعبد المنعم أمين) ، ثم كانت الكتلة الرئيسيّة في التنظيم بقيادة جمال عبد الناصر والتي كانت تعبّر عن مصالح البرجوازيّة الوطنيّة بمختلف فئاتها (زكريا محيي الدين ، انور السادات ، جمال سالم وصلاح سالم والبقداوي وحسن ابراهيم وكمال الدين حسين وعلى صبري) .

وعبر مسيرة الثورة تخلص تنظيم الضباط الاحرار من جناحه اليساري ثم من جناحه اليميني وانفردت قوى الوسط بالتنظيم وقيادة الثورة . إلا انه سرعان ما فرض التطور الثوري استقطابات جديدة داخل هذه الكتلة وانقسم النظام الناصري من جديد الى اجنحة متعددة . والواقع ان نظام الحكم في مصر منذ ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ يجسد سلسلة متعاقبة من الحلقات الطبقيّة التي تتسع وتضيق حسب المراحل المختلفة التي اجتازتها الثورة منذ فجر ٢٣ يوليو . ولفترة قصيرة من الزمن مثل نظام الحكم نوعاً من المشاركة بين السلطة

الرجعيه القديمه (تحالف الإقطاع ورأس المال والاحتكار والاستعمار) وبين السلطة الثورية الجديدة (البرجوازية الوطنية بمختلف فئاتها) وسادت خلال هذه الفترة ظاهرة ازديادية السلطة . وكانت لكل من السلطين ركائزها فالسلطة القديمة تركز الى مجلس الوصاية على العرش والمشكلة من الامير محمد عبد المنعم ويهى الدين بركات باشا وهو من كبار الملاك الزراعيين ورشاد مهنا أحد الضباط الأحرار المرتبط بالامر الإقطاعية وجماعة الإخوان المسلمين، كما كانت هذه السلطة تركز الى مجلس الوزراء الذى يرأسه على ماهر أحد اقرب السلطة القديمه وكان عضواً بمجالس ادارات عدة بنوك وشركات وكان من بين اعضاء هذه الوزارة الفونس جريس وزير الزراعة وهو من كبار ملاك الاراضى والدكتور زهير جرانه وزير الشؤون الاجتماعيه والعمل وهو محامى احمد عيود .

اما السلطة الثورية الوليدة فكانت تركز الى مجلس قيادة الثورة الذى كان يرأسه اللواء محمد نجيب ويتولى زعامته الفعلية جمال عبد الناصر وترتكز الى تنظيم الضباط الأحرار .

وقد يبدو غريباً ان تقوم هذه المشاركة فى السلطين كل هذه القوى الاجتماعية المتنافرة ، غير ان تفسير هذه الظاهرة يكمن فى الظروف الذاتية والموضوعية السائدة فى المجتمع المصرى قبل ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، فمنذ اواخر ١٩٥١ والبلاد حبلت بالثورة واخذ المد الثورى العارم يضيق بهذا النظام الملكى الإقطاعى حتى الاعماق واندفع الكفاح المسلح عبر القناة واجتاحت شوارع القاهرة المظاهرات الشعبيه التى تهتف ضد الاستعمار والملك العميل ، وكشف تعاقب الحكومات فى اعقاب اقالة الوفد فى ١٩٥٢/١/٢٦ عن افلاس النظام الملكى وعجزه عن الاستمرار فى حكم البلاد بالطرق التقليدية .

وقد ادرك الاستعمار البريطانى ان الملك فاروق بات ورقة محروقة وأنه فقد الصلاحية والقدرة على ان يلعب دور الادارة التى تخدم مصالح ومخططات

الاستعمار ، واخذت دوائر الاحتكارات والرأسمالية الكبيرة تضيق ذرعاً بالبور
الطغلى المتزايد الملك فاروق الذى كان يفرض عليها الاتاوات فى صورة رشاوى
واسهم مجانية فى الشركات ، وهكذا تطلعت كل القوى الاجتماعية يومها الى
احداث تغيير .

- جماهير العمال والفلاحين والبرجوازية الصغيرة تتشد تغييراً جذرياً
يطيح بالنظام الملكى الاقطاعى العميل ويقيم حكماً ثورياً وطنياً .

- والبرجوازية الوطنية تتطلع الى تغيير يحقق للبلاد استقلال سياسى
واقتصادى يفسح لها الطريق للنمو ويكفل لها حرية العمل والاستثمار .

- وتحالف الإقطاع والاحتكارات والاستعمار يسعى الى تغيير شكلى يقدم
فيه فاروق كبش فداء ويقطع الطريق على الثورة الشعبى ويحفظ النظام الملكى
ويخرجه من أزمتة الخانقة .

ولكن هذه القوى جميعها على اختلاف اهدافها كانت تفتقر الى الاداة
القادرة على تحقيق ما تنشده ، فجماهير العمال والفلاحين كانت تفتقد حزبها
السياسى القادر على قيادة ثورة شعبية وكانت الحركة الشيوعية المصرى
منقسمة الى تنظيمات متعددة ومعزولة عن الجماهير وقد اضعفتها الضربات
البوايسيه المتلاحقة . والبرجوازية الوطنية ايضاً لم يكن لها حزبها السياسى
القادر على القيام بثورة وطنية ديمقراطية حتى حزب هذه الطبقة التقليدى
(الوفد) كانت قد سيطرت على قيادته جماعة من كبار الرأسماليين (سراج
الدين) ذات المصالح المتشابكة من الاحتكارات الرأسمالية الكبيرة (عبود ،
فرغلى ، على يحيى ، سباهى) . وحتى الطليعة الوفدية التى كانت تمثل يسار
الوفد كانت تياراً محدود التأثير على قيادة الحزب وسياسته الرسمية .

وقد ولد هذا الصراع الطبقي داخل صفوف القوات المسلحة تنظيمياً وطنياً
هو تنظيم الضباط الاحرار الذى ضم عناصر من البرجوازية (متوسطة
وصغيرة) وكان هذا التنظيم قد حدد لنفسه اهدافاً وطنية متواضعة تاتى فى
مقدمتها الخلاص من الملك الفاسد ، وفى يوليو ١٩٥٢ تصدى تنظيم الضباط

الاحرار لسنواتيه القيام بالتغيير فى حدود اهدافه المتواضعه وتحركت القوات المسلحة فجر ٢٣ يوليى وطرد فاروق خارج البلاد فى ٢٦ يوليى ١٩٥٢ .

وقد رحبت الجماهير من العمال والفلاحين بحاستها الثورية بحركة الجيش منذ اللحظة الاولى واعلنت تأييدها لها ، اما المنظمات الشيوعية فقد اتخذت مواقف متباينة انتهت الى موقف معارض لثورة ٢٣ يوليى انطلاقاً من تحليل سطحي للدور الذى قام به الجيش وعجزت هذه التنظيمات عن تبين تعقيدات الموقف وابعاده الحقيقية وكرد فعل لموقف النظام الجديد من الشيوعيين .

وحاولت الاحزاب البرجوازية وخاصة الوفد فى الايام الاولى احتواء ثورة الجيش . اما تحالف الإقطاع والاحتكار والاستعمار الذى كان يربق عن كتب تحرك تنظيم الضباط الاحرار من قبل ٢٣ يوليى سنة ١٩٥٢ فإنه لم يستشعر يوماً خطراً جدياً على مصالحه من اهداف التنظيم المحدوده ووقع هذا التحالف الرجعى فى خطأ قاتل عندما توهم ان فى استطاعته استغلال تحرك تنظيم الضباط الاحرار فى تحقيق مآربه . ونظر التحالف الرجعى الى تنظيم الضباط الاحرار نظرة ستاتيكية متصوراً انهم مجرد حقنة من صغار الضباط يفتقنون وضوح الرؤية والفكر المتكامل والبرنامج السياسى التفصيلى والقواعد الجماهيرية واعتقد هذا التحالف ان فى استطاعته ان يطوع هذا التنظيم ، ولذلك لم يعترض هذا التحالف الرجعى طريق حركة الجيش فى ٢٣ يوليى ١٩٥٢ وارضى اشراك تنظيم الضباط الاحرار فى السلطة بنصيب متواضع اعتباراً من ٢٣/٧/١٩٥٢ .

وكان طبيعياً ألا تطول هذه المشاركة الشاذة اذا ما تم تحقيق الهدف المشترك بطرد فاروق من البلاد . وبدأ يدب التناقض بين السلطة القسيمة الهابطة والسلطة الوليدة المتصاعدة ، وتفجر الصراع وكان محوره قضيتان اساسيتان هما قانون الإصلاح الزراعى ثم إلغاء النظام الملكى وإعلان الجمهورية . وقد عارض تحالف الإقطاع والاحتكارات والاستعمار بشراسه

قانون الإصلاح الزراعى وحررض على ماهر كبار الإقطاعيين على تنظيم المواكب والوفود للاعتراض على هذا المشروع وعرقل مجلس الوصاية ومجلس الوزراء اصدار القانون . غير ان مجلس قيادة الثورة وتنظيمه (الضباط الاحرار) قد نجح فى حسم الصراع لصالح السلطة الثورية الجديدة التى اخذت تدعم تدريجياً مواقعها على حساب السلطة القديمة ، واقيلت وزارة على ماهر وصدر قانون الإصلاح الزراعى وتولى نجيب رئاسة الوزارة بنفسه وقام مجلس الثورة بتطعيم الوزارات المتعاقبة بعناصر من اعضائه كما تم تعيين اعداد متزايدة من ضباط القوات المسلحة فى المواقع القيادية فى اجهزة الدولة والشركات وحلت الاحزاب السياسيه لتجريد السلطة القديمة من تنظيماتها السياسيه واعلنت الجمهورية وتولى جمال عبد الناصر رئاسة الجمهورية واتجهت السلطة الجديدة الى محاولة اقامة تنظيمها السياسى الخاص فكانت تجربة هيئة التحرير .

وكان طبيعياً ان يلعب الاستعمار دوراً فى الصراع المحتدم ، ولقد وقف الاستعمار البريطانى بكل قوة مع السلطة القديمة حماية لركائزه الطبيعية التقليدية فعارض قانون الاصلاح الزراعى واعلان النظام الجمهورى ، اما الاستعمار الأمريكى الذى كان يسعى لكى يرث الاستعمار البريطانى فى منطقة الشرق الاوسط فقد حاول احتواء السلطة الثورية الجديدة وابدى عطفه وتفهمه للإصلاح الزراعى نظراً لأن هذا القانون من شأنه ان يصفى الركائز الاجتماعية للاستعمار القديم فضلاً عن انه يوسع قاعدة الملكية فى الريف مما يمثل حاجزاً ضد انتشار الشيوعية .

وكان للصراع الطبقي الدائر فى المجتمع انعكاساته داخل صفوف تنظيم الضباط الاحرار فبعد نجاح البرجوازية الوطنية فى انتزاع السلطة بشكل كامل من تحالف الإقطاع والاحتكار والاستعمار والاستئثار بها دون سائر الطبقات الثورية (العمال والفلاحين) قامت كتلة الوسط داخل التنظيم بتصفية الجناح اليسارى للتنظيم والجناح اليمىنى وانفردت بالتنظيم .

غير انه من خلال مسيرة الثورة ومع تقدم ركب الثورة فى طريق التحولات الاجتماعية بعد تحقيق الاستقلال السياسى ، اخذت تتصاعد التناقضات بين فئات البرجوازية الوطنية ذاتها وانسلخت البرجوازية الكبيرة من التحالف ، ثم تصاعد التناقض بين البرجوازية المتوسطة والصغيرة . ولما كان النظام الناصرى تجسيدا لتحالف الفئات المختلفة من البرجوازية الوطنيه فقد تميز هذا النظام بوماً بتعدد المراكز التى تمثل المصالح الطبقيه المتميزة لتلك الفئات ، وفى داخل هذا التحالف الطبقي كانت البرجوازية الصغيرة هى الممثل الاساسى فى المجال الاقتصادى ، لذلك فإنه فى خلال المرحلة التاريخية من يوليو ١٩٦١ حتى ١٤ مايو ١٩٧١ تميز النظام الناصرى بتعبيره ايدىولوجياً - فى الاساس - عن فكرة البرجوازية الصغيرة بينما كانت سياسته العملية تخدم فى الاساس مصالح الفئات الوسطى من البرجوازية الوطنية .

ولنا ان نتساءل ما مصدر هذا التناقض ؟ انه ينبع من واقع علاقات القوى فى مصر والطبيعة اللينة المتأرجحة للسلطة التى تعادى الاستعمار وكبار الملاك الزراعيين والرأسماليين المتحالفين فى نفس الوقت الذى تتعارض فيه مصالحها جذرياً مع الطبقة العاملة . أى انها تقف موقف العداء من قطبى الصراع ، لذلك كان عليها ان تبحث عن قوى اجتماعية خارج اطار هاتين الطبقتين - قوة اجتماعية لها وزنها ولا تمثل خطراً مباشراً على مصالحها ويمكن التحكم فى حركتها والاعتماد عليها والاستناد إليها فى الصراع المحتدم ضد قطبى الصراع ومن هنا كان عليها ان تكسب وتعبى البرجوازية الصغيرة بتبنى فكرها وبالإستعانة ببعض ممثليها فى السلطة . ويحكم سيادة الانتاج السلى الصغير فى مجتمعنا واتساع وانتشار تأثير هذه الطبقة ، كانت البرجوازية الصغيرة هى المخرة من المآزق الذى وجدت البرجوازية المتوسطة وفئاتها العليا نفسها اسيرة الى الحد الذى كان يهدد سلطتها ورأت انها تستطيع بواسطة هذه الفئة العريضة غير المنظمة ان تضرب القوى التى تكمن الى يمين السلطة وان

تستوعب القوى التى تقف الى يسارها ، ومن هنا كان تبنى فكر البرجوازية الصغيرة ورفع شعاراتها وتمثيلها داخل السلطة لتصبح صمام الامن للنظام وعن طريقها تؤمن مكاسبها وتحمى كيانها . كما ان تأثير ونفوذ الفئات العليا والوسطى داخل التحالف والممثلة فى السلطة كقيل باجهاض السياسة وتفريغ القرارات والاجراءات الثورية من محتواها ومضمونها فى التطبيق .

لقد مثل النظام الناصرى خلال الفترة من عام ١٩٥٤ حتى يوليو ١٩٦٦ تحالف البرجوازية الكبيرة والمتوسطة والصغيرة ، وفى اعقاب اجراءات يوليو ١٩٦٦ التى ضربت البرجوازية الكبيرة وبعض الشرائح العليا من البرجوازية المتوسطة ، اتجه التوازن الداخلى فى مصلحة البرجوازية المتوسطة والصغيرة وان لم يقض على البرجوازية الكبيرة التى استعادت بعض نفوذها فى المرحلة التالية وخاصة بعد منتصف عام ١٩٦٥ ومع قيام القطاع العام والتوسع فى اجراءات التأميم نشأت فى المجتمع المصرى فئة اجتماعية مميزة اصطلاح على تسميتها بالطبقة الجديدة من خلال استغلالها لمواقعها القيادية فى اجهزة الدولة والمؤسسات السياسية والقطاع العام ونجحت عناصر هذه الفئة فى الاثراء على حساب التحول الاجتماعى والشعب ماله وسائل الانتاج . والواقع ان تسمية هذه الفئة الاجتماعية بالطبقة الجديدة تسمية غير علمية لأنها لا تشكل فيما بينها طبقة اجتماعية طبقاً للتعريف العلمى للطبقات . وتكون هذه العناصر فئة من البرجوازية الوطنية ذات طابع طفيلى تتميز بملامح وقسمات خاصة . وتتضمن عناصر هذه الفئة الى اصول اجتماعية وطبقية مختلفه فمنها عناصر ذات اصول برجوازية صغيرة (بعض الموظفين البيروقراطيين وصغار الضباط وقيادات التنظيم السياسى) ومنها عناصر ذات اصول عماليه (بعض الكوادر السياسية الصغراء) إلا ان غالبيتها ينتمى الى البرجوازية المتوسطة القديمة والمعيار الذى يحدد انتماء الفرد الى هذه الفئة الاجتماعية ليس حجم دخله ولا موقعه أو منصبه وإنما استخدامه لهذا الدخل وبنوره فى عملية الانتاج وعلاقاته بإدارة الانتاج .

ولقد كان للطبقة الجديدة منذ نشوئها جتاحتان : الجناح العسكرى وكان يتمثل فى البيروقراطية العسكرية التى تضم الكوادر العسكرية العليا والمتوسطة فى القوات المسلحة والمخابرات واجهزة الامن الرهيبة التى بلغ بها الامر ان اصبحت دولة داخل الدولة قبل نكسة يونيو ١٩٦٧ . وجناح مدنى يضم التكنولوجيا البيروقراطيين وبعض المثقفين والصحفيين الذين ارتبطوا بهذه الفئة الاجتماعية واصبحوا المعبرين عنها الناطقين باسمها . وتلعب هذه الفئة بجناحيها دوراً طغلياً فى المجتمع اذ تستولى على قسم كبير من الفائض الاقتصادى بطريقة مشروعة (مرتبات كبيرة - بدلات - مميزات) أو غير مشروعة (صفقات - رشوى - اختلاس) وهذه الفئة وإن كانت لا تملك وسائل الانتاج إلا انها تملك بحكم موقعها امكانية التحكم فى الانتاج ذاته . كما ان هذه الفئة الاجتماعية تتفق جانباً من دخولها الكبيرة فى الاستهلاك (شراء القيلات الفاخرة - شراء سيارات المرسيدس - التحف) بينما تلجأ الى توظيف الفائض من اموالها فى مشاريع رأسمالية مريحة (شراء الاراضى الزراعية - بناء العقارات - التجارة فى البضائع المستوردة استغلال سيارات الأجرة) وهكذا تجد هذه القيادات فى اجهزة الدولة والقطاع العام نفسها تقوم بتغذية القطاع الخاص ومشاركته .

والعوامل الاساسية التى تساعد على افراز هذه الفئة الاجتماعية ونموها

هى :

١- الخلل فى نظام الاجور بما ينطوى على تفاوت ضخم بين الحدود العليا وما يكفل من مرتبات عاليه للبيروقراطيين والتكنوقراطيين قد تصل في بعض الاحيان الى حوالى ٥٠ ضعفاً ، هذا فضلاً عن الانواع المختلفة من الامتيازات العينية وبدلات التمثيل والسفر وطبيعة العمل ، وحتى الخدمة العسكرية فى حرب اليمن قد حولتها هذه الفئة الاجتماعية الى مصدر للثراء وتمكن العديد من الضباط من العودة من هناك ومعهم ثروات جمعوها من المرتبات والبدلات الاضافية وعمليات المضاربة فى العملة الاجنبية والتجارة .

٢- استغلال النفوذ وانتشار الرشوة واختلاس المال العام واستخدامه استخداماً غير مشروع والصفقات الخفية مع مقاولي الباطن واقتضاء السمسة من الشركات الأجنبية والمحلية التي تتعامل مع القطاع العام مما أصبح قانوناً عاماً يحكم سلوك هذه الفئة الاجتماعية .

٣- تسخير القطاع العام لخدمة القطاع الخاص في غيبة الرقابة الشعبية. والواقع ان المجال الذي تستخدم فيه عناصر هذه الفئة رؤوس أموالها يحدد موقعها على الخريطة الطبقيّة ، فإذا استخدم عنصر من هذه العناصر رأسماله في شراء الاراضي الزراعية أصبح من الرأسماليه الريفيّه ، وإذا استخدمه في التجارة أصبح جزءاً من البرجوازية التجارية وهكذا ... وبذلك تتسلخ هذه العناصر عن طبقاتها الاصلية وتكف عن تمثيل مصالحها .

الخريطة الطبقيّة للنظام الناصري قبل نكسة ١٩٦٧

في عشية نكسة ٦٧ كانت مواقع القوى الاجتماعية داخل التحالف الطبقي الذي يجسده النظام الناصري على النحو الآتي :

١- الوسط الناصري : وهذا الجناح يمثل مصالح البرجوازية المتوسطة التي تضم :

أ- الفئة الاجتماعية الجديدة والتي تسمى الطبقة الجديدة بجناحيها العسكري والمدني .

ب- البرجوازية المتوسطة في الريف والرأسمالية المتوسطة في الصناعة والتجارة والخدمات (الرأسماليين المتوسطين من اصحاب المصانع والمقاولين ، تجارة الخردة ، منتجي الافلام ، اصحاب شركات النقل ، اصحاب التاكسيات) وهذه الفئات وإن كانت تبدو متعارضة المصالح باعتبار ان بعضها يشكل جزءاً من القطاع الخاص والبعض الآخر يضم بعض القيادات للقطاع العام واجهزة الدولة إلا انها في الحقيقة ذات مصالح متشابهة بحكم العلاقات والمعاملات التي تربط القطاع الخاص بجهاز الدولة والقطاع العام والتي نجحت في غيبة الرقابة

الشعبية في تسخير الملكية العامة لادوات الانتاج لخدمة الرأسمالية الخاصة .
ولقد كان للوسط الناصري دور القيادة في داخل التحالف خاصة وان
الجناح العسكري (الطبقة الجديدة) قد نجح في ان يجمع بين يديه سلطات لاحد
لها ، وللوسط الناصري بشكل عام موقف وطني معادى للاستعمار .

ولقد تميز الجناح العسكري من الطبقة الجديدة موقفاً متشديداً من
الحرريات وانكاراً لدور الشعب واعتماده على اساليب المخابرات والتجسس
والتعذيب ، في حين ان الجناح المدني من هذه الفئة ذو نزعة ليبرالية تجعله
يميل الى بعض اشكال الديمقراطية البرجوازية .

ومن جهة اخرى فقد كان للجناح العسكري خطته الخاصة بخصوص
الوحدة العربية ، اذ كان يسعى الى تحقيق الوحدة عن طريق القسر والقهر
بالاعتماد على نشاط أجهزة المخابرات وتكوين شبكات من العناصر الوصلية
التابعة لجهاز المخابرات ومن احتضان بعض التنظيمات والاحزاب اليمينية (جبهة
تحرير اليمن المحتل - حركة الثوريين العرب قبل انعطافها نحو اليسار) .

وكان الوسط الناصري يركز في قيادته للتحالف على سيطرته على اجهزة
الامن والمخابرات والقوات المسلحة ، كما ان اغلبية كواثر الاتحاد الاشتراكي
في الريف تنتمي إليه وجانب كبير من اعضاء مجلس الأمة ، كما ان هذا الجناح
يسيطر على المواقع القيادية في الاقتصاد المصري من خلال مواقفه في القطاع
العالم .

ويرمي الوسط الناصري الى اتباع سياسة اقتصادية تستهدف اشباع
المصالح الاستهلاكية الكمالية ، وذلك فاقته نسبة الصناعة الاستهلاكية في خطة
التنمية الاولى الصناعات الثقيلة والصناعات الاستثمارية التي تشكل القاعدة
الاساسية لانطلاق ثورة صناعية ميزت الفترة من ٦٠ / ١٩٦٥ بزيادة في
استهلاك الكماليات على عكس السلع الضرورية والتي زادت زيادة محدودة
للفايقه .

٢- اليسار الناصرى

وهو يعبر فى الاساس عن مصالح البرجوازية الصغيرة إلا ان قيادة هذا الجناح تتميز عن قاعدته فقيادة اليسار الناصرى وإن كانت من اصول برجوازية صغيرة إلا ان عناصر متزايدة منها قد أثرت من خلال مواقفها القيادية وأخذت تتسلخ عن طبقتها وتنتقل الى موقع طبقى آخر إلا انها حريصة على الاحتفاظ بعلاقتها مع البرجوازية الصغيرة والاعتماد عليها مما يفسر التناقض القائم بين سلوكها من جهة وفكرها المعلن من جهة أخرى .

اما قواعد اليسار الناصرى فتضم فى الاساس عناصر من البرجوازية الصغيرة والمتقنين الثوريين كما تضم عناصر من العمال والفلاحين ومن الاتحاد الاشتراكي وكوادر منظمة الشباب وخاصة فى المدينة وجانب كبير من قاعدة اليسار الناصرى من العناصر الثورية أو الواعية من خريجي دراسات المعهد الاشتراكي وبنوات منظمة الشباب .

وكان اليسار الناصرى معادى للامبريالية ، كما كانت قواعده متأثرة بشكل متفاوت وإن كان مضطرباً أو متزايداً بالفكر الماركسى .

وقيادة اليسار الناصرى بالرغم من عدائها للامبريالية إلا انها تتميز بالتردد وتقبل الحلول الوسط والخوف من الحركة الشعبية والعداء لحق الطبقة العاملة فى تنظيم نفسها فى حزبها الطليعى المستقل .

ويرتكز اليسار الناصرى فى الاساس الى مواقفه داخل الاتحاد الاشتراكي ومنظمة الشباب وداخل التنظيم الطليعى ، كما كان يرتكز الى الدور القيادى الذى كان يلعبه الرئيس جمال عبد الناصر داخل التنظيم الطليعى ، كما كان يرتكز الى الدور القيادى الذى كان يلعبه الرئيس جمال عبد الناصر داخل التحالف وفى اطار توازن القوى بين فئات البرجوازية الوطنية المختلفة .

٣- اليمين الناصرى

وهو يمثل مصالح البرجوازية الكبيرة والكولاك ، وقد تلقى هذا الجناح سلسلة من الضربات الاقتصادية منذ يوليو ١٩٦١ (إجراءات يوليو ٦١ - فرض

الحراسة) كما وجهت الى الجناح ضربات سياسية تمثلت فى اقضاء بعض ممثليه فى القيادة السياسيه فى البلاد (جمال سالم - البقداى - كمال الدين حسين - حسن ابراهيم - العمرى - القيسونى) وذلك على اثر اختلافهم مع خط الثورة حول قضايا جوهريه (حرب اليمن - اجراءات يوليو - التحول الاجتماعى) ولكن كل هذه الضربات الاقتصادية والسياسية لم تضعف من نفوذ البرجوازية الكبيرة فى المجتمع أو فى اجهزة النظام الناصرى . فقد بقيت قطاعات من البرجوازية الكبيرة بعيدة عن الاجراءات الاقتصادية التى اتخذتها السلطة (الملكية العقارية . المقاولات . الرأسمالية التجارية) واستمر لبعض كبار الرأسماليين مكانتهم ونفوذهم (عثمان احمد عثمان) كما استمر للجناح اليميني ممثله داخل السلطة (زكريا محيى الدين - حسن عباس زكى - سيد مرعى) فبقيت كوائمه داخل اجهزة الدولة وداخل القطاع العام (بعض اصحاب الشركات القدامى قبل التأميم استمروا) رؤساء لمجلس ادارة شركاتهم بعد التأميم) وداخل مجلس الامه (احمد سعيد - محمد حلمى الغندير - علوى حافظ - عبد المنعم خزيك) وداخل الاتحاد الاشتراكي (الشرياصى - طعيمه الجرف - رفعت المحجوب - احمد خليفة) .

ولهذا الجناح موقف مضاد من الثورة الاجتماعية والتحول الاجتماعى وهو من دعاة التفاهم مع الغرب والولايات المتحدة الامريكية بصورة خاصة وهو يعادى الاشتراكية العلمية واشتراكية البرجوازية الصغيرة على حد سواء كما يعادى التأميم والقطاع العام ويتعاطف مع الرجعية العربية ويضمر العداء للقوى الثورية العربية والحركات العربية الثورية (ثورة اليمن) .

النكسة وتفجير الصراع الطبقي

كان من الطبيعى ان تفجر نكسة ١٩٦٧ التناقض والصراع داخل المجتمع المصرى بعد كشف الستار عن عجز البرجوازية الوطنية المتوسطة والبرجوازية الصغيرة عن الاستمرار فى قيادة عملية التحرير وانجاز المهام الثورية الوطنية الديمقراطية لنهايتها .

وتأهبت قوى الثورة المضادة للانتقضاخ على السلطة من أجل تحقيق الهدف الرئيسى للعدوان الصهيونى وهو الإطاحة بنظام الحكم التقدمى فى مصر . وتحرك الجناح العسكرى من الطبقة الجديدة فى محاولة للقيام بانقلاب عسكرى يطيح بجمال عبد الناصر ويتوصل الى اتفاق مع الولايات المتحدة الامريكية بهدف التستر على الافلات من مسئوليته الرئيسيه عن الهزيمة العسكريه وحاول هذا الجناح القاء الهزيمة على عاتق الاتحاد السوفيتى .

الفرع الثانى

استجواب المتهمين

(١) استجواب غريب نصر الدين عبد المقصود

استجوب غريب نصر الدين بتاريخ ١٦/٢/١٩٧٣ الساعة ٦ والدقيقه ٤٥ مساء بمعرفة الدكتور ابراهيم على صالح .
سئل عن صلاته بالدعوى محمد على عامر الزهار فقرر ان محمد على عامر كان يعمل فى مصنع ماتكس بالمطريه وكان غريب نصر الدين امين وحدة الاتحاد الاشتراكى بالمصنع ، وكان عامر لسه خارج من السجن فقصى نبيل نجم أمين المكتب التنفيذى غريب نصر الدين به وقال له ما يخرجش عن الخط السياسى لانه كان معروف عنه انه شيوعى وانه كان دائماً يصاحبه بناء على تكليف للتنظيم السياسى الذى كلف به وانهما كانا يتزاوران . واضاف غريب نصر الدين ان وحدة الاتحاد الاشتراكى انفكت واصبح عضواً على الورق ، وأنه فى حركة ١٥ مايو كان مشكوكاً فى امره وقام بكسر المكتب التنفيذى .
وسئل عما إذا كان محمد على عامر الزهار قد طلب منه الانضمام للحزب الشيوعى فأجاب بالنفى .

وسئل عن القصيدة التى ضبطت لديه والمحرمه بمعرفة محمد على عامر واولها (طول عمرك بتكدح) ، فقال انا كنت مرشح نفسى لمجلس الشعب فى اكتوبر ١٩٧١ وطلبت من عامر ان يكتب حاجه فكتب هذه القصيدة .

فاستفسر منه المحقق عما إذا كان عامر قد طلب منه الدخول في تنظيم من اى نوع كان ، فقرر انه لم يطلب منه ذلك اطلاقاً وأنه يعرف انه شيوعى .
فسأله المحقق إن كان قد سمع منه رأيه فى احداث الطلاب ، فذكر انه كان يقول ان اسلوب الطلبة خطأ وأن هذا النظام يجب حمايته من الرجعية التى تريد ان تقضى على انور السادات .
فسئل عن المنشور الذى ضبط لديه المكتوب على الآلة الكاتبة بعنوان (ردة يمينيه على المستوى الفكرى والتنظيمى) فاجاب بأنه لايعلم عنه شيئاً واحتمال ان يكون احد قد وضعه فى بيته .

كما سئل عن المذكرة بخط اليد والتي جاء بها تحت عنوان (القوات الموالية للثورة) ان من يسمون انفسهم بالماركسيين اللينينيين هم اخلاص واشرف حليف لنا نحن الناصريين فغضباً عن انهم يتميزون بالموضوعية والوعى والصلابة .
فقرر ان هذه المذكرة كتبت بخطه وأنه قدمها للمكتب التنفيذى فى الزيتون ايام ان كان اميناً عاماً للوحدة بالاتحاد الاشتراكى ، وكان هذا الكلام فى هذه الفترة يرضى السلطات . وأن معنى هذه العبارات هو استخدام هؤلاء الاشخاص لصالح الثورة .

واكد انه لايعرف شيئاً عن النشاط الذى يبذله محمد على عامر الزهار فى المجال السياسى .

واعيد سؤال غريب نصر الدين بتاريخ ١٩٧٣/٥/٢ للمرة الثانية عن النشرة المعنونة (ردة يمينية على المستوى الفكرى والتنظيمى) فقرر انه لم ير هذه النشرة إلا عند مواجهته بها فى التحقيقات وأنها مدسوسة عليه .
وكان المحقق قد اطلع على هذه النشرة بتاريخ ١٩٧٣/٢/١٩ وأثبت انها عبارة عن صورة كربونية من نشرة مكونة من خمس ورقات تضمنت ان البلاد تشهد منذ مايو سنة ١٩٧١ انعطافه يمينيه حادة تمثلت فى سلسلة من الاجراءات والمواقف السياسية والاقتصادية المتلاحقة وكان من الطبيعى ان تمتد هذه الردة اليمينية الى المجالين الايديولوجى والتنظيمى فتتجسد فى وثيقة

طرحتها القيادة اليمينية الجديدة للاتحاد الاشتراكي، باسم مشروع دليل العمل، السياسي الفكري والتنظيمي. وقبل التطرق إلى مناقشة مشروع الردة اليمينية، نود التأكيد على الحقائق التالية: أن الفكر الناصري لا يشكل أيديولوجية أو نظرية منهجية فهو لا يزيد عن كونه محاولة لتطويع فكر البرجوازية الوطنية المستنيرة في ظروف الازمة التي تعاني منها وتهدد كيائها وفي مواجهة المتغيرات في الواقع الدولي ما بعد الحرب العالمي الثاني وتصل على احتواء الحركة الثورية بهدف إجهادها. وانتقل الكاتب إلى القول أن اليمين داخل السلطة يحاول فرض سيطرته الكاملة في المجالين الأيديولوجي والتنظيمي وذلك عن طريق:

١- الارتداد الصريح عن الجوانب التقدمية في الفكر الناصري الأمر الذي لم يحاول اليمين أخفائه بل أطلق دعوة صريحة للتخلي عن المفاهيم الناصرية بدعوى المتغيرات.

٢- تقديم أرضية فكرية صالحة لإزكاء سياسة معاداة الشيوعية بهدف مواجهة الاتجاهات الماركسية الناعمة في تلك داخل صفوف منظمة الشباب والاتحاد الاشتراكي.

٣- تطهير صفوف التنظيم السياسي من كواد اليسار الناصري والعناصر الماركسية بدعوى خروجها على الخط الفكري للاتحاد الاشتراكي.

وانتهى الكاتب إلى الدعوة بشن حملة للكشف ونفض هذه الوشقة ومناصرة القوى المناهضة لاتجاه الردة اليمينية الرجعي داخل الاتحاد الاشتراكي، إلا أن هذه المهمة العاجلة لا يجب أن تصير انظارنا أو هههنا في التصدي للفكر الناصري ذاته بما في ذلك اتجاهات اليسار الناصري (البرجوازي الصغير) فإن تحالفنا مع اليسار الناصري وحده، لا على دعم هذا التحالف لايتعارض بحال من الأحوال مع الصراع المبدئي ضد الفكر الناصري، فليس هناك مجال للمساومة أو التوفيق في الجاذب الفكري نشاعة عن التوفيق الماركسي الليتيني.

(٢) استجواب على أمين شريف

استجواب على أمين شريف بتاريخ ١٦/٣/١٩٧٣ بمعرفة الدكتور ابراهيم على صالح المحامي العام بمكتب المدعى العام الاشتراكي ، وقد اثبت في نهاية محضره ان التحقيق قد اجري باشراف المدعى الاشتراكي مصطفى ابو زيد فهمي .

وقد سئل على أمين شريف الذي يعمل خراطاً بشركة النصر للملابس والمنسوجات عن علاقته بمحمد على عامر الزمار فقرر انه كان زميلاً له في العمل ثم احيل الى المعاش وانه يقابله في بعض الاحيان وانه يعرف انه سجن لانه يشتغل بالسياسة ، وان آخر مرة قابله فيها كانت منذ خمسة ايام سابقة على سؤاله ، وان مقابلاته له تكون صنفه مرة أو مرتين أو ثلاث في الشهر وفي بعض الاحيان يمر شهر دون ان يقابله .

وسئل عن النسخ الثلاث التي ضبطت لديه من البحث المعنون (اسس التشريعات العمالية للاتحاد السوفيتي) فقرر انه حصل عليها من المركز الثقافي السوفيتي وكذلك بالنسبة لمعظم الكتب والنشرات التي وجدت لديه وان البعض منها اشتراه من سور الازبكية بمبالغ زهيدة .

فسئل عما إذا كان يعلم أو يسمع ان محمد على عامر يقوم بتكوين خلايا جديدة لحزب شيوعي جديد يشترك فيه ، فنفي ذلك وانه لم يأت ذكر لهذا الأمر امامه ولو بالتلميح ، كما انه لم يسمع ان له نشاط سياسي بالنسبة لحوادث الطلبة .

وسئل عن مبلغ الهـ ٢٠ جنيه التي ضبطت بمنزله فاجاب بأنها تخص زوجته لانها كان معقود عليها على شخص توفي في حادث واخذت هذا المبلغ كتعويض .

وفي يوم ٥/٤/١٩٧٣ الساعة الحادية عشر و٤٠ دقيقة اعيد مناقشة على أمين شريف للمرة الثانية ، ولم يذكر المحقق في صدر محضره انه كان قد

افرج عنه بتاريخ ١٨/٣/١٩٧٣ طبقاً لما هو ثابت بنهاية التحقيق الذي اجرى مع محمد محمد علي القط الذي افرج عنه ايضاً في هذا التاريخ .

وقد سئل في التحقيق الثاني - متى سلك محمد علي عامر الزهار العديدين الصادرين من مجلة الشروق في مايو ١٩٧٢ واغسطس ١٩٧٢ بعد اطلاعه عليهما فاجاب - ايوه انا شفتهم مع الزهار وانه متعود عند زيارته له ان يكون معه كتاب أو مجلة وعندما وجد معه هذين العديدين القى نظره عليهما فوجد بهما اموراً لاتهمه فتركها ، وانه لم يسأله عن كيفية الحصول عليها ونفى ان يكون محمد علي عامر قد اطلعه على البحث المعنون (طبيعة السلطة الناصرية و دور الشيوعية) .

وعندما سئل عن تاريخ حدوث ذلك قرر انه لا يذكر ، ونفى ان يكون محمد علي عامر قد عرض عليه الانضمام للحزب الشيوعي الجديد .

وقد سئل محمد علي عامر بتاريخ ١٨/٤/١٩٧٣ عن واقعة توجهه الى منزل لعلى امين شريف ومعه عددي الشروق فنفى ذلك ، فقام المحقق بإجراء مواجهة بينهما فاصر كل منهما على اقواله .

وبتاريخ ٢/٥/١٩٧٣ تقدم على امين شريف من داخل سجن القلعة بعريضة ذكر فيها ان لديه اقوالاً جديدة يرغب فى الادلاء بها ، فاستدعاه المحقق فى الساعة السابعة مساء ذلك اليوم وسأله عما يرغب فى ابدائه فقرر ان الاقوال التى ادلى بها بخصوص رؤيته لمجلة الشروق كان نتيجة لضغط وقع عليه من المباحث العامة وهو يمثل فى تهديده بعدم صرف المبالغ المحرزه وتهديده باعادته الى السجن وانه وعد باخلاء سبيله بعد يومين من ادلائه بهذه الاقوال . واوضح انه بعد الإفراج عنه بعد التحقيق الاول الذى اجرى معه نقل الى مبنى المباحث وسجلوا عنه بيانات وطلبوا منه الحضور فى اليوم التالى ، وعندما ذهب اليهم طلبوا منه الاتصال بمحمد المنشاوى للحصول منه على معلومات فتردد فى الاستجابة لهذا الامر ورفض ان يعمل مرشداً للمباحث ثم

علم بالقبض على المنشاوى فى اليوم الثانى فايقن ان هذا الكلام كان كمين له . ولما كان رجال المباحث قد طلبوا منه الحضور بعد يومين فقد توجه إليهم فاخبروه ان القبض عليه فى هذه القضية وصمة فى تاريخه وانها ان تزول إلا اذا ذهب الى المدعى العام واخبراه ان لديه معلومات جديدة ونقول له على موضوع رؤية ورق معنون الشروق وانهم هددوه بالسجن والاعتقال وهذا هو سبب ترديده هذه الاقوال فى التحقيقات وهى اقوال كاذبة نتيجة للضغط عليه الذى تمثل ايضاً فى عدم صرف المبالغ المحرزة التى تخص زوجته ، ووضح انه ذهب الى وزارة الداخلية فى يوم ١٩٧٣/٤/٤ عندما طلبوا منه الحضور لاستلام المبلغ المذكور وعندما ذهب تم التحقيق الشفوى معه بمعرفة اكثر من ضابط ثم هدد ورغب بصرف الفلوس اذا ادلى بهذه الاقوال ، هذا بالاضافة الى ان زوجته طلبت منه ان يطلقها لتسترد نقودها .

(٢) استجواب جوده سعيد الديب

استجوب جوده سعيد الديب فى يوم ١٧/٢/١٩٧٣ الساعة الحادية عشر صباحاً فُسئل عن مقابلاته لجميل اسماعيل حقى فقرر انه لايعرفه ، فُسئل عما إذا كان قد كلف بايصال بعض الاوراق إليه فنفى ذلك .

سئل عن تاريخ اعتقاله فنذكر انه اعتقل ست مرات الاولى ليلة حريق القاهرة سنة ١٩٥٢ وأفرج عنه بعد قيام الثورة ، والثانية فى سبتمبر سنة ١٩٥٢ وأفرج عنه بعد اربعة اسابيع ثم اعتقل سنة ١٩٥٣ واستمر معتقلاً حتى عام ١٩٥٦ ثم اعتقل سنة ١٩٥٩ وأفرج عنه فى سنة ١٩٦٤ ثم اعتقل سنة ١٩٦٧ واستمر معتقلاً لمدة شهرين ثم اعتقل سنة ١٩٦٩ وأفرج عنه فى مارس ١٩٧٠ .

فُسئل عن آخر مرة قابل فيها محمد على عامر فقال من حوالى اربعة اسابيع ، وعن صلته به قال انه يعرفه منذ عشرين سنة ، ونفى ان يكون قد طلب منه الاشتراك فى تنظيم سياسى جديد .

كما سئل عما إذا كان احد من رفاق الماضى قد فاتحه عن عزيمهم على احياء الحزب الشيوعى من جديد ، فاجاب - بأن احداً لم يفاتحه فى هذا الموضوع صراحة . ونفى ان يكون محمد على عامر الزهار ، قد فاتحه أو طلب منه الاشتراك فى خلية لاهياء الحزب الشيوعى المصرى .

وعندما سئل عن مكان لقائه بمحمد على عامر الذى حدث منذ اربعة اسابيع ، ذكر ان هذا اللقاء تم فى منزله يوم جمعه صباحاً .

سئل إن كان قد سمع عن مجلة الشروق أو شاهدها ، فقال انه سمع بها من صادق المهدي الذى يعمل بمصنع شوشه للتسيج بالزيتون اذ اخبره ان هناك مجلة سرية اسمها الشروق . وسئل عن احمد سالم فقال انه عامل نسيج سبق اعتقال وسجنه وكذلك سبق اعتقال صادق المهدي .

واعيد استجواب جودة سعيد الديب فى يوم ١٩٧٣/٣/٢٥ ، فسئل عن لقائه بمحمد على الزهار بعد عودته من موسكو ، فقال انه حضر إليه فى دار الثقافة الجديدة حيث يعمل ، ثم قابله مرة ثانية يوم الجمعة عندما حضر إليه فى بيت صباح يوم الجمعة الساعة العاشرة والنصف صباحاً ، وفى البداية جاء صادق المهدي ومعه احمد سالم ثم جاء عامر وان هذا اللقاء استمر حوالى ساعه وربع .

سئل عن الحديث الذى سبق ان دار بينه وبين صادق المهدي بخصوص مجلة الشروق ، فذكر ان المهدي قال له ان فيه مجلة اسمها الشروق فقال له جوده انه لايعلم عنها شيئاً ، ويعد حوالى خمسة ايام احضر له اربع صفحات فولسكاب مكتويه بخط اليد ومكتوب عليها الشروق عدد ٢ ، وعندما سأل عن مصدرها قال له اقرأها وقول لى حكمك عليها ، فقرأها وكان فيها موضوع عن الطلبة وموضوع عن الوحدة الوطنيه ، ويعد قراءتها حاول ردها الى المهدي فقال له مش عاوزها فقام بحرقها ، وان هذا الامر حدث قبل اللقاء الاخير بعشرين يوم اى فى حوالى منتصف يناير ، وانه عندما سأل عن مصدرها قال ناس جابوها لى .

وسئل عن مجموعة من حزب العمال والفلاحين كانوا يرفضون حل الحزب، وهل حكى له محمد على عامر عن لقاء تم بينه وبين هذه المجموعة ، فأجاب بأن عامر قال ان فيه ناس كانوا راضين حل الحزب التقى بهم ، فسئل إن كان قد فهم من ذلك ان عامر يعمل على اعادة تكتيل المنظمات القديمة واحباطها ، فرد جوده سعيد الديب انه لاتفسير لها غير ذلك .

فسأله المحقق عما إذا كان عامر قال ان مجموعة العمال والفلاحين هذه كان لها اثناء الاجتماع به بعض التحفظات على بنود الاستراتيجية وانه قال لهم ان فيه اساسيات للاستراتيجية وانه طالما انهم متفقين في الاساسيات فلا داعي للتأجيل وانه يتم حالياً دراسة الاستراتيجية ، وانه سيتم تقريرها بعد ثلاثة ايام وسيتم توزيعها ، فأجاب جوده سعيد الديب انه قال هذا الكلام إلا انه لم يكن موجهاً له بالتمديد وإنما كان موجهاً لصديق المهدي .

كما سئل ان كان عامر قد ذكر في هذا الاجتماع ان عليهم ابتكار اساليب جديدة في الامان بمعنى انه لا داعي بالنسبة للاممخاص المعروفين استلام مطبوعات ، فأجاب - لييه تقريباً .

فسئل إن كان عامر قال في هذا الاجتماع ان هذه المجموعة سألته عن الاجهزة التي سوف يعطيها لهم وانه وافق على ذلك طالما انهم يريدون العمل بها ، فأجاب - لييه . واضاف انه عليم ان الاجهزة التي سوف يعطيها لهم هي اجهزة طباعة .

كما سئل إذا كلن مامر الزمار قد ذكر في لقاء الجمعة ٩ فبراير انهم قرروا ان تكون المناطق لها صفة الاستقلالية وأن القوترون سوف يحصلوا على مرتباتهم من الاشتراكات التي يجمعونها ، فأجاب - تقريباً قال حاجه زى كده ، ونفى ان يكون عامر في مسئول تنظيم .

وكان المحقق قد سبق ان اطلع على مضمونات جوده سعيد الديب في ١٧/٢/١٩٧٧ ومن بينها ورقة كتب عليها بالقلم الرصاص المبارات التالية :

تمر مصر الآن بمرحلة خطيرة وكأن هذه الأمة قد كتب عليها ان تعاني دائماً إن لم يكن من الاستغلال الاجنبى فمن اينائها الذين يبيعونها رخيصة فى سبيل الحفاظ على مكاسبهم وراثتهم الفاحش ذلك الثراء الذى ارتبط بالحياة المهنية لطبقات الشعب الكادحة ومستوى الحياة اللا انسانى الذى يحيونه فى حين تطبق تلك الفئة المقنعة باقنعة الاشتراكية والديمقراطية على صدر شعبنا البائس بالخدعة والتزييف ليطول امر بقاؤها فوق مقاعد السلطة والاستغلال ، ولعل خوفهم وفزعهم من الكلمة الحرة الوطنية الشريفة التى انبعثت من داخل الجامعه وخارجها هو الذى دفعهم الى ان يسارحوا بضربها بشراسه المستبد الخائف على ما اغتصب .

ان فتح باب المعتقلات والزج بالعناصر الوطنية الشريفة بداخلها بلا مبرر اللهم إلا وطنية تلك العناصر ، ثم محاولة الخديعة بوجه صفيق من كل اجهزة الاعلام والتي تعد من اكبر ادوات التزييف والخداع التى تستغلها السلطة بمهارة فائقة لخداع الجماهير . كما اتضح اخيراً بأدلة دامغة والتطبيقات الصريحة الى ادارات الجامعات باستخدام سلاح مجالس التدبير لاسكات الصوت الوطنى الصادق ، كل ذلك لم يكن إلا خوفاً وفزعاً من ادراك طبقات شعبنا الكاذب لحقائق الامور خوفاً من ذلك اليوم الذى تهب فيه فئات الشعب العامل لكى تسترد كل ما اغتصب منها وكل ما فاتها فى سنوات الاستغلال والكبت . ان هؤلاء الذين يرفعون شعارات الحرية والديمقراطية هم اول من ضرب بها عرض الحائط حينما رأوا انها تمس فى الصميم كل المكاسب التى حققوها من عرق العامل والفلاح . ان الطلاب هم حملة لواء الفكر والفكر لم ينفصل فى يوم من الايام عن الحق والحرية والصدق ولذلك ليس من الغريب ان يكونوا هم اول من يرفع لواء المطالبة بالحق والحرية والديمقراطية . وابدأ ان ينهزم الشعب مهما طال الامد .

(٤) استجواب محمد على عامر الزهار

بتاريخ ١٧/٣/١٩٧٢ الساعة التاسعة مساء .

سئل إن كان قد سمع عن مجلة تكتب وتطبع سرأ اسمها مجلة الشروق ، فاجاب بأنه ربما يكون قد سمع عنها وإنما لم يطلع عليها وانه لو قابل احد ومعه مجلة الشروق لآخذها وقرأها لأنه مستعد ان يقرأ أى حاجة .
كما سئل عن آخر مرة زار فيها جوده سعيد الديب بمنزله فقرر انه لايتذكر التاريخ ، وإن كان يقر انه زاره بعد عودته من الاتحاد السوفيتي وانهما تناقشا فى الاوضاع السياسيه الحاليه .

وسئل عن علاقته باحمد سالم فقال انه من العمال الذين يقابلهم كثيراً إلا انه نفسى ان يكون قد ابلغ احمد سالم ان يقابله للاطلاع على بعض الوثائق او الاوراق .

وسئل عن النشاط السياسى الذى قام به اثناء اضطرابات الطلبة الأخيرة فاجاب بأنه لم يكن موجوداً فى مصر عندما قامت حركة الطلبة لأنه كان فى موسكو من ٢٥ نوفمبر ١٩٧٢ حتى ٢٥ يناير ١٩٧٣ .

كما سئل عن علاقته باحمد طه احمد ، فقرر انه زميله وصديقه وقد اشترك معه فى تأسيس اللجنة التحضيرية للاتحاد العام للعمال والذي قام على اساسها الاتحاد العام للنقابات الحالى وان احمد طه كان سكرتير هذه اللجنة وكان هو احد اعضائها .

واستجوب محمد على عامر للمرة الثانية فى ١٩٧٢/٣/٢٤ الساعة الثامنة مساء إن كان قد تواجد بكافيتريا عمال المسرح بشارع النيل بالبالون مساء يوم ١٩٧٢/٢/٢٧ فاجاب بأنه لايعرف التاريخ بالضبط وإنما يذكر انه كان هناك مساء احد الايام واجتمع بكل من سيد ترك رئيس نقابة عمال المسرح وحضر احمد طه وانضم إليهما .

وسئل عما ورد بشريط التسجيل من انه التقى بكمال عبد الحليم فى

الاسكندرية وانه وجده متردد وانه لسه عنده امل فيه ، فنفى صدور هذا القول منه . فعرض عليه شريط التسجيل وادبر الشريط بمعرفة احد ضباط المباحث المختصين ، فنفى ما ورد به ونسب إليه ، وقال ان الممثل ليلبه تقلد جميع الاصوات ، وانه لايعترف بأسلوب التسجيلات .

سئل عن صادق المهدي فقال انه يعرفه وانه عامل نسيج كان معه في المعتقل وانه اخبره ان هناك مجلة ماركسية اسمها الشروق تصدر سراً ، فطلب منه ان يحضرها إليه فلم يحضرها ، وانه قابله مرتين بعد ذلك إلا انه لم يحضر له هذه المجلة فاعتبره كذاب .

كما سئل عن رأيه في اعادة الاحزاب الشيوعية في مصر ، فاجاب بأن من رأيه ان تعود الاحزاب ويعود الحزب الشيوعي في مصر وتكون جبهة من الشيوعيين الماركسيين والاتحاد الاشتراكي على غرار الجبهة القائمة في سوريا بين حزب البعث الحاكم وجميع القوى الوطنية المعادية للاستعمار والتي صمدت للاستفزازات الاسرائيلية حتى الآن .

فسئل هل كان موافقاً أو معارضاً لحل الحزب الشيوعي المصري ، فقال انه كان يحبذ حل الحزب الشيوعي رداً على موقف الرئيس الراحل جمال عبد الناصر عندما صفى المعتقلات والسجون ، واليوم يرى ويطلب من الرئيس انور السادات ان يعيد الاحزاب كلها . وانه كتب هذا الرأي وارسله لجريدة الجمهورية اثناء المناقشات المفتوحة إلا انه لم ينشر ما ارسله ، وان ذلك كان من حوالى عام .

سئل عن المذكرة المكونة من ١٩ صفحة والمعنونة (القضايا الاساسية لبناء الحزب) والمضبوطة لديه ، فقال هذه الوثيقة احضرها معه من قام بالتفتيش . فوجه بما ورد بالحديث المسجل في ٢٧ فبراير والذي ورد به على لسانه (طبعاً هم ما يعرفون عنى حاجه هم فاكيرين انى انا معاهم وبيتعاملوا معى على هذا الاساس ويقولوا لى انت يعنى ما تقدرش تقول انك مهبياص انت طول عمرك

شغال وراجل مكافح وادينا خبرتك فقلت لهم انا يمكن مجزت) واخاف المحقق ان هذا الكلام يقطع بأن محاولات جرت معك للعودة الى التنظيمات الماركسيه فما قولك ؟ فقال لم يحدث هذا وهذا الكلام لم يصدر عنى وليس الصوت صوتى .

وسئل إن كان قد حكم عليه لانضمامه للحزب الشيوعى المصرى ، فاجاب بنعم وأنه حكم عليه سنة ١٩٥٤ بالسجن ثلاث سنوات وفى سنة ١٩٦٢ بتسع سنوات .

فسئل إن كان يرى الان ان قرار حل الحزب الشيوعى سليماً ام خاطئاً ، فقال كان سليماً وأنه لو لم يكن مقتنعاً به لما وقعه .

فوجه بما ورد بالتسجيل من ان احمد طه سأل فى هذا اللقاء هى فين قيادة حدثو ، فرد عليه بقوله موجودة ، فنفى صدور هذا القول عنه .

كما وجه بما قاله سيد ترك فى اللقاء السابق (أحنا عاملين ترتيبنا انا واحمد طه ان احنا نمسك التنظيم ما نخليش واحد مثقف يمسك التنظيم) وسئل ما هو التنظيم الذى اشار إليه سيد ترك ، فاجاب عامر ماحصلش حاجة من دى .

كما وجه بما ذكره احمد طه فى هذا التسجيل فى اللقاء السابق (يس عايز اقولك حاجة يا عامر انت وسيد فى هذه الظروف الملهبطة من الممكن ان توقف مرحلياً او لبعض الوقت اى جهود مكثفة ، وأنه اجاب انا متوقع ده ومستعد له) وسأله المحقق هل يعرف احمد طه انك تقوم بجهود مكثفة لحياء التنظيمات الشيوعية القديمه ، فاجاب بأن هذا لم يحدث .

سئل عن زيارته لجودة سعيد الديب بمنزله يوم ٩ فبراير وانهما تحدثا عن زيارته لموسكو كما كان هناك شخص ثالث معهما ، فقال انه لايتذكر هذه الواقعة .

واستجوب محمد على عامر للمرة الثالثة بتاريخ ١٩٧٣/٤/٨ الساعة السابعة مساء وجه بما ذكره على امين شريف وأنه لاحظ وجود العديدين المضبوطين من مجلة الشروق معه ، فقال ان هذا لم يحدث مطلقاً وأنه لم يسمع

هذه الاقوال وربما يكون حد ضغط عليه علشان يقول هذا الكلام شنأ للافراج عنه وان اصحاب المصلحة فى ذلك هم ضباط المباحث المولعون بالترقيات . وهو كاذب فى كل ما قال .

ونوقش فى المذكره التى ضبعت لديه عن القضايا الاساسية لبناء الحزب وقد تناول كاتبها قرار حل الحزب الشيوعى المصرى من حيث المبدأ النظرى ومن حيث استناده الى مجموعة من الاراء المراجعة ومن حيث استناده الى تحليل خاطئ للواقع المصرى ، وسئل عن رأيه فى هذا ؟

فرد على ذلك بقوله ان هذه المذكرة مدسوسة وانه لم يرها قبل الان ، اما مسالة حل الحزب الشيوعى المصرى فقد كان فى هذا الوقت عضواً باللجنة المركزية لقيادته وصوت على الحل باقتناع ذاتى ولم تطلب منهم الحكومة حل الحزب ولكنهم ارادوا الالتقاء بها والتعاون معها فى الاتحاد الاشتراكى على اساس الميثاق وتقديراً منا لموقف عبد اناصر باصداره قرار العفو عن الشيوعيين جميعاً المحكوم عليهم والمعتقلون وتصفية السجون والمعتقلات . ورأى الآن ان تقوم جبهة وطنية متحدة من كل العناصر المعادية للاستعمار تحت قيادة الاتحاد الاشتراكى لتحرير الارض المغتصبة وتحقيق شعار ما اخذ بالقوة لا يسترد إلا بالقوة حتى تقتنع الدولة بقيام الاحزاب الوطنية ومن ضمنها الحزب الشيوعى ، وانا متأكد ان الرئيس السادات سيقنتع ويسمح بوجود الاحزاب .

الإطلاع على مضبوطات محمد على عامر الزهار

وكان المحامى العام الاستاذ امين عليوه قد حرر محضره المؤرخ ١٧/٢/١٩٧٣ الذى اثبت فيه اطلاعه على مضبوطات محمد على عامر الزهار ومن بينها التقرير المعنون (القضايا الاساسية لبناء الحزب) وقد جاء بمقدمة التقرير ان الهزيمة القاسية التى اصابت بلادنا فى يونيه ١٩٦٧ جاءت كاشفة عن قصور النظام وعجزه عن الدفاع عن استقلال البلاد ووحدته اراضيها . وقد اثبت مجرى الاحداث بعد ذلك مدى عجز النظام عن تصحيح اخطائه والالتقاء

مع مطالب الجماهير الوطنية والديمقراطية والاجتماعية بما يكفل صد العنوان وهزيمته وتصحيح الاوضاع الداخليه وتأمين طريق التطور الاشتراكي للبلاد .
ان سلسلة الصدمات وخيبات الامل المتتالية منذ حل الحزب الشيوعى فى سنة ١٩٦٥ اخذت تدفع بالتدرج لعدداً متزايدة من الشيوعيين المصريين الى اعادة التفكير فى مدى صحة قرار حل تنظيمهم والتخلى عن منبرهم المستقل . وتزايد هذا الاتجاه مع تزايد الاحساس بالفراغ السياسى وشدة احتياج القوى الثورية الى المنبر القىادى والى التنظيم القادر على حشد قواها للدفاع الفعال عن مصالحها الوطنية وذلك نتيجة لمجز السلطة وانقسامها وميل اجنحة منها للتهاون والمساومة وعجزها عموماً عن قيادة العمل الثورى فى مرحلته الراهنة .
واستطرد الكاتب انه ادراكاً لهذه الضرورة بدأ عدد من العناصر الثورية يأخذ على عاتقه هذه المهمة برغم كل الصعوبات والعقبات . وكان على هذا العدد الصغير من العناصر ان تتلمس طريقها فى حذر وعلى مهل لاكتشاف موقف الآخرين من تلك القضية المحددة مدى اقتناعهم بأن الوجود التنظيمى قد اصبحت الحلقة الرئيسية ومدى استعدادهم للعمل المباشر من اجل تحقيقه . وكان طبيعياً ان تنشأ فى البداية حلقات متعددة فى معزل عن بعضها البعض وان يتفاوت تطورها وحجم نشاطها . غير انه كان طبيعياً ايضاً ان تتصل هذه الحلقات بعضها البعض وتبدأ بينها مناقشات حول مختلف القضايا الفكرية والسياسية والتنظيمية المتصلة بعملية بناء الحزب .

ثم انتقل الكاتب الى التصور السليم لبناء الحزب فأورد انه برغم ما كشفت عنه المناقشات بين الطاقات المختلفة من تفاوت فى الخبرة وفى استيعاب الواقع الموضوعى للحركة الثورية فقد توصلت الى تصور سليم لعملية بناء الحزب يمكن تلخيصه فى النقاط الآتية :

أولاً : المهمة العاجلة والمباشرة هى مهمة جمع عناصر النواة الثورية من الشيوعيين القدامى والجدد تحت راية النضال من اجل بناء الحزب وربط هذه

النواة مباشرة ودون لبس بروابط التنظيم الحزبي اللينيني وتوجيه جهودها المنظمة على هذا النحو لمواجهة القضايا المختلفة لبناء الحزب .

ثانياً : ان عملية ميكانيكية يجب ان تصاحبها في نفس الوقت عملية ذات طابع فكري وسياسي هي تأكيد الفكر الثوري في القضايا الاساسيه الفكرية والسياسية والتنظيمية وذلك في مواجهة الفكر اليميني التصفوي واليساري المغامر .

ثالثاً : ان عملية تنظيم النواة الثورية وتأكيد الفكر الثوري ينبغي ان ترتبط منذ البداية بالاتجاه النضالي .

رابعاً : ان هذه الواجبات الثلاث المتقدمة ذات الطبيعة التنظيمية والفكرية والنضالية واجبات متلاحمة لا يمكن فصل احدهما عن الآخر .

خامساً : ان التقدم في طريق النضال على ضوء العناصر السابقة هو بذاته معيار التقدم في عملية تأسيس الحزب .

سادساً : انه في المراحل الاولى لعملية تأسيس الحزب ينبغي إحاطة العمل بسياسات من السرية والامن الكاملين والحذر من التسرع في القيام بأعمال مكشوفة والابتعاد عن كل تظاهر بالقوة اذ يحتاج العمل في هذه المراحل الى فترة يمكن تسميتها بفترة العمل الكامن ، وليس معنى هذا الامتناع عن النشاط العلني بل ان مثل هذا النشاط عنصر ضروري منذ البداية كل ما هناك ان يتخذ هذا النشاط الاشكال الملائمة وان يجري باسم الافراد أو التنظيمات الجماهيرية القانونية لا باسم الحزب .

ثم انتقل الكاتب الى القول بانه كان من ضرورات تجميع النواة الثورية الاولى للحزب ان تتور قضية توحيد مختلف الحلقات المنظمة . وبعد رد قضية التوحيد هذه دارت مناقشات كثيرة ، غير ان المناقشات انتهت الى رفض كل من الاتجاه الى المغالاة في تعدد الموضوعات الفكرية التي يلزم الاتفاق عليه قبل الوحدة ، والاتجاه الى التهورين من شأن الاتجاه الفكري كشرط لازم لتوحيد الحلقات

واقامة التنظيم على الحد الأدنى الضروري من وحدة الفكر ووحدة الإرادة والعمل ، وذلك دون مغالاة يترتب عليها تعويق النضال في سبيل تأسيس الحزب . وقد أمكن الاتفاق بين عدد من الحلقات على خمسة موضوعات يلزم التوحد فيها فكرياً كشرط للوحدة ويكفي الاتفاق عليها لقيام التنظيم الحزبي ، وهذه الموضوعات الخمسة هي :

- ١- ادانة قرار الحل وتحديد الاسباب الرئيسية التي أدت إليه .
- ٢- تحليل اساس ثورة يوليو ١٩٥٢ .
- ٣- تحديد المرحلة الثورية والمبادئ الاستراتيجية الاساسية لهذه المرحلة .
- ٤- تقييم احداث مايو سنة ١٩٧١ وطبيعة السلطة القائمة .
- ٥- تحديد الطبيعة التطبيقية للحزب والسمات الفكرية والسياسية التي تميزه .

ثم ناقش الكاتب هذه الموضوعات على ضوء ما اسفرت عنه المناقشات بالنسبة للبند اولاً - ان قرار حل الحزب الشيوعي من حيث المبدأ ومن حيث استناده الى مجموعة من الاراء المراجعة والمصفية ومن حيث استناده الى تحليل خاطئ للواقع المصري .

كما ناقش البند ثانياً في تحليله لثورة ٢٢ يوليو ١٩٥٢ وخلص الى ان التحليل الصحيح في اعتباره مختلف الجوانب الإيجابية والسلبية في موقف هذه السلطة والمبالغة في تقدير اي من الجانبين على حساب الجانب الآخر تؤدي الى الوقوع في الاخطاء والانحرافات اليمينية أو اليسارية ، في حين ان التقدير الصحيح لكل من الجانبين هو وحده السبيل الى انتهاز موقف سليم يرمى الى تدعيم الإيجابيات في موقف السلطة والنضال ضد الاتجاهات السلبية بما يكفل فتح آفاق التطور الثوري للبلاد ومقاومة اتجاهات الردة التي تنتهجها القوى المحافظة والمعادية .

كما ناقش البند ثالثاً الخاص بتحديد المبادئ الاساسية لاستراتيجية المرحلة

ويخلص الى ان هذه الاهداف التي لوردتها ،طبيعة الحال قيام الحرب
الثورى القائد وقدرته على حشد جبهة شعبية قوية تستطيع تأمين مصالح
النضال الوطنى فى مستواها الحالى وفى نفس الوقت الضمان فى سبيل التغيير
الثورى المطلوب . ويدون هذا فليس لنا ان نتوقع اى تغيير فى الوضع الراهن .
ثم ناقش البند خامساً عن الطبيعة الطبقيّة للحزب وانه حزب الطبقة
العاملة المصرية وعن الدور الوطنى له وانه كتّبة من جيش الطبقة العاملة
العالمية وجزء لا يتجزأ منها ، ويؤمن الحزب بالماركسية اللينينية ويعتبرها وحدها
هى نظرية الاشتراكية العلمية الصحيحة . ويتخذ الحزب كافة مواقفه فى العمل
السياسى وفى قواعد تنظيمه الحزبى مسترشداً بالمبادئ الماركسية اللينينية .
واختتم الكاتب القول بأن هذا التقدير يستهدف تحييد اهم المسائل
والمواقف التى تتصل بقضية بناء الحزب وانه دعوة الى كل العناصر الشيوعية
المخلصة لقضية الحزب والثورة من القدامى والجدد والى مختلف الحلقات
التنظيمية القائمة لى تأخذ موقفاً ايجابياً وفعالاً من قضية الوحدة التنظيمية
كسبيل يسهل مهمة جمع النواة الثورية وتوحيدها فى النضال فى سبيل بناء
الحزب ، وهى مدعوة لمناقشة هذا التقرير وتحديد موقفها منه ومن قضية
الوحدة على اساس ما جاء به من افكار ومواقف وبهذه الطريقة وحدها يثبت
الشبيوعين انهم قد وعوا حقاً دروس التجربة .

الفصل الثالث

اوامر التحفظ الصادرة من المدعى العام الاشتراكي

في القضية رقم ٢٩ لسنة ١٩٧٣ حصر المدعى العام

تنص الفقرة الاولى من المادة الثامنة من القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١
بتنظيم فرض الحراسة وتأمين سلامة الشعب على انه :
(للمدعى العام ان يأمر بالتحفظ في مكان أمين على الاشخاص المشار
اليهم في المادة الثانية من هذا القانون) .
واستناداً الى هذه المادة فقد اصدر المدعى العام احدى عشر امراً
بالتحفظ على أحد عشر شخصاً بمقولة اتهامهم بجرمة امن دولة في جهة
الداخل بجهة القاهرة بتاريخ ١٩٧٣ وهم :

١- جميل اسماعيل حقي

صدر امر التحفظ بتاريخ ١٩٧٣/٣/٩

٢- عبد المعطى المدبولي

صدر امر التحفظ بتاريخ ١٩٧٣/٣/١٠

٣- محمد علي بسيوني الخشن

صدر امر التحفظ بتاريخ ١٩٧٣/٣/١٠

٤- غريب نصر الدين

صدر امر التحفظ بتاريخ ١٩٧٣/٣/١٦

٥- جوده سعيد النديب

صدر امر التحفظ بتاريخ ١٩٧٣/٣/١٧

٦- محمد علي عامر

صدر امر التحفظ بتاريخ ١٩٧٣/٣/١٧

٧- نبيل صبحي حنا

صدر امر التحفظ بتاريخ ١٩٧٣/٣/٢١

٨- على امين الشريف

صدر امر التحفظ بتاريخ ١٩٧٣/٤/٥

٩- احمد نبيل الهلالي

صدر امر التحفظ بتاريخ ١٩٧٣/٤/٢٤

١٠- اديب ديمتري

صدر امر التحفظ بتاريخ ١٩٧٣/٥/١٨

١١- يوسف موسى درويش

صدر امر التحفظ بتاريخ ١٩٧٣/٥/٢٩

الباب الخامس

محكمة الحراسة وتأمين سلامة الشعب

الفصل الاول

قضية احمد نبيل الهلالي

أوجبت المادة الثامنة من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧١ بتنظيم فرض الحراسة وتأمين سلامة الشعب على المدعى العام فى حالة تحفظه على الاشخاص أن يعرض الامر على المحكمة خلال ستين يوماً من تاريخ صدور امر التحفظ ولا اعتبر الامر كأن لم يكن وزال اثره بقوة القانون .

مذكرة المدعى العام الاشتراكى

ولما كان امر التحفظ على احمد نبيل الهلالي المحامى قد صدر بتاريخ ٢٤ ابريل سنة ١٩٧٢ فقد تقدم المدعى العام الاشتراكى الدكتور مصطفى ابو زيد فهى بمذكرة للعرض على محكمة الحراسة وتأمين سلامة الشعب فى ٢١ يونيه سنة ١٩٧٢ فى شأن استمرار تنفيذ امر التحفظ لمدة سنة على احمد نبيل الهلالي .

وقد جاء فى هذه المذكرة :

تبين من تحقيقات القضية رقم ٢٩ لسنة ١٩٧٢ حصر تحقيق مدع عام قيام لدلائل جديية على ان احمد نبيل الهلالي أتى افعالاً من شأنها الاضرار بأمن البلاد من الداخل وافساد الحياة السياسية فى البلاد وتعرض الوحدة الوطنية للخطر بأن انضم الى منظمة مناهضة باسم الحزب الشيوعى المصرى واشترك فيها مع علمه بالفرض الذى تدعو إليه وهو مناهضة المبادئ الاساسية التى يقوم عليها نظام الحكم الاشتراكى فى النولة والحض على كراهيتها والدعوة ضد تحالف قوى الشعب العاملة كما روج لمناهضة تلك المبادئ والحض على كراهيتها وحبذ الدعوة ضد تحالف قوى الشعب العاملة بأن انضم الى تلك

المنظمة ودعا آخرين الى الانضمام إليها وشارك فيما تعقده من اجتماعات سرية وفيما تصدره من مجلات أو تقارير وتندرج هذه الافعال تحت حكم المواد ٩٨(أ) مكرراً من قانون العقوبات والمادة ٢/١ من القانون ٢٤ لسنة ١٩٧٢ بشأن حماية الوحدة الوطنية وقامت الدلائل الجنية على ذلك :

١- ما اكدته معلومات مباحث امن الدولة بدائرة الغربية من ان جميل اسماعيل حقي وهو ممن سبق الحكم عليهم لانضمامه الى إحدى المنظمات الشيوعية يروج لتطبيق النظام الشيوعي في البلاد بين اوساط العمال والطلبة بدائرة كفر الزيات ويحاول استقطاب البعض وانه كون مجموعة منه وعبد المعطى محمود المدبولى ومحمد على بسيوني الخشن لممارسة هذا النشاط المناهض الذى ازداد بمناسبة احداث الطلبة الأخيرة وانه احضر أله كاتبه وانوات طباعة بصيدليته لاعداد منشورات ، وتم استئذان النيابة لاجراء القبض والتفتيش وقد استبان من التحقيق ومن الإطلاع على المضبوطات ان الثلاثة المذكورين قد كونوا فيما بينهم خلية شيوعية واتفقوا على ان يدفع كل منهم اشتراكاً شهرياً وكانوا يتدارسون الاوراق التى يحضرها جميل اسماعيل حقي، وقد ضبط لدى عبد المعطى محمود المدبولى لائحة الحزب الشيوعي المصرى وأقر بأنه تسلمها من جميل اسماعيل حقي تمهيداً لدراستها معه ومن بين ما تضمنته هذه اللائحة ان النظام السائد فى البلاد هو النظام الرأسمالى ويستخدم قاداته الرطانة الاشتراكية لمحاولة تضليل الشعب ولسد الطريق امام التطور الاشتراكى الحقيقى وان الناصرية فى الاساس تيار رأسمالى قومى يعادى الاستعمار ولكنه يخشى الشعب ويعدى، نمو الطبقة الثورية لطبقاته الكادحة ومن ثم فإنه ما ان يصطدم بالامبراليه حتى يسعى الى حل تناقضه مع الاستعماريين بالمساومة ويبحث دائماً عن طريق لمهانتهم قبل ان يفلت الزمام ، ان هذا الفشل اكد أكثر من اى وقت آخر ضرورة انتقال قيادة حركة النضال الثورى الى طبقة اخرى هى الطبقة العاملة المصرية . وان الحزب الشيوعي المصرى هو حزب الطبقة العاملة المصرية وانه الامل الحقيقى للجماهير فى خلق القيادة الطبقية والسياسية السليمة والنابع منها فى الاعداس لتحقيق النصر

والسير بالثورة الوطنية الديمقراطية الى الامام الى منتهائها الذى يجب ان يكون الاشتراكية العلمية .

كما تضمنت هذه اللائحة ايضاً شروط العضوية وواجبات الاعضاء وحقوقهم والهيكل التنظيمى للحزب فى ٦٦ مادة .

كما ضبط لدى جميل اسماعيل حقى اوراق مماثلة لاوراق تلك اللائحة بعنوان حول الحزب الشيوعى من بين ما تضمنته ضرورة التغيير الطبقي وان الماركسية اللينينية هى نظرية الحزب . ومن بين ما ضبط لدى جميل اسماعيل حقى ايضاً تقرير بعنوان اضمحلال سلطة البيروقراطية البرجوازية وقد تضمن هجوماً على النظام القائم ومن بين ما جاء به انه لاغنى عن تصدى الطبقة العاملة لقيادة الحركة الثورية وانه يجب الاستفادة من كل الظروف المواتية لتنمية دور الطبقة العاملة وحزبها الشيوعى وتنمية الحركة الوطنية الديمقراطية وتجميع قواها فى جبهة وطنية عريضة . اما اصل هذا التقرير فقد ضبط لدى عبد المعطى المدبولى الذى أقر بأنه تسلمه من جميل اسماعيل حقى لدراسته .

وقد دار حديث بين جميل اسماعيل حقى وعبد المعطى المدبولى ومحمد على بسيونى الخشن حول احداث الطلبة الأخيرة واتفقوا على اعداد بيان لتشره بمناسبة هذه الاحداث ، وقام جميل اسماعيل حقى باعداد هذا البيان وحرره بخطه بعنوان بيان الى الشعب من اجل التحرير والاشتراكية تواصل القوى الوطنية والديمقراطية نضالها . ويكلم بتوقيع لجنة الدفاع عن الحريات الديمقراطية ، وقد تضمن هذا البيان هجوماً على النظام السياسى القائم وتعريضاً بالسلطة والدموة الى خلق جبهة وطنية ديمقراطية وقد تم كتابته على الآلة الكاتبة كما تم طبع نسخ منه على آلة النسخ بصيدلية جميل اسماعيل حقى ، فضلاً عن تقارير تتضمن هجوماً على النظام القائم .

٢- من بين ما ضبط لدى جميل اسماعيل حقى مسودة مجلة باسم الشروق عدد يناير ١٩٧٢ ومرفقاتها مصدرة بعنوان (من اجل التحرير الوطنى والديمقراطية والاشتراكية وهزيمة مؤامرة السلطة والمرتين وبناء الحزب الشيوعى .

وقد صدر هذا العدد بالعبارات الآتية : نداء الى شعب مصر - اوقفوا خطر المساومة على ارض الوطن . شددوا النضال من اجل الديمقراطية دفاعاً عن الوحدة الوطنية - كونوا اللجان الوطنية للتحرير الوطنى ، ومن بين مرفقات هذا العدد صورة كريونيه لترجمة خطاب وارد من رابطة الحقوقيين الديمقراطيين العالميه الى نقيب المحامين فى شأن القبض على احمد نبيل الهاللى وقد تأثر عليه بعبارة الاشراف على اعدام الاصول بعد ذلك .

وقد أقر جميل اسماعيل حقى انه تسلم مسودة هذه المجلة بمرفقاتها من نبيل صبحى حنا وقام بتحرير هذا العدد بخطه نقلاً عن المسودة وبذات الترتيب.

٣- تبين ان جميل اسماعيل حقى كان على اتصال بنبيل صبحى حنا السابق اعتقاله لانضمامه لاحدى المنظمات الشيوعية ، وكان يتردد على منزله عندما يحضر للقاهرة . وقد أقر نبيل صبحى حنا أنه فى منتصف العام الماضى زاره جميل اسماعيل حقى فى منزله وتواعدا على اللقاء فى مكان عام حيث تحدثا فى شأن الاوضاع السياسية القائمة واتفقا على القيام بنشاط ايجابى سرى وعلم من جميل اسماعيل حقى انه كون مجموعة فى كفر الزيات تمتنق الماركسيه ولها نشاطها وانه وافق على الانضمام الى هذه المجموعة وعندئذ طلب منه جميل اسماعيل حقى ان يقوم بالاتصال ببعض الشيوعيين القدامى وحدد له اسماعلم وهم احمد نبيل الهاللى واديب ديمترى بولس والسيد فتحى بسيونى سالم فاتصل بالخير الذى لم يوافق على القيام بأى نشاط فتوجه الى مكتب نبيل الهاللى حيث التقى به ثم غادر المكتب سوياً وفى الطريق تحدثا فى بعض الامور السياسيه وانه فهم من حديث نبيل الهاللى ان هناك تنظيم ماركسى تم انشاؤه فى القاهرة وحدد له موعداً لمقابلته فى منزل اديب ديمترى وانه توجه فى الموعد المحدد الى منزل الأخير حيث وجد احمد نبيل الهاللى واديب ديمترى وميشيل كامل وانه فى هذا الاجتماع تم الاتفاق على دمج المجموعة التى كونها جميل اسماعيل حقى فى تنظيم القاهرة الذى يعتبر ميشيل كامل واديب ديمترى واحمد نبيل الهاللى من المسؤولين القيايين فى هذا التنظيم السرى وذلك حتى لاتتعدد المنابر وانهم تحدثوا فى شأن دفع اشتراكات شهرياً وان هذا التنظيم

يصدر مجلة سرية باسم الشروق واتفق على طريقة استلامه لها لتسليمها لجميل اسماعيل حتى ، كما اتفق على طريقة طبعها بالآلة التي ضببطت لدى الأخير على ان يتم توزيعها بطريق البريد لبعض الشخصيات التي سيقيمون بتحديد لها ، و اضاف انه تسلم مسودة مجلة الشروق ومرفقاتها وسلمها لجميل اسماعيل حتى بمحطة سكة حديد القاهرة ليلاً عند سفره الى كفر الزيات وان الأخير عرض عليه مسودة بيان كان ينوي اصداره بمناسبة احداث الطلبة الأخيرة .

كما اقر نبيل هبجي حنا ان تحديد اسماعيل حتى لاسماء بعض الرفاق ومنهم احمد نبيل الهلالي لم يكن اعتباطاً وإنما لعلم جميل المسبق ان لاحمد نبيل الهلالي دور في تنظيم القاهرة ، كما علم أيضاً ان لهذا التنظيم تنظيم طلابي في اوساط طلبة الجامعة ينفذ مخططة وذلك على التفصيل الوارد بالتحقيقات.

لذلك

والدلائل التي تكشف عنها التحقيقات .

نعرض الامر على محكمة الحراسة وتأمين سلامة الشعب ، التقرير باستمرار امر التحفظ الصادر في ٢٤ ابريل سنة ١٩٧٣ على احمد نبيل الهلالي المحامي وذلك لمدة سنة لئلا يخطر على المجتمع اعمالاً لحكم المادة الثامنة من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧١ بتنظيم فرض الحراسة وتأمين سلامة الشعب .

وعند عرض هذه المذكرة على رئيس محكمة الحراسة وتأمين سلامة الشعب المستشار احمد حسن هيكل اشتر عليها بعبارة (يعان لجلسة ١٩٧٣/٧/١٤ بال حضور امام محكمة الحراسة وتأمين سلامة الشعب بدار القضاء العالي بالقاهرة الساعة الثامنة صباحاً) .

وفي يوم الاربعاء ٢٧ يونيو سنة ١٩٧٣ انتقل محضر محكمة الخليفة الى سجن القلعة لإعلان احمد نبيل الهلالي المسجون بسجن القلعة بالمذكرة للعلم .

طلب نقيب المحامين المقدم الى رئيس محكمة الحراسة وتأمين سلامة الشعب

ويتاريخ ١٩٧٣/٦/٢٧ تقدم نقيب المحامين الى رئيس محكمة الحراسة وتأمين سلامة الشعب ذكر فيه ان المدعى العام قد اسند الافعال المسندة الى الزميل المتحفظ عليه تأسيساً على اقوال اسندت الى نبيل صبحى حنا المتحفظ عليه بسجن القلعة . ولما كان يهمنا ان تحقق المحكمة الظروف التي صدرت فيها هذه الاقوال نظراً لأن المذكور قد اودع مستشفى الامراض العقلية خلال المدة السابقة على ادلائه بهذه الاقوال وقد قامت نيابة جنوب القاهرة بالتحقيق فى هذا الامر بناء على بلاغ مقدم الى النائب العام بتاريخ ١٩٧٣/٤/٢٩ وقيد برقم ٢٨٣٢ سنة ١٩٧٣ عرائض المكتب الفنى والذي احيل الى رئيس نيابة جنوب القاهرة فى ذات التاريخ .

ولما كانت نيابة جنوب القاهرة قد قامت بالتحقيق فى هذا البلاغ وثبت ايداع المذكور مستشفى الامراض العقلية طبقاً للخطاب الصادر من مدير المستشفى الى نيابة جنوب القاهرة والمودع بملف التحقيق الذى قيد برقم ٦٥ لسنة ١٩٧٣ حصر نيابة جنوب القاهرة .

لذلك

نرجو من سيادتكم

اولاً : الامر بضم ملف التحقيق رقم ٦٥ لسنة ١٩٧٣ حصر نيابة جنوب القاهرة .

ثانياً : الامر بضم الملف الخاص بنبيل صبحى حنا والذى ادلى فيه المذكور باقواله .

ثالثاً : التصريح باخذ صورة من هذه التحقيقات بغير رسوم تطبيقاً للمادة (١٠٠) من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ باصدار قانون المحاماه .
هذا ونظراً لسفرى باكر الى المغرب لمدة اسبوعين فقد انبت عنى السيد الاستاذ عادل أمين المحامى فى استلام الأوراق المطلوبة .

وعند عرض هذا الطلب على رئيس المحكمة المستشار أحمد حسن هيكल
أشّر عليه بالعبرة الآتية :

(نأمر بضم ملف القضية رقم ٢ سنة ٢ قضائيه حراسه الخاصة بنبيل
صباحى حنا وملف التحقيق رقم ٦٥ لسنة ١٩٧٣ حصر تحقيق نيابة جنوب
القاهرة وصرحنا بالإطلاع ١/٢٩/١٩٧٣) .

ملف تحقيق القضية رقم ٦٥ لسنة ١٩٧٣

حصر تحقيق نيابة جنوب القاهرة

اشتمل هذا الملف على الأوراق والبلاغات والتحقيقات التالية :

(١) البلاغ المقدم من الاستاذ عادل أمين المحامى الموكل للدفاع عن نبيل
صباحى حنا الى النائب العام بتاريخ ٢٩/٤/١٩٧٣ والذي ذكر فيه أنه تم
القبض على موكله بتاريخ ٢١/٣/١٩٧٣ وأودع مبنى التحفظ بجهة القلعة وفى
يوم الخميس ٥ ابريل سنة ١٩٧٣ أدخل بمعرفة مباحث امن الدولة مستشفى
الامراض العقلية العصبية والنفسية بالعباسيه ، وقد تمكن بعض اقاربه من
زيارته بالمستشفى يوم الثلاثاء ١٠ ابريل سنة ١٩٧٣ فوجدوه يتكلم بصموية
ويمشى بصعوبة واصابع يديه ملتويه وقد ذكر لهم انه عذب وحاول من عذبه
شد اظفارهم ثم فقد الوعى منذ يوم الثلاثاء ٣ ابريل سنة ١٩٧٣ لاسباب مجهله .
ولما كان المذكور قد نقل من المستشفى الى مبنى التحفظ بجهة القلعة فى
يوم الاحد ٢٢ ابريل سنة ١٩٧٣ بعد ان ذكر انه تم علاجه .

ولما كان ما وصلنى من معلومات خاصة بحالة موكلى يشكل او ثبتت
صحته الجريمة المنصوص عليها فى المادة (١٢٦) من قانون العقوبات .

الذاتك

نلتمس الامر بتحقيق هذه الوقائع وسؤال الاطباء الذين اشرفوا على علاج
موكلى فى الفترة من ٥ ابريل الى ٢٢ ابريل سنة ١٩٧٣ بمستشفى الامراض
العصبية بالعباسيه عن الاسباب التى من اجلها اودع المستشفى والإطلاع على

اوراق المستشفى واوراقها والتقارير الخاصة بحالته وسؤال موكلنى شخصياً فى كل هذه الامور بعد التأكد من الاطباء مدى صلاحيته حالياً للدلاء بأى اقوال ، مع رجاء التنبيه بحضورنا مراحل التحقيق المختلفة .

وقد قام المحامى العام مدير المكتب الفنى لمكتب النائب العام الاستاذ مدحت سراج الدين بارسال هذا البلاغ الى رئيس نيابة جنوب القاهرة بتاريخ ١٩٧٣/٤/٢٩ ، وفى ذات التاريخ قام الاستاذ حسن جمعه رئيس نيابة جنوب القاهرة باحالة البلاغ الى الاستاذ حاتم الشريينى للتحقيق .

(٢) وفى يوم ١٩٧٣/٤/٢٩ افتتح الاستاذ حاتم الشريينى وكيل النيابة محضره حيث اثبت مضمون البلاغ المقدم الى النائب العام والإحالة وقرر
اولاً - يرسل استعلام لمستشفى الامراض العصبية بالعباسية عن ايداع نبيل صبحى حنا بتاريخ ٧٢/٤/٥ من عدمه والمرض الذى اودع من اجله إن كان ومدة علاجه وتاريخ خروجه من عدمه .
ثانياً - تطلب معلومات ادارة مباحث امن الدولة عن الواقعة بكتاب سرى.

وفى يوم ١٩٧٣/٥/٩ اثبت المحقق فى محضره ورود كتاب دار الاستشفاء والصحة النفسية والمتضمن ان نبيل صبحى ادخل المستشفى فى ٧٢/٤/٥ بطريق مباحث امن الدولة لايداعه تحت الملاحظة الطبية كطلب المدعى العام الاشتراكى وقد تأيد ذلك بكتاب المدعى العام الاشتراكى بتاريخ ١٩٧٣/٤/٧ بطلب تقرير طبى عن المذكور فى القضية رقم ٢٩ سنة ١٩٧٢ حصر تحقيق وانه لم يثبت به اصابات عند ادخاله المستشفى وارسل المتهم للمدعى فى ١٩٧٣/٤/٢٢ بتقرير بالنتيجة انتهى الى انه هادئ ومستقر ومتعاون وذهبت عنه الاعراض التى ادخل بها وهى عدم الكلام وشرب اللبن فقط وانها لم تكن اعراض مرضية عقلية وان كل ما اعطى له فى المستشفى هو عملية اقناع أثرت عليه وهو فى كامل وعيه .

وفى يوم ١٩٧٣/٥/٢٤ أثبت المحقق بمحضره ورود كتاب الادارة العامة لمباحث امن الدولة والمتضمن ان المتهم نبيل صبحى حنا مقبوض عليه على ذمة

القضية رقم ٢٩ سنة ٧٢ حصر تحقيق وأنه يعرض خطابنا على سيادته اشر بأن المتهم المذكور تمتع ويتمتع وسوف يتمتع باقصى درجة من ضمانات التحقيق والرعاية والصحية النفسية وأنه لاصحة إطلاقاً لما زعمه السيد المحامي .

(٣) ارسل مدير عام دار الاستشفاء للصحة النفسية بالعباسية الدكتور جمال ماضى ابو العزايم بتاريخ ١٩٧٣/٥/٨ الى رئيس نيابة جنوب القاهرة خطابه بشأن الشكوى المقدمة من الاستاذ عادل امين المحامى بصفته وكيلأ عن نبيل صبحى حنا ، اورد فيه ان نبيل صبحى حنا ادخل مستشفى فى يوم ١٩٧٣/٤/٥ عن طريق مباحث امن الدولة لايداعه تحت الملاحظة الطبية كطلب المدعى العام الاشتراكى ولم يثبت به اصابات عند ادخاله المستشفى وارسل المتهم للمدعى العام الاشتراكى فى يوم ١٩٧٣/٤/٢٢ ومعه التقرير الطبى الذى انتهى بالنتيجة بأن المتهم المذكور هادئ ومستقر ومتعاون وذهبت عنه الاعراض التى ادخل بها وهى عدم الكلام وشرب اللبن فقط وان هذه الاعراض جميعها لم تكن اعراض مرضية عقلية وان كل ما اعطى له بالمستشفى هو عبارة عن عملية اقناع اثرت عليه وهو فى كامل وعيه .

(٤) مذكرة نيابة جنوب القاهرة فى الاوراق المخيدة تحت رقم ٦٥ سنة ٧٣ حصر تحقيق جنوب القاهرة جاء بهذه المذكرة :

حيث ان الواقعة تخلص فيما سطره الاستاذ عادل امين المحامى والذى اورد به انه بصفته وكيلأ عن نبيل صبحى حنا المحاسب بالمؤسسة المصرية العامة للصناعات الكيماوية والمقبوض عليه بمبنى التحفظ بجهة القلعة بتاريخ ١٩٧٣/٢/٢١ قد تم ادخاله بمعرفة مباحث امن الدولة فى ١٩٧٣/٤/٥ مستشفى الامراض العصبية والنفسية بالعباسية وحال قيام بعض اقاربه بزيارته بالمستشفى بتاريخ ١٩٧٣/٤/١٠ تبين لهم عدم استطاعته السير واصابع يديه ملتويه واسند لهم ما به الى تعذيب وقع عليه منذ ١٩٧٣/٤/٣ ويطلب تحقيق تلك الواقعة .

واذ ورد استعلام الادارة العامة لمباحث امن الدولة والمتضمن انه قد تم

القبض على المتهم نبيل صبحى حنا على ذمة القضية رقم ٢٩ سنة ١٩٧٣ حصر تحقيق المدعى وان السيد المدعى العام الاشتراكى قد افاد بأن المتهم المذكور يتمتع بكافة ضمانات التحقيق والرعاية الصحية والنفسية ولا صحة لما ورد بالبلاغ .

واذ ورد كتاب دار الاستشفاء للصحة النفسية بالعباسية والمتضمن ان المتهم قد ادخل المستشفى فى ١٩٧٣/٤/٥ بمعرفة مباحث امن الدولة بناء على طلب السيد المدعى العام الاشتراكى ووضعت تقرير عن حالته وان التقرير قد انتهى الى ان المتهم المذكور هادئ ومستقر وغير مصاب بأى امراض عقلية وان كل ما تعرض له من وسائل طيبة هو اقتاعه بالكلام الذى كان ممتنعاً عنه .

وحيث ينتج من العرض السابق ان المبلغ قد ساق فى بلاغه ان موكله قد تعرض لجريمتى القبض بدون وجه حق وتعذيب متهم .

وحيث ان الاوراق قد قطعت بانتفاء حلوته وآية هذا فيما ورد بكل من كتابى ادارة مباحث امن الدولة ودار الاستشفاء للصحة العقلية والتي اوردت ان المتهم مقبوض عليه لاتهامه فى دعوى عامة باجراءات قبض خاضعة لاشراف قانونى فضلاً عن خلوه من اى اصابات أو مظاهر اعتداء تعرض لها ، الامر الذى تخلو معه الاوراق من اى جريمة يمكن اسنادها لشخص محدد بالذات ويحق بالتالى جعل مستقرها الطبيعى دفتر الشكاوى الادارية وحفظها لهذا السبب .

الاجراءات امام محكمة الحراسة وتأمين سلامة الشعب

فى يوم ١٤ يوليو سنة ١٩٧٣ انعقدت محكمة الحراسة وتأمين سلامة الشعب برئاسة المستشار احمد حسن هيكل نائب رئيس محكمة النقض وثلاثة من المستشارين هم محمد رفعت لطفى ومحمد رشدى حمادى وعبد الستار ابر ناعم وثلاثة من المحامين هم احمد فؤاد وكمال بولس عطا الله وعاطف الجوهري لنظر طلب المدعى العام الاشتراكى بطلب التحفظ على احمد نبيل الهلاوى لمدة سنة وحضر مع المدعى عليه الاستاذ نقيب المحامين مصطفى البرادعى والاستاذ عادل امين والاستاذ مصطفى كامل منيب .

محضر الجلسة

وقد سألت المحكمة الدفاع هل هناك اعتراض على تشكيل المحكمة فاجاب الاستاذ النقيب : لا . ثم تلى قرار الادعاء . ثم التمس الاستاذ مصطفى البرادعى التأجيل للاطلاع والاستعداد ولم يعترض الادعاء على طلب التأجيل ، فقررت المحكمة التأجيل لجلسة ١٩٧٣/٧/١٦ بناء على طلب الدفاع .
ويجلسة ١٩٧٣/٧/١٦ طلب الادعاء من المحكمة ان تعقد الجلسة بصفة سرية ، والمحكمة قررت عقد الجلسة بصفة سرية واخليت القاعة من الجمهور .

مرافعة الادعاء

تولى تمثيل الادعاء الاستاذ أمين عليوه المحامي العام بمكتب المدعى العام الاشتراكي الذي استهل مرافعته بقوله :
في هذه المرحلة التي تمر بها البلاد نرى لزماً علينا ان تصان الجبهة الداخلية حتى تكون سنداً لقواتنا المسلحة وان تتحول البلاد الى الاشتراكية بغير دكتاتورية الطبقة العاملة التي ترى التغيير بالقوة ، بل بتحالف واسع يضم طبقات الشعب جميعاً الرغبة والساعية في التغيير وهو الاتحاد الاشتراكي الذي يراقب السلطة التنفيذية ويتكون من مجموع الشعب العامل من عمال وفلاحين ومثقفين وجنود ورؤساءه ووطنية . وان انشاء اي تنظيم خارج تنظيم الاتحاد الاشتراكي أمر يحرمه القانون . لذلك فإن المدعى اصدر قراره في ١٩٧٣/٤/٢٤ بالتحفظ على احمد نبيل الهلالى لدرء خطره على المجتمع تطبيقاً للمادة الثامنة من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧١ بتنظيم فرض الحراسة وتأمين سلامة الشعب إذ أنه أتى افعالاً من شأنها الاضرار بأمن البلاد من الداخل وافساد الحياة السياسيye وتعريض الوحدة الوطنية للخطر بأن انضم الى الحزب الشيوعي المصري ، وهذه الافعال التي ارتكبها تقع تحت حكم المادة ٩٨ (أ) مكرراً من قانون العقوبات والمادة ٢ من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧١ ، هذا والمادة الثامنة تطبق على من قامت ضده دلائل جديّة من شأنها الاضرار بأمن البلاد من الداخل والخارج من اشخاص بينتهم المادة الثانية من القانون ،

المشروع لم يشترط توافر ارتكاب جريمة من الجرائم حتي تطبق المادة الثامنة المشار إليها بل يكفي ان تقوم دلائل جديده ضد الشخص الذى افسد الحياة السياسية أو عرض الوحدة الوطنية للخطر ولقد سبق لمحكمة فى حكمها الصادر بجلسته ١٩٧٣/٦/٢٥ ان قالت ان حق المدعى العام المشار إليه فى المادة الثامنة بالتحفظ على الاشخاص هو اجراء مستقل عن دعوى طلب فرض الحراسة فله ان يلجأ إليه بمناسبة فرض الحراسة أو يلجأ إليه استقلالاً وبالتالي فليس هناك تعارض بين احكام المادة الثامنة من قانون الحراسة رقم ٢٤ لسنة ١٩٧١ وبين احكام الدستور .

وبالنسبة للموضوع أكدت مباحث امن الدولة بالغريه ان جميل حقى وهو ممن سبق الحكم عليهم يروج لتطبيق النظام الشيوعى فى البلاد بين اوساط العمال والطلبة وانه كون مجموعة منه وعبد المعطى المدبولى ومحمد على بسيونى لممارسة هذا النشاط الذى ازداد بعد احداث الطلبة الأخيرة ، وانه احضر آله كاتبه وانوات طباعه بصيديليته لاعداد منشورات ، وتم استئذان النيابة لاجراء القبض والتفتيش ، وقد ضبط لدى المدبولى لائحة الحزب الشيوعى المصرى واقر بأنه تسلمها من جميل حقى وتلا ما جاء بهذه اللائحة ، ثم استلورد - ومن بين ما ضبط لدى جميل حقى تقرير مصدر بعنوان (اضمحلال سلطة البيروقراطية) وقد تضمن هجوماً على النظام القائم ، اما اصل التقرير فقد ضبط لدى عبد المعطى المدبولى الذى اقر بأنه تسلمه من جميل حقى ، وقام جميل ايضاً باعداد بيان حرره بخطه وقد اقر بذلك وتضمن هذا البيان هجوماً على النظام السياسى القائم ، وتم ضبط المنشورات والآلة الكاتبة وانوات النسخ بصيديلية جميل حقى . ومن بين ما ضبط لديه مسودة باسم الشروق عدد يناير سنة ١٩٧٣ ومصدرة بعنوان (من اجل التحرر الوطنى والديمقراطية والاشتراكية هزيمة السلطة والمرتين وبناء الحزب الشيوعى) ومن بين مرفقات هذا العدد صورة كربونيه لترجمة خطاب وارد من رابطة الحقوقيين الديمقراطيين الى تقييب المحامين فى شأن القبض على احمد نبيل الهلالى . وقد

أقر نبيل صبحى حنا انه فى منتصف العام الماضى زاره جميل وتواعدا على اللقاء وعلم من جميل انه كون مجموعة من كفر الزيات تعتنق الماركسية وانه انضم إليها ثم طلب منه جميل ان يتصل ببعض الشيوعيين القدامى وحدد له اسماءهم وهم احمد نبيل الهلالى واديب ديمترى بولس والسيد فتحى البسيونى سالم فاتصل بالأخير الذى لم يوافق على القيام بأى نشاط فتوجه الى مكتب نبيل الهلالى ثم غادرا المكتب سوياً وفى الطريق تحادثا فى بعض الامور السياسية وانه فهم من كلام نبيل الهلالى ان هناك تنظيماً ماركسياً تم انشاؤه فى القاهرة وحدد له موعداً لمقابلته فى منزل اديب ديمترى ، وفى الموعد المحدد توجه الى منزل اديب ديمترى فوجد نبيل الهلالى وميشيل كامل واتفق الجميع على دمج التنظيم الشيوعى بكفر الزيات للتنظيم الشيوعى بالقاهرة ، هذه اقوال نبيل صبحى حنا وقد قبض عليه واستجوب فى ٢١ ، ٢٢/٣/١٩٧٣ وصدر أمر بالتحفظ عليه وقد ذكر انه تسلم مسودة الشروق واستدعى فى اليوم التالى وقد اصيب بحالة مرضية فأمر المدعى العام بتشكيل لجنة لتوقيع الكشف الطبى وتقديم تقرير عن حالته ، وانتهت اللجنة من وضع تقريرها ولقد ذكر كبير اطباء الشرعيين انه لم يجد به اصابات وامر بنقله الى القصر العينى وان حالته الصحية طبيعية وان الحالة العصبية التى اصيب بها يمكن ازالتها بجلسه كهربائيه بمستشفى المنزل الجامعى وفيها وضع تحت الملاحظة ثم حول الى مستشفى الامراض النفسية وفى ١٩/٤/١٩٧٣ ورد تقرير مدير مستشفى الامراض العقلية جاء فيه انه عند الكشف على نبيل صبحى حنا بأن المتهم المذكور هادئ ومستقر ومتعاون وذهبت عنه الاعراض التى ادخل بها . نبيل حنا وضع تحت الرعاية الطبية الكاملة ولم تكن اقوال نبيل صبحى حنا مجردة فقد ضبط لدى جميل حقى المضبوطات التى اشرت إليها فى المرافعة .

من كل هذا تتضح دلائل جديده على ان نبيل الهلالى اتى افعالاً من شأنها الاضرار بأمن البلاد من الداخل وافساد الحياة السياسية وتعريض الوحدة الوطنية للخطر ولما كانت القضية رقم ٢٩ لسنة ١٩٧٣ حصر تحقيق مدع عام لم ينته التحقيق فيها .

لذلك نطلب استمرار أمر التحفظ على احمد نبيل الهلالى .

مرافعة نقيب المحامين الأستاذ مصطفى البرادعي

واستهل الأستاذ النقيب مرافعته بقوله :

السؤال الذي أود أن اطرحه ما هو السبب في هذا التحفظ ؟
لا يكفي اعتناق الشخص لبدأ معين ماركسي لينيني أثر في سلوكه ، لابد ان يكون له نشاط ، لابد ان يكون هناك تصرف معين ملازماً لبدء الرأي ، حرية الرأي مكفولة ، كيف يطمئن الانسان المصري الانسان العربي الذي ضاع نتيجة هذا التيار ، المسألة ليست مسألة كلمه ، عدم كفالة الحرية التي نطالب بها هي التي انتهت بنا الى ما نعانيه ، الى اسوأ ما نتصور ، ولا احب ان استرسل ، اتنا قضينا على الانسان العربي الحر فكانت الهزيمة سنة ١٩٦٧ كانت نتيجة كبت الحريات ، وإذا كان السيد رئيس الجمهورية في ١٥ مايو اعلن سيادة القانون فقد كان حرصاً منه على ان يبدأ عهداً جديداً يستطيع كل انسان ان يعتقد ما يرى ، لا يصح ان يكون هناك اختلاف على هذا المبدأ ، وقعت حوادث الطلبة في يناير سنة ١٩٧٢ البلد يغلي ، صوره لما يجري في بيوتنا ، لابد ان يتكلموا ، الشباب الحر ، من له مصلحة في ضياع هذا البلد ، الصهيونيون وهم مندسون في كل بلد ، سأل السيد المحقق نبيل ما هو موقفك بالنسبة لاحداث الطلبة ، رد نبيل انا لم اعاصر احداث الطلبة ، وكانت الحوادث الخاصة بالطلبة هي البادية ، وكانت للهيئات رأى في هذه الاحداث ، نبيل عضو في مجلس نقابة المحامين ، اجتمع مجلس النقابة في ١/٢٤/١٩٧٢ وقرر ارسال برقيه الى السيد الرئيس للافراج عن الطلبة ، هم اولادنا يعبرون عن ارائهم ، قد يزنلق البعض منهم ، طلب هذا من الرئيس وانتدبنا المحامين للدفاع عن الطلبة ، وقد اجتمع مجلس النقابة واصدر بياناً يعبر عن رأى المحامين ، وقد استجاب السيد الرئيس وافرج عن جميع الطلبة ، ثم تتالت الاحداث بين حرب وسلم واحساس الناس وبهذا الازلال من سنة ١٩٦٧ ، واستمرار هذا الوضع فيه ألمهاته ، هؤلاء الطلبة يريدون ان يعرفوا موقفنا من ولاة الامور ، استمر حماس الطلبة والشباب ابناؤنا الصغار يشعرون بالاحتلال والازلال ، وتنشط

المباحث وراء ابنائنا الطلبة فتجدهم اما من اليسار أو من اليمين فيقبض على مئات من الطلبة ويجرى التحقيق معهم ، فكان لابد ان يجتمع المفكرون ليقرروا الامر ، دعوا نقاباتهم ، المهندس والطبيب والمحامي والعامل وسائر النقابات واجتمعنا فى يناير سنة ١٩٧٢ واصدرت النقابات العامة مجتمعه بياناً وهى تعبر عن احساسنا جميعاً وتلاما جاء فى البيان ، اصدر السيد النائب العام بياناً بعد يوم قال فيه انه فى خلال ايام سينتهى التحقيق ، الواقع لم ينته ولم يتم التصرف فيه إلا منذ اسبوعين كما قدم للمحاكمة مائتان ، انا لا اناقش تصرف النيابة لمصلحة من هذا الذى يحدث ، لكل مواطن ان يبدى رأيه حراً ، اكبرهم سنأ لايزيد عن ٢٢ سنة ، تغلى نفوسهم ، اما كان الاجدر أن يقدم هؤلاء الى المحاكمة التأديبية وقد يفصل الطالب الذى جاوز حدوده ، أبأؤهم فى بيوتهم معذبون ، شباب ثائر اصبحوا محل عطف الناس ، وحصلت تجمعات مختلفة ، مهماتهم أبأؤهم اقاربهم ولؤوهم ، النقابة لم تقف موقفاً سلبياً ، وانما فتحت ابوابها واصدرت بياناً ضمنته انها ستكفل الدفاع لهؤلاء الطلبة ، واجرت النيابة التحقيق مع نبيل الهلالى وقالت انه ماركسى لأنه ذهب الى الجامعة ثلاث مرات ولأنه طلب من الطالب احمد عصام الدين ان يقف ليخطب عن الحرية والديمقراطية ، هو يؤاخذ على ذهابه الى الجامعة لحضور مجالس تأديبيه ، وطبقاً لقانون المحاماه حضرت معه التحقيق الذى استمر اكثر من ٦ ساعات وكانت التهمة ذهابه ثلاث مرات الى الجامعة ليحضر مجالس التأنيب وسئل عن المضبوطات وهى كتب فى الفكر السياسى واحداث سنة ١٩٦٧ ، احنا نطلع على جميع الكتب الاجنبية التى تتعلق بالاحداث ، تقدمنا باعتراض واخرج عنه لأنه ليس هناك دليل ولا أى شهود وتأسر بالافراج فى ١٩/٣/١٩٧٢ وتنفذ الافراج فى ٢١/٣/١٩٧٢ .

وتنشاء المصادفات ان تقبض المباحث على نبيل صبحى حنا ويتحفظ عليه فى نفس اليوم الذى افرج فيه عن الهلالى ، فى نفس اليوم بالذات ، المباحث التى لاتزال تعيش فى عهد العشرين عاماً الماضيه عملها الاستهانة بالانسان ، الاستهانة بالحرية ، اصبحت رواسب لاتتخلص منها فى يوم وليلة ، المستولون

عن الهزيمة اللاحقة سنة ١٩٦٧ موجدون ، خيانات متعددة اين هم هؤلاء ،
الدفاع يسمح لنفسه بأن يقول هذا في محراب العدالة لانكم حماة الحرية
لتطبيق القانون اذا انحرف التفسير فيه ضاعت الحرية ، المباحث صورت نبيل
الهلالى صورة ليس فى مخيلتى تصورها ، اذ يزميل لنا اقداره واكن له كل
تقدير وهو الزميل محمود ابوافيه يتأثر ويتفعل ويدلى بتمصريح فى
١٩٧٣/٢/١١ على ان حوادث الطلبة يحركها نبيل الهلالى المنضم الحزب
الشيوعى ، تحدث الزميل ابوافيه ومعه احمد يونس عضو مجلس الشعب
ورئيس الاتحاد التعاونى فى مؤتمر سياسى بدمنهور ونشرت تفاصيله مجلة
الاذاعة فى عددها الصادر فى ١٩٧٣/٢/١٧ وتلاما جاء فيه ، هذه هى
الصورة التى رسمتها مباحث امن الدولة ، لصلحة من اثارة هذه الفتنة ؟
اجرى التحقيق مع نبيل صبحى حنا وجاء فى اقواله انه راح لمكتب نبيل الهلالى
والتقى به وسارا سوياً وتحدثا فى بعض الامور السياسيه وانه فهم من كلام
نبيل الهلالى ان هناك تنظيماً شيوعياً ماركسياً ... الخ هذا كل ما جاء فى اقوال
نبيل صبحى حنا ، هذه الاقوال وحدها لاتستحق وحدها اى شئ ، وانما قيل
فى بيان حالته الصحيه والتناقض فى اقواله ، حينما قدم نبيل صبحى حنا
للمحاكمة بجلسة ١٩٧٣/٦/١٧ ثابت فى محضر الجلسة ان المدعى عليه نبيل
صبحى حنا عدل عن اقواله وقال " تلاما جاء بمحضر الجلسة " . والاستاذ
عادل امين المحامى اخبرنى انه ضمن ما جاء على لسان نبيل صبحى حنا امام
المحكمة انه " قال ان المباحث كانت تركّز على نبيل الهلالى " .

اثناء التحقيق ظهرت على نبيل صبحى حنا حالات مرضيه احيل الى
الكشف الطبى وشخصت حالته هيستيريا ، وتلاما جاء بالتقرير الطبى ، ...
نبيل حنا لم يكن فى حالة عقليه سليمة ، كان مصاباً بمرض عقلى نفسانى ،
هذا الشخص لايعول على كلامه . نبيل عولج بالانسولين وافقدوا اعصابه ،
نبيل حنا ده مش شخص طبيعى ، عايز يقول كل شئ الى طلبه المباحث لانه
عايز يفرج عنه ويشوف بنته ، وقد سمع اهله ووكلا محامياً عنه ، نبيل ارسل
لمكتب المدعى العام قائلاً لاتطلعوا المحامى على التحقيق ، إذا كان نبيل صبحى

حنا مضطرب العقل ، مثل هذا الشخص لايعمل على كلامه ، سنل نبيل صبحي في ١٩٧٣/٣/٢١ وانكر انه على علاقة بنبيل الهلالي وانه لم يلتق بجميل حقي ، في ١٩٧٣/٣/٢٢ طلب السيد المحامي العام احضاره ولم تنفذ التأشيرة ، حضر في ١٩٧٣/٤/٢٣ وينتهي نبيل حنا في اقواله الى انه رأى من واجبه ان يفضى الى السلطة التي آل على نفسه ان يكون موالياً لها ، أيا كانت هذه الاقوال ، أيا كان الباعث ، أيا كانت الاهداف التي كان يستهدفها ، المهم قدم نبيل الهلالي على انه خطر على المجتمع وانضم الى حزب شيوعي وطلب السيد المدعي العام محاكمته على اساس المادة ٩٨ (أ) مكرراً عقوبات والمادة ٢ ، ٨ من القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ اسمحوا لي ان المسألة ليست مسألة نبيل الهلالي ، ليس هناك اختصاص للمدعي العام ، المادة ٩٨ أ مكرر عقوبات (تلاها) جريمة ، مين اللى يحقق ، هل النيابة اخذت علماً بهذه التهمة هل المدعي العام مع كل التقدير له ، هل له اجراء هذا التحقيق ، هل يحرم هذا المتهم من الضمانات القضائية ، المدعي العام سلطه قائمة ومنفصلة عن السلطة القضائية ، المسائل لازم تحدد هناك النيابة العامة قد تحقق وقد تبرئه ، بكل اسف القوانين تتوالى وكل قانون له ظروفه كما ان رئيس الجمهورية لايمكن ان يتحفظ على الشخص اكثر من ٣٠ يوماً ويقدم للمحاكمة فى خلال ١٥ يوماً الوضع القائم للمدعي العام سلطات اوسع ، يصدر امر التحفظ ويقدم الامر من المدعي العام الى المحكمة فى خلال ستين يوماً وتفصل المحكمة فيه فى خلال ٦٠ يوماً من تقديمه إليها ، هناك اسباب ثلاثة حتى يمكن تطبيق القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٤ .

١ . ان يكون ممن سبق اعتقاله قبل ١٩٦١/٧/٢٦ . ٢ . ان يكون ممن طبق عليه قانون الاصلاح الزراعي . ٣ . ممن سبق الحكم عليه فى جريمة مخلة بامن الدولة ، هذا القانون يعطى لرئيس الجمهورية حق الاعتقال وكان هذا القانون صراحة يهدر الأدمية ، ولقد ضاعت الحرية بسبب تطبيق هذا القانون ، كيف يذهب التفسير الى ان حق المدعي العام الاشتراكي اوسع مدى من سلطات رئيس الجمهورية ، الدستور لايقبل هذا ، حضراتكم الضمانات الاكيدة لهذا

البلد، حضراتكم يسمو فكريكم هل هذا يسمح به الدستور ، ان الاشخاص تتغير احفظوا علينا حريتنا ، حرية الانسان العربى الحر ، انتم اول الناس علماً، واجيكم ازاء هذا التضارب فى القوانين ان تضعوا الضوابط ، واجيكم المقدس ان تضعوا الضوابط وتصفونوا حرية هذا الوطن .

خسارة هذا البلد ثلاثة آلاف مليون جنيه تسليح والفاى مليون جنيه من سيئات ١٨ الف مليون جنيه فى ست سنوات ، ولولا حضارة هذا الشعب واصالته لانهار كل شئ ، الشعب يقف موقفاً صلباً ، لانه ورث الحضارة الفرعونية والحضارة العربية .

انتقل الى نقطة اخرى وهى الغرض من المنظمة مناهضة المبادئ الاساسيه للاتحاد الاشتراكى والتحريض على مقاومة السلطات ، نبيل الهلالى المحامى كان يكتب ، نبيل الهلالى ليس فى حاجة الى الانضمام الى منظمه سرية ، عاش واضحاً صريحاً لينينى ماركسى ، لايمك ولايرث ، ابوه تعرقوه جميعاً ترك تركة لم يقبل منها مليماً واحداً وعاش معتمداً على عمله مكتفياً بقوته الضرورى ، يقيم فى منزل متواضع مع عائلة زوجته على ابسط ما تكون المعيشة ، له رأى ، ايا كان هذا الرأى ، انه غير منافق وهو من غنى عن التنظيم السرى ، اسمحوا لى ان اقرأ ما كتب نبيل الهلالى من المستندات التى اقدمها وتلا ما جاء فيها . آراء نبيل الهلالى فيها من الصراحة والوضوح ما يغنيه عن التنظيم السرى ، كلمه أخيره ، قضيه هذا المجتمع البائس المسكين قضية الحرية ، اى انسان يستطيع بعد هذا الذى يحدث ان يطمئن على حريته ، المسألة ليست مسألة قوانين ، ارفعوا هذا الظلم من اجل هذه البلد .

الاستاذ عادل امين المحامى قال انه ليس لديه ما يقرله بعد ما ذكره الاستاذ النقيب سوى بعض ملاحظات سريعه .

المطلوب التحفظ عليه هو الاستاذ نبيل الهلالى المحامى واحب ان اوضح اننا ما زلنا عند رأينا من ان حق المدعى العام الاشتراكى مقصور على هؤلاء الذين فرضت الحراسة على اموالهم ، والمادة الثامنة احالت على الاشخاص المشار اليهم فى المادة الثامنة من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧١ ، ولقد قصد

المشروع بالإحالة الى المادة ٢ كل من فرضت الحراسة على ماله ، ويؤيدنا في ذلك اننا في مجال تفسير قانون تنظيم فرض الحراسة ، ولايغير من الامر شيئاً ان عدل أسم القانون من قانون فرض الحراسة الى قانون فرض الحراسة وتأمين سلامة الشعب ، فرغم تغيير التسمية فما زلنا في نطاق تطبيق الحراسة على المال ، وما ينتج عن ذلك من التحفظ على الاشخاص ليس إلا كاجراء تبعى لفرض الحراسة على المال ولايمكن ان يمارس المدعى العام هذا الحق استقلاً، المادة ٤١ من دستور سبتمبر سنة ١٩٧١ وهو الدستور اللاحق على قانون الحراسة قررت هذه المادة ان امر القبض أو التفتيش انما يصدر من القاضى المختص ، وهى مادة دستورية تضع ضمانة اساسيه للحريات ثم تلا ما جاء بالمادة ١٧٩ من الدستور ، وقال ان ممارسة المدعى العام لسلطات القبض والتحفظ استقلاً عن المال ما يمس النظام القضائى فى سلطة القبض والتفتيش وقد بينها قانون الاجراءات الجنائية فى الحالات العادية ، وقانون الطوارئ فى الحالات الاستثنائية ، ولايتصور كما قال الاستاذ النقيب ان يعطى المدعى العام سلطات اوسع من سلطات رئيس الجمهورية ، قانون الطوارئ يعطى لرئيس الجمهورية الحق فى أن يأمر بالقبض على الاشخاص المشتبه فيهم فى حالة الطوارئ ، اما فى حالة الاشخاص المبينة فى المادة ٢ من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧١ فالنطاق يتسع كثيراً عن قانون الطوارئ ، امر الاعتقال الصادر من رئيس الجمهورية يجوز التظلم منه بعد ٣٠ يوماً اما امر التحفظ لايعرض امره على المحكم إلا بعد ٦٠ يوماً ، كما لايمكننا الاستناد الى ان رئيس الجمهورية كان له ان يأمر بالتحفظ على الاشخاص فى مكان أمين طبقاً للقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٤ ، لأن هذا القانون الأخير قد حدد هؤلاء الاشخاص على سبيل الحصر ، اما القانون ٢٤ لسنة ١٩٧١ فيمكن تطبيقه على كل من قامت ضده دلائل جديده على انه اتى افعالاً من شأنها الاضرار بأمن البلاد من الداخل ... الخ وهو مجال يتسع كثيراً عن نطاق تطبيق القانون ١١٩ لسنة ١٩٦٤ . اما استشهاد مقرر اللجنة التشريعية بأن القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٤ لا يضع ضمانات عند القبض ، هذا الاستشهاد تأكيد على ان حق

التحفظ على الاشخاص اجراء تبعى للتحفظ على المال ، واما القول بان المشرع نظم في المادة ٨ إجراءات مستقلة عن إجراءات التحفظ على المال فهو قول مردود ذلك ان المشرع وضع ضمانة اكثر فقرر انه يجوز التظلم من امر التحفظ بعد ستة اشهر اما الحراسة على المال فالتظلم فيها بعد سنة ، من كل هذا يتبين ان سلطة المدعى العام قاصرة على الاشخاص الذين فرضت على اموالهم الحراسة ، وانه قد اصدر امراً بالتحفظ في ٧٢/٤/٢٤ على نبيل الهلالي دون ان يطلب فرض الحراسة على ماله فيكون قد تجاوز حدود اختصاصه طبقاً للقانون ٢٤ لسنة ١٩٧٣ ويكون بذلك مشوباً بالبطلان معمولاً من اساسه ، ولقد اوضح الاستاذ النقيب بما فيه الكفاية الظروف الشاذة التي مارسها مباحث امن الدولة ضد احمد نبيل الهلالي وهي محاولة يائسة من رجال اجهزة الامن ضد العناصر اليسارية ، هذه العناصر التي كان قد صدر ضدهم احكام وانتهت بالافراج عن كافة المحكوم عليهم والمعتقلين منذ عام ١٩٦٤ ، لقد اصبحت المشكلة الآن التي يحلوا لبعض الاجهزة اثارها هي الخلاف بين الشيوعي والإسلام وليست المشكلة هي الاحتلال الصهيوني لارض الوطن ، ان الحملة الموجهة ضد اليسار تصدر من عناصر مشبوهة من اعداء الوطن عملاء الامبرياليين ، وذلك بقصد تفتيت الوحدة الوطنية ، وواجبكم وانتم حماة العدل ان تضعوا حداً لهذه المحاولة اليائسة التي تبذلها اجهزة المباحث ضد وطني مثل نبيل الهلالي ، لكل ذلك اطلب صدور قراركم بالفاء امر التحفظ الصادر ضده .

الاستاذ مصطفى كامل منيب المحامي ، قدم مذكرة شارحة بدفاعه واخاض قاتلاً انه لا توجد محكمة غير محكمة الحراسة على المال ولو كان المشرع يريد انشاء محكمة اخرى لأنشائها . واعطى لها حقاً في اصدار احكام بالتحفظ والاعتقال لذلك فإن امر التحفظ اجراء تبعى مرتبط بدعوى الحراسة على المال ، الاستاذ نبيل الهلالي انكر كل الادعاءات التي ذكرها نبيل صبحي حنا ، لا دليل في الدعوى ضد الهلالي ، لا يعتمد على تقرير المباحث ، الدعوى عارية من الدليل .

السيد ممثل الادعاء قال ان وجهة النظر مبينه فى المنكره وان امر التحفظ اجراء مستقل عن دعوى الحراسه .

مرافعة الأستاذ عادل أمين المحامى

الأستاذ عادل أمين المحامى قال ليس لدى ما اضيفه الى ما ذكره الأستاذ النقيب سوى بعض الملاحظات على المادة المراد تطبيقها وهى المادة الثامنة من القانون ٢٤ لسنة ١٩٧١ واحب ان اوضح اننا ما زلنا عند رأينا ان حق المدعى العام الامر بالتحفظ على الاشخاص مقصور على هؤلاء الذين فرضت الحراسه على اموالهم وان هذه المادة الثامنة عندما منحت المدعى العام حق التحفظ على الاشخاص المشار إليهم فى المادة الثانية لم يكن قصد المشرع بهذه الإحالة هو تحديد الشخص الذى يجوز التحفظ عليه بمعنى انه كل من قامت دلائل جديده على انه أتى فعلاً من الافعال المنصوص عليها فى هذه المادة - وانما قصد المشرع الحقيقى بالإحالة الى هذه المادة هو كل من فرضت عليه الحراسه لانه أتى أفعالاً من الافعال المنصوص عليها فى هذه المادة - ويؤيدنا فى ذلك الحقيقه الأوليه والمبدئيه اننا فى مجال تطبيق وتفسير ما يسمى بقانون تنظيم الحراسه على الاموال - ولايغير من الامر شيئاً ان اللجنة التشريعيه قد عدلت فى اسم القانون الى قانون تنظيم فرض الحراسه وتأمين سلامة الشعب بمناسبه اضافة المادة الثامنة المستحدثه بمعرفتها - لاننا رغم تغيير التسميه فما زلنا فى نطاق تطبيق وتفسير تنظيم الحراسه على المال - وما منح حق التحفظ على الاشخاص إلا كاجراء تبعى لفرض الحراسه على اموال هؤلاء الاشخاص ولايمكن بائى حال من الاحوال أن يمارس المدعى العام هذا الحق استقلاً .

ان ما قررته المادة ٤١ من الدستور الدائم من ان امر القبض أو الحبس أو تقييد الحرية انما يصدر من القاضى المختص أو النيابة العامه وفقاً لاحكام القانون - وهى مادة دستوريه لاحقه لقانون الحراسه وهى من الضمانات الدستوريه الاساسيه التى لايمكن ان يخل بها أى نص دستورى آخر - بمعنى ان ما نصت عليه المادة ١٧٩ من الدستور من انه يكون للمدعى العام

الاشتراكي مسئولاً عن اتخاذ الاجراءات التي تكفل تأمين حقوق الشعب وسلامة المجتمع ونظامه السياسي والحفاظ على المكاسب الاشتراكية والتزام السلوك الاشتراكي ، كل هذه المسؤوليات لايمكن ان تخل بضمائنه اساسيه للحريه الشخصيه المنصوص عليها في المادة ٤١ من الدستور وان ممارسة المدعى العام لهذه المسؤوليات يجب ألا يتعارض مع ما وضعته هذه المادة من حدود بخصوص تقييد الحريه أو القبض أو الحبس والتي أوجبت المادة ٤١ أن تصدر من القاضي المختص أو النيابة العامة وفقاً لاحكام القانون . والقانون الذي ينظم هذه الأمور جميعاً هو قانون الاجراءات الجنائية في الاحوال العادية وقانون الطوارئ في الحالات الاستثنائية ولايتصور ان تمنح المدعى العام بخصوص تطبيق قانون الحراسه على الاموال سلطات اوسع من تلك التي يمنحها قانون الطوارئ لرئيس الجمهورية . كما لايمكن ان يتصور ان نضفى من الضمانات على اجراءاته هذه حماية اوسع من تلك التي يضيفها قانون الطوارئ على اوامر رئيس الجمهورية بخصوص تقييد الحريات والتظلم منها ، اذ ان قانون الطوارئ قد اعطى لرئيس الجمهورية متى اعلنت حالة الطوارئ الحق في ان يأمر بالقبض على المشتبه فيهم او الخطرين على الامن والنظام العام أو اعتقالهم - في حين ان الاشخاص المنصوص عليهم في المادة الثامنة من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧١ هم من قامت دلائل جديده على انهم اتوا افعالاً من شأنها الاضرار بأمن البلاد من الخارج أو الداخل أو بالمصالح الاقتصادية للمجتمع الاشتراكي أو بالمكاسب الاشتراكية للفلاحين والعمال أو افساد الحياه السياسييه في البلاد أو تعريض الوحدة الوطنية للخطر ، وهو نطاق يتسع كثيراً عن النطاق الذي حددته المادة الثالثه من قانون الطوارئ بخصوص سلطات رئيس الجمهورية في الاعتقال هذا بالاضافه الى ان قانون الطوارئ هو قانون مؤقت لايطبق إلا عند اعلان حالة الطوارئ وهي حالة استثنائية طارئة مؤقتة في حين ان قانون الحراسه هو قانون دائم . فإذا أضفنا الى ذلك ان امر الاعتقال الصادر من رئيس الجمهورية تطبيقاً لقانون الطوارئ يجوز التظلم منه بعد مرور ثلاثين يوماً من تاريخ صدوره اي ان امر الاعتراض على هذا الاعتقال يعرض على المحكمة

بعد مرور ثلاثين يوماً على صدور امر الاعتقال فى حين ان امر التحفظ لايعرض طبقاً لقانون الحراسه إلا بعد مضى ستين يوماً . ولايتظلم منه إلا بعد مرور ستة اشهر من تاريخ صدوره .

كما لايمكننا الاستناد ايضاً الى ان حق التحفظ على الاشخاص كان مخولاً لرئيس الجمهورية بمقتضى القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٤ بشأن التدابير الخاصه بأمن الدولة ، ذلك ان هذا القانون قد أجاز فعلاً هذا الحق لرئيس الجمهورية عند قيام حالة تنذر بتهديد سلامة النظام السياسى أو الاجتماعى للبلاد ، ولم يجزه اطلاقاً فى اى ظروف كما جاء فى المادة الثانية من القانون ٧١/٣٤ كما ان القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٤ قد اجاز هذا الحق لرئيس الجمهورية بالنسبة لثلاث مجموعات من الاشخاص :

(١) الذين كانوا معتقلين قبل ٢٦ يوليى ١٩٦١ أو اعتقلوا أو حددت اقامتهم من هذا التاريخ حتى تاريخ العمل بهذا القانون .

(٢) الذين طبقت عليهم قواعد تحديد الملكية .

(٣) الذين سبق الحكم عليهم فى احدى جنايات امن الدولة أو سبق الحكم عليهم من احدى محاكم الثورة أو المجالس العسكرية .

اما القانون ٧١/٣٤ فقد خول هذا الحق لكل من قامت هذه دلائل جديده على انه أتى افعالاً من شأنها الاضرار بأمن الدولة أو بالمصالح الاقتصادية - أو بالمكاسب الاشتراكية أو افساد الحياة السياسيه أو تعريض الوحدة الوطنية وهو مجال يتسع كثيراً ولايمكن وضع ضابط محدد له وإذا بدء فى ممارسته فلن نستطيع ان نضع له حدوداً .

اما الاستشهاد بما جاء على لسان مقرر لجنة الشئون التشريعيه من ان القانون ٦٤/١١٩ لا يوضع ضمانات عند القبض على مثل هذا الشخص وما اضافه من انه لايعقل ان ينظم المال ونضع الضمانات الكافيه لحفظه ويترك صاحب المال دون ضمانات ، فهو تأكيد لوجهة نظرنا من ان حق التحفظ على الاشخاص لايمكن ممارسته إلا كاجراء تبعى للتحفظ على المال طالما ان ذكر الضمانات بالتحفظ على الاشخاص قد جاء تبعاً ل ضمانات حفظ المال .

أما القول أن المشرع قد نظم في المادة الثامنة للتظلم من أمر التحفظ إجراءات خاصه مستقلة عن إجراءات التظلم من الحكم الصادر بفرض الحراسه المنصوص عليها في المادة ٢٢ من القانون ، فهو أمر لا يغير من الطبيعه التبعية لأمر التحفظ على الأشخاص للحراسه على المال ، وذلك أن التحفظ على الأشخاص كإجراء تبعي يكون تالياً لفرض الحراسه على المال من الناحية الزمنية - إذ يطبق على هؤلاء الأشخاص الذين لا يحول فرض الحراسه على أموالهم من الأضرار بمصالح الشعب ، وأن هذا التحفظ على الأشخاص كإجراء تالي لفرض الحراسه على المال ، من الطبيعى أن يكون له إجراءات خاصه بالتظلم منه ولا يمكن أن يستدل من ذلك أنه حق يمكن ممارسته استقلاً ذلك أن المشرع أراد أن يعطي ضمانه أكبر عند تقييد حرية الشخص من تلك التي منحها عند تقييد حريته في التصرف في ماله .

من كل هذا نتبين أن سلطة المدعى العام في التحفظ على الأشخاص قاصرة على هؤلاء الذين فرضت على أموالهم الحراسه ، وعلى ذلك فإنه بإصداره أمر التحفظ على شخص الزميل أحمد نبيل الهلالي في ٧٣/٤/٢٤ دون أن يطلب فرض الحراسه على أمواله يكون قد تجاوز حدود اختصاصه الذي قرره له القانون ٧١/٣٤ ويكون هذا الأمر مشوباً بالبطلان لصدوره ممن لا يملكه وبالتالي يكون معدوماً لعدم مشروعيته ولذلك نلتمس عدم قبول طلب استمرار تنفيذه .

فيما يتعلق بالدلائل المسنده الى الزميل المطلوب استمرار تنفيذ أمر التحفظ بالنسبه له - فقد أوضح الاستاذ النقيب بما فيه الكفايه فساد هذه الدلائل وبطلانها وظروف الشاذه التي اتبعت لاستخراجها واستمداها . وأحب أن اضيف أن ما يمارس حالياً ضد نبيل الهلالي هي محاولة يائسه لشن حرب صليبيه جديده ضد العناصر اليساريه في مصر وهى حمله سبق أن مورست منذ نهاية عام ١٩٥٨ وكان من إحدى نتائجها تفتيت الوحدة الوطنيه في البلاد ، ثم انتهت الى ما انتهت إليه بالإفراج عن كافة المعتقلين الشيوعيين ومن صدرت ضدهم أحكام في قضايا شيوعيه - ولا نستطيع أن نعيد المسأله مرة لعوامل

تأتى من خارج مصر . ان مشكلة تعايش اليسار مع نظام الحكم قد حلت فى المجتمع المصرى منذ اكثر من ١٠ سنوات ولانستطيع ان نعيد التاريخ الى الوراء وان يتكرر ذات الامر نتيجة لعوامل من خارج الحدود وغريبه عن الارادة المصرية وتتمثل فى هذه الحملة التى يشنها بعض المسئولين فى ليبيا ضد الشيوعيه وضد البلاد الاشتراكيه واستغلال الدين فى هذا الخصوص كإن المشكلة التى يواجهها الشعب المصرى هى مشكلة الشيوعيه والإسلام لامشكلة الاحتلال الصهيونى للاراضى المصرية والتدعيم الامبريالى الأمريكى لهذا الاحتلال .

ونستطيع ان نقرر ان الحملة الموجهه ضد اليسار فى مصر لايستفيد منها إلا اعداء الوطن من الامبراليين وعملائهم الصهاينه وانها محاولة جديدة لتفتيت الوحدة الوطنيه فى البلاد وصرفا لاهتمام الشعب المصرى عن مشاكله الاساسيه الى مشاكل مفتعله تبعده عن تعبئة طاقاته البشريه والماديه من اجل تحرير الوطن .

وفيمما يتعلق بالدليل الوحيد أو شبهة الدليل المقدم ضد الاستاذ نبيل الهلالى فهو مستمد من اقوال نبيل صبحى حنا وقبل ان تناقش مدى الاضطراب الذى ساد اقوال نبيل صبحى حنا نود ان نوضح الظروف التى سبقت وصاحبت ادلائه بهذه الاقوال .

نبيل صبحى حنا قبض عليه صباح يوم الاربعاء ٢١ مارس ١٩٧٢ وسئل بمعرفة مكتب المدعى الاشتراكى لاول مرة ظهر نفس اليوم وانكر اى علاقة له بمسودة مجلة الشروق التى ذكر جميل حقى انه استلمها منه واكد نبيل صبحى حنا انه لم يسمع باسم هذه المجلة .

فى يوم الخميس ٢٢ مارس ٧٢ سئل نبيل حنا للمرة الثانية فقرر ان الذى اعطاه مسودة هذه المجلة هو محمد حسن المتشاوى وانه قام بعد ذلك بتسليمها الى جميل حقى بناء على طلبه ولكنه انكر ان جميل حقى قد حادثه فى شأن بحث الحزب الشيوعى من جديد .

فى يوم الثلاثاء ٢ ابريل ٧٢ اثبت المحقق فى محضره (ص١٢) انتقاله ظهر ذلك اليوم الى مبنى التحفظ بجهة القلعة لاثبات الحالة الصحية لنبيل صبحى حنا ومناظرتها ووجده يسير بصعوبة وفى حالة ذهول رغم تأكيد طبيب السجن والطبيب الشرعى انه مدع وان كل ما يأتى افتعال مقصود وقد اثبت المحقق فى ذات المحضر وبنات التاريخ (٢ ابريل) انه بعد عرض الاوراق على المدعى العام الاشتراكى يكتب لادارة مباحث امن الدولة لنقل المتهم نبيل صبحى حنا لمستشفى المنيل الجامعى لوضعه تحت الملاحظة والعلاج بالقسم الذى يقترحه طبيب السجن . ومنذ هذا التاريخ ٣ ابريل لم تثبت اى كلمة فى محضر التحقيق الخاص بنبيل صبحى حنا . ماذا حدث لنبيل صبحى حنا فى هذه الفترة ؟ الإجابة عن ذلك نستمدها من ملف الاوراق الخاصة بنبيل صبحى حنا (٢) بوسيه وهو الملف الخاص بالمرفقات العامة الخاصة بنبيل صبحى حنا والملاءه بن رقم ١ الى رقم ٣٣ .

ثابت من هذا الملف طبقاً لما جاء بالمرفق رقم ٦ ان تقرير الطب الشرعى المؤرخ ٧٢/٣/٢٨ قد شخص حالته بانها حالة هستيريا .

ثم ثبت من المرفق رقم ٩ نص خطاب المستشار الفنى لمكتب المدعى العام المؤرخ ٧٢/٤/٣ الى مدير مباحث امن الدولة ينبه فيه بايداع نبيل صبحى حنا بالقسم الذى يقترحه طبيب سجن القلعة بمستشفى القصر العينى للعلاج .

ثابت ايضا فى نهاية المرفق ١٦ تأشيرة السيد الطبيب المعالج بقسم الامراض النفسيه بمستشفى المنيل الجامعى فى ١٩٧٢/٤/٥ ان تشخيص حالة نبيل صبحى حنا وعلاجه يحتاج لوضعه تحت الملاحظة ولا توجد حالياً اماكن لذلك وتتمتع بتحويله لمستشفى العباسيه .

فى ذات التاريخ ١٩٧٢/٤/٥ اصدر السيد المستشار الفنى لمكتب المدعى العام خطابيه رقم ١٢٢ ، ١٢٣ سرى المكتب الفنى الواردين تحت رقمى ١٢، ١٢ من مرفقات هذا الملف احدهما الى مدير مباحث امن الدولة بالتنبيه بنقل نبيل صبحى حنا الى مستشفى العباسيه حسبما اشارت بذلك مستشفى المنيل الجامعى والاخر الى مدير مستشفى العباسيه يذكر فيه ان مباحث امن الدولة

قد اخطرت المكتب الفنى ان مستشفى المنيل الجامعى قررت نقل نبيل صبحى حنا الى مستشفى العباسيه لوضعه تحت الملاحظه ويلاحظ ان مستشفى المنيل الجامعى لم تقرر ذلك كما جاء فى خطاب المستشار الفنى وانما قررت عدم وجود اماكن بها لوضعه تحت الملاحظه ونصحت بتحويله لمستشفى العباسيه .

فى ٧/٤/٧٢ ارسل المستشار الفنى لمكتب المدعى العام خطاباً ثانياً الى مدير مستشفى العباسيه مرفق بالملف برقم ١٤ سرى المكتب الفنى ١٣٤ ذكر فيه ان مكتب المدعى العام فوجئ اثناء التحقيق بأن نبيل صبحى حنا فى حالة غير طبيعىة وانهم يبعثوا به لعلاج راجين بذل اقصى درجات الرعاية والعنايه الطبيه حتى يجد الشفاء السريع راجين ان يجد اقصى ما فى الطب من عنايه ورعايه حتى يسترد وعيه كاملاً .

فى يوم ١٩/٤/١٩٧٣ (مرفق رقم ١٦) حرر مدير عام مستشفى العباسيه تقرير طبي عقى ارسله الى مكتب المدعى الاشتراكى جاء فيه بالبند ثانياً "يوضع على علاج انسولين مخفف وعلاج كهربائى طرفى ويعرض " . ثم بعد العلاج "وبإعادة التحدث مع المذكور بدأ يجاوب على الاسئله وكان متعاوناً هادئاً " . وكل ما يطلبه انه عاوز يروح " . واضاف التقرير الطبى " ان الاعراض التى طرأت عليه هى اعراض هروب من واقع الازمة التى كانت تحيط به وان كل ما اعطى له بالمستشفى هى عبارة عن عملية اقناع اثرت عليه ويرجع عن الاعراض الهروبيه التى ظهرت عليه .

وقد استمر ايداع نبيل صبحى حنا مستشفى العباسيه حتى يوم ٢٢/٤/٧٣ وفى هذا اليوم رحل الى مكتب المدعى الاشتراكى مصحوباً بالتقرير السابق الذى انتهى الى انه فى كامل وعيه الآن .

من هذا نتبين ان نبيل صبحى حنا منذ ٢٦ مارس ٧٣ حتى ٢٢ ابريل كان فى حالة غير طبيعىة شخصها طبيب السجن والقلعه والطبيب الشرعى انها حالة هستريا فى ٢٨/٣/٧٣ ، وقرر طبيب قسم الامراض النفسيه بمستشفى القصر العينى فى ٥ ابريل ان تشخيص حالته وعلاجه يحتاج لوضعه تحت الملاحظه وقرر مدير مستشفى "العباسيه وضعه على علاج انسولين مخفف

وعلاج كهربائي طرفي ، وقد تعرض نبيل صبحي حنا لهذا العلاج الكهربائي الطرفي الذي يقرر كافة اطباء الامراض العصبية ان مثل هذه الهزات الكهربائيه الطرفيه تؤدي في بعض الاحيان الى تخريب الجهاز العصبي للمريض وهو ما نؤكد انه حدث لنبيل صبحي حنا حتى اصبح متعاوناً طيقاً لما قرره مدير مستشفى العباسيه في تقريره . فهل اقوال مثل هذا الشخص الذي مر بكل هذه المراحل المرضيه والعلاجيه - هل اقوال مثل هذا الشخص الذي لا هم له إلا انه عاوز يروح كما ذكر مدير مستشفى العباسيه في تقريره - هل اقوال مثل هذا الشخص التي جاءت بعد خروجه من مستشفى العباسيه تصلح لأن تستخدم كدليل أو شبه دليل أو دلائل على ان شخصاً آخر قد اتى افعالاً من شأنها الاضرار بأمن البلاد أو بالمصالح الاقتصادية للمجتمع الاشتراكي او افساد الحياه السياسيه في البلاد أو تعريض الوحدة الوطنيه للخطر ؟

وإذا أضفنا الى الحالة المرضيه والاضطراب العصبي الذي اصيب به نبيل صبحي حنا في الفترة السابقه على ادلائه باقواله المتعلقه بموقف المتظم الاستاذ نبيل الهلالي ، ما ذكره امام حضراتكم بجلسه ٧٣/٦/١٧ من انه يوم ٧٣/٣/٢٢ عومل بفظاظه وربط وضرب وعومل معاملة فظه وكان فيه حاجات حارقه وانه فقد الوعي حتى وجد نفسه في مستشفى الامراض العقليه وانه بعد خروجه من المستشفى قابله المدعى الاشتراكي وقال له ان كلامك مضلل ويضيف ولم اجد بدءاً من الاستسلام وكان فيه تركيز من رجال المباحث على الاستاذ الهلالي وأنا اشعر اني قد انحدرت خلقياً اذ تحولت الى شاهد زور وكان من الممكن ان اسكت ولكني انسان شريف لا اقبل ان تكون براعتي على انقاض آخرين قد يكونوا ابرياء " هذا هو نص ما ذكره نبيل صبحي حنا امام حضراتكم .

فهل يمكن ان يستمد من مثل هذه الاقوال اى دلائل جديده على ان نبيل الهلالي قد اتى افعالاً مناهضه تتعلق بأمن البلاد أو تعمل على افساد الحياه السياسيه أو تعريض الوحدة الوطنيه للخطر ؟ فإذا أضفنا الى ذلك ان اقوال

نبيل صبحى حنا تحوى من التناقض والتنافر الكثير وانها جاءت مضطربه غير متسقة لكان احرى بنا ان نهدها جميعاً .

نبيل صبحى حنا ذكر يوم ٢٢/٢ قبل اصابته بحالة الاضطراب العصبى أنه استلم صورة مجلة الشروق من محمد حسن المنشاوى وأنه سلمها لجميل حقى ونفى ان جميل حقى حادثه فى شأن بعث الحزب الشيوعى من جديد .

فى يوم ٢٢/٤/٧٣ الساعة ١٢ ظهراً وهو ذات اليوم الذى خرج منه من المستشفى بالعباسيه اعاد نبيل صبحى حنا هذه الروايه الخاصه بتسليمه مسوده مجلة الشروق لجميل حقى واقتل المحضر فى الساعه الثانيه والثلاث بعد ان اثبت المحقق طلبه نبيل صبحى حنا ومحمد حسن المنشاوى فى السادس من مساء ذات اليوم للمواجهه بينهما ولم تثبت هذه المواجهه بمحضر التحقيق الخاص بنبيل صبحى حنا ولكن فتح محضر اخر فى يوم ٢٧/٤/٧٣ الساعة ٦ والدقيقه ٤٥ ذكر نبيل صبحى حنى فى بدايته ان الذى احضر له التقريرين هو صادق المهدي بعد ان كان قد نفى فى التحقيقات السابقه اى علاقه لصادق المهدي بهذا الامر . ثم روى بعد ذلك اتفاقه مع جميل حقى على انشاء تنظيم ماركسى . وعقب موافقته افهمه جميل حقى ان الامر ليس انشاء تنظيم جديد انما الانضمام الى تنظيم قائم فى البلد وان جميل كلفه الاتصال بنبيل الهلالى الذى حدثت معه مناقشته سياسيه اتفق معه فيها على نفس الفكرة الذى انتهى إليها مع جميل وأنه اعطاه ميعاد بمنزل اديب ديمترى حيث قابلهما مع ميشيل كامل وفى هذه المقابلة عرف ان تنظيمهم اسمه تنظيم الشروق وتم الاتفاق على الوحدة بين هذا التنظيم وتنظيم جميل حقى وأنه لم يقابل نبيل الهلالى بعد ذلك. ونود ان نوضح لعدالة المحكمة الظروف التى عاصرت ادلاء نبيل صبحى حنا بهذه الاقوال الجديده ، ففى ذات الليله التى اجرى معه التحقيق بسرأى الحريه بمصر الجديدة - حيث كان يتواجد مكتب المدعى الاشتراكى - فى هذا التاريخ استدعيت أسرة نبيل صبحى حنا الى مقر التحقيق : ابنته ووالده وزوجته وأخوته . وسمع له بمقابلتهم ومجالستهم اثناء وخلال اوقات التحقيق ،

وهو امر لم يسبق ان تحقق له منذ القبض عليه - ولم يتحقق حتى هذا التاريخ لاي من المتهمين في هذه القضية - ولعل هذا كان من بين المؤثرات النفسية التي استخدمت لاستخراج مثل هذه الاقوال الملققة والمضطربة من النهار نبيل صبحي حنا . وثابت حديث هذه المقابلة من خطاب نبيل صبحي حنا المرفق بخطاب مباحث امن الدولة (١/ دوسيه) المؤرخ في ٢٩/٤/٧٢ والذي جاء في بدايته على لسان نبيل صبحي والذي اورد فيه شكره للمدعى العام لما يحيطه به من رعاية ولسماحه برؤية ابنته ووالدته وزوجته وواخوته .

ولا نريد ان نطيل في مناقشة الثغرات العديدة التي توجد باقوال نبيل صبحي حنا فقد انكرها ونفاهها جميعاً لاستاذ نبيل الهلالي ، ولكننا نلاحظ انه حتى بافتراض صحة هذه الاقوال ومدورها عن ارادة سايمة وعصره وحتى بافتراض قيام مثل هذا التنظيم الذي ابدع في تثبيت اركانه السيد نبيل صبحي حنا فإن ما ذكره عن اغراض واهداف هذا التنظيم لايمكن ان ترقى الى مرتبة التنظيم الضار بأمن الدولة أو بالمصالح الاقتصادية للمجتمع الاشتراكي أو بالمكاسب الاشتراكية كما لايمكن اعتبارها عاماً على افساد الحياة السياسية في البلاد أو تعريض الوحدة الوطنية للخطر .

فقد جاء ضمن اقوال نبيل صبحي (ص٢٦ ، ٢٧) من التحقيق الخاص به انه عندما قابل جميل حقي على انفراد في كازينو في مصر الجديدة وتكلم معه في موضوع عمل حاجه كانت الفكرة التي رسيت عليها المناقشة ان فيه خطر انقلاب على الحكومة الوطنية فالفكرة السياسية التي قدرنا تتفق عليها انا وجميل انه فيه خطر انقلاب رجعي يطبع بالسلطة الوطنية القائمة وبناء على النتيجة السياسية التي توصلت لها معه اننا نعمل نشاط سياسي .

كما ذكر نبيل صبحي في التحقيق ص٢٠ ، ٢١ والامانة في مقابلاتي مع اديب ديمتري كان يتفق معايا اديب في الانزعاج من شعارات العداء لرئيس الجمهورية .

كما ذكر نبيل صبحى فى رده على سؤال المحقق ص٣٢ ماذا قال نبيل الهلالي فى الاجتماع الذى تم فى منزل اديب ديمترى - مش فاكر انا كلام كل واحد على وجه التحديد وانما فاكر انه كان الرأى المتقارب فى ان الخوف من انقلاب يمينى رجعى على السلطة بس .

وسئل نبيل صبحى ص٣٥ - ألم تتحدثوا فى الاجتماع الذى تم فى منزل اديب ديمترى عن الدور الذى لعبه تنظيم الشروق فى حركة الطلبة ~~سيحلب~~ - لا هو كانت المناقشة منصبه على الاحتمالات للخوف من انقلاب امريكاني .

كما ذكر نبيل صبحى نهاية ص٣٥ ، ص٣٦ انه عندما قابل نبيل الهلالي اول مرة ومشى معه فى الشارع وفتح مناقشة سياسية معه * وقلت له على الكلام السياسى الى تم بينى وبين جميل واللى هو احتمال انقلاب يمينى فاتفق معى نبيل الهلالي فى وجهة النظر دى وقال لى ايه العمل .

واضاف نبيل صبحى ص٣٧ انه اثناء مقابلاته مع اديب ديمترى كان طامى خوف جامد قوى من انقلاب يمينى فى البلاد .

واجاب نبيل صبحى ص٤٩ على سؤال المحقق عن الاهداف التى اتفق عليها فى الوحدة الاندماجية للتنظيمين بانهم كانوا متفقين فقط على المطالبة بحرية تكوين الاحزاب الوطنيه وتجميع هذه الاحزاب الوطنيه فى الاتحاد الاشتراكي كجبهة وهو موضوع نوقش باستفاضة داخل الاتحاد الاشتراكي ذاته . كما اتفقوا على عزل الاجتحة الرجعيه المشبوهه المتجمعه فى لجنة النظام بالاتحاد الاشتراكي (وهو امر قام رئيس الجمهوريه بتنفيذه مؤخراً بحل لجنة النظام وتكوين لجنة نظام جديدة) كما اتفقوا على وقف تردد الحكومه بالنسبة للحرب واتخاذ موقف محايد بالنسبة للخلافات بين روسيا والصين (وهى ذات السياسه التى تسير عليها الحكومه المصريه حتى الآن) - الغاء بدلات التمثيل وجعل الحد الاقصى للمرتبات ما لا يزيد عن عشرة اضعاف الحد الأدنى ورفع الحد الأدنى للاجور (وهى مطالب اصلاحية اجتماعيه لاتعارض مع اسس الهيكل الاجتماعى للنظام الاقتصادى القائم ومحاولة لزيادة المكاسب الاشتراكيه

العمال والفلاحين لا الانتفاض منها) - واخيراً نذكر نبيل صبحي انهم اتفقوا على المطالبة بالغاء شرط عضوية الاتحاد الاشتراكي للترشيح والانتخابات في النقابات (وهو امر يطالب به العديدين من رؤساء النقابات الحالية - كما تتمتع به بعض النقابات مثل نقابة المهندسين التي لم يعدل قانونياً حتى الآن ولم يتضمن شرط عضوية الاتحاد الاشتراكي للترشيح لمجلس النقابة) وعندما سئل نبيل صبحي م٦٠ ما الذي يستهدفه هذا التنظيم الماركسي احراج السلطة ام تغييرها ام الاستيلاء عليها ؟

اجاب - انه يستهدف المشاركة في السلطة بالوسائل السلمية .
من كل هذا نتبين ان مثل هذا التنظيم بافتراض قيامه لا يمكن ان تستمد منه قيام دلائل جديده على اتيان الافعال المنصوص عليها في المادة ٢ من القانون ٣٤ لسنة ١٩٧١ كما لا يكون اركان الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٩٨ مكرراً من قانون العقوبات كما لا يتعارض مع نصوص القانون ٣٤ لسنة ١٩٧٢ بشأن حماية الوحدة الوطنية أو نفيه لتحالف قوى الشعب العامله أو قيام تنظيم الاتحاد الاشتراكي كجبهة تمثل كافة الاتجاهات الوطنييه .

ونأمل ان تصعوا بقراركم في هذا الطلب حداً لهذه المحاوله البائسه التي تبذلها اجهزة الأمن لالقاء ظلال مشبوهة على عنصر وطني شريف مخلص صادق مثل نبيل الهلالي .

وبناء عليه

نلتمس صدور قراركم برفض طلب استمرار تنفيذ امر التحفظ الصادر ضده لمدة سنة .

قرار محكمة الحراسة وتأمين سلامة الشعب

باستمرار تنفيذ امر التحفظ الصادر

ضد احمد نبيل الهلالى لمدة سنه

باسم الشعب

محكمة الحراسة وتأمين سلامة الشعب

ق ر ر

بالجلسة المنعقدة علناً بمقر دار القضاء العالى بالقاهرة فى يوم الاثنين ١٦
يوليو ٧٣ الموافق ١٦ جمادى الآخرة سنة ١٣٩٣هـ .

برئاسة السيد المستشار/ احمد حسن هيكل نائب رئيس محكمة
النقض

وعضوية السادة المستشارين : محمد رفعت لطفى ومحمد رشدى حمادى
وعبد الستار ابوناعم والسادة المواطنين احمد محمد فؤاد المحامى ورئيس نقابة
المحامى الفرعية بالقاهرة ، وكما بولس عطا الله المحامى وعاطف الجوهري
المحامى .

ويحضر السيد / امين عليوه المحامى العام بمكتب المدعى العام
الاشتراكي

والسادة :

عبد المجيد حماد امين عام محكمة الحراسة

محمد عبد الرحمن ابو عوف امين السر

احمد الدسوقي ابراهيم امين السر

فى القضية رقم ٢٩ لسنة ١٩٧٢ حصر تحقيق مدع عام
والمقيدة بجدول المحكمة تحت رقم ٧ لسنة ٢ القضائية - تحفظ
والمرفوعة من:
السيد / المدعى العام الاشتراكي



الاستاذ / احمد نبيل الهلالى
وحضر معه الاستاذ مصطفى البرادعى نقيب المحامين والاساتذة عادل
امين ومصطفى كامل منيب .

وذلك

لأنه أتى أفعالا من شأنها الاضرار بأمن البلاد من الداخل وافساد الحياة
السياسية فى البلاد وتعريض الوحدة الوطنية للخطر وقامت الدلائل الجدية على
ذلك .

وبجلسة ١٤/٧/١٩٧٢ التى حددت لنظر الطلب قررت المحكمة التأجيل
لجلسة ١٦/٧/١٩٧٢ بناء على طلب الدفاع للاطلاع والاستعداد .
وبجلسة اليوم سمعت المرافعة على ما هو مبين بمحضر الجلسة حيث
صدر القرار الآتى :

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع المرافعة وبعد المداولة .
حيث ان الدفاع الحاضر مع المطلوب استمرار تنفيذ امر التحفظ عليه دفع
بعدم قبول الطلب لأن المدعى العام الاشتراكي لم يطلب فرض الحراسة على
امواله وان مفاد نص المادتين الثانية والثامنة من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧١
بتنظيم فرض الحراسة وتأمين سلامة الشعب ان امر التحفظ اجراء تبعى
لفرض الحراسة بحيث لايجوز للمدعى العام ان يتحفظ إلا على الاشخاص
الذين يطلب فرض الحراسة على اموالهم ..

وحيث ان هذا الدفع مردود ، ذلك انه لما كانت المادة الثامنة من القانون
رقم ٢٤ لسنة ١٩٧١ تنص على ان "للمدعى العام ان يأمر بالتحفظ فى مكان

أمعن على الأشخاص المشار إليهم في المادة الثانية من هذا القانون ويتعين عليه في هذه الحالة عرض الامر على المحكمة المشار إليها في المادة العاشرة من هذا القانون خلال ستين يوماً من تاريخ صدوره وإلا اعتبر الامر كأن لم يكن وزال اثره بقوة القانون وعلى المحكمة خلال ستين يوماً من عرض الامر عليها ان تصدر قرارها اما بإلغاء الامر أو باستمرار تنفيذه لمدة لا تجاوز سنة من تاريخ صدور الامر وللمدعى العام قبل نهاية هذه المدة ان يطلب الى المحكمة ذاتها استمرار تنفيذ الامر مدداً أخرى لايجاوز مجموعها خمس سنوات ولايجوز للمحكمة ان تأمر باستمرار تنفيذ امر التحفظ إلا بعد سماع دفاع من صدر عليه الامر ويسقط الامر بقوة القانون بمضى خمس سنوات على صدوره أو بانقضاء الحراسة ويجوز لمن صدر عليه الامر ان يتظلم منه أو من اجراءات تنفيذه اذا انقضت ستة شهور من تاريخ صدوره دون ان يفرج عنه . ويتصل بالمحكمة في التظلم على وجه السرعة ويجوز لمن رفض تظلمه ان يتقدم بتظلم جديد كلما انقضت ستة شهور من تاريخ رفض التظلم وكان يبين من هذا النص وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - انه ورد عاماً ولم يجعل التحفظ مقصوراً على الأشخاص المطلوب فرض الحراسة على اموالهم بل اجازته ايضاً بالنسبة لغيرهم ممن أشارت اليهم المادة الثانية من القانون خاصة وانه قد يكون من هؤلاء من ليس له مال تفرض عليه الحراسة ، يؤيد هذا النظر ان المشرع نظم في هذه المادة للتظلم من امر التحفظ اجراءات خاصة مستقلة عن اجراءات التظلم من الحكم الصادر بفرض الحراسة والمنصوص عليها في المادة الثانية والعشرين من القانون ، وأن المشرع نص في الفقرة السادسة من الثامنة سالف الذكر على ان امر التحفظ يسقط بقوة القانون بمضى خمس سنوات على صدوره أو بانقضاء الحراسة مما يستفاد منه ان المشرع واجه حالتين مستقلتين ووضع لكل منهما حكمها الخاص ، الاولى ان تكون اموال المتحفظ عليه موضوعة تحت الحراسة وفي هذه الحالة يسقط الامر بالتحفظ بانقضاء الحراسة ، والثانية ان يقتصر الامر على التحفظ ويسقط الامر في هذه الحالة بمضى خمس سنوات على صدوره وكان حسب المشرع لو صح ان التحفظ

اجراء يتبعى لفرض الحراسة ان ينص على ان يسقط امر التحفظ بانقضاء الحراسة ، ولا محل للقول بأن المقصود بالفقرة السادسة المشار إليها ان امر التحفظ يسقط بمضى خمس سنوات على صدوره أو بانقضاء الحراسة - أى الاجلين اقرب - ذلك ان الفقرة السابعة من المادة الثانية والعشرين من القانون وضعت حكماً خاصاً للحراسة على المال فنصت على ان تنتقض الحراسة فى الاحوال بانقضاء خمس سنوات على تاريخ صدور الحكم بفرضها يضاف الى ما تقدم ما ذكره مقرر لجنة الشؤون التشريعية أثناء نظر القانون امام مجلس الشعب ردأ على اعتراض احد الاعضاء باضافة المادة الثامنة الى مشروع القانون الوارد من الحكومة بقولة " ومن ناحية أخرى فان هذا الحق بالتحفظ على الاشخاص مخول لرئيس الجمهورية بمقتضى القانون رقم ١١٩ لسنة ٦٤ بشأن بعض التدابير الخاصة بأمن الدولة قبل الغائة بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ اذ تنص بمادته الاولى على أنه " يجوز بقرار من رئيس الجمهورية القبض على الأشخاص الاتى ذكرهم وحفظهم فى مكان أمين" ثم ان هذا القانون لا يضع ضمانات عند القبض على مثل هذا الشخص ولا يعقل ان ننظم المال ونضع الضمانات الكافية لحفظه ونترك صاحب المال دون ضمانات ، فالأجدر بنا ان نبقى على هذه المادة حماية للأفراد بقدر ما يكفل المشروع نفسه حماية الأموال " . هذا ومما تجدر الإشارة إليه ان المادة الاولى من القانون رقم ١١٩ لسنة ٦٤ لم تقصر حق القبض المخول لرئيس الجمهورية على من فرضت الحراسة على اموالهم وممتلكاتهم بل اجازته ايضاً بالنسبة لآخرين وكان لامحل للتحدى بما تنص عليه المادة الثامنة فى صدرها من ان للمدعى العام ان يأمر بالتحفظ فى مكان امين على الاشخاص المشار إليهم فى المادة الثانية من القانون ذلك ان المشرع قصد بالإحالة الى المادة الثانية تحديد الشخص الذى يجوز التحفظ عليه وهو من قامت دلائل جديده على انه أتى فعلاً من الانفعال المنصوص عليها فى المادة المذكورة وكان لا محل للاستناد الى ما تقضى به المادة ٤١ من الدستور من ان الامر بالقبض أو التفتيش أو تقييد الحرية انما يصدر من القاضى المختص أو النيابة العامة وفقاً لاحكام القانون ذلك ان المادة

١٧٩ من الدستور نصت على انه "يكون المدعى العام الاشتراكي مسؤولاً عن اتخاذ الاجراءات التي تكفل تأمين حقوق الشعب وسلامة المجتمع ونطاقه السياسى والحفاظ على المكاسب الاشتراكية والالتزام بالسلوك الاشتراكي ويحدد القانون اختصاصاته الاخرى ويكون خاضعاً لرقابة مجلس الشعب وذلك كله على الوجه المبين فى القانون " . وبالتالي فلا تعارض بين نص المادة الثامنة من القانون وبين احكام الدستور ، لما كان ذلك فإن حق المدعى العام الاشتراكي بالتحفظ على الاشخاص المشار إليهم فى المادة الثامنة من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧١ هو اجراء مستقل عن دعوى الحراسة فله ان يلجأ إليه بمناسبة فرض الحراسة أو ان يلجأ إليه استقلاً ، ويكون الدفع بعدم قبول الطلب على غير اساس ويتعين رفضه .

وحيث انه يبين من التحقيقات انه قامت دلائل جديّة ضد احمد نبيل الهلالى على انه أّتى افعالاً من شأنها الاضرار بأمن البلاد من الداخل وتعريض الوحدة الوطنية للخطر مما يتعين معه القضاء باستمرار تنفيذ امر التحفظ الصادر ضده لدرء خطره على المجتمع وترى المحكمة ان يكون ذلك لمدة سنة تبدأ من تاريخ صدور الامر .

فلهذه الاسباب

قررت المحكمة رفض الدفع بعدم قبول الطلب وفى الموضوع باستمرار تنفيذ امر التحفظ الصادر ضد احمد نبيل الهلالى لمدة سنة واحدة تبدأ من تاريخ صدوره فى ١٩٧٣/٤/٢٤ .

رئيس المحكمة

بسم الله الرحمن الرحيم

نقابة المحامين جمهورية مصر العربية

السيد المستشار رئيس محكمة الحراسة وتأمين سلامة الشعب
بعد التحية

مقدمه مصطفى محمد البرادعى تقيب المحامين عن الاستاذ / احمد نبيل
الهلالى المحامى التحفظ عليه بمبنى التحفظ بجهة القلعة .

الموضوع

بتاريخ ١٩٧٢/٤/٢٤ اصدر السيد المدعى العام الاشتراكى امر التحفظ
على شخص الاستاذ أحمد نبيل الهلالى .
وبتاريخ ١٩٧٢/٧/١٦ اصدرت محكمة الموقرة قرارها فى القضية رقم
٢٩ لسنة ١٩٧٢ . حصر تحقيق مدع عام باستمرار تنفيذ امر التحفظ الصادر
ضده لمدة سنة تبدأ من تاريخ صدوره فى ٧٣/٤/٢٤ .
ولما كانت الفقرة السادسة من المادة الثامنة من القانون رقم ٢٤ لسنة ٧١
تجيز لمن صدر عليه الامر ان يتظلم منه أو من اجراءات تنفيذه اذا انقضت ستة
شهور من تاريخ صدوره دون ان يفرج عنه .
ولما كان لم يفرج عنه حتى الآن رغم مضى أكثر من ستة شهور .

لذا

نرجو تمديد اقرب جلسه لى تفصل المحكمة على وجه السرعة فى
التظلم من استمرار تنفيذ امر التحفظ الصادر ضد الاستاذ احمد نبيل الهلالى
المحامى فى ١٩٧٢/٤/٢٤ .

وتفضلوا بقبول وافر الاحترام ،،،

تقيب المحامين

مصطفى محمد البرادعى

تحريراً فى : ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٧٢

مقدمة

المدعى العام الاشتراكي

مذكرة

في شأن التظلم المقدم من الاستاذ احمد نبيل الهاللي

في ٢٤ ابريل سنة ١٩٧٣ اصدر المدعى الاشتراكي امراً بالتحفظ على احمد نبيل الهاللي لقيام دلائل جديده على انه أتى افعالاً من شأنها الاضرار بأمن البلاد من الداخل وافساد الحياة السياسية في البلاد وتعريض الوحدة الوطنية للخطر وذلك استناداً الى المادتين الثانيه والثامنه من القانون ٢٤ لسنة ١٩٧١ بتنظيم فرض الحراسة وتأمين سلامة الشعب .

وعرض الامر على المحكمة فامرت في ١٦ يوليو سنة ١٩٧٣ باستمرار تنفيذ هذا الامر لمدة سنة واحدة - لدره خطره على المجتمع .

وفي ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٧٣ تقدم الاستاذ مصطفى البرادعي المحامي بتظلم من استمرار تنفيذ امر التحفظ قبل احمد نبيل الهاللي .

وحيث ان المادة الثامنة من ذلك القانون خولت للمدعى العام ان يصدر أمراً بالتحفظ على الاشخاص في احوال معينة ويتعين عرض الامر على محكمة الحراسة وتأمين سلامة الشعب خلال ستين يوماً وإلا اعتبر الامر كأن لم يكن وزال اثره بقوة القانون وعلى المحكمة خلال ستين يوماً من عرض الامر عليها ان تصدر قرارها اما بإلغاء الامر أو باستمرار تنفيذه لمدة لاتجاوز سنه من تاريخ صدوره وذلك بعد سماع دفاع المتحفظ عليه .

وتخصي ذات المادة في فقرتها الأخيرة "يجوز لمن صدر عليه الامر ان يتظلم منه أو من اجراءات تنفيذه اذا انقضت ستة شهور من تاريخ صدوره دون ان يفرج عنه " .

"وتفصل المحكمة في التظلم على وجه السرعة " .

• ويجوز لمن رفض تظلمه ان يتقدم بتظلم جديد كلما انقضت ستة شهور من تاريخ التظلم . وهذه الفقرة الأخيرة تفسر الفقرة الاولى هنا .
ذلك ان المشرع قد اراد ان يعطى للمتخلف عليه فرصة لإعادة النظر في امره كلما انقضت ستة شهور على الظروف التي حتمت التخلف عليه لاحتمال ان يكون قد اصابها تغيير جوهري يسمح بالافراج والغاء التخلف وقدر المشرع ان مدة الستة شهور كافية لإمكان تصور حدوث مثل هذا التغيير الجوهري في الظروف - ومن هنا فإن الفقرة الاولى التي اوردناها آنفاً يجب ان تفسر على ان المقصود بالامر فيها هو امر المحكمة باستمرار فرض التخلف ومدة الستة شهور يجب ان تسرى ابتداء من امر المحكمة وليس من امر المدعى العام الاشتراكي .

والقول بغير ذلك يتعارض مع الحكمه التشريعيه التي من اجلها ابين للمتخلف عليه ان يتظلم فالمدعى العام له ستون يوماً يتم فيها التحقيق واستكمال جميع الدلائل والمحكمه بعد ذلك ان تزن الدلائل وتصل إلى قرارها في مدى ستين يوماً . فقرار المحكمه يمكن ان يصدر بعد اربعة اشهر من بدء التخلف - فإذا اخذنا بظاهر النص فإن للمتخلف عليه ان يتظلم بعد شهرين من قرار المحكمه وانها لمدة قصيرة لإمكان تصور حدوث تغيير جوهري في الظروف . فإعادة عرض الامر على المحكمه بعد هذه المدة القصيرة يصبح مضيعه للوقت وامر لا طائل من ورائه . وانما المنطقي والمعقول ان تحسب مدة الستة شهور اعتباراً من صدور امر المحكمه فانقضاء مثل هذه المدة هو الذي يمكن معه تصور حدوث تغيير جوهري في الظروف ويصبح إعادة نظر الموضوع امام المحكمه امراً معقولاً .

هذا هو التفسير الصحيح للمادة الثامنه الذي يتفق مع الحكمه التشريعيه من إعادة عرض الموضوع على المحكمه الموقرة .

وحيث ان امر التخلف قد عرض على المحكمه فأمرت في ١٦ يوليو سنة ١٩٧٢ باستمرار في تنفيذه فإن الحق في التظلم من هذا الامر يبدأ بعد انقضاء ستة اشهر من هذا التاريخ وليس من تاريخ صدور الامر من المدعى العام

الاشتراكي ويكون التظلم غير مقبول شكلاً لتقديره قبل الميعاد .

ومن باب الاحتياط بالنسب لموضوع التظلم فقد سبق لهيئة المحكمة ان امرت بحق باستمرار تنفيذ امر التحفظ لمدة سنة لما ثبت في حق المتظلم من قيام دلائل جدية على انه اتى افعالاً من شأنها الاضرار بأمن البلاد من الداخل وافساد الحياة السياسية في البلاد وتعرض الوحدة الوطنية للخطر بأن انضم الى منظمه مناهضة واشترك فيها مع علمه بالغرض الذي يدعو إليه وهو مناهضة المبادئ الاساسية التي يقوم عليها نظام الحكم الاشتراكي في الدولة والحض على كراهيتها والدعوة ضد تحالف قوى الشعب العاملة على النحو الثابت تفصيلاً في مذكرة الدلائل المقدمة الامر الذي من اجله وضع تحت التحفظ لدرء خطره على المجتمع ولم يتخذ هذا الاجراء لما وجه الى المتظلم من اتهام في احداث الطلبة الأخيرة على النحو الذي اوردته في الطلب المقدم منه وإنما لوقائع اخرى خاصة بنشاطه في التنظيم السري المناهض ، وعلى ذلك فإن القرار الصادر بتأجيل قضايا الطلبة المتهمين في تلك الاحداث لاجل غير مسمى تنفيذاً لما امر به السيد رئيس الجمهورية ، لا يؤثر في موقف المتظلم في الدعوى الراهنة فضلاً عن انه لم تجد ظروف تدعو الى الافراج عنه إذ ان خطورته على امن المجتمع التي تبينتها المحكمة مما وقع منه من افعال ما زالت قائمه .

لذلك

نرى - عدم قبول التظلم شكلاً ، ومن باب الاحتياط رفضه موضوعياً .

المدعى العام الاشتراكي

د. مصطفى أبو زيد فهمي

مكتب
عادل أمين
المحامى

مذكرة

مقدمه الى محكمة الحراسة وتامين سلامة الشعب

بدفاع الاستاذ احمد نبيل الهلالى المحامى (متظلم)

فى القضية رقم ٧ لسنة ٣ قضائية - تحفظ

والمحدد لنظر التظلم فيها جلسته السبت ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٧٣

الرد على الدفع بعدم قبول التظلم شكلاً

بتاريخ ٢٤ ابريل سنة ١٩٧٣ اصدر السيد المدعى العام الاشتراكى امره بالتحفظ على الاستاذ احمد نبيل الهلالى المحامى . وعرض الامر على المحكمة فأصدرت قرارها باستمرار تنفيذ امر التحفظ لمدة سنة تبدأ من تاريخ صدوره فى ١٩٧٣/٤/٢٤ .

وبتاريخ ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٧٣ تظلم المتحفظ عليه من امر التحفظ الصادر ضده تطبيقاً لنص الفقرة السابعه من المادة الثامنه من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧١ .

ورغم وضوح النص الذى يستند إليه المتظلم فى تقديمه لتظلمه والذى جاء قاطعاً ببناءً بخصوص ميعاد تقديم التظلم فقد تقدم السيد المدعى العام الاشتراكى بمذكرة رأى فى نهايتها عدم قبول التظلم شكلاً على اساس تفسيره الخاص لنص الفقرة السابعه من المادة الثامنه من القانون رقم ٢٤ لسنة ٧١ ويجعل هذا التفسير فى ان مدة الستة أشهر التى يجوز للمتحفظ عليه ان يتظلم بعد انقضاءها يجب ان تحسب من تاريخ صدور قرار المحكمة باستمرار التحفظ لا من تاريخ صدور امر التحفظ ذاته .

والواقع ان هذا التفسير الذى توصل إليه السيد المدعى الاشتراكى بالاضافه إلى مخالفته لصريح نص المادة الواضح البين فإنه يتجافى مع الفهم القانونى السليم والاعتبارات التى من أجلها وضع المشرع الضمانات الدستورية والقانونية لحماية الحرية الشخصية للمواطنين .

فمبطالعة السادة الثامنه من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧١ نتبين ان الفقرة الاولى منها قد رخصت للمدعى العام ان يأمر بالتحفظ فى مكان امين على الاشخاص المشار اليهم فى المادة الثانية من ذلك القانون ثم اوجبت الفقرة الثالثة صدور قرار المحكمة اما بالغاء الامر او باستمرار تنفيذة لمدة لا تتجاوز سنة من تاريخ صدور الامر واجازت الفقرة الرابعة للمدعى العام ان يطلب استمرار تنفيذ الامر مدداً اخرى لايجاوز مجموعها خمس سنوات ، ووجبت الفقرة الخامسة سماع دفاع من صدر عليه الامر قبل ان تأمر باستمرار تنفيذ امر التحفظ ، وقررت الفقرة السادسة سقوط الامر بقوة القانون بمضى خمس سنوات على صدوره - أى صدور الامر ، واجازت الفقرة السابعة لمن صدر ضده الامر ان يتظلم منه إذا انقضت ستة شهور من تاريخ صدوره - أى صدور امر التحفظ .

ومن هذه الفقرات التى اوربتها المادة الثامنه من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧١ نتبين ان المشرع قد اعتبر تاريخ صدور امر التحفظ هو التاريخ الذى تحسب على اساسه كافة المواعيد التى تضمنتها المادة فالمدعى العام يتعين عليه عرض الامر على المحكمة خلال ستين يوماً من تاريخ اصداره امر التحفظ والمحكمة تصدر قرارها اما بالغاء امر التحفظ او باستمرار تنفيذة لمدة لا تتجاوز سنة من تاريخ صدور الامر وذلك خلال ستين يوماً من عرض الامر عليها واخيراً فقد قررت المادة في فقرتها السابعة حق المتحفظ عليه فى التظلم من امر التحفظ بعد انقضاء ستة اشهر من تاريخ صدوره بقولها " ويجوز لمن صدر عليه الامر ان يتظلم منه أو من اجراءات تنفيذه إذا انقضت ستة شهور من تاريخ صدوره بون ان يفرج عنه " .

اما قول المدعى العام الاشتراكي بأن هذه الفقرة يجب ان تفسر على ان المقصود بالامر فيها هو امر المحكمة باستمرار فرض التحفظ وان مدة الستة شهور يجب ان تسري ابتداء من امر المحكمة وليس من امر المدعى العام الاشتراكي المنشئ للتحفظ ، فهو قول يخلط بين امر التحفظ الصادر من المدعى العام وقرار المحكمة باستمرار تنفيذه ، والذي جاء واضحاً في الفقرة الثالثة من المادة الثامنة والتي تقر ان على المحكمة ان تصدر قرارها اما بالغاء الامر أو باستمرار تنفيذه لمدة لاتجاوز سنه من تاريخ صدور الامر ، والمحكمة لا تأمر باستمرار فرض التحفظ كما جاء بمذكرة المدعى العام الاشتراكي وانما هي تقرر استمرار تنفيذ امر التحفظ والفرق واضح بين فرض التحفظ واستمرار تنفيذ امر التحفظ والمحكمة والحال كذلك لاتصدر امراً باستمرار التحفظ وانما تصدر قراراً ، وفرق بين الامر والقرار ، فالامر هو الذي ينشئ حالة التحفظ وهو يصدر من المدعى العام والمحكمة اما ان تنتهي هذه الحالة التي انشأها امر التحفظ وذلك باصدار قرارها بالغاء الامر واما ان تقر وتصادق عليها وذلك باصدار قرارها باستمرار تنفيذه لمدة لاتجاوز سنه من تاريخ صدور الامر .

اما ما جاء بالفقره الخامسه من المادة الثامنة من القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٨ من انه لايجوز للمحكمة ان تأمر باستمرار تنفيذ امر التحفظ إلا بعد سماع دفاع من صدر عليه الامر فيجب تفسير لفظ تأمر على هدى ما جاء بالفقرة الثالثة من ذات المادة والتي اوضحت ونظمت احكام صدور القرار والتي جاء بها ان على المحكمة ان تصدر قرارها ، لأن ما يصدر عن المحكمة هو قرار وليس امراً ، ولا ادل على ذلك مما جاء بحكم المحكمة في هذه الدعوى اذا جاء به " قررت المحكمة رفض الدفع بعدم قبول الطلب وفي الموضوع باستمرار تنفيذ امر التحفظ لمدة سنة تبدأ من تاريخ صدوره في ٢٤/٤/١٩٧٣ " كما ان المحكمة قد استهلكت حكمها الصادر في ١٦ يوليو سنة ١٩٧٣ الخاص بالمتظلم باسم الشعب محكمة الحراسه وتأمين سلامة الشعب " قرار " .

٢١١- اما بخصوص ما جاء بمذكرة المدعى العام الاشتراكي من ان احتساب مدة الستة شهور التي يجوز التظلم بعد انقضاءها من تاريخ صدور امر المدعى العام الاشتراكي يتعارض مع الحكمة التشريعية التي من اجلها ابيح للمتحفظ عليه ان يتظلم ، فنود ان نوضح انه لامجال للاجتهاد فيما جاء واضحا بالنص التشريعي وخاصة فيما يتعلق بالمواعيد وان البحث عن الحكمة التشريعية وان جاز اللجوء إليه للافتداء الى ما تهدف إليه النصوص الغامضة في النطاق الموضوعي فإنه لا مجال للتمسح به في مجال يتعلق بمواعيد اجرائيه نص القانون عليها وبين بدنها ونهايتها بصورة واضحة لا غموض ولا لبس فيها .

واما قول المدعى العام الاشتراكي في مذكرته ان الاخذ بظاهر النص يؤدي في بعض الاحيان الى تظلم المتحفظ عليه بعد شهرين من قرار المحكمة اذا استكملت فترة الستين يوماً التي اوجبت الفقرة الثانية من المادة الثامنة عرض الامر على المحكمة خلالها وفترة الستين يوماً الاخرى التي اوجبت الفقرة الثالثة من ذات المادة على المحكمة ان تصدر قرارها خلالها ، فهو قول يفتقر الى المنطق والصواب ويتجرد من الفهم القانوني السليم لأنه لامجال للحديث عن ظاهر النص أو باطنه في الامور الإجرائيه والمسائل المتعلقة بالمواعيد.

وحتى اذا افترضنا ان المدعى الاشتراكي قد استكمل مدة الستين يوماً التي اوجبت الفقرة الثانية من المادة الثامنة عليه مراعاتها ولم يعرض الامر على المحكمة إلا في نهايتها وحتى إذا افترضنا ان المحكمة لم تصدر قرارها باستمرار تنفيذ هذا الامر إلا في نهاية مدة الستين يوماً التي اوجبت الفقرة الثالثة عليها ان تصدر قرارها خلالها ، فإن عرض الامر على المحكمة بعد شهرين بموجب تظلم يقدم من المتحفظ عليه لا يمكن ان يعتبر مضيعه للوقت أو امراً لا طائل من ورائه كما جاء في هذه المذكرة ، لأن مدة الشهرين لا تعتبر مدة جد قصيرة كما ذكر المدعى العام الاشتراكي لاننا بصدد امر يتعلق بحرية المواطنين الشخصية وبخصوص اجراءات استثنائية وغريبة على القواعد

والضمانات التي أرسنها التشريعات الأساسية لحماية حرية المواطنين منعاً لأي تعسف يصدر عن السلطة التنفيذية .

فعندما نظم قانون الإجراءات الجنائية في الفصل السابع من الباب الثاني منه أوامر الحبس الاحتياطي وشروطها وحالات جواز استخدامها ونفاذها ونص على انتهائها حتماً بمضي خمس عشر يوماً على حبس المتهم طبقاً لنص المادة ١٤٢ وأوجب عرض الأمر على قاضي التحقيق عند انتهائها ، لم يجرؤ أحد على اعتبار هذا الأمر مضيعة للوقت كما جاء بمذكرة السيد المدعي العام الاشتراكي.

وعندما قررت المادة الثالثة مكرراً من قانون الطوارئ - وهو قانون استثنائي - المعدلة بالقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٧٢ - حق المعتقل بأمر من رئيس الجمهورية تطبيقاً للسلطات المخولة بمقتضى قانون الطوارئ - في أن يتظلم من أمر الاعتقال بعد انقضاء ثلاثين يوماً من تاريخ صدور أمر الاعتقال ، وحقه في أن يتظلم ثانيه في حالة رفض تظلمه كلما انقضى ثلاثون يوماً من تاريخ رفض التظلم ، لم يجرؤ أحد أن يعتبر هذا مضيعة للوقت أو أمراً لا طائل من ورائه .

وعندما قررت المادة السادسة من قانون الطوارئ حق المقبوض عليهم في جرائم أمن الدولة الداخلي أو الخارجي أن يتظلموا من أمر حبسهم وأن يتجدد هذا الأمر كلما انقضى ثلاثون يوماً من تاريخ رفض التظلم لم يتجرأ أحد وأعلن اعتباره هذا الأمر مضيعة للوقت ، إلا إذا كان وقت المدعي العام الاشتراكي نهب ووقت الجهات القضائية الأخرى من تراب .

أما الاحتجاج بالمنطق والمعقول التي ردها السيد المدعي العام الاشتراكي في مذكرته بقوله أنه من المنطقي والمقول أن تحسب مدة الستة شهور اعتباراً من صدور أمر المحكمة لأن انقضاء مثل هذه المدة هو الذي يمكن معه تصور حدوث تغير جوهري في الظروف ويصبح إعادة نظر الموضوع أمام المحكمة

امراً معقولاً ، فهو قول يبعد عن المنطق والعقولة ، لأنه كما اوضحنا يعتبر اجتهاداً فيما لا مجال للاجتهاد فيه حيث وضع النص وحدد فيه بدء الميعاد بصورة جلية لا لبس أو غموض فيها ، وإذا سائرنا السيد المدعى العام الاشتراكي فإننا ندخل في مجال اللامعقول ونسير في الاتجاه المتعارض مع أي منطق سليم ، هذا بالإضافة إلى أن تقدير تغير الظروف التي صدر الأمر في ظلها من المسائل الموضوعية التي تخضع لتقدير المحكمة ولا اعتبار للزمان أو المدة فيها .

اما محاولة السيد المدعى العام الاشتراكي تفسير الاحكام الواردة بالفقرة السابعة من المادة الثامنة من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧١ بما ورد بالفقرة التاسعة من ذات المادة والقياس عليها فهو نوع من الخلط في الامور والقياس على ما لايجوز القياس فيه ، وذلك لأن الفقرة السابعة تنظم اجراءات ومواعيد التظلم من امر التحفظ بعد صدور قرار المحكمة باستمرار تنفيذه في حين أن الفقرة التاسعة تنظم اجراءات ومواعيد التظلم بعد صدور قرار المحكمة برفض التظلم الاول .

والواقع ان الحالة التي نصت عليها الفقرة التاسعة من المادة الثامنة وهي جواز تقديم تظلم جديد كلما انقضت ستة شهور من تاريخ رفض التظلم - هذه الحالة غير متصورة الوقوع لأن الرخصة التي قررتها الفقرة الثالثة من المادة الثامنة هي صدور قرار المحكمة باستمرار تنفيذ امر التحفظ لمدة لا تجاوز سنه من تاريخ صدور الامر ، وقد قررت الفقرة السابعة جواز التظلم من هذا الامر إذا انقضت ستة شهور من تاريخ صدوره ، وعلى ذلك يكون جواز التقدم بتظلم جديد بعد انقضاء ستة اشهر من تاريخ رفض التظلم يتربط وينشأ في ميعاد تالي لانقضاء مدة التحفظ وهي طبقاً للفقرة الثالثة من المادة الثامنة لا تجاوز سنه ، وقد حتمت الفقرة الرابعة من المادة الثامنة قبل نهاية هذه المدة - التي لا يجوز ان تجاوز عاماً أن يتقدم المدعى العام بطلب جديد الى المحكمة ذاتها يطلب فيه استمرار تنفيذ الامر مدداً أخرى لايجاوز مجموعها خمس

سنوات . اى ان طلب استمرار تنفيذ امر التحفظ سنة اخرى يكون بناء على طلب جديد يتقدم به المدعى العام الاشتراكى قبل نهاية المدة الاولى طالباً استمرار تنفيذ امر التحفظ سنة اخرى ، اى اننا فى الميعاد الذى تصورته الفقرة التاسعة نكون قد بدأنا مدة ثانية من مدد استمرار التنفيذ التى يجب الا يجاوز مجموعها خمس سنوات .

وعلى ذلك تكون الحالة التى نصت عليها الفقرة الاخيرة فى المادة الثامنة وهى حق المتحفظ عليه فى ان يتقدم بتظلم جديد كلما إنتقضت ستة شهور من تاريخ رفض التظلم - حالة غير متصورة حدوث أو الوقوع ، الامر الذى نستطيع ان نقرر معه ان هذه الفقرة قد جاءت تزييداً فى مجال لا مجال للتزيد فيه ، ولا عبرة بالتالى للقياس على حالة اخطأ المشرع فى افتراضها كما لا مجال للاستناد فى التفسير الى حالة مستحيلة الوقوع فى امر يتعلق بالمواعيد الاجرائية .

من هذا كله نتبين عدم جدية الدفع بعدم قبول التظلم شكلاً وعدم استناده الى اى اساس سليم من القانون أو العدالة .

بناءً عليه

لنتمس صدور قراركم برفض الدفع بعدم قبول التظلم شكلاً وبقبوله .

وكيل المتظلم

عادل امين

المحامى

١٩٧٣/١٢/٢٢

مكتب
مصطفى كامل منيب
الحامى بالنقض

محكمة الحراسة لتأمين سلامة الشعب
مذكرة

بدفاع : الاستاذ احمد نبيل الهلالى الحامى

ضد

السيد المدعى العام الاشتراكى ..
فى القضية رقم ٢٩ لسنة ١٩٧٣ حصر تحقيق المدعى العام
والمقيدة بجدول المحكمة تحت رقم ٧ لسنة ٢ القضائية تحفظ

الطلبات

نرجو صدور قرار المحكمة برفض الدفع المبدئى من المدعى العام
الاشتراكى بعدم قبول التظلم شكلاً وبقوله .

الدفاع

تقضى المادة الثامنة من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧١ الصادر بتنظيم
فرض الحراسة وتأمين سلامة الشعب بأنه يكون للمدعى العام الاشتراكى ان
يصدر أمراً بالتحفظ فى مكان امين على الاشخاص المشار إليهم فى المادة
الثانية من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧١ وهم الاشخاص الذين يجوز فرض
الحراسة على اموالهم كلها او بعضها لدرء خطرهم على المجتمع بشرط ان
تقوم دلائل جديده على انهم اتوا افعالاً من شأنها الاضرار بأمن البلاد من

الخارج أو الداخل أو بالمصالح الاقتصادية للمجتمع الاشتراكي أو بالمكاسب الاشتراكية للفلاحين والعمال أو افساد الحياة السياسية في البلاد أو تعريض الوحدة الوطنية للخطر .

ويتعين على المدعى العام الاشتراكي ان يعرض امر التحفظ على محكمة الحراسة خلال ستين يوماً من تاريخ صدور امر التحفظ وإلا اعتبر امر التحفظ كأن لم يكن و زال اثره بقوة القانون .

ويقع على عاتق محكمة الحراسة خلال ستين يوماً من تاريخ عرض امر التحفظ ان تصدر قرارها إما بالغاء الامر أو باستمرار تنفيذه لمدة لا تجاوز صدور امر التحفظ .

وواضح مما تقدم وجوب قيام محكمة الحراسة باصدار قرارها في امر التحفظ الصادر من المدعى العام الاشتراكي خلال اربعة شهور من تاريخ صدور الامر بالتحفظ .

ويكون القرار إما بالغاء امر التحفظ الصادر من المدعى العام الاشتراكي أو باستمرار تنفيذه لمدة لا تجاوز سنة من تاريخ صدور الامر .

ويكون التظلم الاول للمتخلف عليه إذا انقضت ستة اشهر من تاريخ صدور امر التحفظ دون الافراج عنه و ليس من تاريخ صدور القرار الاول لمحكمة الحراسة .

ويتقضى بما تقدم المادة ٨ فقرة ٧ من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧١ وفيما يلي نصها :

" ويجوز لمن صدر عليه الامر ان يتظلم منه أو من اجراءات تنفيذه إذا انقضت ستة شهور من تاريخ صدوره دون ان يفرج عنه " .

وتتلاحق بعد ذلك التظلمات الثانية وما يتلوها ، ويكون ميعاد تقديم كل منها بعد انقضاء ستة شهور من تاريخ رفض التظلم السابق .

ويتقضى بما تقدم المادة ٨ فقرة ٩ من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧١ وفيما يلي نصها :

” ويجوز لمن رفض تظلمه ان يتقدم بتظلم جديد كلما انقضت ستة شهور من تاريخ رفض التظلم “ .

ونخلص بذلك - واستناداً الى احكام المادة ٨ من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧١ - الى ان التظلم الاول المقدم من المتحفظ عليه يكون بعد انقضاء ستة شهور من تاريخ صدور امر التحفظ من المدعى العام الاشتراكي (المادة ٨/٨/٧) فقرة ٧) بعكس التظلمات التالية للتظلم الاول والمقدمة من المتحفظ عليه فإن كلا منهما يكون تقديمه بعد انقضاء ستة شهور من تاريخ صدور قرار محكمة الحراسة برفض التظلم السابق (المادة ٨ فقرة ٩) .

ويرى المدعى العام الاشتراكي ان التظلم الاول المقدم من المتحفظ عليه يكون ستة شهور ليس من تاريخ صدور امر التحفظ الصادر منه ولكن من تاريخ صدور اول قرار للمحكمة القاضى باستمرار تنفيذ امر التحفظ لمدة لاتجاوز سنة من تاريخ صدور الامر .

ويخالف رأى المدعى العام الاشتراكي احكام القانون للاسباب الآتية :

أولاً : تقضى صراحة احكام القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧١ بأن محكمة الحراسة الحراسة تصدر احكاماً فى دعاوى فرض الحراسة ، وتصدر قرارات فى شأن اوامر التحفظ على الاشخاص (المواد ١٧ ، ٢٠ ، ٢١ ، ٢٢) .
وتقضى ايضاً - وصراحة - احكام القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧١ بأن ما يصدر عن المدعى العام الاشتراكي هو لوامر ، سواء كانت اوامر بمنع التصرف فى اموال الاشخاص المطلوب فرض الحراسة على اموالهم أم كانت اوامر بالتحفظ على المطلوب التحفظ عليهم فى مكان امين (المادتان ٧ ، ٨) .

والواقع ان القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧١ الصادر فى شأن تنظيم الحراسة لم يأت بجديد فيما يتعلق بتحبيده بأن ما يصدر عن محكمة الحراسة هو الاحكام والقرارات وان ما يصدر عن المدعى العام الاشتراكي هو الوامر ، فالثابت ان هذا التحديد على النحو المذكور هو ما كان قد اخذت به التشريعات المصرية منذ صدورهما فى عام ١٨٧٤ وحتى الآن ، اى لمدة قاربت

مائة عام تقريباً استقرت خلالها التشريعات المصرية على تحديد ما يصدر عن القضاء بالأحكام والقرارات وبأن ما يصدر عن النيابة العامة وسلطات التحقيق وغيرها من الجهات المعاونة للقضاء هو الأوامر .

فإذا جاءت بعد ذلك المادة ٨ فقرة ٧ من القانون ٢٤ لسنة ١٩٧١ قاضية صراحة باحتساب مدة الستة شهور للتظلم الاول من التاريخ الذى صدر فيه الامر على المتظلم فإنه بلا جدال يكون المقصود احتساب مدة الستة شهور من تاريخ صدور امر التحفظ الذى اصدره المدعى العام الاشتراكى ولا يكون مقبولاً على اى وجه من الوجوه اجتهاد المدعى العام الاشتراكى القائل بأن احتساب مدة التظلم يكون من تاريخ صدور قرار محكمة الحراسة .

ثانياً : تنص المادة ٨ فقرة ٧ على انه " يجوز لمن صدر عليه الامر ان يتظلم منه أو من اجراءات تنفيذه " .

وينصب التظلم على الامر الصادر من المدعى العام الاشتراكى بالتحفظ على الانسان ولا يتصل ابدأ التظلم بالقرار الصادر من محكمة الحراسة ، **فهذا القرار لم ينص فى القانون رقم ٢٤ لسنة ٧١ على التظلم منه** ، ويكون واضحاً بذلك ان التظلم منصب على امر التحفظ الصادر من المدعى الاشتراكى ولا شأن للتظلم بقرار المحكمة الذى لم يقضى القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧١ بجواز الطعن فيه أو التظلم فيه .

ثالثاً : نصت المادة ٨ فقرة ٧ على عبارة " ويجوز لمن صدر عليه الامر ان يتظلم منه " التى لحقت بها مباشرة عبارة " أو من اجراءات تنفيذه " وتتصل اجراءات التنفيذ بامر التحفظ الذى يصدره المدعى العام الاشتراكى ولا شأن لقرار المحكمة باجراءات التنفيذ ، ويكون لمحكمة الحراسة فقط الفصل بقرارى التظلم الذى يقدم إليها ويكون خاصاً بمخالفة أمر التحفظ الصادر من المدعى العام الاشتراكى لبعض اجراءات التنفيذ كأن يكون مثلاً المكان المتحفظ فيه غير امين .

رابعاً : استقر قضاء محكمة الحراسة على ان المادة الثامنة من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧١ **لا تتناول غير اجراءات التظلم من امر التحفظ**

الذي يصدره المدعى العام الاشتراكي ، اما المادة الثانية والعشرين من القانون رقم ٣ لسنة ١٩٧١ فخاصه بالتظلم من الحكم الصادر بفرض الحراسة .

ومفاد ما تقدم ان التظلم طبقاً للمادة ٨ ساقفة الذكر يكون في جميع الاحوال منصّباً على امر التحفظ الذي يصدره المدعى العام الاشتراكي ، اما قرار محكمة الحراسة الذي يصدر في شأن امر التحفظ فلا يجوز قانوناً التظلم منه .

وترتيباً على ما تقدم يكون المقصود بالنص في المادة ٨ فقرة ٧ على انه : "يجوز لمن صدر عليه الامر ان يتظلم منه او من اجراءات تنفيذه" ، إذا انقضت ستة شهور من تاريخ صدوره ، دون ان يفرج عنه" هو ان التظلم الاول المنصوص عليه في المادة ٨ فقرة ٧ يكون احتساب منه بستة شهور من تاريخ صدور امر التحفظ وعدم احتساب المدة من تاريخ صدور قرار محكمة الحراسة ما دام ان القرار المذكور لا يجوز قانوناً التظلم منه أو الطعن فيه . (قرارات محكمة الحراسة الصادرة في القضية رقم ٢٩ لسنة ١٩٧٣ حصر تحقيق مدع عام والصادرة بجلسات ٧٣/٦/٢٥ و ١٩٧٣/٧/١٦ و ١٩٧٣/٨/١٦) .

خامساً : ادراكاً من المدعى العام الاشتراكي بعدم استناد رأيه الى احكام القانون نراه قد اولى بظهره النصوص القانونية الصريحة الواضحة المحددة واندفع الى خضم من المتاهات والضياع ثم نراه يقول في مذكرته : "ومن هنا فإن الفقرة الاولى التي اوريناها آنفاً يجب ان تفسر على ان المقصود بالامر فيها هو امر المحكمة" و "القول بغير ذلك يتعارض مع الحكمة التشريعية" وان "هذا هو التفسير الصحيح للمادة الثامنة الذي يتفق مع الحكمة التشريعية من اعادة عرض الموضوع على المحكمة الموقرة" .

والواقع ان المادة ٨ فقرة ٧ لاحتياج الى تفسير ، فنص المادة المذكورة واضح وصريح في الدلالة على مقصوده ولا يكون التفسير بداية إلا حيث يكون

النص القانوني غامضاً تدق معه معرفة معناه ومدلوله . ومن ثم كان تفسير المدعى العام الاشتراكي غير ذي موضوع وتقضى القاعدة الاصولية بأنه " لا اجتهاد مع النص ".

ونخلص بذلك الى ان قيام المدعى العام الاشتراكي بتقديم تفسيره للمادة ٨ فقرة ٧ مع بذل مجهوده في البحث عن الحكمة التشريعية لحكم النص القانوني سالف الذكر انما هما محاولتان فاشلتان الهدف منهما اثاره الغبار قصد اخفاء الحقيقة . والواقع ان نص المادة ٨ من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧١ واضح في الدلالة على مقصوده ، ومن ثم فلا حاجة هنا لتفسير المادة ٨ المذكورة أو السعي من اجل الاهتداء الى حكمتها التشريعية .

سادساً : ترك المدعى العام الاشتراكي نصوص القانون بسبب وضوحها وصراحتها واعتمد على ما اسماء بالمنطق والمعقول .

فنزاه يقول في مذكرته "انما المنطق والمعقول ان تحسب مدة الستة شهور اعتباراً من صدور امر المحكمة (عقلاً) فمحكمة الحراسة لا تصدر اوامر ولكن تصدر احكاماً وقرارات فانقضاء مثل هذه المدة هو الذي يمكن معه تصور حدوث تغير جوهري في الظروف ويصبح اعادة نظر الموضوع امام المحكمة امراً معقولاً ".

والواقع ان المدعى العام الاشتراكي وقد أدرك ان نص المادة ٨ من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧١ لاتسنده في رأيه لوضوح نص المادة ٨ في الدلالة على مقصودها فاننا نراه قد لاذ بالفاظ "التفسير" و "البحث عن الحكمة" و "المنطق" و "المعقول" رجاء ان توصله هذه الالفاظ التي استخدمت في غير موضعها الى الهدف الذي لم تسعفه فيه بداهة النص الواضح للمادة ٨ من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧١ .

سابعاً : بالرجوع الى نص المادة ٨ من القانون ٢٤ لسنة ١٩٧١ نجد ان لفظة "الامر" قد ذكرت ١١ مرة ومعنى هذه اللفظة في كل مرة الامر الذي يصدره بالتحفظ المدعى العام الاشتراكي ولم تذكر ولو مرة واحدة لفظة الامر للتعبير عما يصدره من محكمة الحراسة في شأن الفصل فيما يعرض عليها

سواء كانت دعاوى بطلب فرض الحراسة فيها تصير احكام ، ام اوامر ،
بالتحفظ وهنا تصير قراوات ، ومقاد ما تقدم - ونزولاً على احكام المادة ٨
من القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ هو وجوب تقديم التظلم الاول للمتحفظ عليه
فور انقضاء مدة الستة شهور من تاريخ صدور امر التحفظ من المدعى العام
الاشتراكي وليس - كما يذهب الى ذلك المدعى العام الاشتراكي من تاريخ
صدور القرار الاول لمحكمة الحراسة في شأن امر التحفظ .

ثامناً : يقول المدعى العام الاشتراكي في مذكرته "إذا اخذنا بظاهر
النص فإن للمتحفظ عليه ان يتظلم بعد شهرين من قرار المحكمة
وانها لمدة جد قصيرة لإمكان تصور حدوث تغير جوهري في الظروف ، فإعادة
عرض الامر على المحكمة بعد هذه المدة القصيرة يصبح مضيقاً
للوقت وامر لا طائل من ورائه ."

وواضح مما قاله المدعى العام الاشتراكي انه معترف صراحة بأن نص
المادة ٨ من القانون ٣٤ لسنة ١٩٧١ يقضى بخلاف الرأي الذي تبناه . ولا تعنى
شيئاً غير ذلك عبارته "إذا اخذنا بظاهر النص فإن للمتحفظ عليه ان
يتظلم بعد شهرين من قرار المحكمة" واذن فنحن امام اعتراف صريح
من المدعى العام الاشتراكي بعدم اختلاقه مع نص المادة ٨ سالفة الذكر ولكن
رغم ذلك الاعتراف بل ورغم الاستسلام من جانب المدعى العام الاشتراكي امام
وضوح نص المادة ٨ فإننا نراه مصراً على التمسك برأى مخالف لاحكام
القانون ، وكل حجة في هذا المقام ان حرمان الانسان من حرية لمدة شهرين
امر تافه يسير لا يؤذي له ، وفي عبارة المدعى العام الاشتراكي "فالمدة جد
قصيرة" والحجة الاخرى للمدعى العام الاشتراكي هي ان السعي امام
القضاء من اجل إعادة حرية الانسان التي حرم منها هي مضيقية للوقت وامر لا
طائل من ورائه وشغل للقضاء بما لا جدوى منه !

والواقع انه إذا كانت حقوق الإنسان وحياته في رأى المدعى العام

الاشتراكي تأتي في المؤخرة بالنسبة لكافة مطالب الإنسان في الحياة ، فهذا
وشائته والمدعى العام الاشتراكي ان يعتنق ما يشاء من الاراء ، ونحن لا ندعو
ابداً الى منع هذا الرأي أو ذاك أو حجبهما عن الناس ، ولكن كل ما في الامر
اننا نختلف فلسفة وفكراً مع المدعى العام الاشتراكي في آرائه ، فنحن نؤمن بأن
اشن ما في الحياة هو حقوق الإنسان وحرياته ، وإن انتصار الاوطان وتقدم
شعوبها لا يكونان إلا بمقدار كفالة وزيادة حقوق وحریات الناس جميعاً وبلا
استثناء . ومن هنا كان عداؤنا لحرمان المواطنين من حقوقهم وحریاتهم تحت
مبررات أو تفسيرات ويفض النظر عن الشكل الذي تتخذه الافكار المعادية
لحقوق الإنسان وحرياته .

بناء عليه

نرجو الحكم بالطلبات سائلة الذكر

وكيل المتحفظ عليه

مصطفى كامل منيب

المحامي

محكمة الحراسة وتأمين سلامة الشعب

محضر جلسة

بالجلسة المتعقدة علناً بمقر دار القضاء العالى بالقاهرة فى يوم السبت
٢٢ من ديسمبر سنة ١٩٧٣ م .

برئاسة السيد المستشار احمد حسن هيكل نائب رئيس محكمة النقض
وعضوية السادة المستشارين محمد رفعت لطفى ومحمد رشدى حمادى
وعبد الستار ابو تاعم

والسادة المواطنين احمد محمد فؤاد المحامى

وكمال بولاس عطا الله المحامى

وعاطف الجوهري المحامى

ويحضر السيد / أمين عليوه المحامى العام بمكتب المدعى العام الاشتراكى

والسادة / عبد المجيد حماد أمين عام المحكمة

ومحمد عبد الرحمن أبو عوف واحمد الدسوقي ابراهيم وحفنى سالم
قاسم امراء السر .

فى التظلم المقيّد بجداول المحكمة برقم ٧ لسنة ٣ ق تحفظ والمقدم من
احمد نبيل الهلالى المحامى .

ضد

المدعى العام الاشتراكى

بالنداء

حضر احمد نبيل الهلالى

وحضر معه الاساتذة عادل امين المحامى ومصطفى البرادعى نقيب
المحاميين ومصطفى كامل منيب .

السيد ممثل الادعاء : قال اننا تقدمنا بمنكرة ونحن مصرين على ما
جاء بها بالنسبة للدفع والموضوع وطلب عقد الجلسة سرية حرصاً على الأمن
العام .

الاستاذ عادل امين المحامي : قال ما المحكمة من وراء عقد الجلسة سرية بالنسبة للأمن . الدقاع يعارض فى عقدها سرية وطلب ان تعقد علناً ضماناً لتحقيق العدالة بصورة كاملة والمحكمة بعد المداولة قررت عقد الجلسة سرية وأخلت القاعة من الجمهور .

الاستاذ عادل امين المحامي : قال ان المدعى العام قدم مذكرة طلب فيها عدم قبول التظلم شكلاً ، أمر التحفظ صدر فى ١٩٧٢/١٢/٢٤ وعرض الامر على المحكمة وقررت استمرار تنفيذ أمر التحفظ على المتظلم لمدة سنة تبدأ من تاريخ صدوره ، ورغم وضوح الفقرة السابعة من المادة ٨ من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧١ الذى جاء قاطعاً فى ميعاد التظلم ، فقد تقدم ممثل المدعى بمذكرة يطلب فيها عدم قبول التظلم شكلاً على اساس تفسيره الخاص ان مدة السنة شهرين يجب ان تحسب من تاريخ صدور قرار المحكمة لا من تاريخ الامر التحفظ . هذا تفسير يتجافى مع الفهم القانونى السليم ، ثم تلاحظ المادة ٨ بكل فقراتها ، المشرع اعتبر ان تاريخ صدور امر التحفظ هو الامر المعتبر أما قول المدعى العام بأن المدة تحتسب من تاريخ صدور قرار المحكمة وليس من تاريخ صدور امر المدعى العام فهو يخلط أمر التحفظ بقرار المحكمة فالمحكمة تصدر قرارها باستمرار التنفيذ أو رفضه ، هناك فرق بين الامر والقرار الامر يصدره المدعى العام وهو الذى ينشئ الحالة والمحكمة تقرر استمرار الامر أو ترفضه .

جاء فى مذكرة المدعى العام ان احتساب مدة الستة اشهر يتعارض مع المحكمة التشريعية ما هى المحكمة ؟ لا مجال للاجتهاد مع صراحة النص ووضوحه وخاصة فى الميعاد .

ذكر المدعى العام ان الاخذ بظاهر النص يؤدى الى عرض الامر على المحكمة بعد شهرين من صدور القرار عملاً بالمادة ٨ وانها مدة قصيرة ، هذا قول يفتقر الى المنطق ويتجرّد من الفهم القانونى السليم فى امور اجرائيه وعوايد ، وعرض الامر على المحكمة بعد شهرين لايعتبر مضيقه للوقت لانها تتصل بحرية المواطنين الشخصية والتى ارساها الدستور لحماية حرية الوطن والمواطن .

فقانون الاجرامات الجنائية نص على ان مدة الحبس الاحتياطي لا تزيد على خمسة عشر يوماً وإذا ما عورض هذا الحبس فذلك لم يعتبر مضیعة للوقت ، المعتقل له ان يتظلم من امر الاعتقال الصادر من السيد رئيس الجمهورية فى خلال ثلاثين يوماً ، وهذا لا يعتبر ايضاً مضیعة للوقت ، وكذلك فى قضايا امن الدولة فى حالة الطوارئ فله ان يتظلم من امر اعتقاله وان يتجدد التظلم ولم يقل احد ان هذا مضیعة للوقت .

واخيراً احتج السيد المدعى العام بالمنطق والمعقول ان تحتسب مدة ٦ اشهر اعتباراً من امر المحكمة ، هذا القول يبعدنا عن المنطق والمعقول ويعتبر اجتهاداً لا مجال للاجتهاد فيه مع صراحته ، ولو سائرنا المدعى العام فى هذه التفسيرات ، ندخل فى مجال اللامعقول ذلك لأن تغير الظروف التى صدر فى ظلها الامر تخضع لتقدير المحكمة ، وبناء عليه يكون الدفع المبدى من السيد المدعى العام فى غير محله وطلب رفضه ويقبول التظلم شكلاً ثم قدم مذكرة تسلم السيد ممثل الادعاء صورة منها .

الاستاذ مصطفى البرادى المحامى : قال اكتفى بما ذكره زميلى رداً على الدفع ، لا مجال للاجتهاد إزاء صراحة النص ، فى مذكرة السيد المدعى العام اشارة الى عبارة ان هذه المدة القصيرة تصبح مضیعة للوقت وفات السيد المدعى العام ان مثل هذا القول لا يثار ، من حق كل انسان تهرى حريته ان يرتفع صوته فى كل وقت وفات السيد المدعى ان ظروفنا كلها تتغير ، لم يعد الحال هو الحال حين صدر أمر التحفظ وحين أقررت امره ، بعد ٦ اكتوبر عام جديد ، وامة جديدة ، ليست الامة المصرية وحدها وانما الامة العربية كلها ، قوانين استثنائية قبل حرب ٦ اكتوبر لم يعد لها مجال اطلاقاً فى قيامها وتفسيرها ، كل هذه النوافع املت على ان اتقدم للسيد المدعى العام فى ١٩٧٢/١١/٢٥ بطلب ذكرت فيه ما احسه ويحسه معى كل مصرى ، وبلى ما جاء بهذا الخطاب ، السيد الرئيس قرر سحب قضايا الطلبة ، ما تم لم يعد مجال للاستمرار فيه وجرمان زميلى نبيل الهلالى المحامى من المشاركة بعد

حرب رمضان فيه قسوة ، ولكن لا نزال نعيش ونحيا في بلدنا بعقلية ما قبل ١٠ رمضان وبتفكير ما قبل ٦ اكتوبر ، مضت سنوات طويلة كنا نعيش في ضياع وحكم مطلق ايا كان القصد ، حكم انتهى بنا الى هوة سحيقة ما بين الشعب والحاكم ، وحضراتكم اقدر على تبين الحقيقة ، طالما ان هناك حكماً مطلقاً فهناك انحلال وانعدام للشقة ما بين الحاكم والمحكوم ، سنة ١٩٤٨ هزيمة للأمة العربية، سنة ١٩٥٦ هزيمة لنا ، سنة ١٩٦٧ وقع ما لم يتصوره انسان ، هذا التاريخ العريق ينتهى فى ٦ ساعات هذا الشعب تصبى صورته مهزوزة ، لا معنويات له ، لم يعد الانسان المصرى يحس بكيانه ، لا قيم والانحلال قائم ، والاسباب الحقيقية لم تعرف ، كان لابد ان يقوم نظام فاشتدت القبضه ، اذلال الناس وحراسات ، الحاكم يريد ان يطمئن وفي تصوره ان هذه الاجراءات لابد منها ، سوء حال الناس وحال الامه ، الاف الملايين من النقود تضيع هباء ، اولادنا فى الجبهة مجمدون ، على طول الجبهة مهاجرون ، معنويات ضاعت واموال تضيع ، ومرافق معطلة حتى شاعت ارادة الله ان نهتدى للداء ونعرف الدواء ، فكانت ثورة ١٥ مايو وكان شعار سيادة القانون ، الطريق الصحيح ان يشعر كل انسان بحريته ، وقد نادى بذلك السيد الرئيس وبدأنا نسير ، رفعت الحراسات ، وعاد القضاء شامخاً ، احس كل مصرى انه يعيش حقاً فى بلده مصر ، رواسب الماضى تلاحقنا ، نحن فى بلد محتل ، يحتله الاسرائيليون والصهاينة ، نحن نريد وضع حد لهذا الحال ، فكان بين وقت وآخر صخب ومظاهرات ، شباب ابرياء متأثرون بهذه الانفجالات الصادقة ويعكسون الصورة الحقيقية لهذا المجتمع وهم ابناؤنا وكان بكل أسف تجرى ملاحظتهم كما لو كانوا مجرمين ، ويجرى اتهامهم بانهم يهددون الوحدة الوطنية ، منهم اليساريون واليمينيون والاخوان المسلمون ويجرى التحقيق معهم ومع زميلى الاستاذ نبيل الهلالى المائل امام حضراتكم ، وكان صوت نقابة المحامين يرتفع بالتحذير لهذا الواقع مؤكداً الحق فى الدفاع عن كل طالب ومؤكداً انهم ابرياء ، ونطالب السيد

الرئيس أن يعفو وهو يدرك هذا الواقع فكانت استجابته بسحب التحقيق الذي أجرته النيابة ، ما الذي كان يدعو إليه هؤلاء الطلبة ، انتهاء الضياع ، وفي دفاعنا قلنا ان الحرب هي غاية الجميع ، والطلبة شباب لا يستطيع ان يحدد الوقت المناسب والمسئولون هم الذين يحددونه متى يبدأ ، وقلنا اننا الشيوخ مستعدون ان نخرج في الشوارع لينتهي هذا الحال . وكانت استجابة الله وبدأ القتال يوم ٦ أكتوبر ، صورة هذا الشعب الذي انعدمت الثقة فيه وتوالت عليه التشريعات الاستثنائية ، تشريع الوحدة الوطنية ونظام جديد مع تقديرى واحترامى لكل الاشخاص ، المدعى الاشتراكى يحافظ على تأمين حقوق الشعب ونظامه السياسى والتزام السلوك الاشتراكى ، ومحكمة تنظم الحراسات ، حقيقة ذهبنا الى ابعاد التوسط ، رفعت الحراسات ، وانما بقيت بعض الرواسب، لدينا مدع عام ونائب عام ، لا يوجد فى أى بلد من بلاد الدنيا هذا الازواج وهذه الامور حتماً مستتير ، لاننا بدأنا القتال لم يكن يتصور مثله فى أى شعب من شعوب الدنيا ، بطولة ويسالة وتضحيات منقطعة النظير ، رواسب الماضى كلها انتهت من ذلة ويأس وخنوع الى عزة وحرية وكرامة . رئيس الدولة ينادى بالقانون وسيادة القانون ، دولة تقوم على العلم والايمان ، فأحس كل مصرى انه قائم من اجل اولاده من اجل بلده ، كانت الصورة التى سمعناها عن المعمره ان تحدث إلا فى عهد الرسول ، جندى يحزم نفسه بالديناميت لينفجر فى دبابه، طيار يقذف بنفسه وبطائرته ليحترق فوق هدفه ، المصرى البسيط الفلاح يسد المدفع بجسمه ، حين بدأ العبور كان اولادنا يتزاحمون عليه ، الوحدة الوطنية التى خشيتم عليها واصدرتم هذه التشريعات من اجلها تجلت فى اروع معانيها يوم ٦ اكتوبر ، ونحن هنا فى مصر قدوة العالم العربى ، نسينا حضارتنا ، الحضارة التى امتدت مع التاريخ ونسينا عراقة هذا الشعب واصالته ، وعلى ضوء هذا النسيان للقيم الراسخة العميقة فى اغوارها ٦ ستة آلاف سنة نسينا كل هذا ، كل يوم تشريع لهذا الشعب المسكين اليائس ، كل يوم تضييق للحريات حتى كانت الصورة الواضحة التى تجلت للامة العربيه ، **اهنتهم خير**

أمة أخرجت للناس قول بقى مع التاريخ ورد فى الكتاب ، فقامت الوحدة العربية كاملة شاملة فى هذا اليوم وهى لايمكن ان تقوم إلا ان تكون هذه الامة كما قال الله **أخفتم خير أمة** ! أحس كل عربى بالعزة ، فشارك المصرى والعربى بكل ما يستطيع فى الدفاع عن القيم ، نبيل الهلالى فليجرب حيسه عشرات السنين وهو صاحب رأى وعقيدة يستطيع ان يتحمل لايشكر ولا يتذمر انما نمنعه من واجبه المقدس ، انه جزاء فيه قسوة ومرارة ، لأى سبب يتحفظ على نبيل الهلالى ؟ لأى سبب تهدر حرية نبيل الهلالى ؟ لأى سبب نسير على النهج السابق فى اهدار حريات الناس ؟ وليس هذا القول من صنع الدفاع وانما حقيقه وردت فى بيان الحكومة ، وهو احساس كل الناس فقد قال الدكتور حاتم "كانت الحرية وسيادة القانون طريقنا الى السادس من اكتوبر". أسباب التحفظ : قيام دلائل جديده على انه أتى افعالاً من شأنها الاضرار بأمن البلاد من الداخل وافساد الحياة السياسيه وتعريض الوحدة الوطنيه للخطر بأن انضم الى الحزب الشيوعى المصرى واشترك فيه ومناهضة الحكم الاشتراكىالخ .

هذا الاتهام كلام انشاء يعبر عن الصورة التى كانت قائمة فى ذهن بعض المسئولين قبل ٦ اكتوبر ، اذا ما تعارضت النصوص والتشريعات مع القيم فلا بد ان تنتهى هذه التشريعات ولو كان تفسيرها صحيحاً ، ثم تلا المادة ١٩٨ مكرر والمادة ١ ، ٢ من القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٦ ، المدعى العام يتهمه بقيام هذه الجريمة ، ويتحفظ عليه ، هل حل المدعى العام محل النائب العام ، هل اصبح من حقه ان يستأثر هو بالتحقيق فى التهمة وتقديم الدلائل ، سلطتان مزبوجتان ، مدعى اشتراكى ونائب عمومى ، واختصاصات متداخلة . نبيل الهلالى محبوب من ديسمبر سنة ١٩٧٢ حققت معه النيابة ، وقد تعلمنا ونحن تلاميذ صفار المبادئ لا جريمة بغير نص ولا عقوبة بغير تحقيق ودفاع ، ولد مثل نبيل صبحى هنا مضطرب التفكير مريض يروى قصة فيؤاخذ بسببها نبيل الهلالى .

تشريعات مخالفة للدستور ، كل يوم تشريع حالة اضطراب في البلد ، قانون يعدل المادة ٩٨ عقوبات وقد أضيفت بالقانون ٣٤ لسنة ١٩٧٠ ، هذا القانون لم تصدره السلطة التشريعية وإنما صدر استناداً الى تفويض صدر في مايو سنة ١٩٦٧ قبل هزيمة سنة ١٩٦٧ واستمر هذا الاضطراب التشريعي من سنة ١٩٦٧ لغاية ٦ أكتوبر .

وقد تحدثت المادة ١٧٩ (تلاها) من دستور مصر العربي عن المدعي العام الاشتراكي ولم يصدر القانون الذي يحدد اختصاصه ، ولا يمكن ان يستمد المدعي العام الاشتراكي اختصاصه من الدستور وإنما لابد من صدور قانون . كما ان هناك تناقض بين سلطات المدعي العام والدستور ، ثم اضاف قائلاً ان المادة ٤١ من الدستور (تلاها) وأنا آسف ان اكرر الجدل الفقهي لحرية الناس اسمى من هذا الجدل ، المدعي العام له من السلطات ما هو اوسع من اى جهة قضائية ، اوسع من النيابة العامة ، اوسع من رئيس الجمهورية في الاعتقال هذا نتيجة الخلل في التشريع .

تقدمت بالتظلم المائل الى السيد المدعي العام اشترت فيه الى ان السيد الرئيس سحب قضايا الطلبة ، وأن نبيل الهلالي تحفظ عليه بسبب حوادث الطلبة ، من المعروف ان نبيل الهلالي يعتنق الماركسيه ، فالمحاكمة والتحفظ بسبب صلته بحوادث الطلبة واعتناق نبيل للماركسيه ، والخوف كله من الطلبة وعلى الوحدة الوطنية ، اقوال نبيل صبحى حنا هي اساس الدليل في التحفظ المعروف . هل سمع لنبيل الهلالي ان يحضر مع نبيل حنا ، هل سمع له ان يحضر شهوداً ، القيم كلها راحت ، فين الضمانات ، اى واحد مخبول يجي يقول كلام يواخذ به انسان برئ . كلام نبيل صبحى حنا لا يصح الاعتماد عليه لانه مختل العقل ومهفوف . انا اتكلم بوصفى تقيباً للمحامين وقد حرصت في الجلسات ان اوضح اننى اعبر عن اكبر هيئه تدافع عن القانون وعن الحريات مطالباً بحريات الناس ، اهدار حرية نبيل الهلالي لا قول لم يجر فيها تحقيق

كما يجب القانون ولم تتوافر فيها الضمانات ولعقوبة لم تحقق فيها النيابة العامة ، حرية المجتمع تتمثل فى نبيل الهلالى ، نحن لم ندخل ٦ أكتوبر إلا وقد تغير الحال حقيقة لقد امنا بالله وبالرسول فى عقيدتنا لما شبه الكتاب الفرد هو المجتمع (من قتل نفساً بغير ذنب فهما تهما قتل الناس جميعاً ومن احياها فقد احيا الناس جميعاً) . الفرد هو المجتمع حياته هى حياة المجتمع وحرية حرية المجتمع ، المباحث تتعقب نبيل الهلالى على اساس ان الشيوعيين كانوا وراء الطلبة وحركوا الطلبة والحقيقة ان الضياع الذى يحسه الطلبة جميعاً هو السبب ونحن نحس به جميعاً ، عاطفه عامه ، عايزين نحارب ، المدعى العام يتصور ان نبيل الهلالى والشيوعيين وراء حوادث الطلبة هذا فهم خاطئ ، التقرير الطبى اثبت ان نبيل صبحى حنا مريض ومثل هذا الشخص لايعول على كلامه الدفاع لايكفيه ان تقرروا الغاء التحفظ على نبيل الهلالى بل من واجبكم المقدس ان تعرضوا لهذه القوانين الاستثنائية وظروفها قد انتهت ، تعرضوا لضمانات المجتمع واسسه ، تعرضوا لقانون المدعى العام ، تعرضوا لما يجرى عليه الحال من التشريعات بما فيها اهدار حرية المجتمع كله بما فيها من اخراج القضاة - كل هذا لازم يوضع له حد ، بيان الحكومة قال سيادة القانون هو الطريق الى ٦ أكتوبر ، نبيل الهلالى ليس لديه مانع من ان يستمر حبسه عشرات السنين ولكنه حريص على تأكيد حرية مصر .

الاستاذ عادل امين الحامى : قال اننا لسنا فى حاجة الى التدليل على التغيير الجوهري الذى طرأ على الحياة السياسية والاجتماعية ووقوف الشعب وطبقاته كجدار صلب خلف جيش يحارب من اجل الحرية .

وكان المتظلم ممن شارك فى هذا بتوجيه كتاب من محبسه الى السيد رئيس الجمهورية يؤيد هذه الخطوه بعد ٦ أكتوبر . والظروف الحالية تلزمها حالة من المصالحة الوطنيه بين كافة الاتجاهات سواء كانت يميناً أم يساراً ، وقد حقق السيد الرئيس خطوات حاسمه ، فأصدر القرار رقم ١٦٨٩ لسنة ٧٣ فى ٢١/١٠/١٩٧٣ نشر بالجريدة الرسميه عدد ٤٥ فى ٨ نوفمبر ١٩٧٣ والذى

قرر فيه العفو عن باقى العقوبات بالنسبة لعلى احمد سيف الإسلام فى القضية رقم ١٧٠ لسنة ١٩٦٩ أمن دولة ، كما اصدر سيانته القرار ١٧٦٤ لسنة ١٩٧٣ فى ١٧/١١/١٩٧٣ نشر بالجريدة الرسمية عدد ٤٧ فى ٢٢/١١/١٩٧٣ بالعفو عن باقى العقوبات لـ ١٣ شخصاً منهم زميلنا الدكتور عصمت سيف الدولة المحامى فى القضية رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ أمن دولة . ومن المصادفات ان الرئيس كان قد صدق على هذه الاحكام فى ٣٠/٩/١٩٧٣ ولم تمض اسابيع حتى صدر عفو عنهم نتيجة لتغير الظروف التى تمر بها البلاد .

الاتجاه العام السياسى هو تصفية النتائج المترتبة على هذا القضايا وخلق حالة من المصالحة الوطنيه بين كافة طوائف الشعب وفى هذا التحقيق السليم لجبهة وطنيه صلبه تقف ضد الاعداء . وبناء عليه التمس قبول هذا التظلم شكلاً والفاء امر التحفظ الصادر ضد الاستاذ نبيل الهلالى المحامى .

الاستاذ مصطفى كامل منيب المحامى : قدم مذكرة شارحة تسلم السيد ممثل الادعاء صورة منها .

السيد ممثل الادعاء صمم على ما جاء فى المذكرة المقدمة منه .

تمت المرافعة ثم اصدرت المحكمة القرار الآتى :

المحكمة

القرار يصدر بجلسة الثلاثاء ٢٥/١٢/١٩٧٣ .

رئيس المحكمة

امين السر

باسم الشعب
محكمة الحراسة وتأمين سلامة الشعب
قرار

بالجلسه المنعقدة علناً بمقر دار القضاء العالى فى يوم الثلاثاء اول نو
الحجة سنة ١٣٩٢هـ . الموافق ٢٥ ديسمبر ١٩٧٣ م .
برئاسة السيد المستشار احمد حسن هيكل نائب رئيس محكمة النقض
وعضوية السادة المستشارين محمد رفعت لطفى ومحمد رشدى حمادى
وعبدالستار ابو ناعم .
والسادة المواطنين احمد محمد فؤاد وكمال بواس عطا الله وعاطف
الجوهري المحامين
ويحضر السيد الاستاذ امين عليوه المحامى العام بمكتب المدعى العام
الاشتراكى .
والسادة محمد عبد الرحمن ابو عوف واحمد الدسوقي ابراهيم وحفنى
سالم قاسم
فى التظلم المقيد بجدول المحكمه برقم ٧ لسنة ٣٢ ق . تحفظ المقدم من .
احمد نبيل الهلالى
وحضر معه بالجلسه الاساتذه مصطفى البرادعى وعادل امين ومصطفى
كامل منيب المحامون

ضمد

المدعى العام الاشتراكى

الوقائع

بتاريخ ١٩٧٣/٤/٢٤ أصدر المدعى العام الاشتراكى أمراً بالتحفظ على
احمد نبيل الهلالى لأنه أتى أفعالاً من شأنها الاضرار بأمن البلاد من الداخل
وأفساد الحياة السياسيه فى البلاد وتعريض الوحدة الوطنيه للخطر وقامت
الدلائل الجديده على ذلك .

وبجلسة ١٦/٧/١٩٧٣ اصدرت المحكمة قرارها باستمرار تنفيذ أمر التحفظ الصادر ضد احمد نبيل الهلالي لمدة سنة واحدة تبدأ من تاريخ صدوره فى ١٩٧٣/٤/٢٤ .

وفى ١٩٧٣/١١/٢٥ تقدم الاستاذ مصطفى البرادعى المحامى بتظلم من امر التحفظ .

وفى ١٩٧٣/١٢/٣ قدم المدعى العام الاشتراكى مذكرة فى شأن التظلم المذكور طلب فى ختامها عدم قبول التظلم شكلاً ومن باب الاحتياط رفضه موضوعاً .

وفى ١٩٧٣/١٢/١٩ أعلن المتظلم احمد نبيل الهلالي بالجلسه المحددة لنظر تظلمه .

وبجلسة السبت ١٩٧٣/١٢/٢٢ التى حددت لنظر التظلم - قررت المحكمة عقد الجلسة بصفه سرية بناء على طلب ممثل الادعاء ، ثم سمعت الدعوى على ما هو مبين بمحضر الجلسة حيث قررت المحكمة اصدار قرارها بجلسة الثلاثاء ١٩٧٣/١٢/٢٥ .

وبجلسة اليوم اصدرت المحكمة القرار الآتى :

المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع المرافعه وبعد المداوله .

حيث ان الوقائع - على ما يبين من الاوراق - تتحصل فى ان المدعى العام الاشتراكى اصدر بتاريخ ١٩٧٣/٤/٢٤ أمراً بالتحفظ على احمد نبيل الهلالي لقيام دلائل جديه على أنه أتى افعالاً من شأنها الاضرار بأمن البلاد من الداخل وافساد الحياة السياسية فى البلاد ، وتعرض الوحدة الوطنية للخطر ، وعرض الامر على المحكمة فقررت بتاريخ ١٩٧٣/٧/١٦ استمرار تنفيذ امر التحفظ لمدة سنة تبدأ من تاريخ صدوره ، وبتاريخ ١٩٧٣/١١/٢٥ قدم المتحفظ عليه تظماً من هذا الامر .

وحيث ان الادعاء دفع بعدم قبول التظلم شكلاً لتقديمه قبل الميعاد مستنداً فى ذلك الى أن الستة شهور التى يجوز للمتحفظ عليه ان يتظلم بعدها لم تنتقض بعد إذ يجب احتسابها من تاريخ صدور امر المحكمة باستمرار تنفيذ امر

التحفظ لا من تاريخ صدور أمر المدعى العام الاشتراكي بالتحفظ لأن انقضاء هذه المدة من تاريخ صدور أمر المحكمة هو الذي يمكن معه تصور حدوث تغيير جوهري في الظروف يسمح بالغاء أمر التحفظ ، وهى الحكمة التى من أجلها أجاز المشرع للمتحفظ عليه أن يتظلم من الأمر ، وطلب الادعاء احتياطياً رفض التظلم موضوعياً .

وحيث أن الدفع بعدم قبول التظلم مردود ، ذلك أنه لما كانت المادة الثامنة من القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ بتنظيم فرض الحراسة وتأمين سلامة الشعب تنص على أن "المدعى العام أن يأمر بالتحفظ فى مكان أمين على الأشخاص المشار إليهم فى المادة الثانية من هذا القانون ويتعين عليه فى هذه الحالة عرض الأمر على المحكمة المشار إليها فى المادة العاشرة من هذا القانون خلال ستين يوماً من تاريخ صدوره وإلا اعتبر الأمر كأن لم يكن وزال أثره بقوة القانون " .

"وعلى المحكمة خلال ستين يوماً من عرض الأمر عليها أن تصدر قرارها إما بالغاء الأمر أو باستمرار تنفيذه لمدة لا تتجاوز سنة من تاريخ صدور الأمر ، والمدعى العام قبل نهاية هذه المدة أن يطلب الى المحكمة ذاتها استمرار تنفيذ الأمر مدداً أخرى لا يتجاوز مجموعها خمس سنوات " .

"ولا يجوز للمحكمة أن تأمر باستمرار تنفيذ أمر التحفظ إلا بعد سماع دفاع من صدر عليه الأمر " .

"ويسقط الأمر بقوة القانون بمضى خمس سنوات على صدوره أو بانقضاء الحراسة ، ويجوز لمن صدر عليه الأمر أن يتظلم منه أو من إجراءات تنفيذه إذا انقضت ستة شهور من تاريخ صدوره دون أن يفرج عنه ، وتصل المحكمة فى التظلم على وجه السرعة " .

" ويجوز لمن رفض تظلمه أن يتقدم بتظلم جديد كلما انقضت ستة شهور من تاريخ رفض التظلم " .

وكان يبين من هذا النص أن الفقرة الاولى أجازت للمدعى العام أن يأمر بالتحفظ على الأشخاص المشار إليهم فى المادة الثانية من القانون ، وأوجبت الفقرة الثانية على المدعى العام أن يعرض الأمر على المحكمة خلال ستين يوماً

من تاريخ صدور أمر التحفظ ثم اوجبت الفقرة الثالثة على المحكمة خلال سنتين يوماً من عرض الامر عليها ان تصدر قرارها إما بالفاء الامر أو باستمرار تنفيذة لمدة لاتجاوز سنة من تاريخ صدور الامر ، واجازت الفقرة السابعة لمن صدر عليه الامر ان يتظلم منه أو من اجراءات تنفيذة ، إذا انقضت ستة شهور من تاريخ صدوره بون ان يفرج عنه ، وهذه الفقرة صريحة في ان الامر الذي تحتسب منه الستة شهور التي يجوز للمتحفظ عليه ان يتظلم بعد انقضائها هو امر المدعى العام بالتحفظ لا " أمر المحكمة " كما يقول الادعاء ، ذلك ان التظلم الوارد بهذه الفقرة انما يكون من الامر الصادر من المدعى العام بالتحفظ أو من اجراءات تنفيذة ولا يكون من قرار المحكمة باستمرار تنفيذ امر التحفظ ، فيكون المقصود بالامر الوارد بعبارة " إذا انقضت ستة شهور من تاريخ صدوره " . هو امر التحفظ المتظلم منه ، ولأن ما يصدر من المحكمة خلال سنتين يوماً من عرض الامر عليها ان تصدر قرارها ... اما ما يصدر عن المدعى العام فهو حسبما اوضحته عبارات المادة الثامنة في اكثر من موضع، متى كان النص واضحاً جلي المعنى قاطعاً في الدلالة على المراد منه فإنه لايجوز الخروج عليه أو تأويله بدعوى الاستهداء بالحكمة التي أملت له لأن البحث في حكمة التشريع ودواعيه انما يكون عند غموض النص أو وجود لبس فيه ، لما كان ذلك وكان امر المدعى العام المتظلم منه قد صدر بتاريخ ١٩٧٣/٤/٢٤ وقدم المتحفظ عليه تظلاً من هذا الامر بتاريخ ١٩٧٣/١١/٢٥ أى بعد اكثر من ستة شهور من تاريخ صدور الامر ، فإن التظلم يكون مقدماً في الميعاد القانوني ويتعين رفض الدفع .

وحيث ان التظلم استوفى اوضاعه الشكلية .

وحيث انه عما أثاره الدفاع عن المتظلم من الدفع بعدم دستورية المادة ١٩٨ مكرراً من قانون العقوبات فإنه وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة لا جدوى من التمسك بهذا الدفع ذلك لأنه لايشترط في التحفظ على الشخص طبقاً لنص المادة الثامنة من القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ ان يرتكب جريمة محددة الاركان، بل يكفي حسبما هو مستفاد من صريح نص المادة الثانية من القانون

المذكور قيام دلائل جديده على انه أتى افعالاً من شأنها الاضرار بأمن البلاد وافساد الحياة السياسييه فيها أو تعريض الوحدة الوطنيه للخطر ، وهذا ما اوضحه تقرير لجنة الشؤون التشريعيه لمشروع القانون المذكور فى قوله " وقد رأت اللجنة انه ليس شرطاً ارتكاب الشخص جريمة من الجرائم المضرة بأمن البلاد من الخارج أو الداخل حتى ينهض المشرع ليدرك خطر هذا الشخص حماية للمجتمع وتأميناً لسلامة المواطنين ، بل يكفى اتيانه افعالاً من شأنها الاضرار بأمن البلاد أو افساد الحياة السياسييه فيها أو تعريض الوحدة الوطنيه للخطر ، ولذلك اعادت صياغة المادة الثانيه من المشرع على النحو الوارد فى التقرير " . وترتيباً على ما تقدم يكون الدفع غير جدى ويتعين اطراحه .

وحيث انه بالنسبة لما أثاره الدفاع حول سلطة المدعى العام فهو مرئى بما جرى عليه قضاء هذه المحكمة فى قرارها الصادر بجلسه ١٢/٨/١٩٧٣ فى القضية رقم ١٠ سنة ٣٢ تحفظ من ان المادة ٤١ من دستور سنة ١٩٧١ تتحدث عن التحقيق واجراءاته من تفتيش وحبس فى الجرائم العاديه اما الاجراءات اللزمه لتأمين سلامة الشعب فقد نظمها القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧١ فيما تضمنه من احكام وقد خول هذا القانون للمدعى العام الاشتراك اختصاصات معينه لا مخالفة فيها لنصوص الدستور .

وحيث انه عن الموضوع فإن المتظلم لم يتقدم بجديد ينفى ما اظهرته التحقيقات وما اسفر عنه التفتيش من قيام دلائل جديده على انه أتى افعالاً من شأنها الاضرار بأمن البلاد من الداخل وتعريض الوحدة الوطنيه للخطر الامر الذى يتعين معه رفض التظلم وتأييد امر التحفظ المتظلم منه .

فلهذه الاسباب

قررت المحكمة رفض الدفع وقبول التظلم شكلاً وفى الموضوع برفضه وتأييد امر التحفظ المتظلم منه .

رئيس المحكمة

أمين السر

احمد حسن هيكل

محمد أبو عوف

الفصل الثاني

قضية جميل اسماعيل حقي

مكتب

المدعى العام الاشتراكي

مذكورة

للعرض على محكمة الحراسة وتأمين سلامة الشعب

في شأن

طلب استمرار تنفيذ أمر التحفظ لمدة سنة

علي كل من : جميل اسماعيل حقي - عبد المعطي محمود المدبولى

محمد علي بسيونى

في القضية رقم واحد سنة ٣ قضائية تحفظ

تبين من تحقیقات القضية رقم ٢٩ لسنة ١٩٧٢ حصر تحقیق مدع عام ان
جميل اسماعيل حقي وعبد المعطي محمود المدبولى ومحمد علي بسيونى الخشن
اتوا افعالا من شأنها الاضرار بأمن البلاد من الداخل وتعريض الوحدة الوطنية
للخطر .

وقامت الدلائل الجديده على ذلك مما ضبط لدى الاول والثانى ومن اقوالهم
جميعاً فى التحقیقات على التفصیل الآتى :
أولاً : ضبط لدى جميل اسماعيل حقي :

١- منشور اقر فى التحقیقات بأنه اعدده وحرره بخطه وصدره بعنوان بيان
الى الشعب من أجل التحرير والاشتراكية تواصل القوى الوطنية والديمقراطية
نضالها ومذيل بتوقيع لجنة الدفاع عن الحريات الديمقراطية - من بين ما
تضمنته الفقرات التالية :

لقد اندمجت النهياد: انضائية والعمالية في الجامعات والمصانع وخاضت العناصر الوطنية الديمقراطية والتقدمية صراعاً شديداً في الانقلابات المهنية وغيرها من سجنات النشاط الاجتماعي لتعبر من سطحتها علم، انعان حركة التصحيح في احكام قديميتها واستمرارها اساليب الحكم ابدانه وكبت الحريات الديمقراطية العامة وجرها عن ايجاد أو حتى تقديم حل، للمشكلة الوطنية يمكن ان توثق فيه القوى الوطنية والشعبية بل على العكس فقد ... اوت شوطاً كبيراً في طريق الانسداد والاعتماد بالعلاقات المصرية السوفيتية وبفئة البلاد الاشتراكية وهـ الأة القوى الرجعية العربية تحس ... نار قومية المعركة وقرر العناصر الوطنية التذمية وتطهيرها وتحت سدا من دنان الخنايل القارية وشلبا الزجاج لتجلى السلطة الحاكمة الى سراديب الم... اومات الرجعية الاستعمارية مع القوى الاستعمارية وملائها وبعدياتها ... ان السلطة الحاكمة اذ تثبت يوماً بعد يوم عجزها بل عداها لايسط اشكال الديمقراطية فإنها ولاشك أعجز عن ما تكون من تحقيق النصر أو البناء الاشتراكي وصحيح هذه تاريخياً موكوله الى القوى الثورية والوطنية التي تـهـ تطيع من خلال العمل المشترك خلق الجبهة الوطنية الديمقراطية لانجازها ... " .

٢- نسخ عديده من هذا المنشور مطبوعه بالرونق - وست نسخ مطبوعه أخرى من ذات المنشور غير كاملة الكتابة .

٣- آلة كاتبة ماركة رمنجتون تبين من تقرير ادارة العمل الجنائي انها هي بذاتها المستعملة في تحرير تلك المنشورات .

٤- انوات نسخ وهي الروار واللوح الزجاجي وانبوية مداد النسخ وقطعة القماش وقد جاء بذلك التقرير انه يمكن استخدامها في اعداد نسخ من اصل محرر باستئسل وانها استخدمت في اعداد النسخ المضبوطة للمنشورات المشار إليها آنفاً .

٥- مجلة خطية باسم الشروق عدد يناير ١٩٧٣ مصدره بالعبارات الآتية :

من أجل : التحرر الوطنى والديمقراطية والاشتراكية - هزيمة مؤامرة السلطة والمتردين وبناء الحزب الشيوعى - اقر جميل اسماعيل حقى انه تسلم مسودة هذه المجلة بمرفقاتها - وقد ضيقت لديه ايضا - من نبيل صبحى حتا وقام بتحرير ذلك العدد بخطه نقلاً عن المسودة التى تسلمها وبذات الترتيب ويلاحظ انه تأثر على احد مرفقات تلك المسودة بالاشراف على اعدام الاصول بعد ذلك .

٦- اوراق خطيه بعنوان حول الحزب الشيوعى - انه ضرورة طبقيه وتقدمية وان الماركسية اللينينية هي نظرية الحزب .
اوراق خطيه بعنوان اليمين يزحف على مراكز السلطة تتضمن هجوماً على القيادة السياسية بعد حركة التصحيح فى ١٥ مايو ١٩٧١ .
صورة كريونيه لاوراق خطيه بعنوان - صراعات السلطة بعد رحلة عزيز صدقى .

صورة كريونيه لاوراق خطيه بعنوان اضمحلال سلطة البيروقراطية البرجوازية .

نسخة كريونيه مصدره الى الجمعية العمومية لنقابة الصحفيين نداء الى كل القوى الوطنية والديمقراطية فى مصر منسوب صدرها لتجمع الطلاب الوطنى الديمقراطى بجامعة القاهرة وعين شمس .
منشورات بعضها خطى والاخر مطبوع عن احدث الطلبة الأخيرة .

دراسة فى النظرية العامة للنولة فى ظل الفكر الماركسى .
ثانياً : اقر عبد المعطى محمود المدبولى انه وجميل اسماعيل حقى ومحمد على بسيونى الخشن يؤمنون بالنظرية الماركسية وان جميل اسماعيل حقى سلمه عقب احداث مايو ١٩٧١ التقرير الذى ضبط لديه المصدر بعنوان "اضمحلال سلطة البيروقراطية البرجوازية" للاطلاع عليه ودراسته ثم تناقشا سوياً فى مضمونه وان محمد على بسيونى الخشن حضر جانباً من هذه

المناقشات وانهم اتفقوا على تكوين خلية شيوعية كنواة لتأسيس حزب شيوعي جديد على ان يتولى جميل اسماعيل حقى جمع الاشتراكات الشهرية وكان يدفع له ٢٥ قرشاً ومحد على بمبوينى الخشن ١٠٠ قرشاً ، وان جميل اسماعيل حقى سلمه بعد ذلك لائحة الحزب الشيوعي المصري التي ضببت لديه للاطلاع عليها تمهيداً لمناقشتها وحذره من حملها حتى لايتعرض للعقاب وانهم ابان احداث الحركة الطلابية الأخيرة تناقشوا في شأن اعداد بيان لنشره بمناسبة هذه الاحداث واتفقوا على ان يقوم جميل اسماعيل حقى باعداده فقام بذلك وعرضه عليه فاقره وتم الاتفاق بينهما على نسخه ثم توزيعه بطريق البريد . وان جميل اسماعيل حقى احضر آلة كاتبة واوراق الاستنسل الى الصيدلية ثم كلفه بشراء رول رويق للطبع مداد اسود فاشتراها من مطبعة السعادة في طنطا وسلمها له بعد اقتضاء ثمنها . وانه وجميل اسماعيل حقى قاما بطبع المنشور بالصيدلية بالادوات التي ضببت بها ولكن لم تظهر الكتابة كاملة . وان جميل اسماعيل حقى اطلعه على العدد المضبوط من مجلة الشروق .

وقد جاء بلائحة الحزب الشيوعي المضبوطه لدى عبد المعطى محمود المدبولى في ختام المقدمة ما يلى : " ان اعادة تأسيس الحزب الشيوعي حزب الطبقة العاملة وجماهير الفلاحين الفقراء وبناء ونمو تنظيم وجماهيرية هذا الحزب الامل الحقيقى للجماهير فى خلق القيادة الطبقية والسياسية السليمة والنابعة منها فى الاساس لتحقيق النصر والسير بالثورة الوطنية الديمقراطية الى الامام الى محتواها الذى يجب ان يكون الاشتراكية العلمية " ومن بين ما تضمنته اللائحة تعريف للحزب بأنه حزب الطبقة العاملة المصرية وهى الطبقة الجديرة بقيادة الامة فى طريق التحرر الوطنى والاشتراكية ، كما تضمنت شروط العضوية وواجبات الاعضاء وحقوقهم والهيكى التنظيمى للحزب وقد وضعت هذه اللائحة فى ٦٦ مادة .

ثالثاً : أقر محمد على بسيوني أن جميل اسماعيل حقى عرض عليه فكرة اصدار منشور لتأييد الحركة الطلابية الأخيرة ثم رأى ارجاء ذلك لفترة من الوقت وقبل الضبط بعدة ايام - وفي حضور عبد المعطى محمود المدبولى - كلفه جميل اسماعيل حقى بكتابة منشور على الآلة الكتابة كان قد أعده - وأنه توجه لمنزل احد المواطنين لتنفيذ ذلك التكليف ولم يتم ذلك لعدم تواجد الأخير كما اقر انه كان يلتقى وجميل اسماعيل حقى من وقت الى آخر وكان الأخير يناقش النظرية الماركسية كعقيدة ويتعرض لتجارب الشعوب التى طبقتها وكيف انها استطاعت حل مشاكلها كما كان يتناول بالشرح برنامج الجبهة الفيتنامية وكان يحبذ ضرورة تكوين تنظيمات مماثلة أكثر ديمقراطية فى مصر .

لذلك

تعرض الأمر على محكمة الحراسة وتأمين سلامة الشعب وفقاً للمادة ٨ من القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ للتقرير باستمرار تنفيذ امر التحفظ الصادر بتاريخ ٩ ، ١٠ مارس سنة ١٩٧٣ قبل كل من جميل اسماعيل حقى وعبدالمعطى محمود المدبولى ومحمد على بسيوني الخشن لمدة سنة من تاريخ صدوره لدرء خطرهم على المجتمع

الدمى العام الاشتراكي

٧ مايو ١٩٧٣ ...

(د. مصطفى أبو زيد فهمي)

وردت فى ٧/٥/١٩٧٣ وتعرض على السيد المستشار رئيس محكمة

الحراسة .

نحن رئيس المحكمة

بعد الاطلاع على هذه المذكرة نأمر بضم جميع التحقيقات والاوراق

الخاصة بالقضية رقم ٢٩ سنة ٧٣ حصر تحقيق مدع عام وتعرض فور ورودها

مع موافقتنا بالمهنة أو الصناعة أو العمل الاساسى الذى يعول عليه المطلوب
التحفظ عليه .

رئيس المحكمة
احمد حسن هيكل
تحريراً فى ١٩٧٣/٥/٨ .

فى ١٩٧٣/٥/١٦
يحدد لنظر الطلب جلسة ١٩٧٣/٦/١٧
وأعلان المتحفظ عليهم بقرار المدعى العام مع ملخص للدلائل التى قامت
ضدهم .

رئيس المحكمة
احمد حسن هيكل
انه فى يوم ١٩٧٣/٥/١٧ الساعة الثالثة وخمسة واربعون دقيقة مساء
بسجن القلعة .
بناء على طلب السيد الوزير المدعى العام الاشتراكى قد انتقلت انا محمد
احمد ابو سيف محضر محكمة الخليفة فى تاريخه الى سجن القلعة لاعلان .
جميل اسماعيل حقى مخاطباً مع السيد مأمور السجن بالقلعة وابلغته
طبقاً للقانون بصوره من هذه المذكرة فى القضية ١ سنة ٣٢ محكمة الحراسة
وتأمين سلامة الشعب التى ستعقد صباح يوم ١٩٧٣/٦/١٧ الساعة الثامنة
صباحاً بدار القضاء العالى بالقاهرة .
لأجل العلم تركت له الصورة .

مكتب
عسادل امين
المحامى

مذكرة

مقدمة الى محكمة الحراسة وتأمين سلامة الشعب
بدفاع الدكتور جميل اسماعيل حقي الصيدلى المتحفظ عليه
بسجن القلعة
فى القضية رقم واحد سنة ٣ قضائية تحفظ
فى شأن طلب استمرار تنفيذ امر التحفظ لمدة سنة
المجدة لنظره جلسة الاحد ١٧ يونيه سنة ١٩٧٣

"الدفع بعدم قبول طلب استمرار تنفيذ امر التحفظ"

بتاريخ ٩ مارس سنة ١٩٧٣ امر المدعى العام الاشتراكى بالتحفظ على
جميل اسماعيل حقي المتهم بجريمة أمن دولة من جهة الداخل .
وبتاريخ ٧ مايو سنة ١٩٧٣ عرض الامر على محكمة الحراسة وتأمين
سلامة الشعب وفقاً للمادة ٨ من القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ للتقرير
باستمرار تنفيذ امر التحفظ لمدة سنة من تاريخ صدوره لدرء خطره على
المجتمع .

ولما كانت المادة (٨) من القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ قد نصت فى فقرتها
الاولى على انه :

" للمدعى العام ان يأمر بالتحفظ فى مكان أمين على الاشخاص المشار
إليهم فى المادة الثانية من هذا القانون " فإن تحديد هؤلاء الاشخاص يرجع فيه
الى المادة الثانية من هذا القانون .

وقد نصت المادة الثانية على انه : "يجوز فرض الحراسة على
اموال الشخص كلها أو بعضها لدرء خطره على المجتمع إذا قامت دلائل جديده

على انه أتى افعالاً من شأنها الاضرار بأمن البلاد من الخارج أو الداخل أو بالمصالح الاقتصادية للمجتمع الاشتراكي أو بالمكاسب الاشتراكية للفلاحين والعمال أو افساد الحياة السياسي في البلاد أو تعريض الوحدة الوطنية للخطر.

ومفاد هذا ان الاشخاص الذين يجوز للمدعى العام ان يأمر بالتحفظ عليهم في مكان أمين هم الاشخاص الذين اجيز بمقتضى المادة الثانية من هذا القانون فرض الحراسة على اموالهم ، الامر الذي يعتبر معه امر التحفظ اجراء تبعياً لفرض الحراسة وان هناك تلازماً بين طلب المدعى العام فرض الحراسة على المال والامر بالتحفظ على الاشخاص .

ان امر التحفظ على الاشخاص الوارد في القانون ٢٤ لسنة ١٩٧١ هو امر يختلف في طبيعته عن امر الحبس الاحتياطي الذي نظمه قانون الاجراءات الجنائية وامر الاعتقال الذي نظمه قانون الطوارئ ، ولذلك لايجوز التوسع في مجال تطبيقه اذ ان هذا الحق قد منح بصورة استثنائية الامر الذي يقيد به الحالات التي شرع من اجلها وبالهدف الذي توخاه المشرع من منح هذه السلطة للمدعى العام بصفتها متولياً لاجراءات التحقيق السابقة على تقديم الدعوى الى المحكمة المختصة لفرض الحراسة طبقاً للمادة السادسة من هذا القانون .

ولا كانت طبيعة التحفظ على الاشخاص المخول للمدعى العام تختلف عن اوامر القبض أو الحبس أو الاجراءات المقيدة للحرية سواء تلك المنصوص عليها في القانون العام أو في قانون الطوارئ فإنه يجب تطبيقها في اضيق الحدود ويمتنع التوسع فيها .

وبما يؤكد ان اوامر التحفظ على الاشخاص التي تصدر من المدعى العام هي من الاجراءات التبعية لفرض الحراسة على الاموال ترتبط بها وجوداً وعدمياً ، ان القانون اوجب عرض اوامر التحفظ على المحكمة التي تفصل في دعاوى فرض الحراسة وان هذه الاوامر تسقط بقوة القانون بمضى خمس سنوات على صدورها أو بانقضاء الحراسة طبقاً لنص الفقرة السادسة من

المادة الثامنة من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧١ اى ان امر التحفظ يسقط بمضى خمس سنوات على صدوره أو بانقضاء الحراسة اى الاجلين اقرب ، الامر الذى يتضح منه ان اوامر التحفظ على الاشخاص تعتبر من الاجراءات التبعيه لفرض الحراسة ترتبط بها وجوداً وعدمأ .

كما ان تقرير لجنة الشئون التشريعيه الذى قدمه مقرر اللجنة الى مجلس الشعب مع قانون تنظيم فرض الحراسة على الاموال والذى تلى بالمجلس بجلسته ٢١ مايو سنة ١٩٧١ يتضح منه بجلاء ان اوامر التحفظ على الاشخاص التى يصدرها المدعى العام يقصد بها الحد من نشاط الافراد الذين لايحول فرض الحراسة على اموالهم دون تكرارهم للاعمال التى من اجلها فرضت الحراسة بسبب اقتراحهم لها ، فقد جاء بهذا التقرير : "هذا واذ يبين ان المادة الثانية من المشروع لا تتعلق بالمال فحسب على النحو الذى جاءت به المادة الثالثة ، بل انها تتحدث عن نشاط يمارسه الشخص ذاته ، وكان المشروع اذ يقرر فرض الحراسة على مال هذا الشخص وفقاً للاجراءات الواردة فيه ، بحيث لا تفرض الحراسة إلا بحكم فإن هذا لا يحول دون تكرار الاعمال المنصوص عليها فى المادة الثانية حتى لو صدر حكم بفرض الحراسة وكان اوجب من ذلك ان يتاح للمدعى العام ان يتخذ من الاجراءات ما يحد به هذا النشاط بقرار يصدر بالتحفظ على من يقارف هذه الافعال على ان يخضع قراره فى هذا الشأن لرقابة المحكمة المختصة بفرض الحراسة " .

كما يتضح من المناقشات التى دارت فى مجلس الشعب بجلسته المنعقدة فى يوم ٢١ مايو سنة ١٩٧١ عند عرض مشروع قانون تنظيم فرض الحراسة بخصوص المادة الثامنة المستحدثه ، ان سلطة المدعى العام فى اصدار اوامر تحفظ على الاشخاص مقصورة على هؤلاء الذين يطلب فرض الحراسة على اموالهم فقد اقترح احد الاعضاء حذف هذه المادة بقوله :

" كيف نعطل المدعى العام الحق فى ان يتحفظ على الاشخاص مما قد يرد فى قوانين اخرى ، ان هذا المشروع لا ينبغي ان يتضمن اى نص يضع قيداً على حرية الاشخاص " .

وقد رد عليه مقرر اللجنة بقوله : " ان هذه المادة التي صورت على لسان الزميل انها قد اقحمت على مشروع هذا القانون لها حكمتها ولها اصلها التاريخي والقانوني . وقد اعطانا السيد وزير الدولة لشئون مجلس الشعب اثناء حضوره اجتماع اللجنة مثلاً لبعض الاشخاص الذين وضعت اموالهم تحت الحراسة ثم فوجئنا بعد فترة معينة انهم هم انفسهم وبنفس اسلوبيهم قد حازوا اموالاً ترسبت وتراكت لديهم .

وانني لاتسأل عما يمكن عمله ازاء انسان اصبح الانحراف طبيعته ليحارب الشعب بأساليبه هذه ، هل تترك مثل هذا الشخص يعبت بمقدرات الشعب مكتفين بفرض الحراسة على امواله ، دون ان يكون للمدعى العام الحق في اتخاذ اجراء يحول بينه وبين الاضرار بمصالح الشعب ؟ " .

فاذا اضعنا الى ذلك ان المادة (٤١) من الدستور الدائم الصادر في ١١ سبتمبر سنة ١٩٧١ قد نصت على أن :

" الحرية الشخصية حق طبيعي وهي مصونة لا تمس ، وفيما عدا حالة التلبس لايجوز القبض على احد أو تفتيشه أو تقييد حريته بأي قيد أو منعه من التنقل إلا بأمر تستلزمه ضرورة التحقيق وصيانة امن المجتمع ويصدر هذا الامر من القاضي المختص أو النيابة العامة وذلك وفقاً لاحكام القانون " .

ولما كان قانون الاجراءات الجنائية قد بين الاحوال التي يجوز فيها القبض على الاشخاص والامر بحبسهم احتياطياً كما نظم قواعد وشروط مد هذا الحبس ، كما ان قانون الطوارئ قد نظم الاحوال التي يجوز القبض فيها على الاشخاص واعتقالهم ونظم اجراءات التظلم من اوامر القبض والاعتقال ، فإن ما قرره القانون ٣٤ لسنة ١٩٧١ الخاص بتنظيم فرض الحراسة وتأمين سلامة الشعب من سلطة المدعى العام في أن يأمر بالتحفظ في مكان امين على الاشخاص المشار إليهم في المادة الثانية من هذا القانون يكون قد ورد على سبيل الاستثناء .

ولما كان القانون العام الذى يطبق فى حالات الحبس وتنظيمها هو قانون الاجراءات الجنائية فإن ما عداه من قوانين تتعلق بهذا الامر تعتبر من القوانين الاستثنائية التى يجب تطبيقها وتفسيرها فى اضييق الحدود وبالشروط الواردة فى هذه القوانين ، وذلك يرجع الى طبيعته الخاصة لهذه القوانين الاستثنائية والتى جاءت على خلاف ما ورد بالقانون العام والدستور والذى اوكل هذه الامور جميعاً الى القاضى المختص أو النيابة العامة .

لما كان الامر كذلك فإن المدعى العام باصداره امراً بالتحفظ على شخص لم يطلب فرض الحراسة على امواله ، يكون قد تجاوز حدود اختصاصه الذى قرره القانون ٣٤ لسنة ١٩٧١ ، ويكون هذا الامر مشوباً بالبطلان لعدم مشروعيته ، ويجوز بالتالى الدفع بعدم قبول الطلب المقدم منه الى المحكمه باستمرار تنفيذه .

ولما كان المدعى العام فى مذكرته المقدمة الى رئيس المحكمه بتاريخ ٧ مايو سنة ٧٣ قد طلب استمرار تنفيذ امر التحفظ لى ان يطلب فرض الحراسة على اموال المتحفظ عليه .

الذات

نلتمس صدور قرار المحكمه بعدم قبول طلب استمرار تنفيذ امر التحفظ لعدم مشروعيته .

وكيل المتحفظ عليه

**عادل امين
المحامى**

١٩٧٣/٦/١٧

محكمة الحراسة وتأمين سلامة الشعب

محضر جلسته

بالجلسه المنعقدة بصفة سرية بمقر دار القضاء العالى بالقاهرة فى يوم
الاحد ١٦ جمادى الاولى سنة ١٣٩٣هـ الموافق ١٧ يونيه سنة ١٩٧٣ م .
برئاسة السيد المستشار احمد حسن هيكل نائب رئيس محكمة النقض
وعضوية السادة المستشارين محمد رفعت لطفى ومحمد رشدى حمادى
وعبدالستار ابو ناعم .

والسادة المواطنين : عبد الرحمن اسماعيل فهيم وكيل وزارة المالية
ومحمود فوزى عبد العليم مدير عام ضرائب التمغه بوزارة المالية
ومحمود سليمان نور الدين مراقب عام الحساب الختامى بوزارة المالية
وحضور السيد / امين عليه المحامى بمكتب المدعى العام الاشتراكى
والسادة / عبد المجيد حماد امين عام محكمة الحراسة
ومحمد عبد الرحمن ابو عوف امين السر
واحمد الدسوقي ابراهيم امين السر
فى القضيتين المقيدين بجدول المحكمة تحت رقمى ١ سنة ٣ ق تحفظ ، ٤
سنة ٣ ق تحفظ وبرقم ٢٩ سنة ١٩٧٣ حصر تحقيق مدع عام . والمرفوعتين من:
السيد / المدعى العام الاشتراكى

ضد

- ١ . محمد على بسيونى الخشن - محاسب
 - ٢ . نبيل صبحى حنا - محاسب
- وبالنسداء:

حضر المدعى عليهما وحضر مع الاول الاستاذ محمد فوزى بدر المحامى .
وحضر مع الثانى الاستاذان عادل امين ومصطفى كامل منيب المحاميان .

والمحكمة سألت الدفاع عن المدعى عليهما بالآتي :

س. هل هناك اعتراض على تشكيل المحكمة ؟

ج. لا .

السيد امين عام المحكمة تلا قرار الادعاء .

السيد ممثل الادعاء ، طلب استمرار تنفيذ امر التحفظ على حسب ما هو وارد بمذكرة الدلائل والمذكرة المقدمة منه بجلسة اليوم وبخصوص نبيل صبحي حنا قال ، فتقديراً منا لموقفه من الاعترافات في التحقيقات ، نحن نفوض الرأي للمحكمة حيث انه لم يصبح خطراً على المجتمع لأننا لا نملك ، بعد ان عرضنا امر التحفظ ، التنازل ولا نملك إلا ان نفوض الرأي للمحكمة .

الاستاذ محمد فوزي بدر المحامي قال : نحن مصممين على الدفع الذي ابداه السادة الزملاء وأنا منضم إليهم في خصوصه وادفع ببطلان امر التحفظ لأنه صدر على غير مقتضى من القانون ، لأن حق السيد المدعى العام في التحفظ حق تبعي بالنسبة لطلب فرض الحراسة ، ان تفرض على الشخص الحراسة أولاً ثم إذا تكرر نشاطه يصدر امراً بالتحفظ على شخصه ، لذلك التكرار - والسيد المدعى العام لا يملك فتح أو اجراء تحقيق إلا توصلأ لرفع دعوى فرض الحراسة على اموال الشخص فإذا ما تكرر منه ذلك فيصدر امراً بالتحفظ على شخصه ، وقد أقر انه لم يفتح تحقيقاً لفرض الحراسة وان نص المادة الثامنة فقرة خامسه دليل قاطع على تبعية أمر التحفظ على دعوى فرض الحراسة وحراً من المشرع على حق المواطن ، إذا رفعت الحراسة قبل خمس سنوات يسقط الامر بقوة القانون فيكون بذلك تابعاً لفرض الحراسة على ماله وإلا سقط بقوة القانون - ثم اضاف قائلاً : ان المدعى العام سحب الدعوى من الجهة الاصلية وهي نيابة امن الدولة ، بدون مبرر وحتى الآن لم يفتح تحقيقاً لفرض الحراسة وبالتالي فهو ساقط .

واما من ناحية الموضوع فإن موكلى انكر انكاراً باتاً بخصوص الاشتراك

فى اى تنظيم - ثم تسأل : ما هو الاعتراف الخطير والخشن اقواله كلها انكار كامل وثبت ان منزله فتش ولم يضبط به شئ - وبناء عليه اصمم على طلب رفض استمرار التحفظ .

وممثل الادعاء قال : بالنسبة لمحمد بسيونى الخشن ، الدلائل قامت ضده باقرار عبد المعطى فى التحقيقات .

الاستاذ عادل امين المحامى الحاضر مع المدعى عليه نبيل صبحى حنا قال : التمس من عدالة المحكمه ضم التحقيق رقم ٦٥ لسنة ١٩٧٣ حصر جنوب القاهرة والذى يفيد ان المطلوب التحفظ عليه قد اودع مستشفى الامراض العقلية منذ ١٩٧٣/٤/٥ حتى ١٩٧٣/٤/٢٢ وان اقواله التى تناوت شخصه وآخرين قد ادلى بها بعد خروجه من المستشفى وبالنسبة للدفع فنحن مصممين على ما سبق ان ابديناه وقدم مذكرة بدفاعه .

السيد ممثل الادعاء قال : انه بالنسبة لطلب ضم التحقيق فثبت فى التحقيقات كل ما حدث وسبق ان فوضت الرأى للمحكمة اذ انه ادلى باقوال أفادت امن الدولة ومن ثم فنحن مفوضين الرأى للمحكمة .

والمدعى عليه نبيل صبحى قال : المسألة ليست بهذه السهولة وانا اطلب حماية المحكمة وحماية المدعى العام الاشتراكى ايضاً ولا انكر اننى عوملت معاملة طيبة لكن يوم ١٩٧٣/٣/٢٢ بعد عودتى سحبت مرة أخرى ظهراً وطلعت بى عريه الى القلعة واتغيرت من هذه العريه الى عريه اخرى وقيل للسائق الى القرافه ووضعنا اسفل العريه ورجت الى مكان بارد اتربطت وضربت ويعنين فيه حاجات حارقه وعوملت معاملة فظه ولا انرى انا فين وقالوا لى انت فى مستشفى الامراض العقلية ثم اضاف قائلاً : انا لم انضم الى تنظيمات منذ حل الحزب الشيوعى المصرى سنة ١٩٦٥ ثم استدعيت بعد دخولى المستشفى وقال لى السيد المدعى العام الاشتراكى ان كلامك مضلل ولم اجد بدأ من الاستسلام لأن فيه انحدار خلقى اذ تحولت الى شاهد زور

وكان من الممكن ان اسكت واترك لعدالة المحكمة وانا انسان شريف ولا اقبل ان تكون براعتى على انقاض آخرين قد يكونوا ابرياء .

والاستاذ عادل امين المحامى قال : لا اناقش اقوال نبيل على لسانه دون ان تحقق عدالة المحكمة طلباتنا وان تأمر بضم التحقيق الذى اشترت إليه مع اخطار مدير مستشفى الامراض العقلية لمناقشة الحالة التى ادخل بها والعلاج والظروف التى دخل بها المستشفى ثم اضاف قائلاً : القانون نص على انه بعد اربعة ايام من دخوله المستشفى يخطر مجلس المراقبة التابع لوزارة الصحة وان يقدم تقارير فى خصوص ذلك . هذا كله لم يراع قانوناً وتصمم على ضم التحقيق المنوه عنه واستدعاء مدير مستشفى الامراض العقلية لسؤاله.

والمحكمة ارجأت اصدار القرار الى آخر الجلسة وفى اخر الجلسة صدر القرار الآتى :

المحكمة

قررت المحكمة النطق بالقرار بجلسة الاثنين ٢٥/٦/١٩٧٣ .

رئيس المحكمة

احمد حسن هيكل

امناء السر

بسم الله الرحمن الرحيم

مكتب

المدعى العام الاشتراكي

مرافعة الادعاء

في شأن

استمرار تنفيذ أمر التحفظ الصادر من المدعى العام

الاشتراكي

لمدة سنة قيل كل من :

جميل اسماعيل حقي - عيد المعطى محمود المدبولى

محمد على بسيونى الحشن - محمد على عامر الزهار

جودة سميد الديب - غريب نصر الدين عبد المقصود

على أمين شريف - نبيل صبحى حنا

السيد الرئيس . حضرات المستشارين . حضرات المواطنين

القضاة .

انها لمرحلة مصيرية حاسمة يمر بها شعبنا ، تكاثرت المؤامرات عليه ، يحركها الاعداء من كل صوب . ومن هنا فإن الوحدة الوطنية تصبح امراً لا غنى عنه ، ويصبح تأمين سلامة المجتمع ونظامه السياسى من الامور التى يجب ان نتكاتف جميعاً على حسن القيام بها . ان العدو يسعى ليل نهار الى تمزيق الأمة من الداخل فيستعين بالشائعات يطلقها وبالفكر الضال يروج له ، فإذا وجدت محاولاته استجابة عمدية أو غير عمدية من فريق من المواطنين وجب علينا جميعاً عزلهم - مؤقتاً - عن مسيرة الأمة ، حتى يظل البناء قوياً ومتماسكاً ، وتظل الصفوف سليمة وقادرة ، ويكون الكفاح من اجل النصر قد تحقق له أقوى الاسلحة : ثقة بالاله ، وثقة بالوطن وثقة بجندى التضحية فى سبيل النصر .

سيدي الرئيس :

اننا نعيش منذ ثورة التصحيح التي قادها الرئيس محمد انور السادات في ١٥ مايو في مناخ ديمقراطي ، اساسه احتكام الى القانون واحتكام الى القضاء . فاما القانون فقد جاء في نصوص محدودة يعرف كل مواطن سلفاً ما هو مطلوب منه وما يمكن ان يؤخذ عليه ، ثم احتكام الى القضاء في تطبيق احكام هذه النصوص كضمان اساسي لحماية الحقوق والحريات .
وإذا كان البعض يتصور - ولو للحظة واحدة - ان القانون عاجز أو قاصر فإنه جد واهم .

فسيادة القانون يقوم عليها في محكمكم الموقرة قضاة اشداء ومواطنون شرفاء ، يجلسون في هذه القاعة وليس في قلوبهم وعقولهم سرى حب الحقيقة ، وحب العدل ، وحب الوطن .

ان سيادة القانون لا تعني التسبب ولا تتفق مع الفوضى ، ولا تقبل التأمر ولا يعجزها على الاطلاق ان تأخذ بكل مواطن منحرف عن السبيل السوي ، فتمنعه من الاستمرار في بغيه وبغيه .

وتطبيقاً لهذه الحقائق المستقرة في وطننا ، فإن المدعى العام الاشتراكي قد اصدر قراراً بالحفظ على كل من : جميل اسماعيل حقي وعبد المعطي محمود المدبولي ومحمد علي بسيوني الخشن ومحمد علي الزهار وجودة سعيد الديب وغريب نصر الدين عبد المقصود وتبيل صبحي حنا وعلى امين شريف في ٩ ، ١٠ ، ١٦ ، ١٧ ، ٢١ مارس سنة ١٩٧٣ ، ٥ ابريل سنة ١٩٧٣ على التوالي ، وذلك لدرء خطرهم على المجتمع استناداً الى المادة الثامنة من القانون ٢٤ لسنة ١٩٧١ بتتظيم فرض الحراسة وتأمين سلامة الشعب لما ثبت من التحقيقات المعروضة على حضراتكم من قيام دلائل جديده على انهم اتوا افعالاً من شأنها الاضرار بأمن البلاد من الداخل وافساد الحياة السياسية في البلاد وتعميرض الوحدة الوطنية للخطر وذلك بأن انضم المتحفظ عليهم جميعاً الى منظمة مناهضة باسم " الحزب الشيوعي المصري " واشتركوا فيها مع علمهم بالغرض الذي تدعو اليه وهو مناهضة المبادئ الاساسية التي يقوم عليها نظام الحكم

الاشتراكي في الدولة والحض على كراهيتها والدعوة ضد تحالف قوى الشعب العاملة ، كما روجوا لمناهضة تلك المبادئ والحض على كراهيتها وحبذوا الدعوة ضد تحالف قوى الشعب العامل بتكوين الخلايا وتبادل النشرات ، كما حاز المتحفظ عليه الاول منشورات اعددها للتوزيع تضمنت بث دعايات مثيرة من شأنها تكدير الامن العام والحاق الضرر بالمصلحة العامة فضلاً عن حيازته وسيلة من وسائل الطبع ، وتدرج هذه الافعال تحت حكم المادتين ١٩٨ مكرراً و ١٠٢ مكرراً من قانون العقوبات .

ونعرض على حضراتكم في إيجاز ملخص لما أسفر عنه تجميع الدلائل في هذه الدعوى :

أولاً : بالنسبة لجميل اسماعيل حقي وعبد المعطي محمود المدبولي ومحمد على الخشن ونبيل صبحي هنا :

فقد بدأت بما جاء بتقرير مباحث امن الدولة بدائرة الغربية من ان التحريات والمراقبة قد دلت على ان جميل اسماعيل حقي وهو ممن سبق الحكم عليه لانضمامه لاحدى المنظمات الشيوعية يروج لتطبيق النظام الشيوعى فى البلاد بين اوساط العمال ، والطلبة بدائرة كفر الزيات ويحاول استقطاب البعض وانه كون مجموعة منه وعبد المعطي محمود المدبولي ومحمد على بسيونى الخشن لممارسة هذا النشاط الهدام الذى ازداد بمناسبة احداث الطلبة الأخيرة وانه احضر آلة كاتبة وادوات طباعة فى صيدليته لاعداد منشورات وتم استئذان النيابة لاجراء القبض والتفتيش وتبين من التحقيق ومن الاطلاع على المضبوطات التى وجدت لدى جميل اسماعيل حقي وعبد المعطي محمود المدبولي ما يأتى :

- ان جميل اسماعيل حقي وعبد المعطي محمود المدبولي ومحمد على بسيونى الخشن كونوا فيما بينهم خلية شيوعية واتفقوا على ان يدفع كل منهم اشتراكاً شهرياً - وكانوا يتدارسون الاوراق التى يحضرها جميل اسماعيل حقي - وقد ضبط لدى عبد المعطي محمود المدبولي لائحة الحزب الشيوعى وافر بانه تسلمها من جميل اسماعيل حقي تهديداً لدراستها معه - وضبط لدى جميل اسماعيل حقي لوراق مائة لاوراق تلك اللائحة بعنوان "حول الحزب

الشيوعي" وقد تضمنت انه ضرورة طبقية وتقدمية وان الماركسية اللينينية هي نظرية الحزب .

- كما ضبط لدى جميل اسماعيل حقي تقرير مصدر بعنوان " اضمحلال سلطة البيروقراطية البرجوازية " يتضمن هجوماً على النظام القائم اما اصل هذا التقرير فوجد لدى عبد المعطى المدبولي الذي أقر بأنه تسلمه من جميل اسماعيل حقي لدراسته ، وأنه دار حديث بين جميل اسماعيل حقي وعبد المعطى المدبولي ومحمد على بسيوني الخشن في شأن اعداد بيان لنشره بمناسبة هذه الاحداث ، وقد قام جميل اسماعيل حقي باعداد هذا البيان وحرره بخطه وقد أقر بذلك ومصدره بعنوان " بيان الى الشعب من اجل التحرير والاشتراكية تواصل القوى الوطنية والديمقراطية نضالها " وذيله بتوقيع "لجنة الدفاع عن الحريات الديمقراطية " وقد تضمن هذا البيان هجوماً على النظام السياسي القائم ودعوه الى خلق جبهة وطنية ديمقراطية .

- وقام جميل اسماعيل حقي بعد اعداد هذا المنشور باحضار آلة كاتبة واراق استنسل الى صيدليته وكلف عبد المعطى محمود المدبولي بشراء روار وورق للطبع ومداد فاشتراها من احدى المطابع في طنطا وتقاضى ثمنها من جميل اسماعيل حقي الذي كلف احد التجارين باعداد لوح زجاجي لآلة الطبع - وقد تمت كتابة المنشورات على الآلة الكاتبة كما تم طبع نسخ منه - وقد تم ضبط هذه المنشورات والآلة الكاتبة وأدوات النسخ بالصيدلية .

- وفي لقاء تم بين جميل اسماعيل حقي ونبيل صبحي حنا في العام الماضي في القاهرة تم الاتفاق بينهما على ضرورة القيام بنشاط ايجابي مناهض وانضم نبيل صبحي حنا الى المجموعة التي كونها جميل اسماعيل حقي وكلفه بالاتصال ببعض الرفاق القدامى من الشيوعيين في القاهرة وحدد له اسماءهم - فالتقى نبيل صبحي حنا بهم حيث علم بوجود تنظيم شيوعي قائم في القاهرة يصدر عنه مجلة سرية باسم الشروق وتم الاتفاق على دمج التنظيمين وعلى طريقة استلامه تلك المجلة ليقوم بتسليمها لجميل اسماعيل حقي لطبعها وان نبيل صبحي حنا تسلم مسودة تلك المجلة ومرفقاتها عن طريق

احد قادة التنظيم بالقاهرة وسلمها لجميل اسماعيل حتى فى محطة سكة حديد القاهرة عند سفره الى كفر الزيات واتفق معه على طريقة طبعها على ان يتم توزيعها بطريق البريد لبعض الشخصيات التى سيقوم بتحديدها . وقد ضبطت لدى جميل اسماعيل حتى مسودة مجلة الشروق التى تسلمها من نبيل صبحى حنا عدد يناير ١٩٧٣ مصدرة بعنوان "من اجل التحرير الوطنى والديمقراطية والاشتراكية هزيمة مؤامرة السلطة والمرتدين وبناء الحزب الشيوعى " ويعد ان تسلم جميل اسماعيل حتى مسودة تلك المجلة بمرفقاتها قام بتحرير ذلك العدد بخطه نقلاً عن المسودة وبذات الترتيب وقد صدر هذا العدد بالعبارات الآتية : "نداء الى شعب مصر - أوقفوا خطر المساومة على أرض الوطن - شددوا النضال من اجل الديمقراطية دفاعاً عن الوحدة الوطنية كونوا اللجان الوطنية للتحرير الوطنى " .

- ولاحظ انه مكتوب على احد مرفقات مسودة هذه المجلة عبارة تفيد الاشراف على اعدام الاصول بعد ذلك .
- ولم ينته التحقيق بعد لاستكمال الدلائل قبل باقى قيادات هذا التنظيم الشيوعى .

ثانياً : بالنسبة لمحمد على عامر الزهار وجودة سعيد الديب وغريب نصر الدين عبد المقصود وعلى امين شريف :

- فقد جاء باقوال العقيد فتحى قته بإدارة مباحث امن الدولة انه بعد حركة التصحيح فى ١٥ مايو ١٩٧١ تجمعت لدى الادارة معلومات تؤكد ان بعض الشيوعيين السابق اعتقالهم أو الحكم عليهم قاموا بتكوين تنظيم شيوعى سرى جديد مناهض لنظام الحكم القائم ويدء تحركهم فى شكل مجموعات تنظيمية تجمعهم وحدة الفكر الماركسى ويدأ نشاطهم فى كتابة وتداول بعض التحليلات التى تتم عن فكرهم واتجاهاتهم المناهضة وان محمد على عامر الزهار يرأس مجموعة مكونة من جودة سعيد الديب وغريب نصر الدين عبد المقصود وعلى امين شريف ويتمثل نشاطهم فى لقاءات تنظيمية وتبادل الكتب

الماركسية للثقيف وأنه على اثر عودة محمد على عامر الزهار من الاتحاد السوفيتي وتبادل الكتب الماركسية للثقيف وأنه على اثر عودة محمد على عامر الزهار من الاتحاد السوفيتي نشط في الاتصال ببعض افراد التنظيم وبعض العناصر الطلابية في محاولة تحريضهم في استمرار نشاطهم المضاد للنظام القائم .

- وقد تأيدت هذه الاقوال بما جاء في الحديث الذي تم تسجيله في ٢٤ فبراير سنة ١٩٧٣ باذن من نيابة امن الدولة العليا لمحمد على عامر الزهار والذي يتضح من الاطلاع عليه اقراره بأنه يتابع احداث الطلبة الأخيرة ويشارك في تحريكها وأنه يتولى دوراً قيادياً في تنظيم شيوعي جديد وأنه يشارك في ذلك بحذر طبقاً لقواعد الامان التي تعرفها مثل هذه التنظيمات ومن ذلك مثلاً انه لم يعد مسموحاً له بكتابة منشورات أو توزيعها كما كان يفعل في الماضي وأنه حدث تعديل في اساليب الامان فلم يعد في القاهرة جهاز فنى للطباعة بل نقل الى الريف وان التنظيم مكون من خلايا لها استقلالها الذاتي بحيث اذا انكشفت خلية فلا تأثير لذلك على باقى الخلايا وان انضمام اى فرد للتنظيم يخضع لضوابط عديدة وان المنظمات الشيوعية التي تعمل في البلاد في سبيلها الى التوحيد وان مسئول هذا التنظيم مختلف ويستحيل كشفه .

- وقد ضبط لدى محمد على عامر الزهار تقرير مصدر بعنوان "القضايا الاساسية لبناء الحزب" ومن بين ما تضمنه هذا التقرير - انه بصدد قضية التوحيد هذه دارت مناقشات كثيرة .. وقد امكن الاتفاق بين عدد من الطلقات على خمسة موضوعات يلزم التوحيد فيها فكرياً كشرط للوحدة ويكفى الاتفاق عليها لقيام التنظيم الحزبي وهذه الموضوعات هي :

١- ادانة قرار حل الحزب الشيوعي وتحديد الاسباب الرئيسية التي ادت

إليه .

٢- تحليل اساسى لثورة يوليو ١٩٥٢ .

٣- تحديد المرحلة الثورية والمبادئ الاستراتيجية الاساسية لهذه المرحلة .

٤- تقييم احداث مايو ١٩٧١ وطبيعة السلطة القائمة .

٥- تحديد الطبقة الطبقية للحزب الشيوعي والسمات الفكرية والسياسية التي تميزه ... فهو حزب الطبقة العاملة ... ويؤمن الحزب الماركسية اللينينية ويعتبرها وحدها هي نظرية الاشتراكية العلمية الصحيحة ويتخذ الحزب كافة مواقف في العمل السياسي وفي قواعد تنظيم الحزبي مسترشداً بمبادئ الماركسية اللينينية .

- وقد - أقر جودة سعيد الديب وغريب نصر الدين عبد المقصود وعلى امين شريف بقاء اتهم ومحمد على عامر الزهار .

- كما أقر جودة سعيد الديب انه اطلع على عدد من اعداد مجلة الشروق ثم حرقها وانه ذكر في لقاء بينه ومحمد على عامر الزهار ان الاتحاد الاشتراكي لا يعبر عن رأى الجماهير ويجب تكوين جبهة وطنية كما ذكر ان محمد على عامر الزهار تحدث إليه في هذا اللقاء عما يقدمه للطلبة الذين شاركوا في الاحداث الأخيرة بالجامعة من مساعدات في تحريكهم وانه يلويهم وعما قام به من اتصالات ببعض الشيوعيين لتوحيد نشاطهم وقد ضبط لدى جودة سعيد الديب منشور خطي بعنوان "يا جماهير الطلاب يا جماهير مصر" يتضمن طعنات في النظام القائم .

- كما ضبط لدى غريب نصر الدين عبد المقصود تقرير بعنوان "ردة يمينية على المستوى الفكرى والتنظيمي" تتضمن تحليلات مناهضة .

- كما اقر على امين شريف بصلته الوثيقة بمحمد على عامر الزهار الذى يعتنق الشيوعية ويروج لها وكان يقدم له بعض الكتب والمطبوعات الماركسية لدراستها ويشرح له ما يعجز عن فهمه من عبارات - وانه شاهد معه عديدين من مجلة الشروق .

وقد عرض الامر على محكمتكم الموقرة خلال ستين يوماً باقتراح التقرير باستمرار تنفيذ اوامر التحفظ لمدة سنة من تاريخ صدورهما للحد من نشاطهم الضار وادراء خطرهم على المجتمع فى هذه المرحلة الهامة من مراحل نضال الشعب التى تضعه الآن وجهاً لوجه امام معركة المصير .

ان الامر يقتضى ان تتعرض لنصوص القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧١

بتنظيم فرض الحراسة وتأمين سلامة الشعب حتى يكون صحيح القانون واضحاً .

١- لقد خولت المادة الثامنة من ذلك القانون للمدعى العام ان يأمر بالتحفظ فى مكان أمين على الاشخاص المشار إليهم فى المادة الثانية من هذا القانون ، وهم من قامت دلائل جديّة على انهم اتوا افعالاً من شأنها الاضرار بأمن البلاد من الخارج أو الداخل أو بالمصالح الاقتصادية للمجتمع الاشتراكى أو بالمكاسب الاشتراكية للفلاحين والعمال أو افساد الحياة السياسية فى البلاد أو تعريض الوحدة الوطنية للخطر .

وابادر الى القول ان المشرع لم يشترط ارتكاب الشخص جريمة من الجرائم المضرة بأمن البلاد من الخارج أو الداخل بأركانها القانونية وقيام ادلة على ذلك حتى ينهض ليدرك خطره هذا الشخص حماية للمجتمع وتأميناً لسلامة المواطنين بل تكفى الدلائل الجديّة على اتيان افعال من شأنها الاضرار بأمن البلاد أو افساد الحياة السياسية فيها أو تعريض الوحدة الوطنية للخطر .

لقد سبق لمحكمة الموقرة بهيئة اخرى ان تعرضت لتفسير المادة الثانية من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧١ ، ومن بين ما انتهت إليه ويحق :

انها تتضمن تحديداً واضحاً للأفعال التى ارتأى المشرع تأنيبها بحيث اذا قامت دلائل جديّة على ان شخصاً ما قد اتاها قد توافرت فى حقه عناصر الفعل المؤثم الذى يترتب عليه الجزاء فأمن البلاد من الداخل تحدد تحديداً دقيقاً فى الباب الثانى من الكتاب الثانى من قانون العقوبات وعنوانه "الجنايات والجنح المضرة بأمن الحكومة من جهة الداخل" . وعلى ذلك يمكن الاعتماد على ما ورد فى قانون العقوبات لتحديد ذلك - اما بالنسبة للفقرتين الخاصتين بافساد الحياة السياسية فى البلاد وتعريض الوحدة الوطنية للخطر فقوامها ما ورد فى الميثاق والدستور من ان الدولة نظامها ديمقراطى اشتراكى يقوم على تحالف قوى الشعب العاملة وان السيادة للشعب وحده وهو مصدر السلطات يمارسها ويحميها ويصون وحدته الوطنية وان الاتحاد الاشتراكى العربى هو التنظيم السياسى الذى يمثل بتنظيماته القائمه على اساس مبدأ الديمقراطية - تحالف

قوى الشعب العاملة من الفلاحين والعمال والجنود والمثقفين والرأسمالية الوطنية وفي متابعة العمل الوطنى فى مختلف مجالاته وبفع هذا العمل الوطنى الى اهدافه المرسومة كما يؤكد سلطة تحالف قوى الشعب العاملة عن طريق العمل السياسى الذى تباشره تنظيمات بين الجماهير وفى مختلف الاجهزة التى تضطلع بمسؤوليات العمل الوطنى وما ورد فى المادة (٦٠) من الدستور من ان الحفاظ على الوحدة الوطنية وصيانة اسرار الدولة واجب كل مواطن .

كما سبق ان انتتت محكمة الحراسة وتأمين سلامة الشعب الى ان القانون ٣٤ لسنة ١٩٧١ هو من القوانين الجنائية العقابية الذى حدد الافعال المؤتمة وفرض لها العقاب - وان القائم على شئون الدعوى الجنائية غير القائم على شئون دعوى الحراسة وكل يسلك سبيله فى نطاق القانون ولا تازلم بين سلوك كل منهما ولا للدعويين ، وقد لا تصلح إلا لرفع دعوى الحراسة فقط بسبب تخلف الدليل بون الدلائل ويسبب قصور النشاط على أفعال مكن شأنها الاضرار ... بون تمام الجريمة بأركانها القانونية .

- يثور التساؤل عما إذا كان الأمر بالتحفظ على الاشخاص يعتبر من الاجراءات التحفظية التى تتخذ تمهيداً لرفع دعوى الحراسة شأنه فى ذلك شأن الامر الصادر بمنع الشخص من التصرف فى امواله أو ادارتها بحيث يستتبع اتخاذه بالضرورة رفع دعوى الحراسة على الشخص الذى تم التحفظ عليه - أم ان المدعى العام يستطيع ان يباشر هذا الاجراء استقلاً عن دعوى الحراسة؟ الواقع انه باستقراء نص المادة الثامنة من القانون ٣٤ لسنة ١٩٧١ ومراجعة الاعمال التحضيرية لهذا النص ومقارنته بنصوص التشريعات السابقة عليه والتى كانت تجيز الامر باعتقال الاشخاص أو التحفظ عليهم يمكن القول ان النص جاء عاماً ولم يتضمن قيداً يستوجب اقتران التحفظ على الاشخاص بالتحفظ على اموالهم وفرض الحراسة عليها ، فقد أضيف هذا النص للحد من النشاط الخطر للاشخاص المشار إليهم فى المادة الثانية ومواجهة هذا النشاط باجراء يتصل بذات الشخص مستقل عن التحفظ على امواله ذلك أن تدابير الحراسة قد تقصر عن مواجهة مثل هذا النشاط ذلك ان القانون انما يجعل أثر

الحراسة مرتبطاً بالمال دون ماله ، ومن ناحية أخرى فإن الشخص قد لا يكون له مال أو قد يكون ماله ضئيلاً على نحو لا تتوافر معه شروط فرض الحراسة ورغم ذلك تتسع دائرة انشطته الضارة بالمصالح العليا للدولة التي اشارت إليها المادة الثانية أو قد يتجه اعتماداً على نشاطه الذاتي الى افساد الحياة السياسية في البلاد أو تعريض الوحدة الوطنية للخطر وفي هذه الاحوال يكون خير سبيل للحد من هذا النشاط هو التحفظ على الشخص ذاته في مكان أمين وقد اناط الشارع بالمدعى العام اصدار امر بالتحفظ متى رأى مبرراً لذلك إلا انه من ناحية أخرى لم يشأ أن يترك له الاستقلال بتقرير مبررات اصدار هذا الامر ومدته بل جعل كل ذلك يتم تحت رقابة قضائية متجددة من محكمة الحراسة وتأمين سلامة الشعب .

اما الإحالة الواردة في المادة الثامنة علي المادة الثانية حين نصت على ان للمدعى العام ان يأمر بالتحفظ في مكان أمين على الاشخاص المشار إليهم في المادة الثانية من هذا القانون - هذه الإحالة لا تعني ان هذا التحفظ انما يتم بمناسبة فرض الحراسة على هؤلاء الاشخاص وانما تعني فقط تحديداً للشخص الذي يجوز ان يصدر قرار بالتحفظ عليه وهو من قامت دلائل جديده على انه أتى افعالاً من شأنها الاضرار بأمن البلاد من الخارج أو الداخل الى غير ذلك من الحالات التي اوردها النص .

كما ان الواضح من تقرير لجنة الشؤون التشريعية بمجلس الشعب التي استحدثت نص المادة الثامنة من القانون انها قصدت أن تجعل الامر بالتحفظ على الشخص الذي خول المدعى العام حق اصداره من قبل التدابير الوقائية أو اجراءات الأمن مستقل تمام الاستقلال عن دعوى الحراسة حيث اوضحت اللجنة في تقريرها ان صدور حكم بفرض الحراسة على اموال الشخص بسبب ما يمارسه من نشاط ضار قد لا يحول دون عودته الى ممارسة هذا النشاط وهو ما رأت معه اللجنة انه كان اوجب من فرض الحراسة على هذا الشخص ان يتاح للمدعى العام ان يتخذ من الاجراءات ما يحد من هذا النشاط بقرار يصدره بالتحفظ على الشخص على ان يخضع قراره في هذا الشأن لرقابة

المحكمة المختصة بفرض الحراسة . واصبحت المحكمة والقانون كله ليس محكمة حراسة أو قانون الحراسة وإنما هي محكمة الحراسة وتأمين سلامة الشعب والقانون قانون الحراسة وتأمين سلامة الشعب .

هذا فضلاً عن ان المشرع قد نص على إجراءات للتظلم من الامر الصادر بالتحفظ على الشخص مستقلة تماماً عن إجراءات التظلم من الحكم الصادر بفرض الحراسة ، وأوجب عرض الامر الصادر بالتحفظ استقلاً على المحكمة خلال ستين يوماً من تاريخ صدوره وإلا اعتبر كأن لم يكن وزال أثره بقوة القانون ، مما يدل دلالة واضحة على ان هذا التحفظ لا علاقة له بدعوى الحراسة وان له إجراءاته الخاصة التي رسمها القانون ويمكن بالتالي ان يباشر استقلاً . ولعل أقوى ما يكشف عن قصد المشرع في هذا الشأن عبارة المادة الثامنة ذاتها . فقد نصت الفقرة السادسة منها على ان يسقط الامر الصادر بالتحفظ على الشخص بقوة القانون بمضى خمس سنوات على صدوره أو بانقضاء الحراسة .

"خمس سنوات أو بانقضاء الحراسة" ، فلنتأمل هذه العبارة بعمق ودقة . فلو ان المشرع اراد ان يجعل هناك تلازماً بين الحراسة والتحفظ على الشخص لما كان هناك داعياً على الاطلاق لصياغة الفقرة على هذا النحو . وكان يكفي ان يقول ان التحفظ على الشخص ينقضي بانقضاء الحراسة . أما أو هذه فهي تعنى المغايرة ، انها تعنى ان المشرع قد تصور حالتين مستقلتين واراد ان يواجههما .

فاذا كان التحفظ على الشخص مصحوباً بحراسة على المال فإنه ينقضي بانقضاء الحراسة .

وإذا لم تكن هناك حراسة فإن التحفظ ينقضي بعد خمس سنوات . من ذلك كله يتضح ان حق المدعى العام في التحفظ على الاشخاص المنصوص عليهم في المادة الثانية من القانون ٢٤ لسنة ١٩٧١ بتنظيم فرض الحراسة وتأمين سلامة الشعب ، هو اجراء مستقل تمام الاستقلال عن دعوى

الحراسة قد يلجأ إليه المدعى العام الى جانب دعوى الحراسة وقد يلجأ إليه استقلالاً .

ناط المشرع الادعاء فى الدعاوى التى تقدم لمحكمة الحراسة وتأمين سلامة الشعب الى المدعى العام الاشتراكى وذلك لصماية مكاسب الشعب الاشتراكية ودفع كل افتئات عليها وعلى أمن الوطن وبراء المخاطر عنه وقد نصت المادة السادسة من القانون ٢٤ لسنة ١٩٧١ على انه يتولى اجراءات التحقيق السابقة على تقديم الدعوى الى المحكمة المختصة بفرض الحراسة ويكون له فى سبيل ذلك كافة الاختصاصات المقررة لسلطات التحقيق فى قانون الاجراءات الجنائية وله ايضاً بصفة خاصة اتخاذ بعض الاجراءات فى سبيل تنفيذ هذا القانون على النحو الذى أورده النص .

من ذلك يتضح ان المدعى العام يستمد اختصاصاته المقررة لسلطات التحقيق من ذلك النص فيما يعرضه على محكمة الحراسة وتأمين سلامة الشعب سواء كان ذلك فى صورة طلب فرض الحراسة أو فى صورة طلب استمرار تنفيذ امر تحفظ اصدره ، ولا يتصور ان تجرى تحقيقات دعاوى الحراسة فقط بون التحفظ الذى يعتبر قيداً على حرية الفرد . ان اجراء التحقيق المسبق على اصدار امر التحفظ ضماناً اساسية للفرد للتثبت من توافر دلائل جدية على اتبانه افعال مؤثمة مما نص عليها قانون الحراسة وتأمين سلامة الشعب ، بل وضممانة اساسية للشخص الذى اناط به القانون اصدار القرار . انه بغير هذا التحقيق ان يدرك الحقيقة ، وان يصل إليها ، ومن هنا فقد اصبح من البديهي والمنطقي ان يكون له سلطة التحقيق قبل اصدار قراره ليتثبت من صحة القرار الذى يقدم عليه .

انه لا تعارض بين المادة (٨) من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧١ - التى خولت للمدعى العام الاشتراكى اصدار امر بالتحفظ بالنسبة لبعض الافراد الذين حددتهم لدرء خطرهم على المجتمع وبين المادة (٤١) من الدستور التى

يجرى نصها : على ان الحرية الشخصية حق طبيعي وهى مصونه ولا تمس وفيما عدا حالة التلبس ، لا يجوز القبض على احد أو تفتيشه أو حبسه أو تقييد حريته بأى قيد أو منعه من التنقل إلا لأمر تستلزمه ضرورة التحقيق وصيانة أمن المجتمع ويصدر هذا الامر من القاضى المختص أو النيابة العامة وذلك وفقاً لاحكام القانون ويحدد القانون فترة الحبس الاحتياطى .

نقول انه لا تعارض بين النصين ، ذلك لأن المادة (٤١) من الدستور تتحدث عن حالة التلبس وعن التحقيق فى الجرائم واجراءاته من قبض وتفتيش وحبس احتياطى ولا تواجه الاجراءات التى يتطلبها تأمين حقوق الشعب وسلامة المجتمع .

فهذه الاجراءات واجهها نص دستورى آخر هو نص المادة ١٧٩ من الدستور التى تقول : "يكون المدعى العام الاشتراكى مسئولاً عن اخذ الاجراءات التى تكفل تأمين حقوق الشعب وسلامة المجتمع ونظامه السياسى والحفاظ على المكاسب الاشتراكية والتزام السلوك الاشتراكى ويحدد القانون اختصاصاته الاخرى ويكون خاضعاً لرقابة مجلس الشعب وذلك كله على الوجه المبين فى القانون . "فقانون الحراسة يجد سنده الدستورى ليس فى المادة (٤١)، وانما فى المادة (١٧٩) . فلكل من المادتين مجالها ونطاقها .

الأولى - المادة (٤١) - تواجه حالة الجرائم المنصوص عليها فى القانون وما يثار حولها من قبض وتلبس ، الثانية - المادة (١٧٩) - وهى تواجه الاجراءات اللازمة لتأمين حقوق الشعب وسلامة المجتمع . ونود ان نضع تحت انظار عدالتكم حقيقة واضحة نرجو ان تظل دائماً بارزة وفى الذاكرة :

ان جميع الدلائل فى مثل هذه القضايا امر بالغ الصعوبة ، لأن المنظمات المناهضة تستعين فى عملها السرى بالحيلة التامة ، فضلاً عن انها تضع قواعد للأمان يلتزم بها اعضاء تلك المنظمات فى سلوكهم المناهض وعند القبض عليهم

واستجوابهم . وتضم اوراق هذه الدعوى صورة من هذه القواعد أمكن لرجال الأمن الحصول عليها ، هذه القواعد تبين طريقة العمل وممارسة النشاط المناهض الى غير ذلك من الوسائل الأخرى للتخلص من الجريمة . ويكفى للتدليل على حرص المنضمين الى مثل هذه المنظمات ما قرره على أمين شريف من ان محمد على عامر الزهار زاره في منزله وكان الزهار يتحدث حاملاً جهاز راديو تركه مفتوحاً وعلل له الزهار بأن ترك الجهاز بهذه الصورة اثناء الحديث يبطل أثر التسجيلات ..

من اجل ذلك كله نرى ان تقدير الدلائل الجدية في القضايا التي تمس أمن الدولة يجب ان ينظر إليه بنظرة تختلف عن نظرتنا للدلائل في قضايا الاعتماد على النفس أو المال ، فالأمر يتصل بنوع ذكي من الخارجين على القانون ، يلقون فن التخلص من الجريمة بعد ارتكابها ، كما يلقون فن اعدام الدليل قبل اكتشافه ، ومن طريف ما يذكر في هذا الصدد ما جاء في التسجيل الصوتي لمحمد على الزهار انا كنت في الاول باكتب بايدي ماكنش عندنا اجهزة كنت انا باكتب بيدي وانا اللي با اشيلى ويا اوزع قالوا لي لا دلوقتي بقيت فيه اجهزة وفيه امكانيات واسعة وبقيت فيه ناس وبقيت فيه قوات موجودة خليه تشغل " .

وفي قول الزهار عن مسئول التنظيم قرر : "بتاع التنظيم ده لما تشوفه كده تلاقيه انسان اهيل وتكلمه ممنوع عليه يقرأ جرايد أو يناقش في السياسة ولا أى حاجة علشان يذى العمل بتاعه هو عبارته عن راجل اهيل معاه سبجه " . كما ذكر ايضاً : " وبتاع التنظيم ما فيش حد يعرف خالص خالص انه شيوعى يعنى مثلاً لحد الان مش معروف ان ميوله شيوعية وما بيقراش الجرايد حتى ما بيقراش الجرايد وما بيتكلمش في السياسة مع حد " كما ذكر في قول آخر : "اساليب الأمان الاولاتيه كلها انشأت ما خلوش هنا في مصر مطبعه تطبع اترحل كله للصعيد في الريف كل الناس عندهم ... استقلاليتهم حسب

التنظيم مسئول التنظيم لما يينظم ما فيش ناس تتعرف ببعضها ابدأ ابدأ ده لو انشال واحد من مجموعه وراح مجموعه ثانية ما يعرفوش عنه حاجة " .
فى مثل هذه الحالة التى نواجهها وتواجهونها يصبح الدليل شاقاً ومرهقاً ، ومع ذلك فلا بد للمجتمع ان يعيش ، ولا بد ان يجد الحماية والرعاية ، فليس هناك مناص من ان يعمل كل منا فكره بنكاه وايمان ، بنكاه يأخذ المجرم بجريمته حتى لو تستر خلف الصمت او الانكار ، او الاسراف فى الهجوم على سلطة الاعداء - وايمان بالله عز وجل ، وايمان بالوطن ومقدساته ، يجعل البحث عن الحقيقة هى رائدنا الاول وفى كل حين .

كما نود ان نعرض ايضاً على هيئة المحكمة الموقرة ، كيف كان التحقيق يسير لتجميع الدلائل قبل المتحفظ عليهم عما ارتكبه من افعال ، فقد تمتع المتحفظ عليهم بكافة الضمانات اثناء هذه المرحلة اذ كان التحقيق يتم فى مكتب المدعى العام الاشتراكي وتحت اشراف سيادته فى معظم الجلسات ، وكان المتحفظ عليهم يعاملون بمسورة تحفظ للإنسان كرامته ، كما كان التحقيق يتم دون حضور احد من رجال مباحث امن الدولة حتى لا يتقول عليهم احد ، ولم يتعرض احد من المتحفظ عليهم لآى نوع من الايذاء البدنى أو المعنوى ، وكان المحققون حريصون طوال جمع الدلائل على إزالة اسباب اى تلوث فى شأن معاملتهم فى مبنى التحفظ ، وطبقت عليهم قواعد معاملة المحبوسين احتياطياً المنصوص عليها فى قانون السجون .

سيدى الرئيس :

ان نظام المدعى العام الاشتراكي لم يكن القصد من اقامته فى الدستور وفى الحياة السياسية ان يتصيد التهم للمواطنين ، أو يسرف فى الاتهام ، أو يرحب بأى قيد على حرية الناس ، انه على العكس من ذلك يرى ان واجبه الاول ان يكون محامى الشعب ، يسعى بالخير والعدل الى كل بيت ، وبالسلام والامن الى كل مواطن ، ومن هنا فإنه لن يتكالب على الاتهام ، ان همه الاول ان

يحمى أمن الأمة فى أزمة من اتق ما مرت بالأمة من ازمات ، ومن هنا فإنه يجد ان نبيل صبحى هنا قد سلك فى التحقيق بعد ذلك قليل من التردد سلوك المواطن المدرك لظروف وطنه وأمن أمته ، لقد كشفت بشجاعة شديدة عن مؤامرات السوء وتجمعات الظلام ، ومن هنا فإنه يستحق تقديركم وتقديرنا ، لن نقول ان اعترافه يعفيه من المساعة ، وإن نقول ان الاعتراف هنا سيد الأدلة . بل على العكس ، فإنه رسالة هذا الجهد الذى اتشرف بالحدث بأسمه أمام عدالتكم تجعلنى أقوض الرأى للمحكمة فى شأنه .

اما عن الدلائل قبل كل من المتحفظ عليهم ، فلقد سمعتم فى مقدمة المرافعة الموضوع فى اطاره العام ، والتحرك فى خطوطه المتماسكة المتشابكة ، وإن اثقل عليكم مرة اخرى فاكسر ذلك كله فى الدلائل من جديد . فلقد سمعتموها من قبل ، واننا لنكتفى بما قلنا احتراماً منا لوقت عدالتكم ..

والله ولى التوفيق

فى ١٧ يونيه سنة ١٩٧٣ ..

الحامى العام

بمكتب المدعى العام الاشتراكى

(أمين عليوه)

مكتب
عادل أمين
المحامى

مرافعة الدفاع
(امام محكمة الحراسة وتامين سلامة الشعب
فى شأن
طلب المدعى العام الاشتراكى استمرار تنفيذ امر التحفظ
الصادر ضد جميل اسماعيل حقى وآخرين

بدأت الوقائع التى استند إليها المدعى العام الاشتراكى على قيام دلائل
جدية على ان جميل اسماعيل حقى قد أتى أفعالاً من شأنها الاضرار بأمن
البلاد وافساد الحياة السياسية وتعريض الوحدة الوطنية للخطر - بمحضر
التحريات المحرر بمعرفة المقدم محمد حسن طنطاوى مفتش مباحث امن الدولة
بالغريه فى ٢٢ فبراير سنة ٧٣ والذى اثبت فيه انه قد وردت معلومات تفيد ان
جميل اسماعيل حقى وعبد المعطى المدبولى ومحمد على بسيونى الخشن
يعتزمون طبع وتوزيع منشورات بمناسبة الاحداث الطلابيه الاخيرة ومطالبة
الجماهير بالاتفاق حول الحركة الطلابيه - وقد اذن رئيس نيابة طططا فى ذات
التاريخ بتفتيش هؤلاء وتفتيش مساكنهم واجراء تسجيلات لاحاديثهم لمدة لا تزيد
على اسبوع وحدد لمدة اسبوع آخر فى ٢٨/٢/١٩٧٣ ونفذ فى مساء اليوم
الاخير - واحيل المتهمون الى نيابة امن الدولة العليا بالقاهرة فى ١/٣/١٩٧٣
- واستجوب جميل اسماعيل حقى بمعرفة الاستاذ رجاء العربى وكيل نيابة امن
الدولة العليا يوم الجمعة ٢ مارس ٧٣ الذى امر بحبسه احتياطياً على ذمة
التحقيق مساء ذات اليوم . ثم اعيد استجوابه مساء يوم السبت ٣ مارس كما
سئل بذات المحضر المقدم سمير محمد لطفى الذى قام بتفتيش منزل جميل
اسماعيل حقى .

وفى ٥/٣/٧٣ اثبت وكيل النيابة المحقق فى نهاية المحضر الخاص

باستجواب جميل حتى بعد عرض الاوراق على السيد رئيس النيابة يكتب للسيد مدير العمل الجنائي لندب احد المختصين لفحص الآلة الكاتبه وادوات الطباعة واوراق الاستنسل والمنشورات المطبوعة لبيان ما إذا كانت الآلة الكاتبه وادوات الطباعة هي بذاتها المستعمله فى كتابة وطبع المنشورات المضبوطة من عدمه .

كما قام وكيل النيابة المحقق بالاطلاع الكامل على كافة المضبوطات المسندة الى جميل حتى فى محضر اطلاعه المحرر يوم ٢ ، ٤ مارس ٧٣ .

كذلك استجوب عبد المعطى محمود محمد المدبولى بمعرفة الاستاذ صهيبي حافظ وكيل نيابة امن الدولة فى يوم الجمعة ٢ مارس ٦٣ الذى امر بحبسه على ذمة التحقيق فى ذات التاريخ - ثم اعيد استجوابه فى يوم السبت ٣ مارس وفى يوم الاحد ٤ مارس .

كما حققت نيابة امن الدولة العليا يوم الاحد ٤ مارس ٧٣ مع محمد على بسيونى الخشن وامرت فى ذات التاريخ بحبسه احتياطياً وطلب المعلومات المسجلة عنه من ادارة مباحث امن الدولة .

وفى يوم ٥ مارس اثبت وكيل النيابة المحقق انه بعد عرض الاوراق على السيد رئيس النيابة امره بضبط وتفتيش عادل ضيفم الذى جاء ذكره فى اقوال عبده المدبولى كما طلب حضور كل من الرائد عبد السلام الغنيمى وصاحب مطبعة السعادة بطنطا الى نيابة امن الدولة العليا يوم الخميس ٨ مارس ١٩٧٣ .

ومن هذا كله ومن الاطلاع على هذه التحقيقات التى اجريت مع المتهمين الثلاثة المذكورين ومن مراجعة محاضر الاطلاع المحررة بمعرفة وكلاء نيابة امن الدولة العليا الخاصة بالمضبوطات المسندة اليهم نتبين أننا بصدد جريمة من جرائم امن الدولة من الدرجة الاولى وان العناصر المكونه لها طبقاً لتصوير المباحث ولجرى تحقيق النيابة تعتبر من العناصر المكونه للجريمة المنصوص عليها فى المادتين ١٩٨ مكرر و ١٠٢ مكرر من قانون العقوبات - وانها قد حصرت ضمن القضايا الداخليه فى اختصاص نيابة امن الدولة تحت رقم ٢٠٠ سنة ١٩٧٣ حصر امن الدولة العليا - وان هناك متهماً جديداً قد امرت نيابة

امن الدولة بالقاء القبض عليه وان هناك شهوداً قد استدعوا لسؤالهم يوم الخميس ٨ مارس ١٩٧٣ .

كما ان هناك خطاباً قد ارسل من نيابة امن الدولة لمدير المعمل الجنائي لتكليفه بالمهمة التي اوضحناها .

وقد قوجئنا فى يوم ٦ مارس ٧٣ وقبل ان تستكمل نيابة امن الدولة العليا اجراءات التحقيق فى هذه القضية وقيل ان نتيين مدى ثبوت التهمة قبل المتهمين بصور امر النائب العام الى رئيس نيابة امن الدولة بارسال اوراق القضية رقم ٢٠٠ لسنة ٧٣ حصر امن الدولة العليا الى مكتب المدعى العام الاشتراكي وقد وقع النائب العام خطاب الارسال بنفسه المؤرخ ٧٣/٣/٨ وتأثر بقيدها برقم ١ لسنة ١٩٧٣ حصر وارد مكتب المدعى العام الاشتراكي وسارت الدعوى فى مجراها المسطر بالاوراق بعد ذلك .

وقبل مناقشة تطورات التحقيقات التى تمت فى مكتب المدعى الاشتراكي فاننا نود ان نوضح وان نقرر ان مسلك النائب العام فى هذا الخصوص يعتبر مسلكاً غريباً ومريباً وانه هو صاحب الدعوى العمومية قد تخلى عن اداء الواجبات التى تحتتمها عليه وظيفته وانه بهذا التخلي قد اضر بمركز المتهمين واساء الى موقفهم ، وانه فى تخليه هذا قد خالف نص الدستور الذى اوجب ووضح انه لا تقام الدعوى الجنائية إلا بأمر من جهة قضائية ، وانه باحالته اوراق القضية رقم ٢٠٠ لسنة ٧٣ حصر أمن الدولة العليا الى مكتب المدعى الاشتراكي يكون قد احوالها الى جهة غير قضائية اذ ان المدعى العام الاشتراكي ومكتبه يعتبر تابعا لجهاز السلطة التنفيذية بدليل تبعيته لوزير الدولة لشئون رئاسة الجمهورية وهو الوزير الذى يقدم إليه تقاريره طبقاً للمادة ٢٥ من القانون ٣٤ لسنة ١٩٧١ بل أن المادة السادسة من القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ بتنظيم فرض الحراسة وتأمين سلامة الشعب قد نصت فى فقرتها السادسة على انه إذا تبين المدعى العام خلال اطلاعة على الاوراق وقوع جريمة من الجرائم فعليه ان يطلب من النيابة العامة اجراء التحقيق فى هذه الجرائم وقد قدم لنا سيادة النائب العام المفهوم المخالف لهذا النص والحالة العكسية لما

أوجب القانون اتباعه ، فالنيابة العامة كانت بصدد تحقيق جنائي يتعلق بارتكاب إحدى الجرائم المنصوص عليها في الباب الثاني من الكتاب الثاني من قانون العقوبات وقد كادت نيابة أمن الدولة العليا ان تنتهي من اجراءات هذا التحقيق قبل ان يصدر النائب العام امره المفروض والمخالف لاحكام القانون لأغراض خفيه ولاسباب لا علاقة لها بالتطبيق السليم لمواد الدستور والقانون . وان النائب العام بسلوكه هذا يكون قد أخطأ خطأ مهتياً جسيماً لتخليه عن الدعوى الجنائية العمومية لمن لا اختصاص له بخصوصها وفي هذا اضرار بمصلحة المجتمع من ناحية واضرار بمصلحة المتهمين من ناحية اخرى الذين حرموا من الاستفادة من الاجراءات القانونية التي نص عليها قانون الاجراءات الجنائية وقانون الطوارئ . ولو ان النائب العام كان قد امر بحفظ الدعوى الجنائية قبل المتهمين واحالهم الى مكتب المدعى الاشتراكي لكان الامر مستساغاً ومقبولاً - أما ان تحال الأوراق بون ان يتصرف بصورة نهائية في التحقيق الجنائي فهو امر لم يقصد به إلا الكيد للمتهمين والإساءة الى مراكزهم القانونية ذلك ان إحالة المتهمين الى مكتب المدعى الاشتراكي ثم الى محكمة الحراسة وتأمين سلامة الشعب وصدور أوامر بالتحفظ عليهم وهي أوامر يجوز تنفيذها لمدة لا يجاوز مجموعها خمس سنوات - كل هذا لايسقط الدعوى الجنائية العمومية قبلهم ويجوز بعد ذلك تحريك الدعوى الجنائية ضدهم خاصة وانهم متهمين في جنائية متعلقة بأمن الدولة وهي لا تسقط إلا بمرور عشر سنوات كما ان تحريك الدعوى الجنائية بعد مضي هذه الفترة الطويلة قد تضيق معه معالم الادلة المثبتة لبرائتهم . هذا بالإضافة الى ان استمرار حبسهم بناء على امر صادر من النيابة العامة يمنحهم فرصة التظلم من امر حبسهم وإعادة التظلم إذا انقضت ثلاثون يوماً من تاريخ رفض تظلمهم في حين ان التظلم من امر الحراسه لا يحق لهم إلا كل ستة اشهر من تاريخ صدور الامر . من كل هذا نتبين مدى الخطأ المهني الجسيم الذي وقع فيه السيد النائب العام مما يجعله معرضاً لرفع دعوى محاصمه ضده طبقاً لاحكام القانون - وهو امر قد نضطر الى سلوكه اذا ما استمرت حالة المتهمين على ما هي عليه .

ننتقل بعد ذلك الى مناقشة مدى سلامة اجراءات التحقيق التى اجراها السيد المدعى الاشتراكى ومعاونيه ونلاحظ بادئ ذى بدء من مطالعة اوراق التحقيقات التى اجريت بمكتب المدعى الاشتراكى بقصر الحرية انها كانت تتم بحضوره شخصياً وقد اثبت المحامى العام الذى كان مسؤولاً عن التحقيق فى نهاية معظم المحاضر ان السيد الوزير المدعى العام الاشتراكى قد حضر التحقيق واشرف عليه واشترك فيه واداره ، وقد علمنا من المتهمين جميعاً ان سلوك السيد مصطفى ابو زيد فهمى خلال التحقيقات التى اجريت معهم كان مليئاً بالتهديد والوعيد وانه قد وصل الامر به الى تهديد بعضهم بالشنق والقتل إن لم يعترف بما يريد به هو ، وانه قد سلك فى سبيل ذلك كله كل الوسائل التى تتنافى مع ايسط القواعد الاخلاقية والانسانية .

وقد عرض على حضراتكم امر المحاسب نبيل صبحى حنا وكيف ان الامر قد وصل الى حد ايداع المذكور مستشفى الامراض العقلية وتعرضه للصدمة الكهربائية الطرفية كما هو ثابت من تقرير مدير هذه المستشفى المودع بالملف وكيف انه قضى سبعة عشر يوماً فى مثل هذه الظروف من ٥ ابريل الى ٢١ - وكيف انه خرج بعد ذلك من المستشفى الى مقر قصر الحرية بمصر الجديدة ليدلى باقوال واعترافات رجع عنها امام حضراتكم فى جلسة ١٧ يونيه كما وضع فى هذه الجلسة مدى الارهاب الذى تعرض له تحت اشراف السيد المدعى الاشتراكى محامى الشعب .

وفيما يتعلق بجميل اسماعيل حقى فإننا نلاحظ من اوراق التحقيق الذى اجرى معه والذى سطر فى ٩٧ صفحه والذى بدء فى ٢/٨ وانتهى فى ٧٣/٤/٨ ان جميل حقى قد اصبر على موقف الانكار فيما يتعلق بمن سلمه مسودة مجلة الشروق حتى ح ٧٨ من التحقيق ثم فجأة قرر ان الذى سلمه هذه المسودة هو نبيل صبحى حنا . وقد سبق هذا التقرير الذى ادلى به الدكتور جميل حقى ظروفاً مربيه ووسائل غير مشروعه وإكراهاً ادبياً ومعنوياً .

لقد احس المدعى العام الاشتراكى من خلال التحقيقات المبدئية التى اجريت مع جميل اسماعيل حقى مدى الحساسيه القائمه فى علاقته مع شقيقه الدكتور

احمد حقى ، كما تبين ذلك من التحقيق الذى اجرى مع احد من سئلا فى هذه القضية وهو السيد فتحى سالم البسيونى والذى سئل يوم ١٢/٢/١٩٧٣ (ص ٢٠ من محضر التحقيق معه) هل تعرف شيئاً عن الاتجاهات السياسيه للدكتور احمد حقى - فأجاب فتحى سالم بسيونى - انه لا يعرف شيئاً ، ولكنه دائماً ينتقد اخوه (جميل) لنشاطه السابق أو يلومه لنشاطه السابق .

فى التحقيق الذى اجراه الزميل ائحامى العام بمكتب المدعى الاشتراكى يوم ١٤/٢/١٩٧٣ ويعد ان ذكر فتحى البسيونى هذه الحقيقه بيومين وقد حضر المدعى العام الاشتراكى جلسة التحقيق هذه كما هو ثابت بالمحفوظة فى نهاية المحضر "اشرف السيد المدعى العام الاشتراكى على التحقيقات " فى هذا التحقيق الذى اجرى يوم ١٤/٢ (نهاية ٦٢ ، ٦٣) سئل جميل اسماعيل حقى .
س. اين كنت تقيم عندما تأتى الى القاهرة فى اجازتك الاسبوعية ؟

ج.. عند اخى فى مصر الجديدة فى شارع المعالى المتفرع من شارع نجد واخى طبيب فى مستشفى منشية البكرى .

س. هل شقيقك هو الذى ارسل لك مسودة الشروق ؟

ج.. لا طبعاً ده راجل ملوش فى السياسه اطلاقاً .

س. اليس من المحتمل انه هو الذى ارسل اليك هذه الاصول دون توقيع على اساس انك شقيقه وتعرف خطه .

ج.. هذا امر مستبعد بالكلية لأنه شخص بعيد عن المسائل السياسيه وطول عمره بره .

س. اليس من المحتمل ان شخصاً ما كلفه بكتابة هذه الاصول ليرسلها اليك بخطه حتى تظمنن لها على اساس انها بخط شقيقك .

ج.. هذا ليس خط شقيقى لأنى اعرف خطه كويس ولا اعرف ما الداعى لمحاولة اقحام شقيقى فى هذا الموضوع .

س. ما دام الاصول قد ارسلت غفلاً من التوقيع ألا يحتمل ان يكون شقيقك هذا هو الذى ساهم فى ارسالها بخطاب منه أشار فيه الى مرسلها الحقيقى لكى يدخل الطمانينه الى نفسك .

جـ. هذا مستحيل لأنى اعرف خط اخى حق المعرفة وهو انسان لا يهتم إلا بحياته الخاصة كطبيب فقط .

س. هل تعرف خط شقيقك جيداً .

جـ. طبعاً واعتقد ان هناك فى اوراقى الخاصة خطابات بخطه .

من هذه الاسئلة التى طرحها المدعى الاشتراكى نتبين مدى محاولته المضلل لاقحام شقيق جميل حقى فى هذا الموضوع خاصة بعد ان علم بمدى الحساسيه القائمه بين الشقيقين ، وان الدكتور احمد حقى كان كثير الجدل والمناقشة مع شقيقه جميل بسبب ميوله السياسيه وذلك منذ اتهامه فى قضية عام ٥٩ وما تلاها من سجنه خمس سنوات ، وكانت وجهة نظر الدكتور احمد حقى ان سلوك شقيقه جميل قد يؤدى الى الاساءة إليهم جميعاً وقد احس المدعى الاشتراكى بهذا الامر واراد استغلاله بصورة غير اخلاقيه خلال استجوابه لجميل حقى .

فى التحقيق الذى اجرى مع جميل حقى يوم ٧٢/٣/٢٠ والذى بدأ فى الساعة السابعة مساءً وانتهى فى منتصف الليل بسرأى الحرية بمصر الجديدة ص ٧٨ ، ٧٩ وفى نهاية هذا التحقيق الذى استغرق اربعة عشر صفحه سطرت خلال خمس ساعات نفاجأ بالسؤال الأخير الذى وجه الى جميل حقى .

س. من الذى سلمك مسودة الشروق .

فيجيب " فى هذا الموقف الذى خيرت فيه بأن اقر بأشياء تتعارض مع كرامتى واحساسى بالمسئوليه التى يفرضها على ضميرى الوطنى وفهمى السياسى ، فى هذا الموقف الذى وضعت فيه بين خيارين اما ان اقر واعترف على آخرين أو ان يأخذ التحقيق شكلاً تعرض فيه امن واستقرار العديدين من غيرى وعلى رأسهم اخى فانا اقول وانا اشعر بثقل العبء ان الذى سلمنى هذه الاوراق هو نبيل صبحى ، وفيما عدا هذا الإعلان الذى يملؤنى بالخزي والعار فانى ان انطق بئى كلمه بعد ذلك واسياده المحقق ان يفعل بعد ذلك ما يشاء".

ونستطيع ان نتبين من هذه الاقوال التى اصبر جميل حقى على اثباتها باوراق التحقيق مدى التهديد والايذاء المعنوى الذى تعرض له خلال التحقيق

الذى اجرى معه باشراف المدعى العام الاشتراكي ، وقد اراد المدعى العام الاشتراكي الامين على سلامة الشعب ان يبرر ما اثبته جميل حقي في اوراق التحقيق فزاد الطين بلة فذكر في ذات الصفحة "علماً بأن ثمة اكراه مادي أو معنوي من أي نوع لم يقع على سيادته" يالغرابية الامر . ثم اضاف في ملحوظته "ان الاصول العامة بالقانون في هذا المجال تلزم المحقق بأن يلجأ الى اجراءات القبض والتفتيش بالنسبة الى سائر الاشخاص الذين تحوم حولهم شبهات قوية ... وفي هذه الاثناء سوف يتناول القبض والتفتيش اشخاصاً هم بالضرورة يعتبرون في النهاية من الابرياء " . هذا هو ما ذكره المدعى العام الاشتراكي تعليقاً وتبريراً لما ذكره جميل حقي في هذا الخصوص - وهو قول يثبت بصورة قاطعة وقوعه تحت تهديد وايداء معنوي يتعلق بالقبض على أخيه الدكتور احمد حقي ولا ندري بماذا يبرر المدعى الاشتراكي قوله بأن القبض سوف يتناول اشخاصاً هم بالضرورة في النهاية ابرياء ، وإذا كانوا بالضرورة ابرياء فلماذا التهديد بالقبض عليهم . (ثابت في نهاية هذا المحضر ملحوظه "حضر السيد الوزير المدعى العام الاشتراكي طوال التحقيق واشرف عليه واداره" (ص ٨٠) الواقع ان سلوك المدعى الاشتراكي في هذا الخصوص لايتعارض مع المبادئ الاولى في الاخلاق والسلوك وانما يتعارض ايضاً مع نص المادة ٤٢ من الدستور التي تنص على ان : " كل مواطن يقبض عليه أو يحبس أو تقييد حريته بأى قيد يجب معاملته بما يحفظ عليه كرامة الانسان ، ولا يجوز ايدأؤه بدنياً ومعنوياً ... وكل قول يثبت انه صدر من مواطن تحت وطأة شئ مما تقدم أو التهديد بشئ يهدر ولا يعول عليه " .

والواقع ان سلوك الدكتور مصطفى ابو زيد فهمي الذي ما زال حتى الان يشغل منصب المدعى العام الاشتراكي وهو منصب لا اختصاص له فيما عدا ما ورد بقانون الحراسه على الاموال - في خصوص هذه التحقيقات غير مستغرب أو مستبعد - وذلك لوجود عداوة بينه وبين المتهمين يرجع معها عدم استطاعته الحكم على الامور بخير ميل .

الدكتور مصطفى فهمي ابو زيد كان عضواً بارزاً في التنظيم السري

الذى انشأته وأسسته السلطة السياسية التى كانت قائمة فى عام ١٩٦٤ -
والذى اصطلح على تسميته بالتنظيم الطليعى ، وقد نفى أمر هذا التنظيم
السرى واستشرى حتى شمل وتسرب الى الجهاز القضائى وكان السيد محمد
ابو نصير وزير العدل فى فترة ما مسئولاً عن التنظيم كما كان النائب العام
السابق الاستاذ على نور الدين رئيساً للجنة العليا فيه ، وتعددت الفروع فى
هذا التنظيم داخل الجهاز القضائى برئاسة المستشار السابق صادق المهدي
والذى اصدر مجلس التأديب قرار بفصله وصدر قرار جمهورى مقررأ ذلك
وبغيره امثال القاضى السابق عبد الحميد الجندى - ولا نريد ان نستطرد فى
سرد اسماء من كانوا اعضاء فى هذا التنظيم السرى الخفى الذى ادى الى
كارثة فصل ما لا يقل من مائتين من رجال القضاء عام ١٩٦٩ ، ولكن الذى
نريد ان نقره ان هذا التنظيم قد لعب دوراً مخرباً فى كافة نواحي الحياة فى
مصر منذ عام ١٩٦٤ الامر الذى ساهم بنصيب وافر فى الاعداد للهزيمة التى
حلت بالبلاد فى ١٩٦٧ .

هذا التنظيم السرى كان يضم انواعاً مختلفة فى كافة الاجهزة ومجموعات
متناثرة ومتباينة فتجدوا فيه من يمثلون اقصى اليمين كما تجدوا فيه يمثلون
بعض الجماعات اليسارية من الماركسيين السابقين الذين تعاونوا مع هذا التنظيم
عقب الافراج عنهم سنة ١٩٦٤ وصولور العقو الشامل عنهم .

هذا التنظيم نتيجة لتجميعه الشتات المختلفة من الاتجاهات المتعارضة فقد
كان الصراع دائماً وواضحاً بين جناحه اليميني وجناحه اليساريه .

الدكتور مصطفى ابو زيد فهمى كان مسئولاً عن منطقة الاسكندرية وكان
يحمل دائماً على اليساريين داخل هذا التنظيم وخاصة الشيوعيين والماركسيين
السابقين المنضمين معه فى ذات التنظيم ، وكان يكبح جماحه فى هذا
الخصوص الرئاسات التى كانت موجودة فى ذلك الحين والتى كانت سياستها
قائمة على تحقيق التوازن بين اليمين واليسار داخل التنظيم .

وحدث عندما رشح الدكتور مصطفى فهمى ابو زيد فى انتخابات مجلس
الشعب والاتحاد الاشتراكى ان امتنع بعض الماركسيين السابقين عن تأييده فى

هذه الانتخابات وعارضه البعض منهم مما زاد في اضرار العدواة بينه وبينهم . ولعل هذا يفسر الحملة الصليبية التي شنها المدعى العام الاشتراكي خلال تحقيق هذه الدعوى ضد كل من ينتمى الى الفكر الماركسى والتي تتبين من نوع الاسئلة التي كان يوجهها وطريقة صياغتها وسؤاله المستمر عن الاشخاص الذين كانوا يحتلون مراكز رئيسيه مثله في هذا التنظيم امثال لطفى الخولى واحمد حمروش ومحاولته المستميتة اقحامهم في هذا التحقيق .

من كل هذا نستطيع ان نقرر ان المدعى العام الاشتراكي لم يكن يتصف أو يتحلى بالحيده المطلوبة في المحقق بخصوص الاتهامات والدلائل المسندة الى المتهمين الذين سئلوا في هذا التحقيق .

ولعل هذا يفسر لنا السلوك الذى سلكه المدعى العام الاشتراكي بخصوص الاقوال التي ادليت في هذا التحقيق فهو يسارع بالقبض على أى شخص يسارى معروف لمجرد ذكر اسمه فى التحقيق أو نسبه أى امر إليه دون التانى أو التحرى ، حتى ان هناك من وقائع التفتيق ما اثير امامه دون ان يحرك ساكناً لتحقيقها وتبين مدى صحتها أو بطلانها وواحدة من هذه الامور ما اسند الى جميل حقى من انه قد ضبطت بصيدليته آلة كاتبة ماركة ريمنجتون طبقاً لما أثبتته الرائد احمد شوقي محمد الجعار فى محضره المورخ ٧٣/٢/٢٨ ، ان جميل حقى عندما سئل عن الآلة الكاتبة انكر حيازته لها واتهم رجال مكتب مباحث كفر الزيات بانهم هم الذين قاموا بطبع المنشور فى المدة ما بين القاء القبض عليه وترحيله الى القاهرة .

وقد يقال ان هذا هو سلوك معظم المتهمين فى محاولاتهم للتوصل من ارتكاب الجريمة فى حالة ضبطهم ولكننا نلاحظ فى الاوراق ما يشير الى صدق جميل حقى فى نفيه لحيازته للآلة الكاتبة المذكورة . ورغم وضوح هذه الشواهد فى اوراق التحقيق إلا ان مكتب المدعى العام الاشتراكي لم يحرك ساكناً لاستجلائها .

عبد المعطى محمود المدبولى عندما سئل بمكتب المدعى العام الاشتراكي فى ٧٣/٢/١٠ ذكر (ص٨) ذكر ان الآلة الكاتبة كانت عند من يدعى محمد رزق

ابو النصر ولم تكن في إجزاخانه الدكتور جميل وان الذى كان يقوم بالكتابة على هذه الماكينة هو محمد رزق أبو النصر و اضاف المدبولى ان هذه الماكينة قد احضرت قبل اسبوعين من القبض عليهم وانه علم من الدكتور جميل ومن محمد رزق أبو النصر ان هذا الاخير قد اخذها عنده وانه هو الذى يقوم بالكتابة عليها وان محمد رزق أبو النصر ذكر له انها بتعذب فى الكتابة (ص ٩) وان محمد رزق أبو النصر قد احتفظ بهذه الماكينة فى بلدهم سلامون .

كما ذكر عبد المعطى المدبولى فى محضر التحقيق الذى اجرى معه فى ١٥/٣/٧٣ انه توجه مع محمد رزق أبو النصر الى طنطا ليشتري ورق طباعة وحبر طباعة وانه ذهب الى طنطا بمصاحبته واشتريا الورق والحبر والعجلة (ص ١٦) . فإذا أضفنا انه من الملاحظ ان عبد المعطى المدبولى كان فى اقواله منذ البداية ومنذ سؤاله امام نيابة امن الدولة العليا صريحاً الى درجة تدنيه هو شخصياً فإننا نستبعد اسناده وقائع غير صحيحة بالنسبة لغيره .

وقد تأييدت اقوال عبد المعطى فى هذا الخصوص بما ذكره محمد على بسيونى الخشن فى محضر التحقيق الذى اجرى معه فى ٥/٥/٧٣ فى نهاية (ص ٢٦) من محضر التحقيق الذى اجرى معه " انا معرفش الماكينة ازاي جت بس هى كانت فى بيت محمد رزق والدكتور جميل قال لمحمد رزق قبل كده امامى انت جيت الماكينة فانا فهمت ان محمد رزق هو الذى جاب الماكينة " . كما اضاف محمد على بسيونى الخشن فى ذات المحضر (ص ٢٨) " انا معرفش الظروف الى الماكينة جابها فيها وشفتها مرة (يقصد الدكتور جميل) بيكلم محمد رزق أبو النصر بعيداً على أنفراد ويعدن من حديثهم لما علو صوتهم انهم بيتكلموا على ان محمد رزق يجيب ماكينة " وعندما سئل الخشن ايضاً هل تعلم ان ماكينة الكتابة كانت قد نقلت الى قرية سلامون موطن محمد رزق أبو النصر - اتجاب ابو نصر اعرف .

واضاف محمد على بسيونى الخشن (ص ٣٠) انه توجه الى منزل محمد رزق أبو النصر للاتفاق على ميعاد للتوجه الى سلامون لكتابة المنشور على الالة الكاتبة .

فإذا أضفنا الى ذلك ان عبد المعطى المدبولى ذكر ان القبض عليه وعلى الدكتور جميل حقى قد تم فى اليوم التالى - فإن واقعة ضبط الآلة الكاتبة بصيدلية جميل حقى تكون صعبة التصديق .

ورغم وضوح هذا الامر بخصوص المكان الذى كانت فيه الآلة الكاتبة ورغم اجماع اقوال كافة الذين سئلوا فى هذا الخصوص انها كانت بمنزل محمد رزق ابو النصر بسلامون ورغم مناقشة جميل حقى للمدعى الاشتراكى ان يحقق العدالة بالسير فى اجراءات التحقيق حتى تتضح هذه الحقيقة فإن المدعى العام الاشتراكى لم يحرك ساكناً لتحقيق هذا الغرض . بل استدعى محمد رزق ابو النصر وسأله فى عجالة دون ما تدقيق وامر بالافراج عنه فوراً .

وعلىنا ازاء موقف التستر الذى اتخذه المدعى العام الاشتراكى لاختفاء هذه التلغيفات التى تمت بمعرفة رجال مباحث امن الدولة وعملائها ان نحاول جاهدين توضيح امر هذا المنشور المنسوب لاصداره الى الدكتور جميل اسماعيل حقى .

الدكتور جميل اسماعيل حقى رجل ذو فكر متقدم ومعروف لكافة الجهات بكفر الزيات وبغير كفر الزيات انه ماركسى التفكير وانه يتناول كافة الامور بتحليل علمى موضوعى ولا يخفى هذا الامر ، وقد اجمع كافة من سئلوا فى التحقيقات على انه شخص محبوب من كافة الاهالى بكفر الزيات وانه لا يخرج فى ان يتحدث مع الجميع بصراحة وبشجاعة لأنه يؤمن ان ما يقوله وما يفعله لا يقصد من وراءه إلا مصلحة وطنه وشعبه ولعل هذا هو السبب الذى من اجله حاول رجال المباحث منذ سنين الايقاع به ومحاولة توريطة فى أى مشكلة . وقد حاولت مباحث امن الدولة مع كثير من زبائنها الإيقاع بالدكتور جميل حقى لما يتمتع به من شعبية قوية ولعل فى اقوال محمد على بسيونى الخشن فى نهاية التحقيق الذى أجرى معه يوم ١٨/٣/٧٢ (ص ١٤) ما يدل على تربص رجال مباحث امن الدولة بكفر الزيات للإيقاع بالدكتور جميل حقى ، فقد ذكر محمد على بسيونى الخشن فى هذا المحضر "انه كان فيه واحد ضابط مباحث كفر الزيات استدعانى مرة وطلب منى ان اتجسس على الدكتور جميل وخوفنى

ومعدنى وفى الفترة دى كنت مجتد حديثاً ويعدين قال لى اننا بتردد على الدكتور جميل كثير وانا اقدر اعمل فيك حاجات مش كويسه والحاجه الوحيدة اللى تقدر تخلينى اسامحك انك تتردد عليه وتكلمه انكم عاوزين تعلموا نشاط وتقومها فى دماغه وطبعاً انا رفضت اقوم بحاجه زى كده فبعثت فى تقرير للجيش انا رحت البحر الاحمر ... والواقعه دى حصلت فى بداية سنة ١٩٧٠ والضابط اسمه الرائد فايز ابو سكينه وكان ضابط مباحث كفر الزيات .

ومن هذا يتبين ان مباحث امن الدولة كانوا بالمرصاد لجميل حقى يسعون للإيقاع به والخلاص منه وقد فشل الرائد فايز ابو سكينه فى استخدام محمد على بسيونى الخشن لهذا الغرض . ولكن من خلفه بعد ذلك نجح فى استخدام شخص آخر هو محمد رزق ابو النصر - المدرس بكفر الزيات - والذي يتردد على صيدلية جميل حقى ، والذي يعطى درس خصوصى لبنت عبد المعطى المديولى .

محمد رزق ابو النصر هو العميل الذى استخدمته المباحث العامه للإيقاع بجميل حقى وعبد المعطى المديولى ونسبة اصدار منشورات إليهم ، وقد ادى هذا العميل دوره ببراعه فقد ذكر محمد على بسيونى الخشن فى التحقيق الذى اجرى معه يوم ٧٢/٥/٥ (نهاية ص ٢٥ وما بعدها) "كان الدكتور جميل قال لى ان محمد رزق ابو النصر عرض عليه فكرة اصدار منشور يؤيد الحركه الطلابيه ويدى لى ان الدكتور جميل متأثر برأى محمد رزق ابو النصر ويبنو ان ده كان ايضاً رأى عبده المديولى فلما كلمنى عن المنشور قال ان ده رأيهم فانا عارضت فكرة اصدار منشور ويعدين الدكتور جميل قال لى انا حاقابل محمد رزق تانى واشوف رأيه واخبرنى الدكتور جميل فى الاسبوع التالى او اللى بعده قال خلاص مغيش داعى لكده ومضت فترة طويلة لم يتكلم فيها ويعدين فوجئت به فى المرة الأخيرة يقول انه قرر ان يطبع المنشور وقال لى روح ل محمد رزق .

من هذه الحقيقه يتبين ان المباحث امن الدولة قد استخدمت محمد رزق ابو النصر لتوريط جميل حقى فى اصدار منشور يؤيد الحركه الطلابيه وان

جميل قد تردد في ذلك وأنه اخبر المديبولي والخشن بذلك وأنه رجع عن هذا الامر ثم عاودته ثانياً فكرة اصدار منشور يؤيد حركة الطلبة وهي فكرة لم تنشأ اساساً في ذهن جميل حتى أو عبده المديبولي وإنما نشأت في ذهن ضابط مباحث امن الدولة بكفر الزيات فدفع عميله محمد رزق ابو النصر ليحرض جميل حتى للاقدام على هذا الامر ، كما حاول ضابط مباحث كفر الزيات السابق ان "يقومها في دماغه ويعملوا نشاط" وقد رفض محمد على الخشن ولكن محمد رزق ابو النصر وافق واصبر واستمر ، وقد تردد جميل حتى في الاقدام على هذا العمل - وانفض عنه بعد ان كان على وشك الاقدام عليه ويعد ان ناقش الامر مع مديبولي والخشن ، ولكن محمد رزق ابو النصر كان له بالمرصاد وكان المحرض الدائم على الاقدام على هذا العمل متلبساً جلّ باب الوطني والمشاركة في تأييد حركة الشباب الطاهرة ، وهو في الحقيقة احد العملاء المنجورين لرجال مباحث امن الدولة بكفر الزيات . وقد ثبت من اقوال محمد على بسيوني الخشن وعبد المعطي المديبولي ومن الحادثات التي سمعها تدور بين جميل ومحمد رزق ابو النصر ان الأخير هو الذي احضر الآله الكاتبه الى صيدلية جميل ثم نقلها الى قريته سلامون . ولاشك ان هذا الامر قد تم بمعرفة واشراف رجال مباحث امن الدولة بقصد الايقاع بجميل ، ولكن جميل لم يرتضى الاحتفاظ بالآله الكاتبه بصيدليته فطلب من محمد رزق ابو النصر ان ينقلها الى قريته طبقاً لرواية محمد على بسيوني الخشن وعبد المعطي المديبولي . ثم قام بعد ذلك عميل المباحث محمد رزق بكتابة المنشور المضبوط على ورقة الاستئسل التي ذكر عبد المعطي المديبولي انه حاول اخراج نسخ منها ففشل - ولا شك ان هذا الامر كان يتدبير من المباحث (رفع ورقة الكريون) وذلك بقصد الايقاع بشخص آخر هو محمد على بسيوني الذي قال عند سؤاله في ٧٣/٥/٥ (نهاية ص٢٩ - ٣٠) واستمر وجود الماكينه لدى محمد رزق الى ان طلب منى الدكتور جميل بعد فترة ان اذهب الى محمد رزق بمنزله بكفر الزيات واحصل منه على اصل المنشور وأغرقه اننى متواجد بكفر الزيات

وسوف التقى به في صباح اليوم التالي حيث يصطحبني الى قريته لكتابة المنشور إلا ان ذلك لم يحدث وقبض على الدكتور جميل وعبد المعطى المدبولى قبل اعداد نسخه صالحه من المنشور .

ومن هذا نتبين ان واقعة ضبط المنشورات بصيدلية جميل حقى تتحدد فيما يلى : محمد رزق ابو النصر بايحاء وترتيب من مباحث امن الدولة فى كفر الزيات يطلب من جميل حقى ان يصدروا منشور لتأييد حركة الطلبة ، جميل والمدبولى قبلا ، الخشن عندما فوِّت فى الموضوع رفض ، فعدلوا عن هذا الامر محمد رزق ابو النصر احضر الآله الكاتبه الى صيدلية جميل ، فطلب منه ان ينقلها الى بلده سلامون وكتب عليها نسخه المنشور على الاستئسل اعطاها لجميل ، المدبولى حاول ان يطبع نسخ منها بوسيله بدائيه فى معمل الصيدلية ، لم تنجح العمليه فى اخراج نسخ منها حاولوا اعاده كتابتها على الاستئسل ثانيه ، واولكوا هذا الامر الى الخشن فرفض ، ثم تم القبض عليهم .

ما وجد فى الحقيقه بصيدلية جميل هى ورقة الاستئسل التى لم تظهر فى الطبع عالقاً بها الاحبار اما فيما عدا ذلك سواء نسخه المنشور الجديدة أو الـ٤٣ نسخه المطبوعه أو الآله الكاتبه فلم تكن موجوده بالصيدلية وإنما كانت فى حوزة عميل مباحث امن الدولة محمد رزق ابو النصر وأنه هو الذى سلمهم ما فى حيازته لتنسبها الى جميل حقى .

ولهذا فعندما يقرر جميل حقى . "وانا اكرر اصرارى على براعتى من طبع هذه المنشورات بالمضمون أو بالقصد الذى تجرى وراءه المباحث العامه التى تسعى بكل جهد مهما كان اجرامياً ومنافياً للعدالة والقانون لاثبات كفايتها فى حماية هذا النظام على حساب العدالة والحق " فهو صادق فى قوله .

وحتى إذا افترضنا ان طبع هذا المنشور قد تم فإن الواقع لا تكون اتفاقاً معاقباً عليه لان الجريمة المنصوص عليها فى المادة ١٩٨ مكرراً فى قانون العقوبات لايمكن ان تتحقق إلا باتحاد ارادات المشتركين الى ما ينهى النص عنه بحيث اذا كان احد اصحابها جاداً فى الاتفاق والاخر غير جاء فلا يصح ان يقال بأن اتفاقاً جنائياً قد تم لعدم اتحاد ارادتهما على شئ فى الحقيقه وواقع

الامر . ويؤيدنا في ذلك حكم محكمة النقض الصادر في ٤٨/٤/٢٨ المجموعة الرسمية س ٤٩ رقم ٢٢٥ ص ٤٢٠ وقد جاء في هذا الحكم : فإذا كان الثابت من واقعة الدعوى ان الطاعن اتصل بأحد الجنود البريطانيين وعرض عليه ان يبيعه هذا اسلحه من الجيش البريطاني ، فتظاهر الجندي بقبول هذا العرض واتصل بأحد رؤسائه وافضى إليه بالامر ، واتفقا فيما بينهما على التظاهر بقبول ما عرض الطاعن وسأولاه على ثمن الاسلحه ، ثم اتصل الضابط بالبوليس المصرى وبلغه ما وقع ، وعند التسليم داهمه البوليس المصرى ، فإن هذه الواقعة لا تكون اتفاقاً معاقباً عليه .

فيما يتعلق بموضوع الـ ١٤ الف جنيه التي وجدت بمنزل جميل حقى ، فقد حاولت المناقشة في محضر تحرياتنا المؤرخ ١٢/٣/١٩٧٣ ان تشكل كثيراً في مدى اعتبار هذا المال من ماله الخاص وان وجوده بهذه الصورة يوحى بأنه ورد له حديثاً أو جرى نقله الى خارج منزله فقد ثبت من التحقيقات ان ارباح جميل حقى لا تقل عن ٢٥٠ جنيه شهرياً . وأنه يعيش عيشه بسيطه وهو متقشف في حياته كما انه يقيم في المنزل الذى ورثه عن ابيه فليس بمستغرب ان يوفر من مكاسبه هذا المبلغ وقد ثبت من محضر الاطلاع الخاص بمضبوطات جميل حقى ان الاوراق الواردة تحت رقم ثامنأ (٧) تفيد ان رصيده في بنك مصر حتى ٢١/١٢/٢٩ هو مبلغ ٢٩٥ , ٢١٠٠ جنيه ، فليس بمستغرب بعد سبعة عشر سنة من هذا التاريخ ان يكون رصيده ١٤ الف جنيه ، وقد ثبت للجهات المسئولة هذا الامر وأودع المبلغ باسم جميل حقى بنك مصر الفرع الرئيسى بالقاهرة بعد ان كان مودعاً لدى مدير مباحث امن الدولة ، واستخرج نفتر شيكات باسم جميل حقى وسلم إليه بمحبسه للتصرف فيه كيفما يشاء .

فيما يتعلق بالاقتوال التى ادلى بها نبيل صبحى حنا وذكره انه اتفق مع جميل على عمل نشاط سياسى ايجابى ماركسى وان جميل اخبره ان ده انضمهم الى تنظيم قائم فعلاً هو عمله فى البلد ، وأنه طلب منه جس نبض بعض العناصر القديمة الموجودة فى القاهرة وأنه اتصل بنبيل الهلالى واديب ديمترى وميشيل كامل واتفقوا على التوحيد ، وان جميل حقى حضر الى

القاهرة فاعطاه نبيل صبحى مجلة الشروق ورغم الظروف المريبة التى ادلى فيها نبيل صبحى بهذه الاقوال فإن كل ما يترتب عليها هو تسليمه لجميل حقى مسودة مجلة الشروق واضاف نبيل صبحى ان هذا التنظيم يسعى الى المشاركة فى السلطة وان وسيلته فى ذلك هى الأخذ بالوسائل السلمية .

ان ما ترتب على هذا الامر لم يتعد استلام جميل من نبيل صبحى لمسودة مجلة الشروق ونسخه لها بخطه ، وثابت ان جميل حقى لم يطلع احداً على هذه المجلة ، الامر الذى ينتفى معه ركن الترويج .

تبقى نقطة واحدة الخاصة بالدعوة الى تكوين حزب شيوعى أو احياء الحزب الشيوعى القديم واللائحه المضبوط نسخها منها لدى جميل حقى وعبدالمعلى المدبولى ، والواقع ان هذه اللائحه كما ذكر المدبولى هى ذات لائحة الحزب القديم الذى حل سنة ٦٤ ولم تعدل إلا بخصوص صلاحية اللجنة المركزية فى حل الحزب القديم الذى حل سنة ٦٤ ولم تعدل إلا بخصوص صلاحية اللجنة المركزية فى حل الحزب فقد أضيف إليها عدم صلاحية اللجنة المركزية فى ذلك وان هذا الامر يجب ان يتم بموافقة اغلبية قواعد التنظيم . اما الدعوة إلى اقامة حزب شيوعى فى مصر ففي رأينا انه امر مشروع طالما انه ينادى بتحقيق اهدافه أو وصوله الى السلطة بالوسائل السلميه أو عن طريق هيئة الناخبين ، ويتمشى ذلك مع ما نص عليه الدستور فى المادة ٤٧ منه والتى جاء بها حرية الرأى مكفولة ولكل انسان التعبير عن رأيه ونشره بالقول أو الكتابه أو التصوير أو غير ذلك من وسائل التعبير فى حدود القانون . وتأسيس ذلك أن المبادئ الديمقراطية والنظام الديمقراطى يتقبل جميع الاتجاهات الخاصة بحرية الرأى والعقيدة والمذهب الشيوعى كمبدأ نظرى هو عبارة عن رأى وليس من المقبول ان ينقبض عنه أى نظام ديمقراطى ولكن مع ذلك يجب التفرقه بين المبدأ كمنظريه وعقيدة وبين وسائل تطبيق المبدأ فإذا أنشأ حزب شيوعى يهدف الى تحقيق برنامجه عن طريق هيئة الناخبين بالوسائل السلميه فلا يمكن ان يثار أى اعتراض على وجوده ، اما إذا أنشأ حزب شيوعى أو أى حزب آخر يهدف الى تحقيق المبادئ التى ينادى بها عن طريق العنف فإن النظام الديمقراطى لا يتقبله .

والمشروع المصرى عندما اضاف فقرات جديدة الى المادة ٩٨ من قانون العقوبات بالمرسوم بقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٤٦ اشترط فى كل فقرة منها وجوب توافر القوة والارهاب أو الوسائل غير المشروعة الامر الذى يؤيدنا فى تفسيرنا ويؤيدنا فى رأينا هذا وهو ان المشروع المصرى اشترط للمعاقبة على الجريمة المرتكبة وجوب الالتجاء الى القوة والارهاب لتنفيذ المبادئ (الحكم الصادر من محكمة النقض المصرية فى ١٥ يونيه سنة ١٩٤٨ ومتشور بمجلة المحاماه عدد يناير ١٩٤٩ ص ٥٨٠ ، ٥٨١) فقد جاد بهذا الحكم : "وحيث ان ما جاء بتلك العبارات قد خلا من أية اشارة الى الالتجاء الى القوة والارهاب أو أية وسيلة اخرى غير مشروعة الامر الواجب توافره للعقاب على الجريمة المرفوعة بها الدعوى متى كان ذلك وكان ما قالته المحكمة فى ذلك ما يبرره فلا يصح الطعن على حكمها بالخطأ ما دامت قد انتهت الى ان المتهم لم يصل ولم يقصد ان يصل من قريب أو من بعيد صراحة أو ضمنا بين الوسائل التى ذكرها والنظم المراد حمايتها بالنص المطلوب تطبيقه .

اما فيما يتعلق بنص المادة الثانى من القانون رقم ٢٤ لسنة ٧٢ بشأن حماية الوحدة الوطنيه والتى تنص على ان الاتحاد الاشتراكى العربى هو التنظيم السياسى الوحيد المعبر عن تحالف قوى الشعب العامله . فهذا لا يعنى تحريم قيام اى تنظيمات تمثل المصلحة التطبيقية لكل من قوى الشعب العامله فالاتحاد الاشتراكى تنظيم يعبر عن تحالف هذه القوى فحسب ولكن لكل من هذه القوى المتحالفة ان يكون لها تنظيمها الخاص ونص المادة يسمح بذلك . والفقرة الثانية من هذه المادة تضيف " وهو يكفل لوسع للمناقشة الحرة داخل تشكيلاته . والتنظيمات الجماهيرية المرتبطة به " .

بناءً عليه

تلتمس رفض طلب استمرار تنفيذ أمر التحفظ الصادر ضد الدكتور جميل اسماعيل حقي .

وكيل المتحفظ عليه

عادل أمين

المحامى

باسم الشعب

محكمة الحراسة وتأمين سلامة الشعب

قرار

بالجلسه المنعقدة علناً بمقر دار القضاء العالى بالقاهرة فى يوم الاثنين ٢٤ جمادى الاولى سنة ١٣٩٣هـ . الموافق ٢٥ يونيه سنة ١٩٧٣ م .

برئاسة السيد المستشار : احمد حسن هيكل نائب رئيس محكمة النقض وعضوية السادة المستشارين : محمد رفعت لطفى ومحمد رشدى حمادى وعبد الستار ابو ناعم .

أولاً : والسادة المواطنين الصيدلى احمد لطفى ابراهيم رئيس مجلس ادارة الشركه المصريه لتجارة الادويه . والصيدلى احمد ابو العنين رئيس مجلس ادارة شركة النيل للادويه والصيدلى عبد الحميد عبد الحميد لاشين رئيس مجلس ادارة شركة مصر للمستحضرات الطبيه بالنسبة للمدعى عليه جميل اسماعيل حقى .

ثانياً : والسادة المواطنين : محمود صبحى حسن صبحى مدير الغرفه التجاريه بالقاهرة واحمد نعيم تاجر عطارة وعضو مجلس ادارة الغرفه التجاريه وكمال حافظ رمضان تاجر وصاحب مصانع احذية وعضو مجلس ادارة الغرفه التجاريه .

بالنسبة للمدعى عليه عبد المعطى محمود المدبولى .

ثالثاً : والسادة المواطنين عبد الرحمن اسماعيل فهميم . وكيل وزارة المالىه ومحمود فوزى عبد العليم مدير عام ضرائب التمهيه بوزارة المالىه ومحمود سليمان نور الدين مراقب عام الحساب الختامى .

بالنسبة للمدعى عليهما محمد على بسيونى الخشن ونيل صبحى حنا .

رابعاً : والسادة المواطنين سيد محفوظ شرف بمديرية عمل القاهرة

بوزارة القوى العاملة واسماعيل على اسماعيل بمديرية عمل القاهرة بوزارة
القوى العاملة ومحمد داخلى احمد بمديرية عمل الجيزه بوزارة القوى العاملة .
بالنسبة للمدعى عليهم : محمد على الزهار وجودة سعيد الديب
وغريب نصر الدين عبد المقصود وعلى أمين شريف .
ويحضر السيد : أمين عليوه - المحامى العام بمكتب المدعى العام
الاشتراكى .

والسادة / عبد المجيد حماد امين عام محكمة الحراسة

ومحمد عبد الرحمن ابو عوف امين السر

واحمد الدسوقي ابراهيم امين السر

فى القضية رقم ٢٩ لسنة ١٩٧٢ حضر تحقيق مدع عام والمقيدة بجدول
المحكمة تحت رقم ١ سنة ٣ تحفظ و٢ سنة ٣ . تحفظ ، ٤ سنة ٣ ، ٦
سنة ٣ . تحفظ .

المرفوعة من

السيد المدعى العام الاشتراكى

فصل

- ١- جميل اسماعيل حتى - صيدلى بكفر الزيات
وحضر معه الاستاذان / عادل أمين ومصطفى كامل منيب المحاميان .
- ٢- عبد المعطى محمود المنبولى - بقال بكفر الزيات
وحضر معه الاستاذ / جلال رجب المحامى
- ٣- محمد على بسيونى الخشن - وشهرته حمادة الخشن ، بكالوريوس تجاره .
وحضر معه الاستاذ / محمد فوزى بدر المحامى .
- ٤- محمد على عامر الزهار - عامل نسيج وحالياً بوكالة انباء نوفوستى
وحضر معه الاستاذان / عادل أمين ومصطفى كامل منيب المحاميان .
- ٥- جودة سعيد الديب - مستخدم بدار الثقافة الجديدة (قطاع خاص) .
وحضر معه الاستاذ جلال رجب المحامى .

٦- غريب نصر الدين عبد المقصود - عامل بشركة النصر للعلايس والمنسوجات .

وحضر معه الاستاذان / عادل أمين ومصطفى كامل منيب المحاميان .

٧- نبيل صبحي حنا - محاسب

وحضر معه الاستاذان عادل أمين ومصطفى كامل منيب المحاميان .

٨- على أمين شريف - عامل بشركة النصر للمنسوجات .

وحضر معه الاستاذ محمد صبرى مبدى المحامى .

وذلك

لأنهم أتوا أفعالاً من شأنها الاضرار بأمن البلاد من الداخل وتعريض الوحدة الوطنية للخطر وقامت الدلائل الجدية على ذلك .

وبجلسة ١٧/٦/١٩٧٣ التى حددت لنظر الطلبات ، سمعت المرافعة على ما هو مبين بمحضر الجلسة - حيث قررت المحكمة النطق بجلسة الاثنين ١٩٧٣/٦/٢٥ .

وبجلسة اليوم اصدرت المحكمة القرار الآتى :

المحكمة

"بعد الاطلاع على الاوراق وسماع المرافعة وبعد مداولة " .

وحيث ان الحاضر مع المطلوب باستمرار تنفيذ امر التحفظ عليهم دفع بعدم قبول الطلبات لأن المدعى العام الاشتراكى لم يطلب فرض الحراسة على اموالهم وإن مفاد نص المادتين الثانية والثامنة من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧١ بتنظيم فرض الحراسة وتأمين سلامة الشعب ان امر التحفظ اجراء تبعى لفرض الحراسة بحيث لايجوز للمدعى العام ان يتحفظ إلا على الاشخاص الذين تطلب فرض الحراسة على اموالهم .

" وحيث ان هذا الدفع مربود ، ذلك انه لما كانت المادة الثامنة من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧١ تنص على انه "للمدعى العام ان يأمر بالتحفظ فى مكان

أمين على الاشخاص المشار إليهم في المادة الثانية من هذا القانون .
" ويتعين عليه في هذه الحالة عرض الامر على المحكمة المشار إليها في المادة العاشرة من هذا القانون خلال ستين يوماً من تاريخ صدوره ، وإلا اعتبر الأمر كأن لم يكن وزال اثره بقوة القانون وعلى المحكمة خلال ستين يوماً من عرض الامر عليها ، ان تصدر قرارها اما بالغاء الامر أو باستمرار تنفيذه لمدة لا تجاوز سنة من تاريخ صدور الامر . وللمدعى العام قبل نهاية هذه المدة ان يطلب الى المحكمة ذاتها استمرار تنفيذ الامر مدد اخرى لا يجاوز مجموعها خمس سنوات . ولا يجوز للمحكمة ان تأمر باستمرار تنفيذ امر المتحفظ إلا بعد سماع دفاع من صدر عليه الامر ويسقط الامر بقوة القانون بمضى خمس سنوات على صدوره أو بانقضاء الحراسة . ويجوز لمن صدر عليه الامر ان يتظلم منه أو من اجراءات تنفيذه اذا انقضت ستة شهور من تاريخ صدوره دون ان يفرج عنه ، وتفصل المحكمة في التظلم على وجه السرعة . ويجوز لمن رفض تظلمه ان يتقدم بتظلم جديد كلما انقضت ستة شهور من تاريخ رفض التظلم " . وكان يبين من هذا النص انه ورد عاماً ولم يجعل التحفظ مقصوراً على الاشخاص المطلوب فرض الحراسة على اموالهم بل اجازة ايضاً بالنسبة لغيرهم ممن اشارت إليهم المادة الثانية من القانون خاصة وانه قد يكون من هؤلاء من ليس له مال تقرض عليه الحراسة ، يؤيد هذا النظر ان المشرع نظم في هذه المادة للتظلم من امر التحفظ اجراءات خاصة مستقلة عن اجراءات التظلم من الحكم الصادر بفرض الحراسة والمتصوص عليها في المادة الثانية والعشرين من القانون ، وان المشرع نص في الفقرة السادسة من المادة الثامنة سالفه الذكر على ان امر التحفظ يسقط بقوة القانون بمضى خمس سنوات على صدوره أو بانقضاء الحراسة مما يستفاد منه ان المشرع واجه حالتين مستقلتين ووضع لكل منهما حكمها الخاص ، الاولى ان تكون اموال المتحفظ

عليه موضوعه تحت الحراسة وفي هذه الحالة يسقط الامر بالتحفظ بانقضاء الحراسة ، والثاني ان يقتصر الامر على التحفظ ويسقط الامر في هذه الحالة بمضى خمس سنوات على صدوره ، وكان حسب المشرع يوضح ان التحفظ اجراء تبعى لفرض الحراسة ان ينص على ان يسقط امر التحفظ بانقضاء الحراسة ، ولا محل للقول بأن المقصود بالفقرة السادسة المشار إليها ان امر التحفظ يسقط بمضى خمس سنوات على صدوره أو بانقضاء الحراسة أي الاجلين اقرب ذلك ان الفقرة السابعة من المادة الثانية والعشرين من القانون وضعت حكماً خاصاً للحراسة على المال فنصت على انه تنقضى الحراسة في جميع الاحوال بانقضاء خمس سنوات على تاريخ صدور الحكم بفرضها ، يضاف الى ما تقدم ما ذكره مقرر لجنة الشئون التشريعية اثناء نظر القانون امام مجلس الشعب رداً على اعتراض احد الاعضاء باضافة المادة الثامنة الى مشروع القانون الوارد من الحكومه بقوله "ومن ناحية اخرى فإن هذا الحق - التحفظ على الاشخاص مخول لرئيس الجمهوريه بمقتضى القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٤ بشأن بعض التدابير الخاصة بأمن الدولة - قبل الغائه بالقانون رقم ٢٧ سنة ١٩٧٢ - ان تنص مادته الاولى على انه "يجوز بقرار من رئيس الجمهوريه القبض على الاشخاص الآتى ذكرهم وحفظهم في مكان أمين" ثم إن هذا القانون لا يضع ضمانات عند القبض على مثل هذا الشخص ولا يعقل ان ينظم المال ونضع الضمانات الكافية لحفظه وبترك صاحب المال دون ضمانات ، فالاجدر بنا ان نبقى على هذه المادة حماية للافراد بقدر ما يكفل المشروع نفسه حماية المال " هذا وبما تجدر الإشارة إليه ان المادة الاولى من القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٤ لم تقصر القبض المخول لرئيس الجمهوريه على من فرضت الحراسة على اموالهم وممتلكاتهم بل اجازته أيضاً بالنسبة لآخرين وكان لا محل للتحدى بما تنص عليه المادة الثامنة في صدرها من ان للمدعى العام ان يأمر بالتحفظ في مكان أمين على الاشخاص المشار إليهم في المادة الثانية من

القانون ذلك ان المشرع قصد بالإحالة الى المادة الثانية تحديد الشخص الذى يجوز التحفظ عليه وهو من قامت دلائل جديده على انه اتى فعلاً من الافعال المنصوص عليها فى المادة المذكورة ، وكان لا محل للاستناد الى ما تقضى به المادة (٤١) من الدستور من ان الامر بالقبض أو التفتيش أو الحبس أو تقييد الحرية انما يصدر من القاضى المختص أو النيابة العامة وفقاً لاحكام القانون ، ذلك ان المادة ١٧٩ من الدستور تنص على انه "يكون المدعى العام الاشتراكى مسئولاً عن اتخاذ الاجراءات التى تكفل تأمين حقوق الشعب وسلامة المجتمع ونظامه السياسى والحفاظ على المكاسب الاشتراكية والتزام السلوك الاشتراكى ويحدد القانون اختصاصاته الاخرى ويكون خاضعاً لرقابة مجلس الشعب وذلك كله على الوجه المبين فى القانون " وبالتالي فلا تعارض بين نص المادة الثامنة من القانون وبين احكام الدستور ، لما كان ذلك فإن حق المدعى العام بالتحفظ على الاشخاص المشار إليهم فى المادة الثامنة من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧١ هو اجراء مستقل عن دعوى الحراسه فله ان يلجأ إليه بمناسبة فرض الحراسه وأن يلجأ إليه استقلالاً ، ويكون الدفع بعدم قبول الطلبات على غير اساس ويتعين رفضه.

" وحيث انه يبين من التحقيقات وما استقر عنه التفتيش انه قامت دلائل جدية ضد كل من جميل اسماعيل حقى وعبد المعطى محمود المدبولى ومحمد على عامر الزهار وببيل صبحى حنا على انهم أتوا افعالاً من شأنها الاضرار بأمن البلاد من الداخل وتعريض الوحدة الوطنية للخطر مما يتعين معه القضاء باستمرار تنفيذ امر التحفظ الصادر ضدهم لدرء خطرهم على المجتمع وترى المحكمه ان يكون لمدة سنة تبدأ من تاريخ صدور الامر ، اما بالنسبة لكل من محمد على بسيونى الخشن وجودة سعيد الديب وغريب نصر الدين عبدالمقصود وعلى امين شريف فإن الدلائل قبلهم غير جديده مما يتعين معه الغاء امر التحفظ الصادر ضدهم .

فلهذه الاسباب

قررت المحكمة (أولاً) ضم الطلبات رقم ٢ ، ٤ ، ٦ سنة ٣٢٢٢ الى
الطلب رقم ١ سنة ٣٢٢٢ تحفظ ليصدر قرار واحد للارتباط .
(ثانياً) رفض الدفع بعدم قبول الطلبات وبقبولها شكلاً وفي الموضوع
بالنسبة لكل من جميل اسماعيل حقي وعبد المعطي محمود ومحمد علي عامر
الزهار ونبيل صبحي حنا باستمرار تنفيذ امر التحفظ الصادر ضدهم لمدة سنة
واحدة تبدأ من تاريخ صدوره بالنسبة للاول في ٩/٣/١٩٧٢ وبالنسبة للثاني
في ١٠/٣/١٩٧٢ وبالنسبة للثالث في ١٧/٣/١٩٧٢ وبالنسبة للرابع في
٢١/٣/١٩٧٢ وفي الموضوع بالنسبة لكل من محمد علي بسيوني وجوده سعيد
الديب وغريب نصر الدين عبد المقصود وعلي أمين شرف بالغاء امر التحفظ
الصادر ضدهم .

امين السر

رئيس المحكمة

الفصل الثالث

قضية الاستاذ يوسف درويش

مكتب

عادل أمين

المحامى

مذكرة الدفاع

المقدمة الى محكمة المراسلة وتأمين سلامة الشعب
فى القضية رقم ٢٩ لسنة ١٩٧٣ حصر تحقيق مدع عام
والمقيدة بجدول المحكمة تحت رقم ١٠ لسنة ٢ القضائية - تحفظ
بشأن طلب المدعى العام الاشتراكى استمرار تنفيذ امر التحفظ
ضد الاستاذ يوسف درويش المحامى
والمحجوزة للحكم لجلسة الاحد ١٢ اغسطس سنة ١٩٧٣

(اولاً)

الدفع بعدم دستورية المادة العاشرة من القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١

نصت المادة ١٦٧ من الدستور الدائم الصادر فى ١١ سبتمبر سنة ١٩٧١
"يحدد القانون الهيئات القضائية واختصاصاتها وينظم طريقة تشكيلها ، ويبين
شروط واجراءات تعيين اعضائها ونقلهم " وقد بين قانون السلطة القضائية رقم
٤٦ لسنة ١٩٧٢ جهات القضاء المختلفة وتشكيلها وانواعها بشقيها المدنى
والجنائى .

ولم يرد فى الفصل الرابع من الدستور الخاص بالسلطة القضائية ذكر
لاى جهة قضاء استثنائية سوى ما نصت عليه المادة ١٧١ منه " ينظم القانون
ترتيب محاكم امن الدولة ويبين اختصاصاتها والشروط الواجب توافرها فيمن
يتولون القضاء فيها " . وقد نظمت المادتين السابعة والثامنة من القانون رقم

١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ اختصاص وتشكيل نواتر محكمة امن الدولة الجزئية والعليا والنظام القضائى الخاص بها .

ولما كانت المادة العاشرة من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧١ الخاص بتنظيم فرض الحراسة وتأمين سلامة الشعب قد نصت على ان تفصل فى دعاوى فرض الحراسة محكمة تشكل برياسة احد نواب رئيس محكمة النقض وعضوية ثلاثة من مستشارى محاكم الاستئناف وثلاثة من المواطنين ، وهو تشكيل لا يمكن ان يندرج تحت اى نوع من انواع المحاكم التى نص عليها قانون السلطة القضائية أو القضاء الاستثنائى فى حالة إعلان حالة الطوارئ كما لا يمكن ان ينطبق عليها وصف من هذه الاوصاف الواردة بهذه القوانين الامر الذى يعتبر ابتداءً لنظام قضائى خاص وخروجاً صارخاً على حدود السلطة القضائية والنظام القضائى الذى حدده الدستور .

ولما كانت الافعال التى يؤتمها المشرع اما ان تندرج تحت الافعال المدنية الضارة وتدخل فى اختصاص القضاء المدنى واما تندرج تحت الافعال الجنائية التى تقع تحت طائلة قانون العقوبات وتدخل فى اختصاص القضاء الجنائى ، فإن انشاء جهة قضائية خاصة واستثنائية لها تشكيل خاص واجراءات خاصة وطرق تظلم خاصة بقصد المحاسبة فى الاموال أو التحفظ على الاشخاص من شأن بعض التصرفات يعتبر انتهاكاً للنظام القضائى ولبدء سيادة القانون ، اما عن انتهاكها للنظام القضائى فيرجع الى انه لا يوجد سوى شقين لهذا النظام احدهما مدنى والاخر جنائى وابتداءً نظام خاص يعتبر خروجاً صارخاً على حدود السلطة القضائية واما عن انتهاكها لسيادة القانون فيرجع الى ان المبدأ الاساسى فى سيادة القانون هو عمومية القاعدة القانونية وما يتفرع عنها من مساواة وما يخل بمبدأ العمومية والمساواة افراد جهة قضاء خاصة للمحاسبة عن انواع معينة من التصرفات .

ولما كانت المادة الرابعة من القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ باصدار قانون المحكمة العليا تنص على انه " تختص المحكمة العليا بالفصل فى دستورية القوانين إذا ما دفع بعدم دستورية قانون امام احدى المحاكم وتحدد المحكمة

التي اثبت امامها الدفع ميعاداً للخصوم لرفع الدعوى بذلك امام المحكمة العليا ويوقف الفصل فى الدعوى الاصلية حتى تفصل المحكمة العليا فى الدفع". ثم جاءت المادة الاولى من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٠ فنصت على انه "ترفع طلبات الفصل فى دستورية القوانين - إذا ما قدرت المحكمة المشار أمامها الدفع بعدم الدستورية - جدياً هذا الدفع" .

ولما كان مقتضى الدفع بعدم دستورية المادة العاشرة من القانون ٣٤ لسنة ١٩٧١ يؤدى الى ان تشكيل المحكمة ومادة انشائها هو موضوع الطعن بعدم الدستورية الامر الذى يجعلها فى وضع لا يمكن معه ان تفصل على وجه محايد فى مدى جدية هذا الدفع وهو الامر الذى تطلبته المادة الاولى من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٠ ، فإننا نعود بالأمر كله الى ما تقضى به المادة الرابعة من القانون ٨١ لسنة ١٩٦٩ ، وتتعدد ولاية المحكمة العليا للفصل فى هذا الدفع بمجرد ابدائه وتكون المحكمة المطعون فى قانون تشكيلها ملزمة بإيقاف الفصل فى الدعوى الاصلية - ذلك ان تصدى المحكمة لجدية الدفع يعتبر كمن يطلب من المحكمة ان تقضى ببطالان تشكيلها .

(ثانياً)

الدفع بعدم دستورية المادة الثامنة من القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١

ان ما نصت عليه المادة الثامنة من القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ من تخويل المدعى العام الحق فى أن يأمر بالتحفظ فى مكان أمين على الاشخاص ، يعتبر اخلاً بالاصول الكبرى التي يقوم عليها الدستور الدائم الصادر فى ١١ سبتمبر سنة ١٩٧١ على ان الحرية الشخصية حق طبيعى وهى مصونة لا تمس وفيما عدا حالة التلبس لا يجوز القبض على احد أو تفتيشه أو تقيده حريته بأي قيد أو منعه من التنقل إلا بأمر تستلزمه ضرورة التحقيق وصيانة امن المجتمع ويصدر هذا الامر من القاضى المختص أو النيابة العامة وذلك وفقاً لاحكام القانون . ويحدد القانون مدة الحبس الاحتياطى. وتفسير ذلك ان المشرع يمنع القبض إلا فى الحالات التي يحددها القانون صراحة ، والسماح

بالتصرف المطلق للمدعى لاشتراكى فى هذا الخصوص وهو الذى لم يصدر قانون بتنظيم سلطاته حتى الآن - يعتبر عدواناً خطيراً على الحرية الشخصية . ذلك ان الدستور قد اوجب فى المادة ٤١ منه ان يصدر امر القبض من القاضى المختص أو النيابة العامة وفقاً لاحكام القانون كما نص على ان القانون هو الذى يحدد مدة الحبس الاحتياطى .

وقد بين قانون الاجراءات الجنائية الاحوال التى يجوز فيها القبض على الاشخاص والامر بحبسهم احتياطياً كما بين قواعد وشروط مد هذا الحبس . كما نظم قانون الطوارئ الاحوال التى يجوز فيها القبض على الاشخاص واعتقالهم ونظم اجراءات التظلم من اوامر القبض والاعتقال .

ولا يمكن ان تعتبر المادة الثامنة من القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ متوافقه مع احكام القانون أو الدستور ، كما لا يمكن اعتبار المدعى العام الاشتراكى هو القاضى المختص أو النيابة العامة التى لها حق اصدار اوامر القبض ، وان هذه المادة بوضعها هذا تكون مخالفة ومتناقضة مع الاحكام الواردة بالمادة ٤١ من دستور سنة ١٩٧١ ذلك ان الاتجاه التشريعى السائد بعد صدور دستور سنة ١٩٧١ هو التضييق من نطاق تطبيق اوامر الحبس الاحتياطى والمراقبة المستمرة للأوامر الصادرة بالقبض أو الاعتقال تنفيذاً لقانون الطوارئ فعدلت المادة ١٤٣ من قانون الاجراءات الجنائية بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ ونص فى فقرتها الثالثة " وفى جميع الاحوال لا يجوز ان تزيد مدة الحبس الاحتياطى على ستة شهور ما لم يكن المتهم قد اعلن بقرار حالته الى المحكمة المختصة قبل انقضاء هذه المدة " واشترطت المادة فى هذه الحالة وجوب الحصول على امر من المحكمة المختصة قبل انقضاء مدة الستة شهور بعد الحبس مدة لا تزيد على خمسة واربعين يوماً قابلة للتجديد وإلا وجب الافراج عن المتهم فى جميع الاحوال .

كما ان المادة الثالثة مكرراً من قانون الطوارئ المعدلة بالقانون ٣٧ لسنة ١٩٧٢ قد اجازت للمعتقل ولكل ذى شأن ان يتظلم من القبض والاعتقال إذا

انقضى ثلاثون يوماً من تاريخ صدوره دون أن يفرج عنه .

كذلك أجازت المادة السادسة من قانون الطوارئ المعدلة بالقانون ٣٧ لسنة ١٩٧٢ المتهمين في جرائم أمن الدولة الداخلى والخارجى الحق فى التظلم من امر حبسهم وهو امر كان غير جائز طبقاً للمادة السادسة من قانون الطوارئ قبل التعديل الاخير .

الامر الذى يجعل وضع المادة الثامنة من القانون ٣٤ لسنة ١٩٧١ وضعاً شاذاً لايتلام مع نص الدستور ولا مع روح التشريع السائد بعد صدور هذا الدستور ، اذ ان هذه المادة تجيز لمدعى العام ان يطلب استمرار تنفيذ امر التحفظ لمدد يصل مجموعها خمس سنوات ، كما ان التظلم من هذا الامر لايجوز إلا بعد انقضاء ستة شهور من تاريخ صدوره ، اى ان سلطات المدعى العام فى هذا الخصوص لاتجاوز سلطات النيابة العامة والقاضى المختص فحسب وانما تجاوز أيضاً سلطات رئيس الجمهورية فى الظروف الاستثنائية وهى اعلان حالة الطوارئ من اعتقال أو قبض .

اما القول بأن المدعى العام الاشتراكى يستمد سلطاته فى الامر بالقبض والتفتيش وتقييد الحرية من المادة (١٧٩) من دستور سنة ١٩٧١ التى نصت على انه يكون مسئولاً عن اتخاذ كافة الاجراءات التى تكفل تأمين حقوق الشعب وسلامة المجتمع ونظامه السياسى . والحفاظ على المكاسب الاشتراكية والتزام السلوك الاشتراكى ، فهو امر مرفوض طبقاً للتفسير السليم لقواعد الدستور اذ انه لا يمكن ان تستمد أية سلطة ما حقوقها وتقوم بممارستها مباشرة من نص الدستور دون صدور قانون ينظم هذه الحقوق الواردة بالدستور . وقد اصدرت محكمة القضاء الادارى بتاريخ ٢٦ يونيه سنة ١٩٥١ حكمها فى القضية رقم ٥٨٧ سنة ٥ قضائيه المنشور بمجموعة مجلس الدولة لاحكام القضاء الادارى ، السنة الخامسة ص ٩٩ .

والذى جاء فيه :

٨- ان الغاء الصحف بالطريق الادارى لا يجوز دستورياً قبل ان يصدر

التشريع الذى ينظم هذا الاجراء . وان الاستثناء الذى اضافته اللجنة التشريعية
هو خطاب من الدستور الى المشرع لا الى الادارة ، وقد قصد به الى تمكين
المشرع من ان يصدر فى الوقت المناسب التشريع المناسب لمناهضة الدعايات
التي تهاجم اسس النظام الاجتماعى كالدعايات البلشفية ما فى ذلك من شك ،
وهذا هو على وجه التحقيق ما عنته اللجنة التشريعية بالاستثناء الذى اضافته ،
وهذا هو الذى قاله وزير الحقاية فى مذكرته التفسيرية التى قدم بها الدستور^{٩٠}.
ان المشرع المصرى فى التشريعات التى اصدرها بعد صدور
الدستور لتنظيم حرية الصحافة لم يشأ حتى اليوم ان يترخص فيما رخص له
الدستور من اصدار تشريع يجيز المصادرة الادارية للصحف المصرية لضروره
تقتضيها وقاية النظام الاجتماعى . وهذا هو عين ما فعله فى قانون الاجتماعات
فلم يقرر اى تدبير ادارى يتخذ لوقاية النظام الاجتماعى بل ترك الامر فى هذا
كله للقانون العام وهو هنا قانون العقوبات .

ومن هذا نتبين ان المدعى العام الاشتراكى لا يجوز له دستورياً ان يمارس
مسئولياته المنصوص عليها فى المادة (١٧٩) من دستور سنة ١٩٧١ قبل ان
يصدر التشريع الذى ينظم اتخاذ هذه الاجراءات .

هذا بالاضافة الى انه لو فسرنا سلطات المدعى العام الاشتراكى
بالاستناد إلى المادة (١٧٩) من الدستور دون صدور القانون المنظم لهذه
الحقوق والاختصاصات ، لكننا بذلك نعمل على خلق احدى السلطات المستحدثة
تتمتع بسلطات وصلاحيات اوسع من تلك التى يتمتع بها رئيس الجمهورية الذى
هو عنصر التوازن بين المؤسسات الدستورية المختلفة ، ومن مقتضى هذا
التوازن ألا تتمتع احدى هذه المؤسسات بسلطات تفوق سلطات المشرف على
ضبط وتحقيق هذا التوازن . وحتى فى حالة صدور القانون المنظم لسلطات
الندعى العام الاشتراكى فإن هذه السلطات يجب ألا تخل بالضمانات الاساسية
التي قررها الدستور لحماية للحريات الشخصية .

ثالثاً

الدفع بعدم دستورية المادة (١٩٨) مكرراً من قانون العقوبات المضافة بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٠ المستند في صدوره الى القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٧

استند المدعى العام الاشتراكي في الدلائل المقدمة ضد المطلوب استمرار تنفيذ امر التحفظ عليه الى افعال اعتبرها تندرج تحت حكم المادة (١٩٨) مكرراً من قانون العقوبات .

ولما كانت المادة (١٩٨) مكرراً قد اضيفت الى قانون العقوبات بمقتضى قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٠ والذي استند في اصداره الى القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٧ بتفويض رئيس الجمهورية في اصدار قرارات لها قوة القانون .

ولما كان القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٧ بتفويض رئيس الجمهورية في اصدار قرارات لها قوة القانون قد صدر تطبيقاً للمادة (١٢٠) من دستور مارس سنة ١٩٦٤ التي تنص على انه :

" لرئيس الجمهورية في الاحوال الاستثنائية بناء على تفويض من مجلس الأمة أن يصدر قرارات لها قوة القانون ويجب ان يكون التفويض لمدة محدودة ، وان يعين موضوعات هذه القرارات والاساس التي تقوم عليها " .

ولا شك ان المادة ١٢٠ من دستور سنة ١٩٦٤ قد نظمت طريقاً استثنائياً من طرق التشريع علي خلاف القاعدة الاصولية التي أوكلت التشريع لمجلس الأمة وثقاص لما تقتضي به المادة ٤٧ من هذا الدستور . ولذلك فقد اشترط الدستور في هذه الحالة ان يكون التفويض خلال مدة محدودة ويختص بموضوعات بذاتها واستناداً الى اسس يكون التشريع المفوض قد ارساها .

فالمادة ١٢٠ من دستور سنة ١٩٦٤ قد اباحت بناء على تفويض من مجلس الأمة أن يصدر رئيس الجمهورية قرارات لها قوة القانون وذلك في الاحوال الاستثنائية ولكنها فرضت شروطاً لشروعية هذا التفويض هي :

١- أن يكون لمدة محدودة .

٢- أن تعين في هذا التفويض الموضوعات والقرارات التي يجوز

بخصوصها ان يصدر قرارات تكون لها قوة القانون .

٣- ان تعين الاسس التى تقوم عليها موضوعات هذه القرارات .

ولقد صدر قانون التفويض رقم ١٥ لسنة ١٩٦٧ فى ٣١ مايو سنة ١٩٦٧

وقبل ايام من هزيمة سنة ١٩٦٧ ، وقضى بتفويض رئيس الجمهورية فى

اصدار قرارات لها قوة القانون ونص فى مادته الاولى على انه :

" يفوض رئيس الجمهورية فى اصدار قرارات لها قوة القانون خلال الظروف الاستثنائية القائمة فى جميع الموضوعات التى تتصل بأمن الدولة وسلامتها وتعبئة كل امكانياتها البشرية والمادية ودعم المجهود الحربى والاقتصاد الوطنى ويصفه عامة كل ما يراه ضرورياً لمواجهة هذه الظروف الاستثنائية .

والواقع ان هذا التفويض الصادر بالقانون رقم ٥ لسنة ١٩٦٧ فى ٣١

مايو سنة ١٩٦٧ قد خالف جميع الشروط التى اشترطتها المادة ١٢٠ من

دستور سنة ١٩٦٤ على النحو الآتى :

(أولاً) اشترطت المادة ١٢٠ من الدستور المذكور ان يكون التفويض لمدة

محدودة فى حين ان القانون رقم ١٥ قد فوض رئيس الجمهورية فى اصدار

قرارات لها قوة القانون "خلال الظروف الاستثنائية القائمة" وواضح ان عبارة

خلال الظروف الاستثنائية القائمة لا تعتبر تحديداً للمدة على نحو ما تطلبته

المادة ١٢٠ من دستور سنة ١٩٦٤ ، فالظروف الاستثنائية عبارة عامة ومرنة

وغير محدودة وهى ظروف قامت نتيجة لحالة التوتر الذى أثر على الحدود

المصرية - الاسرائيلية نتيجة لسحب قوات الطوارئ الدالية بناء على طلب رئيس

الجمهورية المصرية وهذه الظروف الاستثنائية قد اصبحت اكثر تعقيداً وإلحاحاً

بعد الهزيمة التى حلت بالقوات العسكرية المصرية بعد ايام من صدور هذا

التفويض وسنظل الظروف الاستثنائية قائمة لزماً لحين التخلص من الاحتلال

الاسرائيلي بل الى ان يتم القضاء على اسرائيل وهو امر يبدو انه يتطلب امداً

طويلاً وأجلاً واسعاً قد يمتد عشرات السنين . وإذا اعتبرنا ان عبارة "خلال

الظروف الاستثنائية القائمة" . هى تحديد للمدة التى تطلبها المادة ١٢٠ من

الدستور فإن هذا سيؤدي الى تحويل كامل للاختصاص التشريعي ونخرج بهذا من نطاق التفويض الذي قصده المادة ١٢٠ من الدستور وندخل في نطاق ما يمكن ان نسميه التحويل الكامل والنهائي للسلطة التشريعية ومعنى هذا ان السلطة التنفيذية قد ورثت أو استخلفت مجلس الأمة في اختصاصه الرئيسي وهو التشريع ، فضلاً عن ان تقدير قيام أو عدم قيام الظروف الاستثنائية هو امر مرده الى السلطة التنفيذية نفسها حسب نص المادة الاولى من قانون رقم ١٥ لسنة ٦٧ .

والواقع ان قانون التفويض المذكور قد اتخذ زمناً لتحديد مجال سريانه بعبارة "خلال الظروف الاستثنائية القائمة" ولم يتخذ مدة لتحديد فترة سريانه ، واتخاذ الزمان اساساً لتحديد مجال سريان هذا القانون يغير اتخاذ المدة اساساً لهذا التحديد ، فالزمان اوسع من المدة بل هو يقبل القسمة والتجزئة الى مدد متعددة ، بل نستطيع ان نقول ان المدة هي برهة من الزمن .

وعلى ذلك يكون التفويض الذي صدر بناء على القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٧ قد صدر دون ان يراعى الشرط الاول الذي اشترطته المادة ١٢٠ من دستور ١٩٦٤ بقولها "ويجب ان يكون التفويض لمدة محدودة" الامر الذي تنتفى معه مشروعية هذا التفويض .

(ثانياً) تطلبت المادة ١٢٠ من دستور ١٩٦٤ شرطاً ثانياً لاصدار قانون التفويض وهو ان يعين في هذا القانون موضوعات التشريعات المفوضة والقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٧ لم يجد تحديداً قاطعاً لهذه الموضوعات وانما اكتفى بتفويض رئيس الجمهورية في اصدار قرارات بقوانين في جميع الموضوعات التي تتصل بأمن الدولة وسلامتها وتعبئة كل امكانياتها البشرية والمادية ودعم المجهود الحربي والاقتصاد الوطني ثم اضاف "وبصفة عامة في كل ما يراه ضرورياً لمواجهة هذه الظروف الاستثنائية" وقد يبدو من ظاهر هذه العبارة الشكلى انها قد اوردت بعض التحديد للموضوعات ، ولكنها في الحقيقة لا تعلو ان تكون مجرد توجيهات تتسع لكل ما يخطر على البال ، الامر الذي يؤدي ان تتسع هذه التعبيرات العامة والمجردة لكل مواد التشريع المتصورة في كافة

المجالات . ومفاد ذلك ان هذه الموضوعات لم يتم تحديدها وفق نص الدستور ، وبالتالي فإن قانون التفويض ينطوى على تخلى السلطة التشريعية عن اخطر اختصاصاتها وهى التشريع ، ومن غير المتصور ولا المقبول دستورياً ان يكون التفويض شاملاً على نحو ما ورد فى القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٧ بحيث يغدو التشريع سلطة اصلية لرئيس السلطة التنفيذية تتمثل فى اصدار قرارات لها قوة القانون بصفة عامة فى كل ما يراه ضرورياً لمواجهة الظروف الاستثنائية دون ما تحديد ومعنى ذلك ان يقوم رئيس الجمهورية مقام المشرع فى جميع المجالات وفقاً لتقديره لما يراه ضرورياً فى هذا الصدد ، وإذا كان الامر كذلك فإن هذا القانون يعتبر انتهاء للسلطة التشريعية كسلطة من سلطات الدولة وتخلي كامل ونهائى من جانب السلطة التشريعية عن اختصاصاتها المحددة طبقاً للدستور وهو ما اسماء بعض فقهاء القانون الدستورى "التحويل الكامل والنهائى للسلطات" .

وبمراجعة التشريعات الدستورية المقارنه نجد انه قد حدث فى تاريخ فرنسا الدستورى سابقة وحيدة خاصة بتفويض كامل من جانب الجمعية الوطنية الفرنسية للمارشال "بيتان" الذى هزمت فرنسا على يديه عن سلطتها التأسيسية وذلك بمقتضى قانون ١٠ يوليى سنة ١٩٤٠ الخاص بالتفويض وهو امر فى الحقيقة يعنى استخفافاً لا تفويضاً . وهذا ما يفسر معاملة حكومة فرنسا الحرة لهذا التفويض فهى لم تعتبره قانوناً غير دستورى فسحب وانما اعتبرته منطوياً فى نفس الوقت على تنازل عن الوكالة البرلمانية من جانب هؤلاء الذين صوتوا عليه .

ويمكننا ان نطبق ذات المعيار على قانون التفويض رقم ١٥ لسنة ١٩٦٧ لأن مفاد ما ذكرته المادة الاولى من هذا القانون بخصوص الموضوعات المفوض فيها لم يتم وفق نص الدستور وانما عينت الموضوعات فى نهاية المادة بكل ما يراه رئيس الجمهورية ضرورياً لمواجهة هذه الظروف الاستثنائية ، وهذا التعيين يخالف ما تطلبته عبارة النص الدستورى .

(ثالثاً) اشترطت المادة ١٢٠ من دستور مارس سنة ١٩٦٤ شرطاً ثالثاً

لسلامة ومشروعية قانون التفويض وهو ان يعين هذا القانون الاسس التي تقوم عليها هذه الموضوعات التي سينظمها رئيس الجمهورية تشريعياً باصداره قرارات وقوانين . وقد جاء القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٧ دون ان يرد فيه اى تعيين أو تحديد من هذا القبيل ، الامر الذي ينتفى معه الشرط الثالث الذي اشترطته المادة ١٢٠ من الدستور .

وإذا كان الامر حسيماً قدمنا فإن القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٧ بوصفه قانوناً تفويضياً يكون قانوناً غير دستورى ليس فحسب من حيث عدم تحديد المدة والموضوعات والاسس التي يقوم عليها تنظيمها وانما ايضاً باعتباره استخفافاً كاملاً من جانب السلطة التنفيذية للسلطة التشريعية فى وظيفتها . وقد دمغت المحكمة الادارية العليا فى مصر التفويض التشريعى وشجبتة لعدم تحديده المدة والموضوعات والاسس التي يقوم عليها تنظيمها وانما ايضاً باعتباره استخفافاً كاملاً من جانب السلطة التنفيذية للسلطة التشريعية فى وظيفتها .

وقد دمغت المحكمة الادارية العليا فى مصر التفويض التشريعى وشجبتة لعدم تحديده المدة والموضوعات والاسس ، وذلك فى حكمها الصادر فى ٢٩ يونيه سنة ١٩٦٨ فى الطعن رقم ١٠٣٦ سنة ١٣ قضائية والمنشور بمجموعة احكام المحكمة الادارية العليا سنة ١٣ صفحة ١١٢٦ ، ومما جاء فى اسباب هذا الحكم :

ومن حيث ان مرد حرص الدستور على تقييد التفويض هو ما ينطوى عليه من دقة بالغة ، ذلك ان الولاية التشريعية وظيفه عهد بها الدستور على مجلس الامة وفقاً لما تقضى به المادة ٤٧ منه ، والاصل ان يمارسها هذا المجلس ولا يتخطى عنها . وتفويض رئيس الجمهورية فى مباشرة الاختصاص بالتشريع هو بمثابة نزول من السلطة التشريعية عن بعض من اختصاصاتها للسلطة التنفيذية كى تمارسه بقرارات منها لها قوة القانون وهذه القرارات لا تصدر فقط فى غيبة مجلس الامة - كما هى الحال فى لوائح الضرورة - بل يجوز صدورهما فى اثناء انعقاده وليس فى نصوص الدستور ما يوجب عرضها

عليه ، فهي عبارة اذن عن اشتراك السلطة التنفيذية فى الوظيفة التشريعية وحولها محل السلطة التشريعية فيما هو داخل فى اختصاصها وقد يكون ذلك فى الوقت الذى تكون فيه السلطة الاصلية قائمة بوظيفتها ومن هنا كان وجه الدقة فى هذا الامر واذلك حرص الدستور على تقييد التفويض بالقيود التى نصت عليها المادة ١٢٠ من الدستور وعلى مقتضاها يتعين ان يتضمن القانون الصادر بالتفويض تحديد مدة له تعود بعدها السلطة كاملة الى مجلس الامة ، وتعين موضوعات اللوائح التفويضية واسسها ، كما يجب ألا يلجأ مجلس الامة الى التفويض إلا إذا اقتضت ذلك ظروف استثنائية مبررة .

واضاف الحكم : "... ومن حيث انه لو صح - من ان المادة السابعة من القانون رقم ٢٢ لسنة ٦٦ قد انطوت على تفويض تشريعى للسيد رئيس الجمهورية فى اصدار قرارات لها قوة القانون - فإن هذا التفويض يكون غير مستكمل لشروطه الدستورية سواء من ناحية مدته وحدوده أو من ناحية الاسس التى ينبغى ان يقوم عليها ، وإذا اغفلت تلك المادة تحديد نطاق التفويض ولم تبين الموضوعات التى يجرى فيها هذا التفويض وإذا تركت كذلك تحديد الاسس التى يقوم عليها تنظيم تلك الاوضاع ولم تحدد مدة سريان التفويض ، فإن هذا التفويض - وهو غير مستكمل لشروطه واركانه - لا يصلح سنداً لتحويل السيد رئيس الجمهورية سلطة اصدار قرارات لها قوة القانون " .

ان القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٧ الصادر فى ٣٠ مايو سنة ١٩٦٧ كان سابقة خطيرة فى الحياة الدستورية فى مصر لأنه تضمن فى الحقيقة تخلياً كاملاً من جانب السلطة التشريعية عن اخطر اختصاصاتها وهى التشريع فى حين ان هذا الاختصاص هو سبب وجودها نفسه ومن المبادئ الدستورية المسلم بها ان الاختصاصات المتميزة بالصيقة بالوظيفة لا يجوز التفويض فيها ، وحتى اذا جاز فيها التفويض فيجب ان تتوافر فى هذا التفويض شرائط تلزمه حدوداً لا يتجاوزها ولا اعتبر التفويض تخل كامل ونهائى من جانب السلطة التشريعية عن اختصاصها ، وإذا كان الامر كذلك فإن هذا القانون يعتبر انهاء للسلطة التشريعية كسلطة من سلطات الدولة .

ولقد تبين وأضحى دستور جمهورية مصر العربية الصادر في سبتمبر سنة ١٩٧١ مدى الخطورة التي تنطوي عليها المادة ١٢٠ من دستور سنة ١٩٦٤ والتطبيق المطلق اللا محدود الذي ترتب على استخدام هذا النص ، فجاء نص المادة ١٠٨ من الدستور الدائم فاشتراط ذات الشروط التي اشترطتها المادة ١٢٠ من الدستور السابق ، كما اشترط وجوب عرض هذه القرارات الصادرة بناء على قانون التفويض على مجلس الشعب في اول جلسة بعد انتهاء مدة التفويض ، و اضاف النص - فإذا لم تعرض أو عرضت ولم يوافق المجلس عليها زال ما كان لها من قوة القانون ، وهو امر لم تكن تشترطه المادة ١٢٠ من دستور سنة ١٩٦٤ .

ان عدم توافر الشروط التي اشترطتها المادة ١٢٠ من دستور سنة ١٩٦٤ في قانون التفويض رقم ١٥ لسنة ١٩٦٧ بناء على الاسس التي اوضحناها ، يثير مشكلة ظاهرة - الامر الذي يتضح منه جدية الدفع .
ويؤيدنا في ذلك الحكم الذي اصدرته محكمة القضاء الاداري (دائرة منازعات الافراد) بجلستها المنعقدة يوم الثلاثاء ١٩٧٢/٥/٣٠ في الدعوى رقم ٢١ لسنة ٢٦ قضائية والذي جاء فيه :

" لما كان الحاضر عن المدعين قد دفع بعدم دستورية قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٥٠ لسنة ٦٩ والقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٧ . "
ولما كانت هيئة مفوضي الدولة قد اودعت تقريراً بالرأى القانوني ورات وقف الفصل في الدعوى وتحديد المدة التي تراها المحكمة ليقوم المدعيان برفع الدعوى امام المحكمة العليا " .

" ولما كان رئيس الجمهورية قد اصدر قراره بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ استناداً الى التفويض الصادر به القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٧ وهو بدوره قانون غير دستوري ، ذلك ان القانون الاخير ينطوي في الحقيقة عن تخل من السلطة التشريعية عن اخطر اختصاصاتها وهو التشريع لرئيس السلطة التنفيذية وهو رئيس الجمهورية بحيث يغىو التشريع سلطة اصيلة له تتمثل في اصدار قرارات لها قوة القانون بصفه عامه في كل ما يراه ضرورياً لمواجهة

الظروف الاستثنائية دون ما تحديد ، وإن القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٧ المشار إليه اذ يفرض رئيس الجمهورية في اصدار التشريعات على خلاف احكام المادتين ١١٩ ، ١٢٠ عن الدستور يكون قد أنشأ طريقاً لتشريع السلطة التنفيذية غير الطريق الذي يجب اتباعه ، وبذلك يكون هذا القانون غير دستوري وبالتالي يكون قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ الذي صدر استناداً إليه غير دستوري ايضاً .

" ومن حيث انه يبين مما تقدم انه لا يتسنى في المنازعة الراهنة الفصل في الدفع بعدم الاختصاص إلا في ضوء الدفع بعدم دستورية قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ بتعيين حد اقصى للملكية الاسرة والفرد في الاراضى الزراعية وما في حكمها والقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٧ بتفويض رئيس الجمهورية في اصدار قرارات لها قوة القانون وذلك ان الفصل في هذا الدفع بعدم الدستورية يعتبر مسألة يتوقف عليها ليس فقط الفصل في موضوع الدعوى ، وانما يتوقف عليها ايضاً الفصل في اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضائية بنظرها " .

" ومن حيث ان قانون المحكمة العليا الصادر بالقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ قد خص في المادة الرابعة منه المحكمة العليا دون غيرها بالفصل في دستورية القوانين اذا ما دفع بعدم دستورية قانون امام احدى المحاكم ، وفي هذه الحالة تحدد المحكمة التي اثير امامها الدفع ميعاداً للخصوم لرفع الدعوى بذلك امام المحكمة العليا وتوقف الفصل في الدعوى الاصلية حتى تفصل المحكمة العليا في الدفع فإذا لم ترفع الدعوى في الميعاد اعتبر الدفع كأن لم يكن ، كما نصت المادة الاولى من قانون الاجراءات والرسوم امام المحكمة العليا (القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٠) على ان طلبات الفصل في دستورية القوانين ترفع - إذا ما قدرت المحكمة المثار أمامها الدفع بعدم الدستورية جدية الدفع بعريضه تودع قلم كتاب المحكمة العليا .

" ومن حيث انه لما كان يبين من استعراض الاسانيد التي بنى عليها المدعيان الدفع بعدم دستورية قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٥٠ لسنة

١٩٦٩ والقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٧ ان هذا الدفع يتسم بطابع الجد فإن المحكمة تقضى بوقف الدعوى حتى تفصل المحكمة العليا فى الدفع المذكور ويحدد ميعاد ثلاثة اشهر للمدعين ليرفعوا الدعوى بذلك امام المحكمة العليا .

واقدر استقر قضاء محكمة القضاء الادارى على جدية الدفع بعدم دستورية قانون التفويض رقم ١٥ لسنة ١٩٦٧ ، فأصدرت مؤخراً بجلسة ١٩٧٣/٥/٢٩ حكمها فى الطعن رقم ٣٦١ لسنة ٣٦ قضائية والذى قررت فيه :

" حكمت محكمة بوقف الفصل فى الدعوى حتى تفصل المحكمة العليا فى الدفع المثار من المدعين بعدم دستورية قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ بتعيين حد اقصى للملكية الاسرة والفرد فى الاراضى الزراعية وما فى حكمها والقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٧ بتفويض رئيس الجمهورية فى اصدار قرارات لها قوة القانون وحددت للمدعين ثلاثة اشهر لرفع دعوى بذلك امام المحكمة العليا " .

ويتبين من هذه الاحكام الصادرة من محكمة القضاء الادارى انها قدرت جدية الدفع بعدم دستورية القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ الصابر استناداً الى القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٧ - والقانون الاول كما اوضحت المحكمة خاص بالاموال فيما يتعلق بتعيين حد اقصى للملكية الاسرة والفرد فى الاراضى الزراعية ومن باب أولى ان تفرض نفس الضمانات فيما يتعلق بحرية الاشخاص وتجريم افعالهم اى فيما يتعلق بالعقوبات الجنائية التى تفرض عليهم بقرارات بقوانين صدرت مستندة الى ذات قانون التفويض رقم ١٥ لسنة ١٩٦٧ .

فذا ان الانسان اولى بالحماية من ماله ، وتجريم افعاله اجدر بالرقابة الدستورية من تعيين حد اقصى للملكية فى الاراضى الزراعية ، الامر الذى يتبين منه جدية الدفع بعدم دستورية القرار بقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٧ .

ولما كان القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٠ قد صدر بناء على القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٧ ، ومؤدى قانون التفويض المذكور ان هذا التفويض يجب ان يقتصر على الموضوعات المحددة به والضرورية لمواجهة الظروف الاستثنائية التى كانت قائمة فى ذلك الوقت والتى اعقبتها هزيمة يونيه سنة ١٩٦٧ .

ولاشك ان تعديل قانون العقوبات وازضافة مواد جديدة اليه لا يمكن ان نعتبره من الموضوعات الضرورية لمواجهة الظروف الاستثنائية التي كانت قائمة وقت صدره . فالقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٠ قد صدر في ٢٤ مايو سنة ١٩٧٠ في وقت كان مجلس الامة فيه منعقداً ، ولم تكن هناك ضرورة عاجلة وملحة تقتضى اجراء هذه التعديلات والاضافات عن طريق استثنائي بمقتضى قرارات تصدر من رئيس السلطة التنفيذية ، وكان من اليسير لهذه السلطة ان تجرى هذه التعديلات والاضافات بالطريقة التشريعية المعتادة والاصلية .

ولم تكن البلاد قد اصيبت في عام ١٩٧٠ بحالة من الاضطراب في الامن تقتضى الاسراع في اضافة مواد جديدة الى قانون العقوبات وتعديل البعض بصورة عاجلة لا تعتمل التأخير ، وانما أقدم رئيس الجمهورية على اصدار هذا القرار بقانون متوسعاً في ممارسة الصلاحيات التي منحها له قانون التفويض بكون مقتض ولأمر لم يشرع قانون التفويض من اجله .

ولاشك ان اصدار قانون يقضى بتعديل العقوبات ويضيف مواد جديدة إليه تصل العقوبة فيها إلى الاشغال الشاقة المؤقتة في بعضها وإلى عقوبة السجن خمسة عشر عاماً في البعض الآخر - يعتبر من الامور البالغة الدقة المتناهية الحساسية التي تمس الفرد في كيانه وتؤثر تأثيراً بالفاً على حرياته ، وقد شاهدنا في تاريخ التشريع المقارن كم من سنين تطلبها امر تعديل نص من نصوص قسانون العقوبات أقل خطورة من هذه النصوص المطعون في مشروعيتها ودستوريته ، ولقد نصت كافة الدساتير على انه لا جريمة ولا عقوبة إلا بناء على قانون ، الامر الذي يعنى انه لا يجوز تنظيم هذه الامور إلا بناء على قانون صادر من السلطة التشريعية ولا يجوز تنظيمها بأداة تشريعية ادنى مرتبة من قانون ، وإلا كان غير قائم على اساس من مبدأ المشروعية ومشوباً بعيب جسيم يجعله عديم الاثر .

وعلى ذلك يكون القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٠ قد صدر في موضوع يخرج عن النطاق المحدد بقانون التفويض ويخالف مؤدى نصه ومقتضاه مما يجعله مجرداً من قوة القانون فهذا القرار بقانون يمس حقوق المواطنين

الاساسية وحرياتهم السياسية ويخل بالضمانات المقررة ضد اى اجراء تعسفى من جانب السلطات وهى امور لا يجوز تنظيمها إلا بقانون صادر من السلطة التشريعية ولا يجوز تنظيمها باداة تشريعية ادنى مرتبة من القانون طبقاً لنص الدستور ، وعلى ذلك يكون هذا القانون غير قائم على اساس من مبدأ المشروعية ومشوباً بعيب جسيم يجعله عدم الاثر ، الامر الذى يحتتم معه القضاء بعدم مشروعيته .

ويؤيدنا فى هذا التفسير ما قضت به محكمة النقض المصرية (الدائرة المدنية والتجارية) فى حكمها الصادر يوم الخميس ١٢/٢١/١٩٧٢ فى الطعن المقيد فى جدول المحكمة برقم ٢١ سنة ٣١ قضائية رجال القضاء ، وقد طلب الطاعن فى هذا الطعن عدم الاعتداد بالقرار بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٩ بشأن اعادة تشكيل الهيئات القضائية والفائه وما ترتب عليه من اثار ، ودفعت وزارة العدل بعدم اختصاص المحكمة بهذا الطلب ، وينت دفعها بعدم الاختصاص على اساس ان المحاكم على اختلاف درجاتها لا تملك التعرض للقوانين بالالغاء أو التعديل وانما تقتصر وظيفتها على تطبيقها ، فلا تملك محكمة النقض الغاء القرار بقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٩ - وقد وردت محكمة للنقض على هذا الدفع بقولها :

" وحيث ان هذا الدفع مريبود ، ذلك ان المحاكم وإن كانت لا تملك الغاء القوانين التى تصدرها السلطة التشريعية أو تعديلها ، وكانت القرارات التى تصدرها السلطة التنفيذية بتفويض من السلطة التشريعية وإن كان لها فى موضوعاتها التى تملكها من الغاء وتعديل القوانين القائمة إلا انها تعتبر قرارات ادارية لا تبلغ مرتبة القوانين فى حجية التشريع فيكون للقضاء الادارى بما له من ولاية الرقابة على اعمال السلطة التنفيذية ان يحكم بالغائها اذا جاوزت الموضوعات المحددة بقانون التفويض أو الاسس التى تقوم عليها ولا تحوز هذه القرارات حجية التشريع إلا اذا اقراها المجلس النيابى ، شأنها فى ذلك شأن اى قانون آخر ... وإن كان القرار بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٩ الصادر باعادة تشكيل الهيئات القضائية قد صدر استناداً الى القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٧

الصادر من مجلس الامة بتفويض رئيس الجمهورية باصدار قرارات لها قوة القانون.....".

"وحيث انه بالرجوع الى القرار بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٩ يبين انه صدر بناء على القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٧ الذي نص في المادة الاولى منه على انه يفوض رئيس الجمهورية فى اصدار قرارات لها قوة القانون خلال الظروف الاستثنائية القائمة فى جميع الموضوعات التى تتعلق بأمن الدولة وسلامتها وتعبئة كل امكانياتها البشرية والمادية ودعم المجهود الحربى والاقتصادى الوطنى وبصفة عامة فى كل ما يراه ضرورياً لمواجهة هذه الظروف الاستثنائية".

"ومؤدى هذا النص ان التفويض يقتصر على الموضوعات المحددة به والضرورية لمواجهة الظروف الاستثنائية التى كانت قائمة فى ذلك الوقت واعقبها عدوان يونيه سنة ١٩٦٧ وصدر هذا التفويض بناء على ما هو مخول لمجلس الامة بمقتضى المادة ١٢٠ من دستور ١٩٦٤ الذى كان معمولاً به ، وإذا كان القرار بقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٩ فيما تضمنه من اعتبار رجال القضاء الذين لم تشملهم قرارات اعادة التعيين فى وظائفهم أو النقل الى وظائف اخرى محالين الى معاش بحكم القانون قد صدر فى موضوع يخرج على النطاق المحدد بقانون التفويض ويخالف مؤدى نصه ومقتضاه مما يجعله مجرداً من قوة القانون وكان القرار فوق ذلك يمس حقوق القضاء وضماناتهم مما يتصل باستقلال القضاء ، وهو ما لا يجوز تنظيمه إلا بقانون صادر من السلطة التشريعية ذلك ان النص فى المادة ١٥٢ من الدستور المشار إليه على ان القضاء مستقلون لا سلطان عليهم فى قضائهم لغير القانون وفى المادة ١٥٦ على ان القضاء غير قابلين للعزل وذلك على الوجه المبين بالقانون ، وفى المادة ١٥٧ على ان يبين القانون شروط تعيين القضاء ونقلهم وتأييدهم ، يدل على ان عزل القضاء من وظائفهم هو من الامور التى لا يجوز تنظيمها باداة تشريعية ادنى مرتبة من القانون ، فإن القرار بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٩ فيما تضمنه من اعتبار رجال القضاء الذين لا تشملهم قرارات التعيين والنقل محالين الى

المعاش بحكم القانون ، يكون غير قائم على اساس من مبدأ المشروعية ومشوباً بعيب جسيم يجعله عديم الاثر ولا وجه للتحدى فى هذا الصدد بأن الدفع بعدم دستورية هذا القرار يستوجب وقف السير فى الطلب حتى تفصل المحكمة العليا ، ذلك انه علاوة على ان عيب عدم المشروعية الذى شاب القرار بالقانون المطعون فيه اساسه الخروج على نطاق الموضوعات المعينة بقانون التفويض فإن مخالفته لاحكام الدستور انما هى على سبيل التاكيد لا التأسيس وان الدفع بعدم الدستورية يعتبر دفعاً احتياطياً لا يوجب وقف الدعوى متى كان العيب الاخر يكفى لافائه " .

ولذا رجعنا الى الظروف التى صدر فيها قانون التفويض رقم ١٥ لسنة ١٩٦٧ ، لتبيننا ان هذا القانون قد صدر فى يوم ٣١ مايو سنة ١٩٦٧ ولم تكن حالة الطوارئ معلنه فى البلاد سواء بسبب وقوع حرب أو قيام حالة تهدد بوقوعها أو حدوث اضطرابات فى الداخل ، ذلك لأنه كان من غير المحتمل فى تصور رئيس الجمهورية السابق قيام حرب فعلية مع اسرائيل وان الامر لم يعو من وجهة نظره مناورة سياسية قد يستطيع من خلالها تحقيق بعض المكاسب بالوصول الى حافة الحرب دون التورط فيها ، ولما كان الامر كذلك فقد كان من المستبعد اعلان حالة الطوارئ فى البلاد بما تخوله لرئيس الجمهورية من سلطات استثنائية تمكنه من مواجهة الموقف ، ولهذا فقد لجأوا الى استصدار قانون التفويض رقم ١٥ لسنة ١٩٦٧ دون محاولة لاعلان حالة الطوارئ تطبيقاً للقانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ - ولكن الامور تطورت عقب ذلك - على غير ما كان يتوقعه المسئولون فى هذا التاريخ وقامت حالة الحرب الفعلية وصدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٣٢٧ لسنة ١٩٦٧ باعلان حالة الطوارئ فى ٥ سونيه سنة ١٩٦٧ .

وقانون الطوارئ رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ يخلو فى مواد ٣ ، ٤ ، ٥ ، لرئيس الجمهورية سلطات استثنائية تفوق ما ذكرته الاولى من قانون التفويض رقم ١٥ لسنة ١٩٦٧ من موضوعات وتشمل العديد من الصلاحيات التى يستطيع رئيس الجمهورية عن طريق استخدامها مواجهة الموقف الناشب نتيجة

قيام حالة الحرب - وكان من الطبيعي والمنطقي والاقرب الى التصور ان يستخدم رئيس الجمهورية هذه السلطات الاستثنائية المخولة له طبقاً لقانون الطوارئ لمواجهة الموقف الذى نشأ عقب احتلال سيناء ، ذلك ان طبيعة هذه التصرفات والامور طبيعية مؤقتة بقيام حالة الطوارئ ، وهى اجراءات استثنائية بطبيعتها تزول بزوال الحالة التى نشأت من اجلها .

ولكن رئيس الجمهورية بدلاً من استخدامه لسلطاته المنصوص عليها فى قانون الطوارئ ، لجأ الى استخدام قانون التفويض رقم ١٥ لسنة ١٩٦٧ دون مبرر أو مقتضى وفى امور لم يشرع هذا القانون من اجلها الامر الذى يعتبر معه رئيس الجمهورية السابق قد توسع واساء استخدام سلطاته فى غير الغرض الذى شرع من اجله قانون التفويض وفى امور لها صفة الدوام معتدياً بذلك على الاختصاص الاصيل للسلطة التشريعية .

وكان من نتيجة ذلك ان صدرت معظم التشريعات فى الفترة من يونيه سنة ٦٧ حتى سبتمبر سنة ١٩٧٠ بمقتضى قرارات بقوانين صادرة من رئيس الجمهورية دون مراعاة لقيام السلطة التشريعية اصلاً ، الامر الذى ادى الى خلل فى كثير من فروع التشريع ، واصبح تنظيم الامور يعتمد على هوى فرد واحد قد تجنح به الاهواء وتتخبط بين يديه الامور فيصل بالبلاد الى طريق مسدود .

وقد يقال فى هذا الخصوص ان المحكمة العليا التى يريد الدفاع الالتجاء إليها قد انشأت بقانون صدر تطبيقاً لاحكام قانون التفويض المشار إليه . وردنا على ذلك اننا لسنا بصدد الدفع بعدم دستورية قانون انشاء المحكمة العليا ، والمفروض ان القانون قائم وسليم حتى يطعن فى دستورية ويقبل هذا الطعن ولم يطعن احد بعد فى دستورية قانون انشاء هذه المحكمة إلا إذا كان المدعى العام الاشتراكى ينتوى ذلك وهو امر لم يصدر منه بعد . هذا بالاضافة الى ان القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ الخاص باصدار قانون المحكمة العليا وإن كان قد صدر بناء على قانون التفويض إلا انه قد عرض على مجلس الامة بعد فترة من اصداره عند مناقشة قانون الاجراءات والرسوم امام المحكمة العليا ، الامر

الذي انتهى بصور القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٠ بعد موافقة مجلس الأمة عليه، وقد تضمن هذا القانون - رغم انه خاص بالاجراءات والرسوم - تعديلات جوهرية تتعلق باختصاصات المحكمة العليا ومدى الالتزام الذي تتمتع به احكامها امام جميع الهيئات القضائية ، أى ان قانون الاجراءات وقد صدر بعد موافقة مجلس الأمة قد تضمن تنظيمياً لبعض القواعد الموضوعية الخاصة بإنشاء المحكمة وتعديلاً لاختصاصاتها وشرط انعقاد ولايتها . فشرط جدية الدفع بعدم الدستورية لم يكن موجوداً أصلاً بالقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ بإصدار قانون المحكمة العليا - إذ جاءت المادة الرابعة منه وهى المادة التى حددت اختصاص المحكمة العليا فنصت على انه : " تختص المحكمة العليا بالفصل دون غيرها فى دستورية القوانين اذا ما دفع بعدم دستورية قانون امام احدى المحاكم وتحدد المحكمة التى اثير امامها الدفع ميعاداً للخصوم لرفع الدعوى بذلك امام المحكمة العليا ويوقف الفصل فى الدعوى الاصلية حتى تفصل المحكمة العليا فى الدفع " . ومقتضى نص هذه المادة ان مجرد الدفع بعدم دستورية قانون ما امام احدى المحاكم كان يوجب وقف نظر الدعوى امام هذه المحكمة حتى تفصل المحكمة العليا فى الدفع بعدم الدستورية وان المحكمة التى اثير امامها الدفع كانت ملزمة بالايكاف وقد جاء هذا على وجه الالتزام والقطع طبقاً لأصدر المادة الرابعة من قانون الانشاء والتي نص فيها على اختصاص المحكمة العليا دون غيرها للفصل فى دستورية القوانين .

ثم عرض الامر على مجلس الأمة الذى وافق على اصدار القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٠ الخاص بالاجراءات والرسوم امام المحكمة العليا ، وجاءت المادة الاولى من هذا القانون فنصت على انه : " ترفع طلبات الفصل فى دستورية القوانين - إذا ما قدرت المحكمة المثار امامها الدفع بعدم الدستورية جدية هذا الدفع " .. ومفاد ذلك ان اختصاص المحكمة العليا الذى كان يتعقد بمجرد ابداء الدفع بعدم الدستورية امام احدى المحاكم طبقاً لنص المادة الرابعة من القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ ، قد اصبح مقيداً بتقدير المحكمة المثار امامها الدفع فيما يتعلق بجدية الدفع طبقاً لنص المادة الاولى من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٠

وهو تعديل جوهرى فى انعقاد الاختصاص مما يعتبر معه القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٠ ، ليس قانوناً قاصراً على الاجراءات والرسوم وانما اشتمل على تعديل وازافة للقواعد الموضوعية لقانون المحكمة العليا ، ولا ادل على ذلك من ان النص على نشر منطوق الاحكام الصادر من المحكمة العليا وقرارات تفسير النصوص بالجريدة الرسمية وجعلها ملزمة لجميع جهات القضاء قد جاء فى المادة الحادية والثلاثين من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٠ الخاص بالاجراءات والرسوم .

وبناء على ذلك فإن صدور القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٠ بعد موافقة مجلس الامة يعتبر اقراراً للقرار بقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ باصدار قانون المحكمة العليا وموافقة من جانب مجلس الامة عليه ، وهو امر لم يتوافر للقرار بقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٠ الخاص بتعديل احكام العقوبات والذي نطعن فى دستوريته ولا يمكن لاحد بعد ذلك ان يتعلل بأن المحكمة العليا قد انشئت بقانون صدر طبقاً لاحكام قانون التقويض .

من كل هذا يتبين جدية الدفع بعدم دستورية القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٠ ، والقانون رقم ١٥ لسنة ٦٧ .

الذات

نطلب الحكم بوقف الفصل فى القضية رقم ١٠ سنة ٣ قضائية تحفظ المطلوب فيها استمرار تنفيذ امر التحفظ الصادر ضد يوسف موسى درويش حتى تفصل المحكمة العليا فى الدفع بعدم دستورية المادتين ١٠ ، ٨ من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٧ على ان تحدد المحكمة ميعاداً لرفع دعوى بذلك امام المحكمة العليا .

وكيل المتحفظ عليه

عادل امين

المحامي

١٩٧٣/٨/٣

"بسم الله الرحمن الرحيم"

مذكورة

مقدمة الى محكمة الحراسة وتأمين سلامة الشعب

بـ

المدعى العام الاشتراكي

على

دفاع الاستاذ يوسف موسى درويش

(الوارد في مذكرة الاستاذ عادل امين المحامى)

في القضية رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٣ ق - تحفظ

اثار الاستاذ عادل امين المحامى في مذكرته المقدمة بتاريخ ١٩٧٣/٨/٤

ثلاثة دفعوع تعرض لها تباعاً فيما يلى :

-١-

الدفع بعدم دستورية المادة العاشرة من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧١ .

استند الدفاع فى هذا الدفع الى ان المادة العاشرة من القانون رقم ٢٤

لسنة ١٩٧١ تنص على ان تفصل فى دعاوى فرض الحراسة محكمة تشكل

برئاسة احد نواب رئيس محكمة النقض وعضوية ثلاثة من مستشارى محاكم

الاستئناف وثلاثة من المواطنين وان هذا التشكيل لا يمكن ان يندرج تحت اى

نوع من انواع المحاكم التى نص عليها قانون السلطة القضائية أو القضاء

الاستثنائى عند اعلان حالة الطوارئ مما يعتبر ابتداعاً لنظام قضائى خاص

وانتهاكاً للنظام القضائى الذى حدده الدستور ولبدأ سيادة القانون وذلك نظراً

لأن النظام القضائى يقوم على شقين احدهما مدنى والاخر جنائى ولأن المبدأ

الاساسى فى سيادة القانون هو عمومية القاعدة القانونية وما يتفرع عنها من مساواة وما يخل بمبدأ العمومية والمساواة افراد جهة قضاء خاصة للمحاسبة عن انواع معينة من التصرفات .

وهذا الدفع مريبود بأن الدستور ليس الاداة التشريعية لانشاء الهيئات القضائية أو انشاء المحاكم وتشكيلها فالدستور يشير الى المبدأ ويحيل على القانون ليضع المبدأ موضع التطبيق وقد نص الدستور فى المادة ١٦٥ على ان السلطة القضائية مستقلة وتتولاها المحاكم على اختلاف انواعها ودرجاتها وتصدر احكامها وفق القانون ، كما نص فى المادة ١٦٧ على ان يحدد القانون الهيئات القضائية واختصاصها وتنظيم طريقة تشكيلها ، ويبين شروط واجراءات تعيين اعضائها ونقلهم .

وواضح من هذين النصين ان القانون هو الاداة التشريعية لتحديد الهيئات القضائية وانشاء المحاكم على اختلاف انواعها ودرجاتها .

وتطبيقاً لذلك كان انشاء مجلس الدولة - وهو هيئة قضائية مستقلة - بمقتضى قانون هو القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ ولم يدع احد بأن انشاءه بمقتضى هذا القانون مخالف للدستور كذلك ان محكمة الحراسة وتأمين سلامة الشعب قد انشئت وحددت عناصر تشكيلها بمقتضى القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧١ باعتباره الادارة التشريعية اللازمة لانشائها وتحديد طريقة تشكيلها ولا يلزم بعد ذلك ان يكون تشكيلها مندرجاً تحت نوع من المحاكم المنصوص عليها فى قانون السلطة القضائية لأن هذا القانون انما يتناول ترتيب وتنظيم المحاكم الخاضعة لأحكامه . ومن هنا فإن مجلس الدولة لم ينظم فى قانون السلطة القضائية ، بل تناول المشرع تنظيمه بقانون مستقل هو القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ . فليس غريباً بعد ذلك ان نرى محكمة الحراسة وتأمين سلامة الشعب وقد انشئت هى الاخرى بمقتضى قانون مستقل هو القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ .

ولا يلزم على الاطلاق ان يكون تشكيلها على النحو الذى تشكل به المحاكم المنصوص عليها فى قانون السلطة القضائية .

اما ما نصت عليه المادة العاشرة من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧١ من ان يكون من بين اعضاء محكمة الحراسة وتأمين سلامة الشعب ثلاثة من المواطنين فإن هذا النص يجد سنده فى المادة ١٧٠ من الدستور التى تنص على ان يسهم الشعب فى اقامة العدالة على الوجه وفى الحدود المبينة فى القانون .
وبذلك فإن الاساس الدستورى والاداة التشريعية اللازمة يكونان قد توافرا فى انشاء وتشكيل محكمة الحراسة وتأمين سلامة الشعب .

ولعل من الغريب ان نسمع ان انشاء هذه المحكمة يعتبر انتهاكاً لسيادة القانون ، ولا نرى كيف يستقيم هذا الزعم فى الوقت الذى اصبحت فيه المسائل الخاصة بفرض الحراسة والتحفظ على الاشخاص محاطة بكافة الضمانات القانونية وموضوعة فى امانة القضاء .

-٢-

الدفع بعدم دستورية المادة الثامنة من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧١ استند الدفاع فى هذا الدفع الى اسباب ثلاثة :

الاول : ان هذه المادة تخالف المادة ٤٦ من الدستور التى توجب ان يصدر امر القبض من القاضى المختص أو النيابة العامة وفقاً لأحكام القانون .
الثانى : ان هذه المادة تخول للمدعى العام سلطات لا تجاوز سلطة النيابة العامة والقاضى المختص فحسب وانما تجاوز ايضاً سلطات رئيس الجمهورية من اعتقال أو قبض فى الظروف الاستثنائية وهى اعلان حالة الطوارئ .

الثالث : ان السلطات التى تخولها هذه المادة للمدعى العام لا يمكن ان تستند الى المادة ١٧٩ من الدستور مباشرة قبل ان يصدر التشريع الذى ينظم اتخاذ هذه الاجراءات .

اما عن السبب الاول فهو ينطوى على مغالطة واضحة ، إذ لا تعارض - على الاطلاق - بين المادة الثامنة من قانون الحراسة وتأمين سلامة الشعب والمادة ٤٦ من الدستور .

فهذه المادة تتحدث عن حالة التلبس والتحقيق فى الجرائم واجراءاته من

قبض وتفتيش وحبس احتياطي ولا تواجه الاجراءات التي يتطلبها تأمين حقوق الشعب وسلامة المجتمع .

وهذه الاجراءات الأخيرة واجهها نص دستوري آخر هو نص المادة ١٧٩ من الدستور التي تقول :

" يكون المدعى العام الاشتراكي مسئولاً عن اتخاذ الاجراءات التي تكفل تأمين حقوق وسلامة الشعب والمجتمع ونظامه السياسي والحفاظ على المكاسب الاشتراكية والتزام السلوك الاشتراكي ويحدد القانون اختصاصاته الاخرى . ويكون خاضعاً لرقابة مجلس الشعب . وذلك كله على الوجه المبين بالقانون " .
وهذا النص الدستوري هو الاساس الدستوري لقانون الحراسة وتأمين سلامة الشعب ولا تعارض بينه وبين نص المادة ٤١ . فلكل من هاتين المادتين -في الدستور- مجالها ونظامها :

المادة ٤١ تواجه حالة الجرائم العادية التي يواجهها قانون الاجراءات الجنائية .

واما المادة ١٧٩ فهي تواجه الاجراءات اللازمة لتأمين سلامة الشعب والحفاظ على النظام السياسي والمكاسب الاشتراكية .

وقد استقر قضاء محكمة الحراسة وتأمين سلامة الشعب على ذلك في حكمها الصادرين في ٢٥ يونيه ١٩٧٣ ، ١٦ يوليو سنة ١٩٧٣ .

وأما عن السبب الثاني : فهو يخالف المبادئ الأولية والبدهييات في مجال القانون . فالاختصاص يتحدد في الدولة طبقاً لنصوص الدستور والقانون .

ومن هنا فإن من البدهييات ان يأتي الدستور وينشئ سلطة عامة جديدة ، أو عضواً عاماً ، وينيط به مزاولة بعض الاختصاصات ومن المتصور ايضاً ان يأتي القانون ويعدل في اختصاص هذا العضو أو تلك السلطة ، ما يشاء له التعديل .

ولا يمكن - في صحيح القانون - ان تطلب من الدستور أو تطلب من

القانون ، ان تتجمد فيهما الاوضاع ، ويظل كل عضو من اعضاء السلطة العامة بنفس الاختصاصات من يومنا هذا الى يوم القيامة .
ان المشرع هو الذى حدد اختصاص رئيس الجمهورية ، وهو الذى حدد اختصاص النيابة العامة واختصاص القاضى واختصاص المدعى العام الاشتراكى . ومن هنا فإنه من المتصور ان يغير فى هذا الاختصاص بالتوسيع والتضييق . وقد ينقل هذا الاختصاص من عضو أو هيئة إلى عضو أو هيئة اخرى . ولا تثيريب عليه فى ذلك طالما كانت النصوص التشريعية فى حدود الدستور .

ولا يتصور - فى ذهن اى عاقل - ان نقول لسلطة نقل إليها اختصاص معين بخص فى القانون او الدستور ، ان هذا الاختصاص ليس لك ، انه سلطة اخرى ، عليك ان ترد به الى تلك السلطة رغم النصوص التشريعية أو النصوص الدستورية التى منحت أياها .

وأما عن السبب الثالث : فردنا عليه بسيط . فإن القانون الشامل المنظم لكل اختصاصات المدعى العام الاشتراكى لم يصدر بعد . ولكن قانوناً آخر صدر ، يستند عليه المدعى العام فى هذه الدعوى ، وهو قانون الحراسة وتأمين سلامة الشعب .

فهناك اذن الاساس التشريعى بالاضافة الى الاساس الدستورى لعمل المدعى العام .

الدفع بعدم دستورية المادة ٩٨ (١) مكرراً من قانون العقوبات المضافة بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٠ المستند فى صدره الى القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٧ .

قال الدفاع شرحاً لهذا الدفع ان الادعاء قد استند فى الدلائل المقدمة ضد المطلوب استمرار تنفيذ امر التحفظ عليه الى افعال اعتبرها تدرج تحت حكم المادة ٩٨ (١) مكرراً من قانون العقوبات حالة ان هذه المادة قد اضيفت الى قانون العقوبات بمقتضى قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٠ .

والذى استند فى اصداره الى القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٧ بتفويض رئيس الجمهورية فى اصدار قرارات لها قوة القانون وهذا القانون غير دستورى بدوره لمخالفته جميع الشروط التى اشترطتها المادة ١٢٠ من دستور مارس سنة ١٩٦٤ وهى ان يكون التفويض لمدة محدودة وان يعين فى هذا التفويض موضوعات التشريعات والاسس التى تقوم عليها .

وهذا الدفع مبرود عليه بأن ما جاء بالمذكرة المؤرخة ١٩٧٣/٧/٢٤ بالدلائل القائمة قبل الاستاذ يوسف موسى درويش من ان الافعال التى اتاها تدرج تحت حكم المادة ٩٨(أ) مكرراً من قانون العقوبات لايبنى ان الادعاء يطالب بتطبيق هذه المادة فى حقه وانما المقصود من ذلك هو ايضاح ان الافعال التى اتاها فضلاً عن ان من شأنها الاضرار بأمن البلاد وفساد الحياة السياسية وتعرض الوحدة الوطنية للخطر فإنها تدرج أيضاً تحت حكم المادة ٩٨(أ) مكرراً من قانون العقوبات . ذلك ان الحراسة والتحفظ كلاهما لايشترط فيهما ارتكاب الشخص لجريمة محدودة الاركان بل يكفي فيهما ان يكون الشخص قد اتمى افعاله من شأنها الاضرار بأمن البلاد أو افساد الحياة السياسية فيها أو تعرض الوحدة الوطنية للخطر وسواء أكونت هذه الافعال جريمة أم لا .

ومن هذا يتضح اننا - فى مجال تطبيق القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧١ - لسنا فى حاجة الى الاستناد الى المادة ٩٨(أ) مكرراً عقوبات لأنه يكفي لتطبيق احكام القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧١ وطبقاً للمادة الثانية منه قيام الدلائل الجدية على ان المطلوب استمرار تنفيذ امر التحفظ عليه قد اتى افعاله من شأنها الاضرار بأمن البلاد أو افساد الحياة السياسية أو تعرض الوحدة الوطنية للخطر ولو كانت هذه الافعال لا تدرج تحت نصوص عقابية أخرى .

وهذا ما يكشف عنه بوضوح شديد تقرير لجنة الشؤون التشريعية ، فقد قالت فيه :

" لقد رأأت اللجنة انه ليس شرطاً ارتكاب الشخص جريمة من الجرائم المضرة بأمن البلاد من الخارج أو الداخل حتى ينهض المشرع ليدرا

خطر هذا الشخص حماية للمجتمع وتأميناً لسلامة المواطنين ، بل يكفي اتيان افعال من شأنها الاضرار بأمن البلاد أو افساد الحياة السياسية فيها أو تعريض الوحدة الوطنية للخطر . ولذلك فقد اعادت اللجنة صياغة نص المادة الثانية من المشروع على النحو الوارد في التقرير .

وجاءت محكمة الحراسة وتأمين سلامة سلامة الشعب فانكثت هذه المعاني في اول حكم لها (قضية على بليغ صبرى وآخرين) وقالت : " ان القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ هو من القوانين الجنائية العقابية الذى حدد الافعال المؤتممة وفرض لها العقاب . وان القائم على شئون الدعوى الجنائية غير القائم على شئون دعوى الحراسة . وكل يسلك سبيله في نطاق القانون . ولا تلازم بين سلوك كل منهما ولا ارتباط إلا من حيث الوقائع التى اسفر عنها التحقيق ، إذ قد تصلح لرفع الدعوتين وقد لا تصلح إلا لرفع دعوى الحراسة فقط لسبب تخلف الدليل دون الدلائل وبسبب قصر النشاط على افعال من شأنها الاضرار ... دون تمام الجريمة بأركانها القانونية " .

وليس ادل على ان الافعال التى اتاها المطلوب استمرار تنفيذ امر التحفظ عليه من شأنها الاضرار بأمن البلاد وفساد الحياة السياسية وتعريض الوحدة الوطنية للخطر من انه ارتكبها بالمخالفة لما تنص عليه المادة ٥٥ من الدستور التى تحظر انشاء جمعيات يكون نشاطها معادياً لنظام المجتمع أو سرياً .

والثابت من التحقيقات ان نشاط المنظمة التى ينضم إليها الاستاذ يوسف موسى درويش نشاط سري ومعاد لنظام المجتمع ، كما ارتكب الافعال السالفة بالمخالفة للمادتين ١ ، ٢ من القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٢ بشأن حماية الوحدة الوطنية بغض النظر عن العقوبة المقررة بالمادة الثالثة من هذا القانون على مخالفة حكم المادة الثانية منه .

ومتى كان الأمر فإبنا نكون فى غنى عن مناقشة الدفع بعدم دستورية المادة ٩٨(أ) مكرراً من قانون العقوبات ، ليس فقط استناداً الى المادة ١٩١ من الدستور التى تقول ان " كل ما قرره القوانين واللوائح من احكام قبل صدور هذا الدستور يبقى صحيحاً ونافذاً ، ومع ذلك يجوز الغاؤها أو تعديلها وفقاً

القواعد والاجراءات المقررة فى هذا الدستور " ليس فقط استناداً الى هذه المادة وانما ايضاً لأننا لسنا فى حاجة الى الاستناد على المادة ٩٨(أ) مكرراً ونحن نطبق احكام القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧١ بتنظيم فرض الحراسة وتأمين سلامة الشعب .

وحيث انه عملاً بالفقرة الاولى من المادة الرابعة من القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ الخاص بالحكمة العليا وبالمادة الاولى من القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٠ الخاص بالرسوم والاجراءات امام المحكمة العليا فإن الدفع بعدم دستورية أى قانون امام محكمة الموضوع يقتضى من هذه المحكمة الأخيرة إما ان تقدر جديته فتصدر قراراً بوقف الدعوى حتى يفصل من المحكمة العليا فى الدعوى التى ترفع ممن دفع بهذا الدفع فى الميعاد الذى تحدده له المحكمة وإما ان تطرحه لعدم جديته وتمضى فى نظر الموضوع .

وحيث انه يبين مما قدمنا ان الدفوع المبداء من الدفاع بعدم دستورية المادتين ٨ ، ١٠ من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧١ والمادة ٩٨(أ) مكرراً من قانون العقوبات المضافة بالقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٠ المستند الى القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٧ - دفوع غير جدية تستوجب اطراحها والفصل فى الموضوع باستمرار تنفيذ امر التحفظ الصادر ضد الاستاذ يوسف موسى درويش وذلك لمدة سنة تبدأ من تاريخ صدوره لدرء خطره على المجتمع اعمالاً لحكم المادة الثامنة من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧١ بتنظيم فرض الحراسة وتأمين سلامة الشعب .

وثمة امر جاء فى الصحيفة الثانية من مذكرة الدفاع ، بأسف له المدعى العام ، لأنه يتطوى على تناول غير كريم على هيئة المحكمة الموقرة فقد قال الدفاع ما نصه : " ولما كان مقتضى الدفع بعدم دستورية المادة العاشرة من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧١ ، يؤدى الى ان تشكيل المحكمة ومادة انشائها هو موضوع الطعن بعدم الدستورية الامر الذى يجعلها فى وضع لا يمكنها معه من ان تفصل على وجه محايد فى مدى جدية هذا الدفع وهو الامر الذى تطلبته المادة الاولى من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٠ فإننا نعود بالامر كله الى ما

تقضى به المادة الرابعة من القانون ٨١ لسنة ١٩٦٩ وتنعقد ولاية المحكمة العليا للفصل فى هذا الدفع بمجرد ابدائه وتكون المحكمة المطعون فى قانون تشكيلها ملزمة بإيقاف الفصل فى الدعوى الاصلية - ذلك ان تصدى المحكمة لجدية الدفع يعتبر كمن يطلب من المحكمة ان تقضى ببطالان تشكيلها " .

وهذا تعريض غير كريم بالمحكمة الموقرة التى نكن لمستشاريها الإجراء ، وعضائها من المواطنين الشرفاء كل إجلال وتقدير .

ان المحكمة الموقرة ليس لها مصلحة شخصية فى ان يصدر القرار فى هذه الدعوى على نحو معين .

وان لرئيسها وعضائها من الحيطة والاستقلال والنزاهة والتجرد ما يمكنهم - دون تردد - من اصدار قرار بوقف الفصل فى الدعوى ان وجدوا فى ذلك مدعاة لتسقيق العدالة وحسن تطبيق القانون .

ولذلك فإن المدعى العام الاشتراكى يبدى أسفه الشديد على هذه العبارات غير الكريمة التى انزلق إليها الدفاع ، ويؤكد تقديره الكامل واحترامه الشديد لهيئة المحكمة الموقرة .

لذلك

نعرض الأمر على محكمة الحراسة وتأمين سلامة الشعب لتقرر استمرار تنفيذ أمر التحفظ الصادر ضد الاستاذ يوسف موسى برويش وذلك لمدة سنة من تاريخ صدور الأمر .

المدعى العام الاشتراكى

١٩٧٣/٨/٥

(دكتور مصطفى أبو زيد فهمي)

مكتب
مصطفى كامل منيب
بالمحامى بالنقض

محكمة الحراسة وتأمين سلامة الشعب مذكرة أولى

بذفع :

الاستاذ يوسف درويش المحامى

ضد

السيد / المدعى العام الاشتراكى

فى الدعوى رقم ١٠ سنة ٣ قضائية تحفظ

المحدد لنظرها جلسة ٣١ يوليو سنة ٧٣

الطلبات

نرجو صدور الحكم بالفاء الامر الصادر من المدعى العام الاشتراكى بتاريخ ١٩٧٣/٥/٢٩ بالتحفظ على الاستاذ يوسف درويش المحامى وذلك لانعدامه ورفض طلب المدعى العام الاشتراكى باستمرار امر التحفظ المذكور لمدة سنة والاخراج عنه .

الدفاع

نوجز الدفاع فى النقاط التى نتناولها فيما يلى :

تقديم :

يرى المدعى العام الاشتراكى ان اختصاصه - طبقاً للقانون رقم ٣٤ لسنة ٧١ الصادر بتنظيم فرض الحراسة وتأمين سلامة الشعب - لا يقف عند

حد طلب فرض الحراسة على اموال الأشخاص الطبيعيين والأشخاص الاعتبارية ، بل ان اختصاصه يشمل ايضاً -وبالاستقلال عن دعوى الحراسة- طلب التحفظ فى مكان أمين ولدة أقصاها خمس سنوات على الأشخاص الذين تقوم دلائل جدية على أنهم أتوا أفعالاً من شأنها الاضرار بأمن البلاد من الخارج أو الداخل أو بالمصالح الاقتصادية للمجتمع الاشتراكي أو بالمكاسب الاشتراكية للفلاحين والعمال أو افساد الحياة السياسية فى البلاد أو تعريض الوحدة الوطنية للخطر .

وقد قام المدعى العام الاشتراكي - استناداً إلى رأيه القائل بحقه فى التحفظ فى مكان أمين على بعض الاشخاص ولدة أقصاها خمس سنوات - فأصدر أوامره بالقبض على مواطنين وتفتيشهم وإجراء التحقيقات الجنائية معهم واتهامهم بارتكاب جرائم يعاقب عليها قانون العقوبات وطلب التحفظ عليهم ابتداء لمدة سنة على ان يتجدد التحفظ سنة بعد أخرى ولدة أقصاها خمس سنوات ، وبأن يقرن كل ذلك بقيام المدعى العام الاشتراكي برفع دعوى أمام محكمة الحراسة بطلب فرض الحراسة على أموال الاشخاص الذين تم التحفظ عليهم من جانب المدعى العام الاشتراكي .

ونحن نختلف مع المدعى العام الاشتراكي فى رأيه القائل بأنه الى جانب اختصاصه فى طلب فرض الحراسة على اموال الاشخاص فإنه له أيضاً أن يطلب اعتقال المواطنين ، فالمدعى الاشتراكي ينحصر اختصاصه فى مجرد طلب فرض الحراسة على أموال الاشخاص الطبيعيين والأشخاص الاعتبارية وإن كان القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧١ الصادر بتنظيم فرض الحراسة وتأمين سلامة الشعب قد أعطاه فى حالة الحكم بفرض الحراسة الحق فى الأمر بالتحفظ فى مكان أمين على الاشخاص الموضوعين تحت الحراسة ووفقاً للشروط الواردة فى المادة ٨ من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧١ . ولا يملك ابدأ المدعى العام الاشتراكي مع عدم صدور حكم بفرض الحراسة ليس مجرد الاعتقال أو الحبس الاحتياطي للمواطنين بل حتى ولا " التحفظ فى مكان أمين " على أى من المواطنين كبرت الجريمة المنسوبة إليهم أم هانت .

ولم يقيم المدعى العام الاشتراكي باستصدار حكم بفرض الحراسة على اموال الاستاذ يوسف درويش المحامي - وهو ما يملكه قانوناً المدعى العام الاشتراكي طبقاً لأحكام القانون رقم ٢٤ لسنة ٧١ كما يملك بموجب ذلك القانون ومع استصدار حكم بفرض الحراسة التحفظ في مكان أمين على الشخص المفروضة عليه الحراسة ولكن الذي حدث ان المدعى العام الاشتراكي في الوقت الذي لم يصدر فيه حكم بفرض الحراسة على الاستاذ يوسف درويش المحامي نجاهه قد قام بالقبض عليه وتفتيشه واعتقاله وطلب استمرار اعتقاله وبأن يكون لكل ذلك سند من القانون فضلاً عن انتهاك أحكام القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧١ .

فالمدعى العام الاشتراكي إذا امتنع في دعواه عن طلب فرض الحراسة فإن الاختصاص الوحيد المخول له وهو طلب فرض الحراسة استناداً الى القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧١ يكون قد تلاشى تماماً ولم يعد باقياً للمدعى العام الاشتراكي اختصاصاً آخر . وإذا جاء في ذات الوقت المدعى العام الاشتراكي وطلب من محكمة الحراسة القضاء باستمرار أمر التحفظ الصادر منه على شخص لم يصدر ضده حكم بفرض الحراسة على امواله فإن المدعى العام الاشتراكي في هذه الحالة لا يكون قد خالف فحسب القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧١ الذي لا يعرف غير دعوى الحراسة بل أنه يكون قد جار أيضاً على اختصاص النيابة العامة التي تملك وحدها سلطة القبض على الأشخاص وحسبهم احتياطياً ، ويكون أيضاً المدعى العام الاشتراكي قد جار على اختصاص رئيس الجمهورية الذي يملك وحده دون غيره اعتقال المواطنين طبقاً لأحكام القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ الصادر بشأن حالة الطوارئ .

وقد جاءت دعوى المدعى العام الاشتراكي مخالفة لأحكام القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧١ الصادر بتنظيم فرض الحراسة وتأمين سلامة الشعب والذي يقضى صراحة بأن موضوع القانون سالف الذكر هو دعوى فرض الحراسة وأن طلب التحفظ على ذات الشخص المطلوب فرض الحراسة على امواله هو

اجراء تبعى الدعوى فرض الحراسة ، وحيث إذا لم يطلب فى الدعوى فرض الحراسة واكتفى بطلب الأمر بالتحفظ على الشخص فإن طلب استمرار التحفظ يكون غير مقبول لارتباط ذلك الطلب الفرعى بالطلب الاصلى وهو فرض الحراسة وجوداً وعدمياً .

ونخلص بذلك الى ان المدعى العام الاشتراكى يملك قانوناً شيئاً واحداً هو رفع دعوى فرض الحراسة وطلب التحفظ المقترن بها وفقاً لأحكام القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧١ الصادر بتنظيم فرض الحراسة وتأمين سلامة الشعب ولا يملك المدعى العام الاشتراكى الحق فى الاعتقال أو الحبس الاحتياطى سواء كان مطلقاً أم محدوداً ، فهذه القيود والاجراءات نظمته القوانين وتملكها سلطات معينة ليس من بينها المدعى العام الاشتراكى .

ونتناول فيما يأتى الادلة القانونية المحددة لاختصاص المدعى العام الاشتراكى والمؤكد لقصر اختصاص المدعى العام الاشتراكى على مجرد رفع دعوى فرض الحراسة طبقاً لأحكام القانون رقم ٢٤ لسنة ٧١ .

أولاً - اختصاص المدعى العام الاشتراكى

ورد النص على " المدعى العام الاشتراكى " فى المادة ١٧٩ من الدستور المصرى الصادر فى عام ١٩٧١ وفيما يلى نصها :

" يكون المدعى العام الاشتراكى مسئولاً عن اتخاذ الاجراءات التى تكفل تأمين حقوق الشعب وسلامة المجتمع ونظامه السياسى والحفاظ على المكاسب الاشتراكية والتزام السلوك الاشتراكى ويحدد القانون اختصاصاته الأخرى . ويكون خاضعاً لرقابة مجلس الشعب وذلك كله على الوجه المبين فى القانون " .

ولم يصدر حتى الآن القانون المحدد لاختصاصات المدعى العام الاشتراكى والمنصوص عليه فى المادة ١٧٩ من الدستور المصرى .

ويقتصر حالياً اختصاص المدعى العام الاشتراكى على ما ورد النص عليه فى القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧١ الصادر بتنظيم فرض الحراسة وتأمين سلامة الشعب .

ولا يملك حالياً المدعى العام الاشتراكي أى اختصاص آخر خلاف الاختصاص الوارد فى القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ .
وينحصر اختصاص المدعى العام الاشتراكي الوارد فى القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ فى مجرد الادعاء من اجل اجراء تحفظى أو وقائى وهو فرض الحراسة على اموال الاشخاص الذين تقوم دلائل جديده على خطرهم على المجتمع بأن يكونوا قد أتوا افعالاً من شأنها الاضرار بأمن البلاد من الخارج أو الداخل أو بالمصالح الاقتصادية للمجتمع الاشتراكي أو بالمكاسب الاشتراكية للفلاحين والعمال أو افساد الحياة السياسية فى البلاد أو تعريض الوحدة الوطنية للخطر (المادة ٢) أو ان يكون تضخم اموالهم راجعاً الى اسباب محدودة واردة على سبيل الحصر فى المادة ٢ من القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ .

وقوام القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ هو مجرد فرض الحراسة سواء على اموال الأشخاص الطبيعيين أو الاشخاص الاعتبارية كاجراء تحفظى وقائى وليس كعقوبة جنائية أو حتى غير جنائية وذلك عند توفر موجبات فرض الحراسة، فضلاً عن وجوب توفر أركان دعوى الحراسة .
ويكفى الرجوع الى احكام القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ للوقوف منها على أن موضوع ذلك القانون هو دعوى الحراسة بون غيرها ، وأن التحفظ على الشخص المطلوب فرض الحراسة على أمواله هو امر تبعى متصل بالحراسة ويحيث إذا انتهت الحراسة لاي سبب من الأسباب انتهى بالتبعية وفوراً التحفظ على الشخص الذى كانت أمواله موضوعة تحت الحراسة ما لم يكن المدعى العام الاشتراكي قد أصدر أمره بالفاء أمر التحفظ .

ثانياً- فى القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١

بتنظيم فرض الحراسة وتأمين سلامة الشعب

تقضى احكام القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ بأن اختصاص المدعى العام الاشتراكي ينحصر فى دعوى طلب فرض الحراسة التى يقترن بها أحياناً طلب

التحفظ في مكان أمين على الشخص المطلوب فرض الحراسة على أمواله ، ولا يملك ابدأ المدعى العام الاشتراكي اختصاصات سواء كرئيس الجمهورية أو النيابة العامة فيما يتعلق بالقبض والاعتقال والحبس الاحتياطي والتحقيق في الجرائم المعاقب عليها طبقاً لأحكام قانون العقوبات والقوانين الكاملة .

ونورد فيما يلي الأدلة المؤكدة لما تقدم بالاستناد إلى أحكام القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧١ .

١- جاءت جميع مواد القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧١ الصادر بتنظيم فرض الحراسة وتأمين سلامة الشعب هريحة قاطعة وبلا استثناء بأن موضوعها "دعوى الحراسة" دون غيرها وعلى النحو المبين تفصيلاً في القانون ولم يرد في القانونين المذكور شئ آخر إلى جانب دعوى الحراسة مثل القبض أو الاعتقال أو الحبس سواء كان مطلقاً أم محدوداً لدرء الخطر عن المجتمع أو عند توفر دلائل جديّة على اتيان أفعال من شأنها الاضرار مثلاً بأمن البلاد من الخارج أو الداخل .

فالمادة ١ من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧١ تنص على ما يأتي :

" لا يجوز فرض الحراسة على أموال الاشخاص الطبيعيين إلا بحكم "

" قضائي وفي الأحوال الواردة في هذا القانون ووفقاً للضوابط " .

" المنصوص عليها فيه " .

وتماثل جميع مواد القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧١ المادة الاولى من ذلك القانون .

٢- المذكرة الإيضاحية لمشروع القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧١ قاطعة هي الاخرى من النها الى بائها بأن موضوع القانون المذكور هو دعوى الحراسة دون غيرها .

ويكفي في هذا المقام ان نورد فيما يلي فقرة من المذكرة الإيضاحية المشار إليها فيما تقدم وهي قاطعة بأن دعوى الحراسة دون غيرها هي موضوع القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧١ ، فقد جاء في المذكرة الإيضاحية ما يأتي :

" ومن هذا المنطلق يأتي التشريع المعروض لتنظيم فرض الحراسات وهو

في هذا الإطار لا ينظم الحراسة بصفة عامة لأن الحراسة منظمه في القانون المدني ولها معناها وضوابطها في القانون الخاص وانما موضوع هذا المشروع هو الحراسة التي كانت تفرض بقرار من السلطة التنفيذية وعلى اساس من السلطات المخولة لها بمقتضى قانون الطوارئ والقوانين التي تتناول بعض التدابير الخاصة بأمن الدولة لينتقل بهذا النوع من الحراسات من مجال السلطان الاداري ليضعه في أمانة القضاء داخل ضوابط قانونية ، تعطيه المصلاحيه لكي يكون محلاً للتطبيق من جانب هيئة قضائية .

والتشريع في المادة الاولى يقطع بعدم جواز اخضاع اموال الاشخاص الطبيعيين لتدابير الحراسة إلا بحكم قضائي في الاحوال الواردة فيه ووفقاً للضوابط المنصوص عليها فيه

وواضح من صياغة احكام هذا المشروع انه لم يوضع من اجل الترخيص في فرض الحراسة وتوسيع نطاقها ولكنها وضع لمواجهة الحالات التي تلفت انظار الناس بضخامة المال الحرام فيها وادراء المخاطر الجسيمة التي تحيق بأمن الوطن وسلامته .

٢- حددت احكام القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ وظيفة المدعى العام الاشتراكي بالادعاء فقط على وجه التحديد في قضايا فرض الحراسة دون أى شئ آخر .

" يتولى الادعاء في قضايا فرض الحراسة مدع عام بدرجة وزير "

وجاء في المذكرة الإيضاحية تعليقاً على المادة ٥ سالفة الذكر ما يأتى :
" واتصالاً بهذا المعنى ولجسامة الفعل أو الأفعال التي حددها المشروع وإجاز فيها فرض الحراسة على المال ، ولخطورة الحراسة على المال وما قد تستتبعه من مصادرة المال لصالح الشعب فقد عهد المشروع في المادة (٥) بالادعاء في قضايا فرض الحراسة الى مدع عام في درجة وزير يكون تعيينه واعفاؤه بقرار من رئيس الجمهورية ، والمشروع بهذا يضيف الى الضمانات القانونية والقضائية التي استنتها ليحقق بها التوازن بين حماية المواطن وأمنه ، يضيف الى هذه الضمانات ضماناً آخر في شخص من يتولى الادعاء في مثل

هذه والقضايا . ولقد رأى المشروع ان وجود مثل هذا الشخص ليسهر على حماية مكاسب الشعب الاشتراكية ودفع كل افتئات عليها وعلى أمن الوطن ودرء المخاطر عنه أمر تفرضه ضرورة استمرار اثثورة وتعميق قيمتها ومفاهيمها وحماية مقدراتها ومكاسبها ويفتح الطريق لإمكان تقنين سليم للثورة يستمد أصوله من الواقع والحياة .

وترجو الحكومة ان تتقدم قريباً بمشروع قانون متكامل ينظم مهام واختصاصات المدعى العام ويحدد طبيعته باعتباره محامى الشعب .

وواضح مما تقدم ان المادة (٥) من القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ قد قصرت اختصاص المدعى العام الاشتراكي وعمله على مجرد الادعاء فى قضايا فرض الحراسة دون ان يكون له أى اختصاص آخر مثل القبض أو الاعتقال أو الحبس الاحتياطي مطلقاً أو محدداً .

ولم يصدر حتى الآن قانون باعطاء المدعى العام الاشتراكي اختصاصاً آخر الى جانب اختصاصه الوحيد وهو الادعاء فى دعاوى طلب فرض الحراسة. ٤- تحظر احكام القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ على المدعى العام الاشتراكي القيام بنفسه باجراء التحقيق فى الجرائم التى يتبين له وقوعها خلال اطلاعه على الاوراق ، وتقضى ايضاً احكام القانون المذكور بأن تحقيق تلك الجرائم يكون للنياية العامة ، وبالتبعية لا يملك المدعى العام الاشتراكي القبض على الاشخاص أو تفتيشهم أو حبسهم احتياطياً .

وتقضى بما تقدم المادة ٦ من القانون المذكور وفيما يلى نصها :
يتولى المدعى العام اجراءات التحقيق السابقة على تقديم الدعوى الى المحكمة المختصة بفرض الحراسة ويكون له فى سبيل ذلك كافة الاختصاصات المقررة لسلطات التحقيق فى قانون الاجراءات الجنائية .

وله ان يستعين فى ذلك بعدد من المحامين العامين ورقساء النيابة العامة يندبون وفقاً لقانون السلطة القضائية .

وللمدعى العام بصفه خاصه فى سبيل تنفيذ هذا القانون أن يتخذ الاجراءات الآتية :

أولاً : الأمر بالتحفظ على أية أوراق أو مستندات يرى أهميتها في الادعاء.

ثانياً : طلب البيانات والمعلومات من هيئات الرقابة والتفتيش في الدولة .
ثالثاً : الحصول على الوثائق والملفات من الحكومة أو الهيئات أو المؤسسات العامة أو الوحدات التابعة لها أو من أى من الأشخاص الاعتبارية العامة أو أية جهة أخرى .

رابعاً : تكليف مأموري الضبط القضائي أو أية جهة أخرى بجمع الاستدلالات .

خامساً : ان يطلب من النيابة العامة أو أية جهة مختصة اجراء تحقيق في واقعة معينة تتعلق أو تتصل بالادعاء وموافاته بنتيجة التحقيق فيها .
سادساً : ان يطلب من النيابة العامة اجراء التحقيق في الجرائم التي يتبين له وقوعها خلال اطلاعه على الاوراق .

سابعاً : ابلاغ الجهة المختصة للنظر في امر كل من تقع منه مخالفة لواجبات وظيفته أو تقصير في عمله ، وله ان يطلب رفع الدعوى التأديبية عليه .
وإذا كانت المادة سالفه الذكر قد اوردت تنظيمياً خاصاً باجراءات عمل المدعى العام الاشتراكي فالنائب ان المادة المذكورة قد خصصت الاجراءات لدعوى فرض الحراسة دون غيرها من الدعاوى مثل دعاوى اعتقال المواطنين أو حبسهم احتياطياً .

وفي المذكرة الإيضاحية التأكيد لما تقدم ، فقد جاء بها ما يأتي :
" تعرضت المادة ٦ من المشروع لتنظيم الاجراءات التي يتولاها المدعى العام والسابقة على تقديم الدعوى الى المحكمة المختصة بفرض الحراسة والجهات التي تعاونه في تجميع البيانات والمعلومات والاستدلالات والتحقيقات التي تكون اقتناعه في اقامة دعوى فرض الحراسة " .

٥- تقضى أحكام القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ بأن المحكمة المشكلة طبقاً لاحكام ذلك القانون خاصة بالفصل في دعاوى فرض الحراسة دون غيرها من الدعاوى الأخرى بدليل تخصيص المحكمة للحكم في دعاوى فرض الحراسة

وفقاً لما تنص عليه أحكام القانون .

فالمادة ٩ من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧١ تنص على ما يأتي :

" تكون احوالة دعوى طلب فرض الحراسة الى المحكمة المختصة بقرار مكتوب ومسبب من المدعى العام " .

وتنص المادة ١٠ من القانون المذكور على ما يأتي :

" تفصل في دعاوى فرض الحراسة محكمة تشكل بقرار من رئيس الجمهورية " .

وتنص المادة ١٢ من القانون سالف الذكر على ما يأتي :

" يكون مقر المحكمة المختصة بدعاوى فرض الحراسة مدينة القاهرة ، ويجوز ان تعقد جلساتها في عاصمة المحافظة الكائن بها موطن فرض الحراسة على أمواله أو التي تكون فيها مصالحه المالية التالية " :

وتنص المادة ١٤ من القانون سالف الذكر على ما يأتي :

" تحدد المحكمة الاجراءات التي تتبع في نظر الدعوى مع مراعاة الآتي :

أولاً : ان يكون المطلوب فرض الحراسة عليه ولكل ذي شأن حق الاستعانة بمحام أو محامين من المقبولين للمرافعة امام محاكم الاستئناف .

ثانياً : ان يمكن من الاطلاع على جميع الاوراق التي يستند إليها الطلب ومن الرد عليها وان يعطى لذلك الوقت الكافي حسب ظروف كل حالة .

ثالثاً : ان يمكن من ابداء دفاعه مشافهة وكتابة .

وإذا كانت احكام القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧١ قد خلت من النص على اختصاص محكمة الحراسة بالنظر والفصل في دعاوى الاعتقال والحبس الاحتياطي ، فقد نصت احكام القانون المذكور في ذات الوقت على قصر اختصاص محكمة الحراسة على مجرد النظر والفصل في دعاوى فرض الحراسة .

٦- تقضى المادة ٧ من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧١ بأن المدعى العام الاشتراكي يكون له اتخاذ الاجراءات التحفظية في شأن اموال الشخص المطلوب فرض الحراسة عليه وذلك لحين الحكم بفرض الحراسة على امواله من محكمة الحراسة .

وتقضى ايضاً المادة ٨ من القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ بأن المدعى العام الاشتراكى ان يأمر بالتحفظ فى مكان أمين على الاشخاص المشار إليهم فى المادة الثانية من القانون وممن يجوز فرض الحراسة على اموالهم كلها أو بعضها لدرء خطرهم على المجتمع .

والاجراءات المنصوص عليها فى المادتين ٧ و ٨ من القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ هى اجراءات تحفظية ووقائية الهدف منها فى المادة ٧ المحافظة على الاموال المطلوب فرض الحراسة عليها ، أما الهدف من المادة ٨ فهو حماية المجتمع من النشاط الضار للشخص الذى يستمر فيه رغم فرض الحراسة على امواله موالياً لنشاطه الضار بالمجتمع .

٧- يرتبط التحفظ على الشخص فى مكان أمين بفرض الحراسة عليه فعلاً بموجب حكم صادر من محكمة الحراسة طبقاً لأحكام القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ الصادر بتنظيم فرض الحراسة وتأمين سلامة الشعب .
وينتهى التحفظ على الشخص بانتهاء الحراسة أو بصور قرار بالافراج عنه مع استمرار الحراسة على امواله .

وتقضى بما تقدم المادة ٨/٦ من القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ وفيما يلى نصها :

" ويسقط الأمر بقوة القانون بمضى خمس سنوات على صدوره أو بانقضاء الحراسة " .

ويكون انقضاء الحراسة بداهة بحكم من محكمة الحراسة أو بموت الشخص المفروضة على امواله الحراسة أو بالغاء حكم الحراسة بمعرفة رئيس الجمهورية بناء على طلب المدعى العام الاشتراكى أو لى سبب قانونى آخر .
ولما كان التحفظ على الشخص فى مكان أمين يرتبط وجوداً وعدمياً بفرض الحراسة عليه فإنه من باب أولى إذا لم يرق المدعى العام الاشتراكى بتقديم دعوى طلب فرض الحراسة فلا يكون له بداهة طلب التحفظ على ذات الشخص استناداً الى المادة ٨ من القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ .

٨- ثابت ان الامر بالتحفظ فى مكان أمين الذى يصدره المدعى العام

الاشتراكى على الاشخاص المشار إليهم فى المادة الثانية من القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ انما هو مرتبط بالشخص الذى وضعت امواله تحت الحراسة فعلاً ولكنه مع ذلك لم يتوقف عن مواصلة نشاطه الضار بأمن الدولة والجتمع .

فأمر التحفظ سالف الذكر يرتبط وجوداً وعدمياً بحكم صادر بفرض الحراسة على الشخص المتحفظ عليه ولا يكون للمدعى العام الاشتراكى اصدار امره بالتحفظ فى مكان أمين على احد المواطنين دون ان يكون قد استصدر ضده حكماً بفرض الحراسة على امواله .

وقد جاء تقرير لجنة الشؤون التشريعية عن مشروع القانون بتنظيم فرض الحراسة على الاموال قاطعاً بارتباط امر التحفظ فى مكان أمين بفرض الحراسة فعلاً على اموال المطلوب التحفظ عليه .

وفيما يلى ما جاء بتقرير لجنة الشؤون التشريعية :

" وهذا ولذ يبين ان المادة الثامنة من المشروع لا تتعلق بالمال فهسب على النحو الذى جاءت به المادة الثالثة بل انها تتحدث عن نشاط يمارسه الشخص ذاته وكان المشروع اذ يقرر فرض الحراسة على مال هذا الشخص وفقاً للاجراءات الواردة فيه ، بحيث لا تفرض الحراسة إلا بحكم فإن هذا لا يحول دون تكرار الاعمال المنصوص عليها فى المادة الثانية حتى ولو صدر حكم بفرض الحراسة وكان اوجب من ذلك ان يتاح للمدعى العام ان يتخذ من الاجراءات ما يجد به من هذا النشاط بقرار يصدره بالتحفظ على يقارف هذه الافعال على ان يخضع قراره فى هذا الشأن لرقابة المحكمة المختصة بفرض الحراسة " .

واثناء نظر المشروع بقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ امام مجلس الشعب عارض النائب الاستاذ احمد الوردانى المحامى فى اعطاء المدعى العام الاشتراكى الحق فى اصدار اوامر التحفظ على الاشخاص ، وفيما يلى نص كلمته فى مجلس الشعب :

" اننى ارى ان هذه المادة التى استحدثتها اللجنة قد اقحمت على مشروع القانون الوارد من الحكومة دون ان يكون هناك محل لها .

ان مشروع هذا القانون وهو يعالج فرض الحراسة على اموال الاشخاص العاديين والاعتباريين يقرر الضمانات فى كل احكامه للذين شملت اموالهم بالحراسة فيقرر نفقة لهم ولأولادهم للاتفاق منها .

وقد عارض احد اعضاء مجلس الشعب : اضافة المادة (٨) الى المشروع الوارد من الحكومة فقال :

ان هذا المشروع قد اعطى المدعى العام سلطة مطلقة فى التحفظ على الاموال بدعوى انها ستوضع فى يد أمينة وهى يد الوكيل الذى سيديرها .

وهذا النص المعروض تزيد على مشروع القانون كما ورد من الحكومة الذى ينظم حالات فرض الحراسة على الاموال ويضمن ان تكون هذه الاموال فى امان لكى يأخذ الشعب حقه ، فكيف نعطى المدعى العام الحق ان يتحفظ على الاشخاص مما قد يرد فى قوانين أخرى .

ان هذا المشروع الذى نعتبره اللجنة الاولى فى بناء الحرية وفى تحقيق مبدأ سيادة القانون لا ينبغي ان يتضمن اى نص يضع قيداً على حرية الاشخاص . ولهذا فاننى أقترح حذف هذه المادة لأنها تمثل انتهاكاً من اللجنة فى مشروع هذا القانون .

وقد تضمن رد المقرر للجنة الشئون التشريعية - وبالاستناد الى تصريح السيد وزير الدولة لشئون مجلس الشعب - بأن أمر التحفظ المقترح للمدعى العام الاشتراكى مرتبط بالاشخاص الذين وضعت اموالهم تحت الحراسة ومع ذلك استمروا يعيئون بمقدرات الشعب فكان لابد من اتخاذ اجراء يحول بين هؤلاء الاشخاص وبين الاضرار بمصالح الشعب .

وواضح مما تقدم ان امر التحفظ المعطى للمدعى العام الاشتراكى ليس عاماً مطلقاً كما يذهب الى ذلك المدعى العام الاشتراكى بل هو مقصور على الاشخاص المفروضة على اموالهم الحراسة ومع ذلك يستمرون فى نشاطهم الضار ضد المجتمع .

ويؤكد ذلك نص الرد الذى أدلى به مقرر لجنة الشئون التشريعية بجلسة ١٩٧١/٥/٣١ اثناء نظر مشروع القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧١ أمام مجلس

الشعب ، وفيما يلي نص الرد المذكور :

" المقرر - أن هذه المادة التي صوّرت على لسان السيد الزميل أنها قد أقيمت على مشروع هذا القانون لها حكمتها ولها أصلها التاريخي والقانوني .

وقد أعطانا السيد وزير الدولة لشؤون مجلس الشعب أثناء حضوره اجتماع اللجنة مثلاً لبعض الأشخاص الذين وضعت أموالهم تحت الحراسة ثم فوجئنا بعد فترة معينة أنهم هم أنفسهم وينفس أسلوبهم قد حازوا أموالاً ترسبت وتراكمت لديهم .

وانني لأسئال عما يمكن عمله إزاء انسان أصبح الاتحراف طبيعته ليحارب الشعب بأساليبه هذه هل نترك مثل هذا الشخص يعبت بمقدرات الشعب مكتفين بفرض الحراسة على أمواله ودون أن يكون للمدعى العام - وهو محامي الشعب - الحق في اتخاذ اجراء يحول بينه وبين الاضرار بمصالح الشعب ؟

ومن ناحية أخرى فإن هذا الحق مخول لرئيس الجمهورية بمقتضى القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٤ بشأن بعض التدابير الخاصة بأمن الدولة إذ تنص مادته الاولى على انه : " يجوز بقرار من رئيس الجمهورية القبض على الاشخاص الآتى ذكرهم وحفظهم في مكان أمين " ثم ان هذا القانون لا يضع ضمانات عند القبض على مثل هذا الشخص ولا يعقل ان ينظم المال ونضع الضمانات الكافية لحفظه ونترك صاحب المال دون ضمانات فالاجدر بنا ان نبقى على هذه المادة حماية للأفراد بقدر ما يكفل المشروع نفسه حماية الأموال " .

٩- القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧١ الصادر بتنظيم فرض الحراسة وتأمين سلامة الشعب قانون مدني وليس قانوناً جنائياً ، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإن الحراسة تدبير تحفظي أو وقائي وليس عقوبة سواء كانت مدنية أو جنائية .

وتؤكد ذلك المذكرة الإيضاحية للقانون المذكور التي جاء بها ما يأتي :

" ولما كانت الحراسة تدبيراً مؤقتاً بطبيعته يقصد به التحفظ والرقابة فقد حددت المادة ٢١ من المشروع مدة الحراسة التي تفرض بمقتضى احكام هذا

المشروع بخمس سنوات ، على ان تنقضى الحراسة بانقضاء هذه المدة من تاريخ الحكم بفرضها أو بوفاء الخاضع للحراسة خلال هذه المدة .
وقد وجد المشرع ان هذه المدة التى تسمح بتقصى حقيقة الشخص المفروض عليه الحراسة وتحديد ظروفه وأوضاعه ، كما انها المدة التى تكفى لمتابعة الشخص جنائياً من المحاكم المختصة والحكم عليه بالعقوبات التى يفرضها القانون فيما قد ينسب إليه من جرائم تتصل بالأعمال والتصرفات التى من أجلها فرضت الحراسة " .

وجاء أيضاً فى المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ ما يأتى :
" وقد اورد المشرع حكم المادة ٢٣ ولو انه مستفاد ضمناً من طبيعة الحراسة ذاتها إلا انه جاء لتوكيد هذه الطبيعة باعتبار ان الحراسة تدبير تحفظى أو وقائى وليست عقوبة تجب العقوبات الجنائية وان اجراءاتها لا تؤثر بأى حال من الأحوال على سير الدعوى الجنائية وتوقيع العقوبات التى يقضى بها القانون على الجرائم التى تكونها الاعمال والتصرفات التى من أجلها فرضت الحراسة . وهذا يؤكد من جانب آخر ان الحكم بفرض الحراسة لا يتعرض تفصيلاً لوقائع الجريمة التى تكونها الافعال والاعمال التى تفرض الحراسة من أجلها أو يقضى فى هذه الوقائع ، وانما يترك هذا كله لمحكمة الجنايات المختصة التى يكون لها سلطة التقدير والاقتناع كاملة مكتفياً بالاقتناع بالدلائل الجدية التى تحيط بالموضوع والتى تحمل المجتمع على التحفظ على مال الشخص حماية لمكاسب الشعب الاشتراكية وسلامة أمنه الوطنى " .

وما دام ان القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ الصادر بتنظيم فرض الحراسة وتأمين سلامة الشعب قانون مدنى وليس قانوناً جنائياً فإن من التجنى حقاً وبما يعتبر قلباً للأوضاع وخطراً للأمور ان يندفع المدعى العام الاشتراكى فى حماس منقطع النظير من اجل تغيير طبيعة القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ من قانون مدنى الى قانون جنائى ، مخالفاً بذلك ليس مجرد احكام القانون بل وايضاً هدف المشرع الذى سطره صريحاً ووضحاً فى المذكرة الإيضاحية .

١٠- القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ الصادر بتنظيم فرض الحراسة وتأمين

سلامة الشعب قانون عادي ، فهو قانون دائم ، والقانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ الصادر بشأن حالة الطوارئ قانون استثنائي فهو قانون مؤقت .

وإذا جاوزنا المدعى العام الاشتراكي فيما ذهب إليه من حقه في اعتقال المواطنين استناداً الى القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧١ فمؤدى ذلك ان القانون العادي الدائم يتضمن احكاماً أشد مما يتضمنه القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ وهو قانون استثنائي أى مؤقت والذي يقتصر تطبيقه عند اعلان حالة الطوارئ .

فطبقاً لاحكام القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ يكون للمعتقل ولكل ذى شأن ان يتظلم من القبض أو الاعتقال إذا انقضى ثلاثون يوماً من تاريخ صدوره دون ان يفرج عنه ، وفي جميع الاحوال يكون لمن رفض تظلمه الحق فى ان يتقدم بتظلم جديد كلما انقضى ثلاثون يوماً من تاريخ رفض التظلم .

وتقضى احكام القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧١ بأن المدعى العام الاشتراكي ان يأمر بالتصرف فى مكان أمين على المواطنين الذين تسرى عليهم احكام القانون المذكور ، ويجب على المدعى العام الاشتراكي عرض الأمر على محكمة الحراسة خلال ستين يوماً من تاريخ صدوره وعلى المحكمة - خلال ستين يوماً من عرض الامر عليها ان تصدر قرارها إما بالغاء الأمر أو باستمرار تنفيذه لمدة لا تتجاوز سنة من تاريخ صدور الامر وان للمدعى العام الاشتراكي قبل نهاية هذه المدة ان يطلب الى المحكمة ذاتها استمرار تنفيذ الأمر مددأ أخرى لا يجاوز مجموعها خمس سنوات ، وانه يجوز لمن صدر عليه الامر ان يتظلم منه أو من إجراءات تنفيذه إذا انقضت ستة شهور من تاريخ صدوره دون ان يفرج عنه وانه يجوز ايضاً لمن رفض تظلمه ان يتقدم بتظلم جديد كلما انقضت ستة شهور من تاريخ رفض التظلم ، وواضح مما تقدم - وفيما لو اخذنا جدلاً بوجهة نظر المدعى العام الاشتراكي - ان احكام القانون العادي الدائم وهو القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧١ تكون أشد بكثير واقصى من احكام القانون الاستثنائي المؤقت وهو القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ والذي لا يطبق إلا فى الحالات الخطيرة التى تقتضى اعلان حالة الطوارئ .

ولم يقل احد ان احكام القوانين الاستثنائية تكون اخف وامون من احكام

القوانين العادية .

وليس معقولاً أن يعطى المدعى الاشتراكى بموجب قانون عادى وهو القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧١ ما لم يعط لرئيس الجمهورية إلا استثناء وبموجب القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ الصادر بشأن حالة الطوارئ .

ان هذه البديهيّة لم تكن تستحق كل هذا العناء ، ولكن محاولة المدعى العام الاشتراكى لتوسيع اختصاصه عن طريق تفسيره المتعسف غير القانونى لاحكام القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧١ هو الذى أوصله الى مخالفة البديهيّات ومجافاة الواقع والقانون بل والنزق السليم فى تفسير القوانين وفهمها .

١١- بتاريخ ١٠/٦/١٩٧١ صدر القانون رقم ٣٤/١٩٧١ الخاص بتنظيم فرض الحراسة وتأمين سلامة الشعب . وعند صدور ذلك القانون كان هناك قانونان يكفلان اعتقال المواطنين وحبسهم احتياطياً واحد هذين القانونين استثنائى وهو القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ الصادر فى شأن حالة الطوارئ اما القانون الآخر فعادى وهو القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٤ الصادر بشأن بعض التدابير الخاصة بأمن الدولة .

ويقضى القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ فى المادة ٢ منه بأن لرئيس الجمهورية وضع قيود على حرية الاشخاص فى الاجتماع والانتقال والاقامة والمرور فى اماكن أو اوقات معينة والقبض على المشتبه فيهم أو الخطرين على الامن العام والنظام العام واعتقالهم والترخيص فى تفتيش الاشخاص والاماكن دون التقيد بأحكام قانون الاجراءات الجنائية . وتقضى المادة ٣ مكرراً من القانون سالف الذكر بأنه يكون للشخص المعتقل وفقاً للمادة السابقة ان يتظلم من امر الاعتقال اذا انقضى ثلاثون يوماً من تاريخ صدوره دون ان يفرج عنه . وقد كان القانون المذكور قائماً وناظراً وقت صدور القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧١ ولا يزال القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ قائماً وناظراً حتى الآن .

ويقضى القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٤ فى المادة ٢ منه بأنه يجوز لرئيس الجمهورية عند قيام حالة تنذر بتهديد سلامة النظام السياسى أو الاجتماعى للبلاد ان يأمر بالقبض على اى شخص من الفئات المذكورة فى القانون واعتقاله

متى توافرت عند صدور هذا الامر اسباب جدية تنبئ بخطرته ، ويكون للشخص المعتقل ان يتظلم من امر الاعتقال اذا انقضت ستون يوماً من تاريخ صدوره دون ان يفرج عنه وأنه يجوز لمن رفض تظلمه ان يتقدم بتظلم جديد كلما انقضت ستون يوماً من تاريخ رفض التظلم .

وتقضى ايضاً المادة ٢ من القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٤ بأن يكون للنياية العامة فى تحقيق الجناية المنصوص عليها فى الابواب الاول والثانى مكرراً من الباب الثانى من قانون العقوبات بجانب السلطات المخولة لها سلطات قاضى التحقيق ومستشار الإحالة ولا تنقيد فى ذلك بالقيود المبينة فى المواد ٥١ و ٥٢ و ٥٣ و ٥٤ و ٥٥ و ٥٧ و ٧٧ و ٨٢ و ٨٤ و ٩١ و ٩٢ و ٩٧ و ١٢٤ و ١٢٥ و ١٤١ و ١٤٢ و ١٣٤ من قانون الاجراءات الجنائية ، ويكون للمتهم ان يتظلم من أمر حبسه للمحكمة المختصة إذا انقضى ثلاثون يوماً من يوم القبض عليه دون تقديمه الى المحكمة ويتجدد حق المتهم فى التظلم متى انقضى ثلاثون يوماً من تاريخ آخر قرار صادر فى هذا الشأن .

ويبينواضحاً مما تقدم ان سلطات الاعتقال والحبس الاحتياطى كانت متوفرة عند صدور القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ وكانت هذه السلطات ولا تزال تغطى جميع ارجاء مصر وتشمل بمظلتها جميع المواطنين بلا استثناء ، وسلطات الاعتقال والحبس الاحتياطى معطاه لرئيس الجمهورية والنياية العامة .

وامام هذه الحقائق لا يكون متصوراً ان يعطى المدعى العام الاشتراكى بموجب القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ الحق فى الاشتراك مع رئيس الجمهورية والنياية العامة فى سلطات القبض والاعتقال والحبس الاحتياطى . ولا يكون متصوراً ايضاً ان ينتزع المدعى العام الاشتراكى من رئيس الجمهورية والنياية العامة سلطات القبض والاعتقال والحبس الاحتياطى وينفرد بها . والحقيقة ان سلطات القبض والاعتقال والحبس الاحتياطى باقية طبقاً للقانون رقم ١٦٢ لسنة ٥٨ وقانون الجرائم الجنائية لرئيس الجمهورية والنياية العامة دون شريك لهما .

ولا يملك المدعى العام الاشتراكى غير مجرد التحفظ فى مكان أمين على الاشخاص المتقدمين فى دعاوى طلب فرض الحراسة وفقاً للأحكام والشروط الواردة فى القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ الصادر بتنظيم فرض الحراسة وتأمين سلامة الشعب .

١٢- تقضى احكام القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ بأن المدعى العام الاشتراكى ان يأمر بالتحفظ فى مكان أمين على الاشخاص المشار إليهم فى المادة الثانية من ذلك القانون .

وفيما يلى نص الفقرة الأولى من المادة ٨ من القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ :
للمدعى العام ان يأمر بالتحفظ فى مكان أمين على الاشخاص المشار إليهم فى المادة الثانية من " هذا القانون " .

والتحفظ اجراء يختلف جوهرياً سواء عن الاعتقال أم الحبس و " المكان الأمين " يختلف هو الآخر جوهرياً سواء عن المعتقل أو السجن .

ف رئيس الجمهورية وحده هو الذى يملك سلطة الاعتقال طبقاً لأحكام القانون رقم ١٦٢ لسنة ٥٨ الصادر فى شأن حالة الطوارئ وتملك النيابة العامة وحدها سلطة الحبس الاحتياطى طبقاً لأحكام قانونى الاجراءات الجنائية والقانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ ، ويملك رئيس الجمهورية وحده وضع المعتقلين فى المعتقلات وتملك النيابة العامة وحدها وضع المقبوض عليهم المحبوسين احتياطياً فى السجون العامة .

ويكون للنياية العامة وحدها حق الاشراف والرقابة على السجون .

ولما كان المدعى العام الاشتراكى طبقاً لأحكام القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ لا يملك سلطات القبض والاعتقال والحبس احتياطياً . لهذا نجد ان القانون رقم ٣٤ لسنة ٧١ لم ينص على حق المدعى العام الاشتراكى فى القبض والاعتقال والحبس الاحتياطى بل نص على حقه فى مجرد " التحفظ " ولم ينص ايضاً القانون المذكور على حق المدعى العام الاشتراكى فى وضع المتحفظ عليه فى المعتقل أو السجن العمومى بل نص على حقه فى التحفظ على الشخص فى " مكان أمين " .

ونحن نخلص بذلك واستناداً الى ما تقدم الى ان الاجراء المنصوص عليه في المادة ٨ من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧١ وهو التحفظ في مكان امين انما يقصد به اجراء اخف بكثير من الاعتقال أو الحبس الاحتياطي وهو في ذات الوقت اجراء يتفق مع طبيعة القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧١ ، الذي لا يعتبر قانوناً جنائياً بل هو قانون مدني .

وصورة التحفظ في مكان امين يكون عادة بتكليف الشخص بملزمة داره وعدم تركه له إلا بإذن من سلطات الامن مع اتخاذ الاحتياطات الخارجية من جانب السلطات المذكورة بما يكفل عدم هرب المتحفظ عليه أو استمراره في نشاطه الضار .

ويؤكد ما تقدم ان اجراء التحفظ في مكان امين يختلف عن اجراءات القبض والاعتقال والحبس الاحتياطي والتي لا يملكها المدعي العام الاشتراكي .
١٢- كما لا يملك المدعي العام الاشتراكي التحقيق في الجرائم المعاقب عليها طبقاً لأحكام قانون العقوبات فإن محكمة الحراسة هي الأخرى لا تختص طبقاً لأحكام القانون ٢٤ لسنة ١٩٧١ بالنظر والفصل في الدعاوى الجنائية التي تتكشف عنها التحقيقات السابقة على تقديم دعوى الحراسة الى المحكمة المختصة بفرض الحراسة .

وتقضى بما تقدم احكام القانون رقم ١٩٧١/٢٤ الذي ينص في المادة ٢٤ منه على ما يأتي :

"لتحول اجراءات فرض الحراسة بمقتضى احكام هذا القانون دون السير في اجراءات الدعوى " . " الجنائية وتوقيع العقوبات التي يقضى بها القانون " .
وقد جاء في المذكرة الإيضاحية للقانون المذكور ما يأتي :

" ان اجراءاتها (اجراءات الحراسة) لا تؤثر بأى حال من الاحوال على سير الدعوى الجنائية وتوقيع العقوبات التي يقضى بها القانون على الجرائم التي تكونها الافعال والاعمال التي تفرض الحراسة من اجلها أو يقضى في هذه الوقائع وانما يترك هذا كله لمحكمة الجنايات المختصة التي يكون لها سلطة التقدير والاقتناع كاملة مكثفة بالاقتناع بالدلائل الجدية التي تحيط بالموضوع

والتي تحمل المجتمع على التحفظ على مال الشخص حماية لمكاسب الشعب الاشتراكية وسلامة وطنه " .

وما دام انه سواء المدعى العام الاشتراكي أم محكمة الحراسة لا يملكان قانوناً التحقيق في الدعاوى الجنائية أو الفصل فيها فإن المدعى العام الاشتراكي يكون قد بلغ أقصى الشطوط عندما يجرى تحقيقاً في جرائم معاقب عليها طبقاً لقانون العقوبات ثم يلتجئ الى محكمة الحراسة بطلب اعتقال المتهمين أو حبسهم احتياطياً لمدة سنة تتجدد سنة بعد أخرى ولدة خمس سنوات ومستنداً في ذلك الى حكم المادة ٨ التي يقتصر نطاقها على مجرد التحفظ في مكان أمين على الاشخاص الموضوعين تحت الحراسة لقيام دلائل جدية على انهم أثروا افعالاً من شأنها الاضرار بالمجتمع .

١٤- تقضى احكام الدستور المصري بأن القضاء المختص والنيابة العامة وحدهما دون غيرهما - وطبقاً لأحكام القانون - هما اللذان يملكان اصدار الأوامر في حالات التلبس بالقبض على المتهمين وتفتيشهم وحبسهم احتياطياً .
فالمادة ٤١ من الدستور المصري تنص علي ما يأتي :

" الحرية الشخصية حق طبيعي وهي مصبونه لا تمس وفيما عدا حالة التلبس لا يجوز القبض على احد أو تفتيشه أو حبسه أو تقييد حريته بأى قيد أو منعه من التنقل إلا بأمر تستلزمه ضرورة التحقيق وصيانة امن المجتمع " ويصدر هذا الامر من القاضى المختص أو النيابة العامة بذلك وفقاً لأحكام القانون .

" ويحدد القانون مدة الحبس الاحتياطي " .

وامام هذا المبدأ الاساسى الهام من مبادئ الدستور المصري الذى قصر سلطات القبض والتفتيش والحبس احتياطياً على القضاء المختص والنيابة العامة تكون منعدمة جميع الأوامر التي يصدرها المدعى العام الاشتراكي بالقبض والتفتيش والحبس الاحتياطي ، فضلاً عن عدم دستورية اى قانون يصدر مخولاً لغير القضاء والنيابة العامة سلطات القبض أو التفتيش أو الحبس الاحتياطي .

١٥- حدد القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ عمل المدعى العام الاشتراكي

بمباشرة قضايا الحراسات ولم يورد له عملاً آخر . ولو كان المدعى العام الاشتراكي يملك الى جانب مباشرة قضايا الحراسة سلطة القبض استقلالاً على المواطنين والتحفظ عليهم واجراء التحقيقات الجنائية معهم لكان قد نص على ذلك صراحة في المادة ٢٥ من القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ التي اقتصرت على دعاوى الحراسة وجاءت خلوا من الاختصاص الذي خلفه المدعى العام الاشتراكي لنفسه وبالمخالفة لاحكام قانون فرض الحراسة .

وفيما يلى نص المادة ٢٥ من القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ :

" على المدعى العام أن يرفع التقارير الى رئيس الجمهورية بمناسبة متابعتة لقضايا الحراسات عن الاصلاحات ذات الطابع التشريعى أو التنظيمى التى يرى لزومها لتأمين المصالح العليا للبلاد وحماية المكاسب الاشتراكية " .

١٦- يقضى القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ الصادر بتنظيم فرض الحراسة وتأمين سلامة الشعب بأن المحكمة الوحيدة المنشأة بالقانون المذكور والتي أسماها " بالمحكمة المختصة بدعاوى فرض الحراسة " (المادتان ١٠ و ١٢) تصدر احكاماً وقرارات (المادتان ٢٢ و ٨) ، وذلك طبقاً لاحكام قانون المرافعات المدنية والتجارية (المادة ١٦) .

وقد حدد القانون اختصاص المحكمة المذكورة فى النطاق التالى :

١) اصدار الاحكام بفرض الحراسة على اموال الاشخاص المنصوص عليهم فى المادتين ٢ ، ٣ من القانون .

٢) اصدار الاحكام فى التظلمات التى ترفع بعد سنة من تاريخ صدور الاحكام بفرض الحراسة على الاموال (المادة ٢٢) .

٣) اصدار القرارات فى شأن اوامر التحفظ فى مكان أمين التى يصدرها المدعى العام الاشتراكي على الاشخاص المشار إليهم فى المادة الثانية من هذا القانون ، ويتعين على المحكمة خلال ستين يوماً من عرض الامر عليها ان تصدر قراراتها إما بالغاء اوامر التحفظ أو باستمرار تنفيذها لمدة لا تتجاوز سنة من تاريخ صدور الاوامر المذكورة . (المادة ٨) .

٤) اصدار القرارات فى التظلمات التى ترفع من الصادرة ضدهم أوامر

التحفظ إذا انقضت مدة ستة شهور من تاريخ صدور الأوامر دون أن يفرج عنهم (المادة ٨) .

وتتضح مما تقدم الحقائق التالية :

أولاً: لم ينص القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧١ الصادر بتنظيم فرض الحراسة وتأمين سلامة الشعب على غير محكمة واحدة هي " المحكمة المختصة بدعوى فرض الحراسة " والتي تحدد اختصاصها باصدار الأحكام فى دعوى فرض الحراسة .

ثانياً : لا يعطى القانون " للمحكمة المختصة بدعوى فرض الحراسة " الحق فى اصدار أحكام - مثل الأحكام فى دعوى الحراسة - وذلك حتى بالنسبة لأوامر التحفظ فى مكان أمين .

ثالثاً : لم ينشئ القانون الى جانب محكمة الحراسة محكمة أخرى تختص بالحكم فى موضوع " التحفظ فى مكان أمين " والتي غدت فى حقيقتها قبضاً واعتقالاً وحبساً احتياطياً .

رابعاً : ينص القانون على اختصاص محكمة الحراسة باصدار قرارها فى امر التحفظ فى مكان أمين الذى يصدره المدعى العام الاشتراكى وأجب القانون على المحكمة خلال ستين يوماً من عرض الأمر عليها بأن تصدر قرارها إما بالغاء الأمر أو باستمرار تنفيذه لمدة لا تتجاوز سنة من تاريخ صدور الأمر . خامساً : القرار أدنى فى مرتبة من الحكم ، فالحكم يفصل فى موضوع الدعوى ويحوز قوة الشئ المحكوم به ويكون حجة على الأطراف جميعاً الى ان يتم الفائق وفقاً لأحكام القانون ، أما القرار فلا يفصل فى موضوع الدعوى ولكنه يفصل فى اجراء أوامر يتصل بالدعوى ، ويكون لمن صدر لصالحه القرار ان يتنازل عنه ودون ان يؤثر ذلك فى موضوع الدعوى المطروح على القضاء .

وبين بذلك ان القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧١ الصادر بتنظيم فرض الحراسة وتأمين سلامة الشعب قد قصر انشاء المحكمة على " المحكمة المختصة بدعوى فرض الحراسة " .

وتصدر هذه المحكمة احكاماً فى موضوع دعوى فرض الحراسة ، وإذا

كانت المحكمة المختصة بدعوى فرض الحراسة لا تملك قانوناً اصدار احكام فى موضوع "التحفظ فى مكان أمين " فإن القانون لم ينشئ محكمة مثل محكمة الحراسة تختص بالنظر والفصل فى دعوى التحفظ والاعتقال واصدار احكامها فى موضوع الدعوى المذكورة وغاية ما انتهى إليه القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ هو انه اعطى لمحكمة الحراسة سلطة النظر والفصل فى أوامر التحفظ بالقائها أو استمرارها وذلك بقرارات لا تفصل فى موضوع التحفظ أو الاعتقال وذلك لسبب بسيط واضح وهو ان التحفظ أو الاعتقال غير واردين فى القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ الذى ينحصر موضوعه فى دعوى فرض الحراسة على الأموال .

ونخلص بذلك - واستناداً الى ما تقدم - الى ان طلب التحفظ فى مكان امين وهو بالمعنى الدقيق والاصح اعتقال وحبس احتياطى لا وجود له مستقلاً فى القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ الى جانب دعوى فرض الحراسة ، كما يذهب الى ذلك المدعى العام الاشتراكى بل هو طلب تبعى ومرتببط وجوداً وعملاً ليس فقط بدعوى فرض الحراسة بل وبوجوب ان يكون قد سبقه صدور حكم بفرض الحراسة .

ان ائمن ما يحوزه الانسان فى الحياة هو حقوقه وحرياته الأساسية وتأتى الحرية الشخصية فى مقدمة هذه الحقوق والحریات .

وتقتضى أحكام الدستور المصرى بأن الحرية الشخصية حق طبيعى وهى مصونة لا تمس ، وفيما عدا حالة التلبس لا يجوز القبض على احد أو تفتيشه أو حبسه أو تقييد حريته بأى قيد أو منعه من التنقل إلا بأمر تستلزمه ضرورة التحقيق وصيانة امن المجتمع ، ويصدر هذا الامر من القاضى المختص أو النيابة العامة وذلك وفقاً لأحكام القانون ويحدد القانون مدة الحبس الاحتياطى (مادة ٤١) ويأثم لا يجوز أن تحظر على أى مواطن الإقامة فى جهة معينة ولا ان يلزم بالإقامة فى مكان معين إلا فى الاحوال المبينة فى القانون (مادة ٥٠) وأن كل اعتداء على الحرية الشخصية أو حرمة الحياة الخاصة للمواطنين وغيرها من

الحقوق والحريات العامة التى يكفلها الدستور والقانون جريمة لا تسقط الدعوى الجنائية ولا المدنية الناشئة عنها بالتقادم ، وتكفل الدولة تعويضاً عادلاً لمن وقع عليه الاعتداء .

وهناك أيضاً المال وهو شريان الحياة الانسانية وتقضى احكام الدستور المصرى بأن الملكية الخاصة مصونة ولا يجوز فرض الحراسة عليها إلا فى الاحوال المبينة فى القانون وبحكم قضائى ولا تنزع الملكية إلا للمنفعة العامة ومقابل تعويض وفقاً للقانون . وحق الارث فيها مكفول (مادة ٢٤) ولا يجوز التأميم إلا لاعتبارات الصالح العام وقانون ومقابل تعويض (مادة ٣٥) والمصادرة العامة للأموال محظورة ولا يجوز المصادرة الخاصة إلا بحكم قضائى (مادة ٣٦) .

والواقع ان تمسك المدعى العام الاشتراكى برأيه القائل بأن القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧١ خاص بأمرين مستقلين وهما فرض الحراسة واعتقال المواطنين وحبسهم فى السجون ، وان سعى كل ذلك " بالتحفظ فى مكان أمين " هو رأى لوصح - وهو بالتأكيد غير صحيح - فإن مؤداه ان السلطة التشريعية التى اصدرت القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧١ قد اعلت شأن المال الى السماء وهبطت بحرية الانسان الى الحضيض فللعمال محكمته الخاصة ، وتصدر المحكمة احكامها فى الموضوع اما حرية الانسان فلا محكمة خاصة بها وتتوقف حرية الإنسان لا على حكم يفصل فى الموضوع كما هو الحال بالنسبة للمال ولكن بقرار يحرم الانسان من حريته بجرة قلم كما يقولون فى الوقت الذى لا يختلف فيه اثنان فى ان حرية الانسان أثمن من ماله ، ولئن كانت السلطة التشريعية اثناء نظر القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧١ قد ساوت بين الحرية والمال فإن هذا الموقف على أية حال ورغم اعتراضنا عليه يهدم الرأى الذى ينادى به المدعى العام الاشتراكى فمقضى رأيه تكبيل حريات المواطنين بالمزيد من القيود والاغلال التى لم تعرفها مصر وشعب مصر فى أى يوم من الأيام .

١٧- يرتبط امر التحفظ فى مكان أمين على الاشخاص المشار إليهم فى المادة الثانية من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٢ بفرض الحراسة فعلاً ولا يجوز

اصدار امر التحفظ استقلالاً وبمعزل عن دعوى طلب فرض الحراسة ويكون بذلك امر التحفظ فى مكان أمين مرتبط وجوداً وعدمياً بحكم صادر بفرض الحراسة . ولا تملك محكمة الحراسة اصدار قرارها باستمرار تنفيذ أمر التحفظ فى مكان أمين لمدة سنة من تاريخ صدور الأمر إلا مع توفر شرطين وهما :
أولاً : ان يكون قد صدر حكم بفرض الحراسة على اموال الشخص المطلوب التحفظ على ذاته فى مكان أمين .

ثانياً : ان يقوم الدليل على ان الشخص المفروضة الحراسة على امواله مستمر فى الاضرار بالمجتمع عن طريق استخدام المال الذى يكون قد حازه بعد فرض الحراسة على امواله الأولى .

ويؤكد ما تقدم البيان الذى أدلى به مقرر لجنة الشئون التشريعية بمجلس الشعب بجلسة ١٩٧١/٥/٣١ أثناء نظر مشروع قانون تنظيم فرض الحراسة وتأمين سلامة الشعب رداً على عضو مجلس الشعب الاستاذ احمد الوردانى الحامى الذى طالب بحذف المادة ٨ التى تقضى بأن للمدعى الاشتراكى ان يصدر امره بالتحفظ فى مكان أمين ولدة ستين يوماً على الأشخاص المشار إليهم فى المشروع قانون تنظيم فرض الحراسة وعلى ان يقوم المدعى العام الاشتراكى خلال ستين يوماً من تاريخ عرض الأمر على محكمة فرض الحراسة بالغاء الأمر أو باستمرار تنفيذه لمدة لا تجاوز سنة من تاريخ صدور الأمر .

وفيما يلى نص البيان سالف الذكر :

" ان المادة التى صورت على لسان السيد الزميل أنها قد اقحمت على مشروع هذا القانون لها حكمها ولها اصلها التاريخى والقانونى " .
" وقد اعطانا السيد وزير الدولة لشئون مجلس الشعب اثناء حضوره اجتماع اللجنة مثلاً لبعض الاشخاص الذين وضعت اموالهم تحت الحراسة ثم فوجئنا بعد فترة معينة انهم هم انفسهم وبنفس اسلوبيهم قد حازوا اموالاً ترسبت وتراكمت لديهم " .

" واننى لأتساءل عما يمكن عمله ازاء انسان اصبح الانحراف طبيعته ليحارب الشعب بأساليبه هذه ، هل نترك مثلاً هذا الشخص يعيث بمقدرات

الشعب مكتفين بفرض الحراسه على أمواله دون ان يكون للمدعى العام - وهو محامي الشعب - الحق في اتخاذ اجراء يحول بينه وبين الاضرار بمصالح الشعب ؟

" ولا يعقل ان ننظم المال ونضع الضمانات الكافية لحفظه ونترك صاحب المال دون ضمانات ، فالاجدر بنا ان نبقي على هذه المادة حماية للأفراد بقدر ما يكفل المشروع نفسه حماية الأموال " .

وواضح من البيان الذى ادلى به مقرر لجنة الشئون التشريعية - على نحو صريح وقاطع - بأن القرار الذى يصدر من المحكمة باستمرار التحفظ فى مكان أمين لا يكون إلا بعد فرض الحراسة وبشرط ان يقوم الدليل بعد ذلك على استمرار الشخص المفروضه على أمواله الحراسة فى الاضرار بالجمتمع . وواضح ايضاً من البيان المذكور انه فيما يتعلق بالنص الخاص بالتحفظ فى مكان أمين لم يكن المقصود به تسوئ مركز المواطن بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ عما كان عليه فى القانونين رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ ورقم ١١٩ لسنة ١٩٦٤ الخاصين بحالة الطوارئ وأمن الدولة والذين كانا نافذين عند صدور قانون فرض الحراسة ، بل كان المقصود (بالتحفظ فى مكان أمين) الوارد فى القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ هو كفالة حقوق للمواطنين غير موجودة فى القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٤ .

وبدليل ان المقرر نفسه وصف القانون المذكور بأنه :

" قانون لا يضع ضمانات عند القبض "

ويبدو منفرداً وحده المدعى العام الاشتراكي بالرأى القائل بأن سلطات القبض والاعتقال والحبس الاحتياطي الواردة فى القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ ، الصادر بشأن حالة الطوارئ والقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٤ الصادر فى شأن بعض التدابير الخاصة بأمن الدولة وقانون الاجراءات الجنائية قد نقلت جميعها وعن بكرة أبيها الى القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ الصادر فى شأن تنظيم فرض الحراسة وتأمين سلامة الشعب ، والواقع يتمثل فى ان القانون رقم ٣٤

لسنة ١٩٧١ قد تضمن جزئية خاصة لا علاقة لها بالقبض أو الاعتقال أو الحبس الاحتياطي وتشتمل في مجرد التحفظ في مكان أمين على المواطنين الذين تفرض على اموالهم الحراسة ثم يستجد من الامور ما يستوجب الحد من حريتهم على نحو مخفف عبر عنه بعبارة " التحفظ في مكان أمين " وهو بلا جدال غير القبض والاعتقال والحبس الاحتياطي حيث يتم التنفيذ في السجن الذي لا يعتبر مكاناً أميناً ولكن داراً لتنفيذ العقوبات .

القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧١ الصادر بتنظيم فرض الحراسة وتأمين سلامة الشعب قانون خاص تقتصر احكامه على فرض الحراسة على اموال الاشخاص الطبيعيين والاشخاص الاعتبارية ، يؤكد ذلك عنوان القانون "تنظيم فرض الحراسة وتأمين سلامة الشعب" ، وتتناول جميع احكام القانون فرض الحراسة على الاموال ، ولا توجد احكام اخرى في القانون خاصة بالاعتقال أو الحبس الاحتياطي وعنوان المذكرة الإيضاحية للقانون هو "مشروع قانون تنظيم فرض الحراسات على الاشخاص الطبيعيين وعنوان تقرير لجنة الشؤون التشريعية هو "مشروع قانون بتنظيم فرض الحراسة على الاموال" وجاء في الخطاب الذي أرسله رئيس لجنة الشؤون التشريعية الى رئيس مجلس الشعب "ارفع لسيادتكم مع هذا التقرير لجنة الشؤون التشريعية عن مشروع قانون فرض الحراسة على الاموال رجاء عرضه على المجلس" وجاء في تقرير لجنة الشؤون التشريعية " الحراسة التي يعنى هذا المشروع بتنظيمها هي الحراسة على اموال الاشخاص الذين تضمنتهم قوانين التدابير الخاصة بأمن الدولة والقوانين المعدلة لها وهي التي يتغياها الشارع حماية للنظام السياسي والاجتماعي في البلاد ، وجاء ايضاً في المذكرة الإيضاحية للقانون " ومن هذا المنطلق يأتي التشريع المعروض لتنظيم فرض الحراسات وموضوع هذا المشروع هو الحراسة التي كانت تفرض بقرار من السلطة التنفيذية وعلى اساس من السلطات المخولة لها بمقتضى قانون الطوارئ والقوانين التي تتناول بعض التدابير الخاصة بأمن الدولة لينتقل بهذا النوع من الحراسات من مجال

السلطان الادارى ليضعه فى امانة القضاء داخل ضوابط قانونيه لتعطيه الصلاحية لكى يكون محلاً للتطبيق من جانب هيئة قضائية .

ويبدو واضحاً سواء من احكام القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ أم من المذكرة الإيضاحية وكذلك تقرير لجنة الشؤون التشريعية فضلاً عن المناقشات والبيانات التى ادلى بها فى مجلس الشعب ان القانون المذكور خاص بفرض الحراسة على الاموال ولا شأن لهذا القانون سواء بالاعتقال أو الحبس الاحتياطى الواردة احكامها فى القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ الصادر فى شأن الطوارئ وقانون الاجراءات الجنائية .

اما القول بأن " نص المادة ٨ من القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ ورد عاماً ولم يجعل التحفظ مقصوراً على الاشخاص المطلوب فرض الحراسة على أموالهم بل اجازة ايضاً بالنسبة لغيرهم ممن اشارت إليهم المادة الثانيه من القانون خاصة وانه قد يكون من هؤلاء من ليس مال تفرض عليه الحراسة " فهو بالاضافة الى الحجج التى سبق تقديمها فإنه قول لا يتفق مع احكام القانون وذلك بما يأتى :

أولاً : سواء قيل ان نص المادة ٨ من القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ هو نص عام أم نص خاص ففى الحالين يستحيل ان يتعدى نص المادة ٨ سאלفة الذكر موضوع فرض الحراسة على الاموال الصادر به القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ فنحن ازاء قانون خاص صادر بتنظيم فرض الحراسة التى يستوجبها تأمين سلامة الشعب ولا شأن لذلك القانون بالاعتقال أو الحبس الاحتياطى أو غيرهما من الموضوعات لاسيما وأن فى مصر ولله الحمد قوانين نافذه ومنظمة لكل ذلك . والواقع ان القول بأن نص المادة ٨ من القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ ، ورد عاماً ولم يجعل التحفظ مقصوراً على الاشخاص المطلوب فرض الحراسة على أموالهم فهو تفسير متعسف ومخالف للقانون نصاً وروحاً ومؤداه إحالة قانون خاص بفرض الحراسة على الاموال فهو تفسير متعسف ومخالف للقانون نصاً وروحاً ومؤداه إحالة قانون خاص بفرض الحراسة على الاموال الى قانون للاعتقال والحبس المطلقين . وهذا امر لا يملكه سواء المدعى

العام الاشتراكي أم غيره ولكن تملكه وحدها السلطة التشريعية في مصر وهي مجلس الشعب .

ثانياً : ان القول بانطباق المادة ٨ من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧١ على الاشخاص المعدمين أو كما قيل من ان نص المادة ٨ ورد عاماً ولم يجعل التحفظ مقصوراً على الاشخاص المطلوب فرض الحراسة على اموالهم بل اجازهم ايضاً بالنسبة لغيرهم ممن أشارت إليهم المادة الثانية من القانون خاصة وأنه قد يكون من هؤلاء من ليس له مال تفرض عليه الحراسة * فهو ايضاً تفسير للقانون جانبه الصواب ومؤداه تطبيق القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧١ ، على المعدمين الذين لا يملكون اموالاً على الاطلاق في الوقت الذي يقتصر فيه تطبيق احكام القانون المذكور - نصاً وروحاً - على اصحاب الاموال عند اقترافهم لاعمال غير مشروعة وبشروط قانونية يتعين توفرها في الاموال ولا يتعدى القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧١ في تطبيقه نطاق اصحاب الاموال سواء من الاشخاص الطبيعيين أو الاشخاص الاعتبارية .

ثالثاً : ان النص في المادة ٨ من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧١ على اجراءات التحفظ في مكان أمين على الاشخاص المشار إليهم في المادة الثانية من القانون والنص في المادة الثانية والعشرين من القانون على اجراءات التظلم من الحكم الصادر بفرض الحراسة ، ليس مؤداه خلق الاعتقال والحبس الاحتياطي المطلقين الى جانب فرض الحراسة على الاموال ، بل ان الطبيعى ان تكون هناك مادتان احدهما خاصة بالتظلم من فرض الحراسة والثانية خاصة بالتظلم من التحفظ على اشخاص الموضوعين تحت الحراسة فالمادة الثامنة خاصة بالحرية الشخصية والمادة الثانية والعشرين خاصة بالمال ، ويختلف الموضوعان مع ما يترتب على ذلك من تباين الأحكام . ولهذا نجد القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧١ قد نص في المادة الثانية - والخاصة بالحرية الشخصية للمتحمق عليه وهي أثنى من المال - بأنه يجوز لمن صدر عليه الأمر باستمرار تنفيذ أمر تحفظ لمدة سنة من تاريخ صدور الأمر أن يتظلم منه أو من اجراءات تنفيذه اذا انقضت ستة شهور من تاريخ صدوره دون أن يفرج عنه ويجوز لمن

رفض تظلمه ان يتقدم بتظلم جديد كلما انقضت ستة شهور من تاريخ رفض التظلم ، اما المادة ٢٢ من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧١ فإنها تقضى بأن التظلم من الاحكام الصادرة بفرض الحراسة أو التظلم من اجراءات تنفيذها يكون بعد مرور سنة من تاريخ صدور الحكم بفرض الحراسة ، ويجوز أيضاً التظلم بطلب جديد كلما انقضت سنة من تاريخ الحكم بفرض الحراسة .

واذن فليس هناك أبداً فى احكام المادتين ٨ و ٢٢ من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧١ ما يفيد الرأى القائل بأن القانون المذكور - إلى جانب الحراسة على الاموال " هو قانون للاعتقال والحبس المطلقين " .

رابعاً : تقضى المادة ٨ / ٦ من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧١ بأن أمر التحفظ يسقط بقوة القانون بمضى خمس سنوات على صدوره أو بانقضاء الحراسة .

وتقضى المادة ٢٢/٦ من القانون المذكور بأن الحراسة تنقضى فى جميع الاحوال بانقضاء خمس سنوات على تاريخ صدور الحكم بفرضها .
ومقاد هذين الحكمين ارتباط التحفظ بفرض الحراسة وجوداً وعدمأ فإذا انقضت الحراسة سقط بالتبعية امر التحفظ وفى كل الاحوال يسقط امر التحفظ بقوة القانون بمضى خمس سنوات على صدوره ، وهذه المدة الأخيرة هى الحد الاقصى لاستمرار فرض الحراسة قانوناً ومن ثم فإن حكم المادة ٦/٨ تأكيد لحكم القانون .

ويقول اصحاب الرأى المخالف ان الاستفادة من نص المادة ٦/٨ من القانون رقم ٢٤ لسنة ٧١ هو " ان المشروع واجه حالتين مستقلتين ووضع لكل منهما حكمها الخاص الأولى ان تكون اموال المتحفظ عليه موضوعه تحت الحراسة والثانية ان يقتصر الامر على التحفظ ويسقط الامر فى هذه الحالة بمضى خمس سنوات على صدوره وكان حسب المشروع لو صح ان التحفظ اجراء تبعى لفرض الحراسة ان ينص على ان يسقط امر التحفظ بانقضاء الحراسة " .

ولا سند لهذا الرأى من الواقع أو القانون لما يأتى :

حقيقة يشوب القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧١ قصور فى الصياغة القانونية

وانتقاء الدقة في اختيار الالفاظ ، ولكن مما لايصح إطلاقاً - ومما يتنافى مع القانون نصاً وروحاً - هو محاولة التعبير في الخروج باحكام مستخدمة غير واردة في القانون ، لقد كان واجباً على الشارع عند صياغته للمادة ٦/٨ من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧١ ان يكتفى بالنص على سقوط امر التحفظ بقوة القانون بانقضاء الحراسة وبأن اضافة فقرة " أو بعضى خمس سنوات على صدور امر التحفظ " نظراً لأن النص على تحديد خمس سنوات كحد اقصى للحراسة ورد في المادة ٢٢ من القانون ومقتضيات حسن الصياغة وعدم التكرار منعاً للبس وتفادياً للوقوع في الأخطاء .

ولكن ما وقع فيه المشرع في المادة ٦/٨ من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧١ وقع فيه ايضاً في المادة ٢٢ من القانون التي تنص على انه (تتقضى الحراسة في جميع الاحوال بانقضاء خمس سنوات على تاريخ صدور الحكم بفرضها . كما تتقضى الحراسة بوفاة الشخص المفروضة عليه الحراسة حتى ولو كان من قبل مضى المدة المذكورة " .

فهنا ايضاً قصور في صياغة احكام القانون فالمعروف ان الحراسة تنقضى بوفاة الشخص الموضوع تحت الحراسة سواء كانت الحراسة قضائية أو اتفاقية ومن ثم لم يكن المشرع في حاجة الى ايراد الحكم الخاص بانقضاء الحراسة مع وفاة الشخص المفروضة عليه الحراسة تفادياً للتزيد ، ولكنه عدم الدقة والتعجل في صياغة الأحكام .

ومع ذلك فإن القصور المنسوب الى المشرع لعدم الدقة أو التكرار يستحيل ان يكون ذريعة يستند إليها في استحداث الاحكام الجديدة التي لا شأن للقانون المطروح بها والعبرة دائماً وفي كل الاحوال بالمعاني وليس بالالفاظ والمباني .

ثالثاً - النيابة العامة وحدها - ودون المدعى العام الاشتراكي

هي صاحبة الدعوى العمومية

تملك النيابة العامة وحدها - وبون غيرها - سلطة تحريك الدعوى العمومية ومباشرتها . أما المدعى العام الاشتراكي فلا يملك سلطة تحريك

الدعوى العمومية ومباشرتها .

فالنيابة العامة جهة قضائية ، والمدعى العام الاشتراكي جزء من السلطة التنفيذية ولا علاقة له اطلاقاً بالقضاء .

وتقتضى بما تقدم احكام الدستور المصرى والقوانين الأساسية :

فالمادة ٧٠ من الدستور المصرى تنص على ما يأتى :

" لا تقام الدعوى الجنائية إلا بأمر من جهة قضائية فيما عدا الاحوال التى يحددها القانون " .

وتنص المادة ١ من قانون الاجراءات الجنائية على ما يأتى :

" تختص النيابة العامة دون غيرها برفع الدعوى الجنائية ومباشرتها ولا ترفع من غيرها إلا فى الاحوال المبينة فى القانون " .

وتنص المادة ٢١ من القرار بقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ الصادر بشأن السلطة القضائية على ما يأتى :

" تمارس النيابة العامة الاختصاصات المخولة لها قانوناً ولها دون غيرها الحق فى رفع الدعوى الجنائية ومباشرتها ما لم ينص القانون على خلاف ذلك " .
ولما كان المدعى العام الاشتراكي جزءاً من السلطة التنفيذية وليس جهة قضائية مثل النيابة العامة . لهذا - فلا يكون للمدعى العام الاشتراكي تحريك الدعوى العمومية ومباشرتها .

أولاً : عمل المدعى العام الاشتراكي عمل سياسى وليس عملاً قضائياً
مثل الاعمال التى تقوم بها النيابة العامة .

ثانياً : خضوع المدعى العام الاشتراكي لرقابة مجلس الشعب وتقتضى بذلك المادة ١٧٩ من الدستور المصرى . وهذا شئ "طبيعى" . فأعمال السلطة التنفيذية تخضع لرقابة مجلس الشعب . وتقتضى بذلك المادة ٨٦ من الدستور المصرى التى تنص على أن مجلس الشعب " يمارس الرقابة على اعمال السلطة التنفيذية " .

اما السلطة القضائية فلا تخضع سواء لرقابة مجلس الشعب ان لتدخل السلطة التنفيذية .

ويقضى الدستور المصرى فى مادتيه ١٦٥ ، ١٦٦ بأن السلطة القضائية مستقلة وبأن القضاء مستقلون لا سلطان عليهم فى قضائهم لغير القانون ولا يجوز لأية سلطة التدخل فى القضايا أو فى شئون العدالة .
وأيضاً : يلتزم المدعى العام الاشتراكى بأن يقدم الى السلطة التنفيذية تقارير عما يراه لازماً من الإصلاحات :

فالمادة ٢٥ من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧١ تنص على ما يأتى :

" على المدعى العام ان يرفع تقارير الى رئيس الجمهورية بمناسبة متابعتة لقضايا الحراسات عن الاصلاحات ذات الطابع التشريعى أو التنظيمى التى يرى لزومها لتأمين المصالح العليا للبلاد وحماية المكاسب الاشتراكية " .
وأفراد السلطة التنفيذية هم الذين يلزمون برفع تقاريرهم الى السلطة التنفيذية أو غيرها . وينتهى دور القاضى دائماً بإصدار حكمه فى الدعوى التى عرضت عليه استناداً الى أحكام القانون .

ونخلص بذلك الى ان النيابة العامة وحدها ودون المدعى العام الاشتراكى تختص بإقامة الدعوى الجنائية أى بتحريكها . وإن شاركتها استثناء فى هذا الحق بعض الجهات القضائية مثل محاكم الجنائيات والنقض ومستشار الإحالة .
وتختص النيابة العامة بون غيرها بمباشرة الدعوى الجنائية بعد رفعها .

ويقول الدكتور رؤوف عبيد أستاذ القانون الجنائى بكلية الحقوق جامعة عين شمس فى كتابه (مبادئ الاجراءات الجنائية) فى القانون المصرى طبعة ١٩٧٢ ص٣٦ (النيابة العامة هى المختصة وحدها بمباشرة الدعوى الجنائية بعد رفعها أى متابعة السير فيها حتى يصدر فيها حكم نهائى وذلك فى جميع الاحوال ودون ان يشاركها فى تلك المباشرة شريك لانها بوصفها ممثلة للمجتمع ، هى الخصم الوحيد للمتهم فى الدعوى الجنائية ولو أقيمت من غيرها فى الابتداء) .
وجاء ايضاً فى الصفحة ٤٠ من الكتاب المذكور ما يأتى :

" النيابة العامة هى الجهة الوحيدة فى بلادنا التى تجمع بين الحق فى تحريك الدعوى أى اتخاذ الخطوة الأولى فيها ومتابعة السير فيها حتى النهاية

وهى تمثل الهيئة الاجتماعية فى مباشرتها لسلطاتها بشقيها . وباسمها مباشر هذا السلطان وذلك بوصفها سلطة اتهام " .

وقد استقر العالم المتمدن فى العصر الحديث منذ أكثر من قرن على ان النيابة العامة وحدها هى التى تكفل للمجتمع استيفاء حقه بتحريك ومباشرة الدعوى الجنائية التى تطالب فيها القضاء باسم المجتمع ان يوقع العقوبة على المتهم بسبب الجريمة التى يكون قد ارتكبها ونشأ عنها ضرر عام معاقب عليه قانوناً .

وتقضى بما تقدم احكام قانون تحقيق النيابة المختلط التى صدر بمصر فى عام ١٨٨٤ وفى عام ١٩٠٤ واخيراً قانون الاجراءات الجنائية رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ النافذ حتى الآن .

النيابة العامة

جزء من الهيئة القضائية

والنيابة العامة صاحبة الحق فى تحريك ومباشرة الدعوى الجنائية جزء من الهيئة القضائية . كما ان التصرفات الصادرة عنها تعتبر من الأعمال القضائية . ويقول الدكتور رؤوف عبيد فى كتابه المشار إليه فيما تقدم تحت عنوان استقلال النيابة العامة ما يأتى :

" النيابة العامة جزء من الهيئة القضائية لا الادارية وتصرفاتها تعد من الأعمال القضائية سواء أكانت متعلقة بجمع الاستدلالات بما يباشره اعضاءها بوصفهم رؤساء لمأمورى الضبط القضائى أم بأعمال التحقيق . وفى هذا وحده ما يوجب القول باستقلال النيابة العامة عن جهة الادارة .

كما ان اعضاء النيابة رغم أنهم من رجال القضاء لا الادارة إلا أنهم مستقلون فى تصرفاتهم ايضاً عن رجال القضاء الجالس الذى لا يباشر عليهم أى نوع من الاشراف أو التوجيه .

ورغم استقلال النيابة عن الادارة من جهة وعن القضاء الجالس من جهة أخرى إلا انه تربطها بالجهتين معاً روابط جمة .

ورغم ان اعضاء النيابة تابعون للنائب العام وهو من رجال القضاء لا الادارة الا ان وزير العدل يباشر عليهم نوعاً من الاشراف الادارى وهو عضو فى السلطة التنفيذية لا القضائية .

وسلطة وزير العدل على اعضاء النيابة لا تعدو الاشراف والتوجيه فليس له شأن فى ان يشارك عضو النيابة فى اختصاصاته ولا ان صدر اليه امرأ ملزماً باتخاذ قرار معين . وليس لمثل هذا الأمر أن يصدر أية قيمة قانونية من ناحية تقيد حريته بل يظل تصرفه سليماً ولو خالف الأمر الصادر اليه ومنتجاً آثاره القانونية .

ويقول الدكتور رؤوف عبيد فى كتابيه ما يأتى :
" وفى بلادنا يقوم بأعمال الاتهام هيئة قضائية هى النيابة العامة . وعضو النيابة متمم لتشكيل كل محكمة جنائية أياً كان نوعها ودرجتها (م ٢٦٩م اجراءات) إلا انها مع ذلك تعد هيئة مستقلة عن القضاء الجالس " .
وقد أكدت محكمة النقض هذا الاستقلال أكثر من مرة قائلة عن النيابة العامة فى أحد احكامها : " انها بحكم وظيفتها مستقلة استقلال تاماً عن السلطة القضائية ولئن كانت القوانين المصرية جعلت لها سلطة قضائية فى التحقيق فإن هذا الحق لا يمس بأصل مبدأ استقلالها عن القضاء وعدم تبعيتها له بأية تبعية ادارية فى أداء شئون وظيفتها .

نقض ١٩٢٢/٢/٣١ القواعد القانونية ج٢ رقم ٢٤٢ ص ٩٤٢ .

ونخلص بذلك واستناداً الى ما تقدم الى ان النيابة العامة جزء من الهيئة القضائية وهى فى ذات الوقت لا تخضع فى عملها وقراراتها لقضاء المحاكمة أو السلطة التنفيذية . بل ان مأمورى الضبط القضائى وفى مقدمتهم رجال البوليس وغيرهم هم الذين يقومون بالبحث عن الجرائم ومركبها بجميع الاستدلالات التى تلزم للتحقيق فى الدعوى هم الذين يخضعون لاشراف النيابة العامة فيما يتعلق بأعمال وظيفتهم .

(مادتان ٢١ و ٢٢ من قانون الاجراءات الجنائية) .

وحدة الجمة القضائية

صاحبة الدعوى العمومية

ان الاصل هو وحدة الجهة القضائية ، صاحبة الحق فى تحريك ومباشرة الدعوى الجنائية ، وهى دائماً النيابة العامة دون غيرها .

ولم يعرف سواء فى العالم الاشتراكى أم فى العالم الرأسمالى غير جهة واحدة صاحبة الدعوى الجنائية وهى النيابة العامة التابعة لجهة قضائية ، وتعرف أيضاً النيابة العامة بالادعاء العام .

فالنيابة العامة والادعاء العام اسمان يطلقان على الجهة القضائية صاحبة الدعوى العمومية . ولهذا لا يقبل الادعاء القائل باختصاص المدعى العام الاشتراكى بدلاً من النيابة العامة بتحريك ومباشرة الدعوى العمومية عن جانب من الجرائم الهامة وهى جرائم أمن الدولة من الداخل والخارج .

فهنا لو أخذ بالرأى سالف الذكر فسيتم الانزواج وتقوم بذلك جهتان مختلفتان تختص معاً بتحريك ومباشرة الدعوى الجنائية .

والمدعى العام الاشتراكى تابع للسلطة التنفيذية ولا ينتمى الى الجهة القضائية ومن ثم يستحيل مباشرته وتحريكه للدعوى العمومية .

وقد خلت سواء المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ الصادر بتنظيم فرض الحراسة وتأمين سلامة الشعب أم تقرير لجنة الشئون التشريعية أم مناقشات مجلس الشعب عن الإشارة الى أية مصادر اجنبية تكون قد نقلت عنها وظيفة المدعى العام الاشتراكى فى قانون فرض الحراسة .

حقيقة ما جاء فى تقرير لجنة الشئون التشريعية ما يأتى :

“ وناط المشروع اجراءات التحقيق والادعاء بمدع عام فاستحدث بذلك نظام المدعى العام فى تشريعنا لأول مرة ، وهو نظام وان بدأ فى التشريع المعروض قاصراً على الاجراءات والاحكام الواردة فيه إلا ان اللجنة تذكر بأهمية مثل هذا النظام واصدار تشريع خاص فى شأنه لأن التجارب القانونية التى أخذ فيها بهذا النظام قد أتت احسن الثمار فى تطوير المجتمعات وبدا منها ان المدعى

العام فى الدول الاشتراكية التى أخذت بنظامه كان يوماً حامى الشرعية والاشتراكية واميناً على تطبيق صحيح حكم القانون وراعياً لسيادته بحيث تلتزم به الدولة ويلتزم به المواطن ويلزم كل منهما حدوده وفى هذا خير ضمان لاهداف المجتمع التى تسن القوانين من اجل تحقيقها .

ويخالف ما تقدم الواقع والحقيقة .. فما من بلد اشتراكى ابتداء بالاتحاد السوفيتى ومروراً بجمهورية الصين الشعبية وانتهاءً ببولندا وغيرها من الدول الاشتراكي قد تضمن نظامه وجود ما يسمى " المدعى العام الاشتراكي " الى جانب النائب العام " ، بل ان الوضع فى كافة الدول الاشتراكية محدد بالسلطة الوحيدة صاحبة الحق فى الدعوى العمومية ، سواء عرفت بالنيابة العامة أم بالادعاء العام وهذه السلطة الى جانب اختصاصها بتحريك ومباشرة الدعوى العمومية تختص أيضاً بمهمة الاشراف الأعلى على تنفيذ القوانين تنفيذاً دقيقاً من قبل جميع الوزارات والمؤسسات التابعة لها ومن قبل الموظفين والمواطنين ولا وجود إطلاقاً فى الدول الاشتراكية لجهة أخرى بجانب النيابة العامة تشاركها فى اختصاصها بتحريك ومباشرة الدعوى العمومية التى تملك النيابة العامة وحدها دون غيرها الحق فى تحريكها ومباشرتها .

وتؤكد ما تقدم جميع نسايت الدول الاشتراكية .

بناء عليه

نرجو الحكم بالطلبات الواردة فى صدر هذه المذكرة .

وكيل المتحفظ عليه

مصطفى كامل منيب

الحامسى

٣١ يوليه سنة ١٩٧٣

مذكرة
بإرد
المدعى العام الاشتراكي
على
دفاع الاستاذ يوسف درويش
(الوارد في مذكرة الاستاذ مصطفى كامل منيب المحامى)

اثار دفاع الاستاذ يوسف درويش عدة نقاط فى هذه المذكرة سوف
نعرض لها تباعاً فيما يلى :

-١-

فقد اثار الدفاع انه لم يصدر حتى الان القانون المحدد لاختصاصات
المدعى العام الاشتراكي المنصوص عليها فى المادة ١٧٩ من الدستور (ص٤
من المذكرة) .
وردنا على ذلك بسيط . فإن القانون الشامل المنظم لكل اختصاصات
المدعى العام الاشتراكي لم يصدر بعد . ولكن قانوناً آخر صدر ، يستند عليه
المدعى العام فى هذه الدعوى ، وهو قانون الحراسة وتأمين سلامة الشعب .
فهناك اذن الاساس التشريعى بالاضافة الى الاساس الدستورى لعمل
المدعى العام .

-٢-

ويقول المذكرة السابقة بعد ذلك انه "يكفى الرجوع الى احكام القانون
رقم ٢ لسنة ١٩٧١ للوقوف منها على ان موضوع ذلك القانون هو دعوى
الحراسة تون غيرها" (ص٥ من المذكرة) .
وهذا القول غير صحيح .

فهذا القانون عندما قدم مشروعه الى مجلس الامة عام ١٩٧١ كان يسمى
"مشروع قانون بتنظيم فرض الحراسة على الاموال" . واقرته اللجنة التشريعية

بعد ان اضافت إليه المادة الثامنة - فاصبح اسمه "مشروع القانون بتنظيم فرض الحراسة وتأمين سلامة الشعب" . وصدر القانون وهو يحمل هذا الاسم فموضوعه ليس فرض الحراسة وحدها وإنما تأمين سلامة الشعب ايضاً .
ويقول تقرير لجنة الشئون التشريعية فى ذلك :

"هذا واذا بين ان المادة الثانية من المشروع لا تتعلق بالمال فحسب على النحو الذى جاءت به المادة الثالثة ، بل انما تتحدث عن نشاط يمارسه الشخص ذاته وكان المشروع اذ يقرر فرض الحراسة على مال هذا الشخص وفقاً للاجراءات الواردة فيه ، بحيث لا تفرض الحراسة إلا بحكم ، فإن هذا لا يحول دون تكرار الاعمال المنصوص عليها فى المادة الثانية حتى ولو صدر بفرض الحراسة ، وكان اوجب من ذلك ان يباح للمدعى العام ان يتخذ من الاجراءات ما يحد به من هذا النشاط بقرار يصدره بالتحفظ على من يقارف هذه الافعال على ان يخضع قراره فى هذا الشأن لرقابة المحكمة المختصة بفرض الحراسة .
ولذلك اضافت اللجنة الى المشروع مادة مستحدثة برقم (٨) ، لمواجهة هذا الاجراء توافق فيه بين مؤيدى النص وحكم القانون الذى يجب انزاله على الوقائع التى ورد بها نص المادة كما عدلته اللجنة . ومن اجل ذلك عدلت اللجنة فى عنوان المشروع على النحو الوارد فى التقرير " .

-٣-

وتقول المذكرة بعد ذلك : " ان المدعى العام الاشتراكى لا يملك ابداً اختصاصات رئيس الجمهورية أو النيابة العامة فيما يتعلق بالقبض والاعتقال والحبس الاحتياطى والتحقيق فى الجرائم المعاقب عليها طبقاً لاحكام قانون العقوبات والقوانين المكمله " (ص ٦ ، ص ٤) .
وهذا القول يمكن الرد عليه فى غير غناء ..

فالاختصاص المحدد لكل سلطة من السلطات العامة انما يحدده الدستور والقانون . وقد يجد الدستور - أو القانون - لحكمة خاصة ان يغير فى هذه الاختصاصات ويعدل . وفى هذه الحالة فإن احداً لا يستطيع ان يجبر على المشرع الدستورى أو المشرع العادى . وإن احداً لا يستطيع ان يلزمه بالا يقوم

بهذا التعديل في الاختصاصات . وكل ما في الامر انه يجب ان يراعى مبدأ تدرج الخصوص ، فيكون القانون متفقاً مع الدستور .
وإذا كانت القوانين السابقة - على القانون ٢٤ لسنة ١٩٧٨ - قد جعلت سلطة الاعتقال الادارى وسلطة فرض الحراسة لرئيس الجمهورية فإنه في الواقع ويحكم اختصاصاته الواسعة في الشؤون الداخلية والخارجية وقيادة القوات المسلحة - كان يزاولها بواسطة وزير من الوزراء . وقد اراد المشرع ان يضع الوزير المختص بمباشرة هذه السلطة امام مسئولياته وإلا يزعج بالرئيس في هذا المجال بل واكثر من ذلك اراد ان يكون القرار نفسه - في النهاية - خاضعاً لاشراف هيئة قضائية تبقى عليه أو تلغيه .
فالاختصاص نفسه قد تغير ، غيره المشرع بنص تشريعي ، الى ما يكفل مزيداً من الضمانات . فلا محل للقول - مطلقاً - ان المدعى العام لا يملك اختصاصات رئيس الجمهورية ... وذلك لأن اختصاصات الرئيس واردة في الدستور ، واردة في القانون ، ولم يعد من بينها الاختصاص بفرض الحراسة أو التحفظ على الاشخاص تطبيقاً لقانون الحراسة وتأمين سلامة الشعب .
ونفس الشيء يقال بالنسبة للنيابة العامة . فإن اختصاصها يتحدد بنصوص تشريعية . والمشرع حر في ان يحدد اختصاصها واختصاص سواها من هيئات السلطة العامة كما يشاء .
واختصاصات المدعى العام - التي يزاولها - قد تحددت بنصوص تشريعية واضحة .

-٤-

* ان جميع مواد القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٨ الصادر بتنظيم فرض الحراسة وتأمين سلامة الشعب صريحة قاطعة ولا استثناء بأن موضوعها دعوى الحراسة دون غيرها .. ولم يرد في القانون المذكور شيء آخر الى جانب دعوى الحراسة ... " هذا ما قالته المذكرة ص ٦ " .
وهذا القول يرد على نفسه بنفسه .
فهذا القانون لم يصدر " بتنظيم فرض الحراسة " فقط . وانما صدر كما

تقول العبارة السابقة "بتنظيم فرض الحراسة وتأمين سلامة الشعب" .
وقد اوضح تقرير لجنة الشئون التشريعية لماذا غيرت اللجنة فى عنوان
المشروع . فموضوعه ليس دعوى الحراسة على المال وحدها ، وانما ايضا تأمين
سلامة الشعب .

-٥-

ويقول الدفاع بعد ذلك (ص٦ من المذكرة) " ان المذكرة الإيضاحية لمشروع
القانون رقم ٢٤ لسنة ٧١ قاطعة هى الاخرى من الفها الى بانها بأن موضوعها
هو دعوى الحراسة دون غيرها .

ومثل هذا القول يعبر عن نصف الحقيقة ولا يعبر عن الحقيقة كلها .
فالمذكرة الإيضاحية التى واجهت دعوى الحراسة دون غيرها هى المذكرة
المقدمة من الحكومة مع المشروع الاصلى . وكان المشروع يحمل اسم "مشروع
القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧١ بتنظيم فرض الحراسة على الاموال" ولكن هذا
المشروع عدل بعد ذلك اثناء نظره فى مجلس الامة ، وازافت لجنة الشئون
التشريعية نص المادة ٨ الحالى وغيرت بعد ذلك التسمية على النحو الوارد فى
تقريرها السابق الإشارة إليه .

-٦-

ويقول الدفاع بعد ذلك : " تحظر احكام القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ على
المدعى العام الاشتراكى القيام بنفسه باجراء التحقيق فى الجرائم التى يتبين له
وقوعها خلال اطلاعه على الاوراق ، وتقضى ايضا احكام القانون المذكور بأن
تحقيق تلك الجرائم يكون للنيابة العامة . وبالتبعية لا يملك المدعى العام
الاشتراكى القبض على الاشخاص أو تفتيشهم أو حبسهم احتياطياً " .

وهذا القول يمثل - هو ايضا - نصف الحقيقة ، ولا يمثل الحقيقة كلها .
فالمادة السادسة من قانون الحراسة وتأمين سلامة الشعب قد نصت فى
الفقرة السادسة منها على ان "المدعى العام بصفة خاصة فى سبيل تنفيذ هذا
القانون ان يطلب من النيابة العامة اجراء التحقيق فى الجرائم التى يتبين له
وقوعها خلال اطلاعه على الاوراق" .

فهى وإن كانت لم تنص على عدم اختصاصه بتحقيق مثل هذه الجرائم فإن عدم اختصاصه هذا يصبح بديهية من البديهيات . فهو لا يختص بالتحقيق إلا حيث يختص بإصدار القرار . وقرار الاتهام فى هذه الجرائم تصدره النيابة العامة اذن يكون التحقيق أيضاً من اختصاصها . هذا هو التطبيق الصحيح لاحكام قانون الاجراءات الجنائية .

اما حيث يصدر هو القرار فإنه بدهية يختص بالتحقيق السابق عليه هذا ما اكدته المادة السادسة فى فقرتها الاولى :

" يتولى المدعى العام اجراءات التحقيق السابقة على تقديم الدعوى الى المحكمة المختصة بفرض الحراسة ويكون له فى سبيل ذلك كفاية الاختصاصات المقررة لسلطات التحقيق فى قانون الاجراءات الجنائية " .

فحيث يقدم هو الدعوى الى محكمة الحراسة يكون له ، بل يجب عليه ان يتولى اجراءات التحقيق السابقة على تقديم الدعوى ، وتكون له كفاية الاختصاصات المقررة لسلطات التحقيق .

وبما ان الامر - فى المادة الثامنة التى نحن بصدها فى هذه الدعوى هو امر تحفظ على الاشخاص فإن للمدعى العام ان يستعين بكل ما اورده قانون الاجراءات الجنائية فى هذا الشأن من سلطات سواء فى التفتيش أو الضبط والاحضار أو غير ذلك .

نقطة ملاحظة هامة يهمنا ابرازها : ان الدفاع يوقع نفسه فى الخطأ عندما يستند فى هذا المجال على المذكرة الإيضاحية للمشروع - المقدمة من الحكومة- ويستند عليها وحدها ، ذلك لأنها فى هذا المجال ليست بذات فائدة على الإطلاق .

فالمادة ٨ اضيفت فى مجلس الامة ، اضافتها اللجنة التشريعية ولم يتضمنها المشروع الاصلى . ولذلك فإن المعول عليه فى تفسيرها وتحديثها ليس المذكرة الإيضاحية للمشروع الاصلى - حيث لم يرد لها أى ذكر - وإنما تقرير لجنة الشئون التشريعية التى قامت باضافة المادة الى المشروع .

* ان التحفظ على الشخص في مكان امين يرتبط بفرض الحراسة عليه فعلاً ... هذا ما عرض له الدفاع في مذكرته في صفحات اربع (١٢ و ١٣ و ١٤ و ١٥) .

ولأول مرة يرد في هذه المذكرة اشارة إلى "تقرير لجنة الشئون التشريعية مع انها كان يجب ان تشير الى ذلك منذ البداية ، بل وفي كل مرة تريد ان ترجع فيها الى "المذكرة الايضاحية" كعمل ذهني يفيد في تحديد المضمون الحقيقي للنص .

وهذا الرأي الذي ذهبت اليه المذكرة من وجوب الارتباط بين التحفظ على الشخص نفسه وفرض الحراسة على ماله ، مردود عليه بالعديد من الاسانيد .

١- مردود عليه أولاً من عبارة المادة الثامنة نفسها :

فقد نصت الفقرة السادسة من المادة هذه على ان :

"يسقط الامر (امر التحفظ) بقوة القانون بمضى خمس سنوات على صدوره أو بانقضاء الحراسة .

اما أو هذه فهي تعنى المغايرة ، انها تعنى ان المشرع قد تصور حالتين مستقلتين واراد ان يواجههما ،

فإذا كان التحفظ على الشخص مصحوباً بحراسة على المال فقد جعله المشرع ينقضى بانقضاء الحراسة .

وإذا لم تكن هناك حراسة فإن التحفظ ينقضى بعد خمس سنوات .

ولا يمكن لأحد ان يضيف الى هذه الفقرة عبارة " ايهما اقرب " ليصل الى تلازم حتمى بين الحراسة والتحفظ ، ذلك لأن النصوص التشريعية وبالذات ذات الطابع الجنائي - لا يجوز ان تدخل عليها من عندنا من الكلمات ما يغير معناها . بل اننا لا نستطيع ان ندخل عليها - من عندنا حرفاً واحداً فلا يمكن - في صحيح القانون - ان يقضى المشرع مثلاً بعقوبة الحبس والغرامة ثم نضيف - من عندنا حرف الالف الى الواو " لتكون أو " ثم نقول المشرع قد قصد الحبس أو الغرامة .. ان حرفاً واحداً يمكن ان يغير المعنى تغييراً جوهرياً . ومن

هنا فإن الحرف الواحد تستحيل اضافته - من عندنا - فما بالك بكلمتين كاملتين يراد التبرع بها لتنسف ارادة المشرع وتضييعها

٢- مردود عليه ثانياً من تقرير لجنة الشئون التشريعية :

ان لجنة الشئون التشريعية النى اضافت نص المادة الثامنة قد كشفت عن اسباب ذلك فى تقريرها الى مجلس الأمة فقالت فيه :

" هذا وإذ يبين ان المادة الثانية من المشروع لا تتعلق بالمال فحسب على النحو الذى جاءت به المادة الثالثة ، بل انها تتحدث عن نشاط يمارسه الشخص ذاته ، وكان المشروع اذ يقرر فرض الحراسة على مال هذا الشخص وان هذا لا يحول دون تكرار الاعمال المنصوص عليها فى المادة الثانية حتى ولو صدر حكم بفرض الحراسة . وكان اوجب من ذلك ان يتاح للمدعى العام ان يتخذ من الاجراءات ما يحده من هذا النشاط بقرار يصدره بالتحفظ على من يقارف هذه الافعال ، على ان يخضع قراره فى هذا الشأن لرقابة المحكمة المختصة بفرض الحراسة .

وهذه العبارة قاطعة الدلالة فى عدم التلازم بين الحراسة على المال ، والتحفظ على الشخص . فقد تأتى الحراسة أولاً ، ثم يأتى التحفظ مستقلاً عنها. ذلك لأنها وجدت ان العلة فى التحفظ على الشخص هو خطورته الذاتية (التي تكشف عنها اعماله) هذه الخطورة التى لم تنته حتى بعد ان اصبح غير ذى مال .

فاللجنة التشريعية قد تصورت قيام نشاط ضار لشخص اصبح غير ذى مال ، وأجازت لذلك فرض التحفظ عليه على الرغم من انه غير ذى مال .

وهذا يعنى بالضرورة المنطقية ان غير ذى المال يمكن التحفظ على شخصه - ابتداء - بتوافر علة التحفظ وهى خطورته الذاتية .

كما يعنى بالضرورة جواز التحفظ على الشخص دون فرض الحراسة على ماله ، عندما يجد المدعى العام ان هذا الاجراء يكفى وحده للحيولة دون النشاط الضار لهذا الشخص .

فقرار التحفظ فى جميع الاحوال لا يجد سببه فى صدور الحكم بفرض الحراسة ، بل ان سببه يكمن فى ان "دلائل جدية قد قامت على ان الشخص قد اتى افعالاً من شأنها الاضرار بأمن البلاد من الخارج أو الداخل أو بالمصالح الاقتصادية للمجتمع الاشتراكى أو افساد الحياة السياسية أو تعريض الوحدة الوطنية للخطر " . وهذا السبب يمكن توافره سواء أكان الشخص ذا مال أم لم يكن ، وسواء افرضت عليه الحراسة أم لم تفرض .

٣- مبررود عليه ثالثاً من الحكمة التشريعية والاصل التاريخى :

فقد ارادت مذكورة النفاذ ان تحول بشدة على رأى نائب واحد من نواب مجلس الأمة رأى عدم الموافقة على المادة عند نظرها ، ولكن عبارة مقرر اللجنة التشريعية - رداً على هذا النائب - كانت واضحة فى ابراز الحكمة التشريعية والاصل التاريخى لهذا النص فقد قال (بالحرف الواحد) :

" ان هذه المادة التى صورت على لسان السيد الزميل انها اقحمت على مشروع هذا القانون لها حكمتها ولها اصلها التاريخى والقانونى " .

" وقد اعطانا السيد وزير الدولة لشنون مجلس الشعب اثناء حضوره اجتماع اللجنة مثلاً لبعض الاشخاص الذين وضعت اموالهم تحت الحراسة ، ثم فوجئنا بعد فترة معينة انهم هم انفسهم وينفس اسلوهم قد حازوا اموالاً ترسبت وتراكمت لديهم " .

" واننى لاتسأل عما يمكن عمله ازاء انسان اصبح الانحراف طبيعته ليحارب الشعب بأساليبه هذه . هل نترك مثل هذا الشخص يعبث بمقدرات الشعب مكتفين بفرض الحراسة على امواله . دون ان يكون للمدعى العام - وهو محامى الشعب - الحق فى اتخاذ اجراء يحول بينه وبين الاضرار بمصالح الشعب ؟ " .

" ومن ناحية اخرى فإن هذا الحق مخول لرئيس الجمهورية بمقتضى القانون رقم ١١٩ لسنة ٦٤ بشأن بعض التدابير الخاصة بأمن الدولة ، اذ تنص مادته الاولى على انه :

" يجوز بقرار من رئيس الجمهورية القبض على الأشخاص الآتى ذكرهم وحفظهم فى مكان أمين " ثم ان هذا القانون لا يضع ضمانات عند القبض على مثل هذا الشخص ، ولا يعقل ان ننظم المال ونضع الضمانات الكافية لحفظه وتترك صاحب المال دون ضمانات ، فالأجدر بنا ان نبقى على هذه المادة حماية للأفراد بقدر ما يكفل المشروع نفسه حماية الأموال " .

هذا ما قاله مقرر لجنة الشؤون التشريعية بالحرف الواحد .

وهو فيما يكشف بوضوح قاطع عن الحكمة التشريعية لهذه المادة ، كما يكشف عن اصلها التاريخي فأما حكمتها التشريعية فقد جاءت مما يثبت عملاً ان خطورة الشخص انما ترجع الى ذاته وليس فقط الى ما يملك من اموال . وهذه الخطورة لا تنتهى حتى بعد ان يجرد من امواله بفرض الحراسة عليه . وإذا نحن سلمنا بأن خطورة الشخص يمكن ان تظل قائمة حتى بعد ان اصبح غير ذى مال بعد فرض الحراسة على ماله ، فإننا يجب ان نتصور خطورة لشخص غير ذى مال اصلاً . لأن الخطورة يمكن ان ترجع الى ذات الشخص فى المقام الأول .

وأما الاصل التاريخي فهو ما درج عليه النظام القانوني فى مصر - فى هذا المجال - قبل صدور القانون ٢٤ لسنة ١٩٧١ . فإن جميع النصوص الصادرة قبل هذا القانون ما كانت تقيم تلازماً بين فرض الحراسة على المال والتحفظ على الشخص ذاته . فيجوز ان يصدر كلا الاجراءين بالنسبة لفرد واحد ، ويجوز ان يكتفى باجراء واحد منها . وهذا ما اكده مقرر اللجنة التشريعية عندما اشار الى القانون ١١٩ لسنة ١٩٦٤ بشأن بعض التدابير الخاصة بأمن الدولة .

فهذا القانون اجاز فى المادة الاولى منه القبض على الاشخاص وحجزهم فى مكان أمين ، واجاز فى المادة الثالثة فرض الحراسة على اموال وممتلكات الاشخاص دون ان يتطلب التلازم بين الاجراءين ومن هنا فقد استقر العمل فعلاً على جواز الاخذ بأيهما فقط دون الآخر .

ونفس الشئ بالنسبة للقانون ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ الخاص بحالة الطوارئ ،

فإنه لم يتضمن نصاً يحتم أن يكون اعتقال الشخص متزامناً مع فرض الحراسة على ماله . وفي ظل احكامه استقر العمل ايضاً على جواز الاخذ بأحد الاجراءين - الحراسة والاعتقال - دون الآخر .

٤- مبررود عليه رابعاً من النصوص الأخرى فى قانون الحراسة وتأمين سلامة الشعب :

فإن المادة الثامنة من قانون الحراسة قد نصت على اجراءات للتظلم من امر التحفظ مستقلة تمام الاستقلال عن اجراءات التظلم من الحكم الصادر بفرض الحراسة التى نظمته المادة ٢٢ من القانون .

فقد نصت المادة الثامنة على انه يجوز لمن صدر عليه الامر ان يتظلم منه أو من اجراءات تنفيذه إذا انقضت ستة شهور من تاريخ صدوره دون أن يفرج عنه . ويجوز له إذا ما رفض تظلمه ان يتقدم بتظلم جديد كلما انقضت ستة شهور من تاريخ رفض التظلم .

ولكن المادة ٢٢ جعلت - لمن فرضت الحراسة على امواله - ان يتظلم بعد مرور سنة من تاريخ صدور الحكم بفرض الحراسة . وإذا رفض تظلمه جاز له ان يتقدم بطلب جديد كلما انقضت سنة من تاريخ الحكم بالرفض .

وهكذا فإن قانون الحراسة وتأمين سلامة الشعب قد رسم طريقاً مستقلاً للتظلم من كلا الاجراءين وهو بالتأكيد ما كان ليفعل ذلك لو انه اقام تلازماً حتمياً بينهما .

ولذلك فقد كان طبيعياً ان تنص المادة الثامنة على ان يسقط الأمر بالتحفظ بمضى خمس سنوات على صدوره أو بانقضاء الحراسة . فعدم التلازم الحتمى بين الحراسة على المال والتحفظ على الشخص الزمت المشرع ان يضع حكماً خاصاً لكل منها . فإذا اجتمع الاجراءان معاً سقط امر التحفظ بانقضاء الحراسة . وإذا قام امر التحفظ - على استقلال - كان حده الاقصى خمس سنوات تمضى من يوم صدوره .

٥- مرسوم عليه خامساً من تحديد الاشخاص الذين يمكن التحفظ

عليهم :

فإن المشرع فى المادة الثامنة قصر أوامر التحفظ على الاشخاص المشار إليهم فى المادة الثانية من القانون نون اولئك الذين ذكرتهم المادة الثالثة . وهذا قاطع الدلالة على قصد المشرع فى جعل التحفظ مرتبطاً بخطر الشخص ذاته وليس بالخطورة الناتجة عن ماله .

فلو أنه اراد أن يجعل التحفظ على الشخص مرتبطاً بالحراسة على المال لجعله أيضاً بالنسبة للاشخاص المذكورين فى المادة الثالثة وهم - بحكم الغالب الاعم من الاحوال - نون مال اكثر ضخامة . ولكنه فعل غير ذلك . فالتحفظ على الشخص مقصور على الاشخاص المشار إليهم فى المادة الثانية نون اولئك المشار إليهم فى المادة الثالثة .

٦- مرسوم عليه سادساً من العلة التى دفعت بالمشرع الى اباحة

التحفظ :

فهذه العلة - كما يتضح بجلاء شديد مما سبق - هى خطورة الشخص الذاتيه وما يقوم به من نشاط ضار . فإذا قلنا بأن التحفظ على الاشخاص مقصور على من صدر ضدهم حكم بفرض الحراسة فإن ذلك يهدر ما قصده المشرع من حماية امن المجتمع وتأمين سلامة الشعب . ذلك لأنه يغرى غير نوى المال على تمزيق امن المجتمع والتأمر على سلامته نون أن تساورهم خشية من صدر قرار بالتحفظ على اشخاصهم ، الامر الذى يجعل من هؤلاء فئة اعلى من المساواة ويقيم تفرقة غير مقبولة بين الاشخاص المتأمرين على امن المجتمع . فمن كان منهم ذا مال امكن التحفظ على شخصه ومن كان غير ذى مال استحال التحفظ على شخصه لينطلق بنشاطه الضار فى كل مكان .

وقد يقال رداً على ذلك أن الصبب الاحتياطى قائم وان قانون العقوبات موجود ولكننا نسارع فنضع تحت نظر المحكمة الموقرة ما جاء فى تقرير لجنة الشئون التشريعية عندما قالت :

” لقد رأت اللجنة أنه ليس شرطاً ارتكاب الشخص جريمة من الجرائم

المضرة بأمن البلاد من الخارج أو الداخل حتى ينهض المشرع ليدرك خطر هذا الشخص حماية للمجتمع وتأميناً لسلامة المواطنين ، بل يكفي اتيان افعال من شأنها الاضرار بأمن البلاد أو افساد الحياة السياسية فيها أو تعريض الوحدة الوطنية للخطر " .

هذا ما قالته اللجنة ، ولذلك فإنها قد عدلت في نص المادة الثانية :

فهى فى نصها الاصلى تقول : يجوز فرض الحراسة على اموال الشخص كلها أو بعضها لدرء خطره على المجتمع ، إذا قامت دلائل جدية على ارتكابه جريمة من الجرائم المضرة بأمن البلاد من الخارج أو الداخل
فأصبحت بعد التعديل : يجوز فرض الحراسة على اموال الشخص كلها أو بعضها لدرء خطره على المجتمع إذا قامت دلائل جدية على انه أتي أفعالاً من شأنها الاضرار بأمن البلاد من الخارج أو الداخل

فالمشرع اذن لم يرد ان يقف المجتمع عاجزاً امام المتآمرين على سلامته الخارجية على احكامه حتى يرتكبوا جريمتهم فيأخذهم قانون العقوبات بها ، وانما اراد له ان يتحرك حتى قبل ان تتم الجريمة ليحول دون انتمائها بالتحفظ على الشخص ذاته .

وازاء هذه الحماية التى اراد المشرع ان يقيمها لتأمين سلامة الشعب فإننا لا نستطيع ان نمزق احكام قانون الحراسة اعتماداً على وجود قانون العقوبات ولا نستطيع بالتالى ان نترك غير نوى المال يعيشون فى الارض فساداً ، يحميهم من التحفظ على اشخاصهم انهم غير نوى مال ، وأن الحراسة على المال متعذرة بالنسبة لهم .

لذلك كله :

فإن محكمة الحراسة وتأمين سلامة الشعب قد استقرت - فى حكمين متوالين لها (الأول فى ٢٥ يونيه ١٩٧٣ فى قضية جميل اسماعيل حقى وآخرين ، والثانى فى ١٦ يوليو ١٩٧٣ فى قضية الاستاذ احمد نبيل الهلالي) على رفض الرأى القائل بأن امر التحفظ اجراء تبعى لفرض الحراسة بحيث لا

يجوز للمدعى العام ان يحتفظ إلا على الاشخاص الذين يطلب فرض الحراسة على اموالهم .

- ٨ -

ثم تمضى مذكرة الدفاع فتقول : " ان القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧١ الصادر بتنظيم فرض الحراسة وتأمين سلامة الشعب قانون مدنى وليس قانوناً جنائياً ... " (ص ١٦) .

" وما دام ان هذا القانون قانون مدنى وليس قانوناً جنائياً فإنه من التجنى حقاً وبما يعتبر قلباً للأوضاع وخطأً للأمور " ان يندفع المدعى العام الاشتراكى فى حماس منقطع النظر من اجل تغيير طبيعة القانون من قانون مدنى الى قانون جنائى ، مخالفاً بذلك ليس مجرد احكام القانون بل وايضاً هدف المشرع الذى سطره صريحاً واضحاً فى المذكرة الإيضاحية " . (ص ١٧) .

وهذا القول غريب كل الغرابة .

فالمدعى العام لم يقل ان قانون فرض الحراسة وتأمين سلامة الشعب قانون مدنى أو جنائى " انه فقط يحمى أمن المجتمع ، ويعيش فى مجال القانون الوضعى ، القانون النافذ فى الدولة ، ويطلب تطبيق نص تشريعى واضح كل الوضوح توافرت شروط انطباقه .

وسواء اكان قانون الحراسة قانوناً مدنياً ، أو قانوناً جنائياً ، فإن الانسان لا يلام - فى صحيح القانون اذا هو طلب تطبيق احكامه طالما توافرت شروط انطباق هذه الاحكام .

فالمجموعة المدنية - تحوى مواد القانون المدنى - ولا يمكن فى صحيح القانون ان يطلب من المحاكم رفض تطبيقها ورفض الدعاوى المؤسسة عليها بمقولة ان القضايا قد زاد عددها وان المواطنين قد اندفعوا فى حماس منقطع النظر يطلبون من القضاء تطبيق احكامها .

وقانون العقوبات - قانون جنائى - ولا يمكن ولا يتصور عقلاً ان نطلب من المحاكم تبرئة متهم أو مجموعة من المتهمين على اساس ان النيابة العامة قد اندفعت فى حماس منقطع النظر تتعقب المجرمين والخارجين على القانون .

ولكن نريح الدفاع فلإننا نقول :

ان محكمة الحراسة وتأمين سلامة الشعب قد قطعت ، ومنذ القضية الاولى التي عرضت عليها قضية على بليغ صبرى وآخرين " بأن الحراسة جزاء جنائى بالمعنى القانونى وسواء نظر إليها على انها عقوبة أو تدبير وقائى أو تحفظى ومن ثم فإن القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧١ هو من القوانين الجنائية العقابية وقد حدد الافعال المؤثمة وفرض لها العقاب .

ويهمنا فى هذا المجال أن نبرز للمحكمة الموقرة انه قد مضى اكثر من عامين على انشاء منصب المدعى العام واصدار قانون الحراسة وتأمين سلامة الشعب . وطوال هذه المدة فإن كل من قدمهم المدعى العام الى المحكمة الموقرة - استناداً الى المادة الثامنة - قد بلغ عددهم احد عشر شخصاً فقط !!!
احد عشر شخصاً فى عامين ... هم كل من طلب المدعى العام تطبيق المادة الثامنة بالنسبة اليهم ...

وهذا هو الحماس المنقطع النظير الذى ورد فى مذكرة الدفاع
ثم تقول مذكرة الدفاع بعد ذلك :

" ان القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧١ الصادر بفرض الحراسة وتأمين سلامة الشعب قانون عادى ، فهو قانون دائم . وللقانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ الصادر بشأن حالة الطوارئ قانون استثنائى ، فهو قانون مؤقت .
" وإذا وافقنا المدعى العام فيما ذهب إليه من حقه فى اعتقال المواطنين استناداً الى القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧١ فيؤدى ذلك ان القانون العادى الدائم يتضمن احكاماً اشد مما يتضمنه القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ وهو قانون استثنائى اى مؤقت والذى يقتصر تطبيقه عند اعلان حالة الطوارئ .

" فطبقاً لاحكام القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ يكون للمعتقل ولكل ذى شأن ان يتظلم من القبض أو الاعتقال اذا انقضى ثلاثون يوماً من تاريخ صدوره دون ان يفرج عنه وفى جميع الاحوال يكون لمن رفض تظلمه الحق فى ان يتقدم بتظلم جديد كلما انقضى ثلاثون يوماً من تاريخ التظلم ولم يقل

احد ان احكام القوانين الاستثنائية تكون اخف واهون من احكام القوانين العادية . (ص ١٧ و ص ١٨ من المذكرة) .

والمقارنة بين القانونين على هذا النحو مقارنة خاطئة من ناحيتين :

فهي تنتهي الى ان القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ - قانون حالة الطوارئ- اخف واهون بالنسبة للخارجين على امن المجتمع ، وهو امر غير صحيح .

أ- فهذا القانون قد اجاز في المادة الثالثة منه " وضع على حرية الاشخاص والقبض على المشتبه فيهم أو الخطرين على الامن والنظام العام واعتقالهم " . وواضح ان اسباب القبض والاعتقال هنا قد صيغت في عبارة اقل تحديداً - وبالتالي اقل ضماناً - من عبارات قانون تأمين سلامة الشعب .

ب- واجاز قانون الطوارئ في نفس المادة " الترخيص في تفتيش الاشخاص والاماكن بون التقيد باحكام قانون الاجراءات الجنائية " وهذا ما يرفضه قانون الحراسة وتأمين سلامة الشعب . فهو لم يتضمن على التطبيق مثل هذا النص الذي يعفى من التقيد باحكام قانون الاجراءات الجنائية في تفتيش الاشخاص والاماكن .

ج- وقانون الطوارئ اجاز لرئيس الجمهورية الاعتراض على قرار المحكمة بالافراج بينما اطلق قانون الحراسة وتأمين سلامة الشعب الحرية الكاملة للمحكمة في قضائها .

ومن ناحية اخرى : فإن المقارنة بين القانونين تجري وكأن كل منهما يحكم بمفرده فترة معينة : قانون الحراسة تطبيق احكامه في حالة السلم وحدها ويأتى قانون الطوارئ ليكون وحده في الميدان في حالة الطوارئ ، ثم يقال بعد ذلك ان القواعد التي تحكم حالة الطوارئ اهن من تلك التي تحكم حالة السلم . وهذا كله غير صحيح على الاطلاق .

ان قانون الحراسة وتأمين سلامة الشعب تطبيق احكامه في حالتى السلم والطوارئ معاً . فهو القانون الاصلى .

وكل ما فى الامر انه فى حالة الطوارئ يحتاج الامر الى زيادة فى التدابير

للمحافظة على الامن والنظام العام ، زيادة تجئ بالاضافة الى التدابير المقررة اصلاً في قانون تأمين سلامة الشعب . وقد وجد المشرع انه لا داعي لأن تكون هذه الزيادة مساوية في الحجم للتدابير المقررة اصلاً .

فإذا جاء المشرع ولم يضع في قانون الطوارئ قدراً كبيراً من التدابير للمحافظة على الامن والنظام العام فإنه فعل ذلك لأنه راعى ان هذه التدابير هي اضافة ، مجرد اضافة الى التدابير السارية اصلاً المقررة في قانون الحراسة وتأمين سلامة الشعب .

فبقدر ما تكون التدابير الاصلية كافية بقدر ما تكون التدابير الاضافية قليلة .

- ٩٠ -

وبعد الاستنتاجات الخاطئة التي ناقشناها - آنفاً - بأسلوب عف الواحد بعد الآخر ، نرى الدفاع في مذكرته يعمد الى تكرار بعضها ، ليخلص في نهاية ص ١٨ من مذكرته - الى القول :

" وليس معقولاً ان يعطى المدعى الاشتراكي بموجب قانون عادي وهو القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ ما لم يعط لرئيس الجمهورية إلا استثناء بموجب القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ الصادر بشأن حالة الطوارئ " .

ان هذه البديهيّة لم تكن تستحق كل هذا الغناء ، ولكن محاولة المدعى العام الاشتراكي لتوسيع اختصاصه عن طريق تفسيره المتعسف غير القانوني لاحكام القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ هو الذي اوصله الى مخالفة البديهيّات ومجافاة الواقع والقانون بل والنق السليم في تفسير القوانين وفهماها " .

ومثل هذه العبارات النابية لا نرى انها تستحق منا ردأ على الاطلاق .

لا لأن الرد عليها بما هو اقوى منها صعب .. وإنما احتراماً للمحكمة الموقرة ومن فيها من مستشارين اجلاء ومواطنين شرفاء .

انه اقتناع وصل لدينا الى حد الإيمان : ان الحقيقة في اشتداد بريقتها ان يضعف من نورها استعمال الحجة السليمة واللفظ العف ، وان الباطل ان يقويه في يوم من الأيام - الدفاع عنه بالحجة الواهية واللفظ القذر

انها عقيدتنا : كانت وظلت ، وسوف تكون باذن الله .

ثم يعرض الدفاع في مذكرته ص ١٩ ، ص ٢٠ - الى القوانين السابقة القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ ، والقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٤ بشأن بعض التدابير الخاصة بأمن الدولة ، ثم ينتهي الى القول (ص ٢٠) بأنه " امام هذه الحقائق لا يكون متصوراً أن يعطى المدعى العام الاشتراكي بموجب القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧١ الحق في الاشتراك مع رئيس الجمهورية والنيابة العامة في سلطات القبض والاعتقال والحبس الاحتياطي ولا يكون متصوراً ايضاً أن ينتزع المدعى العام الاشتراكي من رئيس الجمهورية والنيابة العامة سلطات القبض والاعتقال والحبس الاحتياطي وينفرد بها .

وهذا القول يخالف المبادئ الاولية والبيدييات في مجال القانون .

فالاختصاص يتحدد في الدولة طبقاً لنصوص الدستور ، والقانون . ومن هنا فإن من البيدييات ان يأتى الدستور وينشئ سلطة عامة جديدة أو عضواً عاماً وينيط به مزاولة الاختصاصات ومن المتصور ايضاً ان يأتى القانون ويعدل في اختصاص هذا العضو أو تلك السلطة ، ما يشاء له التعديل .

ولا يمكن - في صحيح القانون - ان نطلب من الدستور ، أو نطلب من القانون ، ان تتجمد فيهما الاوضاع ، ويظل كل عضو من اعضاء السلطة العامة بنفس الاختصاصات من هذا الى يوم القيامة .

ان المشرع هو الذى حدد اختصاص رئيس الجمهورية ، وهو الذى حدد اختصاص النيابة العامة ، واختصاص المدعى العام الاشتراكي . ومن هنا فإنه من المتصور ان يغير في هذا الاختصاص بالتوسيع والتضييق . وقد ينقل هذا الاختصاص من عضو أو هيئة الى عضو أو هيئة اخرى . ولا تثريب عليه في ذلك طالما كانت النصوص التشريعية في حدود الدستور .

ولا يتصور - في ذهن أى عاقل - ان نقول لسلطة نقل إليها اختصاص معين بنص في القانون أو الدستور ان هذا الاختصاص ليس لك ، انه لسلطة اخرى ، وعليك ان ترده الى تلك السلطة رغم النصوص التشريعية والنصوص الدستورية التى منحك اياه !!!!

ثم يناقش الدفاع بعد ذلك " المكان الامين " الذى يتم فيه التحفظ على الاشخاص طبقاً للمادة الثامنة من قانون الحراسة وتأمين سلامة الشعب . فهو يرى (ص٢٢) ان التحفظ فى مكان امين " قصد به اجراء أخف بكثير من الاعتقال أو الحبس الاحتياطى . وهو فى ذات الوقت اجراء يتفق مع طبيعة القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧١ الذى لا يعتبر قانوناً جنائياً بل هو قانون مدنى وصورة التحفظ فى مكان امين يكون عادة بتكليف الشخص بملازمة داره وعدم تركه له إلا بإذن من سلطات الامن ...

ومثل هذا الرأى غير مقبول على الاطلاق .

فالقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧١ لا يعتبر قانوناً مدنياً . فلقد قررت محكمة الحراسة وتأمين سلامة الشعب منذ اولى القضايا التى عرضت عليها ان هذا القانون " هو من القوانين الجنائية العقابية " .

وليسست هذه المرة الاولى التى يعرف التشريع المصرى هذا " المكان الامين " الذى يتم فيه التحفظ على الاشخاص .

فإن القانون ١١٩ لسنة ١٩٦٤ تكلم ايضاً عن هذا المكان الامين ونصت المادة الاولى منه على انه : " يجوز بقرار من رئيس الجمهورية القبض على الاشخاص الاتى ذكرهم وحجزهم فى مكان امين " ..

ولذلك ثار التساؤل : اين كان يتم " الحجز فى المكان الامين " هذا ؟

ان الاجابة على هذا التساؤل نجدها فى قانون السجون ، القانون رقم ٣٩٦ لسنة ١٩٥٦ المعدل بالقرار بقانون ٥٧ لسنة ١٩٦٨ .

فإن المادة الاولى مكرراً منه تنص على أن :

" يودع كل من يحجز أو يعتقل أو يتحفظ عليه أو تسلب حريته على اى وجه من الوجوه احد السجون المبينة فى المادة السابقة أو احد الاماكن التى صدر بتحديدها قرار من وزير الداخلية ، وتسرى عليها جميع الاحكام الواردة فى هذا القانون .

هكذا جاء نص المادة الاولى مكرراً من قانون السجون . لقد حددت ،

بشكل قاطع المكان الذى يتم فيه الحجز ، أو الاعتقال ، أو التحفظ .
" فالحجز فى مكان أمين" الذى تكلم عنه القانون ١١٩ لسنة ١٩٦٤ ،
"والتحفظ فى مكان أمين" الذى يتكلم عنه القانون ٣٤ لسنة ١٩٧١ يتم فى احد
السجون المبينة فى المادة الاولى من قانون السجون أو فى الاماكن التى يصدر
بتحديدتها قرار من وزير الداخلية .

فهل اصدر وزير الداخلية مثل هذا القرار ؟

ان وزير الداخلية قد صدر القرار رقم ١٤١٧ لسنة ١٩٦٨ الذى نص على
ان يعتبر مبنى التحفظ الكائن بجهة القلعة من الامكنة التى يجوز ان يودع بها
المعتقلون والمنحفظ عليهم أو المحجوزين على ذمة القضايا الماسة بأمن الدولة " .
(صدر هذا القرار فى ١٧ نوفمبر ١٩٦٨ ونشر فى الوقائع المصرية العدد
٢٨٧ فى ١٤ ديسمبر ١٩٦٨ - الموسوعة التشريعية الحديثة للفكهاى - المجلد
الثالث عشر) .

فليس هناك أى سند قانونى على الاطلاق لكى يودع المعتقل عليه فى
داره.

بل ان عبارة المادة الثامنة نفسها تتعارض كل التعارض مع ما ذهب إليه
الدفاع فى هذا الشأن . فهى فى الفقرة الخامسة تنص على انه "لايجوز
للمحكمة ان تأمر باستمرار تنفيذ "امر القبض" إلا بعد سماع دفاع من صدر
عليه الامر .

فالامر انن :امر قبض" ينفذ .. ولم نسمع عن "امر قبض" ينفذ بالنسبة
للانسان فى داره . وإذا كان المشرع قد اراد فعلاً أن يبقى الانسان فى داره
لاستعمل عبارة "تحديد الإقامة" مثلاً ، لأن "تحديد الإقامة" للشخص هى وحدها
التي ينصير ان تكون فى داره . اما "امر القبض" فلا يتصور تنفيذه إلا فى ظل
القواعد التى تضمنها قانون السجون .

ثم يمضى الدفاع فى مذكرته فيقول (آخر ص ٢٧) .

" كما لا يملك المدعى العام الاشتراكى التحقيق فى الجرائم المعاقب عليها
طبقاً لاحكام قانون العقوبات فإن محكمة الحراسة هى الاخرى لا تختص طبقاً

لاحكام القانون ٢٤ لسنة ١٩٧١ بالنظر والفصل فى الدعوى الجنائية التى تتكشف عنها التحقيقات السابقة على تقديم دعوى الحراسة الى المحكمة المختصة بفرض الحراسة .

وهذا القول مبنى على تجاهل اشد الاحكام وضوحاً فى قانون الحراسة وتأمين سلامة الشعب .

فالحراسة والتحفظ - كلاهما - لا يشترط فيهما سبق ارتكاب الشخص لجريمة محددة الاركان متكاملة الادلة ، بل يكفى فى اى منهما قيام الدلائل - دون الدليل - على ان الشخص قد اتى افعالاً من شأنها الاضرار بأمن المجتمع سواء كونت هذه الافعال جريمة أم لم تكن .

وهذا ما يكشف عنه بوضوح شديد تقرير لجنة الشؤون التشريعية فقد قالت فيه اللجنة :

لقد رأت اللجنة انه ليس شرطاً لارتكاب الشخص جريمة من الجرائم المضرة بأمن البلاد من الخارج أو الداخل حتى ينهض المشرع ليدرك خطر هذا الشخص حماية للمجتمع وتأميناً لسلامة المواطنين ، بل يكفى اتيان افعال من شأنها الاضرار بأمن البلاد أو افساد الحياة السياسية فيها أو تعريض الوحدة الوطنية للخطر . واذلك فقد اعادت اللجنة صياغة نص المادة الثانية من المشروع على النحو الوارد فى التقرير .

وجاءت محكمة الحراسة وتأمين سلامة الشعب فأكدت هذه المعانى فى اول حكم لها (قضية على بليغ صبرى وآخرين) وقالت " ان القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧١ هو من القوانين الجنائية العقابية الذى حدد الافعال المؤتممة وفرض لها العقاب . وان القائم على شئون الدعوى الجنائية غير القائم على شئون دعوى الحراسة وكل يسلك سبيله فى قانون . ولا تلازم بين سلوك كل منهما ولا ارتباط إلا من حيث الوقائع التى اسفر عنها التحقيق ، اذ قد تصلح لرفع الدعويين وقد لاتصلح إلا لرفع دعوى الحراسة فقط لسبب تخلف الدليل دون الدلائل ويسبب قصر النشاط على افعال من شأنها الاضرار دون تمام الجريمة باركانها القانونية " .

فالمدعى العام الاشتراكى لا يدعى لنفسه مطلقاً التحقيق فى الجرائم المعاقب عليها طبقاً لاحكام قانون العقوبات ، ولا يعرض على محكمة الحراسة وتأمين سلامة الشعب ان تنظر فيما تكشفته عنه التحقيقات من جرائم . ان مجال بحثه يقتصر على " الدلائل الجدية " دون الادلة ، ليتبين ما إذا كان الشخص قد اتى افعالاً من شأنها الاضرار بصرف النظر عما إذا كانت تكون جريمة كاملة الاركان .

ولكن إذا ما أريد العقاب عن جريمة محددة ، طبقاً لاحكام قانون العقوبات فإنه يبعد ، بالاوراق الى النيابة العامة طبقاً للفقرة السادسة من المادة السادسة . فالتحفظ على الاشخاص تدبير وقائى واپس عقوبة تجب العقوبات الجنائية . واجراءات التحفظ لا تؤثر على سير الدعوى الجنائية - إذا ما اريد السير فيها وتوقيع العقوبات التى يقضى بها القانون ، على ان يكون التحقيق والمحاكمة بواسطة النيابة العامة والمحكمة الجنائية المختصة بطبيعة الحال .

- ١٤ -

ويقول الدفاع بعد ذلك فى مذكرته (ص ٢٣ ، ص ٢٤) ان احكام قانون الحراسة - الواردة فى المادة الثامنة - وقرارات المدعى العام الاشتراكى المستندة عليها قد جاءت مخالفة للمادة ٤١ من الدستور . وهذا القول ينطوى على مغالطة واضحة .

وذلك لأنه لا تعارض - على الاطلاق - بين المادة الثامنة من قسانون الحراسة وتأمين سلامة الشعب والمادة ٤١ من الدستور .

فهذه المادة تتحدث عن حالة التلبس والتحقيق فى الجرائم واجراءاته من قبض وتفتيش وحبس احتياطى ولا تواجه الاجراءات التى يتطلبها تأمين حقوق الشعب وسلامة المجتمع . فهذه الاجراءات واجهها نص دستورى آخر هو نص المادة ١٧٩ من الدستور التى تقول :

" يكون المدعى العام الاشتراكى مسئولاً عن اتخاذ الاجراءات التى تكفل تأمين حقوق الشعب وسلامة المجتمع ونظامه السياسى والحفاظ على المكاسب الاشتراكية والتزام السلوك الاشتراكى ويحدد القانون اختصاصاته الاخرى

ويكون خاضعاً لرقابة مجلس الشعب . وذلك كله على الوجه المبين بالقانون " .
وهذا النص الدستوري هو الأساس لقانون الحراسة وتأمين سلامة
الشعب وليس نص المادة ٤١ .

فكل من هاتين المادتين - فى الدستور - مجالها ونطاقها .
المادة ٤١/ ٤ : تواجه حالة الجرائم العادية التى يواجهها قانون الاجراءات
الجنائية .

وأما المادة ١٧٩ : فهى تواجه الاجراءات اللازمة لتأمين سلامة الشعب
والحفاظ على النظام السياسى والمكاسب الاشتراكية .
وقد استقر قضاء محكمة الحراسة وتأمين سلامة الشعب على ذلك فى
حكميها الصادرين فى ٢٥ يونيه ١٩٧٣ ، ١٦ يوليى ١٩٧٣ .

-١٥-

وذهب الدفاع بعد ذلك الى القول بأنه : " لو كان المدعى العام الاشتراكى
يملك الى جانب مباشرة قضايا الحراسة سلطة القبض استقلاً على المواطنين
... لكان قد نص على ذلك صراحة فى المادة ٢٥ من القانون رقم ٣ لسنة
١٩٧١ التى اقتصرت على دعاوى الحراسة .. (ص ٢٤ من المذكرة) .

وردنا على ذلك فى جملة واحدة :

تراجع المادة الثامنة من القانون ٣٤ لسنة ١٩٧١ فى اللغة العربية النصي :

-١٦-

اما الصفحات ٢٥ ، ٢٦ ، ٢٧ ، ٢٨ من مذكرة الدفاع فليس فيها ما
يستحق الرد .

-١٧-

اما الصفحات من ٢٩ الى ٢٨ فإنها تتضمن تكراراً لما سبق مناقشته وان
النيابة العامة هى وحدها المختصة بمباشرة الدعوى الجنائية .
اما ان النيابة العامة هى وحدها المختصة بمباشرة الدعوى الجنائية فامر
بديهى لا يحتاج الى نقاش والمدعى العام - كما قلنا - وهو يعمل فى مجال

قانون الحراسة وتأمين سلامة الشعب يقوم بأجراء وقائي بحث . اما إذا أريد تطبيق العقوبات الواردة فى قانون العقوبات فإن المختص بالتحقيق هو النيابة العامة والمختص بالمحاكمة هو المحكمة الجنائية التى يحددها قانون الاجراءات الجنائية.

- ١٨ -

" النيابة العامة جزء من الهيئة القضائية ، امر يدال عليه الدفاع ص ٣٩ ، ص ٤٠ من مذكرته ، وهو امر لا علاقة له بموضوع الدعوى .

- ١٩ -

ولقد اراد الدفاع ان يختم مذكرته بكلمة شاملة عن نظام المدعى العام الاشتراكى فليكن له ما يريد .

فالحقيقة ان نظام المدعى العام الاشتراكى قد نجح فى البلاد الاشتراكية نجاحاً كبيراً ، الى حد انه انتشر فى سائر هذه البلاد على الرغم مما بينها من فروق ايديولوجية .
اما عن اختصاصه :

١- فهو وحده الامين على الدعوى الجنائية ، فليس هناك نيابة عامة وادعاء عام ، وانما هيئة واحدة فحسب .

٢- وهو ايضاً الرقيب على الدعوى التأديبية بالنسبة للعاملين المدنيين فى الدولة بأسرها .

٣- وبالاختصار فإن جميع هيئات الادعاء - الجنائى والتأديبى بل والادعاء العام العسكرى - تابعة له .

فالادعاء العام العسكرى فى القوات المسلحة يتبعه ايضاً .
٤- ولكى تكون رقابته فعاله والمامه بالمرافق العامة الماماً حقيقياً فإنه يستطيع ان يقوم بجولات تفتيشية على سائر المرافق العامة ، يحاضر فيها العاملين عن قواعد السلوك الاشتراكى ويطلب إليهم جميعاً على اختلاف مستوياتهم التسك بها والرقابة عليها .

٥- وهناك هيئة رقابة ادارية تابعة له يتحرى بواسطتها عن الحالة الحقيقية

للمرافق العامة وما فيها من تقدم أو خلل .

هذا هو نظام المدعى العام الاشتراكي في البلاد الاشتراكية .

وهو ليس بالنظام الغريب عن الإسلام . فإن النظام السياسي في الإسلام عرف الى جانب القضاء نظام والى المظالم ، ونظام المحتسب ، واختصاصات المدعى العام الاشتراكي في البلاد الاشتراكية تعادل ما عرفه الاسلام عن نظام الحسبة بالاضافة الى بعض اختصاصات والى المظالم .

والمدعى العام الاشتراكي - في البلاد الاشتراكية - يعد حامى الشريعة الاشتراكية والامين على تطبيق صحيح القانون . وهو وإن وجد التأييد والترحيب من الكثرة الساحقة ، يجد الضيق والحقد والكراهية من قلة من البشر هم اولئك الخارجون على قيم المجتمع ومبادئه .

وهو في تلك البلاد

تأييد الشرفاء وحبهم يسعده

ويغض الخارجين على القانون وحقدهم يسعده

فهذا وذلك دليل على انه قد أدى واجبه أرضى ربه وأرضى ضميره...

هذا هو المدعى العام في البلاد الاشتراكية ، وإلغه كذلك في مصر ..

المدعى العام الاشتراكي

(دكتور مصطفى أبوزيد دهمي)

مكتب

مصطفى كامل منيب

المحامى

محكمة الحراسة وتأمين سلامة الشعب

مذكرة ثانية

بذفاع

الاستاذ يوسف درويش المحامى

ضد

السيد المدعى العام الاشتراكى

فى الدعوى رقم ١٠ سنة قضائية تحفظ

المحدد لصدور القرار فيها جلسة ١٩٧٣/٨/١٢

تمهيد

يتمسك الاستاذ يوسف درويش المحامى بكافة أوجه الدفاع التى أبديت من وكيله بجلاسة ٧٣/٧/٣١ وفقاً للثابت بمحضر الجلسة المذكورة ، كما يتمسك بدفاعه الوارد بالمذكرة التى قدمت من وكيله بجلاسة ١٩٧٣/٧/٣١ أثناء نظر الدعوى متضمنة تجاوز المدعى العام الاشتراكى لاختصاصه طبقاً لاحكام القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٠ الصادر بتنظيم فرض الحراسة وتأمين سلامة الشعب والمطلوب فيها الحكم بالغاء الامر الصادر من المدعى العام الاشتراكى بتاريخ ١٩٧٣/٥/٣٠ بالتحفظ على الاستاذ يوسف درويش المحامى وذلك لانعدامه ورفض طلب المدعى العام الاشتراكى باستمرار أمر التحفظ المذكور لمدة سنة والافراج عنه .

ويرجو الاستاذ يوسف درويش المحامى الرجوع الى أوجه دفاعه سالفة

الذكر والتي يتمسك بها جملة وتفصيلاً .

ونقصر المذكرة الحالية على تناول أوجه الدفاع الأخرى وخلصتها عدم دستورية أحكام القوانين المستند إليها في الدعوى المرفوعة ضد الاستاذ يوسف درويش المحامي من السيد المدعى العام الاشتراكي .

يستند المدعى العام الاشتراكي في دعواه الحالية الى ما يأتي :

أولاً : المادة ٩٨ (أ) مكرر من قانون العقوبات المضافة بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٠ .

ثانياً : المادتان ٢ و ٣ من القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٢ الصادر بشأن حماية الوحدة الوطنية .

ثالثاً : المواد ٢ و ٨ و ١٠ و ٢٢ من القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ الصادر بتنظيم فرض الحراسة وتأمين سلامة الشعب .

ويشوب هذه الاحكام جميعها - وبلا استثناء - البطلان بل والانعدام لعدم دستورية تلك الاحكام وانتهاكها للحقوق والحريات والمبادئ الاساسية الواردة في الدستور المصري الصادر في عام ١٩٧١ .

ويبدو تمسك المدعى العام الاشتراكي باحكام القوانين سالفة الذكر من مذكرته المؤرخة ١٩٧٣/٧/٢٤ والمعرضة على محكمة الحراسة وتأمين سلامة الشعب في شأن استمرار تنفيذ أمر التحفظ لمدة سنة على الاستاذ يوسف درويش المحامي والذي أعلن رسمياً بتلك المذكرة بتاريخ ١٩٧٣/٧/٢٦ .

أولاً : المادة ٩٨ (أ) مكرر عقوبات

تنص المادة ٩٨ (أ) مكرر من قانون العقوبات على ما يأتي :

”يعاقب بالسجن وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولاتجاوز ألف جنيه كل من انشأ أو نظم أو ادار جمعية أو هيئة أو منظمة أو جماعة يكون الغرض منها الدعوة بأية وسيلة الى مناهضة المبادئ الاساسية التي يقوم عليها نظام الحكم الاشتراكي في الدولة أو الحض على كراهيتها أو الازدراء بها أو الدعوة ضد تحالف قوى الشعب العاملة أو التحريض على مقاومة السلطات العامة أو ترويع أو تجبيذ شئ من ذلك .

وتكون العقوبة الاشغال الشاقة المؤقتة وغرامة لا تقل عن خمسمائة جنيه ولا تجاوز ألفي جنيه إذا كان استعمال القوة أو التهديد أو الإكراه ماحوظاً في ذلك .

ويعاقب بالسجن مدة لا تزيد على خمس سنوات وغرامة لا تقل عن خمسين جنيهاً ولا تجاوز خمسمائة جنيه كل من انضم إلى هذه الجمعيات أو الهيئات أو المنظمات أو الجماعات مع علمه بالغرض الذي تدعو إليه أو اشتراك فيها بنية صورة .

ويعاقب بالعقوبة المنصوص عليها في الفقرة السابقة كل من روج بنية وسيلة أو طريقة لمناهضة المبادئ الأساسية التي يقوم عليها نظام الحكم الاشتراكي في الدولة أو حرض على كراهية هذه المبادئ أو الإزدراء بها أو حيد الدعوة ضد تحالف قوى الشعب العاملة أو حرض على مقاومة السلطات العامة، وكذلك كل من حاز بالذات أو بالوساطة أو احرز محررات أو مطبوعات تتضمن ترويحاً أو تحييداً لشيء مما تقدم اذا كانت معدة للتوزيع أو لاطلاع الغير عليها وكل من حاز أية وسيلة من وسائل الطبع أو التسجيل أو العلانية مخصصة ولو بصفة مؤقتة لطبع أو تسجيل أو اذاعة شيء مما ذكر " .

والمادة ٩٨(أ) مكرر سألقة الذكر مستحثة ولم يعرفها قانون العقوبات قبل اضافتها بموجب القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٠ وقد صدر القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٠ بالاستناد الى القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٧ الخاص بتفويض رئيس الجمهورية في اصدار قرارات لها قوة القانون وفقاً للثابت في صدر القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٠ المنشور في الجريدة الرسمية عدد رقم ٢٢ الصادر في ٢٨/٥/١٩٧٠ .

والمادة ٩٨(أ) مكرر من قانون العقوبات غير دستورية لسببين وهما :
أولاً : استناد القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٠ الصادر باضافتها الى القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٧ رغم ثبوت عدم دستورية التفويض فضلاً عن سقوطه في اكتوبر سنة ١٩٦٨ بحل مجلس الامة الصادر عنه التفويض المذكور.

ثانياً : النص فى المادة ٩٨ (أ) مكرر عقوبات على حظر حرية الرأى وعدم التسوية بين المواطنين أمام القانون والتفرقة بينهم فى الحقوق والواجبات العامة .

اما عن التفويض الصادر به القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٧ فقد صدر بالاستناد الى المادة ١٢٠ من الدستور الصادر فى عام ١٩٦٤ وفيما يلى نصها:

" لرئيس الجمهورية فى الاحوال الاستثنائية بناء على تفويض من مجلس الامة ان يصدر قرارات لها قوة القانون ويجب ان يكون التفويض لمدة محدودة وان يبين موضوعات هذه القرارات والاسس التى تقوم عليها . " وفيما يلى نص التفويض الصادر من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٧ :

" يفوض رئيس الجمهورية فى اصدار قرارات لها قوة القانون خلال الظروف الاستثنائية القائمة فى جميع الموضوعات التى تتصل بأمن الدولة وسلامتها وتعجئة كل امكانياتها البشرية والمادية ودعم المجهود الحربي والاقتصاد الوطنى وبصفة عامة فى كل ما يراه ضرورياً لمواجهة هذه الظروف الاستثنائية " .

وقد جاء التفويض الصادر به القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٧ مخالفاً لاحكام المادتين ١١٩ و ١٢٠ من الدستور المصرى الصادر فى عام ١٩٦٤ ، وذلك لعدم تعيين التفويض للموضوعات التى تصدر فيها قرارات رئيس الجمهورية وبيان الاسس التى تقوم عليها بل لقد جاء التفويض عاماً غير محدد فضلاً عن عدم تحديد التفويض لفترة زمنية تصدر خلالها القرارات سواء كانت شهراً أو شهرين أم سنة ولم تعرض ايضاً قرارات رئيس الجمهورية الصادرة بموجب التفويض على مجلس الامة ليقرر ما يراه بشأنها وذلك خلال ١٥ يوماً من تاريخ صدورها اذا كان المجلس قائماً وفى أول اجتماع له فى حالة الحل فإذا لم تعرض زال باثر رجعى ما كان لها من قوة القانون بغير حاجة الى اصدار قرار بذلك اما اذا عرضت ولم يقرها المجلس زال ما كان لها من قوة القانون من تاريخ الاعتراض .

وقد جاء في كتاب 'النظرية العامة لقرارات الادارية دراسة مقارنتة'
(للدكتور سليمان الطماحي) طبعة عام ١٩٦٦ - ١٩٦٥ - صفحة ٥٥٠ ،
يأتى :

" اللوائح التفويضية فى مصر :

من المشروع لمجلس الأمة - وفقاً للدستور - ان يفوض السلطة التنفيذية
فى ممارسة بعض اختصاصاته التشريعية فى الحدود التى ذكرتها المادة ١٢٠ وهى :

١- تحديد مدة التفويض .

٢- ان تعيين موضوعات واسس اللوائح التفويضية : ويترتب على هذا
الشرط ان التفويض العام يكون غير مشروع ، وبالتالي يتعين ان يصدر قانون
التفويض فى كل حالة على حدة وبالنسبة لموضوع معين أو موضوعات من
جنس واحد وحتى فى هذه الحالة يجب وفقاً للمادة السابقة ان يرسم مجلس
الأمة الاسس التى على اساسها تصدر اللوائح التفويضية " .
واللائحة التفويضية - كلائحة الضرورة - هى قرار ادارى حتى يوافق
عليها مجلس الأمة " .

وقد استقر القضاء الادارى التابع لمجلس الدولة على عدم دستورية
القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٧ وذلك لعدم تعيين موضوع القرارات والاسس التى
يقوم عليها فى التفويض الصادر به القانون سالف الذكر .
وقد قضت بما تقدم الاحكام الصادرة بإيقاف الدعاوى الصادرة فيها تلك
الاحكام وذلك الى حين الفصل من المحكمة العليا فى عدم دستورية القانون
رقم ١٥ لسنة ١٩٦٧ الصادر بتفويض رئيس الجمهورية فى اصدار قرارات لها
قوة القانون .

وتشير فى هذا الصدد الى الاحكام الاتية :

- ١- الحكم الصادر بجلسة ١٩٧٢/٥/٣٠ فى الدعوى رقم ٢١ لسنة ٢٦ ق.
- ٢- الحكم الصادر بجلسة ١٩٧٣/٥/٢٩ فى الدعوى رقم ٣٦ لسنة ٢٦ ق.
- ٣- الحكم الصادر بجلسة ١٩٧٣/٥/٢٢ فى الدعوى رقم ١٦٥ لسنة ٢٥ ق .

وقد جاء في الحكم الأخير ما يأتي :

" وفيما يتعلق بالقول بأن قانون التفويض لم يبين الموضوعات التي فوض فيها وأساسها فإن القانون قد عين ذلك بعبارة :

" جميع الموضوعات التي تتمثل بأمن الدولة وسلامتها وتعبئة كل امكانياتها البشرية والمادية ودعم المجهود الحربي ولاقتصاد الوطنى وبصفة عامة فى كل ما يراه ضرورياً لمواجهة هذه الظروف الاستثنائية " .

ومفاد ذلك ان تعيين هذه الموضوعات لم يتم وفق نص الدستور فقد عينت الموضوعات فى عجز النص بكل ما يراه رئيس الجمهورية ضرورياً لمواجهة هذه الظروف الاستثنائية ، وهذا التعيين يخالف مفاد النص الدستورى . كما ان قانون التفويض لم يبين أسس هذه الموضوعات ولهذا وذلك فإن هذا الوجه من الطعن يحمل فى طياته الجدية التى تبرر النظر فى أمر دستورية هذا القانون ، ولهذا فإن المحكمة وقد اطمانت الى جدية هذا الطعن على النحو السالف بيانه فإنها تقرر وقف الفصل فى الدعوى حتى يفصل فى الدفع بعدم دستورية القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٧ .

وحدث فى اكتوبر سنة ١٩٦٨ ان صدر قرار بمل مجلس الامة الذى صدر عنه التفويض وذلك لانتهاء مدته القانونية ، وأجريت الانتخابات لمجلس الامة الجديد فى اواخر عام ١٩٦٨ وأوائل عام ١٩٦٩ ، وتم اختيار أعضاء مجلس الامة الجدد وأخذ مجلس الامة الجديد يباشر مهمته .

ولا جدال فى ان التفويض الصادر بتاريخ ١٩٦٧/٥/٢١ من مجلس الامة القديم يقتزن وجوداً وعدمأ باستمرار مجلس الامة القديم ، وما دام ان ذلك المجلس قد انتهى وزال فى اكتوبر سنة ١٩٦٨ فإنه بالتبعيه يسقط ويزول التفويض فى اكتوبر سنة ١٩٦٨ مع زوال مجلس الامة القديم .

ولم يحدث ان اصدر مجلس الامة الجديد تفويضاً جديداً بعد قيامه فى اول عام ١٩٦٩ .

ومع ذلك فإن القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٠ الصادر باضافة المادة ٩٨(أ) مكرراً من قانون العقوبات صدر فى ١٩٧٠/٥/٢٨ بالاستناد الى التفويض

المؤرخ ١٩٦٧/٥/٣١ والذي سقط وزال في اكتوبر سنة ١٩٦٨ ، الامر الذي يؤكد عدم دستورية القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٠ بجميع مشتملاته وذلك لاستناده الى تفويض لم يعد له وجود وكان قد لفظ أنفاسه الأخيرة قبل سنتين على صدور القانون ٢٤ لسنة ١٩٧٠ .

وتقضى المادة ١٩٨ مكرر من قانون العقوبات المضافة بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٠ بمنظر حرية الرأي وعدم التسوية بين المواطنين أمام القانون والتفرقة بينهم فى الحقوق والواجبات العامة مخالفة بذلك احكام الدستور فى مواده ٤٠ و ٤٧ و ٤٨ .

فالمادة ٤٠ من الدستور المصرى الصادر فى عام ١٩٧١ تنص على ما

يأتى :

" المواطنون لدى القانون سواء ، وهم متساوون فى الحقوق والواجبات " .

وتنص المادة ٤٧ من الدستور على ما يأتى :

" حرية الرأى مكفولة ، ولكل انسان التعبير عن رأيه ونشره بالقول أو بالكتابة والتصوير أو غير ذلك من وسائل التعبير فى حدود القانون ، والنقد الذاتى والنقد البناء ضمان لسلامة البناء الوطنى " .

وتنص المادة ٤٨ من الدستور على ما يأتى :

" حرية الصحافة والطباعة والنشر ووسائل الإعلام مكفولة والرقابة على الصحف محظورة وإنذارها أو وقفها أو إلغاؤها بالطريق الإدارى محظور ويجوز استثناء فى حالة اعلان حالة الطوارئ أو زمن الحرب ان يفرض على الصحف والمطبوعات ووسائل الإعلام رقابة محددة فى الامور التى تتصل بالسلامة العامة أو اغراض الامن القومى وذلك كله وفقاً للقانون " .

والواضح ان الدستور المصرى فى احكامه سالفة الذكر يكفل المساواة بين المواطنين المصريين أمام القانون وتمى الحقوق والواجبات العام ، كما يكفل حرية الرأى مع كفالة حق النقد والمعارضة فى كافة امور الوطن والشعب المصرى .

ولكن المادة ٩٨(أ) مكرر من قانون العقوبات تقضى بحظر حريتى الرأى والنقد وتعتبرهما جرائم معاقب عليهما .

فالمادة ٩٨(١) مكرر سالفة الذكر تقضى بتجريم المعارضة والنقد ومعاينة من يقومون بها إذا اتصلت المعارضة والنقد أولاً بالوسائل المشروعة بنظام الحكم في مصر .

ولا يخرج ما تقدم عن أن يكون في حد ذاته هو القضاء المبرم في مصر على حريتي الرأي والنقد في مجال السياسة ورعاية أمور الوطن والشعب .
والدليل على ذلك أن المادة ٩٨(١) مكرر نصت على تجريم "الدعوة بأية وسيلة إلى مناهضة المبادئ الأساسية التي يقوم عليها نظام الحكم الاشتراكي في الدولة" .

وايضاً معاينة "كل من روج بأية طريقة لمناهضة المبادئ الأساسية التي يقوم عليها نظام الحكم الاشتراكي في الدولة" .

والصحيح دون غيره هو أن يقتصر التجريم والعقاب على حالة استعمال الوسائل غير المشروعة ضد نظام الحكم كاستخدام القوة والعنف ، ولكن التعبير بالوسائل المشروعة عن مختلف الآراء في السياسة وغير السياسة ومهما كانت الآراء والفلسفات فهذا حق لكل مواطن يكفله الدستور . وتجريم هذا الحق أو حتى مجرد حظره يعتبر اهداراً لحقوق المواطنين وحرياتهم المتصلة بأخطار حقوقهم وأهمها هو اختيار المواطنين للناخبين عنهم الذين تتكون منهم مختلف السلطات التي يقع على عاتقها تسيير أمور الدولة من تشريعية وتنفيذية وقضائية ويشترط لاستمرار وجودها عملها من أجل صالح الشعب الذي يملك حق الرقابة والمساطة وتغيير السلطات بالوسائل الدستورية والقانون . وإذا كان "الشعب هو مصدر السلطات" .

ويقضى الدستور المصري في المادة ٣ منه على أن "السيادة للشعب وحده وهو مصدر السلطات ، ويمارس الشعب هذه السيادة ويحميها ويصون الوحدة الوطنية على الوجه المبين في الدستور" ، فكيف يسوغ مع هذه الحقيقة المجمع عليها في العالم الحديث والمتنمته في أن الشعب وحده هو الذي يملك اختيار وتغيير الناخبين عنه والذين تتكون منهم سلطات الدولة .
نفاذاً بقانون - وليس مجرد رأي - يحرم الشعب من حقوقه وحرياته ليس

فقط فى مجال مراقبة ومساعدة الشعب لن اختيارهم لادارة الدولة بالنيابة عنه بل وتجريم رأى المواطنين أيا كان الرأى متى كان فى نطاق السياسة وحتى لو تم ابداء الرأى السياسى بالوسائل المشروعة .

وتترتب على هذه المخالفة لاحكام الدستور الواردة فى المادة ٩٨(أ) مكرر من قانون العقوبات التفرقة بين المواطنين ليس فقط فى الحقوق والواجبات العامة بل وامام القانون ، فالمواطنين الذين تتكون منهم سلطات الدولة ورغم قلتهم يملكون انحق فى ابداء كامل آرائهم وفلسفاتهم فى السياسة وغير السياسة اما جموع المواطنين الذين يتكون منهم الشعب والذين اختاروا النائبين عنهم فى سلطات الدولة فإنهم رغم كثرتهم الغالبة لم يعيدوا يملكون حتى الحق فى ابداء آرائهم السياسية العادية .

وبداهة إذا وصلت الامور الى هذا الحد فى حرمان المواطنين من حقوقهم وحيرياتهم الاساسية والمعتبرة أولى الحقوق والحرىات - فإنه يكون مستحيلأ ومن باب أولى على هؤلاء المواطنين مباشرة حقوقهم الهامة فى اختيار حكامهم ومراقبتهم ومسايلتهم .

ويكون المجتمع بذلك قد غدا منقسماً الى سادة يتربعون القمة ، ومبيد ينتقلون دون هدف بين فجاج الارض وبروبها .

ولا جدال فى ان وضع الامور فى نصايها - وحتى تتفق المادة ٩٨(أ) مكرر من قانون العقوبات مع احكام الدستور - تقتضى تخصيص عبارتى "بأية وسيلة" و "بأية طريقة" الواردتين فى المادة ٩٨(أ) مكرر سالف الذكر باضافة عبارة "غير مشروعة" الى كل من عبارتى "بأية وسيلة" و "بأية طريقة" الواردتين فى المادة ٩٨(أ) مكرراً سالف الذكر .

ولم يتم تعديل المادة ٩٨(أ) مكرراً من قانون العقوبات على النحو سالف الذكر فستبقى هذه المادة مخالفة لاحكام الدستور - وفقاً لما سبق بيانه .

ولهذا فإننا نتمسك بالذفع بعدم دستورية المادة ٩٨(أ) مكرر من قانون العقوبات المضافة بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٠ .

ولما كانت المادة ٩٨(أ) مكرر سالف الذكر لم تحل محل مادة اخرى جاءت

معدلة لاحكامها ، بل ان المادة ٩٨ (أ) مكرراً مستحدثة ومضافة ولوترد بالتعديل على مادة سابقة ، لهذا فإنه اذا حكم بعدم دستورية المادة ٩٨ (أ) مكرر المضافة بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٠ فيترتب على ذلك اطلاق سراح الاستاذ يوسف درويش المحامي فوراً وعلى العكس لو كانت المادة ٩٨ (أ) مكرراً معدلة لمادة سابقة فإنه يترتب على الحكم بعدم دستورية المادة ٩٨ (أ) مكرراً اجراء المحاكمة من جديد بالاستناد الى المادة القديمة التي تعود إليها الحياة .

وواضح انطباق الغرض الاول على حالتنا دون الغرض الاخير .

ثانياً : المادتان ٢ و ٣ من القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٢

الصادر بشأن حماية الوحدة الوطنية

تنص المادة ٢ من القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٢ الصادر بشأن حماية

الوحدة الوطنية على ما يأتي :

" الاتحاد الاشتراكي العربي هو التنظيم السياسي الوحيد المعبر عن تحالف قوى الشعب العاملة " وهو يكفل أوسع مدى للمناقشة الحرة داخل تشكيلاته والتنظيمات الجماهيرية المرتبطة به " .

ولا يجوز انشاء تنظيمات سياسية خارج الاتحاد الاشتراكي العربي أو منظمات جماهيرية أخرى خارج المنظمات الجماهيرية التي تشكل طبقاً للقانون " .

وتنص المادة ٣ من القانون سالف الذكر على ما يأتي :

" يعاقب بالحبس كل من أنشأ أو نظم أو أدار جمعية أو هيئة أو منظمة أو جماعة على خلاف حكم المادة السابقة . ويعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة كل من انضم الى احدي هذه الجمعيات أو الهيئات أو المنظمات أو الجماعات أو اشترك فيها . ويعفى من العقوبة كل من باشر بالبلاغ السلطات المختصة عن وجود جمعيات أو هيئات أو منظمات أو جماعات منشأة على خلاف ما تقدم إذا تم الابلاغ قبل بدء التحقيق .

ويجوز للمحكمة الاعفاء من العقوبة إذا تم الابلاغ بعد بدء التحقيق ويمكن

من الكشف على مرتكبي الجريمة الآخرين .

وتقضى المحكمة فى جميع الاحوال عند الحكم بالادانة بحل الجمعيات أو الهيئات أو المنظمات أو الجماعات المذكورة وإغلاق امكنتها ومصادرة الاموال والامتعة والادوات والاوراق الخاصة بها أو المدة لاستعمالها .

والمادتان ٢ و ٣ من القانون رقم ٢٤ لسنة ٢٩٧٢ الصادر بشأن حماية الوحدة الوطنية غير دستوريتين وذلك لما يأتى :

أولاً : الاخذ بنظام الحزب السياسى الواحد .

ثانياً : حظر وتجريم التنظيمات والجمعيات السياسية والجمعيات والمنظمات الجماهيرية .

ولم تقض احكام الدستور المصرى الصادر عام ١٩٧١ بالاخذ بنظام الحزب السياسى الواحد ، بل على العكس لقد جاءت احكام الدستور المصرى صريحة قاطعة بكفالة الحق فى انشاء الجمعيات السياسية وغير السياسية الى جانب الاتحاد الاشتراكى العربى ولو كان الدستور قد أخذ بنظام الحزب السياسى الواحد فى مصر لكان قد نص على ذلك ، ولكن الثابت خلو الدستور المصرى ان صراحة أو ضمناً من الاخذ بنظام الحزب السياسى الواحد .

فالمادة ٥ من الدستور المصرى تنص على ما يأتى :

" الاتحاد الاشتراكى العربى هو التنظيم السياسى الذى يمثل بتنظيماته القائمة على اساس من الديمقراطية تحالف قوى الشعب العاملة من الفلاحين والعمال والجنود والمثقفين والرأسمالية الوطنية وهو أداة هذا التحالف فى تعميق قيم الديمقراطية والاشتراكية فى متابعة العمل الوطنى فى مختلف مجالاته ، ودفع هذا العمل الوطنى الى اهدافه المرسومة " .

" ويؤكد الاتحاد الاشتراكى العربى سلطة تحالف قوى الشعب العاملة عن طريق العمل السياسى الذى تباشره تنظيماته بين الجماهير وفى مختلف الاجهزة التى تضطلع بمسؤوليات العمل الوطنى .

" ويبين النظام الاساسى بالاتحاد الاشتراكى العربى شروط العضوية فيه وتنظيماته المختلفة ، وضمنات ممارسة نشاطه بالاسلوب الديمقراطى على ان يمثل العمال والفلاحون فى هذه التنظيمات بنسبة خمسين فى المائة على الاقل " .

وواضح أن المادة ٥ سألقة الذكر لم تنص على أن الاتحاد الاشتراكي العربى هو الحزب السياسى الواحد . ولو كان الدستور المصرى يقر الأخذ بنظام الحزب السياسى الواحد لكان بداية قد نص على ذلك صراحة فى الدستور .

فإذا جاء بعد ذلك القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٣ الصادر فى شأن الوحدة الوطنية متضمناً النص فى مادته الثانية على أن الاتحاد الاشتراكي العربى هو التنظيم السياسى الوحيد فى مصر فإن ذلك القانون يكون قد خالف ما نص عليه أحكام الدستور المصرى التى لم تأخذ سواء صراحة أو ضمناً بنظام الحزب السياسى الواحد .

ويتقضى أيضاً أحكام الدستور المصرى الصادر فى عام ١٩٧١ بكفالة حق المواطنين فى تكوين الجمعيات فيما عدا بعض الجمعيات وليس من بينها بداية الجمعيات السياسية ذات الاهداف المشروعة .

فالمادة ٥٥ من الدستور تنص على ما يأتى :

" للمواطنين حق تكوين الجمعيات على الوجه المبين فى القانون ، ويحظر إنشاء جمعيات يكون نشاطها معادياً لنظام المجتمع أو سرياً أو ذا طابع عسكرى .

ومفاد الحكم سالف الذكر هو كفالة الحق فى تكوين الجمعيات السياسية وأيا كانت الاهداف والآراء والفلسفات التى تصدر عنها الجمعيات فيما عدا ثلاث انواع من الجمعيات تحظرها أحكام الدستور وهى الجمعيات الآتية :

١- الجمعيات ذات النشاط المعادى لنظام المجتمع .

٢- الجمعيات السرية .

٣- الجمعيات ذات الطابع العسكرى .

وفيما عدا هذه الجمعيات المحظورة فإنه يكون من حق المواطن بمفهوم المخالفة تكوين أية جمعيات أخرى بما فى ذلك الجمعيات السياسية والثقافية والقانونية وغيرها .

والمادتان ٢ و ٣ من القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٢ الصادر فى شأن

الوحدة الوطنية لا يقضيان فحسب يقصر التنظيم السياسى على الاتحاد الاشتراكى العربى وحده دون غيره بل انهما يحظران ايضاً انشاء التنظيمات السياسية خارج الاتحاد الاشتراكى العربى أو أية منظمات جماهيرية اخرى . وما ترتبه المادة ٣ من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٢ يعتبر مخالفة للدستور ويتضمن فى ذات الوقت قضاءً تاماً وعموماً للحق فى تكوين الجمعيات فضلاً عن انتهاك مبدأ اساسى وهو عدم الاخذ بنظام الحزب السياسى الواحد فى مصر .

والواقع ان نظام الحزب السياسى الواحد لا يكون فى غير احدى حالتين وهما :

أولاً : النظام الاشتراكى الذى يستند الى فلسفات وأسس ومبادئ الماركسية اللينينية ، والامثلة على ذلك الاتحاد السوفيتى وجمهورية الصين الشعبية وسائر الدول الاشتراكية بما فى ذلك مثلاً جمهوريات رومانيا والبنانيا الاشتراكيتين .

والمعروف ان الاشتراكية قامت فى كل من الدول الاشتراكية بقيام الحزب الشيوعى طليعة الطبقة العاملة باستيلائه على السلطة وارساء قواعد وأسس الاشتراكية العلمية وتطبيق الماركسية اللينينية فى كل ناحية من نواحي الحياة فى المجتمع مع ما اقترن بكل ذلك من تصفية لسائر الطبقات والتخلص نهائياً والى غير رجعة من النظام الطبقي .

ثانياً : النظام الفاشى الذى يستند الى اكثر الآراء والفلسفات الرأسمالية رجعية ومعاداة الشعوب والامثلة على ذلك فى الماضى المانيا الهتيرية وايطاليا الفاشية وفى الوقت الحاضر اسبانيا والبرتغال واليونان وغيرها ، وقوام النظام الفاشى سيطرة ممثلة اكثر الطبقات الرأسمالية رجعية واجراماً على النظام فى الدولة واطاحتها قبل اى شئ آخر بالقليل من الحريات والديمقراطية التى كانت تتمتع بها الشعوب فى العهود السابقة على الانقلابات الفاشية واقامة نظام بوليسى ارهابى معاد للشعب الذى يغدو فى الحضيض محروماً من كل حق ، ويتربع فى ذات الوقت على قمة النظام الطبقة الفاشية بقيادة دكتاتورها

والتي تنطلق تنشر الآراء والأفكار والفلسفات الرجعية والبالاية فضلاً عن
الشعارات الكاذبة والمضللة .
ولم يقبل الشعب المصرى الأخذ سواء بالنظام الاشتراكى السائد فى
الدولة الشيوعية ، أم بالنظام الفاشى الذى عرفته بعض الدول فى العصر
الحديث .

ولهذا كان من الطبيعى والمنطقى إلا يأخذ الدستور المصرى بنظام الحزب
السياسى الواحد بل وأكثر من ذلك نجد أن الدستور المصرى قد كفل الحق
للمواطنين فى تكوين الجمعيات بصفة عامة فيما عدا أنواعاً ثلاثة حظرها
الدستور وواردة على سبيل الحصر .

ومن هنا كانت أحكام المادتين ٢ و ٣ من القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٢
الصادر بشأن الوحدة الوطنية غير دستورية لأخذها بنظام الحزب السياسى
الواحد وحظرها لتكوين المنظمات والجمعيات السياسية وغير السياسية .

ثالثاً- المواد ٢ و ٣ و ٧ و ٨ و ١٠ و ٢٢

من القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١

الصادر بتنظيم فرض الحراسة وتأمين

سلامة الشعب

المواد ٢ و ٣ و ٧ و ٨ و ١٠ و ٢٢ من القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١
الصادر بتنظيم فرض الحراسة وتأمين سلامة الشعب جاءت مخالفة لأحكام
الدستور وذلك لما يأتى :

أولاً : تنص المادة ٢ من القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ على ما أسمته
بالأفعال التى تجيز فرض الحراسة على أموال الأشخاص الطبيعيين
والأشخاص الاعتبارية .

وفيما يلى نص المادة ٢ سالف الذكر :

” يجوز فرض الحراسة على أموال الشخص كلها أو بعضها لدرء خطره

على المجتمع إذا قامت دلائل جديده على أنه أتى أفعالاً من شأنها الاضرار بأمن البلاد من الخارج أو الداخل أو بالمصالح الاقتصادية للمجتمع الاشتراكي أو بالمكاسب الاشتراكية للفلاحين والعمال أو افساد الحياة السياسية فى البلاد أو تعريض الوحدة الوطنية للخطر " .

ولما كان القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧١ الصادر بتنظيم فرض الحراسة وتأمين سلامة الشعب هو قانون جزائى بمعنى انه قانون يستند الى افعال غير مشروعة فى فرض قيود وجزاءات وعقوبات لهذا كان يتعين على القانون المذكور ان يحدد الافعال أو التصرفات غير المشروعة وشروطها أو قيودها مع بيان اركانها القانونية ولكن القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧١ لم يورد فى المادة ٢ شيئاً من ذلك بل نراه قد اورد عبارات عامة غير محددة بل ويستحيل تحديدها فضلاً عن اقرار المشرع نفسه بعدم اندراج بعض الافعال تحت طائلة القانون العام .

ولم تفت حقيقة الغموض وعدم التحديد الاستاذة بثينة احمد الطويل المحاسبة عضوة مجلس الشعب فسألت عند مناقشة قانون الحراسات فى مجلس الشعب بما يأتى :

" اود ان استفسر عن المقصود من عبارة " اتى أفعالاً من شأنها الاضرار بأمن البلاد من الخارج أو الداخل أو بالمصالح الاقتصادية للمجتمع الاشتراكي أو بالمكاسب الاشتراكية للفلاحين والعمال أو افساد الحياة السياسية فى البلاد أو تعريض الوحدة الوطنية للخطر " .

ولم يرد وزير العدل على السؤال بل زاد الموضوع غموضاً بإجابته التالية: ان الوضع الذى نحن فيه الآن والازمة التى خضناها فى الخامس عشر من مايو الحالى فيه ابلغ رد على هذه الاستفسارات .

ما لم يوضحه وزير العدل قد اوضحه مقرر اللجنة التشريعية عند مناقشة قانون الحراسة فى مجلس الامة فقد ذكر صراحة ان الافعال الموجبة للحراسة قد لا تندرج تحت طائلة القانون العام ولا تخرج عن ان تكون فى نطاق الفكر والمبادئ .

وفيما يلي نص ما قاله المقرر :

" ان المدعى العام يمكن ان نسميه محامي الشعب " ونحن الآن بصدد تنظيم حياتنا تنظيماً جديداً في الدولة الجديدة ، كما عبر عن ذلك السيد رئيس الجمهورية . وهناك كثير من التصرفات أو الأفعال التي يأتيها بعض الافراد ، قد لا تندرج تحت طائلة القانون العام . ومثل هذه التصرفات أو الأفعال لو تركت بوضعها الحالي قد لا يستطيع النائب العام ان يجد لها حلاً ، وهي في نفس الوقت تمس مبدأ من مبادئنا السياسية أو الاقتصادية أو غير ذلك . وفي هذه الحالة فإن المدعى العام أو محامي الشعب هو الذي يستطيع ان يتولى الادعاء في هذه المسائل وان يتصرف فيها .

" وارجو ان يتسع نطاق عمل محامي الشعب أو المدعى العام على اساس هذا المعنى فيتناول ما يقصر القانون عن تناوله في هذا الوضع الحالي . "

" هذا هو خلاصة المقصود من محامي الشعب أو المدعى العام " .

وقد اعترف وزير العدل صراحة بأن أحكام محكمة الحراسة لا تستند الى الدلائل القاطع وانما تستند الى الشبهات وقد جاء ذلك في رده أثناء مناقشة مشروع قانون الحراسات في مجلس الشعب على سؤال النائب السيد/عبد الفتاح عزام فورد نصه فيما يلي :

" ان البنود : أولاً ، ثانياً ، وثالثاً ، ورابعاً ، وخامساً الواردة في هذه المادة (المادة ٣ من قانون الحراسة وهي خاصة بأحوال فرض الحراسة كلها واردة في القانون العام ولذلك فأننى اطلب تفسيراً من السيد وزير العدل عن سبب ورودها هنا أيضاً في نص هذه المادة " .

وفيما يلي اجابة وزير العدل :

" ان توقيع العقوبة القانونية مثل الاشغال الشاقة والسجن أو الحبس على شخص ما يجب أن يكون بناء على دليل قاطع تناقشه المحكمة وتقره . وقد تطور شبهات كثيرة حول رجل يعرف عنه انه يتجر بالمخدرات ، وجمع اموالاً كثيرة من هذه التجارة ولكن لا يوجد دليل قاطع على ذلك يمكن به ان اقدمه الى

المحكمة ولذلك نص على هذه البنود في هذه المادة ايضاً لا مكان وضع مرتكبي هذه الجرائم تحت الحراسة حين يعوزنى الدليل المادى " .
وتقتضى المبادئ الاساسية فى الدستور والاصول والقواعد السليمة التى يستند إليها النظام القانونى فى العالم المتمدين الحديث وجوب تحديد الافعال غير المشروعة التى توجب المساءلة وتوقيع الجزاءات والقيود ، ولكن القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧١ الصادر بتنظيم فرض الحراسة وتأمين سلامة الشعب لم يراع هذا المبدأ الدستورى بل لقد اورد الافعال المعاقب عليها والمقيدة للحريات فى عبارات عامة غير محددة واردة فى المادة ٢ من القانون سالف الذكر ثم استند الى تلك العبارات العامة غير المحددة فى فرض الحراسة على الاموال والتحفظ على اصحاب الاموال المذكورة مع توقيع عقوبة المصادرة لكل المال أبعضه وفقاً لما نص عليه فى المواد ٧ و ٨ و ٢٢ من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧١ مع ما فى ذلك من مخالفة لحكم المادة ٦٦ من الدستور المصرى التى تنص على ما يأتى :

" لا جريمة وعقوبة إلا بناء على قانون " .

وما دام ان الثابت باقرار المشرع وفقاً لما سبق بيانه هو ان الافعال والتصرفات الواردة فى المادتين ٢ و ٣ من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧١ لا تدرج تحت طائلة القانون العام " وان " تلك التصرفات أو الافعال لا يستطيع النائب العام ان يبدلها حلاً " ومعنى آخر ان تلك الافعال والتصرفات ليست جرائم ، فكيف يسوغ بعد ذلك الاستناد الى تلك الافعال والتصرفات فى توقيع الجزاءات والقيود والعقوبات مثل فرض الحراسة على الاموال وحرمان الانسان من حريته الشخصية باسم "التحفظ فى مكان أمين" ومصادرة الاموال كلها أو بعضها علماً بأن مبدأ اساسياً من مبادئ الدستور تقتضى بعدم توقيع العقوبات إلا على الجرائم المحددة التى يثبت ارتكابها .
وتقتضى ايضاً احكام الدستور بعدم جواز الاخذ بالشبهات ، وان المتهم برئ حتى تثبت ادانته فى محاكمة قانونية .
ولكن المواد ٢ و ٣ و ٧ و ٨ و ٢٢ من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧١ تستند فى

تؤيد مع العفويات على التذمرات رافضة . من ثم في المحاكمات يكون احكامها بغير .
"الدلائل الجدية" ولكن المحتوى واحد لم يتغير والعبرة بالمعاني وليس بالتلاعب
بالالفاظ والمعاني .

وتتمس المادة ٦٧ من الدستور المصرى على ما يأتى :

" المتهم يرى حتى تثبت ادانته فى محاكمة قانونية " .

وتبدو أيضاً مخالفة المواد ٢ و ٣ و ٧ و ٨ و ٢٢ من القانون رقم ٢٤ لسنة

١٩٧١ لأحكام الدستور مما يأتى :

١- استحدثت أحكام قانون الحراسة ثلاث عقوبات وهى :

١- فرض الحراسة .

٢- التحفظ فى مكان أمين على المواطن وقبل فرض الحراسة عليه ويستمر

التحفظ لمدة متصلة تبلغ خمس سنوات .

٣- مصادرة كل أو بعض اموال الشخص الذى تفرض عليه الحراسة .

ولم ترد هذه العقوبات سواء فى الدستور المصرى أم فى قانون العقوبات

والاجراءات الجنائية الذين وردت بهما العقوبات على سبيل الحصر وهى

العقوبات الاصلية والعقوبات التبعية .

اما العقوبات الاصلية فهى الاعدام والاشغال الشاقة المؤبدة والمؤقتة

والسجن والحبس والغرامة والعقوبات التبعية هى الحرمان من الحقوق والمزايا

الواردة فى المادة ٢٥ من قانون العقوبات والعزل من الوظائف الاميرية ويضع

المحكوم عليه تحت مراقبة البوليس والمصادرة . وتقتصر المصادرة فى قانون

العقوبات على الاشياء المضبوطة التى تحصلت من الجريمة والاسلحة والالات

المضبوطة أو التى استعملت أو التى من شأنها ان تستعمل فيها .

٢- تقضى المادة ٢٢ من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧١ بجواز المصادرة

لمصالح الشعب كل أو بعض الاموال التى آلت الى الشخص المخروضة عليه

الحراسة لسبب من الاسباب المنصوص عليها فى المادتين الثانية والثالثة من هذا

القانون .

ويخالف ما تقدم أحكام الدستور المصرى التى تقضى فى المواد ٢٤ و ٣٥

و٣٦ بأن الملكية الخاصة مصنونة وبأنه لا تنزع الملكية إلا للمنفعة العامة ومقابل تعويض وفقاً للقانون ، وبأنه لا يجوز التأميم إلا لاعتبارات المصالح العام ويقانون ومقابل تعويض وان المصادرة العامة للأموال محظورة ولا تجوز المصادرة الخاصة إلا بحكم قضائي .

٣- تقضى المادة ٨ من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧١ بأن للمدعى العام ان يأمر بالتحفظ فى مكان أمين على الاشخاص المشار إليهم فى المادة الثانية من هذا القانون ... وبأن على المحكمة خلال ستين يوماً من عرض الامر عليهما ان تصدر قرارها إما بإلغاء الامر أو باستمرار تنفيذه لمدة لا تتجاوز سنة من تاريخ صدور الامر " ويكون للمحكمة بقراراتها ان تأمر باستمرار تنفيذ امر التحفظ مبدأً أخرى لا يجاوز مجموعها خمس سنوات .

ولا يعدو أمر "التحفظ فى مكان أمين" على النحو سالف الذكر ان يكون "اعتقالات ادارياً" تحظره احكام الدستور فضلاً عن استناده الى مجرد شبّهات وبون الاستناد الى حكم قضائي ونهائى بثبوت ارتكاب التهمة يكون صادراً من محكمة مختصة ومستقلة ومحايطة وقائمة استناداً الى احكام الدستور .

فالقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧١ يفرض الحراسة على الاموال وحرمان المواطنين من حرياتهم الشخصية ومصادرة اموالهم كلها أو بعضها وذلك لمجرد الشبهات والشكوك وبون الاستناد الى احكام قضائية نهائية صادرة من المحاكم المختصة بثبوت ارتكاب هؤلاء المواطنين لجرائم محددة منصوص عليها فى القانون .

ان الانسان أثمن ما فى الحياة ، وأثمن ما يحوزه الانسان هو حقوقه وحرياته الاساسية ، وما يؤدى إليه القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧١ ليس مجرد حرمان الانسان من حقوقه وحرياته بل وتجريده من آدميته والهبوط به الى مستوى الرقيق الذين لا اهلية لهم ولا يختلف ذلك عن الوقت المتدنّى الذى عرفه الرومان وغيرهم فى عصور العبودية التى تجاوزها العالم المتمدين الحديث منذ عدة قرون .

٤- تقضى المادة ١٠ من القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ بأن تفصل في دعاوى فرض الحراسة محكمة تشكل بقرار من رئيس الجمهورية برئاسة أحد نواب رئيس محكمة النقض وعضوية ثلاثة من مستشاري محاكم الاستئناف ، وتقضى المادة ٢٢ من القانون سالف الذكر بأن " الأحكام الصادرة من المحكمة المنصوص عليها في المادة ١٠ ومن هذا القانون نهائية ولا يجوز الطعن فيها بأي طريق من طرق الطعن " .

ويخالف ما تقدم احكام الدستور لما يأتى :

(أ) وردت المحاكم فى الدستور المصرى على سبيل الحصر ، وهى الهيئات القضائية العامة ومحاكم أمن الدولة ومجلس الدولة والمحكمة الدستورية العليا والقضاء العسكرى الخاص بالقوات المسلحة (المواد ١٦٧ ، ١٧١ ، ١٧٢ ، ١٧٤ ، ١٨٣ من الدستور) .

ولم ترد محكمة الحراسة ضمن المحاكم التى ينص عليها الدستور على سبيل الحصر ، ومن ثم يكون انشاء محكمة الحراسة طبقاً لاحكام القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ جاء مخالفاً لاحكام الدستور .

(ب) تقضى احكام الدستور المصرى بأن السلطة القضائية مستقلة تتولاها المحاكم على اختلاف انواعها ودرجاتها وان القضاء مستقلون لا سلطان عليهم فى قضائهم لغير القانون ولا يجوز لأية سلطة التدخل فى القضايا أو فى شئون العدالة .

(المادتان ١٦٥ ، ١٦٦ من الدستور) .

ويقضى القرار الجمهورى بالقانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٦٩ الصادر بشأن المجلس الاعلى للهيئات القضائية بأنه "ينشأ مجلس أعلى للهيئات القضائية " . ويتولى المجلس الاشراف على الهيئات القضائية والتنسيق فيما بينهما ويبدى رأيه فى جميع المسائل المتعلقة بهذه الهيئات كما يتولى دراسة واقتراح التشريعات الخاصة بتطوير النظم القضائية " .

ويتصل المادة ١٢٢ من الدستور على ما يأتي :

يقوم على شئون الهيئات القضائية مجلس أعلى يرأسه رئيس الجمهورية .
ويبين القانون طريقة تشكيله واختصاصاته وقواعد سير العمل فيه . ويؤخذ رأيه
فى مشروعات القوانين التى تنظم شئون الهيئات القضائية .

وقد جاء القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧١ قاضياً فى المادة ١٠ منه بأن رئيس
السلطة التنفيذية يشكل بقرار منه محكمة الحراسة برباسة احد نواب رئيس
محكمة النقض وعضوية ثلاث من مستشارى محاكم الاستئناف .

وتخالف المادة ١٠ سالفة الذكر احكام الدستور التى تقضى بعدم جواز
تدخل اية جهة فى القضايا وفى شئون العدالة .

وإذا لم يقم المجلس الاعلى للهيئات القضائية بتشكيل المحاكم واختيار
قضائهم وتوزيعهم فترى اى عمل هناك يكون اهم عند المجلس الاعلى للهيئات
القضائية من تشكيل المحاكم أو على الاقل الإشراف على تعيين القضاة
وتوزيعهم ومراقبة ذلك .

وهل يتمسور ان السلطة التنفيذية اقدر من المجلس الاعلى للهيئات
القضائية فى اختيار القضاة الذين تشكل منهم المحاكم .

جـ) تقضى احكام القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧١ بأن الاحكام الصادرة من
محكمة الحراسة بفرض الحراسة على الاموال والتحفظ على الاشخاص
ومصادرة الاموال كلها أو بعضها نهائية وغير قابلة للطعن فيها بأى طريق من
طرق الطعن .

ويخالف هذا الحكم مبدأ اساسياً استقر عليه المجتمع الدولى الحديث الذى
يوجب نظر الدعاوى الجزائية على درجتين .

فقد وافقت بتاريخ ١٦/١٢/١٩٦٦ الجمعية العامة للأمم المتحدة وبالإجماع
- كانت مصر من الدول الممثلة فى الجمعية العامة - على الاتفاقية الخاصة
بالحقوق المدنية والسياسية للإنسان والتى تقضى فى المادة ١٤ منها على ما
يأتى :

لكل، محكوم بإحدى الجرائم ألحق في إعادة النظر بالحكم والعقاب بواسطة محكمة أعلى بموجب القانون " .

ولا تملك مصر التدخل من هذا الالتزام الدولى ويعتبر بذلك التقاضى عر درجتين فى الدعاوى الجزائية مبدأ أساسياً لا تملك أية دولة مخالفتة فى فوائدها .

ونحن نخلص بذلك واستنادا الى ما تقدم الى مخالفة المواد ٢ و ٨ و ١٠ و ٢٢ من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧١ لاحكام الدستور .

اختصاص

المحكمة العليا

دونها غيرها بالفصل فى دستورية القوانين

تقضى احكام قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ الصادر بقانون المحكمة العليا بأن المحكمة العليا تختص دون غيرها بالفصل فى دستورية القوانين كما تقضى تلك الاحكام بأن المحكمة العليا هى الهيئة القضائية العليا بجمهورية مصر العربية .

وتنص المادة ٤ من القرار بقانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٩ - على ما يأتى :
تختص المحكمة العليا بما يأتى :

(١) الفصل دون غيرها فى دستورية القوانين اذا ما دفع بعدم دستورية قانون امام احدى المحاكم ويحدد المحكمة التى اثير امامها الدفع ميعادا للخصوم لرفع الدعوى بذلك امام المحكمة العليا ويوقف الفصل فى الدعوى الاصلية حتى تفصل المحكمة العليا فى الدفع فإذا لم ترفع الدعوى فى الميعاد اعتبر الدفع كأن لم يكن " .

وتقضى ايضا بما تقدم احكام القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٠ الصادر بقانون الاجراءات والرسوم امام المحكمة العليا .

بناء عليه

نرجو صدور الحكم في الدعوى قاضياً بوقفها وذلك الى حين الفصل من المحكمة العليا طبقاً لاحكام القرار بقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ ، بعدم دستورية القوانين واحكام القانون الآتية :

أ- القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٧ بتفويض رئيس الجمهورية في اصدار قرارات لها قوة القانون .

ب- المادة ٩٨(١) مكرراً من قانون العقوبات الصادر بها القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٠ .

ج- المادنان ٢ و ٣ من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٢ الصادر بشأن حماية الوحدة الوطنية .

د- المواد ٧ و ٨ و ١٠ و ٢٢ من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٢ الصادر بتنظيم فرض الحراسة وتأمين سلامة الشعب .

كلمة اخيرة في الموضوع

ولا يفوتنا مع ذلك وفي الختام ان نشير من حيث الموضوع الى عدم قيام دليل أو شبه دليل على انضمام الاستاذ يوسف درويش الى ما يسمى بالحزب الشيوعي المصري والاشترك في تحرير ما يصدره الحزب المذكور من مجلات سرية وأتنياته افعالاً من شأنها الاضرار بأمن البلاد من الداخل وافساد الحياة السياسية في البلاد وتعريض الوحدة الوطنية للخطر وفقاً لما جاء في الصفحة الاولى من المذكرة المعروضة من المدعى العام الاشتراكي على محكمة الحراسة. فهذه الاتهامات جميعاً لا سند لها من الواقع والقانون . وذلك لما يأتي :

أولاً : غاية ما اخذ على الاستاذ يوسف درويش أن ترجمته لخطاب صادر من رابطة الحقوقيين الديمقراطيين وجدت مرفقة بمجلة الشروق التي يصدرها الحزب الشيوعي المصري .

وقد اعترف الاستاذ يوسف درويش بترجمته للخطاب المذكور ولكنه انكر

تسليمه الى الحزب الشيوعى المصرى بوجود ترجمة الخطاب سالف الذكر . مع مجلة "الشروق" . والله اعلم فإن الخطاب المذكور قد فقد أو سرق من الاستاذ يوسف درويش يكون قد انتهى الى مجلة الشروق "بواسطة آخر أو أكثر لايعرف عنهم شيئاً الاستاذ يوسف درويش ولون اشتراكه معهم ولم يقم دليل أو شبه دليل على ان الاستاذ يوسف درويش قد سلم الخطاب الى الحزب الشيوعى المصرى أو الى أحد من المقال باشتراكهم فى الحزب المذكور .

ثانياً : والخطاب فى حد ذاته خطاب عادى صادر من هيئة قانونية عالمية تصدر مؤلفات وبيانات ، ومن اعضاء رابطة الحقوقيين الديمقراطيين نقابة المحامين المصريين وجمعية الاقتصاد والتشريع فى مصر والمحامين العرب الموجود مركزه بمصر وترجمة الاستاذ يوسف درويش للبيان الصادر عن الرابطة شئ عادى ويدخل ضمن اعماله التى يقوم بها لحساب رابطة الحقوقيين الديمقراطيين ونقابة المحامين المصريين وجمعية الاقتصاد والتشريع والتى يعمل بها فعلاً الاستاذ يوسف درويش .

ثالثاً : وموضوع الخطاب مناشدة المسؤولين فى مصر الافراج عن الاستاذ احمد نبيل الهلالى المحامى الذى قبض عليه نون سند من الواقع أو القانون - وقد ثبت ذلك فعلاً فيما بعد وذلك باستبعاد اتهامه فى قضية طلبه جامعة القاهرة التى كان الاستاذ احمد نبيل الهلالى قد قبض عليه بسببها وحبس احتياطياً على ذمتها .

وايس فى الخطاب المذكور ما يفيد الاتصال أو حتى مجرد الاشتباه فى الاتصال بما يسمى الحزب الشيوعى المصرى سواء كان قد انشئ فعلاً أو انه لا يعدو ان يكون وهماً اختلقه البعض بقصد الاستناد إليه فى التكسب والابتزاز .
وابعاً : ولم يلق بالاستاذ يوسف درويش فى الدعوى الحالية إلا بسبب تسرب الخطاب المشار إليه آنفاً الى ما يسمى بمجلة "الشروق" والمقال بصورها عما يسمى بالحزب الشيوعى المصرى .
ولا شئ هناك غير ذلك قبل الاستاذ يوسف درويش .

خاصة في : إذا كان الخطاب من ألف التوكيد ، حاله حاله ، ولا وجه له ،
شبهة الاستدلال بالحزب الشيوعي المصري ، لأنه لا يصح محبة قانوناً (أو) ،
أو الادعاء ، بل الله علم انتداء يوسف درويش ، إلى الحزب فالواقم ونزولاً على
احكام القانون يقع على عاتق الادعاء - أن يقدم الدليل على عضوية الاستاذ
يوسف درويش في الحزب الشيوعي المصري ، وبذلك لم يخله الانتداء وما أن
يفعله على الاطلاق سبب واحد بسيط وهو عدم انتداء الاستاذ يوسف درويش
سواء لما يسمى الحزب الشيوعي المصري أم غيره . والواقم أن إنشاء منظمة
مناهضة للنظام بالوسائل غير المشروعة أو السخنة في عصره بقوا أو نشاطها
كلها امور لا يفترض اطلاقاً ولا يقع على عاتق المنتمين اثبات عدم انتدائهم تلك
المنظمة أو عدم عضويته بها بل انه يقع على عاتق المنتدئين ان يقدم الدليل على
عضوية المنتمين بالمنظمة أو اشتراكه في انشائها ونشاطها وهذا هو القانون ،
وكل رأي يخالف ذلك هو لاغى ولا علاقة له بالقانون ، غير المعادة وانتدائه
الاصول ، والبادئ القانونية المعروفة عالمياً وعلى الاطلاق في العالم المتقدمين .

سادساً : وبالإضافة الى ما تقدم لم يشهد شخص ، واحد ضد الاستاذ
يوسف درويش باشتراكه في عضوية الحزب الشيوعي المصري أو مناهضة في
نشاطه ، وسواء كان الشاهد من رجال البوليس أم من بين المتدعين أم من
الواظدين الآخرين .

ولم يرد في أى تقرير سواء للمباحث العامة أم غيرها من جهات البوليس
ما يفيد انتداء الاستاذ يوسف درويش الى الحزب الشيوعي أو اشتراكه في نشاطه .

ولم يضبط الاستاذ يوسف درويش متلبساً أثناء اجتماع له مع نفر من
اعضاء الحزب ، أو أثناء اشتراكه في نشاط غير المشروع لذلك الحزب .

ولم تضبط عند الاستاذ يوسف درويش سواء في منزله أو في مكان عمله
أية أوراق سواء كانت بخطه وصادرة منه أم كانت أوراقاً لآخرين ، وجدت عنده
يكون ثابتاً بها قيام الحزب الشيوعي المصري ، المقال ، بعضوية الاستاذ يوسف

درويش فيه واشترাকে فى نشاطه .

ولم تؤخذ تسجيلات صوتية للاستاذ يوسف درويش تفيد انتمائه أو نشاطه ضمن الحزب الشيوعى المصرى ، كما لم تؤخذ أية صور فوتوغرافية تفيد اتصالات الاستاذ يوسف درويش بالحزب الشيوعى .

وإذا كان ما تقدم هو الواقع والحقيقة ، فإننا لا نقول فحسب اين الدليل القانونى على اتهام الاستاذ يوسف درويش بل اننا نقولها وبأعلى صوتنا اين حتى مجرد الشكوك والشبهات التى تنسب الى الاستاذ يوسف درويش وإذا كانت الشكوك والشبهات لا وجود لها فضلاً عن وجوب تفسيرها لصالح المتهم ولا تعتبر الشكوك والشبهات حتى اشباه ادلة ، فالواقع ان قيام الدليل القانونى على الاتهام لا يكون ابدأ بذكر عبارة "قيام الدلائل الجدية" ولكن ببيان كل دليل على حدة وبالتفصيل والربط بين الادلة والادعاء ، مع بيان الاسباب المرجحة للاتهام على البراءة فيما لو كانت هناك حقيقة ادلة قانونية .

بناءً عليه

نصمم على الطلبات ،،،،

وكيل المتحفظ عليه

مصطفى كاهل منيب

الحامى

٤ أغسطس سنة ١٩٧٣ .

مذكرة

مقدمة الى محكمة الحراسة وتامين سلامة الشعب

بإيراد

المدعى العام الاشتراكي

على

دفاع الاستاذ يوسف مرسى درويش

الواردة في مذكرة الاستاذ مصطفى كامل منيب

الثانية المقدمة في ١٩٧٣/٨/٤

أثار الاستاذ مصطفى كامل منيب في مذكرته الثانية التي قدمها دفاعاً عن الاستاذ يوسف مرسى درويش عدة دفوع، وأوجه دفاع ، نرد عليها فيما يلي الواحد بعد الآخر .

-١-

الدفع بعدم دستورية المادة ٩٨(أ) مكرراً من قانون العقوبات التي استند إليها المدعى العام الاشتراكي في مذكرة الدلائل المؤرخة ١٩٧٣/٧/٢٤ على اساس أن الافعال المنسوبة الى المطلوب استمرار تنفيذ أمر التحفظ عليه تندرج تحت حكمها . (وقد جاء ذلك في مذكرة الدفاع من ص ١ الى ص ١٠) .

وقد استند الدفاع في هذا الدفع الى سببين :

الاول : ان هذه المادة اضيفت الى قانون العقوبات بمقتضى القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٠ الذي استند الى القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٧ رغم ثبوت عدم دستورية التفويض فضلاً عن سقوطه في اكتوبر ١٩٦٨ يحل مجلس الامة الصادر عنه التفويض المذكور .

الثاني : ان المادة ٩٨(أ) مكرراً عقوبات نص فيها على حظر حرية الرأي وعدم التسوية بين المواطنين امام القانون والتفرقة بينهم في الحقوق والواجبات العامة .

وهذا الدفع مرفود عليه بأن ما جاد بالمذكرة المؤرخة ١٩٧٣/٧/٢٤ بالدلائل

القائمة قبل الاستاذ يوسف مرسى درويش من ان الافعال التي اتاها تدرج تحت حكم المادة ٩٨(١) مكرراً من قانون العقوبات لا يعنى ان الادعاء يطالب بتطبيق هذه المادة فى حقه وانما المقصود من ذلك هو إيضاح ان الافعال التي اتاها فضلاً عن ان من شأنها الاضرار بأمن البلاد وفساد الحياة السياسية وتعريض الوحدة الوطنية للخطر فإنها تدرج ايضاً تحت حكم المادة ٩٨(١) مكرراً من قانون العقوبات . ذلك ان الحراسة والتحفظ كلاهما لا يشترط فيهما ارتكاب الشخص لجريمة محددة الاركان بل يكفى فيهما ان يكون الشخص قد أتى افعالا من شأنها الاضرار بأمن البلاد أو افساد الحياة السياسية فيها أو تعريض الوحدة الوطنية للخطر وسواء أكانت هذه الافعال جريمة ام لا .

ومن هذا يتضح اننا - فى مجال تطبيق القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧١ لسنة ١٩٧١ فى حاجة الى الاستناد الى المادة ٩٨(١) مكرراً عقوبات لأنه يكفى لتطبيق احكام القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧١ وطبقاً للمادة الثانية منه قيام الدلائل الجدية على ان المطلوب استمرار تنفيذ امر التحفظ عليه قد أتى افعالا من شأنها الاضرار بأمن البلاد أو افساد الحياة السياسية أو تعريض الوحدة الوطنية للخطر ولو كانت هذه الافعال لا تدرج تحت نصوص عقابية اخرى .

وهذا ما يكشف عنه بوضوح شديد تقرير لجنة الشؤون التشريعية ، فقد قالت فيه اللجنة :

لقد رأت اللجنة انه ليس شرطاً ارتكاب الشخص جريمة من الجرائم المضرة بأمن البلاد من الخارج أو الداخل حتى ينهض المشرع ليدرك خطر هذا الشخص حماية المجتمع وتأميناً لسلامة المواطنين ، بل يكفى اتيان افعال من شأنها الاضرار بأمن البلاد أو افساد الحياة السياسية فيها أو تعريض الوحدة الوطنية للخطر . ولذلك فقد اعادت اللجنة صياغة نص المادة الثانية من المشروع على النحو الوارد فى التقرير .

وجاءت محكمة الحراسة وتأمين سلامة الشعب فتكدت هذه المعانى فى أول حكم لها (قضية على بليغ صبرى وآخرين) وقالت : " ان القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧١ هو من القوانين الجنائية العقابية الذى حدد الافعال المؤثمة وفرض لها

العقوبات . وإن اشتمل على شذوذه الدعوى الجنائية يحير القاضى علم ، شذوذه دعوى الحراسة وكذا يسلك سبيله فى تطلق القانون . ولا يلزم بين سلوك كل منهما ولا ارتباط إلا من حيث الوثائق التى اسفر عنها التحقيق ، إذ قد تصلح لرفع الدعوى وقد لا تصلح إلا لرفع دعوى الحراسة فقط لسبب تخالف الدلائل دون الدلائل وسبب قصر النشاط على افعال من شأنها الاضرار ... دون تمام الجريمة بآركانها القانونية .

وليس ادل على ان الافعال التى أتاها المطلوب استمرار تنفيذ أمر التحفظ عليه من شأنها الاضرار بأمن البلاد وفساد الحياة السياسية وتعريض الوحدة الوطنية للخطر من انه ارتكبها بالمخالفة لما تنص عليه المادة ٥٥ من الدستور التى تحظر انشاء جمعيات يكون نشاطها معادياً لنظام المجتمع أو سرياً - والثابت من التحقيقات ان نشاط المنظمة التى انضم إليها الاستاذ يوسف مرسى درويش نشاط سرى ومعاد لنظام المجتمع - كما ارتكب الافعال السالفة بالمخالفة للمادتين ٢١ من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٢ بشأن حماية الوحدة الوطنية بغض النظر عن العقوبة المقررة بالمادة الثالثة من هذا القانون على مخالفة حكم المادة الثانية منه .

ومتى كان الامر كذلك فإننا نكون فى غنى عن مناقشة الدفع بعدم دستورية المادة ٩٨ (١) مكرراً من قانون العقوبات ، ليس فقط استناداً الى المادة ١٩١ من الدستور التى تقول ان : كل ما قرره القوانين واللوائح من احكام قبل صدور هذا الدستور يبقى صحيحاً وناظراً ، ومع ذلك يجوز الغاؤها أو تعديلها وفقاً للقواعد والاجراءات المقررة فى هذا الدستور - ليس فقط استناداً الى هذه المادة وانما ايضاً لأننا لسنا فى حاجة الى الاستناد على المادة ٩٨ ونحن نطبق احكام القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧١ بتنظيم فرض الحراسة وتأمين سلامة الشعب .

ويبقى بعد ذلك ايضاح بسيط لبعض ما اوردته الدفاع فى مذكرته :

١- فقد جاء فى مذكرة الدفاع انه : لا جدال فى ان التفويض الصادر بتاريخ ٣١/٥/١٩٦٧ من مجلس القديم يقتزن وجوداً وعدمأ باستمرار مجلس

الامة القديم . وما دام أن ذلك المجلس قد انتهى وزال في اكتوبر ١٩٦٨ فإنه بالتبعية يسقط ويؤول التفويض في اكتوبر ١٩٦٨ مع زوال المجلس القديم " (ص١ من المذكرة) .

وهذا القول يمثل خطأ علمياً كبيراً.

فالسطة في الدولة الحديثة لا تتبع من اشخاص الذين يزاولونها ولا تنسب إليهم ، وإنما تنسب الى الهيئة التي تزاولها وتتبع من الدستور أو القانون مباشرة .

انها ليست "السطة المشخصة" اي السطة التي تنتسب الى شخص .
ولكنها " السطة المنظمة" اي السطة التي تنتسب الى نظام .

ومن هنا فإن اي قرار صادر من اي وزير - في شئون وزارته - لا يقال عنه بأي حال من الاحوال انه قد انتهى بعزل الوزير أو استقالته لأن القرار لا يعد أنه صدر من شخص الوزير ، وإنما هو صادر من منصب الوزير .. والشخص تقرر ولكن المنصب باقى .

وكذلك الحال بالنسبة للقوانين التي تصدرها المجالس النيابية . فإن القوانين التي يصدرها مجلس نيابي معين تبقى قائمة لا تسقط بمجرد أن هذا المجلس قد حل أو انتهت مدته . فالقوانين لا تعد أنها قد صدرت من زيد وعمرو ويكر وخالد وإنما من المجلس النيابي بصرف النظر عن فيه ، وعن اشخاص اعضائه .

فلا يمكن على الاطلاق - في صحيح القانون - أن يقال أن قانوناً يسقط بمجرد انتهاء مدة المجلس الذي اصدره حتى وإن كان هو قانون التفويض .
فالنواب لا يصدرين كأشخاص يكوّن عنهم شخصاً آخر وإنما يصدر قانون التفويض - كسائر القوانين - من المجلس النيابي ، من المجلس كله باعتباره الهيئة التشريعية ومن هنا فإن كل القوانين - الصادرة من المجالس النيابية على تعدد تشكيلاتها وتعدد فصولها التشريعية تظل قائمة الى أن تلغى أو تعدل .

ولا يمكن انخال استثناء على هذه القاعدة الاصولية الكبرى إلا بنص صريح فى التشريع نفسه ، كأن ينص فى قانون الادارة المحلية مثلاً على انتهاء مدة المحافظين بانتهاء ولاية رئيس الجمهورية الذى عينهم ، أو بناء على تقليد كذلك التقليد القائم - فى النظام البرلمانى - الذى يوجب على هيئة الوزارة ان تقدم استقالتها لرئيس النوبة الجديد خداة انتخابه .

وفى غير هذه الاحوال الاستثنائية ، فإن القاعدة الإصولية الكبرى تظل قائمة وانها لنتيجة طبيعية وبيديهى لكون السلطة فى النوبة الحديثة - "سلطة منظمة" وليست "سلطة مشخصة" .

٢- وجاء بعد ذلك فى مذكرة الدفاع (ص٧ وما بعدها) ان المادة ٩٨ (١) مكرراً عقوبات تخالف المادة ٤٠ (التي تتكلم عن المساواة) والمادة ٤٧ (الخاصة بحرية الرأى) والمادة ٤٨ (المتعلقة بحرية الصحافة) ، وكأنه يتصور ان تكون المساواة بين المواطنين مطلقة ، وحرية الرأى مطلقة ، وحرية الصحافة مطلقة ، وهذا التصور يمثل - هو بدوره - خطأ علمياً كبيراً .

فالمساواة لا تعنى المساواة المطلقة ، وانما المساواة عند تساوى الظروف القانونية . فلا يمكن ان يتساوى فى هذه الظروف من يعمل لهدم قيم المجتمع الاساسية والتأمر على نظامه السياسى وتقنيت الوحدة الوطنية مع ذلك الذى لا يعمل على ذلك .

وحرية الرأى ترد فى كل المساتير ، سواء فى الديمقراطية الغربية أو الديمقراطية الماركسية ، وترد فيها كلها على انها - فى حدود القانون ومن هنا فإن المادة ٤٧ من دستورنا نصت على ان : "حرية الرأى مكفولة ، ولكل انسان التعبير عن رأيه ونشره بالقول أو بالكتابة أو التصوير أو غير ذلك من وسائل التعبير فى حدود القانون " .

فإذا جاء القانون ووضع ضوابط على حرية الرأى ، فإنه لا يصبح لذلك مخالفاً للدستور . ذلك لأن الحرية منذ البداية لا تكون ممكنة إلا فى حدود القانون . وللقانون ان ينظمها كما يتفق مع مصالح المجتمع . وهو لا يصبح غير

دستورى إلا فى حالة واحدة : حالة ما إذا صادر هذه الحرية نهائياً . يكون هنا مخالفاً للدستور الذى وضع أساس الحرية وقررها من حيث المبدأ . أما إذا اقتصر عمله على تنظيم هذه الحرية بما يتفق مع مصلحة المجتمع فلا مخالفة للدستور على الإطلاق .

ونفس الشئ يمكن ان يقال بالنسبة لحرية الصحافة . فإن المادة ٤٨ من الدستور - بعد ان وضعت اساسها - كان آخر عباراتها : "وذلك كله وفقاً للقانون" . ومن هنا فإن القانون هو الذى ينظم هذه الحرية بما يتفق مع مصلحة المجتمع . ولا يمكن ان يطعن عليه بعدم الدستورية لمجرد انه قد ادخل عليها بعض القيود ، حتى يمكن ان تزاول من الجميع دون ان تتعارض مع حرية الفرد الاخر ، وحتى يمكن ان تكون الحصيلة النهائية لها فى خدمة المجتمع وليس لهدم وتخريب المجتمع .

ثم ابدى الدفاع بعد ذلك (فى الصفحات من ١٠ الى ١٥) دفعا بعدم دستورية المادتين ٣٧ من القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٢ بشأن حماية الوحدة الوطنية .

وقد استند الدفاع فى ذلك الى سببين :

الاول : ان هاتين المادتين اخذتا بنظام المذهب السياسى الواحد على الرغم من ان احكام الدستور المصرى الحالى لم تقضى بذلك .

الثانى : ان هاتين المادتين قد نصتا على حظر وتحريم التنظيمات والجمعيات السياسية والجمعيات والمنظمات الجماهيرية على عكس ما كفلته المادة ٥٥ من الدستور - للمواطنين - من الحق فى تكوين الجمعيات بصفة عامة .

والواقع ان هذا النفع بسببه يبدو - ومنذ الوهلة الاولى - بأنه دفع غير جدى ، يمكن لكل ذى بصيرة ان يدرك ما فيه من ضعف ويطلان .

اولاً : ان الدفاع ينازع ، وامام محكمة من أعلى المحاكم قدراً فى الدولة ، فى أن النظام السياسى فى مصر يقوم على التنظيم السياسى الواحد !!!

ان نظرة واحدة على كل الوثائق الاساسية فى مصر تؤكد هذه الحقيقة لكل ذى بصيرة ابتداء من الميثاق الى بيان ٣٠ مارس الى برنامج العمل الوطنى حتى دستور عام ١٩٧١ .

ومع ذلك فلا بأس من استعراض ما قاله الدفاع ثم تقييمه فى ظل التفسير الصحيح لمبادئ الدستور .

فقد قال الدفاع (ص١١) "ان احكام الدستور المصرى الصادر عام ١٩٧١ لم تقض بالاخذ بنظام الحزب السياسى الواحد" . وهذا القول فيه من الخطا بقدر ما فيه من انحراف .

فالدستور لم يجد ان هناك ثمة حاجة لأن ينص على انه لا يجوز انشاء تنظيم شعبى آخر الى جوار الاتحاد الاشتراكى العربى ، لأن واضعيه كانوا يعملون جيداً انها بديهية استقرت منذ صدور دستور ١٩٥٦ واكبتها كل الوثائق السياسية الاساسية فى البلاد . ولذلك فإن عبارات الدستور فى هذا الشأن - صيغت بهذه الروح ، صيغت وهى تعبر عن بديهية مستقرة ومسلمة من الجميع . ونحن نستطيع ان ندرك ذلك ، ومنذ السطور الاولى فى الدستور .

ففى وثيقة اعلان الدستور التى سبقت موادها كلها نستطيع ان نقرأ :

" نحن جماهير شعب مصر العامل على هذه الارض المجيدة منذ فجر التاريخ والحضارة نحن جماهير شعب مصر : باسم الله ويعون الله نلتزم الى غير ما حد ، وبدون قيد أو شرط ان نبذل كل الجهود لتحقيق : أولاً ... ثانياً ... ثالثاً ... رابعاً : الحرية لانسانية المصرى عن ادراك لهقيقة ان انسانية الانسان وعزته هى الشعاع الذى هدى ووجه خطا سير التطور الهائل الذى قطعت البشرية نحو مثلها الاعلى ... ان صيغة تحالف قوى الشعب العاملة ليست سبيلاً للصراع الاجتماعى نحو التطور التاريخى ، ولكنها فى هذا العصر الحديث ، ومناخه ووسائله ، صمام امان يصون وحدة القوى العاملة فى الوطن ، ويحقق ازالة المتناقضات فيما بينها فى التفاعل الديمقراطى .

لنتأمل هذه العبارة جيداً : انها تتكلم عن "صيفه تحالف قوى الشعب العاملة" هكذا ويون أن يزيد الدستور حرفاً وهذا يعنى بالبداهة انه يتكلم عن امر مسلم ومستقر ومعروف للجميع .

وتتكلم هذه الصيفه وهذا التحالف على أنه "صمام امان يصون وحدة القوى العاملة فى الوطن" وحدة القوى العاملة : هل يعنى ذلك ان هناك تنظيم واحد يجمعها أم عدة تنظيمات ؟ وحدة القوى العاملة : وحدتها فى ماذا ؟ وحدتها فى تنظم واحد يجمعها ، طبقاً "لصيفه تحالف قوى الشعب العاملة".... وتتضمن العبارة بعد ذلك ان هذه الصيفه "تحقق ازالة المتناقضات فيما بينها (بين القوى العاملة فى الوطن) فى التفاعل الديمقراطى" ان هذه الفقرة تعنى تنظيمياً واحداً فقط ، ولا فكيف يمكن تصور هذا "التفاعل" يعنى بداهة اجتماع عدة عناصر فى بوتقة واحدة ، اجتماع كل قوى الشعب العاملة فى تنظيم واحد . اما إذا كان كل عنصر سيوضع فى بوتقة خاصة به ، فى تنظيم خاص به ، فكيف يتم "التفاعل" مع هذا التباعد ؟ .

انها بديهية فى النظام السياسى المصرى الحالى . والدستور وواضعوه يعرفون انهم يعبرون عن بديهية ، عن احدى المسلمات . ومن هنا فإن العبارات الواردة فى هذا الشأن لا يمكن ان تغترض جهل القارئ ، أو جهل الانسان المصرى بما هو مستقر على أرضه .

فالدستور لا يمكن - عقلاً أو منطقاً - ان يقول :

- وجد فى مصر تنظيم شعبى يسمى الاتحاد الاشتراكى العربى .
- هذا التنظيم يضم قوى الشعب العاملة .
- قوى الشعب العاملة هى العمال والفلاحون والمثقفون والجنود .
- والرأسمالية الوطنية .

- هذا التنظيم هو التنظيم الشعبى الوحيد !!!

وبالاضافة الى ذلك كله عبارات الدستور سواء منها ما ورد فى وثيقة اعلان الدستور ، أو ما ورد فى المادة الخامسة قاطعة الدلالة الى اقصى حد

على ان الاتحاد الاشتراكي هو التنظيم الشعبي الوحيد في مصر .^(١)(هامش).
فالعبارات السابقة التي اوردناها جعلها الدستور - في وثيقة اعلانه تحت
الفقرة رابعاً التي عرض فيها لما اسماه "الحرية لانسانية المصري" وتصور ان
"الحرية لانسانية المصري" تقوم على عناصر من بينها "صيغة تحالف قوى
الشعب العاملة" . كصمام امان يصون وحدة القوى العاملة في الوطن" . ولكن
من الذي يقوم على هذا التحالف ؟ الاحزاب المتعددة ؟ أم تنظيم واحد ؟ ان
الاجابة على ذلك نجدها في المادة الخامسة التي قضت بأن : "الاتحاد
الاشتراكي العربي هو التنظيم السياسي الذي يمثل بتنظيماته القائمة على
اساس الديمقراطية تحالف قوى الشعب العاملة".

(١)(هامش)

وما يدل على تناقض اقوال وآراء السيد/ مصطفى ابو زيد فهمي وتغيرها حسب
الظروف والاحوال ما كتبه بعد ذلك في جريدة الاهرام العدد رقم ٢٢٨٥ - الصادر في
٢٢ نوفمبر سنة ١٩٧٦ بالصفحة الثالثة تحت عنوان "قيام الاحزاب لا يتطلب تعديل
الدستور" :

والتساؤل الاول الذي يثار الان يتصل بالسند التشريعي لقيام الاحزاب ، وهو يتطلب الامر
ان نعدل الدستور ام يكتفى بتعديل بعض القوانين :

فاما الدستور فليس فيه نص يمكن ان يتعارض مع قيام الاحزاب سوى النص الخامس
بالاتحاد الاشتراكي وقد جاء في المادة الخامسة من الدستور . وبالرجوع الى هذه المادة
 نجد انها وأن تكلمت عن الاتحاد الاشتراكي وجعلته "التنظيم السياسي الذي يمثل تحالف
قوى الشعب العاملة" لم تنص على انه التنظيم السياسي الوحيد . وانما جاء النص على
ذلك في القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٢ بشأن حماية الوحدة الوطنية فهذا القانون وحده هو
الذي نص في مادته الثانية على ان "الاتحاد الاشتراكي هو التنظيم السياسي الوحيد
المعبر عن تحالف قوى الشعب العاملة ... ولا يجوز انشاء تنظيمات سياسية خارج الاتحاد
الاشتراكي العربي". وبعد ذلك عاقب بالحبس كل من انشأ أو نظم أو ادار جمعية أو هيئة
أو منظمة على خلاف حكم المادة السابقة .

فقيام الاحزاب ان لا يتطلب تعديل الدستور . فلا يوجد في الدستور ما يحول دون قيام
الاحزاب وانما يتطلب الامر تعديل قانون حماية الوحدة الوطنية . فهذا القانون هو الذي
جعل الاتحاد الاشتراكي التنظيم السياسي الوحيد ، ومن الضروري ان يعدل هذا القانون
بما يسمح بقيام الاحزاب .

"فالحرية لانسانية المصرى" تقوم - من بين ما تقوم عليه - على تحالف قوى الشعب العاملة".

والاتحاد الاشتراكي العربى هو التنظيم السياسى الذى يمثل هذا التحالف . فاین مكان الاحزاب الاخرى فى عبارات الدستور ونصوصه ١٩٩
بديهية اوضح ما تكون فى الدستور ، ونحن نأسف لأننا أضعنا وقت المحكمة الموقرة فى مجرد مناقشتها . فإن الدستور نفسه وهو يعرض لها ، عرض لها وهو يفترض ان كل عناصرها من المسلمات .

وقد يقول الدفاع بعد ذلك فى تعقيبه : نحن نرفض الاعتراف بالبيدهيات نريد نصوصاً صريحة فى الدستور تتكلم عن الوحدة الوطنية وتؤكددها ، وإلا أصبحت مواد قانون الوحدة الوطنية مفتقرة الى الاساس الدستورى الذى يمكن ان تقوم عليه .

وما علينا حينئذ إلا ان نشير الى :

المادة الثالثة من الدستور : التى جاء نصها ان "السيادة للشعب وحده ، وهو مصدر السلطات ويمارس هذه السيادة ويحميها ويصون الوحدة الوطنية على الوجه المبين فى الدستور".

وفى المادة الثالثة والسبعين من الدستور : نقرأ ايضاً ان :
"رئيس الدولة هو رئيس الجمهورية ويسهر على تأكيد سيادة الشعب وعلى احترام الدستور وسيادة القانون وحماية الوحدة الوطنية والمكاسب الاشتراكية ويرعى الحدود بين السلطات لضمان تآدية دورها فى العمل الوطنى" .

ولا يفوتنا بعد ذلك ان نشير الى ان نظامنا القانونى قد عرف منذ مطلع الثورة المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٥٣ الذى صدر ليحل الاحزاب القائمة ويحظر انشاء احزاب سياسية جديدة . وقد وضعت لجنة الشئون التشريعية هذه الحقيقة فى اعتبارها وهى تعد تقريرها عن مشروع قانون حماية الوحدة الوطنية فقالت بصدد المادة الثانية الخاصة بمشروع الاتحاد الاشتراكي العربى:

"اما المادة الثانية من الاقتراح بمشروع قانون فهى مستمدة من احكام

الميثاق والدستور بشأن الاتحاد الاشتراكي العربي واعادة التأكيد على انه التنظيم السياسي الوحيد الذي يعبر عن تحالف قوى الشعب العاملة ، ویراد هذا النص هو تأكيد لديمقراطية التنظيم وضمانات ابداء الرأى داخل تشكيلاته والتنظيمات الجماهيرية المرتبطة به بكل حرية وبدون ادنى حرج " .

" وقد اعادت المادة الثانية : النص على عدم جواز انشاء تنظيمات سياسية خارج نطاق الاتحاد الاشتراكي العربي ، وهو الخطر القائم منذ صدور قانون حل الاحزاب السياسية بالمرسوم بقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٥٣ ، كما انه لا يجوز انشاء منظمات جماهيرية خارج المنظمات الشرعية التي تشكل طبقاً للقانون . وان فلسفة نظامنا الاجتماعي والسياسي كله كما حددها الميثاق قائمة على فكرة التحالف وان الاتحاد الاشتراكي العربي هو التنظيم الذي يجمع هذا التحالف وهو التعبير الصحيح عن الوحدة الوطنية " .

ثانياً : ان الدفاع - فى دفعه بعدم دستورية المادة الاولى والثانية من قانون الوحدة الوطنية - يستند على انها قد خالفتا المادة ٥٥ من الدستور . وهذا القول غريب كل الغرابة .

وقد تصورنا فى البداية ان الدفاع ربما لم يقرأ النص الكامل للمادة ٥٥ من الدستور ، ولكننا وجدناه قد اوردته اكثر من مرة فى مذكرته ، وأوردته كاملاً. ولذلك فإن مجرد قراءة النص تغنى عن كل نقاش .

تنص المادة ٥٥ من الدستور على أن : "للمواطنين حق تكوين الجمعيات على الوجه المبين فى القانون ، ويحظر انشاء جمعيات يكون نشاطها معادياً لنظام المجتمع أو سروراً أو إذا طابع عسكري" .

هذه هى عبارات المادة ٥٥ من الدستور بالحرف الواحد .

ولنا عليها كلمتان :

الاولى : انها لا تحكم موضوع الاحزاب السياسية : حقاً ان الحزب يعتبر مشابهاً للجمعية من حيث الطبيعة على اساس انه تجمع بشري لا يسعى لتحقيق ربح مادي ، وكان من الممكن ان تطبق هذه المادة بالنسبة لتكوين الاحزاب السياسية نظراً لعموم عباراتها ، ولكن ... ولكن هذه هامة وحاسمة

ولكن موضوع الاحزاب السياسية قد حسسه الدستور مباشرة في مواضع اخرى منه : كوثيقة اعلان الدستور . والمادة الخامسة ، والمادة الثالثة ، والمادة الثالثة والسبعين .

ومن هنا فإن العام يؤخذ على عمومه حتى يجيء ما يخصه . وذلك فإن المادة ٥٥ تظل تحكم الجمعيات وحدها دون الاحزاب السياسية .

الكلمة الثانية : اننا حتى لو سلمنا بأن المادة ٥٥ من الدستور تحكم موضوع الاحزاب السياسية فإن قانون الوحدة الوطنية لا يتعارض معها ، وقرار التحفظ المعروض على المحكمة المؤجرة لا يتعارض معها .

فهى تحظر انشاء الجمعيات :

١- إذا كان نشاطها معادياً لنظام المجتمع .

٢- أو سرياً .

٣- أو ذا طابع عسكري .

وقد توافر لدينا فى هذه القضية شرطان وليس شرطاً واحد فقط ، مع ان واحداً منها يكفى فالتحفظ عليه انضم وشارك فى نشاط جمعية :

١- سرية .

٢- نشاطها معاد لنظام المجتمع .

فليسست هناك على الاطلاق أى مخالفة للدستور ، لا فى كلياته ولا فى جزئياته .

عدم دستورية المواد ٢ و ٣ و ٧ و ٨ و ١٠ و ٢٢ من القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ الصادر بتنظيم فرض الحراسة وتأمين سلامة الشعب .

هذا ما ذهب إليه الدفاع فى مذكرته (ص ١٥ الى ص ٢٤) .

وسوف نعرض لكل ما أثاره من نقاط فى هذا الشأن الواحد بعد الاخرى:

أولاً : اقام الدفاع بفعه بعدم الدستورية على اساس ان : " أن المبادئ

الاساسية فى الدستور والاصول والقواعد السليمة التى يستند إليها النظام القانونى فى العالم المتمدين الحديث وجوب تصليد الافعال غير المشروعة التى

توجب المساعدة وتوقيع الجزاءات والقيود ، ولكن القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧١ لم يراع هذا المبدأ الدستوري بل اورد الافعال المعاقب عليها والمقيدة للحريات فى عبارات عامة غير محددة وارادة فى المادة ٢ من القانون سالف الذكر مع ما فى ذلك من مخالفة لحكم المادة ٦٦ من الدستور المصرى التى تنص على ما يأتى : " لا جريمة ولا عقوبة إلا بناء على قانون " (ص ١٨ من المذكرة) .

وقد سبق ان دفع بمثل هذا الدفع امام الحراسة وتأمين سلامة الشعب فى اولى القضايا التى عرضت عليها (الدعوى رقم ١ لسنة ١ ق حراسات) .

فقضت فيه بأنه :

" وإن كان مقتضى مبدأ قانونية الجرائم والعقوبات اقتناع القاضى وفى نطاق تطبيق القانون عن كل ما من شأنه ان يوصله الى التجريم على أى صورة من الصور ومن ثم فلا ينبغي له انشاء جرائم جديدة لم ينص عليها أو توقيع عقوبات غير مقررة قانوناً أو الزيادة فى العقوبات المقررة أو الحكم فى جريمة بعقوبة مقررة لجريمة أخرى ، إلا ان ذلك لا يحول بين القاضى وبين تطبيقه كما وضعها الشارع و اراده ، وانه لا ينبغي له ان يطرح القانون لأن عباراته عامة غير محددة وانما يتعين عليه اذا كانت النصوص تحتاج الى تفسير أو تأويل بسبب غموض فيها ان يسلك سبيل التفسير بقصد استجلاء حقيقة غرض الشارع والاستعانة فى هذا الخصوص بكل اساليب التفسير منطقية كانت أو لغوية أم تاريخية ، وبما سبق النص أو صحبه من الاعمال التحضيرية والمذكرات الإيضاحية والوثائق الرسمية وبمقارنة النص بالنصوص الأخرى التى له بها صلة .

" لما كان ما تقدم هو رأى الفقه والقضاء فى تفسير نصوص القوانين الجنائية التى تنص على الجرائم وعقوباتها وحدود هذا التفسير ، وكان الاتجاه الحديث يصل الى عدم التشدد فى فرض قاعدة التفسير الضيق على القاضى الجنائى تمثيلاً مع مقتضيات الضرورات العملية فإن الاخذ بهذه الضوابط يقتضى من المحكمة وهى مكلفة بتطبيق المادة ٢ من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧١ التزام النص كما صاغه المشرع ثم تفسير عباراته على ضوء ما قصده

وأراد به اتباع كافة الاساليب الممكنة على النحو المشار إليه فيما تقدم .
" وحيث انه التزاماً بالضوابط المتقدمة فإن الثابت من مطالعة نص المادة
الثانية من القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ أنه تضمن تحديداً واضحاً للافعال التي
رأى تأنيدها".

وليس ابلغ من ذلك رداً على مثل هذا الدفع .
اما ما يذهب إليه الدفاع (ص ١٩) من مخالفة مواد قانون الحراسة وتأمين
سلامة الشعب للمادة ٦٧ من الدستور فامر نراه على غير اساس . ذلك لأن
المادة ٦٧ تنص على أن " المتهم برئ حتى تثبت ادانته في محاكمة قانونية " ،
الامر الذي يتوافر - وإلى أقصى - حد في حالتنا هذه .
فالمتهم ، أو المتحفظ عليه ، أو المدعى عليه ، يجد في قانون الحراسة أقصى
قدر من الضمانات سواء في التحقيق الذي تم بواسطة اعضاء من الهيئات
القضائية - اقلهم في درجة رئيس نيابة عامة - وتحت اشراف المدعى العام
شخصياً ، أو في المحاكمة التي تتم امام المحكمة الموقرة بكل من فيها من
مستشارين اجلاء ومواطنين شرفاء ، أو في اجراءات التقاضي وكفالة حق
الدفاع التي تعطى لمحامى المتحفظ عليه الحق في المرافعة الشفوية ، ثم في
التقدم بمذكرة أولى ، ثم في التقدم بمذكرة ثانية ، ثم في التعقيب على رد
المدعى العام .

فهل هناك ضمانات في التحقيق والمحاكمة اكثر من ذلك ؟؟
ثانياً : يذهب الدفاع الى الطعن بعدم دستورية المواد ٢ و ٣ و ٧ و ٨ و ٢٢
من قانون الحراسة على اساس ان قانون الحراسة قد استحدث عقوبات ثلاث
هي فرض الحراسة ، والتحفظ على الشخص ، ومصادرة كل أو بعض امواله ،
ولم ترد هذه العقوبات سواء في الدستور أو في قانون العقوبات والاجراءات
الجنائية (ص ١٩) .

ومثل هذا القول غير سديد .
فالمادة ٦٦ من الدستور قد نص على ان :
" العقوبة شخصية "

قضائي ، ولا عقاب إلا على الافعال اللاحقة لتاريخ نفاذ القانون " .
" لا جريمة ولا عقوبة إلا بناء على قانون " ... هذا ما قاله الدستور بالحرف الواحد . فلم يقل مطلقاً أن العقوبات يجب أن ترد في الدستور ، ولم يقل أنه يتحتم ورودها في قانون العقوبات أو قانون الاجراءات الجنائية .
ان ما قصد إليه الدستور ان تقوم الجريمة والعقاب مستندة على نص في قانون وليس في اداة اقل كقرار جمهوري أو قرار وزاري أو قرار من المحافظ .
اما ان يكون هذا القانون هو قانون الحراسة وتأمين سلامة الشعب أو قانون الطرق ، أو القانون المنظم للسليخانات فأمر لا يهم . وهذا ما يحدث في الحياة القانونية عندنا ، ومنذ زمن طويل . فإن عديداً من النصوص المبعثرة بين القوانين المختلفة تجرم بعض الاعمال وتضع لها العقاب ولم نر حكماً واحداً قضى بالامتناع عن تطبيق احد هذه النصوص لأن التجريم هو احتكار لقانون العقوبات دون غيره من القوانين .

ثالثاً : يذهب الدفاع الى القول بعدم دستورية المادة ٢٢ من قانون الحراسة وتأمين سلامة الشعب التي تقضى بجواز مصادرة كل أو بعض الاموال التي آلت الى الشخص المفروضة عليه الحراسة لسبب من الاسباب المنصوص عليها في المادتين الثانية والثالثة من هذا القانون . وذلك على اساس ان هذه المادة تخالف - في نظر الدفاع - نصوص المواد ٣٤ و٣٥ و٣٦ من الدستور (ص ٢٠ من المذكرة) .

وهذا القول أيضاً غير سديد ...

لأنها تتعلق باموال آلت الى الشخص بوسيلة غير مشروعة ونتيجة لوقائع محددة : إما لأنه تأمر على امن البلاد أو افسد الحياة السياسية أو عرض الوحدة الوطنية للخطر مكاسب مالية دفعت له لتشجيعه على ذلك ، وإما لأنه استغل منصبه ، أو استخدم الغش والتواطؤ في العقود الادارية ، أو قام بتهريب المخدرات والاتجار فيها ، أو اتجر في المنوعات أو في اقوات الشعب ، أو استولى بغير حق على الاموال العامة أو الخاصة المملوكة للدولة أو الاشخاص الاعتبارية .

فالمصادرة هنا ، مصادرة لمال ناتج عن افعال مؤثمة . وهو امر طبيعى فى دنيا العقاب تعرفه كل القوانين الجنائية - التى تؤثم افعالا - وعلى رأسها قانون العقوبات .

فالمادة ٢٤ من قانون العقوبات تورد من بين العقوبات التبعية عقوبة المصادرة . ثم تاتى بعدها المادة ٣٠ فتجيز "للقاضى إذا حكم بعقوبة لجناية أو جنحة ان يحكم بمصادرة الاشياء المضبوطة التى تحصلت من الجريمة " والمصادرة التى قررتها المادة ٢٢ من قانون الحراسة ، هى كالمصادرة التى قررتها المادة ٣٠ عقوبات ، مصادرة للاشياء التى تحصلت من الافعال المؤثمة ، وحتى لا تكون هذه الافعال الضارة بالمجتمع وسيلة لاثراء لهؤلاء الخارجين على قيم المجتمع .

فالمصادرة فى الحالىين مصادرة خاصة ، مصادرة لمال ناتج عن سبب معين. وليست مصادرة عامة ، لكل الاموال التى يملكها الشخص ايا كانت الاسباب التى انتجتها مشروعة أم غير مشروعة .

وأخيراً : يذهب الدفاع بعد ذلك (من ص ٢١ - ص ٢٤) الى الطعن بعدم دستورية المادتين ١٠ و ٢٢ من قانون الحراسة الواردتين بشأن تشكيل محكمة الحراسة وتأمين سلامة الشعب ، والاحكام الصادرة منها .

ويقوم الدفاع بدفعه هذا على اسباب عدة نعرض لها الواحد بعد الآخر :
أ- فهو يقول (ص ٢١) ان المحاكم فى الدستور المصرى قد وردت على سبيل الحصر وهى الهيئات القضائية العادية ومحاكم امن الدولة ومجلس الدولة والمحكمة الدستورية العليا والقضاء العسكرى الخاص بالقوات المسلحة . ولم ترد محكمة الحراسة ضمن المحاكم التى ينص عليها الدستور على سبيل الحصر .

وهذا القول يمثل نصف الحقيقة فقط ، ولا يمثل الحقيقة بأسرها .
فأما ان هذه المحاكم قد ذكرت فى الدستور ... فنعم ... وإما انها قد ذكرت على الحصر ... فلا

حقاً أن الدستور قد عرض لهذه الهيئات القضائية ، ولكنه خلا تماماً من

أي نص يقرر انها مذكورة على سبيل الحصر ، أو انه لا يجوز انشاء سواها ، أو انه لا يوجد سواها ، بل ان الذي جاء في الدستور هو العكس تماماً . فقد تصور الدستور هذه المحاكم واختلاف درجاتها ، وذلك فقد اكتفى بوضع المبادئ العامة المنظمة لها ، وقال في المادة ١٦٥ :

" ان السلطة القضائية مستقلة . وتتولاها المحاكم على اختلاف انواعها ودرجاتها ، وتصدر احكامها وفق القانون " .

هذه هي المادة ١٦٥ اولى مواد السلطة القضائية في الدستور ، فإين التعداد الذي يزعم الدفاع انه قد جاء ، وانه قد جاء على سبيل الحصر ؟؟؟
ب- ويذهب الدفاع بعد ذلك (ص٢٢ ، ص٢٣) الى القول بعدم دستورية المادة العاشرة من قانون الحراسة ، لأن رئيس الجمهورية هو الذي يشكل محكمة الحراسة . وهذا الامر يخالف المادة ١٦٦ من الدستور التي تنص على انه لايجوز لأية سلطة التدخل في القضايا أو في شئون العدالة ، كما يعتدى على اختصاص المجلس الاعلى للهيئات القضائية الذي يجب ان يصدر هو هذا التشكيل .

وهذا القول ان نقف عنده طويلاً .

فالمادة ١٦٦ من الدستور أقامت مبدأ استقلال القضاء . وهو مبدأ مكفول في هذه المحكمة . فالمستشارون فيها جميعاً غير قابلين للعزل ، ولا تأثير لأحد عليهم . والمواطنون القضاة جعل القرار الجمهوري الصادر بتشكيل المحكمة مهمة اختيارهم لرئيس المحكمة . فليس هناك لأي سلطة إدارية التدخل في القضايا أو في شئون العدالة .

واما أن تشكيل المحكمة بقرار من رئيس الجمهورية فيه اعتداء على اختصاص المجلس الاعلى للهيئات القضائية فامر لا يمكن تصوره بحال . ذلك لأن الدستور في المادة ١٧٣ جعل للقانون ان يبين طريقة تشكيل هذا المجلس واختصاصاته وقواعد سير العمل فيه . فالقانون حر في ان ينظم اختصاصات المجلس كما يشاء ، يجعل له ان يختص بهذا الامر ولا يختص بأمر آخر .

ج- وبعد ان حشد الدفاع معظم النصوص الدستورية ، ما تعلق منها بموضوع الدعوى وما لم يتعلق ، وصل فى النهاية الى الاتفاقيات الدولية لجعل منها اساساً للبطلان ، فقد رأى ان المادة ٢٢ التى جعلت حكم محكمة الحراسة لا يقبل الطعن بنى طريق من طرق الطعن "مخالفاً للمادة ١٤ من الاتفاقية الخاصة بالحقوق المدنية والسياسية للإنسان التى وافقت عليها الجمعية العامة للأمم المتحدة فى ١٦/١٢/١٩٦٦ .

فقد نصت تلك المادة على ان : " لكل محكوم باحدى الجرائم الحق فى اعادة النظر بالحكم والعقوبة بواسطة محكمة أعلى بموجب القانون " .
وهذه المادة تواجه حالة "الحكم باحدى الجرائم" ، فمجالها المحاكم الجنائية التى تحكم فى الجرائم . اما الحراسة فهى اجراء تحفظى بحت ، وكذلك الحال بالنسبة لقرارات التحفظ على الاشخاص .

-٣-

اختصاص المحكمة الدستورية العليا لكون غيرها بالفصل فى دستورية القوانين ... هذا هو العنوان الكبير الذى يتوسط مذكرة الدفاع رقم ٢٤ والذى يكشف عن الهدف الحقيقى الذى من اجله أتعب نفسه ، وأتعب النصوص الدستورية ، وأتعب معها صحيح القانون ، وحسن تفسيره .

انه يريد عرقلة العدالة ، والحيولة بين محكمة الحراسة وتأمين سلامة الشعب ومزاولة اختصاصها ، فقد اوجب القانون عليها ان تصدر قرارها خلال ستين يوماً من تاريخ عرض الامر عليها ، فإذا ما عرقل الدفاع سير العدالة بهذه الدفوع . وتجح فى ان يوقف الفصل فى الموضوع انتظاراً لما تقضى به المحكمة الدستورية العليا ، فإنه يستطيع ان يتخذ من ذلك كتلة يستند عليها ليطالب من محكمة الحراسة الإفراج عن المتحفظ عليه .

ولكنه فى ذلك جد وأهم .

فالمادة الثامنة من قانون الحراسة وتأمين سلامة الشعب توجب على المدعى العام ان يعرض أمر التحفظ على محكمة الحراسة وتأمين سلامة الشعب خلال

ستين يوماً من تاريخ صدوره .. وتوجب على المحكمة ان تصدر قرارها خلال ستين يوماً من عرض الامر عليها . ولكن القانون وان سوى في مدة الستين يوماً بين المحكمة والمدعى العام فإنه قد أقام تفرقة جوهرية في مجال اخر . فالمدعى العام اذا تراخى في عرض امر التحفظ على المحكمة الى ما بعد الستين يوماً اعتبر الامر كأن لم يكن وزال أقره بقوة القانون " . أما اذا تراخت المحكمة في حكمها الى ما بعد الستين يوماً فإن القانون لم يرتب مثل هذا الجزاء على الاطلاق .

فإذا ما جاء الدفاع يوماً ، وقدم من الدفوع وأوجه الدفاع ما يتطلب الفصل فيه أكثر من ستين يوماً فلا تثريب على المحكمة ان هي اصدرت قرارها بعد الستين يوماً . وليس هناك على الاطلاق - من نصوص القانون - ما يلزمها بالافراج عن المتحفظ عليه في مثل هذه الحالة .

مغايرة جوهرية جاءت بها المادة الثامنة بين المدعى العام ، والمحكمة الموقرة. الامر الذي يجعل المحكمة الموقرة هي سيادة الموقف دائماً ، لا يضطرها شئ الى الافراج عن شخص لم يستقر في يقينها انه غير ذي خطورة على كيان المجتمع .

وبعد ذلك كله تعرض لما اراده الدفاع :

فهل هناك ثمة ضرورة ان توقف محكمة الحراسة وتأمين سلامة الشعب الفصل في هذه الدعوى حتى تفصل المحكمة الدستورية العليا في الدفوع السابقة بعدم دستورية العديد من مواد قانون الحراسة وتأمين سلامة الشعب ؟ ان نظرة سريعة على تلك الدفوع تكفي لأن يدرك الانسان انه ليس ثمة ضرورة لذلك على الاطلاق فالدفوع كلها غير جدية ، تتراوح كلها بين اساس منعدم وأساس ضعيف لا يقوى على حملها . ونطلب من المحكمة ان تطرحها جانباً وتمضى في نظر الموضوع ، تطبيقاً لنص المادة الاولى من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٠ (باصدار قانون الاجراءات والرسم امام المحكمة العليا) .

كلمة فى الموضوع

" كلمة اخيرة فى الموضوع " ، هذا ما عمد إليه الدفاع فى الصفحات الاربع الأخيرة من مذكرته (ص٢٥ - ص٢٨).

وبالاطلاع على ما جاء بها ، فإننا لانرى حاجة الى الرد عليها . فصفحات التحقيق ومذكرة الدلائل المقدمة من المدعى العام الاشتراكى المؤرخة فى ٢٤ يوليو ١٩٧٣ تفيض بالدلائل الجدية قبل المتحفظ عليه .

لذلك

فإن المدعى العام الاشتراكى يطلب من محكمة الحراسة وتأمين سلامة الشعب ان تقرر استمرار تنفيذ امر التحفظ الصادر ضد الاستاذ يوسف موسى درويش وذلك لمدة سنة تبدأ من تاريخ صدور امر التحفظ لدرء خطره على المجتمع اعمالاً لنص المادة الثامنة من القانون ٢٤ لسنة ١٩٧١ بتنظيم فرض الحراسة وتأمين سلامة الشعب . ، ، ،

المدعى العام الاشتراكى

تحريراً فى ١٩٧٣/٨/٥

(دكتور مصطفى ابو زيد فهمى)

مكتب

مصطفى كامل منيب
المحامى بالنقض

محكمة الحراسة وتأمين سلامة الشعب مذكرة ثالثة

بدفاع :

الأستاذ يوسف درويش المحامى

ضد

السيد المدعى العام الاشتراكى

فى الدعوة رقم ١٠ سنة ٣ قضائية تحفظ

المحدد لصدور القرار فيها جلسة ١٩٧٣/٨/١٢

الدفاع

تتناول فى المذكرة الحالية الرد على بعض أوجه الدفاع والتي وردت فى
المذكرتين اللتين قدمها السيد/ المدعى العام الاشتراكى بعد قفل باب المرافعة فى
الدعوى وحجزها لصدور القرار بجلسة ١٩٧٣/٨/١٢ .

المذكرة الأولى المودعه بتاريخ ٧٣/٨/٢

تتناول الصفحات السبع الأولى من المذكرة نقطة واحدة قوامها ان مشروع
قانون الحراسة عندما قدم فى الابتداء الى مجلس الأمة كان مقصوراً على
مجرد فرض الحراسة وحدها وبدليل عنوان المشروع وهو "قانون بتنظيم فرض
الحراسة على الأموال" وان اللجنة التشريعية أجرت تعديلاً فى مشروع القانون
باعطاء المدعى العام الاشتراكى الحق فى التحفظ على الاشخاص الى جانب

الحق في فرض الحراسة على الاموال وان عنوان القانون تغير بالتبعية الى
"القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧١ بتنظيم فرض الحراسة وتأمين سلامة الشعب".

جاء في المذكرة في صدر الصفحة رقم ٢ ما يأتي :

"فهذا القانون عندما قدم مشروعه الى مجلس الامة عام ١٩٧١ كان يسمى
"مشروع قانون بتنظيم فرض الحراسة على الاموال". واقرته اللجنة التشريعية
بعد ان اضافت اليه المادة الثامنة - فاصبح اسمه "مشروع القانون بتنظيم
فرض الحراسة وتأمين سلامة الشعب". وصدر القانون وهو يحمل هذا الاسم.
فموضوعه ليس فرض الحراسة وحدها وانما تأمين سلامة الشعب ايضاً .

وجاء في نهاية الصفحة ٤ من المذكرة ما يأتي :

"فهذا القانون لم يصدر" بتنظيم فرض الحراسة " فقط وانما صدر - كما
تقول العبارة السابقة - "تنظيم فرض الحراسة وتأمين سلامة الشعب".

ويؤكد المدعي العام الاشتراكي ان عبارة "تأمين سلامة الشعب" التي
اضيفت الى عنوان مشروع القانون بتنظيم فرض الحراسة اثناء نظر المشروع
في اللجنة التشريعية بمجلس الامة جاءت اضافتها مقترنة باعطاء المدعي العام
الاشتراكي الحق في التحفظ على الاشخاص ، وان عبارة "تأمين سلامة الشعب"
تنصب على المتحفظ على الاشخاص ولو لم يعط المدعي العام الاشتراكي الحق
في التحفظ على الاشخاص في اللجنة التشريعية لما كانت اضيفت عبارة "تأمين
سلامة الشعب" الى عنوان قانون فرض الحراسة .

والحقيقة غير ما يقول المدعي العام الاشتراكي .

ويكفينا الرجوع الى المذكرة الإيضاحية لمشروع القانون رقم ٢٤ لسنة
١٩٧١ ، نجد الربط المتلائم بين فرض الحراسة على الاموال وبين اعتبار
الحراسة المذكورة ضماناً لحماية الشعب وسلامة امته الوطني .

فعبارة تأمين سلامة الشعب ليست مرتبطة ومقصورة على "اجراء التحفظ
على الاشخاص" كما يذهب الى ذلك المدعي العام الاشتراكي بل لقد استخدم
واضع قانون الحراسة ذلك المعنى باعتباره الهدف من فرض الحراسة على
أموال الاشخاص الذين ينطبق عليهم قانون فرض الحراسة .

يؤكد ذلك ما جاء في المذكرة الإيضاحية عن مشروع قانون بتنظيم فرض الحراسات على الأشخاص الطبيعيين ، وتورد جانباً مما جاء فيها :
تستند الإجراءات دائماً إلى اصول نظرية وتشريعية تكفل كل الضمانات لتحقيق وحرية المواطنين في إطار الحفاظ على أمن الوطن وسلامته والمبادئ والخطوط الأساسية للثورة .

يتقدم رئيس الوزراء الى مجلس الامة بتشريع خاص يجعل فرض الحراسة مستقبلاً محدداً بضوابط القانون ولد وأع تقتضيها حماية مكاسب الشعب الاشتراكية وسلامة أمنه الوطني، وإن يتم ذلك وفق ضمانات تحمي الفرد في إطار حمايتهم للمجتمع وقيمته .

- لا بد ان تضمن بخصوص القانون واحكامه بقاء هذه القيم واستقرارها ورسوخها في ضمير المجتمع والمواطن وفرض القيود على كل تحرك يستهدف الخروج عليها أو الاخلال بها أو النيل منها .

- وهذا يقتضي ان تكون الحراسة سلاح المجتمع يوقعها بنفسه وبضوابط القانون و ضمانات القضاء ليضمن نفسه ضد كل عدوان على قيمه التي أرستها ثورته وليحقق مكاسب الشعب من كل عمل يستهدف الانتقاص منها أو المساس بها أو تعويقها وإيجاد أعداء الوطن وأمنه وسلامته من اسلحتهم .

- وواضح من صياغة احكام هذا المشروع لأنه لم يوضع من اجل الترخيص في فرض الحراسة وتوسيع نطاقها ولكنه وضع لمواجهة الحالات التي تلفت انظار الناس بضخامة المال الحرام ولدرء المخاطر الجسيمة التي تحيق بأمن الوطن وسلامته .

- والتشريع في هذا الخصوص يخطو خطوة واسعة الى الامام بإيجاد صورة للقضاء الشعبي أو صورة للمشاركة الشعبية في القضاء وخاصة في مثل هذه الموضوعات التي تمس أمن الوطن والمواطن والتي تتعلق بحماية المجتمع ذاته .

- الدلائل الجدية التي تحيط بالموضوع والتي تحمل المجتمع على التحفظ على مال الشخص حماية لمكاسب الشعب الاشتراكية وسلامة أمنه الوطني .

- ادخال الاصلاحات ذات الطابع التشريعى أو التنظيمى التى تفرضها التجارب المستفادة من هذه القضايا لتأمين المصالح العليا وحماية المكاسب الاشتراكية .

فجميع المقتطفات سالفة الذكر منقولة بالحرف الواحد من المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٢٤ لسنة ٧١ ومنها يبين الربط والتلازم بين فرض الحراسة على الاموال وبين تأمين سلامة الشعب والوطن ، ولهذا كان عجيباً حقاً ان يخرج علينا المدعى العام الاشتراكي بنظرية قانونية قوامها ان اضافة عبارة "تأمين سلامة الشعب" الى عنوان القانون مؤداها اعطاء المدعى العام الاشتراكي الحق فى التحفظ على المواطنين !! ولكن مرة اخرى العبارة التى اضيفت الى العنوان ثابت من المذكرة الإيضاحية استخداما وربطها بالحراسة على الاموال ولم تكن ابداً خاصة بالتحفظ على الاشخاص .

ولا ادل بعد ذلك على فساد الرأى الذى يتمسك به المدعى العام الاشتراكي من تلقفه لثلاث كلمات فى العنوان يحاول جاهداً تسخيرها فى تديم دعواه التى لم يقم عليها دليل أو شبه دليل فى ٢٧ مادة يتكون منها القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧١ الصادر بتنظيم فرض الحراسة وتأمين سلامة الشعب والمؤيدة بالمذكرة الإيضاحية وتقرير لجنة الشؤون التشريعية ومناقشة مشروع القانون فى مجلس الأمة .

التحفظ المنصوص عليه فى المادة ٨

اجراء تبعى مرتبط بفرض الحراسة

والواقع ان التحفظ المنصوص عليه فى المادة ٨ من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧١ الصادر بتنظيم فرض الحراسة وتأمين سلامة الشعب هو اجراء تبعى مرتبط بفرض الحراسة على المال بحيث إذا انقضت الحراسة سقط بالتبعية امر التحفظ .

ويتفق ما تقدم مع احكام القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧١ الصادر بتنظيم فرض الحراسة وتأمين سلامة الشعب ، فهو أولاً وأخيراً قانون خاص بفرض

الحراسة على المال وحيث اذا انقضت الحراسة سقط بالتبعية أمر التحفظ .
ويتفق ما تقدم من احكام القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ الصادر بتنظيم
فرض الحراسة وتأمين سلامة الشعب ، فهو أولاً وأخيراً خاص بفرض الحراسة
على الاموال التى يحركها اصحابها ضد سلامة الشعب والوطن ولا شأن
للقانون المذكور بالاعتقال فهناك للاعتقال القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ ،
الصادر بشأن حالة الطوارئ ولا شأن أيضاً للقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١
بالحبس الاحتياطى فهناك قانون العقوبات والاجراءات الجنائية والقوانين الكاملة
لهما .

والقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ الصادر بتنظيم فرض الحراسة وتأمين
سلامة الشعب - كما يقول المدعى العام الاشتراكى - قانون صادر باللغة
العربية الأمر الذى لا يشق فهمه على أى انسان .

ونحن مع المدعى العام الاشتراكى فى هذه الحقيقة ، ولكن كيف يسوغ
ذلك للمدعى العام الاشتراكى ان يحيل قانوناً مكتوباً باللغة العربية وهو القانون
رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ من قانون لفرض الحراسة على الاموال الى قانون عادى
للاعتقال الادارى سواء كان فى زمن الحرب ام السلم وسواء كانت معلنة حالة
الطوارئ " أم غير معلنة ، علماً بأن مصر فى تاريخها الطويل والتى عرفت
قديماً ومنذ الاستعمار البريطانى بقوانين الاحكام العرفية ، ولم يحدث فى تاريخ
مصر ان اعتقل مواطنون فى غير أوقات فرض الاحكام العرفية .

ويمن المدعى العام الاشتراكى على الشعب المصرى فيقول فى نهاية
الصفحة ١٨ من مذكرته :

" وبهنا فى هذا المجال ان نبرز للمحكمة الموقرة انه قد مضى اكثر من
عامين على انشاء منصب المدعى العام واصدار قانون الحراسة بتأمين سلامة
الشعب . وطوال هذه المدة فإن كل من قدمهم المدعى العام الى المحكمة الموقرة
- استناداً الى المادة الثامنة - قد بلغ عددهم احد عشر شخصاً فقط !!!
أحد عشر شخصاً فى عامين ، هم كل من طلب المدعى العام تطبيق المادة
الثامنة بالنسبة إليهم .

ويقصد المدعى العام الاشتراكي بالـ ١١ شخصاً الاستاذ يوسف درويش والمقبوض عليهم فيما يسمى انشاء أو بعث الحزب الشيوعي المصري المتفرعه عنها الدعوى الحالية .

ونحن يسرنا فعلاً استتباب الأمن في ارجاء مصر ، ويسعدنا كثيراً غلق السجون دون زيادتها ، ولكن حجة المدعى العام الاشتراكي غير مقنعة . فهناك عشرات إن لم يكن المئات من القضايا المتصلة بأمن الدولة من الخارج والداخل والتي اتهم فيها مئات من المواطنين لم يتصل بها المدعى العام الاشتراكي من قريب أو بعيد ، وقد اقتصر حتى الآن نشاط المدعى العام الاشتراكي على قضية واحدة هي المعروفة بقضية انشاء أو بعث الحزب الشيوعي المصري والتي تم فيها التحفظ على ١١ شخصاً الذين سبقت الإشارة إليهم على لسان المدعى العام الاشتراكي ووفقاً لما سبق بيانه ، ومن ثم لا يكون هناك مجال للمن والزهو ما دام انه لم تصل الى المدعى العام الاشتراكي غير قضية واحدة تضم ١١ شخصاً دون غيرهم .

الأسلوب العف واللفظ الغزير

جاء في الصفحة ٢١ من مذكرة المدعى العام الاشتراكي وبعد الاستنتاجات الخاطئة التي ناقشناها بأسلوب عف الواحد بعد الآخر ، ترى الدفاع في مذكرته يعد الى تكرار بعضها ليخلص الى القول :
" ان هذه البيديهية لم تكن تستحق كل هذا العناء " ولكن محاولة المدعى العام الاشتراكي لتوسيع اختصاصه عن طريق تفسيره المتعسف غير القانوني لاحكام القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧١ هو الذي أوصله الى مخالفة البيديهيات ومجافاة الواقع والقانون بل والنق السليم في تفسير القوانين وفهماها " .
ومثل هذه العبارات النابية لا نرى انها تستحق منا ردأ على الاطلاق . لا لأن الرد عليها بما هو اقوى منها صعب . وانما احتراماً للمحكمة الموقرة ومن فيها من مستشارين اجلاء ومواطنين شرفاء .

انه اقتناع وصل لدينا الى حد الإيمان : ان الحقيقة في اشتداد بريقها ان يضعف من نورها استعمال الحجة السليمة واللفظ العف وان الباطل لن يقويه

- فى يوم من الأيام - الدفاع عنه بالحجة الواهية واللفظ القذر *
ورغم ان الدفاع الوارد فى مذكرتنا لم يتعدى المناقشة فى موضوع
القانون وبالأفاظ وعبارات قانونية فإن المدعى العام الاشتراكى وفقاً لما سبق بيانه
قد وصف دفاعنا بأنه عبارات ناييه والأفاظ قذرة ، وما صدر عن المدعى العام
الاشتراكى يتضمن خدش للشرف والاعتبار لهذا فإننا نتمسك بإصدار المحكمة
لقرارها بحذف العبارتين سالفتي الذكر استناداً الى احكام القانون .

المدعى العام الاشتراكى والبلاد الاشتراكية

جاء فى الصفحة ١٨ من مذكرة المدعى العام الاشتراكى ما يأتى :
" ان نظام المدعى العام الاشتراكى قد نجح فى البلاد الاشتراكية نجاحاً
كبيراً الى حد انه انتشر فى سائر هذه البلاد على الرغم مما بينها من فروق
إيديولوجية .

اما عن اختصاصه :

- ١- فهو ومعه الأمين على الدعوى الجنائية فليس هناك نيابة عامة وادعاء
عام وإنما هيئة واحدة فحسب .
 - ٢- وبالاختصار فإن جميع هيئات الادعاء - الجنائى والتأديبى بل والادعاء
العام العسكرى - تابعه له فالادعاء العام العسكرى فى القوات المسلحة يتبعه
أيضاً " .
- ويخالف ما تقدم الواقع والحقيقة .

فالدساتير الاشتراكية تقضى بأن مراقبة تنفيذ القوانين من قبل الجميع
- النواة والمواطنين - تقع على عاتق النائب العام ويعرف أيضاً بالمدعى العام
ولم يحدث أبداً فى النول الاشتراكية ان وصف النائب العام أو المدعى العام
الاشتراكى " .

والنيابة العامة جزء من القضاء ويتم اختيار المدعى العام بالانتخاب من
البرلمان .

فالمادتان ١١٢ ، ١١٤ من الدستور السوفيتى تقضيان بأن " مهمة الاشراف
الأعلى على تنفيذ القوانين تنفيذاً دقيقاً من قبل جميع الوزارات ، والمؤسسات

التابعة لها ومن قبل الموظفين ومواطني الاتحاد السوفيتي ويعين المدعى العام للاتحاد السوفيتي من قبل مجلس السوفيت الاعلى للاتحاد السوفيتي لمدة سبع سنوات .

وتقضى المواد ١٠٤ و ١٠٥ و ١٠٦ من دستور جمهورية تشيكوسلوفاكيا بأن تتولى النيابة العامة وعلى رأسها النائب العام الاشراف على قيام الوزارات، وغيرها من اجهزة ادارة الدولة واللجان القومية والمحاكم والمنظمات الاقتصادية وغيرها وكذلك المواطنين الافراد بالتنفيذ الدقيق للقوانين ومراعاتها وبأن اجهزة النيابة العامة تكون خاضعة للنائب العام وحده وتقوم بوظيفتها مستقلة عن الاجهزة المحلية وتعتمد النيابة العامة فى جميع اعمالها على قوى الشعب العاملة ومنظماته .

والدستور ان السوفيتي والتشيكيوسلوفاكى المشار إليهما فيما تقدم وبساتير سائر الدول الاشتراكية وغيرها مترجمة جميعها الى العربية ومنشورة ضمن مجلة "الموسوعة العربية للساتير العالمية" الذى أصدره مجلس الأمة بمصر فى عام ١٩٦٦ طبعة الهيئة العامة لشئون المطابع الاميرية بالقاهرة .

والمهم فيما يتعلق بالدعوى العمومية فى الدول الاشتراكية انها موكولة الى جهة واحدة يرأسها النائب العام ويعرف أيضاً بالمدعى العام ولا يوجد ازواج فى الدول الاشتراكية على النحو الوارد فى مصر حيث توجد النيابة العامة ويرأسها النائب العام ويوجد الى جانبه فى ذات الوقت المدعى العام الاشتراكى الذى يهدف الى الاستئثار ليس فحسب بجانب من اختصاص النيابة العامة فى مصر بل وباختصاصها كله وفقاً لما جاء فى الصفحة ٣١ من مذكرته ولكن الازواج لا يقبله النظام القضائى سواء فى مصر أم فى غيرها ، وسواء فى الدول الاشتراكية أم فى الدول الرأسمالية هذا من ناحية ، ومن ناحية اخرى فإن الدعوى العمومية يستحيل ان تنقل الى اختصاص المدعى العام الاشتراكى لعدم توفر الشروط والضمانات للمدعى العام الاشتراكى على النحو الذى كفلها الدستور والقانون للنيابة العامة والمعتبرة جهة قضائية بعكس المدعى العام الاشتراكى الذى يعتبر جزءاً لا يتجزأ من السلطة التنفيذية فى مصر .

المذكرة الثانية المودعة بتاريخ ١٩٧٣/٨/٦

التفويض الصادر من مجلس الامة في ١٩٦٧/٥/٣١ بموجب القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٧ ليس تشريعاً عادياً بل هو لائحة تفويضية ، وبمعنى آخر قرار اداري يرد عليه السقوط ويملك القضاء الاداري الحكم بالفائه ، ولهذا كان التفويض الصادر من مجلس الامة مرتبطاً بالمجلس الصادر عنه وجوداً وعدمياً ومع حل مجلس الامة في اكتوبر سنة ١٩٦٨ سقط نهائياً التفويض الصادر به القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٧ ويتفق على ذلك اساتذة القانون الدستوري ومنهم الدكتور كامل ليلة وسليمان الطماوي وآخرون ولا محل للقول بعدم سقوط القوانين الصادرة عن مجلس الامة عند حله ، فالقوانين المذكورة شيء وما لا يعتبر قانوناً وإنما مجرد قرار اداري مثل التفويض شيء آخر ، والتفويض الصادر عن شخص أو هيئة يبقى قائماً طوال قيام الشخص أو الهيئة ولكن إذا توفي الشخص أو زالت الهيئة من الوجود لسبب من الأسباب انتهى بالتبعية التفويض الذي لفظ أنفاسه مع حل مجلس الامة الذي صدر عنه التفويض المذكور .

ويدافع المدعي العام الاشتراكي عما اسماه "وضع ضوابط على حرية الرأي ، وقوله انه " لا يمكن ان يطعن عليه بعدم الدستورية لمجرد انه قد ادخل عليها بعض القيود .

ونحن نختلف تماماً مع المدعي العام الاشتراكي في الموقف من الحقوق والحريات فالمدعي العام الاشتراكي يؤيد تقييد الحقوق والحريات ونحن نؤمن بأن المبادئ والاصول الدستورية لا تحظر حرمان الانسان من حقوقه المدنية والسياسية فحسب بل انها تمنع حتى مجرد تقييدها . وغاية ما يملكه القانون هو تنظيم الحقوق والحريات بأن يمنع مثلاً حمل السلاح وما أشبه في المواقف والمظاهرات وضرورة ابلاغ السلطات سلفاً بموعد انعقاد التجمعات أو سير المظاهرات .

وقد أقر المدعي العام الاشتراكي بخلو الدستور من نص يقتضي بالأخذ في مصر بنظام الحزب السياسي الواحد وأمام هذا الاعتراف الصريح يكون

بداية قانون الوحدة الوطنية فيما قضى به من ان الاتحاد الاشتراكي العربي هو التنظيم السياسي الوحيد في مصر قد خالف الدستور المصري .
ولا يفوتنا في الختام ان نشير الى ان القرار الجمهوري رقم ٢٤١٩ لسنة ١٩٧١ الصادر بتنظيم رئاسة مجلس الوزراء واختصاصات وزير الدولة لشئون مجلس الوزراء قد نص صراحة على اختصاص وزير الدولة بالاشراف على الحراسة طبقاً لاحكام القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ ويكون الوزير المختص بتنفيذ احكام القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ ، ولم يتضمن التشريع سالف الذكر تنظيمياً للاعتقال ولا يتصور لو كان القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ يقضى بالاعتقال كما يقضى بفرض الحراسة على الاموال ثم نراه ينظم امور الحراسة على الاموال ، ولا يحفل في ذات الوقت بتنظيم الاعتقال علماً بأن حرية الانسان اثن من ماله والواقع ان عدم تنظيم الاعتقال في القرار الجمهوري المذكور انما يرجع الى سبب بسيط واحد وهو ان القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ ينصب على فرض الحراسة على الاموال دون التحفظ على الاشخاص ومن هنا لم يرد شيء عن تنظيم التحفظ او الاعتقال وكان التنظيم مقصوراً على مجرد الحراسة على الاموال موضوع القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ .

وكيل المتحفظ عليه

مصطفى كامل بنيب

المحاسن

**قرار محكمة الحراسة وتأمين سلامة الشعب
فى القضية رقم ١٠ لسنة ٣ قضائية تحفظ
باسم الشعب**

**محكمة الحراسة وتأمين سلامة الشعب
قرار**

بالجلسة المنعقدة علناً بمقر دار القضاء العالى بالقاهرة فى يوم الاحد ١٣
من رجب سنة ١٣٩٣ .

الموافق ١٢ من اغسطس سنة ١٩٧٣ م .

برئاسة السيد المستشار احمد حسن هيكل نائب رئيس محكمة النقض .
وعضوية السادة المستشارين : محمد رفعت لطفى ومحمد رشدى حمادى
وعبد الستار ايوناعم .

والسادة المواطنين عبد العظيم سليم الكفراوى مدير عام شئون الافراد
بوزارة التعليم العالى .

ومحمد احمد فهمى وكيل الادارة العامة للخدمات بوزارة التعليم العالى .
وجميل احمد زكريا وكيل الادارة العامة للتعينات بوزارة التعليم العالى .
وحضور السيد / احمد نشأت - المحامى العام بمكتب المدعى
الاشتراكى.

والسادة/ عبد المجيد حماد - أمين عام المحكمة .

ومحمد عبد الرحمن ابو عوف واحمد الدسوقى ابراهيم وحفنى سالم
قاسم - امناء السر فى القضية رقم ٢٩ لسنة ١٩٧٣ حصر تحقيق مدع عام ،
والمقيدة بجنول المحكمة تحت رقم ١٠ لسنة ٣ق تحفظ .

والرفوعة من :

السيد المدهي العام الاشتراكي

فـ

السيد / يوسف موسى درويش - سكرتير ادارى الجمعية العربية
للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع .
وحضر معه الاستاذان / عادل أمين ومصطفى كامل منيب المحاميان .

وذلك

لأنه أتى أفعالا من شأنها الاضرار بأمن البلاد من الداخل وفساد الحياة
السياسية فى البلاد وتعريض الوحدة الوطنية للخطر وقامت الدلائل الجدية على
ذلك .

وبجلسة الجلسة الثلاثاء ١٩٧٣/٧/٣١ - التى حددت لنظر الطلب -
سمعت الدعوى على ما هو مبين بمحضر الجلسة حيث قررت المحكمة اصدار
قرارها بجلسة الاحد ١٩٧٣/٨/١٢ وصرحت للدفاع بتقنين المذكرة فى خلال
ثلاثة ايام الاولى وللادعاء الرد فى خلال ثلاثة الايام التالية والدفاع التعقيب فى
اليومين التاليين .

وفى ١٩٧٣/٨/٢ أودع السيد ممثل الادعاء مذكرة بالرد على مذكرة
الدفاع المقدمة بجلسة ١٩٧٣/٧/٣١ .

وفى يوم ١٩٧٣/٨/٤ أودع الاستاذان عادل أمين ومصطفى كامل منيب
المحاميان مذكرتين بدفاعهما وفى ٤ ، ١٩٧٣/٨/٦ أودع السيد ممثل الادعاء
مذكرتين بالرد .

وفى ١٩٧٣/٨/٨ أودع الاستاذ مصطفى كامل منيب المحامى مذكرة
بالتعقيب .

وبجلسة اليوم أصدرت المحكمة القرار الآتى :

" المحكمة "

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع المرافعة وبعد الدالة .

حيث ان الدفاع الحاضر مع المطلوب استمرا تنفيذ امر التحفظ دفع بعدم دستورية المواد ٢ ، ٣ ، ٧ ، ٨ ، ١٠ ، ٢٢ من القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ بتنظيم فرض الحراسة وتأمين سلامة الشعب والمادتين ٢ ، ٣ من القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٢ بشأن حماية الوحدة الوطنية والمادة ١٩٨ مكرراً من قانون العقوبات المستتدة في اصدارها الى القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٧ ، وانتهى الى طلب الحكم بوقف الفصل في الدعوى حتى تفصل المحكمة العليا في الدفع بعدم الدستورية . كما دفع بعدم قبول الطلب اما بالنسبة للموضوع فقد طلب الغاء امر التحفظ .

وقال شرحاً للدفع بعدم دستورية المادة العاشرة من القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ ، ان ما نصت عليه المادة من تشكيل محكمة الحراسة يرأسه احد نواب رئيس محكمة النقض وعضوية ثلاثة من مستشارى محاكم الاستئناف وثلاثة من المواطنين لا يندرج تحت اى نوع من انواع المحاكم التى نص عليها دستور سنة ١٩٧١ على سبيل الحصر في المواد ١٦٧ ، ١٧١ ، ١٧٢ ، ١٧٤ ، ١٨٣ وهى الهيئات القضائية العادية ومحاكم امن الدولة ومجلس الدولة والمحكمة الدستورية العليا والقضاء العسكرى الخاص بالقوات المسلحة ، هذا الى ان النص في هذه المادة على ان رئيس الجمهورية هو الذى يشكل محكمة الحراسة يخالف ما تقضى به المادتان ١٦٥ ، ١٦٦ من الدستور من ان السلطة القضائية مستقلة وتتولاها المحاكم على اختلاف انواعها وبرجاتها وان القضاة مستقلون في قضائهم ولا سلطان عليهم لغير القانون وانه لا يجوز لاية سلطة التدخل في القضايا او في شئون العدالة فضلاً عما في ذلك من اعتداء على اختصاص المجلس الاعلى للبيئات القضائية وهو المختص باصدار هذا التشكيل ، كذلك فإن ما نصت عليه المادة ٢٢ من القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ من ان الاحكام الصادرة من محكمة الحراسة لا يقبل الطعن فيها باى طريق من طرق الطعن فهو يخالف المادة ١٤ من الاتفاقية الخاصة بالحقوق المدنية والسياسية للانسان

التي وافقت عليها الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٦/١٢/١٩٦٦ ومن بين الدول الممثلة فيها مصر - وهي تقضى بأن المحكوم عليه بعقوبة الحق في إعادة نظر الدعوى أمام محكمة أعلى .

وقال الدفاع شرحاً للدفع بعدم دستورية المواد ٢ ، ٣ ، ٧ ، ٨ ، ٢٢ من القانون سالف الذكر بأن المبادئ الأساسية في الدستور تقضى بتحديد الأفعال غير المشروعة التي توجب المساءلة وتوقيع الجزاءات والقيود اذ تنص المادة ٦٦ من الدستور على أنه لا جريمة ولا عقوبة إلا بناء على قانون ، لكن القانون المذكور اورد في المادة الثانية منه الأفعال المعاقب عليها والمقيدة للحريات في عبارات غير محددة وتخالف المادة الثامنة المادة ٤١ دستور التي توجب ان يصدر امر القبض من القاضي المختص أو النيابة العامة وفقاً لأحكام القانون ، فضلاً عن ان هذه المادة تخول المدعى العام الاشتراكي سلطات تجاوز سلطات النيابة العامة والقاضي وكذلك سلطات رئيس الجمهورية في الظروف الاستثنائية طبقاً لأحكام القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٦٨ بشأن حالة الطوارئ ، هذا الى ان القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ ، استحدثت ثلاث عقوبات هي فرض الحراسة والتحفظ على الأشخاص ومصادرة المال ولم ترد هذه العقوبات في الدستور أوفى قانون العقوبات والإجراءات الجنائية اذ يقضى الدستور في المادتين ٢٤ ، ٣٦ بأن الملكية الخاصة مصونة ولا تنتزع الملكية إلا للمنفعة العامة ومقابل تعويض وفقاً للقانون وان المصادرة لا يجوز إلا بحكم قضائي .

وفي بيان الدفع بعدم دستورية المادتين ٢ ، ٣ من القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٢ بشأن حماية الوحدة الوطنية والمادة ١٩٨ مكرراً من قانون العقوبات يقول الدفاع ان الادعاء استند في دعواه الى ان المطلوب استمرار تنفيذ امر التحفظ عليه أي افعالاً تندرج تحت حكم المواد سالف الذكر ، وقد نصت المادة الثانية من القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٢ على ان الاتحاد الاشتراكي العربي هو التنظيم السياسي الوحيد مع ان احكام الدستور لم تقض بذلك ، ونصت المادة الثالثة من القانون المذكور على حظر انشاء تنظيمات سياسية خارج الاتحاد الاشتراكي العربي في حين ان المادة ٥٥ من الدستور كفلت للمواطنين الحق في

تكوين الجمعيات بصفة عامة . اما المادة ١٩٨ مكرراً فقد اضيفت الى قانون العقوبات بقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٠ الذى يستند فى اصداره الى القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٧ بتفويض رئيس الجمهورية فى اصدار قرارات لها قوة القانون ، فى حين ان القانون الاخير غير دستورى لمخالفته الشروط التى نصت عليها المادة ١٢٠ من دستور سنة ١٩٦٤ وهى ان يكون التفويض لمدة محددة وان تعين فيه الموضوعات التى يجوز فيها التفويض ، فضلاً عن ان المادة ١٩٨ مكرراً سألقة الذكر تقضى بحظر حرية الرأى وعدم التسوية بين المواطنين امام القانون خلافاً لما نص عليه الدستور فى المواد ٤٠ ، ٤٧ ، ٤٨ .

ويقول الدفاع بياناً للدفع بعدم قبول الطلب ان مفاد نص المادتين الثانية والثامنة من القانون ٢٤ لسنة ١٩٧١ ان امر التحفظ اجراء تبعى لفرض الحراسة بحيث لايجوز المدعى العام الاشتراكى ان يتحفظ إلا على الاشخاص الذين يطلب فرض الحراسة على اموالهم ، وان المدعى العام لم يطلب فى الدعوى المعروضة فرض الحراسة على المطلوب استمرار تنفيذ امر التحفظ عليه.

وطالب الانعاء رفض الدفع سألقة الذكر .

وحيث انه عن الدفع بعدم دستورية المواد ٢٠٢، ٨٧، ١٠، ٢٢ من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧١ بتنظيم فرض الحراسة وتأمين سلامة الشعب لمخالفتها احكام دستور سنة ١٩٧١ فإنه وإن كان ما نصت عليه المادة ١٩١ من هذا الدستور من ان كل ما قررت القوانين واللوائح من احكام قبل صدور هذا الدستور يبقى صحيحاً وناظراً من ان كل ما قررت القوانين واللوائح من احكام قبل صدور هذا الدستور يبقى صحيحاً وناظراً لا يعنى سوى مجرد استمرار نفاذ هذه القوانين واللوائح دون تطهيرها التى تصدر فى ظل الدستور القائم ، إلا انه لما كان الدستور المذكور ينص فى المادة ١٦٥ على ان " السلطة القضائية مستقلة وتتولاها المحاكم على اختلاف انواعها ودرجاتها ، وتصدر احكامها وفق القانون " وينص فى المادة ١٦٧ ، على ان " يحدد القانون الهيئات

القضائية واختصاصاتها وينظم طريقة تشكيلها ، ويبين شروط واجراءات تعيين اعضائها ونقلهم " . مما مفاده ان الدستور لم يذكر المحاكم على سبيل الحصر وانما عهد الى المحاكم على اختلاف انواعها ودرجاتها بولاية الفصل فى المنازعات وفوض المشرع العادى فى تحديد الهيئات القضائية وتوزيع الاختصاص بين جهات القضاء المختلفة وفى تنظيم طريقة تشكيلها ، وقد حدد القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧١ فى المادة العاشرة منه كيفية تشكيل محكمة الحراسة وتأمين سلامة الشعب ، وكان تعيين رئيس محكمة الحراسة والمستشارين الثلاثة الاعضاء فيها يتم وفقاً للقانون وبعد موافقة المجلس الاعلى للهيئات القضائية على ما هو ثابت من اطلاق على القرار الجمهورى رقم ١٩٩٩ سنة ١٩٧١ الصادر فى ١٩/٨/١٩٧١ والقرار الجمهورى رقم ١٢ سنة ١٩٧٣ الصادر فى ١/٦/١٩٧٣ وقد فوض القرار الاول رئيس المحكمة فى اختيار ثلاثة من المواطنين اعضاء فيها وكان قضاة هذه المحكمة مستقلين ولا سلطان عليهم فى قضائهم لغير القانون وذلك طبقاً للمبدأ الذى قرره الدستور فى المادة ١٦٥ ، وكان لا وجه للتحدى بتعارض المادة ٢٢ من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧١ فيما نصت عليه من عدم قبول الطعن فى الاحكام الصادرة من هذه المحكمة مع نص المادة ١٤ من الاتفاقية الخاصة بالحقوق المدنية والسياسية للانسان لأن هذه المادة انما تتضمن مجرد توصية للدول المشتركة فى الجمعية العامة للأمم المتحدة ولم يصدر بها تشريع ملزم فى مصر ومع ذلك فإن القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧١ لم يحرم من صدر عليه امر التحفظ من التظلم بل أجاز له فى المادة الثامنة ان يتظلم امام ذات المحكمة من هذا الامر أو من اجراءات تنفيذه اذا انقضت ستة شهور من تاريخ صدوره ، نون ان يفرج عنه وأجاز لمن رفض تظلمه ان يتقدم بتظلم جديد كلما انقضت ستة شهور من تاريخ رفض التظلم وهى حقوق لا تقل عما قرره القانون للمحكوم عليهم فى الجرائم العادية، ولما كان الثابت من مطالعة نص المادة الثانية من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧١ ، وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة انه تضمن تحديداً واضحاً للافعال التى رأى تأثيلها ، وكان لا تعارض بين نص المادة الثامنة من القانون رقم ٢٤

لسنة ١٩٧١ وبين المادة ٤١ من الدستور ذلك ان هذه المادة تتحدث عن التحقيق واجراءاته من تفتيش وحبس فى الجرائم العادية اما الاجراءات اللازمة لتأمين سلامة الشعب فقد نظمها القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧١ فيما تضمنه من احكام وقد خول هذا القانون للمدعى العام الاشتراكى اختصاصات معينة لا مخالفة فيها لنصوص الدستور ، ولا كان الدستور ينص فى المادة ٦٦ على انه لا جريمة ولا عقوبة إلا بناء على قانون مما مفاده انه لا يلزم أن ترد العقوبة فى الدستور أو فى قانون العقوبات والاجراءات الجنائية بل يكفى أن يقرر القانون هذه العقوبة ، ومن ثم فلا محل لما اثاره الدفاع من ورود عقوبتى الحراسة والتحف فى القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧١ ، أما بالنسبة لعقوبة المصادرة فلا وجه للتحدث عنها لأن الادعاء لم يطلب تطبيقاً فى الدعوى المعروضة ، ولما كان ذلك فإن الدفع بعدم دستورية المواد ٣٠٢، ٨٠٧، ١٠، ٢٢ من القانون سالف الذكر يكون غير جدى ويتعين اطراحه .

وحيث انه بالنسبة للدفع بعدم دستورية المادتين ٢ ، ٣ من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٢ بشأن حماية الوحدة الوطنية والمادة ١٩٨ مكرراً من قانون العقوبات، فإنه لما كانت المادة الثانية من القانون رقم ٢٤ لسنة ٧٢ تنص على أن: "الاتحاد الاشتراكى العربى هو التنظيم السياسى الوحيد المعبر عن تحالف قوى الشعب العاملة . وهو يكفل اوسع مدى للمناقشة الحرة داخل تشكلاته ،،،،، والتنظيمات الجماهيرية . ولا يجوز انشاء تنظيمات سياسية خارج الاتحاد الاشتراكى العربى أو منظمات جماهيرية أخرى خارج المنظمات الجماهيرية التى تشكل طبقاً للقانون . وتنص المادة الثالثة على معاقبة كل من انشأ أو نظم أو ادار جمعية أو هيئة أو منظمة أو جماعة على خلاف حكم المادة السابقة وكل من انضم الى احدى هذه الجمعيات أو الهيئات أو الجماعات أو اشترك فيها . وكان يبين من نصوص هذا القانون انه وضع بقصد الحفاظ على الوحدة الوطنية فنصت المادة الثانية سالفة الذكر على ان الاتحاد الاشتراكى العربى هو التنظيم الوحيد الذى يجمع تحالف قوى الشعب العاملة ولهذا حظرت هذه المادة من اقامة تنظيمات سياسية أخرى تهدم الوحدة القائمة على تحالف قوى

الشعب العاملة كما انها حظرت اقامة تنظيمات جماهيرية خارج التنظيمات الجماهيرية التي تقوم شرعاً في ظل القانون مثل النقابات والجمعيات ، ووضع المشرع في المادة الثالثة جزاءات معينة على مخالفة الافعال التي حظرتها المادة السابقة ، ولما كانت المبادئ التي قررتها المادة الثامنة على النحو سالف البيان تتفق مع الاحكام التي اوردها الدستور بشأن الوحدة الوطنية فهو ينص في مادته الثاشه على ان الشعب هو الذي يصون الوحدة الوطنية وفي مادته الخامسة على ان الاتحاد الاشتراكي العربي هو التنظيم السياسي الذي يمثل بتنظيماته القائمة على اساس مبدأ الديمقراطية تحالف قوى الشعب العاملة من الفلاحين والعمال والجنود والمثقفين والرأسمالية الوطنية وانه اداة هذا التحالف في تعميق قيم الديمقراطية والاشتراكية وهو الذي يؤكد سلطة تحالف قوى الشعب العاملة عن طريق العمل السياسي الذي تباشره تنظيماته بين الجماهير ، وفي مادته الستين على ان الحفاظ على الوحدة الوطنية واجب على كل مواطن وفي مادته الثالثة والسبعين على ان رئيس الدولة يسهر على حماية الوحدة الوطنية وفي مادته الرابعة والسبعين التي تفول لرئيس الجمهورية إذا قام خطر يهدد الوحدة الوطنية ان يتخذ الاجراءات السريعة لمواجهة هذا الخطر، وهي نصوص صريحة في ان الدستور نص على الوحدة الوطنية وبالتالي فلا يكون المشرع حين اصدر القانون رقم ٢٤ لسنة ٧٢ قد خالف الدستور بل على العكس من ذلك فإنه قد التزم احكامه وهو ما افصحت عنه المذكرة الإيضاحية وتقرير لجنة الشؤون التشريعية لمشروع القانون المذكور ، ومن ثم فلا محل لتحدى الدفاع بعدم دستورية المادتين الثانية والثالثة من القانون سالف الذكر استناداً الى ان الدستور يجيز تكوين التنظيمات السياسية خارج الاتحاد الاشتراكي العربي فيما نص عليه في المادة ٥٥ من ان للمواطنين حق تكوين الجمعيات على الوجه المبين في القانون ، ويحظر انشاء جمعيات يكون نشاطها معادياً لنظام المجتمع أو سرياً أو ذا طابع عسكري لما كان ذلك وكان لا جدوى من بحث الدفع بعدم دستورية المادة ٩٨ مكرراً من قانون العقوبات التي استند إليها الادعاء في طلب استمرار تنفيذ امر التحفظ ذلك انه لا يشترط في التحفظ

على الشخص طبقاً لنص المادة الثامنة من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧١ ان يرتكب جريمة محددة الاركان بل يكفي حسباً هو مستفاد من صريح نص المادة الثانية من القانون المذكور قيام الدلائل الجدية على انه اتى افعالاً من شأنها الاضرار بأمن البلاد أو افساد الحياة السياسية فيها أو تعريض الوحدة الوطنية للخطر وهو ما اوضحه تقرير لجنة الشؤون التشريعية لمشروع القانون المذكور في قوله "وقد رأت اللجنة انه ليس شرطاً ارتكاب الشخص جريمة من الجرائم المضرة بأمن البلاد من الخارج أو الداخلى حتى ينهض المشرع ليدرك خطر هذا الشخص حماية للمجتمع وتأميناً لسلامة المواطنين . بل يكفي اتيان افعال من شأنها الاضرار بأمن البلاد أو افساد الحياة السياسية فيها أو تعريض الوحدة الوطنية للخطر ، ولذلك اعادت صياغة نص المادة الثانية من المشروع على النحو الوارد فى التقرير" ، لما كان ما قد تقدم فإن الدفع بعدم دستورية المادتين ٢ ، ٣ من القانون رقم ٢٤ لسنة ٧٢ بشأن حماية الوحدة الوطنية والمادة ١٩٨ مكرراً من قانون العقوبات يكون هو الآخر دفعاً غير جدى ويتعين اطراحه .

وحيث ان الدفع بعدم قبول الطلب مربوط بما جرى عليه قضاء هذه المحكمة من ان حق المدعى العام بالتحفظ على الاشخاص المشار إليهم فى المادة الثامنة من القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٧١ هو اجراء مستقل عن دعوى الحراسة فله ان يلجأ إليه بمناسبة فرض الحراسة أو ان يلجأ إليه استقلاً . وحيث ان يتبين من التحقيقات ان الدلائل غير جدية قبل المطلوب استمرار تنفيذ امر التحفظ عليه ومن يتعين الغاء هذا الامر .

لذلك

قررت المحكمة قبول الطلب شكلاً وفى الموضوع بالغاء امر التحفظ الصادر ضد يوسف موسى درويش .

رئيس المحكمة
امضاء

امين السر
امضاء

الفروع الثاني

استجواب المتهمين.....	ص ١٤٨
استجواب غريب نصر الدين عبد المقصود.....	ص ١٤٨
استجواب على أمين شريف.....	ص ١٥١
استجواب جوده سعيد النيب.....	ص ١٥٢
استجواب محمد على عامر الزهار.....	ص ١٥٧
الاطلاع على مضبوطات محمد على عامر الزهار.....	ص ١٦٠

الفصل الثالث

اوامر التحفظ الصادرة من المدعى العام الاشتراكي.....	ص ١٦٥
---	-------

الباب الخامس

محكمة الحراسة وتأمين سلامة الشعب.....	ص ١٦٧
---------------------------------------	-------

الفصل الاول

قضية احمد نبيل الهلالي.....	ص ١٦٧
مذكرة المدعى العام الاشتراكي.....	ص ١٦٧
طلب تقييد المحامين المقدم الى رئيس محكمة الحراسة وتأمين سلامة الشعب.....	ص ١٧٢
ملف تحقيق القضية رقم ٦٥ لسنة ١٩٦٣.....	ص ١٧٢
حصر تحقيق نيابة جنوب القاهرة.....	ص ١٧٢
الاجراءات امام محكمة الحراسة وتأمين سلامة الشعب.....	ص ١٧٦
مرافعة الادعاء.....	ص ١٧٧
مرافعة تقييد المحامي الاستاذ مصطفى البراعى.....	ص ١٨٠
مرافعة الاستاذ مصطفى منيب المحامى.....	ص ١٨٦
مرافعة الاستاذ عادل أمين المحامى.....	ص ١٨٧
قرار محكمة الحراسة وتأمين سلامة الشعب الصادر فى ١٦/٧/١٩٧٢.....	ص ١٩٩
النظام المقدم من تقييد المحامين.....	ص ٢٠٤
مذكرة المدعى الاشتراكي فى شأن النظام المقدم ضد الاستاذ احمد نبيل للهلالي.....	ص ٢٠٦
مذكرة الاستاذ عادل أمين المحامى فى الرد على الدفع بعدم قبول التظلم كلاً.....	ص ٢٠٨

مذكرة الاستاذ مصطفى كامل منيب المحامى فى الرد على الدفع بعدم قبول التظلم شكلاً.....	ص ٢١٥
محضر جلسة محكمة الحراسة بتاريخ ١٩٧٢/١٢/٢٢.....	ص ٢٢٢
مرافعة الاستاذ عادل أمين المحامى.....	ص ٢٢٤
مرافعة الاستاذ مصطفى البرادعى المحامى.....	ص ٢٢٥
قرار محكمة الحراسة بتأمين سلامة الشعب الصادر فى ١٩٧٢/١٢/٢٥.....	ص ٢٢٢

الفصل الثانى

قضية جميل اسماعيل حقى وآخرين.....	ص ٢٣٧
مذكرة المدعى العام الاشتراكى.....	ص ٢٣٧
مذكرة الاستاذ عادل أمين المحامى.....	ص ٢٤٢
محضر جلسة محكمة الحراسة فى ١٩٧٢/١/١٧.....	ص ٢٤٨
مرافعة الادعاء.....	ص ٢٥٢
مرافعة الاستاذ عادل أمين المحامى.....	ص ٢٦٨
قرار محكمة الحراسة الصادر فى ١٩٧٢/١/٢٥.....	ص ٢٨٦

الفصل الثالث

قضية الاستاذ يوسف درويش المحامى.....	ص ٢٩٢
مذكرة الاستاذ عادل أمين المحامى.....	ص ٢٩٢
رد المدعى العام الاشتراكى على ما ورد فى مذكرة الاستاذ عادل أمين المحامى.....	ص ٣١٥
مذكرة الاستاذ مصطفى كامل منيب.....	ص ٣٢٤
رد المدعى العام الاشتراكى على ما ورد فى مذكرة الاستاذ مصطفى كامل منيب المحامى.....	ص ٣٦٧
مذكرة ثانية مقممة من الاستاذ مصطفى كامل منيب.....	ص ٣٨٦
رد المدعى العام الاشتراكى على ما ورد فى مذكرة الاستاذ مصطفى كامل منيب الثانى.....	ص ٤١٢
مذكرة ثالث مقممة من الاستاذ مصطفى كامل منيب المحامى.....	ص ٤٣٧
قرار محكمة الحراسة وتأمين سلامة الشعب الصادر فى ١٢ أغسطس ١٩٧٢.....	ص ٤٢٤

فهرس الجزء الثامن

الباب الاول

قضية احمد صادق عزام.....	ص ٥
التحريرات والضبط والتفتيش.....	ص ٧
تحقيقات نيابة امن الدولة العليا.....	ص ١٢
استجواب حلمى على سليمان شطا.....	ص ١٢
استجواب حسين محمد حسين.....	ص ١٦
استجواب احمد صادق عزام.....	ص ٢١
استجواب عبد الحميد احمد سليمان.....	ص ٢٢
استجواب مصطفى عبد العزيز احمد.....	ص ٢٤
سؤال محمد محمود بركات.....	ص ٢٥
قيد القضية جنائية.....	ص ٢٦

الباب الثانى

قضية احمد نبيل الهلالى.....	ص ٢٧
بلاغ مباحث امن الدولة واثن النيابة والمطلومات.....	ص ٢٩
محضر الضبط والتفتيش.....	ص ٣٢
تحقيقات نيابة امن الدولة العليا.....	ص ٣٢
استجواب احمد نبيل الهلالى.....	ص ٣٥
خطاب نقيب المحامين الى النائب العام.....	ص ٣٩
طلب سماع اقوال.....	ص ٤١
مرافعة الاستاذ نقيب المحامين.....	ص ٤١

الباب الثالث

قضية كفر الزيات.....	ص ٤٧
التحريرات والضبط والتفتيش.....	ص ٤٩
محضر تحقيق النيابة.....	ص ٥٢
استجواب جميل اسماعيل حلى.....	ص ٥٢

اطلاع النيابة على مضبوطات جميل اسماعيل حتى.....	ص ٥٣
استجواب عبد المعطى محمود محمد المدبولى.....	ص ٧١
استجواب محمد على يسىونى الخشن.....	ص ٧٢

الباب الرابع

تحقيقات المدعى العام الاشتراكى.....	ص ٧٥
-------------------------------------	------

الفصل الاول

مجموعة كفر الزيات.....	ص ٧٧
الفرع الاول : تحقيقات الدكتور ابراهيم على صالح المحامى العام.....	ص ٧٧
استجواب جميل اسماعيل حتى.....	ص ٧٧
استجواب عبد المعطى محمود المدبولى.....	ص ٧٩
استجواب محمد رزق ابو النصر.....	ص ٨٠
استجواب محمد على يسىونى.....	ص ٨١
الفرع الثانى : تحقيقات الاستاذ امين عليوه المحامى العام.....	ص ٨٣
إعادة سؤال جميل اسماعيل حتى.....	ص ٨٢

الفرع الثالث

القبض على نبيل صبحى حنا واستجوابه.....	ص ٨٦
--	------

الفرع الرابع

القبض على احمد نبيل الهلالى واستجوابه.....	ص ٩٦
خطاب نقيب المحامين الى المدعى العام الاشتراكى.....	ص ٩٦
استمرار استجواب احمد نبيل الهلالى.....	ص ٩٦

الفصل الثانى

مجموعة محمد على عامر الزهار.....	ص ١٠٣
----------------------------------	-------

الفرع الاول

تحريرات مباحث امن الدولة.....	ص ١٠٣
تقديم شرائط التسجيلات.....	ص ١٠٥
مجلة الشروق مايو ١٩٧٣.....	ص ١٠٨
مجلة الشروق اغسطس ١٩٧٢.....	ص ١٢٠
الخريطة الطبقيه للنظام الناصرى قبل نكسة ١٩٦٧.....	ص ١٤٤

رقم الإيداع ١٦٨٥٦ / ٢٠٠٠

التزقيم الدولي I.S.B.N

مطبعة صوت العرب ت : ٣٩٠٠٢٧٩



0345227